
مغني اللبيب
عن كتب الأعاريب

الطبعة الأولى

الكويت

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م



مُغْنِي اللَّبِيب

عَن كُتُب الأعاريب

لابن هشام الأنصاري

الجزء الثالث

تحقيق وشرح

الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب

السلسلة التراثية
(٢١)


بسم الله الرحمن الرحيم

حرف الكاف

٦٠ - الكاف المفردة

- **الكاف**[١] **المفردة**: جارّة، وغيرها[٢].

والجارّة: حرف واسم.

والحرف له خمسة[٣] معانٍ:

أحدها: التشبيه، نحو: «زيد كالأسد».

والثاني: التعليل، أثبت[٤] ذلك قوم[٥]، ونفاه الأكثرون، وقيّد بعضهم جوازه بأن تكون[٦] الكاف مكفوفةً[٧] بـ «ما»[٨]، كحكاية سيبويه[٩]: «كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه».

---

(١) انظر النص في سر الصناعة ٢١٨/١.

(٢) أراد بغيرها ما كان ضميراً مثل: بك، وإليك، وعليك.

(٣) في م٨٣/٣أ «خمس» وهو تحريف.

(٤) أثبتوه مطلقاً سواء كانت الكاف مجرّدة من «ما» أو مقرونة بما الزائدة أو المصدرية. دسوقي ١/ ١٨٨.

(٥) ذكر المرادي أن الذي أثبته هو الأخفش وغيره.انظر الجنى الداني/٨٤، وذهب هذا المذهب سيبويه، وسيأتي نصُّه بعد قليل.

(٦) في م ٣٠/٢ ب «يكون» بالياء.

(٧) في م ٥١/١ أ «المكفوفة».
قال الشمني: «ولو قال بأن تكون الكاف متّصلة بما الزائدة لكان أحسن؛ إذ لم يعلم كفُّها في المثال، وعُلِمَ زيادتُها» الحاشية ١١/٢.

(٨) لم يذكر المالقي هذا المعنى في حرف الكاف، وإنما ذكره في مادة مستقلّة وهي «كما»، فقال: «أن تكون بمعنى كي فتنصب ما بعدها كما تنصب كي، كقولك: أكرمتك كما تكرمني....» رصف المباني/٢١٣.

(٩) قال سيبويه: «وسألته عن قوله: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه،... فزعم أنّ العاملة في «أنّ» الكافُ، و«ما» لغوٌ، إلاّ أن «ما» لا تحذف من ها هنا كراهية أن يجيء لفظها مِثل لفظ «كأنّ»، كما ألزموا =

والحق[١] جوازه[٢] في المجرّدة من «ما»، نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٣] أي أعجب[٤] لعدم فلاحهم، وفي المقرونة[٥] بـ«ما» الكافة[٦] كما في المثال[٧]، وبـ[٨] «ما» المصدرية نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾[٩] الآية.

= النون لأفعلنّ، واللامَ قولهم: إنْ كان لَيفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان» الكتاب ب ١/٤٧٠ ونص سيبويه في الجنى الداني/٨٤ وفي الدر المصون ٥/٣٥٤.

ومعنى الجملة: تجاوز الله عنه وسامحه لكونه لا يعلم، فالكاف على هذا حرف تعليل و«ما» زائدة، والفاء زائدة، والكاف وما بعدها متعلق بتجاوز.

وقد تكون ما مصدرية، وهي وما بعدها فاعل لفعل محذوف، أي لثبوت عدم علمه. انظر الدسوقي ١/١٨٨ والأمير ١/١٥١.

(١) هذا رَدّ من المصنف على من قيّد التعليل بزيادة «ما». ونص ابن هشام في الهمع ٤/١٩٤.

(٢) أي: التعليل.

(٣) ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة القصص ٢٨/٨٢.

(٤) انظر البحر المحيط ٧/١٣٥، وفي الدر ٥/٣٥٤ «فيه مذاهب منها: أن وَيْ كلمة برأسها، وهي اسم فعل، معناها: أَعْجَبُ أي أنا، والكاف للتعليل، وأنّ وما في خبرها مجرورة بها، أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون..، وقياس هذا القول الوقف على «وَيْ» وحدها...» وانظر الجنى الداني/٨٤ «قال: وكذا قدره ابن برهان» أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون. انظر شرح اللمع/٢٢٢.

(٥) أي ويكون معنى التعليل في المقرونة بما أيضاً، فيكون جوازه مطلقاً.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي الخامسة/ ٤٤ ب «الكافة الزائدة»، وفي المطبوع «الزائدة»، وفي الشمنى: «الكافة»، ثم قال: «هكذا وقع في نسخة المصنِّف، والظاهر أن يقال: بما الزائدة».

(٧) لعلّه أراد مثال سيبويه.

(٨) أي: وتفيد الكاف التعليل أيضاً إذا اتصلت بها «ما» المصدرية.

(٩) قال تعالى: ﴿رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ * فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ سورة البقرة/ ١٥١ - ١٥٢. =

قال الأخفش[١]: «أي لأجل إرسالي فيكم رسولًا منكم فأذكروني». وهو ظاهر[٢] في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[٣].

وأجاب بعضهم بأنه من وَضْع الخاص[٤] موضع العام؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد وهو الإحسان. فهذا[٥] في الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾[٦]، والكاف للتشبيه[٧]، ثم عُدِل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب.

= وانظر البحر ٤٤٤/١ فقد ابتدأ بجعل الكاف للتشبيه، ثم ذكر أنها تكون للتعليل وهو معنى مقول فيها.

(١) في معاني القرآن ١٥٣/١ «أي كما فعلت هذا فأذكروني»، ومثله عند الزمخشري في الكشاف ١/ ٢٤٦ «أي كما ذكرتكم بإرسال الرسل فأذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب».

(٢) أي اقتران الكاف التعليلية بـ «ما» المصدرية ظاهر في الآية التالية.

(٣) الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾سورة البقرة/١٩٨.
وذكر مثل هذا أبو حيان في البحر ٤٤٤/١ في سياق حديثه عن الآية الأولى ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾.

(٤) الخاص هو الذكر والهداية، والعام هو الإحسان؛ إذ الأصل طلب الإحسان كما يأتي في الآية، ثم عُدِل عن ذلك الأصل إلى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية.

(٥) أي ما تقدَّم من ذكر الخاص، وهو الذكر والهداية في الآية.

(٦) الآية: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة القصص ٧٧/٢٨.

(٧) قال أبو حيان: «والكاف للتشبيه، وهو يكون في بعض الأوصاف؛ لأن مماثلة إحسان العبد لإحسان الله من جميع الصفات يمتنع أن تكون، فالتشبيه وقع في مطلق الإحسان، أو تكون الكاف للتعليل، أي: لأجل إحسان الله إليك» البحر ١٣٣/٧.

وما ذكرناه في الآيتين[١] من أن «ما» مصدرية[٢] قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري[٣] وابن عطية وغيرهما أنها كافَّة[٤]، وفيه إخراج الكاف عمّا ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ.

واْختُلف[٥] في نحو قوله[٦]:

وطرفُك إمّا جئتنا فاْحبِسَنَّه　　كما يَحْسَبُوا أنّ الهوى حيث تنظُرُ

---

(١) أي آيتي سورة البقرة/١٥١، ١٩٨.

(٢) والكاف للتشبيه أو للتعليل.

(٣) انظر الكشاف ٢٤٦/١ فقد ذكر أنها مصدرية. وانظر المحرر ٢٧/٢.
وردَّ أبو حيان في البحر ٤٤٤/١ كونها كافة قال: «لأنه لا يذهب إلى ذلك إلاّ حيث لا يمكن أن ينسبك منها مع ما بعدها مصدر...».

(٤) أي زائدة كافة تمنع الكاف من عمل الجر.

(٥) أي اختلف في الكاف.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ونسبه العيني لجميل بن معمر، ووجدت نسبته لجميل على هامش/ م ٣.
وفي معاني الحروف للرماني: إذا زرتنا فامنح بطرفك غيرنا، ويروى صدره:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا　　... ... ...

وهي رواية الديوان، ومثله في شرح الحماسة لابن جني. وفي عجزه رواية: لكي يحسبوا، وطرفك: أي عينك، وجاء بفتح الفاء في المطبوع وم/١، والصواب بضمّها، فهو مبتدأ، وخبره الجملة الشرطية.

والشاهد فيه في «كما» فقد جاء الفعل بعدها محذوف النون، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن «كما» تأتي بمعنى «كيما» وينصب ما بعدها، واستحسن المبرِّد من البصريين هذا، وإلى هذا ذهب الفارسي وابن مالك.

وذهب البصريون إلى أن «كما» لا تأتي بمعنى «كيما»، ولا يجوز نصب ما بعدها.
وجاء النصب في البيت لأن الرواية: لكي يحسبوا.

انظر البيت في شرح البغدادي ١١٧/٤ وما بعدها، وشرح السيوطي ١٧٧/١، ٤٩٨، والعيني ٤/ ٤٠٧، والخزانة ٥٥٣/٣، والجنى الداني/٤٨٣، والإنصاف/٥٨٦. الديوان/ ١٠١، وهمع الهوامع ١٠٢/٤، ورصف المباني/٢١٤. ومعاني الحروف للرماني/٩٩.

فقال الفارسي: الأصل كيما، فحذف الياء، وقال ابن مالك[١]: «هذا تكلُّف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، ونُصِبَ الفعلُ بها لشبهها بكي في المعنى».

وزعم أبو محمد الأسود[٢] في كتابه المسمّى «نزهة الأديب» أنَّ أبا عليّ حَرّف[٣] هذا البيت، وأنّ الصواب فيه:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يَحْسَبوا . . . . البيت

و[٤]**الثالث**[٥]: الاستعلاء، ذكره[٦] الأخفش والكوفيون، وأن بعضهم قيل

---

(١) في شرح التسهيل لابن عقيل ٢٨١/٢ «وربما نصبت [كما] حينئذٍ مضارعاً نحو: وطرفك...، والأكثر عدم النصب، ومن كلامهم: انتظرني كما آتيك، لا لأن الأصل كيما كما زعم الكوفيون والفارسي، فحذفت الياء، بل لشبهها بكي، ولا يتكلَّف دعوى الحذف».

(٢) هو الحسن بن أحمد المعروف بالغُنْدجاني، الأسود اللغوي النسابة، كان عالماً بأيام العرب وأشعارها وأحوالها، وله تصانيف، منها: فرحة الأديب في الردّ على السيرافي في شرح أبيات الكتاب، ونزهة الأديب في الردّ على أبي علي في التذكرة، وضالّة الأديب في الردّ على ابن الأعرابي في النوادر، وغيرها.
عاش في القرنين الرابع والخامس. انظر بغية الوعاة ٤٩٨/١ - ٤٩٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٤/ ١٢٣، معجم الأدباء ٢٦١/٧ - ٢٦٥.

(٣) قال البغدادي: «وما نقله المصنّف عن أبي محمد الأسود من أنّ أبا علي حَرّف هذا البيت لغوٌ، لا يلتفت إليه، فإنّ البيت من أدلّة الكوفيين قبل أن يُخْلَقَ أبو علي الفارسي، فما كان ينبغي للمصنِّف أن يَنْقُلَه ويسلّمه...» شرح الشواهد ١٢٢/٤.

(٤) في م ٨٣/٣ ب «الثالث».

(٥) الثالث من معاني الكاف.

(٦) وذكره ابن مالك أيضاً، قال في التسهيل «وقد تُوافِقُ على». انظر ص/١٤٧، وانظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/٢، والهمع ١٩٥/٤، وفي الجنى الداني/٨٤ قال: وزاد ابن مالك معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى على...»، قلتُ: ليس ابن مالك وحده، ولذلك قال بعد هذا: «قلتُ: ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش...».

له[١]: كيف أصبحت؟ فقال: كخيرٍ، أي: على خير، وقيل: المعنى بخير[٢]. ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه[٣] على حذف مضاف، أي: كصاحب خير.

- وقيل في[٤] «كُنْ كما أنت»: إنّ المعنى على ما أنت عليه، وللنحويين في هذا المثال أعاريب:

أحدها: هذا، وهو أن «ما»[٥] موصولة، وأنت: مبتدأ حذف خبره.

والثاني[٦]: أنها موصولة، و«أنت» خبر حذف[٧] مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[٨]، أي[٩]: كالذي هو لهم آلهة.

---

(١) النص في الجنى الداني/٨٤، وفي سر الصناعة ٣٢٠/١، وهمع الهوامع ١٩٥/٤. وحكاه المرادي مروياً عن الأخفش. وذكر رواية الفرّاء له، وحكاه المالقي على أنه قولٌ للعجاج،انظر رصف المباني/ ٢٠٠.

(٢) أي: الكاف بمعنى الباء.

(٣) هذا للمرادي قال: «وأقول: تأويل ذلك وردُّه إلى معنى التشبيه أَوْلَى من ادعاء معنى لم يثبت، وقد أُوِّل قولُه «كخير» على حذف مضاف، أي: كصاحب حب خير» الجنى الداني/٨٥.

(٤) النص في رصف المباني/٢٠٠، والجنى الداني/٨٥.

(٥) جعل المرادي «ما» على هذا الوجه كافة، قال: «الثاني أن تكون «ما» كافة للكاف عن العمل، و«أنت» مبتدأ، وخبره محذوف، أي كما أنت عليه، أو كائن» الجنى الداني/٨٥.

(٦) هو الوجه الرابع عند المرادي، الجنى الداني/٨٥.

(٧) وعلى هذا تكون الكاف للتشبيه، أي: كن في المستقبل كالشخص الذي هو أنت في الماضي. كذا عند الدسوقي.

(٨) الآية: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ الأعراف ١٣٨/٧.

(٩) كذا في الدر المصون ٣٣٥/٣، والتبيان للعكبري/٥٩٣.

قال السمين: «الثالث أن تكون «ما» بمعنى «الذي» و«لهم» صلتُها، وفيه حينئذٍ ضمير مرفوع مستتر، و«آلهة» بدل من ذلك الضمير والتقدير: كالذي استقر هو لهم آلهة». وانظر البيان ٣٧٣/١.

والثالث[١]: أن «ما» زائدة ملغاة، والكافَ أيضاً جارّة كما في قوله[٢]:

ونَنْصُرُ مولانا ونَعْلَمُ أنّه كما الناسِ مَجْرُومٌ عليه وجَارِمُ

وأنت: ضمير مرفوع أنيب[٣] عن المجرور، كما في قولهم: ما أنا كأنت، والمعنى: كن فيما يُسْتَقْبَلُ مماثلًا لنفسك فيما مضى.

والرابع[٤]: أنّ «ما» كافّة، وأنت: مبتدأ حذف خبره، أي: عليه أو كائن، وقد قيل في: ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[٥] إنّ[٦] «ما» كافة.

وزعم صاحب المستوفي[٧] أنّ الكاف لا تُكَفُّ بـ «ما»، ورُدّ عليه

---

(١) والكاف على هذا للتشبيه، والأصل: كن كأنت، أي كن مماثلاً الآن لنفسك قبل. والنص للمرادي في الجنى/ ٨٥: «... ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين، وعلى هذا فأنت في موضع جرّ بالكاف، وقد ورد دخول كاف التشبيه على «أنت» وأخواته».

(٢) البيت لعمر بن بَرّاقة الهذلي، وتقدّم شرحه في باب «أو»، والشاهد فيه أن «ما» ملغاة، والكاف جارّة للناس، وفيه رواية أخرى «كما الناسُ» بالرفع، فتكون «ما» كافة أو مصدرية.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٧/٢، ١٢٤/٤.

(٣) عند الدسوقي ١٨٩/١ «والأصل: كك، ولا يصح جَرُّ الكاف كاف الخطاب، بل تجرُّ الظاهر، ويحتمل قوله «عن المجرور» أي عن الاسم الظاهر الذي الأصل دخول الكاف عليه». وانظر رصف المباني/ ٢٠٠.

(٤) وهذا هو الوجه الثاني عند المرادي في الجنى الداني/٨٥.
والتقدير عنده: كما أنت عليه، أو كائن.

(٥) وهي آية سورة الأعراف المتقدِّمة.

(٦) ذكر هذا السمين وغيره انظر الدر ٣٣٥/٣، والتبيان للعكبري/ ٥٩٣
قال: «والوجه الثالث أن تكون «ما» كافّة للكاف، إذ من حكم الكاف أن تدخل على المفرد فلما أريد دخولها على الجملة كُفّتْ بما».

(٧) هو كمال الدين علي بن مسعود بن الحكم الفرخان. أكثر أبو حيان شيخ المصنِّف النقل عنه، وتقدَّم الحديث عنه في باب «أي».

بقوله(١):

وأعـلم أنـني وأبـا حُـمَـيـدٍ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ

وقوله(٢):

أخٌ ماجدٌ لم يُخْزِني يومَ مَشْهَدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْهُ مضارِبُه

---

(١) قائل البيت زياد الأعجم، وبعده:

أريـد حـيـاتـه ويـريـد قـتـلـي وأعـلـم أنـه الـرجـل الـلـئـيـم

وروايته عند أبي حيان: لعمرك إنني وأبا حميد..

والنشوان: السكران وزناً ومعنى.

والشاهد في البيت أنّ «ما» كفت الكاف عن عمل الجر؛ ولذا جاء «النشوانُ» مرفوعاً بعد الكاف.

انظر شرح البغدادي ١٢٥/٤، وشرح السيوطي ٥٠١/١، والبحر المحيط ٩٨/٢، والخزانة ٤/ ٢٨٠، الدر المصون ٤٩٥/١.

(٢) البيت لنهشل بن حري يرثي أخاه مالكاً، ويكنى أبا ماجد، وقد قُتِلَ بصفين وهو يقاتل مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

وأورده أبو تمام في باب المراثي من الحماسة.

أخ ماجد: أي: أخي أخٌ ماجد، أي شريف، لم يخزني يوم مشهد: أي لم يشهد مشهداً إلا أَحْسَنَ فيه البلاء، فأنا أفخر به.

وعمرو: هو عمرو بن معدي كرب الصحابي، وسيفُه يسمى «الصّمصامة»، وخيانة السيف: النبوة عند الضرب به، والمضارب جمع مَضْرِب وهو موضع القطع، وكان سيف عمرو لا ينبو.

وذكر التبريزي في شرح الحماسة أن عمر بن الخطاب استوهبه من عمرو فوهبه له، فقيل لعمر: إنه غيره، وإنه ضنٌّ بالصمصامة، فذكر عمر ذلك، فغضب عمرو بن معد يكرب، وقال: هاتِهِ، فأخذه، ودخل داراً فيها إبل الصدقة، فضرب عنق بعير بضربة واحدة فأبانها، وقال: إنما أعطيتُك السيفَ لا الساعدَ.

والشاهد في البيت أن «ما» كفت الكاف عن العمل، فجاء ما بعدها مرفوعاً «كما سيفُ». =

وإنما[١] يصح الاستدلال بهما[٢] إذا لم يثبت أنّ «ما» المصدرية تُوصَلُ بالجمل الاسمية[٣].

الخامس[٤]: أن «ما» كافّة أيضاً، و«أنت» فاعل، والأصل: كما كنت، ثم حذفت[٥] «كان» فانفصل الضمير، وهذا بعيد[٦]، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدرية[٧].

* * *

= ونهشل هو ابن ضمرة بن جابر بن قَطَن، وهو شاعر فارس إسلامي، وهو شريف مشهور مخضرم، بقي إلى أيام معاوية، وكان مع علي في حروبه.

انظر البيت في شرح البغدادي ٤/١٢٨ - ١٢٩، وشرح السيوطي ١/٥٠٢، وشرح الحماسة ٢/١٧٤، وأوضح المسالك ٢/١٥٧ والعيني ٣/٣٣٤.

(١) قال السمين: «وقد منع صاحب المستوفي كون «ما» كافة للكاف، وهو محجوج بما تقدم» الدر ١/٤٩٥.

ونص ابن هشام في الخزانة ٤/٢٧٩.

(٢) أي بهذين البيتين

(٣) وهو قول سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن «ما» المصدرية لا توصل بالجمل الاسمية. والنص في م/١ والمطبوع «بالجملة».

(٤) من أوجه إعراب «كُن كما أنت».

وهو للمرادي قال: «الثالث أن تكون «ما» كافة أيضاً، ومهيئة لدخول الكاف على الجملة الفعلية، و«أنت» مرفوع بفعل مقدّر، أي: كما كنت. فلما حُذِف الفعل انفصل الضمير».

انظر الجنى الداني/٨٥، ومثله في رصف المباني/٢٠٠ - ٢٠١.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «حُذِف».

(٦) هذا الذي استبعده، جاء عند المالقي على أنه أحسن من غيره، قال: «وإنما كان هذا الوجه أَحْسَنَ من الأول لأن «كان» كثيراً ما تحذف، فاْعلم» رصف المباني/٢٠١.

(٧) لأنها داخلة على فعل مقدَّر، وليست كافّة، بل يتأتى جعلها كافة لو دخلت على الاسم.

تنبيه[١]

تقع «كما» بعد الجمل كثيراً صفة[٢] في المعنى، فتكون نعتاً لمصدرٍ[٣] أو حالًا[٤]، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾[٥].

فإنْ قدّرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول[٦] لـ «نعيده» أي: نعيدُ أَوَّلَ خلق إعادةً مثل ما بدأناه، أو لـ «نطوي»، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل[٧].

وإنْ قدّرته حالًا فذو[٨] الحالِ مفعولُ «نعيده»، أي: نعيده مماثلًا للذي بدأناه[٩]، وتقع كلمة «كذلك» أيضًا كذلك[١٠].

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى[١١]: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم

---

(١) النص في الخزانة ٢٧٩/٤.

(٢) لأن الكاف بمعنى «مثل»، و«ما» مصدرية.

(٣) في م ٥٢/١ أ «لمصدر محذوف».

(٤) في م ٥٢/١ أ « حالاً من اسم مذكور».

(٥) الآية: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥۚ وَعْدًا عَلَيْنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ سورة الأنبياء ١٠٤/٢١.
وقوله: يحتملهما: أي المصدرية والحالية.

(٦) كذا جاء في البحر عند شيخ المصنّف انظر ٣٤٣/٦، وانظر الدر المصون ١١٥/٣.

(٧) وهو إعادة أول الخلق مثلَ بدئه.

(٨) أي صاحب الحال هو الضمير المفعول في «نعيده».

(٩) كذا في المخطوطات «بدأناه»، وفي المطبوع بدأنا، ومثله في م/٣٠/٢ ب.

(١٠) أي نعتاً لمصدر محذوف.

(١١) الآية/١١٨ من سورة البقرة، وتتمتها: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْۘ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.
وقوله: كيف اجتمعت؟ أي كيف يصحُّ ما ذكره من قبل والحال أن «مثل» في المعنى نعت؟.

﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، و«مثل» في المعنى نعت لمصدر «قال» المحذوف، أي[١]: كما أن «كذلك» نعت له، ولا يتعدّى عامل واحد[٢] لمتعلّقين بمعنى واحد، لا تقول: ضربتُ زيداً عمراً، ولا يكون[٣] «مثل» توكيداً[٤] لـ «كذلك»[٥] لأنه أبين[٦] منه، كما لا يكون «زيد» من قولك: «هذا زيد يفعل كذا» توكيداً لهذا[٧] لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمر كذلك؛ لما يؤدّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: «مثل»[٨] بَدَل[٩] من «كذلك»، أو بيان، أو نصب[١٠] بـ «يعلمون» أي: لا يعلمون اعتقادَ اليهود والنصارى «فمثل» بمنزلتها[١١] في «مثلُك لا يفعل كذا»، أو

(١) «أي» ليس في المخطوطات، وزادها مصحح النسخة/٣ للبيان، وهي مثبتة في نص الخزانة نقلاً عن ابن هشام ٤/٢٨٠.

(٢) وهو هنا في المثال «قال»، ولمتعلّقين: أي: لمعمولين.

(٣) في م ١/٥٢ «ولا تكون».

(٤) كذا في المخطوطات، ونص الخزانة، وفي المطبوع «تأكيداً».

(٥) أي للكاف من «كذلك».

(٦) قال الأمير: «يحتمل أن الضمير الأول راجع لكذلك، ووجه الأبينية أن اسم الإشارة يدل على كمال تميز مدلوله، وإن كان غيره أعرف أي والتوكيد لا يكون أخفى، ويحتمل العكس، وأن الأوضح لا يكون توكيداً وإنما يكون عطف بيان...» انظر الحاشية ١/١٥٣.

(٧) قوله «لهذا» مثبت في المخطوطين الأول والخامس، وسقط من بقية النسخ.

(٨) في الآية المتقدمة من سورة البقرة.

وقوله «بَدَلٌ» أي مع ما أضيف له بدل من «كذلك»، أو أن المعنى: مثل بدل من الكاف من «كذلك» انظر دسوقي ١/١٩١.

(٩) في الدر المصون ١/٣٤٧ بدل من موضع الكاف.

(١٠) أي هو مفعول به له.

(١١) أي هي زائدة؛ لأن التقدير: أنت لا تفعل كذا.

نصب بـ «قال»[(١)]، أو[(٢)] الكاف[(٣)] مبتدأ، والعائد[(٤)] محذوف، أي: قاله.

وردّ ابن الشجري ذلك على مكي[(٥)] بأن قال: قد استوفى معموله وهو «مثل». وليس بشيء؛ لأن «مثل» حينئذٍ[(٦)] مفعول مطلق، أو مفعول به لـ «يعلمون»، والضمير المقدّر مفعول به لـ «قال».

والمعنى الرابع[(٧)]: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ «ما» في نحو: «سلّم كما تدخل»[(٨)]، و«صَلِّ كما يدخلُ الوقتُ»[(٩)]، ذكره ابن الخباز[(١٠)] في «النهاية»،

---

(١) ذكر هذا أبو البقاء، وتعقبه فيه السمين: انظر التبيان ١٠٦/١، والدر المصون ٣٤٧/١.

(٢) في م/١ و٣ «والكاف».

(٣) قال السمين: «الثاني من القولين أنها في محل رفع بالابتداء، والجملة بعدها خبر، والعائد محذوف، تقديره: مثل ذلك قاله الذي لا يعلمون» الدر ٣٤٧/١، وانظر البحر ٣٥٣/١، فقد نقل السمين نص شيخه من غير عزو. ومثله فعل المصنّف.
وانظر مشكل إعراب القرآن ٦٩/١.

(٤) في م/٢ «والعامل».

(٥) نَصُّ مكي في مشكل إعراب القرآن ٦٩/١، ورَدُّ ابن الشجري في أماليه ١٦٩/٣» ط. طناحي.
قال: «وأقول: لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضعين رفعاً كما زعم؛ لأنك إذا قدّرتها مبتدأً احتاجت إلى عائد من الجملة، وليس في الجملة عائد. فإن قلت: أقدّر العائد محذوفاً كتقديره في قراءة من قرأ «وكُلٌّ وعد الله الحسنى» أي وَعَدِه، فأقدّر كذلك قاله الذين لا يعلمون، وكذلك قاله الذين من قبلهم، لم يَجُزْ هذا؛ لأن «قال» قد تعدّى إلى ما يقتضيه من منصوبه، وذلك قوله «مثل قولهم» فلا يتعدّى إلى منصوب آخر».

(٦) أي حين جعل الكاف مبتدأ.

(٧) المعنى الرابع من المعاني الخمسة التي تفيدها الكاف الحرفية.
والنص في حاشية الشهاب ٥١/٦.

(٨) أي سَلِّم بمجرد الدخول، أي مبادراً.

(٩) أي بادر إلى الصلاة بمجرد دخول الوقت.

(١٠) تقدَّم الحديث عنه في حرف الألف، وهو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، وكتاب النهاية في النحو من مؤلفاته، توفي في الموصل سنة ٦٣٧هـ.
انظر بغية الوعاة ٣٠٤/١.

وأبو سعيد السيرافي[١]، وغيرهما، وهو غريب جداً.

والخامس[٢]: التوكيد[٣]، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٤].

قال الأكثرون[٥]: التقدير: ليس شيءٌ مثلَه؛ إذ لو[٦] لم تُقَدَّر زائدة صار المعنى ليس شيء مِثلَ مثلِه، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل[٧]، وإنما[٨] زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن[٩] زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا[١٠]: «مثلك لا

---

(١) تقدَّمت ترجمته في «أو».

(٢) الخامس من معاني الكاف.

(٣) النص للمرادي في الجنى الداني/٨٦ وما بعدها، وقد ذكره تحت عنوان مسألة:«كاف الجر غير الزائدة كسائر...، وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم، فمن النثرقوله تعالى...» فهو منقول منه مع تقديم وتأخير بعض الجمل. وانظر سر الصناعة ٢٩١/١.

(٤) الآية: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى ١١/٤٢.

(٥) عند المرادي: هنازائدة عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مثلَه شيء، وانظر الدر المصون ٧٦/٦.

(٦) النص عند المرادي: «قالوا لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال؛ إذ يصير معنى الكلام: ليس مثلَ مثله شيء، وذلك يستلزم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك» الجنى/٨٧، وانظر سر الصناعة ٢٩١/١.

(٧) قال أبو حيان:«وقد أجمع المفسرون على أن الكاف والمثل يراد بهما موضعهما الحقيقي من أن كلاً منهما يراد به التشبيه، وذلك محال؛ لأن فيه إثبات مثل الله تعالى وهو محال».
انظر البحر ٥١١/٧ والدر المصون ٧٦/٦ والتبيان للعكبري ١١٣١/٢.

(٨) انظر النص نفسه في الجنى الداني/٨٧.

(٩) نص ابن جني هذا في الجنى الداني/٨٧ «قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثلَه شيء، ليس مثله شيء».

(١٠) النص في البحر ٥١٠/٧ «تقول العرب: مثلك لا يفعل هذا، يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو من باب المبالغة».

يفعل كذا»، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم[١] إذا نفوه عمّن هو على أَخَصّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل[٢]: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد «مثل»[٣]، كما زيدت في: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[٤] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى.

والقول[٥] بزيادة الحرف أَوْلى من القول بزيادة الاسم، بل زياة الاسم لم تثبت،

= ونقل هذا عن أبي حيان ثلاثة من تلاميذه: السمين في الدر ٧٧/٦ والمرادي في الجنى الداني/٨٨ وابن هشام المصنف هنا كما ترى، غير أن ابن هشام يأخذ غالباً بنص المرادي.

(١) نص المرادي: «لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، ذكر ذلك الزمخشري...» تأمّل نص المصنّف ونص المرادي! وانظر الكشاف ٧٨/٣.

(٢) قال المرادي: «قلتُ: وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة. ولهم في ذلك أقوال...» الجنى/٨٩.

(٣) قال المرادي: «الأول أن مثلاً هي الزائدة لتفصل بين الكاف والضمير، فإنّ إدخال الكاف على الضمير غير جائز إلّا في الشعر، وهذا القول فاسد لأن الأسماء لا تزاد» الجنى/٨٩.
وهذا الذي ذكره المصنّف والمرادي إنما هو للطبري انظر تفسيره، ٨/٢٥ «وفيه وجهان: أحدهما أن يكون معناه ليس هو كشيء، وأدخل المثل في الكلام توكيداً للكلام...».
وذكر هذا ابن عطية عنه في المحرر ١٤٨/١٣، وكذا السمين في الدر ٧٧/٦ ثم ذكر أنه ليس بجيد؛ لأن زيادة الأسماء ليست بجائزة.

(٤) الآية: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة/١٣٧.

(٥) قال ابن جني: «... وإذا ثبت ذلك فلا يجوز أن تكون «مثل» هي الزائدة؛ لأنها اسم والأسماء لا تزاد. وإنما تزاد الحروف، فإذا لم يجز أن تكون «مثل» هي الزائدة ولم يكن بُدٌّ من زائد ثبت أن الكاف هي الزائدة» سر الصناعة ٣٠١/١.

وأما «بمثل ما آنتم به» فقد[(١)] يشهد للقائل[(٢)] بزيادة[(٣)] «مثل» فيها قراءة[(٤)] ابن عباس «بما آمنتم به» وقد تؤوّلت قراءة[(٥)] الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي إيماناً مثل إيمانكم به، أي بالله سبحانه وتعالى، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: مِثْلٌ للقرآن، وما للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم. وفي الآية[(٦)] الأولى قول ثالث[(٧)]، وهو أن الكاف ومثلًا لا زائد منهما، ثم اختُلِف، فقيل: «مثل» بمعنى[(٨)] الذات، وقيل: بمعنى الصفة[(٩)]،

---

(١) في م ١/٥٢ أ «تشهد».

(٢) وهو الطبري كما تقدّم.

(٣) في البحر ١/٤٠٩ «وأما قراءة الجمهورفخرجت الباء على الزيادة والتقدير: إيماناً مثل إيمانكم...».

(٤) هي قراءة عبدالله بن مسعود وابن عباس وابن مجاهد وأبي صالح، وكذا جاءت في مصحف أنس. وله أن يحتج بقراءة أخرى لأُبَيّ وابن عباس «بالذي آمنتم به» ورأى الطبري هاتين القراءتين على خلاف مصاحف المسلمين.
انظر البحر ١/٤٠٩، والقرطبي ٢/١٤٢، ومختصر ابن خالويه/١٠، والكشاف ١/٢٤١، والعكبري ١/١٢٢، والطبري ١/٤٤٣، والمحتسب ١/١١٣، وكتاب المصاحف «مصحف ابن عباس»/٧٦. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٥) هو حديث أبي حيان، وقد ذكرته قبل قليل. وانظر في البحر ١/٤١٠.

(٦) أي آية سورة الشورى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

(٧) تقدّم قولان: زيادة الكاف، وزيادة مثل.

(٨) كذا في الجنى الداني/٨٩ «إن مثلاً بمعنى الذات، أي ليس كذاته شيء».

(٩) في المرجع السابق «أن مثلاً بمعنى الصفة، أي ليس كصفته شيء».
وانظر الدر المصون ٦/٧٧ «... فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهو محمل سهل».

وقيل الكاف اسم مؤكَّد[١] بمثل، كما عكس ذلك من قال[٢]:

فَصُيِّروا مِثلَ كَعَصْفٍ مأكول

وأما الكاف[٣] الاسمية[٤] الجارّة فمرادفة لـ «مثل»، ولا تقع[٥] كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله[٦]:

يَضْحَكْنَ عن كالبرد المُنْهَمِّ

(١) ذكره المرادي في الجنى الداني/٨٩ - ٩٠ وعزاه للزمخشري، قال في الكشاف ٧٩/٣: «ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها من قال: وصاليات ككما يؤثفين، ومن قال: فأصبحت مثل كعصف مأكول».

وانظر حاشية الشمني ١٤/٢، وانظر رَدّ الدماميني على المصنف في الخزانة ٢٧٠/٤ فقد ذكر أنه يلزم عليه إضافة المؤكّد إلى التأكيد، والبصريون لا يعتدون به، ولا يخرج التنزيل عليه.

(٢) قائله حُمَيْد الأَرْقَط، وعزاه بعضهم لرؤبة.

وفيه رواية «فأصبحت» بدلاً من «فصيروا»، وفي البيت إشارة إلى قصة أصحاب الفيل، والعصف: بقل الزرع، وهو التبن.

والشاهد فيه أن الكاف هنا اسم أَكّدت مثلاً، وهذا عكس ما ذهب إليه الزمخشري في الآية من أن مثلاً أكّدت الكاف.

وأنشده سيبويه على أن الكاف اسم لضرورة الشعر، وأن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوه بمنزلة «مثل».

انظر الكتاب ٢٠٣/١، وشواهد البغدادي ١٢٩/٤، والخزانة ٢٧٠/٤، والعيني ٤٠٢/٢، وسيرة ابن هشام ٥٥/١، وهمع الهوامع ٢١٧/٢، وسر الصناعة ٢٩٦/١، وشرح السيوطي ٥٠٣/١، وملحقات ديوان رؤبة/١٨١، والمقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠، ومعاني الأخفش ٣٠٣، والجنى الداني/٩٠، ورصف المباني/٢٠١.

(٣) انظر الجنى الداني/٧٨ وما بعدها.

(٤) تقدَّم أن الكاف جارّة وغير جارّة، والجارة حرفية، وقد تقدّم الحديث عنها، واسمية، وهذا حديثه فيها.

(٥) كذا النص عند المرادي، من غير ذكر للمحققين، فهو عنده مذهب سيبويه.

وانظر سر الصناعة/٢٨٢.

(٦) هذا رجز للعجاج، وقبله:

ولا تلمني اليوم يابن عمي * عند أبي الصَّهباء أَقْصَى هَمِّي

=

وقال[١] كثير منهم الأخفش والفارسي[٢]: يجوز في الاختيار، فجوَّزوا في نحو «زيد كالأسد» أن تكون الكاف في موضع[٣] رفع، والأسد: مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا[٤] في كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشري في[٥] ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾: «إن[٦] الضمير راجع للكاف من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾، أي: فأنفخ في ذلك

= بيض ثلاث كنعاج جُمّ * يضحكن عن كالبرد المنهَمّ

والبيض: الحسان،والنعاج الجُمّ: التي لا قرون لها، وكَنّى بالنعاج عن النساء، والبَرَد: حَبّ الغمام، والمراد به الأسنان شبه به لشدة البياض، والمنهمّ: الذائب. شبه ثغر النساء بالبَرَد الذائب في اللطافة والجلاء.

والشاهد فيه أن الكاف الاسمية لا تكون كذلك إلا في ضرورة شعر، أي: يضحكن عن مثل البرد المنهمّ.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٣٥/٤، وشرح السيوطي ٥٠٣/١، والخزانة ٢٦٢/٤، والجنى الداني/٧٩، والعيني ٢٩٤/٣، وهمع الهوامع ١٩٧/٤، وشرح المفصّل ٤٢/٨، ٤٤، الديوان/ ٤١٥ ط. صادر «ملحقات الديوان».

(١) هذا الكلام لشيخه أبي حيان في الارتشاف/١٧١٣.
وهو مثبت عن أبي حيان في الخزانة ٢٦٢/٤، ومثله نص المرادي في الجنى الداني/٧٩.

(٢) ونص أبي حيان: «وتبعهما ابن مالك».

(٣) أي زيد مثلُ الأسد، فالكاف على هذا اسم، وهو خبر زيد.

(٤) أي اسمية الكاف.

(٥) الآية: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة آل عمران ٤٩/٣.

(٦) الكشاف ٣٢٤/١ «الضمير للكاف، أي في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير» وفي البحر ٤٦٦/٢ «الضمير فيه يعود على الكاف، أو على موضعها».

الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور». انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره[(١)]، ولو كان كما زعموا[(٢)] لَسُمِعَ في الكلام مِثْلُ «مررتُ بكالأسد»[(٣)].

وتتعين[(٤)] **الحرفية في موضعين**: أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة، كقوله[(٥)]:

ما يُرتجى وما يُخاف جَمَعَا   فهو الذي كالليث والغيث مَعَا

خلافاً لابن مالك في إجازته[(٦)(٧)] أن يكونا[(٨)] مضافاً ومضافاً إليه، على

---

(١) وهو شيخه أبو حيان.
وإلى مثل هذا ذهب أبو جعفر بن مضاء فهي عنده اسم أبداً. انظر الهمع ١٩٩/٤.

(٢) في م ٢ ٣١/٢ أ «زعم». أي الزمخشري. ونص ابن هشام في همع الهوامع ١٩٩/٤ «قال ابن هشام: ولو صح ذلك لَسُمِع في الكلام...».

(٣) أي: مررت بمثل الأسد، ولَدَخَل حرف الجر وهو الباء على الكاف، وهذا لم يُنْقَل عن المتقدّمين.

(٤) النص في الجنى الداني/٨١ «وتتعيَّن الحرفية في ذلك لإجماعهم على استحسانه...».

(٥) قائله غير معروف.
والشاهد فيه أنه يتعيَّن أن تكون الكاف حرفاً لوقوعها صلة للموصول، ومثَّل ابن جني لهذا في سر الصناعة بقوله: مررتُ بالذي كزيد، ثم ذكر أن الكاف حرفية لا مجالة.
قال المرادي: «أي فهو الذي هو الغيث» وحذف المبتدأ من صلة «الذي...».
وانظر البيت في شرح البغدادي ١٣٨/٤، والجنى الداني/٨١، وشرح السيوطي ٥٠٤/١.

(٦) في الجنى الداني/٨١ «قلتُ: وفي كلام الجزولي وابن مالك وغيرهما ما يدل على جواز الأمرين في ذلك مع ترجيح الحرفية، قال الجزولي: والأحسن الأجود ألّا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفاً، وقال ابن مالك: وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة».
وانظر التسهيل/١٤٧.

(٧) في م ١ ٥٢/١ ب «إجازة».

(٨) كذا في م ٣ و٤ بألف الاثنين، أي الألف وما بعدها، ورجحت التثنية لما رأيته في بقية النص، وفي م١ «أن تكون ما مضافاً...».

إضمار(١) مبتدأ، كما في قراءة بعضهم﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾(٢) فهذا تخريج(٣) للفصيح على الشاذ.

وأما قوله(٤):

وصـاليـاتٍ كـكـمـا يـؤَثْـفَـيْـن

---

(١) في م ٤٥/٥ ب «على إضمار بعضهم».

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام ١٥٤/٦.

وقراءة الجماعة «أَحْسَنَ» فعل ماض.

وقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش والسلمي وأبو رزين «على الذين أَحْسَنُ» وفيها قراءات أخرى.

وعلى هذه القراءة «أحسنُ» خبر مبتدأ محذوف أي: هو أحسن.

وقال ابن جني: «وهذا مستضعف عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تماماً على الذي هو أحسن...».

انظر البحر ٢٥٥/٤، الطبري ٦٦/٨، الإتحاف/٢٢٠، القرطبي ١٤٢/٧، الكتاب ٢٧٠/١، المحتسب ٦٤/١، ٢٣٤، إعراب النحاس ١٦٠/٣، همع الهوامع ٣١٢/١، مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/١، ٦١/٢ - ٦٢، سر الصناعة/٣٨١ - ٣٨٣، المحرر ٤٠٢/٥، و٢١٥/١، شرح المفصل ٨٥/٢، ١٥٢/٣، ٨٦/٨.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات» فهي كثيرة.

(٣) لأن وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصح، وحَذْفُ الصلة غير فصح؛ فهو إذا لم تطل الصلة شاذ. وشذوذ القراءة لما فيها من حذف صدر الصلة «هو» مع عدم الطول.

(٤) قائله خِطام المجاشعي، وعزي إلى هِميان بن قحافة.

والصاليات: الأثافي، سميت كذلك لأنها صليت بالنار، فاحترقت، وهي معطوفة على «حطامٍ» في بيت قبله:

لـم يـبـقَ مـن آي بـهـا تُـحَـلَّـيْـن * غـيـرَ حُـطـامٍ ورمـادِ كِـنْـفَـيْـن

وغـيـر نـؤي وحَـجَـاجَـيْ نُـؤَيَـيْـن * وغـيـر وَدٌّ جـاذِلٍ أو وَدَّيْـن =

فيحتمل[(١)] أن الكافين حرفان أُكِّد أولهما بثانيهما، كما قال[(٢)]:

[فـلا والله لا يُـلْفـى لـمـا بـي] ولا لِلِمـا بـهـم أبـداً دواء

= وقوله: يُؤَثْفَيْن: أي يُجْعَلْنَ أثافي، وهو فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والأصل فيه يُثْفَيْن، محذوف الهمزة مثل يكرم في يؤكرم، فجاء على الأصل المرفوض للضرورة.

والشاهد في البيت مجيء الكاف الثانية مؤكِّدة للأولى.

وخِطام راجز إسلامي، ومعنى الخِطام الزمام، وذكر الصاغاني أن اسمه بشر.

انظر شرح البغدادي ١٣٩/٤، وشرح السيوطي ٥٠٤/١، وسر الصناعة/٢٨٢ والخصائص ٢/ ٣٦٨، والعيني ٥٩٢/٤، والخزانة ٣٦٧/١، ٣٥٣/٢، ٢٧٣/٤، والكتاب ١٣/١ و٢٠٣ و٢/ ٣٣١، وشرح المفصل ٤٢/٨، وشواهد شرح الشافية/٦٠.

(١) الكلام للمرادي في الجنى الداني/٨٠.

(٢) قائله مسلم بن مَعْبَد الوالبي من قصيدة يشكو فيها اعتداء المصدقين على إبله وأولها:

بـكـت إبـلـي وحُـقَّ لـهـا الـبـكـاء وفـرَّقـهـا الـمـظـالـمُ والـعِـداءُ

وفي البيت رواية:

فـلا وأبـيـك لا يـلـفـي لـمـا بـي

وفي عجزه رواية:

ومـا بـهـم مـن الـبـلـوى دواء

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد في البيت في «لِلِما» مجيء اللام الثانية مؤكِّدة للأولى. ونسبه صاحب الخزانة في ١٦٢/٤ إلى بعض بني أسد.

ومسلم بن معبد شاعر إسلامي في الدولة الأموية، والوالبي نسبة إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي ١٤٣/٤، وشرح المفصل ١٧/٧، ٤٣/٨، والخزانة ٣٦٤/١، و٣٥٢/٢، والإنصاف/٣٠٠، وسر الصناعة ٢٨٣/١، والجنى الداني/٨٠، وشرح السيوطي ٥٠٥/١، ورصف المباني/٢٠٢، ومعاني الفراء ٦٨/١، والمقرب ٢٣٨/١، وهمع الهوامع ٣٩٦/٤، و٢١٠/٥، و٣٤٨.

وأن يكونا[(١)] اسمين أُكِّد أيضاً أولهما بثانيهما. وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً[(٢)].

وأما الكاف غير الجارة فنوعان[(٣)]:

- **مضمر**[(٤)] منصوب أو مجرور نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[(٥)].

- **وحرف معنىً**[(٦)] لا محل له، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو «ذلك»، و«تلك»، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: «إياك»[(٧)]، و«إياكما» ونحوهما، هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء الأفعال نحو: حَيَّهلك ورُوَيْدَكَ والنجاءَكَ[(٨)]، ولـ «أَرَأَيْتَ» بمعنى أخبرني، نحو: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ...﴾[(٩)]، فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو

---

(١) عاد للحديث هنا عن البيت «ككما يُؤَثْفَين».
وهذا تتمة نص المرادي/٨٠، وذكر أن الزمخشري أشار إلى ذلك.

(٢) ومن قوله: «وأن يكونا» إلى قوله «اسماً» سقط من م ٤٥/٥ ب.

(٣) ذكر المرادي كاف الخطاب، وأنها تتصل بستة أشياء، ثم عرضها.
انظر الجنى الداني/٩١.

(٤) إن اتصل بفعل فهو في محل نصب، وإن اتصل باسم فهو في محل جر، وجاء في الآية الأمران.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ سورة الضحى ٩٣/٣.

(٦) فهو يدل على بُعْد المشار إليه أو توسُّطه، ولا خلاف في حرفيته.
قال المرادي: «واتصاله به دليل على بُعْد المشار إليه، وقيل ذاك للتوسط، ولا خلاف في حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة» الجنى الداني/ ٩١ - ٩٢، وانظر سر الصناعة/ ٣٠٩، ورصف المباني/٢٠٦.

(٧) هذا مذهب سيبويه، واختاره الفارسي وابن جني، انظر بَسْطَ المسألة والخلاف في سر الصناعة/٣١٢ وما بعدها، والجنى الداني/٥٣٦، وشرح المفصّل ٩٨/٣ - ١٠٠.

(٨) أي اطلب النجاة.

(٩) الآية: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء ١٧/٦٢.

الصحيح[١]، وهو قول سيبويه، وعكس ذلك الفراء فقال[٢]: «التاء حرف خطاب والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه»، ويردُّه[٢] صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قطّ مرفوعة.

وقال الكسائي[٣]: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب[٤] في نحو: «أرأيتك زيداً ما صَنَع»؛ لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم[٥] عنده، فلا[٦] يجوز الاقتصار.

---

(١) النص في الجنى الداني/٩٣ قال: «... فالكاف في ذلك حرف خطاب لا موضع له من الإعراب، هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح».
وانظر سر الصناعة/٣١١، ورصف المباني/٢٠٧، والبحر المحيط د/٥٧، وفي البحر ١٢٥/٤: «ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل، وما لحقها حرف يدلُّ على اختلاف المخاطب، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء».

(٢) في الجنى الداني/٩٣ «ذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما أن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، والثاني: أن التاء لا يُسْتغنى عنها بخلاف الكاف فإنه يجوز ألا تُذْكَر، وما لا يُسْتغنى عنه أولى بالفاعلية».
وفي معاني الفراء ٣٣٣/١ «وموضع الكاف نصب، وتأويله رَفْعٌ، كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيداً، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً؛ لأنها مأمورة» وانظر البحر المحيط ١٢٥/٤ - ١٢٦.

(٣) قول الكسائي في الجنى الداني/٩٣، وقال المرادي بعده: «وهو بعيد»، وانظر البحر المحيط ١٢٥/٤.

(٤) أي على «زيداً»، وبذلك يكون الفعل قد أخذ مفعولين: الضمير والاسم الظاهر.

(٥) أي عند زيد، فلا بُدَّ من ذكر جملة الاستفهام بعده، وهذا يدل على بطلان ما ذهب إليه.

(٦) «فلا يجوز الاقتصار» مثبتة في المخطوطات، ساقطة من المطبوع. والمراد بها فلا يجوز الاقتصار على ما سبق وحذف الجملة بعده. قال الشمني: «فلا يصح الاقتصار عليه [أي على زيد]؛ لأن الاقتصار لا يصح إلا عندما تتم الفائدة» الحاشية ١٥/٢.

وأمّا[(١)] ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ فالمفعول محذوف، أي: لِمَ كرّمتَهُ عليَّ وأنا خير منه؟

وقد تلحق ألفاظاً أُخَر[(٢)] شذوذاً، وحَمَلَ[(٣)] على ذلك الفارسي قوله[(٤)]:

لسانُ السوء تُهديها إلينا ... وحِنْت، وما حسبتُك أن تَحينا

---

(١) هذا إشارة إلى جواب اعتراض ما دلّ عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو أرأيتك زيداً، وتقرير الاعتراض أنه قد وقع مثله في الآية، ووقع الاقتصار. فجاء رَدّه أن المفعول محذوف وهو جملة الاستفهام، وليس اسم الإشارة وما جاء بعده. الشمني ١٥/٢، وانظر النهر لأبي حيان ١٢٥/٤ - ١٢٦.

(٢) من الألفاظ بعض الحروف مثل: بَلَى، وكَلّا، قالوا: بَلاكَ. وكَلّاك، وهو قليل. الجنى الداني/٩٤ - ٩٥.

وذكر في ص/٩٣ أنها تلحق بعض الأفعال نحو: أَبْصِرْك زيداً، ولَيْسَكَ زيدٌ قائماً، ونِعْمَك الرجلُ زيدٌ، وبئسَك الرجلُ عمرو، فالكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل.

وانظر حاشية الشمني ١٥/٢، والأمير ١٥٦/١، والدسوقي ١٩٤/١، وما زادوا في ما ذكروه شيئاً عمّا أثبته المرادي.

(٣) النص للمرادي قال: «وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب في قول الشاعر...» الجنى الداني/٩٤.

(٤) البيت غير معروف قائله.

وحِنْتَ: هلكت، واللسان: الكلمة، أي كلمة السوء، وتحين: أيضاً من الحَيْن وهو الهلاك.

والشاهد فيه أن الكاف من «حسبتك» حرف خطاب، وأن الناصبة وما بعدها سَدّ مَسَدَّ المفعولين.

قال المرادي:

«وحمله على ذلك وجود أَنْ بعدها؛ فإنه إن لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بـ «أَنْ» والفعل عن اسم عين.

وانظر البيت في الجنى الداني/٩٤، وشرح السيوطي ٥٠٦/١، وشرح البغدادي ١٤٦/٤.

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين[(١)] بالمصدر، وقيل[(٢)]: يحتمل كون أن وصلتها بدلًا من الكاف[(٣)] سادّاً مَسَدّ المفعولين كقراءة حمزة: ﴿وَلَا تَحسبنّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ﴾[(٤)] بالخطاب.

* * *

---

(١) اسم العين هو المدلول عليه بالكاف، والمصدر: هو المؤوَّل من أَنْ وما بعدها.

(٢) ذكر هذا المرادي فقال: «وخَرَّجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول و«أن تحين» بدل منه، سَدّ مَسَدّ المفعول الثاني؛ لأن التعويل على البدل، وعلى ذلك خَرَّج الزمخشري وغيره قراءة حمزة...» الجنى الداني/٩٤.

قلت: أرأيت ما يصنع ابن هشام في كتابه هذا؟

(٣) سَدّ مَسَدّ المفعولين لأنّ الكاف مُبْدَلٌ منه فهو في نيّة الطرح.

(٤) الآية: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ آل عمران ١٧٨/٣.

قراءة الجماعة بالياء وفتح السين «ولا يَحْسَبَنّ»، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي بالياء وكسر السين «ولا يَحْسِبَنّ»، وقرأ حمزة والمطوعي «ولا تحسبَنّ» بتاء الخطاب، والخطاب للرسول ﷺ، أو لكل أحد.

وزعم أبو حاتم أن قراءة التاء لحن لا يجوز، وتابعه على ذلك جماعة.

قال أبو حيان: «وقرأ حمزة بتاء الخطاب، فيكون الذين كفروا مفعولاً أوّل، ولا يجوز أن يكون أنما نملي لهم خير: في موضع المفعول الثاني...، وخرّجه الأستاذ أبو الحسن بن الباذش والزمخشري على أن يكون «أنما نملي لهم خير لأنفسهم» بدلاً من الذين، قال ابن الباذش: ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه...، وقال الزمخشري فإن قلت كيف صَحّ مجيء البدل ولم يُذْكر إلا أحد المفعولين، ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان على مفعول واحد؟ قلتُ صَحّ ذلك من حيث إن التعويل على البدل، والمبدل منه في حكم المنحّى...».

انظر البحر ١٢٢/٣، والكشاف ٣٩٤/١، والسبعة/٢٢٠، والقرطبي ٢٨٧/٤، والطبري ١٢٤/٤، والنشر ٢٤٤/٢، ومعاني الفراء ١٠٤/١، ٢٤٨، والكشف ٣٦٥/١، والعكبري ٣١٣/١، ومعاني الزجاج ٤٩١/١، والمحرر ٤٣١/٣. وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

٦١ - كي

كي: على ثلاثة أوجه:

أحدها : أن تكون اسماً مختصراً[١] من «كيف» كقوله[٢]:

كي تَجْنَحون إلى سَلْمٍ وما ثُئِرَتْ قتلاكُمُ، ولظى الهيجاءِ تضطرمُ؟

أرد كيف، فحذف الفاء، كما قال بعضهم[٣]: «سَوْ أفعل» يريد سوف.

---

(١) هذا هو المعنى الثالث عند المرادي في الجنى الداني/٢٦٥ قال: «أن تكون بمعنى كيف، وهذه اسمٌ يرتفع الفعل بعدها كما يرتفع بعد كيف لأنها محذوفة منها...» ثم استشهد بالبيت.
ورأى البغدادي أنه لو كانت «كي» موضوعة للاستفهام لوردت في الكلام، ولدوِّنت في اللغة كسائر الكلمات. انظر شرح الشواهد ١/١٥١، والضرائر/١٤١، وفي شرح المفصل ٤/١١٠ «وفي كيف لغتان: قالوا: كيف وكي».

(٢) قائل البيت غير معروف.
وتجنحون: تميلون، والسِّلم: بفتح السين وكسرها، الصُّلح، وثُئِرت: من الثأر، وهو طلب دم القتيل بقتل قاتله. اللظى: النار. والهياء: الحرب. وتضطرم: تلتهب.
والشاهد في البيت أن «كي» أصلها كيف، فحذفت الفاء منها.
وانظر الشاهد في شرح الشواهد للبغدادي ٤/١٤٩، والخزانة ٣/١٩٥، والجنى الداني/٢٩٥، وشرح السيوطي ١/٥٠٧، وحاشية الصبان ٣/٢٧٩، وذكر السيوطي أنه من أبيات الكتاب، وإلى مثل هذا ذهب العيني في ٤/٣٧٨، وتعقبه البغدادي، وتعقَّب من تبعه، بأنه ليس من أبيات سيبويه.

(٣) في شرح المفصل ٤/١١٠ «وقال قوم: أراد كيف، وإنما حذف الفاء كما قالوا: «سَوْ أفعل» والمراد سوف».
وانظر «سوف» فيما تقدَّم من هذا الكتاب.

الثاني[١]: أن تكون بمنزلة لام[٢] التعليل معنىً وعملًا، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة[٣]: «كيمة» بمعنى «لِمَهْ»، وعلى[٤] «ما» المصدرية في قوله[٥]:

إذا أنت لم تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنما　　يُرَجَّى الفتى كَيْما يَضُرُّ ويُنْفَعُ

وقيل[٦]: «ما» كافة.

---

(١) هذا هو المعنى الأول عند المرادي، وهو أن تكون حرف جَرٍّ بمنزلة لام التعليل. وهي تجرُّ ثلاثة أشياء: ما المصدرية، وأن المصدرية، وما الاستفهامية. انظر الجنى الداني/٢٦١، وشرح المفصل ٤٩/٨، ١٤/٩.

(٢) فتفيد التعليل وتجرُّ ما بعدها. وذهب الكوفيون إلىأ ن «كي» لا تكون جارّة. الجنى الداني/٢٦٢.

(٣) كي: حرف جَرّ، ومَهْ: أصله «ما»، اسم استفهام في محل جَرّ، وحذفت ألفها كما حذفت في عَمّ وبمَ ولِمَ، ودخلت هاء السكت.
وذهب الكوفيون إلى أن الأصل: كي تفعل ماذا؟ ثم وقع الحذف.
انظر شرح المفصل ٤٩/٨ والجنى الداني/٢٦٢.

(٤) أي وتدخل على «ما» المصدرية.

(٥) قائل البيت عبدالأعلى بن عبدالله بن عامر.
وذكره العيني للنابغة الذبياني. وقيل هو للجعدي، وذكر لعبدالله بن معاوية، وذهب البغدادي إلى أن الصواب أنه لقيس بن الخطيم، وإلى هذا ذهب الباقلاني في إعجاز القرآن.
ورواية السيوطي في الهمع: يُراد الفتى كيما يضرُّ وينفع، وهي رواية ابن هشام في أوضح المسالك.
ويروى: يَضُرَّ وينفعا بالنصب. وما: على هذه الرواية زائدة.
والشاهد على هذه الرواية أن «كي» حرف جارّ بمعنى اللام، و«ما» مصدرية، وقيل: هي كافة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٢/٤، وشرح السيوطي ٥٠٧/١، وهمع الهوامع ٩٨/٤، وأوضح المسالك ١٢٠/٢، وشرح الكافية ٢٤٠/٢، والخزانة ٥٩١/٣، والعيني ٢٤٥/٣ و٢٧٩/٤، والجنى الداني/٢٦٢. وانظر ديوان قيس بن الخطيم/١٧٠.

(٦) في الجنى الداني/٢٦٣ «وذهب بعض النحويين إلى أن «ما» في قوله: «كيما يضر وينفع» كافّة لـ «كي» عن العمل».

وعلى[١] «أن» المصدرية مضمرة[٢] نحو[٣]: «جئتك كي تكرمني» إذا قدّرت النصب بـ «أن».

الثالث: أن تكون بمنزلة[٤] «أَنْ» المصدرية[٥] معنىً وعملًا، وذلك في نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾[٦]، ويؤيده[٧] صحة حلول «أن» محلها؛ وأنها[٨] لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل[٩]، ومن ذلك[١٠] قولك[١١]: «جئتك كي

---

(١) أي وتدخل «كي» الجارّة على «أن» المصدرية.

(٢) ذكر المرادي أنها تدخل على الظاهرة والمضمرة، ومَثَّل لدخولها على الظاهرة بقول جميل بثينة: «... كيما أن تَغُرّ وتخدعا» ويأتي الحديث عنه، ثم ذكر المضمرة كما ذكره المصنف هنا.

(٣) في هذا المثال تكون «كي» حرف جرّ، والعمل لأَنْ المضمرة، والمصدر المؤول في محل جرّ بكي، والتقدير: جئتك لإكرامي.
وانظر رصف المباني/٢١٥.

(٤) أي هي حرف مصدري.

(٥) ويلزم اقترانها باللام لفظاً أو تقديراً نحو: جئت لكي تكرمني.
انظر صف المباني/٢١٥ والجنى الداني/٢٦٣.

(٦) الآية: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ سورة الحديد ٥٧/٢٣.
قال السمين: «وكي هنا ناصبة بنفسها، فهي مصدرية فقط لدخول لام الجر عليها» الدر المصون ٦/ ٢٨٠.

(٧) أي كونها بمنزلة «أن» معنى وعملاً.

(٨) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ولأنها».

(٩) وهو اللام، لأن الحرف لا يدخل على الحرف.

(١٠) أي مما يؤيد أنها بمنزلة «أَنْ».

(١١) «قولك» مثبت في المخطوطات الأولىو الثالثة والرابعة والخامسة وسقط من الثانية، وهو غير مثبت في المطبوع. ولم يثبتها مبارك وزميله مع أنها في المخطوطة الأولى من أصولهم.

تكرمني»[١]، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[٢] إذا قُدِّرت[٣] اللام قبلها، فإن لم تُقَدَّر[٤] فهي تعليلية جارّة، ويجب حينئذٍ إضمارُ و«أن» بعدها[٥]، ومثله في الاحتمالين[٦] قوله[٧]:

أردتَ لكيما أن تَطيرَ بقِرْبتي [فَتَتْرُكَها شَنّاً ببيداءَ بَلْقَعِ]

---

(١) يحمل هذا المثال على أن الناصب «كي»، وهذا يثبت أنها بمعنى «أن» واللام المقتضية للتعليل محذوفة كما حذفت في: جئت أن أتعلم.
ويحتمل أن تكون غير عاملة فهي حرف جرّ، والعمل لأن المقدرة.
انظر همع الهوامع ٩٨/٤، والجنى الداني/٢٦٣.

(٢) الآية: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة الحشر ٧/٥٩.

(٣) كذا جاء الضبط في م ١/ قُدِّرت... لم تُقَدَّر، ومثله في الثاني في م/٢.

(٤) فإن لم تقدّر اللام فكي جارّة.

(٥) وتكون أن وما بعدها في تأويل مصدر، وهذا المصدر في محل جرّ بكي.

(٦) أي مثل هذا المثال في جواز الوجهين في الإعراب على ما تقدّم.

(٧) قائل البيت غير معروف.
و«ما» من لكيما: زائدة، وتطير: تذهب بسرعة، والقِربة معروفة، والشّنّ: الجلد اليابس، والقِربة: الخَلَق، وببيداءِ: أي كأنه ببيداء، والبلقع: القفر.
والشاهد في البيت أن «كي» تحتمل وجهين: فإما أن تكون جارّة بمعنى اللام، وإما أن تكون بمعنى أن المصدرية.
قال ابن مالك: «فيحتمل أن تكون كي فيه بمعنى أن، وشذّ اجتماعهما على سبيل التوكيد، ويحتمل أن تكون جارّة وشذ اجتماعها مع اللام».
وذكر المرادي عن ابن مالك أنه رَجّح مرادفة اللام على مرادفة «أَنْ».
انظر شرح الكافية الشافية/١٥٣٣، والخزانة ٥٨٥/٣، والإنصاف/٥٨٠، وشرح المفصل ١٩/٧، ١٥/٩، وشرح البغدادي ١٥٤/٤، والضرائر/٦٠، ورصف المباني/٢١٦، وشرح السيوطي =

فكي: إما تعليلية مؤكِّدة للام، أو مصدرية مؤكَّدة بأنْ.

ولا تظهر «أن» بعد «كي» إلا في الضرورة[١]، كقوله[٢]:

فقالتْ: أَكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً　　لسانَكَ كَيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا

وعن الأخفش أنّ «كي»[٣] جارّة دائماً،

= ٥٠٨/١، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، الجنى الداني/٢٦٥.

(١) في الكتاب ٤٠٨/١ «واعلم أنّ أَنْ لا تظهر بعد حتى وكي...».
وفي شرح الكافية ٢٣٩/٢ «وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب: لكي أن أكرمك...».
وذهب ابن يعيش إلى أن ظهور أن بعد كي بعيد، وأنه إن ظهر شيء من هذا فهو من مراجعة الأصول المرفوضة. انظر شرح المفصّل ١٦/٩.
وذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٥٣٣ إلى ظهورها عند الضرورة، ولكنه ذهب في التسهيل/٢٢٩ إلى أنه قليل. وانظر حاشية الأمير ١٥٧/١، والشمني ١٥/٢.

(٢) البيت لجميل بن معمر، ونسبه الزمخشري إلى حسان بن ثابت، وكذا فعل ابن عصفور، وليس في ديوانه.
ورواية ديوان جميل: لسانك هذا كي تغر وتخدعا، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
والشاهد على الرواية المثبتة ظهور «أن» بعد كي، وأنه خاصّ بالشعر، وتحكمه الضرورة.
قال أبو حيان: «والمحفوظ إظهارها بعد كي الموصولة بما،... ولا أحفظ من كلامهم: جئت كي أن تكرمني».
انظر شرح البغدادي ١٧٥/٤، والجنى الداني/٢٦٢، وأوضح المسالك ١٢١/٢، وشذور الذهب/٢٨٩، وهمع الهوامع ١٠٠/٤، وشرح السيوطي ٥٠٨/١، ورصف المباني/٢١٧، وشرح الكافية الشافية/١٥٣٣، والديوان/٤٢، والضرائر/٦٠، والخزانة ٥٨٤/٣، والعيني ٢٤٤/٣، ٣٧٩/٤، وشرح المفصل ١٤/٩ - ١٥، وشرح الكافية ٢٣٩/٢.

(٣) ذكر المرادي في «كي» عن المتقدّمين ثلاثة مذاهب.
١ - أحدها: أنها حرف جَرّ دائماً. وهو مذهب الأخفش.

=

وأن النصب بعدها بـ «أَنْ» ظاهرة[١] أو مضمرة، ويَرُدُّه[٢] نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٣]، فإن زعم[٤] أن «كي» تأكيد[٥] للام كقوله[٦]:

[فـلا واللهِ لا يُـلْفَـى لِمَـا بـي]   ولا لِلِمـا بـهـم أبـداً دواء

رُدَّ[٧] بأن الفصيح[٨] المقيس لا يُخَرَّج[٩] على الشاذّ.

= ٢ - وثانيها: أنها ناصبة للفعل دائماً، وهو مذهب الكوفيين.

٣ - وثالثها: أن تكون حرف جرّ تارة. وناصبة للفعل تارة، قال المرادي: وهو الصحيح. انظر الجنى الداني/٢٦٤.

والمصنف - ابن هشام - يعرض لرأي الأخفش والكوفيين ويردُّهما فيما يأتي، وسكوته عن المذهب الثالث فيها يدل على أنه آخذ به.

(١) وذلك من باب الضرورة على ما تقدّم.

(٢) أي يرد مذهب الأخفش في أن كي جارة دائماً، ما جاء في سورة الحديد.

(٣) سورة الحديد ٥٧/٢٣ وتقدّمت قبل قليل.
ووجه الردّ بالآية على الأخفش أن «كي» لو كانت حرف جر لما دخل عليها حرف جَرّ آخر وهو اللام، وبذلك نجمع بين حرفين للتعليل.
وانظر البحر المحيط ٨/٢٢٥، والبيان ٢/٤٢٤.

(٤) أي الأخفش.

(٥) ذكرت هذا من قبل عن ابن مالك والمرادي وغيرهما.

(٦) تقدّم البيت في «كما» وهو لمسلم بن معبد الوالبي.
وقد جاءت اللام مؤكدة للام في «للما».

(٧) أي رُدّ زعم الأخفش بأن هذا من باب التأكيد.

(٨) الفصيح هو اجتماع اللام وكي في آية سورة الحديد، والشاذ هو اجتماع حرفي جر: اللام وكي، أو اللام واللام، في البيت. وانظر حاشية الدسوقي ١/١٩٥.

(٩) في م ٣/٨٦ أ: «لا يتخرَّج به الشاذ».

وعن الكوفيين أنها[١] ناصبة دائماً، ويَرُدُّه[٢] قولهم[٣]: «كَيْمَهْ»، كما يقولون[٤]: «لِمَهْ»، وقول[٥] حاتم[٦]:

وأوقدتُ ناري كي لِيُبْصَرَ ضوءُها وأخرجتُ كلبي وهو في البيت داخلُه

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه.

---

(١) ذكرت مذهب الكوفيين قبل قليل. وقد ذهب إليه الزمخشري، ورأى قولهم غير بعيد، وتعقَّبه ابن يعيش، فرأى ذلك بعيداً عن الصواب. انظر شرح المفصّل ١٥/٩، والجنى الداني/٢٦٤.

(٢) أي يَرُدّ مذهب الكوفيين هذا.

(٣) فقد دخلت «كي» على ما الاستفهامية فجرتها، فكيف تكون ناصبة دائماً؟، ولو كان هذا صحيحاً لما دخلت على اسم.
وذكرتُ من قبل أن التقدير عند الكوفيين: كي تفعل ماذا؟: فهي على بابها.

(٤) وذلك كدخول حِرف الجر وهو اللام على «ما» الاستفهامية.

(٥) أي ويردُّ قولَ الكوفيين قولُ حاتم.

(٦) نسب المصنف البيت لحاتم كما ترى، ورَدَّ هذا البغدادي، فذكر أنه ليس في ديوانه، وإنما هو لشاعر اسمه النمري، ذكر أبياته أبو تمام في الحماسة.
ورواية السيوطي: فأوقدت ناري، ورواية الحماسة: فأبرزتُ ناري ثم أثقبتُ ضوءَها. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وقوله: ليبصر: جاء في بعض المراجع على البناء للمفعول، وفي مراجع أخرى على البناء للفاعل.
والشاهد في البيت أنّ «كي» ليست ناصبة، ولو كانت ناصبة دائماً كما ذهب إليه الكوفيون لما جاز الفصل بينها وبين الفعل باللام، فهي هنا بمعنى اللام، وسَهّل ذلك اختلاف اللفظين، والنصب بأن المضمرة بعد اللام.
وذكر المرادي بيتاً للطرماح شبيهاً بهذا، وهو قوله:

كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم فيه فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وقال: ولا يجوز أن تكون كي ناصبة في هذا البيت لفصل اللام بينها وبين الفعل، ولا زائدة؛ لأن =

وأجابوا[١] عن الأوّل[٢] بأن الأصل «كي[٣] تفعل ماذا»[٤].

ويلزمهم[٥] كثرة[٦] الحذف، وإخراج «ما» الاستفهامية عن[٧] الصَّدْر، وحذفُ ألفها[٨] في غير الجرّ، وحذفُ[٩] الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكُلُّ ذلك[١٠] لم يثبت، نَعَمْ، وقع في صحيح البخاري في تفسير:

= كي لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع فتعيّن كونها جارّة، واللام تأكيد لها، وأن مضمرة بعد اللام، الجنى الداني/٢٦٤.

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٥٩/٤، وشرح السيوطي ٥٠٩/١، والحماسة بشرح التبريزي ٤/ ١١١ «باب الأضياف».

وانظر الديوان/٢٨٧ «يادات ما نسب لحاتم ولغيره».

(١) أي: أجاب الكوفيون.

(٢) أي: عن «كَيْمَه». أي أجابوا عن الاعتراض على هذا.

(٣) كذا بالتاء في الأولى والثانية وفي الباقيات والمطبوع «يفعل» بالياء.

(٤) وبذلك تكون داخلة على فعل، وليس على اسم كما يبدو من هذا التركيب.

(٥) أي يلزم الكوفيين إن ذهبوا إلى أن أصل كيمه: كي يفعل ماذا؟

(٦) حذف الفعل، وذا، والألف من «ما»

(٧) تتبعه أصحاب الحواشي، وذكروا أن ابن مالك لا يثبت لها الصدر دائماً.

قال ابن مالك: «... وفي أقول ماذا؟ والنصب كقول أم المؤمنين [عائشة] رضي الله عنها: أقول: ماذا؟».

شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٦.

(٨) والرد الثالث على الكوفيين أن الألف حذفت من «ما»، والأصل ألّا تحذف هذه الألف إلا إذا دخل عليها حرف جر، فكيف تكون «كي» هنا ناصبة؟

(٩) هذا هو الردُّ الرابع على الكوفيين، وهو أنه حُذِف الفعل على ما قدَّروه، وبقيت «كي» الأداة الناصبة، وهذا غير مألوف، ولا هو معروف عند المتقدّمين.

(١٠) أي الحالات الأربع المتقدّمة.

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[(١)] «فيذهب[(٢)] كيما فيعود ظَهْرُه طبقاً واحداً» أي: كيما يسجد، وهو[(٣)] غريب جداً لا يحتمل القياس عليه.

* * *

---

(١) سورة القيامة ٧٥/٢٢.

(٢) لم يورد البخاري هذا الحديث في تفسير آية سورة القيامة، فقد وردت الآية في فتح الباري ٥٢٣/٨ في كتاب التفسير، بينما جاء الحديث في كتاب التوحيد ٣٥٩/١٣.
والحديث طويل ومنه قوله: «... فيقول أنا ربكم، فيقولون: أنت رَبُّنا، فلا يكلمه إلا الأنبياء، فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن، ويبقى من كان يسجد لله رياءً وسُمْعَة، فيذهب كيما يَسْجُدَ، فيعودُ ظهره طبقاً واحداً...».
ويذكر ابن حجر كلام ابن هشام هذا، وردوده على الكوفيين، ثم يقول: وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة [يسجد]، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها، حتى إن ابن بَطّال ذكرها بلفظ: كي يسجد، بحذف ما.
وكلام ابن هشام يوهم أن البخاري أورده في التفسير، وليس كذلك، بل ذكرها هنا فقط».
قلتُ: الذي أوقع المصنف في هذا أنه تبع في هذا المرادي في الجنى الداني/٢٦٣ من غير تحقيق لنص الحديث.
وأُثبت نص ابن حجر على هامش م/٣/٨٦أ، وذكره الدسوقي والأمير، والشمني.
والغريب أن أستاذي الفاضل الدكتور مازن مبارك عرف أن نص الحديث في كتاب التوحيد، ونقل نص ابن حجر عن حاشية الدسوقي، ولم ينقله عن الفتح، ولم يكن بعيداً عنه.

(٣) أي حذف الفعل مع بقاء الناصب.

تنبيه

إذا قيل «جئتُ لتكرمَني» بالنصب؛ فالنصبُ بـ «أَنْ»[١] مضمرةً، وجَوّز أبو سعيد[٢] كون المضمر «كي»، والأول[٣] أَوْلَى؛ لأن «أَن» أمكن[٤] في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوّز فيها بأن تعمل مضمرة.

* * *

(١) وهو مذهب البصريين.

(٢) هو أبو سعيد السيرافي.

قال السيوطي: «وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيرافي أنه يجوز أن يكون المضمر «أن»، ويجوز أن يكون«كي»، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن تارة وكي تارة»، همع الهوامع ٤/١٤٠.

(٣) وهو إضمار «أن».

(٤) فهي أم الباب قال أبو حيان: «بدليل الاتفاق عليها، والاختلاف في لن وإذن وكي» همع الهوامع ٤/٨٨، وفي شرح الكافية الشافية/١١٥٢ «وأن هي أقواها ولذلك تنصب ظاهرة ومقدّرة».

٦٢ - كم

كم: على وجهين: خبريّةٌ بمعنى كثير[١]، واستفهاميّةٌ بمعنى: أيّ[٢] عدد.

ويشتركان في خمسة أمور:

الاسمية[٣]، والإبهام[٤]، والافتقار[٥] إلى التمييز، والبناء[٦]، ولزوم التصدير[٧].

وأما قول بعضهم[٨] في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٩]:

---

(١) مثل: كم عَبْدٍ ملكت!

(٢) نحو بكم اشتريت هذه الدار؟ أي: بأيّ عدد. وانظر شرح الكافية ٩٦/٢.

(٣) هما اسمان لجرّهما بالحرف والإضافة، أما الجر فقد تقدّم في (٢) وأما الإضافة فنحو: كتاب كم عالمٍ قرأت؟، وتقع كل واحدة منهما مبتدأ.
وانظر شرح الكافية ٩٧/٢ - ٩٨.

(٤) لأنهما موضوعان للعدد المبهم.

(٥) فهما مبهمان يفسّرهما التمييز بعدهما.

(٦) والبناء فيهما على السكون لشبههما الوضعي بالحرف، فحقُّ الاستفهام أن يكون بما والهمزة، والتكثير يؤدّى بالحرف مثل «رُبّ»، فلما أشبهتا الحروف بُنيتا.

(٧) لزوم التصدير على غير الجار حرفاً كان أو اسماً، أما في الاستفهامية فظاهر؛ لأن للاستفهام صدر الكلام، وأما في الخبرية فلأنها لإنشاء التكثير، فوجب أن يكون لها صدر الكلام كما وجب لـ «رُبَّ».
انظر حاشية الشمني ١٦/٢. وانظر شرح الكافية ٩٧/٢.

(٨) على هامش م ٥٣/١ أ هو الزمخشري.
وعند الدسوقي في ١٩٦/١ هو ابن عطية المفسّر، ومثله في حاشية الأمير ١٥٧/١.

(٩) سورة يس ٣١/٣٦.

أُبْدِلت[١] «أَنْ» وصلتُها من «كم» فمردودٌ[٢] بأن عامل البدل هو عامل المُبْدَل منه، فإن قَدَّر[٣] عامل المبدل منه «يَرَوْا» فـ «كم» لها الصَّدْرُ، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قَدّره[٤] «أهلكنا» فلا تَسَلُّط[٥] له في المعنى على البدل.

والصواب[٦] أنّ «كم» مفعول لـ «أهلكنا»، والجملة[٧] إما معمولة لـ «يَرَوْا» على أنه عُلِّق[٨] عن العمل في اللفظ، و«أنّ» وصلتُها مفعول لأجله[٩]،

---

(١) أي بدل اشتمال.
وفي المحرر لابن عطية ٢٩٤/١٢ «كم هنا خبرية، وأنهم بدل منها» وفي الكشاف ٥٨٦/٢ «وأنهم إليهم لا يرجعون، بدل من كم أهلكنا، على اللفظ، تقديره: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم».

(٢) في حاشية الدسوقي ١٩٦/١ «هذا الاعتراض لصاحب البحر» أي لأبي حيان الأندلسي شيخ المصنِّف.
وجاء رَدّ أبي حيان على ابن عطية فقال: «... فهذا لا يصحُّ؛ لأنها إذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بأهلكنا، ولا يَسُوغ فيها ذلك، وإذا كان كذلك امتنع أن يكون «أنهم» بدلاً؛ لأن البدلية على نية تكرار العامل، ولو سُلِّطت أهلكنا على «أنهم» لم يصح؛ ألا ترىأ نك لو قلت: أهلكنا انتفاء رجوعهم، أو أهلكنا كونهم لا يرجعون لم يكن كلاماً، لكن ابن عطية توهَّم أنّ «يروا» مفعوله «كم»، فتوهم أن قولهم «أنهم لا يرجعون» بدل؛ لأنه يَسُوغ أن يتسلط عليه، فتقول: ألم يرو أنهم لا يرجعون. وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في علم العربية» البحر ٣٣٣/٧.

(٣) أي ذلك البعض، ومنهم ابن عطية.

(٤) «قَدّره» كذا في المخطوطات والشمني. وفي المطبوع «قَدّر».

(٥) أي لا تَسَلُّط لـ «أهلكنا»؛ لأن المعنى يصبح: أهلكنا عدم رجوعهم. ولا معنى لتعليق الهلاك بالعدم. انظردسوقي ١٢٩٦/١.

(٦) وهو رأي الزمخشري، وقد نقلته قبل قليل. انظر ٥٨٦/٢.

(٧) جملة «أهلكنا»، وتقدير الزمخشري: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم.

(٨) عُلِّق عن العمل في لفظ «كم» وما بعدها.

(٩) قال الدماميني «عاملها «أهلكنا» أي: أهلكناهم لهذا المعنى، وكأنه جعل اللام للغاية؛ لأن عدم الرجوع ليس علة للإهلاك بل مُسَبَّبٌ عنه...» انظر النص في حاشية الأمير ١٥٧/١.

وإمّا مُعْتَرِضَةٌ[١] بين «يَرَوْا» وما سَدّ مَسَدَّ مفعوليه، وهو «أَنّ» وصلتُها.

وكذلك[٢] قول ابن عصفور في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٣]: إنّ «كم» فاعل، مردودٌ بأنّ «كم» لها[٤] الصدر، وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش[٥] عن بعضهم أنه يقول: «ملكتَ كم عبيد» فيخرجها عن الصدرية، خطأ عظيم؛ إذ خَرّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة[٦].

وإنما الفاعل ضمير[٧] اسم الله سبحانه، أو ضمير العَلَم، أو الهدى[٨] المدلول عليه

---

(١) أي والتقدير: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون، وذهب بعضهم إلى أن العامل في «أنهم» محذوف أي: حكمنا، وجملة: كم أهلكنا، سَدّت مَسَدّ المفعولين.

(٢) أي قول ابن عصفور مردود كما رَدَّ رأي ابن عطية من قبل.

(٣) تتمة الآية: ﴿... مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ السجدة ٣٢/٢٦.

(٤) ولو كانت فاعلاً لخرجت عن الصدارة، على أن ابن عصفور لم ينفرد بهذا، فقد نقله الحوفي عن بعضهم في آية طه/١٢٨، وإلى هذا ذهب الفراء أيضاً في آية سورة السجدة هذه. انظر البحر ٢٨٩/٦، ومعاني الفراء ٣٣٣/٢. وذكر ابن عطية أن هذا قول كوفي، ونحاة البصيرة لا يجيزونه؛ لأن «كم» لها صدر الكلام. انظر المحرر ١١٠/١٠ والبيان ١٥٤/٢.

(٥) نصّ الأخفش مثبت في البحر ٣٣٣/٧ قال أبو حيان: «والخيريّة فيها لغتان: الفصيحة كما ذكر لا يتقدمها عامل إلّا ما ذكرنا من الجار، واللغة الأخرى حكاها الأخفش يقولون: ملكت كم غلام! أي ملكت كثيراً من الغلمان...».

(٦) وهي دون غيرها في الفصاحة، وكلام الله سبحانه لا يُخَرَّج إلا على الفصيح من هذه اللغة.

(٧) قال أبو حيان في آية سورة طه/١٢٨ «والفاعل ليهد ضمير عائد على الله تعالى» انظرا لبحر ٢٨٨/٦، وانظر المحرر ١١٠/١٠ «الفاعل: الله عز وجل».

(٨) التقدير عند أبي حيان: «الهدى والإراء والنظر والاعتبار» والفاعل مقدَّر.

وهذا عند ابن عطية أَحْسَنُ ما يُقَدَّرُ به. انظر البحر ٢٨٨/٦، والمحرر ١١٠/١٠، وقد ذكر هذا التقدير للزجاج.

بالفعل، أو جملة[١] «أهلكنا» على القول بأن الفاعل يكون جملة، إمّا مطلقاً، أو بشرط كونها مقترنةً بما يُعَلّق[٢] عن العمل، والفعل[٣] قلبي نحو: «ظَهَر[٤] لي أَقَامَ زيدٌ».

وجَوّز أبو البقاء كونه[٥] ضميرَ الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس[٦] هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر[٦].

ويفترقان[٧] في خمسة أمور:

- **أحدها:** أن الكلام مع الخبرية محتمل لتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية[٨].

= وذكره أبو حيان للمبرّد، ورَدّه؛ لأنّ فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز عند البصريين، ثم قال: وتحسينه أن يقال مضمر...

(١) هذا تقدير الزمخشري، وهو مذهب كوفي. انظر البحر ٢٨٩/٦، وانظر الكشاف ٥٣٧/٢.

(٢) في م ٥٣/١ ب «يُعَلَّق»، وفي م ٨٦/٣ ب «يُعَلِّق».

(٣) الفعل «يهدي».

(٤) والظهور معنى قائم في القلب، على معنى تبيَّن.

(٥) أي كون الفاعل. وأشار إلى رأيه أبو حيان في البحر ٢٨٩/٦، وفي التبيان/٩٠٧ « قوله تعالى: يَهْدِ لهم في فاعله وجهان:
أحدهما: ضمير اسم الله تعالى، أي: ألم يُبَيّن الله لهم، وعَلّق «بَيّن» هنا إذ كانت بمعنى أعلم...
والثاني: أن يكون الفاعل ما دَلّ عليه «أهلكنا»، أي إهلاكنا؛ والجملة مُفَسِّرة له».
وانظر مشكل إعراب القرآن ٧٨/٢ والبيان ١٥٤/٢ ومعاني الفراء ١٩٥/٢.

(٦) هذا رَدّ على أبي البقاء.
وفي حاشية الأمير ١٥٨/١ «أجيب بأنه يمكن تقديره متقدّماً لداعية الضمير، وكم من متأخرٍ دَلَّ على متقدِّم» ومثله عند الدسوقي ١٩٦/١، وانظر حاشية الشمني ١٦/٢.

(٧) أي: الاستفهامية والخبرية. وانظر الأشباه والنظائر ٥١٩/٢.

(٨) الاستفهامية من باب الإنشاء فلا يكون فيها ما يكون في الخبرية من التصديق والتكذيب.

- **الثاني**: أن المتكلِّم بالخبرية لا يستدعي من مخاطَبه جواباً؛ لأنه مُخْبِر، والمتكلِّم بالاستفهامية يستدعي ذلك[١] لأنه مُسْتَخْبِر.

- **الثالث**: أن الاسم المُبْدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبْدَل[٢] من الاستفهامية، يقال في الخبرية: «كم عبيدٍ لي خمسون بل ستون»، وفي الاستفهامية، «كم مالُك؟ أعشرون أم ثلاثون؟».

- **الرابع**: أن تمييز «كم»[٣] الخبرية مفرد[٤] أو مجموع، تقول: «كم عبدٍ ملكتَ»، و«كم عبيدٍ ملكت»، قال[٥]:

كـــم مـــلوكٍ بـــاد مُـــلْكُـــهُـــمُ   ونَـــعِـــيـــمِ سُـــوقَـــةٍ بـــادوا

---

(١) «يستدعي ذلك» كذا في م/١، و٣ و٥.
وفي م/٢ و٤ «يستدعيه»، وكذا جاء في المطبوع.
ويستدعي ذلك: أي يطلب جواباً لأنه مستفهِم.

(٢) الاستفهام فيه معنى الهمزة، فيجب في المُبْدَلِ منه اقترانه بها، وليس هذا في الخبرية.

(٣) «كم» ليس في م ٢ ٣٢/٢ ب وم ٤ ٨٣/٤ ب.

(٤) قالوا: الإفراد لمشابهة «كم» للمئة والألف في الدلالة على الكثرة، ومميزها مفرد مجرور.
وأما الجمع فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة.
انظر حاشية الشمني ١٦/٢، والأمير ١٥٨/١، والدسوقي ١٩٧/١، وفي شرح ابن عقيل ٨٤/٤: «تستعمل كم للتكثير فتميز بجمعٍ مجرور كعشرةٍ، أو بمفرد كمئة...» وشرح الكافية الشافية/ ١٧٠٧.

(٥) ذكر البغدادي أن القافية رائية «بارا» وليست دالية، وأن البيت من قصيدة لعديّ بن زيد العبادي، ومطلعها:

يـــا لُـــبَـــيْـــنـــي أو قـــدي نـــارا   إن مـــن تـــهـــويـــن قـــد حـــارا

وبار: من البوار وهو الهلاك، ونعيمِ سوقةٍ: معطوف على «ملوك» على تقدير: وكم نعيمِ سوقةٍ وقد جمع في البيت بين تمييزكم الذي جاء جمعاً، والثاني الذي جاء مفرداً.

وقال الفرزدق[١]:

كم عَمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليّ عِشاري

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردًا[٢]، خلافاً للكوفيين.

الخامس: أن تمييز الخبرية واجبُ[٣] الخفض، وتمييزُ الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جَرُّه[٤] مطلقاً خلافاً للفرّاء[٥] والزجاج وابن السرّاج وآخرين، بل

= وانظر شرح البغدادي ١٦٣/٤، وشرح السيوطي ٥١١/١، وهمع الهوامع ٨١/٤، وديوان عدي/ ١٣١، مجاز القرآن ١٥٣/٢ «ط. الخانجي».

(١) البيت من قصيدة هجا بها جريراً، وفي «عمة» الرفع والنصب والجر، والأفدع: الذي يمشي على ظهر قدميه، والقدع: اعوجاج الرسغ من الرجل واليد، والفَدَع: من صفات العبيد والإماء. والعشار: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى على وضعها عشرة أشهر، وليس على حملها كما ذهب إليه بعضهم.
والشاهد في البيت مجيء تمييز «كم» الخبرية مفرداً وهو «عمة»، وذهب بعضهم إلى أن «كم» يجوز أن تكون في البيت استفهامية، ويأتي هذا فيما بعد.
انظر شرح البغدادي ١٦٥/٤، وشرح السيوطي ٥١١/١، شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢، شرح المفصّل ١٣٣/٤، والخزانة ١٢٦/٣، وهمع الهوامع ٨١/٤، وشرح الكافية الشافية/١٧٠٧، والكتاب ١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، شرح الأشموني ٣٨٥/٢، أوضح المسالك ٢٢٧/٣.
ورواية الديوان/٣٦١ «كم خالة لك يا جرير وعمةٍ».

(٢) لأن معنى الاستفهامية: أيّ عدد، وجَوّز الكوفيون جمعه مطلقاً كما يجوز ذلك في «كم» الخبرية، نحو «كم غلماناً لك» ورُدَّ بأنه لم يُسْمَع. انظر همع الهوامع ٧٩/٤. وشرح الكافية ٦٩/٢.
وفي شرح الكافية الشافية/١٧١١ ذكر هذا ثم قال: «فإن ورد ما يوهمه [أي يوهم الجمع] نحو: كم شهوداً لك؟ حُمِل على أن شهوداً حال، وأن المميز محذوف، والتقدير: كم نفساً شهوداً لك؟» ومثله في شرح الكافية ٩٦/٢.

(٣) أي بالإضافة، وهو عند الفراء مخفوض بمن مقدرة.

(٤) أي سواء جُرّت «كم» أو لا. انظر شرح الكافية ٩٦/٢.

(٥) الفراء ومن ذكر معه أجازوا جَرّه مطلقاً، وذكر السيوطي المذاهب فيه وهي ثلاثة: الأول أنه لا يجوز =

بشرط[١] أن تجرَّ «كم» بحرف جر، فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصبُ، وهو الكثير، والجرُّ خلافاً لبعضهم، وهو بمن[٢] مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجاج.

وتلخّص أنّ في جَرّ تمييزها أقوالًا: الجوازُ، والمَنْعُ، والتفصيلُ، فإن جُرّت هي بحرف جَرّ نحو «بكم درهمٍ اشتريتَ» جاز، وإلّا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جوازُ[٣] نَصْبِ تمييز «كم» الخبرية إذا كان مفرداً[٤]، ورُوي قولُ الفرزدق:

كم عَمّةٍ لك يا جريرُ وخالةً   فَدْعاء قد حلبت عليّ عشاري

= جر تمييز الاستفهامية، الثاني أنه لا يجوز، والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر. الهمع ٧٩/٤، وانظر شرح الكافية الشافية/١٧٠٥، وشرح الأشموني ٣٨٣/٢.

(١) في حاشية الشمني ٧/٢ «بل يشترط: هكذا وقع في كثير من النسخ، وفي بعضها: بل بشرط، أي بل يجوز جَرّه بشرط أن تُجَرّ «كم» بحرف جَرّ، خلافاً لبعضهم فإنه أجاز جَرّه مطلقاً».
قلت: جاء في م/١ و٣ و٤ «بشرط كما أثبته، وفي م/٢ و٥ «يشترط» وكذلك في المطبوع.

(٢) الجر بمن هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وخالف الزجاج فقال: إنه بإضافة «كم» لا بإضمار «من».
و«من» عندما قال بالجرِّ بها جعلها مقدّرة، وقد حذفت تخفيفاً. وصار الحرف الداخل على «كم» عوضاً عنها. انظر همع الهوامع ٧٩/٤، وشرح الأشموني ٣٨٤/٢، وشرح الكافية ٩٦/٢.

(٣) النص في شرح الكافية الشافية/١٧٠٣. وانظر شرح الكافية ٩٧/٢.

(٤) في حاشية الدسوقي ١٩٧/١ «في بعض النسخ هكذا، وفي بعضها: إذا كان مفرداً، وهي الصواب، أي إذا كان تمييزها مفرداً كما هو موجود في الأشموني». وانظر شرح الأشموني ٣٨٥/٢، والنص منقول عن مغني اللبيب وإن لم يعزُه الأشموني إلى المصنّف.
قلت: في م/١ و٢ و٤ و٥ كما أثبتُّه، وفي م/٣ والمطبوع «إذا كان الخبر مفرداً».

بالخفض على قياس تمييز «كم» الخبرية، و[١] بالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي: أخبرني بعدد عمّاتك وخالاتك اللّاتي كُنَّ يخدُمْنَني فقد نسيتُه، وعليهما[٢] فكم: مبتدأ، خبره «قد حلبت»، وأفرد الضمير[٣] حملًا على لفظ[٤] «كم»، وبالرفع[٥] على أنه مبتدأ وإن كان نكرةً لكونه[٦] قد وُصِفَ بـ «لك»، وبـ[٧]«فدعاء» محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المرادُ تخصيصَ[٨] الخالة بوصفها بالفَدَع، كما حذف «لك» من صفة خالة استدلالًا عليها بـ «لك»[٩] الأولى.

والخبر[١٠] «قد حلبت»، ولا بُدَّ من تقدير «قد حلبت» أخرى[١١]؛ لأن المخبَر

(١) من هنا إلى آخر النص مثبت في شرح الأشموني ٣٨٥/٢ وانظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(٢) أي على الوجهين السابقين: الرفع والنصب.

(٣) أفرد الضمير في «حلبت»، وأنّثه نظراً للمعنى، ولم يقل حلبتا.

(٤) فهو من حيث اللفظ مفرد.

(٥) أي رُوي «كم عمةٌ» بالرفع. وانظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(٦) في م ٨٧/٣ ب «لأنه».

(٧) التقدير: كم عمةٌ لك فدعاء يا جرير، وخالةٌ لك فدعاء، فحذف «فدعاء» الأولى، واكتفى بالثانية.

(٨) إذ جاء الوصف بعدها.

(٩) قال البغدادي بعد نقل النص: «وعليه فيكون من قبيل الاحتباك، وهو أن يثبت لأحدهما نظير ما حذف من الآخر» الخزانة ١٢٧/٣.

(١٠) أي خبر المبتدأ «عمةٌ». انظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(١١) ويصبح التقدير كما يلي:

كم عمةٌ لك فدعاء يا جرير قد حلبت...

وخالةٌ لك فدعاء لك يا جرير..

وهذا التقدير لأجل أن لا يكون هناك فاصل بين المبتدأ والخبر، وهو مذهب سيبويه. ويصح أن يكون «قد حلبت» الموجود خبراً عن «عمة»، وخبر الخالة محذوف. عن دردير. وانظر حاشية الدسوقي ١٩٨/١، وانظر نص ابن هشام في الخزانة ١٢٦/٣..

عنه في هذا الوجه متعدِّد لفظاً ومعنى، ونظيره[١]: «زينبُ وهند قامت».

وكم[٢]: على هذا الوجه[٣] ظرف[٤]، أو مصدر[٥]، والتمييز محذوف، أي: كم وقتٍ[٦]، أو حَلْبة[٧].

* * *

(١) والتقدير في المثال: زينب قامت وهند قامت.

(٢) في شرح الكافية ٢/١٠٠ «وكم في الوجهين منصوبة المحل «إمّا» مفعول مطلق لخبر المبتدأ أو ظرف له...».

(٣) وهو رفع «عمة» على الابتداء.

(٤) أي: عمته وخالته حلبتا في كثير من الأوقات. وفي شرح الكافية ٢/١٠٠ كم مرة؟

(٥) أي: حلبت حلبات كثيرة.

(٦) هذا راجع لقوله: «كم... ظرف».

(٧) وهذا راجع لقوله: «كم... أو مصدر».

٦٣ - كأيِّن

كأيِّن[١]: اسم مركب من كاف التشبيه، وأيٍّ[٢] المنونة؛ ولهذا[٣] جاز[٤] الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أَشْبَهَ النونَ الأصليّة؛ ولهذا[٥] رُسِمَ في المصحف نوناً، ومَن وقف عليها[٦] بحذفه[٧] اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتوافق «كأيّن» «كم» في خمسة أمور[٨]: الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير، تارة، وهو الغالب نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ

---

(١) كذا جاءت بالنون في المخطوطات ما عدا الرابعة، فقد أثبت بالياء، ومثلها في المطبوع. وآثرتُ إثبات النون فيها على الحذف، لما ذكره أبو حيان في البحر ٧٣/٣ من أن النون من أصل الكلمة وليست بتنوين. وفي شرح الكافية ٩٤/٢ «آخره نون ساكنة كما في «مِن» لا تنوين تمكن؛ فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطاً»، وانظر توضيح المقاصد ٣٣٩/٤.

(٢) في الإتقان ٢١٨/٢ «أي المنونة للتكثير في العدد».
وعند الدسوقي: أي المنونة أي الاستفهامية غير أنها بعد التركيب جعلت للإخبار بالتكثير. انظر الحاشية ١٩٨/١.

(٣) لهذا: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: ولذلك.

(٤) ولولا التركيب لكان الوقف على الياء مع حذف التنوين.

(٥) أي لجواز الوقف بالنون.

(٦) «عليها» غير مثبت في م ٣٢/٢ ب.

(٧) أي بحذف النون، أو التنوين.

(٨) تقدم شرحها والتعليق عليها في «كم»، وانظر الأشباه والنظائر ٥٢١/٢.

رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[1]، والاستفهام[2] أخرى، وهو نادر، ولم يثبته إلّا ابن قتيبة[3]، وابن[4] عصفور، وابن[5] مالك، واستدل[6] عليه[7] بقول[8] أُبيّ بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: «كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب آيةً»؟ فقال: ثلاثاً وسبعين».

---

(١) تتمة الآية: ﴿... فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ آل عمران ١٤٦/٣.
وقوله: «قاتل» أثبت في المخطوطات ما عدا الرابعة «قُتِل» على البناء للمفعول. وهي القراءة الثانية في هذا الفعل.
والمعنى: وكثير من الأنبياء قاتل معهم ربيون فقتلوا، أو هو إخبار بأن الأمم السالفة قتلت أنبياء لهم كثيرون.

(٢) أي: وتفيد «كأيّن» الاستفهامَ مثل «كم».

(٣) في تأويل مشكل القرآن/٥١٩ «كأيّن بمعنى كم، قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾ سورة الطلاق ٨/٦٥، أي: وكم من قرية» وما زاد فيه على هذا. غير أن ابن عقيل وغيره نقلوا عنه قوله: بكأين تبيع ثوبك؟ انظر المساعد ١١٧/٢، وهمع الهوامع ٣٨٩/٤.

(٤) في المقرب ٣١٣/١: «وأما كأيّن فمعناها معنى كم الخبرية». هذا نصّه، ولم يذكر الاستفهام بها. غير أنه نقل عنه، ولم أهتد إلى هذا المعنى في شرح جمل الزجاجي.

(٥) نص ابن مالك في التسهيل/١٢٥ «وأنها قد يُستفهم بها».
وأنت ترى أنه قد ساقه على التقليل كما فعل المصنّف هنا.

(٦) أي: ابن مالك.

(٧) على مجيء كأيِّن للاستفهام.

(٨) النص في شرح التسهيل لابن عقيل: «استشهد المصنّف على هذا بما جاء من أنّ أبي بن كعب قال لعبدالله: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأيّن تَعُدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبدالله: ثلاثاً وسبعين، فقال أُبَيّ: قَطّ» أي ما كانت كذا قَطّ» انظر ١١٧/٢.
والنص في شرح الرضي ١٠١/٢.. قول أُبَيّ بن كعب لزرِّ بن حُبَيْش كأين تَعُدُّ سورة الأحزاب، أي كم تَعُدُّ، فاستعملها استفهامية وحذف مميزها، وهما قليلان».
وانظر همع الهوامع ٣٨٩/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٥/٤.

وتخالفها[١] في خمسة أمور:

أحدها: أنها[٢] مركبة، وكم بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم[٣] أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية، ثم حُذِفَتْ ألفُها لدخول الجارّ، وسكنت[٤] ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: أن مُمَيَّزها[٥] مجرور بـ «من» غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم[٦]

---

(١) أي: تخالف «كم» الخبرية.

(٢) رَدّ أبو حيان التركيب، وذهب إلى أنها بسيطة. انظر البحر ٦٥/٣ وفي توضيح المقاصد ٣٣٨/٤ «وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة». وانظر همع الهوامع ٣٨٨/٤.
وجمهور العلماء على أنها مركبة على النحو الذي عرضه المصنف من قبل.

(٣) لم يذكر المصنف هذا الخلاف في تركيب «كم» من قبل.
وذهب إلى هذا الكسائي والفراء، فهي عندهما مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف.
ونص المصنف هنا هو نص المرادي في الجنى الداني/٢٦١، وانظر النص نفسه في توضيح المقاصد ٣٢٤/٤، وانظر همع الهوامع ٣٨٦/٤.
وفي شرح الكافية ٩٥/٢ «وعند الكوفيين «كم» أيضاً مركب مثل كأين... وأما عند البصريين فلا تركيب في كم».

(٤) في م ١ و ٣ «وسُكِّنَت» كذا قُيِّد الفعل.

(٥) في م/٣ «تمييزها».

(٦) قال في المقرب ٣١٣/١: «إلّا أن تمييزها يلزمه مِن». وانظر شرح جمل الزجاجي ٥١/٢.
ورَدّ هذا أبو حيان في البحر ٦٥/٣ ورآه وهماً من ابن عصفور.
وفي الكتاب ٢٩٨/١ «فإنما ألزموها «مِن» لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام وصار كالمثل» وذكر في/٢٩٧ أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِن.
وانظر شرح الرضي ١٠١/٢.

ذلك، ويَرُدُّه[(١)] قولُ سيبويه[(٢)]: «وكأيّن رجلًا قد[(٣)] رأيت، زعم ذلك يونس، و«كأيّن قد أتاني[(٤)] رجلًا»، إلا أنّ أكثر العرب لا[(٥)] يتكلمون به إلا مع مِن» انتهى[(٦)].

ومن الغالب[(٧)] قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[(٨)] و﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾[(٩)] و﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾[(١٠)].

ومن النصب[(١١)] قولُه[(١٢)]:

أُطْرُدِ اليَأْسَ بالرَّجا فكأيّن ... آلِماً حُمَّ يُسْرُه بعد عُسْرِ

---

(١) أي يَرُدُّ قول ابن عصفور المتقدّم. وانظر توضيح المقاصد ٤/٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) النص في الكتاب ١/٢٩٨: «وكذلك كأيّن رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأيِّن قد أتاني رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون به مع مِن...».

(٣) كذا جاء النص في م/٤، ومثله في الكتاب. ولم تذكر «قد» في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٤) أتاني: كذا في المخطوطات ونص سيبويه في الكتاب، وفي المطبوع: أتانا.

(٥) في الكتاب: إنما...

(٦) أي قول سيبويه.

(٧) أي: ومن الغالب جر تمييزه بمِن كما ورد في الآيات التالية.

(٨) تقدّمت، وهي الآية/١٤٦ من سورة آل عمران.

(٩) تتمتها ﴿... فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ يوسف ١٢/١٠٥.

(١٠) ﴿... لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٦٠.

(١١) أي مجيء تمييزها منصوباً. وذكر الرضي في شرحه ٢/١٠١ أنه لم يعثر على منصوب بعد كأيّن.

(١٢) البيت مجهول القائل، وذكر الأمير والشمني أن البيت يروى برواية ثانية وهي بمد الرجاء وكأيّن وقصرهما.

ومعنى البيت: كثير من المعدمين قُدِّر لهم اليسر بعد العسر.

والشاهد فيه مجيء «آلماً» بعده منصوباً. انظر شرح التصريح ٢/٢٨١، انظر شرح البغدادي ٤/ ١٦٧، وشرح السيوطي ٢/٥١٣، والعيني ٤/٤٩٥، والبحر ٢/٢٦٨، و٣/٦٥، وهمع الهوامع ٤/ ٨٤، وأوضح المسالك ٣/٢٢٩.

وقولُه[١]:

وكائنْ لنا فضلًا عليكم ومِنّةً قديماً، ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِمُ

والثالث[٢]: أنها لا تقع استفهاميةً عند الجمهور، وقد مضى.

والرابع: أنها لا تقع مجرورةً خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا[٣] «بكأيّن تبيع هذا الثوب؟».

والخامس: أن خبرها لا يقع مفردًا[٤].

* * *

---

(١) البيت قائله غير معروف.
والرواية في البحر «ونعمة» بدلاً من «ومنة»، ومثله في شرح التسهيل لابن عقيل، وهمع الهوامع.
والشاهد فيه «فضلاً» فهو تمييز كائن، وهي إحدى اللغات في كأيّن.
انظر البحر المحيط ٦٥/٣، وشرح البغدادي ١٦٧/٤، وشرح السيوطي ٥١٣/٢، وهمع الهوامع ٨٤/٤، وشرح التسهيل ١١٥/٢.

(٢) مما تخالف فيه كأيّن كم.

(٣) أي أجازا جر «كأيّن» بناءً على أنها تكون استفهامية.
وفي شرح التسهيل لابن عقيل ١١٧/٢ «وفي تمثيل ابن قتيبة دخول حرف الجر عليها: بكأيّن تبيع ثوبك؟ والقياس لا يأباه كما في كم، ومَثَّل به ابن عصفور».

(٤) بل يكون جملة، وانظر البحر ٣٧٦/٦، والبيان ٢٤٦/٢.

٦٤ - كذا

كذا: تَرِدُ على ثلاثة أوجه[١]:

- **أحدها**: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما[٢]، وهما كاف التشبيه، وذا الإشارية، كقولك: «رأيت زيداً فاضلًا ورأيت عمراً كذا»[٣]، وقوله[٤]:

وأَسْلَمَني الزمان كذا فلا طَرَبٌ ولا أُنْسُ

وتدخل عليها هاء[٥] التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾[٦].

- **والثاني**[٧]: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين[٨] مكنيّاً بها عن غير

---

(١) مادة «كذا» نقلها الأشموني في شرحه ٣٩٢/٢ من غير عزو.

(٢) انظر همع الهوامع ٣٩٠/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٩/٤.

(٣) أي: ورأيت عمراً مثل ذا فاضلاً.

(٤) قائله غير معروف.

وكذا: الكاف للتشبيه، وذا: للإشارة: وأسلمه: خذله، وذهب بعضهم إلى أن الإشارة هنا إلى مصدر «أسلم»، أي: أسلمني الزمان إلى الأحزان والهموم إسلاماً مثل ذلك الإسلام الذي ابتلاني به، فإذا كان الأمر كذلك فلا طرب ولا أُنْس لي.

وانظر شرح البغدادي ١٦٨/٤، وشرح السيوطي/٥١٤، وشرح الأشموني ٣٩٣/٢.

(٥) هاء: كذا في المخطوطات ما عدا الرابعة فهي «ها»، ومثلها في المطبوع.

(٦) الآية: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ سورة النمل ٤٢/٢٧

أهكذا: الهمزة للاستفهام، والهاء للتنبيه، والكاف حرف جر. وذا اسم إشارة في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف مُقَدَّم، وعرشك: مبتدأ مؤخر.

وذكر السيوطي في الإتقان ٢١٨/٢ أنها لم ترد في القرآن إلا للإشارة، وذكر الآية.

(٧) الثاني من أوجه «كذا».

(٨) في شرح الرضي ٩٤/٢ «وأما بناء كذا فلأنه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة، ودخل عليها =

عدد، كقول أئمة اللغة[١]: «قيل لبعضهم: أَمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ[٢]؟ فقال: بلى، وجاذاً»، فنصب[٣] بإضمار «أعرف»[٤].

وكما جاء في الحديث[٥] أنه يقال للعبد يوم القيامة: «**أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلتَ كذا[٦] وكذا[٧]؟**».

= كاف التشبيه، وكان «ذا» مشاراً به إلى عدد معيَّن في ذهن المتكلم، مُبْهَم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى «كم»، وانمحى عن الجزأين معنى التشبيه والإشارة... فصار الكلمتان ككلمة واحدة». وانظر همع الهوامع ٣٩/٤.

(١) استشهدوا بهذا الخبر على جمع «وَجْذ»، وهو النقرة في الجَبَل يجتمع بها الماء.
والنص في الكتاب ١٢٩/١، قال سيبويه: «وحَدَّثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكانٍ كذا وكذا وَجْذ؟ وهو موضع يمسك الماء، فقال: بلى، وجاذاً، أي فأعرف بها وجاذاً».
ونص هذا الخبر في التاج واللسان/وجذ، منقولاً عن سيبويه.

(٢) جاء في المخطوطة الأولى والثانية والخامسة: وَجْد، بالدال المهملة، وهو غير الصواب، ومثله: وجاداً. كذا!

(٣) أي نصب «وجاذاً».

(٤) تعقب الدسوقي المصنف على هذا التقدير، وأنه ليس بمحلِ شاهدٍ للغويين؛ لأنهم لا يبحثون عن محل الإعراب.
قلتُ: هو في هذه الزيادة تابع لسيبويه، فقد جاءت في نَصِّه، وعنه نقل.

(٥) عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولاً الجنة وآخر أهل النار خروجاً من النار، رجلٌ يؤتى به يوم القيامة، فيقال اعرضوا عليه صغار ذنوبه، وارفعوا عنه كبارها، فتُعْرَض عليه صغار ذنوبه فيقال: عملتَ يوم كذا وكذا كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، فيقول: نعم لا يستطيع أن ينكر وهو مشفق من كبار ذنوبه أن تُعْرَض عليه، فيقال له: فإن لك مكان كل سيئة حسنةً، فيقول: رَبّ، قد عملتُ أشياء لا أراها ههنا، فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه». صحيح مسلم ٤٧/٣ ذ. دار الريّان للتراث «كتاب الإيمان».

(٦) في المطبوع: «فعلت كذا فيه وكذا» و«فيه» ليس في المخطوطات، وما جاء فيها موافقٌ لما ورد من نص الحديث.

(٧) أي من أَكْلٍ وشُرْبٍ وطاعةٍ ومعصيةٍ وغير ذلك.

- **والثالث**[١]: أن تكون كلمةً واحدةً مركبةً مكنيّاً بها عن العدد، فتوافق «كأيِّن» في أربعة أمور:

التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها[٢] **في ثلاثة أمور:**

- **أحدها**: أنها ليس لها الصَّدْرُ[٣]، تقول: «قَبَضْتُ كذا[٤] وكذا درهماً».

- **الثاني**[٥]: أن تمييزها واجبُ النصبِ[٦]، فلا يجوز جَرُّه بمِن اتفاقاً، ولا بالإضافة[٧]، خلافاً للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال[٨]: «كذا ثوبٍ»[٩] و«كذا أثوابٍ» قياساً على العدد الصريح؛ ولهذا قال فقهاؤهم[١٠]:

---

(١) الثالث في أوجه «كذا».

(٢) تخالف «»كأيّن». وانظر الأشباه والنظائر ٥٢٢/٢.

(٣) و«كأيِّن» تأتي في صدر الكلام دائماً.

(٤) كذا: هنا اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(٥) من أوجه المخالفة.

(٦) مذهب البصريين أن تمييز «كذا» لا يكون إلا مفرداً منصوباً، لا يجوز جَرُّه بمن ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين..
انظر الهمع ٨٦/٤، ٣٩٠، وتوضيح المقاصد ٣٣٧/٤، وشرح التصريح ٢٨١/٢».

(٧) قال الأزهري: «لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة، فأبقي على ما كان عليه خلافاً للكوفيين...» شرح التصريح ٢٨١/٢.

(٨) أي بالجرّ في «ثوب»؛ لأنه بمنزلة: مئة ثوب.

(٩) أي بالجر في «أثواب»؛ لأنه بمنزلة ثلاثة أثواب إلى عشرة.

(١٠) النص في توضيح المقاصد ٣٣٧/٤ - ٣٣٨.
قال: «ذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكنى به عنه «فكذا عبد» كناية عن ثلاثة إلى عشرة، و«كذا عبد» من مئة فصاعداً، وكذا وكذا عبداً: من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبداً: من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبداً: من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين». =

إنه يلزم بقول القائل: «له عندي كذا دِرهمٍ» مئة[١]، وبقوله: «كذا دراهمَ»[٢] ثلاثةٌ، وبقوله: «كذا كذا درهماً» أَحَدَ عَشَر[٣]، وبقوله: «كذا درهماً» عشرون[٤]، وبقوله: «كذا وكذا درهماً» أحد[٥] وعشرون، حملًا على المحقَّق من نظائرهن من العدد[٦] الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي[٧] الإضافة - المبرد[٨] والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور[٩].

= وهو أحكم من نصّ ابن هشام كما يأتي.
وفي شرح التسهيل ١١٨/٢ مثل هذا، وكذا في التسهيل/١٢٥ وشرح الأشموني ٣٩٢/٢
وذكر ابن عقيل أنهم ليس لهم في هذا سماع، وإنما استندوا فيه إلى الرأي لا الرواية.
وفي حاشية الأمير والدسوقي أنه قال به جماعة من المالكية، وقال سحنون: لا أعرف هذا التفصيل، ويقبل منه ما أراد.

(١) لأنه أقل عدد مفرد يميز بمفرد مجرور.

(٢) وهو أقلّ عدد مفرد يميز بمجرور نحو: ثلاثة دراهم، إلى عشرة.

(٣) لأنه أقلّ عدد مركب يميز بمفرد منصوب، وهي من أحد عشر إلى تسعة عشر.

(٤) لأنه أقل عدد مفرد يميز بمفرد منصوب، وهي من عشرين إلى تسعين، ألفاظ العقود.

(٥) لأنه أقل عدد معطوف يميز بمفرد منصوب.

(٦) ولا أجد سبباً يقتضي أن يؤخذ أقل العدد من أمثال ألفاظ الكناية هذه، ولذا قلتُ: نصُّ المرادي أحكم.

(٧) الذين سيذكرهم المصنف يذهبون مذهب البصريين في المسألة، فهم لا يقولون بجر تمييز كذا بالإضافة بل بنصبه.

(٨) ذُكِرَ معهم المرادي ابن الدهان وابن معطٍ. توضيح المقاصد ٣٣٨/٤.

(٩) ذهب ابن عصفور في المسألة مذهباً ثالثاً وهو أنه يوافقهم في المركب والعقد والمعطوف، ويخالفهم في المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة، فيفسَّر بجمع معروف بالألف واللام مجرور بمن، وزعم أنه مذهب البصريين بناءً على ما نقله ابن السيد في أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة، =

ووَهَم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذُكِرَ معه.

- **والثالث**[١]: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً[٢] عليها، كقوله[٣]:

**عِدِ النفسَ نُعمى بعد بُؤساك ذاكراً		كذا وكذا لُطفاً به نُسي الجهدُ**

وزعم ابن[٤] خروف أنهم لم يقولوا «كذا درهماً»، ولا «كذا كذا درهماً»، وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل.

* * *

= وليس كما نقل. انظر توضيح المقاصد ٣٣٨/٤ وأنت ترى أن نصّ ابن هشام منقول من المرادي. ونص المرادي في شرح التسهيل لابن عقيل ١١٩/٢: «... وزعم ابن عصفور أن ما اختاره مذهب البصريين، وسبقه إلى مثله ابن السيِّد...».

(١) الثالث من أوجه الاختلاف بين كذا وكأيّن.

(٢) انظر الهمع ٣٩٠/٤.

(٣) قائله غير معروف، والشاهد فيه أن كذا لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها.
انظر البيت في شرح البغدادي ١٦٩/٤، وشرح السيوطي ٥١٤/٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٧/٤، والهمع ٨٦/٤، وشرح التصريح ٢٨١/٢، وشرح الأشموني ٣٩١/٢.

(٤) مثله عند المرادي في توضيح المقاصد ٣٣٧/٤ قال:
«وقال في التسهيل: وقلّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو، وذلك يدلُّ على ورود الأمرين. ولم يذكر لها شاهداً، ونازع ابن خروف في إفرادها، وزعم أنه غير مستعمل».
وانظر التسهيل/١٢٥، وهمع الهوامع ٣٩٠/٤.

٦٥ - كلّا

كَلّا: مركَّبة[١] عند ثعلب من كاف التشبيه و«لا» النافية، قال: «وإنما شُدِّدت لامها لتقوية المعنى[٢]، ولدفع توهُّم بقاء معنى[٣] الكلمتين»، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيبويه[٤] والخليل[٥] والمبرد والزجاج وأكثرِ البصريين حرفٌ معناه الرَّدْع والزَّجْر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوَقْفَ عليها[٦]،

---

(١) في الجنى الداني/٥٧٨ «واختلف في كلّا هل هي بسيطة أو مركبة، ومذهب الجمهور أنها بسيطة، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و«لا» التي للردّ، وزِيد بعد الكاف لام، فشددت لتخرج عن معناها التشبيهي» أترى فرقاً بين نص المصنّف ونص المرادي؟

وانظر الإتقان ٢٢١/٢ فنصُّ المرادي فيه، ثم استكمل حديثه من نص ابن هشام، وانظر همع الهوامع ٢٨٤/٤، وقد قال بعد عرض الخلاف «قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل».

وفي رصف المباني/٢١٢ «وهي بسيطة عند النحويين، إلا أن ابن العريف جعلها مركبة من كُلّ ولا، وهذا كلام خَلْف...». أي: فاسد وباطل.

وفي معاني القرآن للفراء ١٧٦/١ «كلا لا وزر... كانت «لا» موصولة».

(٢) لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى.

(٣) أي: التشبيه والنفي، ولأن تغير لفظ الكلمة دليل على تغيير معناها. الأمير ١٦٠/١.

(٤) في الجنى الداني/٥٧٧ «... هذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين».

وفي الكتاب ٣١٢/٢ «وأما كَلَّا فَرَدْعٌ وزَجْر» وانظر شرح المفصل ١٦/٩.

(٥) ذكر لها في العين/كلا: معنيين: أن تكون بمعنى حقاً، وأن تكون نفياً. وهذا يَرُدّ كلام المصنِّف هنا.

(٦) انظر الهمع ٣٨٤/٤، والإتقان ٢٢٠/٢.

وفي حاشية الأمير ١٦٠/١: «هذا ليس بلازم للوقف عليها إذ قد يقف الإنسان، ثم يرجع، ولا يجوز له الابتداء بما بعد الوقف».

ثم إن الوقف عليها لأنها زجر وردع لما قبلها، وما بعدها منقطع عما قَبْلها. ولعلّ هذا ما أراده المصنّف.

والابتداءَ بما بعدها، وحتى قال جماعة[١] منهم: متى سمعتَ «كَلّا» في سورة فاْحْكُمْ بأنها مكيّة؛ لأنّ فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأنّ أكثر العتوِّ كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكيّة[٢] إنما يكون عن اختصاص[٣] العُتُوِّ بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة[٤] إلى عُتُوٍّ سابقٍ، ثم لا يظهر معنى الزجر في «كَلّا» المسبوقةِ بنحو: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[٥]،

---

(١) في الإتقان ٤٧/١ - ٤٨ تحدَّث في ضوابط في المكي والمدني.
ومما قاله: «وقال الجعبري: لمعرفة المكي والمدني طريقان: سماعي وقياسي، فالسماعي ما وصل إلينا نزوله بأحدها، والقياسي: كل سورة فيها: يأيها الناس فقط، أو كَلّا... انتهى، وقال الدريني:

وما نزلت كلّا بيثربَ فاعلَمَنْ ولم تأتِ في القرآن في نصفه الأعلى

وحكمة ذلك أن نصفه الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود لم يجنح إلى إيرادها فيه لذلتهم وضعفهم. ذكره العماني».

(٢) أي لزوم «كَلّا» للسور المكيّة.

(٣) ولم يقع في غيرها.

(٤) فقد تكون السورة مدنية وجاء فيها «كلّا» للزجر، إشارة إلى عتوّ سابق في مكة. وذهب الشمني إلى أن الآية التي فيها «كلا» قد تكون مكية لا السورة بتمامها.

(٥) الآيات: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ * ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ * فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ * كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ سورة الانفطار ٦/٨٢ - ٩.
ويرى ابن هشام أن «كلا» في الآية التاسعة لا تفيد الزجر عن شيء تقدّمها، والذي قاله شيخه أبو حيان في البحر ٤٣٧/٨ «كلا: ردع وزجر لما دل عليه ما قبله من اغترارهم بالله تعالى، أو لما دلّ عليه ما بعد كلّا من تكذيبهم بيوم الجزاء والدين أو شريعة الإسلام».
وإلى مثل هذا ذهب ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن/٥٥٨ «قال بعد الآية: «أي ليس كما غُررت به». وانظر الكشاف ٣٢٠/٣، ومعاني الزجاج ٢٩٦/٥.

﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(١)]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾[(٢)].

وقولُهم[(٣)]: المعنى انتهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أيّ صورة[(٤)] شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تَعَسُّفٌ؛ إذ لم يتقدّم في الأوليين[(٥)] حكاية نفي

---

(١) الآيات: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ سورة المطففين ٤/٨٣ - ٧.

قال أبو حيان: «كلا: ردع لما كانوا عليه من التطفيف» البحر ٤٤٠/٨، ومثله في الكشاف ٣٢٢/٣ وزاد «... والغفلة عن ذكر البعث والحساب...» وقال ابن قتيبة بعد الآية: «يريد: انتهوا». تأويل مشكل القرآن/٥٥٨. وانظر إعراب النحاس ٦٥١/٣، وتفسير القرطبي ٢٥٧/١٩.

(٢) الآيات: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ * كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ سورة القيامة ١٦/٧٥ - ٢١

قال أبو حيان: «لما فرغ من خطابه عليه الصلاة والسلام رجع إلى حال الإنسان السابقِ ذكره، المنكر البعث، وأن همَّه إنما هو في تحصيل حطام الدنيا الفاني، لا في تحصيل ثواب الآخرة؛ إذ هو منكر لذلك» البحر ٣٨٨/٨ وفي الكشاف ٢٩٣/٣ - ٢٩٤ ذهب فيها غير هذا، فقال: «كلا: ردع لرسول الله ﷺ عن عادة العجلة وإنكارٍ لها عليه، وحَثٌّ على الأناة والتؤدة».

(٣) قد يكون هذا قول بعضهم وليس محل إجماع، وقد رأيت النصوص على خلاف هـذا فيما عرضته منها.

(٤) كذا في المخطوطات، وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «صورة ما شاء» بزيادة «ما» ومثله في حاشية الأمير والدسوقي.

وجاء نص الإتقان موافقاً لما في المخطوطات، وكان على مبارك أن يذكر هذا الخلاف.

(٥) الأوليين: كذا في المخطوطات على التثنية مشيراً بذلك إلى الآيتين في سورتي: الانفطار والمطففين. ومثل هذا في حاشية الدسوقي، ونص الإتقان، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «الأولين» على الجمع، ومثلهما في حاشية الأمير، وليس بالصواب، ودليل ذلك قوله بعد: «ولطول الفصل في الثالثة»، وقد يكون أراد به تثنية «أول» للموضع على ما أثبتوه.

ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة[١] بين «كلّا» وذِكْرِ العجلة، و[٢] أيضاً فإن أول ما نزل خمسُ آياتٍ من أوّل سورة العلق، ثم نزل: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾[٣]، فجاءت في افتتاح[٤] الكلام.

والوارد منها[٥] في التنزيل ثلاثة[٦] وثلاثون موضعاً، كلها في النصف الأخير.

ورأى[٧] الكسائي وأبو حاتم[٨] ومن وافقهما أن معنى الرَّدْع والزَّجْر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح أن يُوْقف دونها، ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

---

(١) أي في آية سورة القيامة، وطول الفصل يقع فيما لو جعلنا «كلا» ردعاً للرسول ﷺ على ما ذهب إليه الزمخشري.

(٢) هو عطف على قوله من قبل: «ولا يظهر».

(٣) ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ العلق ٩٦/٦ - ٧.
وفي البحر ٨/٤٩٣ «كلا: ردع لمن كفر بنعمة الله عليه بطغيانه وإن لم يتقدّم ذكره لدلالة الكلام عليه». ومثله في الكشاف ٣/٣٥٠.

(٤) والزجر والردع يقتضيان سبق ما يُزْجَرُ عليه. وقد رأيت تخريج الزمخشري وأبي حيان.

(٥) أي من «كلا».

(٦) النص للمرادي قال: «وعِدَّة ما جاء في القرآن من لفظ «كلا» ثلاثة وثلاثون موضعاً تتضمنها خمس عشرة سورة، وليس في النصف الأول منها شيء، قيل: وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم...» انظر الجنى الداني/٥٧٨.

(٧) النص في الجنى الداني/٥٧٧.

(٨) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني من ساكني البصرة، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر والعروض، وله مؤلّفات. توفي سنة ٢٥٠هـ، وقيل غير ذلك، انظر بغية الوعاة ١/٦٠٦.

أحدها: للكسائي[١] ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حَقّاً.

والثاني[٢]: لأبي حاتم السجستاني ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «أَلَا» الاستفتاحية.

والثالث: للنَّضْر بن شُمَيْل[٣] والفراء ومن وافقهما، قالوا[٤]: تكون حرف جواب بمنزلة «إِيْ»، و«نَعَمْ»، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾[٥] فقالوا: معناه إِيْ والقمر.

وقولُ أبي حاتم[٦] عندي أَوْلى من قولهما[٧]؛ لأنه أكثر اطّراداً؛ فإنَّ قولَ النَّضْر

---

(١) وذكر المرادي أن معه تلميذه نُصير بن يوسف ومحمد بن أحمد بن واصل.

(٢) في الجنى الداني/٥٧٧ «وذهب أبو حاتم إلى أنها تكون رَدّاً للكلام الأول، وتكون للاستفتاح بمعنى «ألاَ»، ووافقه الزجاج».

(٣) بصري الأصل، يُكْنى أبا الحسن، أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة. صنّف غريب الحديث، وكتباً أخرى. مات سنة سبع وثلاثين، وقيل: أربع وثلاثين ومئتين. بغية الوعاة ٣١٦/٢ - ٣١٧.

(٤) ذكره المرادي لعبدالله بن محمد الباهلي.
وانظر معاني القرآن للفراء، فإني لم أجد هذا في سياق الآية التي ذكرها ابن هشام. وذكرها أبو حيان عن الفراء في البحر ٣٧٨/٨.

(٥) سورة المدثّر ٣٢/٧٤.
وقال أبو حيان: «... وقيل ردع عن الاستهزاء بالعِدّة المخصوصة، وقال الفراء: هي صلة للقسم، وقدّرها بعضهم بحقاً، وبعضهم بأَلاَ الاستفتاحية» البحر ٣٧٨/٨.
على أن النص في الإتقان ٢٢٢/٢ ليس فيه ذكر للفراء، بل نقل عنه أنه وابن سعدان يرونها بمعنى سوف وحكاه أبو حيان في تذكرته.
وذكره المرادي في الجنى الداني من غير عزو/٥٧٧.

(٦) قوله أنّ «كَلّا» بمعنى «أَلَا الاستفتاحية».

(٧) أي أَوْلَى من قول الكسائي إنها بمعنى حقاً، ومن قول النضر إنها حرف جواب بمنزلة إِي ونعم.
وفي م/١ و٥ «أولى من قول الكسائي والنضر»، وأشار إلى هذا الخلاف بين النسخ الدسوقي. ولم يذكر هذا مبارك مع أن المخطوطة الأولى أصل عنده.

لا يتأتّى في آيتي المؤمنين[١] والشعراء[٢] على ما سيأتي، وقول الكسائي[٣] لا يتأتّى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾[٤]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾[٥]، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[٦]؛ لأن «إنّ»[٧] تُكسَر بعد «ألَا»[٨] الاستفتاحية، ولا تُكسَرُ بعد[٩] «حَقّاً»، ولا بعد ما[١٠] كان بمعناها؛ ولأن تفسير حرف[١١] بحرف أَوْلَى من

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ سورة المؤمنين ٢٣/٩٩ - ١٠٠.
واعتراض المصنّف أن «كلا» هنا لا تجيء بمعنى نعم على قول النضر، فهي ليست حرف جواب؛ ولذلك قال أبو حيان: «كلا كلمة رَدْعٍ عن طلب الرجعة وإنكار واستبعاد...» البحر ٦/٤٢١.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ سورة الشعراء ٢٦/٦١ - ٦٢.
وكلا: في الآية زجرهم وردعهم بحرف الردع، والمعنى لن يدركوهم؛ لأن الله وعدهم بالنصر والخلاص منهم.

(٣) وهو أن «كلا» بمعنى حقاً.

(٤) تتمة الآية: ﴿... لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ سورة المطففين ٨٣/١٨.

(٥) تتمة الآية: ﴿... لَفِي سِجِّينٍ﴾ سورة المطففين ٨٣/٧.

(٦) سورة المطففين ٨٣/١٥.

(٧) في طبعة مبارك «أنّ». وما أثبته هو الأصل، وهو الصواب.

(٨) لأن لها حكم الابتداء. وانظر شرح ابن عقيل ١/٣٥٤.

(٩) رَدّ هذا الدماميني «إنما يمتنع كسرها بعد حقاً إذا كانت حقاً واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلاً بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبراً عنه بها..، وأما إذا جعلت حقاً متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر «إن» حينئذٍ، بل هو الواجب على هذا التقدير؛ لأنها واقعة في محل الجملة، كما إذا قلت: زيد أكرمتُه، حقاً إنه فاضل...» انظر حاشية الشمني ٢/١٩، وحاشية الدسوقي ١/٢٠١، والأمير ١/١٦١، وانظر أوضح المسالك ١/٢٤٦.

(١٠) وهو «كلا» التي نتحدث فيها.

(١١) كتفسير كلا بألَا على قول أبي حاتم، وبـ «إِيْ» ونَعَمْ على ما ذهب إليه النضر.

تفسير حرف[١] باسم.

وأمّا قول[٢] «مكي»: إنّ «كَلّا» على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حَقّاً فبعيد؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل[٣]، ومُحْوِجٌ لِتَكَلُّف دعوى عِلّةٍ[٤] لبنائها، وإلّا فلِمَ[٥] لا نُوِّنَتْ؟.

وإذا صَلَح الموضع للرَّدْع ولغيره جاز الوقف عليها[٦]، والابتداء[٧] بها، على اختلاف التقديرين، والأَرْجَحُ حَمْلُها على الرَّدْع؛ لأنه الغالب فيها، وذلك[٨] نحو: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا * كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾[٩]،

(١) أَوْلَى من تفسير كلا بـ «حقاً» كما قال الكسائي.

(٢) وهو قوله جواباً عن الكسائي.
وعلى هامش م/٣ «وتكون كلا بمعنى حقاً، وهو مذهب الكسائي»
وهذا هو نصُّ مكي على ما أشار إليه.

(٣) لأن الأصل عدم الاشتراك.

(٤) كقول الرضي: علة بنائها مشابهة لفظ الحرفية، ومناسبة معناها؛ لأنك تزجر المخاطب عما يقول تحقيقاً لضدّه. انظر حاشية الأمير ١٦١/١، ونص الرضي في شرح الكافية ٤٠١/٢.

(٥) قال الدماميني: «وأدخل المصنّف «لا» على الفعل الماضي لفظاً ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ، وقد يقال المراد فلم لا تُنَوَّن، فلا يكون ماضياً معنى؛ فلا يجب تكرارها» انظر الشمني ١٩/٢.
قلت: جاءت في م ٣٣/٢ أ «فلم لا تنوّن». والمعنى: إذا لم تكن مبنية فلِمَ تُرِك تنوينها؟.

(٦) «عليها» ليس مثبتاً في م/٢.
وجواز الوقف عليها لاحتمال أنها للردع.

(٧) على احتمال أنها بمعنى «أَلَا» الاستفتاحية.

(٨) وذلك الموضع الذي تكون فيه للردع.

(٩) تتمة الآية: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ سورة مريم ٧٨/١٩ - ٧٩.
قال أبو حيان: «وكلا: ردع وتنبيه على الخطأ الذي هو مخطئ فيما تصوَّرَهْ لنفسه وتمنَّاه، فليرتدع عنه» البحر ٢١٣/٦.

﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾[١].

وقد تتعيّن[٢] للرَّدْع أو الاستفتاح، نحو ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾[٣] لأنها لو كانت بمعنى حَقّاً لما كُسِرَت[٤] همزة «إنّ»، ولو كانت بمعنى «نَعَمْ» لكانت للوعد[٥] بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب، كما يقال: «أكرمْ[٦] فلاناً»، فتقول[٧]: «نَعَمْ»، ونحو[٨]: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي[٩] سَيَهْدِينِ﴾[١٠] وذلك لكسر[١١] «إنّ»، ولأنّ «نَعَمْ» بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزَّجْر نحو: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ * كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾[١٢]؛ إذ

---

(١) تتمة الآية: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ سورة مريم ٨١/١٩ - ٨٢.
قال الزمخشري: «كلا ردع لهم وإنكار لتعززهم بالآلهة». الكشاف ٢٩١/٢، والبحر ٢١٤/٦.

(٢) أي: كَلّا.

(٣) سورة المؤمنون ٩٩/٢٣ - ١٠٠ وقد تقدَّمتا.

(٤) وقد ذكرتُ اعتراض الدماميني على هذا من قبل.

(٥) ولا رجوع.

(٦) في م/١ «الزم».

(٧) أيْ: فأُكرِمُه.

(٨) سورة الشعراء، وقد تقدمت الآيتان ٦١/٢٦ - ٦٢.

(٩) ﴿ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ليس في م/٣ و٥، و«سيهدين» ليس في م/١.

(١٠) كلّا : للـرَّدْع أو الاستفتاح، فعلـى الـردع تقف على «كلا»، وعلى الاستفتاح تبدأ بها. انظر دسوقي ٢٠٢/١.

(١١) ولو كانت بمعنى «حقاً» لم تكسر «إنّ».

(١٢) تقدَّتا، وهما في سورة المدثّر: ٣١/٧٤ - ٣٢.
ونقلتُ نصَّ أبي حيان من قبل أنه رَدع عن الاستهزاء بالعدة المخصوصة، أي بجعل الملائكة تسعة عشر وهم خزنة جهنم. وذكرتُ تقدير غيره: حقاً، أو أَلَا الاستفتاحية. البحر ٣٧٨/٨.

ليس قبلها ما يصحُّ رَدُّه[١].

وقولُ الطبري[٢] وجماعة: إنه لما نزل عَدَدُ خَزَنَةِ جهنم ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[٣] قال بعضهم[٤]: اكفوني اثنين، وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزلت[٥] ﴿كَلَّا﴾ زجراً له، قولٌ متعسِّفٍ؛ لأن الآية لم تتضمّن ذلك[٦].

* * *

(١) وذهب الزمخشري إلى أن يكون ردعاً لمن ينكر أن يكون إحدى الكبر نذيراً، والردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلُّقه بما بعدها.
عن الدماميني. انظر دسوقي ٢٠٢/١، والكشاف ٢٨٩/٣.

(٢) تفسير الطبري ١٠٢/٢٩، والرازي ٢٠٣/٢٩، والقرطبي ٨٠/١٩، وتفسير الماوردي ١٤٥/٦، والبحر المحيط ٣٧٥/٨.

(٣) سورة المدثّر: ٣٠/٧٤.

(٤) هو أبو جهل. والرواية في القرطبي، «قال ابن عباس وقتادة والضحّاك لما نزل: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ قال أبو جهل لقريش: ثكلتكم أمهاتكم! أَسْمَعُ ابن أبي كبشة يخبركم أن خزنة جهنّم تسعة عشر، وأنتم الدُّهْم - أي العدد، والشجعان. أفيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا بواحد منهم... وفي رواية أن الحارث بن كلدة قال: أنا أكفيكم سبعة عشر، واكفوني أنتم اثنين، وقيل: إن أبا جهل قال أفيعجز كل مئة منكم أن يبطشوا بواحد منهم، ثم تخرجون من النار؟ فنزل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً﴾.

(٥) كذا في المخطوطات «فنزلت»، ومثلها في حاشية الدسوقي. وفي المطبوع «فنزل».

(٦) أي تلك الواقعة التي هي سبب النزول.
قال الأمير: «قد علمت ما ينفي التعسُّف، وأسباب النزول تعتبر وإن لم يتضمنها الكلام» الحاشية ١/ ١٦٢.

تنبيـــه

قرئ ﴿كَلَّاً سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾[١] بالتنوين، إما على أنه مصدر «كَلّ» إذا أَعْيَا، أي كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكَلّ وهو الثِّقل، أي: حملوا كَلّاً. وجوَّز الزمخشري[٢] كونه حرف الرَّدْع نُوِّنَ كما في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[٣]، ورَدّه أبو حيان[٤] بأن ذلك إنما صَحّ في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ لأنه اسم أصله التنوين، فرُجِع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو[٥] بشرط كونه مَفاعِل أو مَفاعيل. انتهى.

---

(١) الآية: ﴿... وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ سورة مريم ٨٢/١٩.
وقرأ أبو نهيك «كَلّاً» بفتح الكاف والتنوين، وهو مصدر كقولك: كَلّ السيفُ كَلّاً، وهو منصوب بفعل مضمر.
ونقل عن أبي نهيك قراءتان أخريان: وهي كُلّاً بضم الكاف والتنوين، وكُلٌّ بضم الكاف والرفع.
انظر البحر ٢١٤/٦، والمحتسب ٢٥/٢، والقرطبي ١٤٩/١١، والكشاف ٢٩١/٢، والتبيان للعكبري/٨٨١، والرازي ٢٥١/٢١، والمحرر ٥٣١/٩، وحاشية الصبان ٢٨١/١، وحاشية الشهاب ١٨٢/٦، وبصائر ذوي التمييز، والتاج/كلا، والإتقان ٢٢٢/٢، وكتابي «معجم القراءات».

(٢) في الكشاف ٢٩١/٢ «... ولقائل أن يقول: إن صحت هذه الرواية فهي كلا التي للردع قلب الواقف عليها ألفها نوناً كما في قواريرا».

(٣) الآية: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ الإنسان ٤/٧٦.
وقد رأيت أن الزمخشري لم يذكر هذه الآية، وإنما ذكر الآية/١٥ من هذه السورة وهي: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ﴾.
وأشار إلى هذا الأمير في الحاشية ١٦٢/١.

(٤) قال أبو حيان: «وأما قول الزمخشري: ولقائل أن يقول إلى آخره، فليس بجيّد؛ لأنه قال: إنها التي للردع، والتي للردع حرف، ولا وَجْهَ لقلب ألفها نوناً، ولتشبيهه بقواريرا ليس بجيد؛ لأن قواريرا اسم رُجِعَ به إلى أصله، فالتنوين ليس بدلاً في ألف، بل هو تنوين الصرف».

(٥) المصنِّف ينقل معنى نص أبي حيان، ورَدّه انتهى عند ما ذكرته في الفقرة السابقة.

وليس[١] التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك[٢]، بل جَوّز[٣] كون التنوين بدلًا من حرف الإطلاق[٤] المزيد في رأس الآية، ثم إنه وَصَلَ بنيّة الوقف، وجَزَم[٥] بهذا الوجه في ﴿قَوَارِيرَاْ﴾، وفي قراءة بعضهم: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[٦]

---

(١) هذا رَدّ على شيخه أبي حيان.

(٢) أي فيما نقله أبو حيان، وفي حاشية الأمير ١٦٢/١ قوله: «في ذلك» أي في التناسب الذي ذكره أبو حيان، بل لم يعرج على الكشاف وإنما ذكر الإطلاق ووجهاً آخر بشعاً بناءً على أن القراءة لا يلزمها التوقيف، وهو أن صاحب القراءة ممن تطبع برواية الشعر ومن لسانه على صرف غير المنصرف، ونعوذ بالله من زلة العلام». فتأمل!

قلتُ: بل إن الأمير ومن قبله المصنّف لم يرجعا إلى البحر، وما يأتي بعدُ ينبيك بهذا.

(٣) أي الزمخشري، وهذا الذي يردُّ به المصنِّف على شيخه، ذكره أبو حيان في حديثه عن آية سورة مريم، وقراءة أبي نهيك. ولكن ابن هشام انتقل هنا إلى سورة الإنسان الآية/١٥ - ١٦ ﴿... قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾.

قال الزمخشري: «قرئا منونين وبتنوين الأول، وبتنونيهما، وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق؛ لأنه فاصلة، وفي الثاني لإتباعه الأول» الكشاف ٢٩٨/٣.

والذي نقله عنه أبو حيان في هذا الموضع لم يخرج عن هذا قال: «وقال الزمخشري: وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق؛ لأنه فاصلة، وفي الثاني لإتباعه الأول، وكذا قال في قراءة من قرأ سلاسلاً بالتنوين: إنه بدل من حرف الإطلاق، أجرى الفواصل مجرى أبيات الشعر، فكما أنه يدخل التنوين في القوافي المطلقة إشعاراً بترك الترنم...» البحر ٣٩٧/٨.

وهذا موضع لم يَطَّلع عليه ابن هشام في كتاب شيخه، ولو رآه لما استدرك عليه هذا الاستدراك.

(٤) قال الأمير: «التعبير به في القرآن لا يخلو عن شيء فإنه غالب في الشعر».

(٥) أي الزمخشري.

(٦) الفجر ٤/٨٩.

وقراءة التنوين «يَسْرٍ» عن أبي الدينار الأعرابي. كما قرأ في أول السورة «والفجرٍ» بالتنوين.

وذكر الزمخشري أنه التنوين الذي يقع بدلاً من حرف الإطلاق، وذكر الشهاب أنه تنوين الترنم ألحقه بالفواصل تشبيهاً لها بالقوافي المطلقة، وهذا التنوين يدخل الفعل والحرف والمعرف بأل. =

بالتنوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في ﴿كَلًّا﴾؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين.

* * *

= ومثل هذا تجده عند أبي حيان وابن خالويه. انظر البحر ٤٦٧/٨، والكشاف ٣٣٤/٣، وحاشية الشهاب ٣٥٧/٨، ومختصر ابن خالويه/١٧٣، وروح المعاني ١٢١/٣٠، وبصائر ذوي التمييز/كلا.

٦٦ - كأنّ [١]

كأنّ: حَرْفٌ مركَّب[٢] عند أكثرهم، حتى ادَّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماعَ عليه، وليس كذلك، قالوا[٣]: والأصل في «كأنّ زيداً أسدٌ» إنَّ زيداً كأسدٍ، ثم قُدِّم حرفُ التشبيه[٤] اهتماماً به، ففُتِحَت همزةُ «إِنَّ»[٥] لدخول الجارّ عليه[٦]، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف[٧] جَرٌّ[٨] بها[٩].

---

(١) جملة المادة في الجنى الداني/٥٦٨.

(٢) هي مركبة عند الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة، واختاره المالقي، وهو مذهب أبي حيان.
وذكر السيوطي في الهمع إلىأ نه قال ببساطتها شرذمة. كذا!.
انظر الجنى الداني/٥٦٨ و٥٧٣، ورصف المباني/٢٠٨، وهمع الهوامع ٢/١٥١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٠٤، والإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٩٧، والكتاب ١/٤٧٤ و٢/٦٧.

(٣) النصّ في الجنى الداني/٥٦٨، وسرّ الصناعة ١/٣٠٤.

(٤) أي ليُؤْذِن الكلامُ من أول الأمر بالتشبيه. وانظر سرّ الصناعة ١/٣٠٤.

(٥) في المطبوع «أنّ»، وكذا في النسخ المخطوطة ما عدا الأولى.

(٦) «عليه» غير مثبت في م/٤.

(٧) وهو إنّ واسمها وخبرها.

(٨) في م/٤ «لجرّ بها».

(٩) قال ابن جني: «... وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في «أنّ» التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة؟ فأقوى الأمرين عليها عندي أن تكون «أنّ» في قولك: «كأنك زيد» مجرورة بالكاف» سر الصناعة ١/٣٠٤ - ٣٠٥.
وذهب المرادي إلى أن ما بعدها ليس في موضع جَرٍّ بها؛ لأن التركيب جعل أنّ والكاف حرفاً واحداً. الجنى الداني/٥٦٩.

قال[١] ابن جني[٢]: وهي[٣] حرف لا يتعلّق بشيء لمفارقته الموضعَ[٤] الذي يتعلَّق[٥] فيه بالاستقرار، ولا يُقَدَّر له[٦] عاملٌ غيره[٧]؛ لتمام الكلام بدونه[٨]، ولا[٩] هو زائد؛ لإفادته التشبيه.

وليس قولُه[١٠] بأَبْعَدَ من قول أبي الحسن[١١]: إنّ كاف التشبيه لا تتعلّق دائماً.

و[١٢] لَمّا رأى الزجاج أن الجارّ غيرَ الزائدِ حَقُّه التعلُّقُ قَدَّر الكافَ هنا اسماً[١٣]

---

(١) في م/٢ و٣ «وقال...».

(٢) انظر سرّ الصناعة ١/٣٠٤.

(٣) في م/٢ «وهو» وفي م/٤ «وهي» ثم كتب فوقه «وهو».

(٤) أي لأنها قُدِّمت عن مكانها، فقد كان دخولها على الخبر، فلما قُدِّمتْ لم تحتج إلى تعليق.

(٥) «يتعلَّق» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «تتعلّق» بالتاء من فوق.

(٦) أي للكاف مع مدخولها.

(٧) أي غير الاستقرار.

(٨) أي بدون العامل.

(٩) عطف على قوله في أول الكلام: «وهي حرف...».
وقوله: ولا هو زائد يعني أنه حرف جَرّ أصلي، ولا بُدّ من أن يكون له متعلَّق، أمّا أن يكون أصلياً ولا تعليق له فهذا أمر بعيد.
انظر الدسوقي ١/٢٠٣.

(١٠) أي قول ابن جني بعيد، ولكنه ليس بأبعد من قول الأخفش.

(١١) الأخفش.

(١٢) وهذا عطف على كلام ابن جني.

(١٣) قال السيوطي: «واختلف على هذا هل تتعلّق هذه الكاف بشيء على قولين:
أحدهما وهو الصحيح: لا؛ لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلُّق، وعلى هذا الرضي وابن عصفور، والثاني: نعم، وعليه الزجاج، قال: الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف، فإذا قلت: كأني أخوك، فالتقدير: كأخوّتي إيّاك موجودة...» همع الهوامع ٢/١٥٢.
وانظر الجنى الداني/٥٦٩.

بمنزلة مِثْل، فلزمه أن يُقَدِّر له موضعاً، فقدَّره مبتدأً، فاْضطُرَّ إلى أن قدَّر[١] له خبراً لم يُنْطَق به قَطُّ، ولا المعنى مُفْتَقِرٌ إليه، فقال: «معنى كأنّ زيداً أخوك: مثلُ أُخوَّةِ زيدٍ إيّاك كائن»[٢].

وقال الأكثرون[٣]: لا موضعَ لـ «أنّ» وما بعدها؛ لأنّ الكاف وأنَّ صارا بالتركيب[٤] كلمة واحدة، وفيه[٥] نظر؛ لأنّ ذلك[٦] في التركيب الوضعي[٧]، لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي.

والمخلِّص عندي من الإشكال[٨] أن يُدَّعى أنها بسيطة[٩]، وهو قول بعضهم[٩].

وفي شرح الإيضاح لابن الخباز[١٠]: «ذهب جماعة إلى أنّ فتح همزتها

---

(١) في م/٤ «أن يُقَدِّر».

(٢) قال ابن عصفور: «وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أن العرب لم تُظْهِر ما ادّعى أبو إسحاق إظهاره» الجنى الداني/٥٦٩.
والذي أظهره أبو إسحاق هو الخبر «كائن»، والأصل فيه أن يكون مضمراً.

(٣) هذا في مقابل قول ابن جني والزجاج، وقد اتفقا على أن ما بعدها معمول لها.

(٤) وبهذا التركيب بطل عَمَلُ الكاف الجرَّ في «أَنّ» وما بعدها.

(٥) اعتراض المصنِّف على هؤلاء الأكثرين، وعلى أثر التركيب في كأنّ.

(٦) «ذلك» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ذاك».

(٧) ذهب الدماميني إلى أن هذا التركيب وضعي أيضاً؛ لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل.
انظر الشمني ١٩/٢، وانظر حاشية الأمير ١٦٢/١.

(٨) الإشكال هو ما استبعده من كلام الزجاج وابن جني، وما ذكره من كلام الأكثرين من أنه لا موضع لأنّ وما بعدها.

(٩) وهو رأي شيخه أبي حيان، ورأي المالقي.

(١٠) في هذا رَدّ على المالقي الذي ذهب إلى قوله إنه رأي أكثرهم قال: «وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط» رصف المباني/٢٠٨.

=

لطول[١] الحرف بالتركيب[٢]، لا لأنها معمولة للكاف، كما قال أبو الفتح، وإلّا لكان[٣] الكلامُ غيرَ تامّ، والإجماعُ على أنه تامٌّ» انتهى. وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصاً[٤].

وذكروا لـ «كأنّ» أربعة معانٍ:

أحدها[٥]: - وهو الغالب عليها، والمُتَّفَق عليه، التشبيه - وهذا المعنى أطلقه[٦] الجمهور لـ «كأنّ».

وزعم جماعة منهم ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ[٧] أنه[٨] لا يكون إلّا إذا كان خبرها

= ورَدّ هذا عليه المرادي فقال: «قلتُ: وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر؛ فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب، ولعدم اشتهار القول بالبساطة قال ابن هشام: لا خلاف في أنّ «كأنّ» مركبة من أنّ وكاف التشبيه» الجنى الداني/٥٧٠.

(١) ما ذهب إليه ابن الخباز يوافق رأي الأكثرين في أنها مركبة.

(٢) أي: فخفِّف بالفتح.

(٣) قوله «لكان» أدخل اللام على جواب «إن» وهو أسلوب مولد. دسوقي وأمير.

(٤) أي ناقص في لفظ التركيب وإن تمَّ في المعنى. حاشية الأمير. وانظر رصف المباني/٢٠٩.

(٥) في الجنى الداني/٥٧٠ «الأول التشبيه، ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره، وقال ابن مالك: هي للتشبيه المؤكد؛ فإن الأصل: إن زيداً كالأسد، فقدّمت الكاف وفتحت أن، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد».
وفي التسهيل/٦١ «للتشبيه والتحقيق» وفي شرح الكافية الشافية/٤٧١ «وكأن للتشبيه».
وفي شرح التسهيل لابن عقيل: «وكأنّ للتشبيه. قال المصنِّف: هي للتشبيه المؤكّد...» وبقية نص المرادي فيه. انظر شرح التسهيل ١/٣٠٥.

(٦) قال الدسوقي: «ظاهر كلامه أنها للتشبيه مطلقاً كان خبرها جامداً أو مشتقاً» انظر الحاشية ١/٢٠٤.

(٧) قوله «البطليوسي» مثبت في م/٣، وساقط من بقية المخطوطات، وهو مثبت في المطبوع. ومثله في نسخة مبارك!!

(٨) أي للتشبيه.

اسماً جامداً نحو: «كأنَّ زيداً أسدٌ»، بخلاف[١] «كأنّ زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم»، فإنها في ذلك كُلّه للظّنّ[٢].

والثاني[٣]: «الشَّكُّ[٤] والظَّنُّ[٥]، وذلك فيما ذكرنا[٦]، وحمل ابن الأنباري عليه[٧] «كأنك بالشتاء مُقْبِل» أي: أظنُّه مُقْبِلاً.

والثالث: التحقيق[٨]، ذكره الكوفيون والزجّاجي، وأنشدوا عليه[٩]:

فأصبح بطنُ مكّةَ مُقْشَعِرّاً　　كأنّ الأرض ليس بها هشامُ

---

(١) أي بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقاً، مفرداً أو محذوفاً متعلّقاً به جار ومجرور أو ظرف، أو جملة فعلية. وانظر جواهر الأدب/٣٩٩.
وهذا الذي ذكره المصنّف لابن السّيد ذكره ابن الحاجب للزجاج.
وفي شرح الرضي: «قال الزجاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو: كأن زيداً أسد، وللشك إذا كان صفة مشتقة نحو: كأنك قائم؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يُشَبَّه بنفسه.

(٢) [قال الرضي]: والأَوْلى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصِحُّ تشبيهُ أحدهما بالآخر...» شرح الكافية ٢/٣٤٥ - ٣٤٦. وهو مثبت عند الشمني ٢/٢٠، وحاشية الأمير ١/١٦٣.
وذهب المرادي أنها للتشبيه. انظر الجنى الداني/٥٧٢ - ٥٧٣.

(٣) من معاني «كأن».

(٤) وهذا المعنى ذكره الكوفيون والزجاجي، فهي عندهم بمنزلة «ظننت»، وإلى هذا ذهب ابن الطراوة وابن السّيد.
انظر الجنى الداني/٥٧٢، والإتقان ٢/٢١٨.

(٥) ذهب أصحاب الحواشي إلى أن العطف هنا للتفسير، أو أنّ الواو بمعنى أو.

(٦) أي من الأمثلة السابقة: كأنَّ زيداً قائم... إلخ مما جاء خبر كأن فيه مشتقاً وليس اسماً جامداً.

(٧) أي على الظنّ.

(٨) انظر الجنى الداني/٥٧١، وشرح التسهيل ١/٣٠٥.

(٩) البيت للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة، وكان هشام أَجَلَّ قريش حلماً وجوداً، وقريش تؤرخ بموته كما تؤرِّخ بعام الفيل، وبملك فلان.

=

أي: لأنّ الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس[١] في الأرض حقيقةً.

فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلتُ: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ[٢] عن العِلّةِ مقدَّرٌ، ومثله[٣]: ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾[٤].

وأُجيبَ بأمور:

أحدها: أن المراد بالظرفية[٥] الكَوْنُ في بطنها لا الكَوْنُ على ظهرها، فالمعنى[٦] أنه كان ينبغي ألّا يَقْشَعِرّ بطنُ مكة مع دَفْنِ هشامٍ فيه لأنه؛ لها كالغيث.

= والشاهد في البيت أن «كأنّ» فيه للتحقيق عند الكوفيين.
والحارث هو الحارث بن أمية الأصغر الذي يقال له ابن عبلة بن عبد شمس الشاعر الجاهلي.
وانظر البيت في شرح البغدادي ١٦٩/٤، وشرح السيوطي/٥١٥، والجنى الداني/٥٧١، همع الهوامع ١٥٠/٢، شرح التصريح ٢١٢/١، الكامل/٦٧١.

(١) أي فلا يشبه الأرض بالأرض التي ليس هو بها وإنما يشبهه بذلك لو كان في الأرض حقيقة؛ لتكون الأرض التي هو بها مشبهةً بالأرض التي ليس هو بها. شمني ٢٠/٢. ومثله عند الدسوقي، والأمير.

(٢) فكأنه قيل: لِمَ أصبح وجه الأرض مقشعراً؟ فقيل: لأن الأرض ليس بها هشام، وهذا وَجْهُ التعليل.

(٣) أي مثله في كون الكلام جاء جواباً عن سؤال مقدَّر.

(٤) أول الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ...﴾ الحج ١/٢٢.
وما أراده المصنِّف أن هنا سؤالاً مقدَّراً بعد صدر الآية، وهو لماذا تكون التقوى؟ فيجيء التعليل بعدها: لأنّ زلزلة الساعة...، ولم أجد تصريحاً بهذا فيما بين يديَّ من كتب المفسرين، ولكن ظاهر النص يؤيّده.

(٥) أي في قوله «بها» في «ليس بها هشام». فالباء ظرفية.

(٦) هذا للمرادي، قال: «وأُجيب بأنّ المعنى أَنَّ بطن مكة كان حقه ألّا يقشعرَّ؛ لأنَّ هشاماً في أرضه، وهو قائم مقام الغيث، فلما اقشعرّ صارت أرضه كأنها ليس بها هشام فهي للتشبيه» الجنى الداني/ ٥٧١ - ٥٧٢، وانظر حاشية الأمير ٦٣/١.

الثاني[١]: أنه يحتمل أن هشاماً قد خَلَّف من يَسُدُّ مَسَدَّه، فكأنه لم يَمُتْ[٢].

الثالث[٣]: أنَّ الكاف[٤] للتعليل، وأنَّ للتوكيد، فهما كلمتان[٥] لا كلمة[٦].

ونظيره[٧] ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٨]، أي[٩]: أَعْجَبُ لعدم فلاح الكافرين.

والرابع[١٠]: التقريب[١١]، قاله الكوفيون، وحملوا عليه: «كأنك بالشتاء مُقْبِلٌ»[١٢]، و«كأنك بالفَرَجِ آتٍ»، و«كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»[١٣]،

---

(١) من أوجه إجابة المصنِّف.

(٢) وعلى هذا فقد ساغ التشبيه. وانظر حاشية الأمير ١٦٢/١، والدسوقي ٢٠٤/١.

(٣) الثالث من إجابة المصنِّف.

(٤) الكاف في «كأنّ»، أي: فالمعنى لعدم وجود هشام بها صار بطن مكة مقشعراً.

(٥) على الأصل قبل التركيب.

(٦) كما ذهب إليه من رأى أنها بسيطة كأبي حيّان والمالقي.

(٧) أي نظير هذا في التعليل في البيت.

(٨) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ القصص ٨٢/٢٨.
وقد ذكر المصنِّف هذه الآية في حرف الكاف، وذكر لها معنى التعليل في المجردة من ما. انظر هذا فيما تقدَّم، فهذا أحد المذاهب فيها، وانظر البحر ١٣٥/٧، والدر المصون ٢٥٤/٦، والجنى الداني/٨٤.

(٩) وهذا تقدير ابن بَرْهان. انظر شرح اللمع/٢٢٢.

(١٠) أي من معاني «كأنّ».

(١١) انظر الجنى الداني/٥٧٣ فالنصُّ فيه.

(١٢) وهو مثال ابن الأنباري الذي ذكره من قبل.

(١٣) ذكر المرادي أن هذا للحسن البصري، انظر الجنى الداني/٥٧٣، ومثله في شرح التصريح ٢١٢/١.
وذكر ابن هشام أنه اختلف في قائله على قولين: أحدهما أنه النبيّ ﷺ، والثاني أنه الحسن البصري رحمه الله، وقد جزم جماعة بهذا فلم يذكروا غيره منهم الشيخ أبو عبدالله محمد بن عمرون الحلبي =

وقول الحريري[١]:

كأنـي بـك تنحَـطُّ

وقد اختُلِفَ في إعراب ذلك[٢]، فقال الفارسيُّ[٣]: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم «كأن»[٤]. وقال بعضهم: الكاف اسم كأنّ.

وفي المثال الأول[٥] حذف مضاف أي: كأنّ زمانك مقبل بالشتاء، ولا حذف في

= وأبو حيان الأندلسي. انظر الأشباه والنظائر ٢١/٤.
ونسبه ابن قتيبة إلى عمر بن عبدالعزيز. انظر الشعر والشعراء/٨٤٤.

(١) ذكر هذا الحريري في المقامة الحادية عشرة، وبعده:

إلـى الـلـحـد وتـنـغـطُّ

وقـد أسـلـمـك الـرهـط * إلـى أَضْـيَـقَ مـن سُـمّ

وقوله كأني بك.. أي كأني أبصرك. ومعناه: أعرف لما أشاهده من حالك اليوم كيف يكون حالك غداً، وكأني أنظر إليك على تلك الحال، وتنغطّ: تغوص.
والشاهد فيه مجيء «كأن» للتقريب.
ولم يذكره السيوطي، فصاحبه متأخّر.
انظر شرح البغدادي/١٧٤، والمقامات/٩٧ «المقامة الساويّة، والأشباه والنظائر ٣٠/٤.

(٢) أي إعراب ما تقدّم من الأمثلة.

(٣) أي في قوله: كأنك بالشتاء مقبل، وما بعده. وانظر الأشباه والنظائر ٢٢/٤.

(٤) ويكون التقدير: كأن الشتاء مقبل. وما ذكره المصنّف هنا مثله عند المرادي في الجنى الداني/٥٧٣، قال: «والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم كأن، والتقدير: كأن الشتاء مقبل، وكذا في البواقي».

(٥) الحذف وقع في الأول على النحو الذي ذكره، ووقع في الثاني على تقدير: كأن زمانك بالفرج آتٍ.
وهو تخريج بعضهم.
انظر الجنى الداني/٥٧٣ - ٥٧٤.

«كأنك بالدنيا لم تكن»[١]، بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى في، وهي متعلّقة بتكن، وفاعل «تكن» ضمير المخاطب.

وقال ابن عصفور: الكاف[٢] والباء في كأنك وكأني زائدتان كافّتان لكأنّ عن العمل كما تكفها «ما»، والباء زائدة[٣] في المبتدأ.

وقال ابن عمرون[٤]: المتصل بـ «كأنّ» اسمها، والظرف[٥]: خبرها، والجملة بعده[٦] حال[٧]، بدليل قولهم: «كأنك بالشمس وقد طلعت» بالواو، ورواية

---

(١) هذا للمرادي. قال: «ويُتَأَوَّلُ قولُ الحسن البصري على أنَّ الكاف اسم كأنّ، ولم تكن: خبرها، و«بالدنيا» متعلّق بالخبر، والتقدير: كأنك لم تكن بالدنيا، والضمير في «تكن» للمخاطب، و«تكن» تامَّة، ويحتمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين» الجنى الداني/ ٥٧٤.

(٢) على جعل الكاف للخطاب، والياء للمتكلم؛ وهما حرفان زائدان، والنص في الجنى الداني/٥٧٤ وانظر الأشباه والنظائر ٢٣/٤.

(٣) كما زيدت في «بحسبك»، وعلى هذا يكون «مقبل» هو الخبر.

(٤) عند المرادي: وخَرج بعضهم قول الحسن... الجنى الداني/٥٧٤ وبقية النص له. وكلام ابن عمرون ونقل ابن هشام له في الأشباه والنظائر ٢٧/٤.

(٥) وهو المجرور «بالشتاء».

(٦) أي بعد الجار والمجرور.

(٧) وعلى هذا التقدير يكون «تنحطُّ، ومقبل، وآت: خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة حال: أي: هو مقبل وهو آت...، والجملة حال.
قال المرادي: «والجملة بعده حال، وإن لم يَسْتَغْنِ الكلامُ عنها؛ لأنّ من الفضلات ما لا يتمُّ الكلام إلّا به...».
وفي شرح الشواهد للبغدادي ١٧٥/٤ «وتنصب «دنيا» على الحال، وإمّا على تقدير واو الحال، وكذا لم تزل فإن قيل: إن الدنيا لا يتم الكلام به والحال فضلة فالجواب أنّ من الفضلات ما لا يتم الكلام إلّا به...».

بعضهم[١] «ولم تكن، ولم تزل» بالواو، وهذه الحال متممة[٢] لمعنى الكلام، كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٣]، وكحتى وما بعدها في قولك: «ما زِلْتُ بزيدٍ حتى فَعَلَ»[٤].

وقال المطرزي[٥]: «الأصل كأني أُبصِرُك تنحطُّ، وكأني أُبْصِر الدنيا لم تكن»[٦]، ثم حُذِفَ الفعلُ وزيدت الباء.

---

(١) في طبعة مبارك وزميله حاشية (٣): «... والقول لعمر بن عبدالعزيز».
وقد ذكرت الخلاف فيه فيما سبق.
وانظر الأشباه والنظار ٢٨/٤ في مسألة روايته بالواو.

(٢) هذا كلام المرادي وقد نقلته قبل قليل، ومعنى: متممة:.. أي حال لا يُستغنى عنها، فهي ليست فضلة. وانظر الأشباه والنظائر ٢٧/٤.

(٣) المدثر ٤٩/٧٤.

(٤) في شرح الشواهد للبغدادي ١٧٦/٤: «وقولهم: ما زلت بزيد حتى فعل، لا يتم الكلام بقولك: زيد، ومما يُبيِّن صحة الحال جواز دخول الواو، فتقول: كأنك بالشمس وقد طلعت، ونحوه ما حكي عن بعضهم كأنّا بالدنيا [و] لم تكن، وعلى هذا يحمل قول الحريري: كأني بك تنحطُّ، يكون بك الخبر، وتنحطُّ: حال. هذا هو الوجه». ولم تكن: جاء في النص المثبت بدون الواو، وإثباتها هو الصواب.

(٥) هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبدالسيد، الفقيه الحنفي النحوي الأديب الخوارزمي المعتزلي، ولد سنة ٥٣٨هـ بخوارزم، وتوفي سنة ٦١٠هـ، ويقولون إنه خليفة الزمخشري.
الترجمة في حاشية الشمني ٢٠/٢ ونقلها عنه الأمير في ١٦٤/١، وذكر السيوطي في بغية الوعاة ٣١١/٢ أنه قرأ على الزمخشري، وبرع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، صنّف شرح المقامات وغيره.

(٦) ما أثبت عنه هنا ذكره في شرح المقامات، وعبارته في شرح شواهد البغدادي «كأني بك تنحط، أي كأني أبصرك، إلا أنه ترك الفعل لدلالة الحال وكثرة الاستعمال، ومعناه: أعرف لما أشاهد من حالك اليوم كيف يكون حالك غداً كأني أنظر إليك وأنت على تلك الحال، ومثله: مَن لي بكذا؟ يعنون: من يكفل لي به، وله نظائر» شرح الشواهد ١٧٤/٤. وكلام المطرزي في الأشباه والنظائر ٣٠/٤.

مسألة

زعم قوم أنّ «كأنّ» تنصب[1] الجزأين، وأنشدوا[2]:

كــأنّ أُذْنَــيْــهِ إذا تَــشَــوَّفــا
قــادمــةً أو قَــلَــمــاً مُــحَــرَّفــا

فقيل: الخبر محذوف، أي[3]: يحكيان[4]، وقيل: إنما الرواية: «تخال[5]

---

(١) ناقشتُ هذه المسألة مُفَصَّلة في باب «إنّ» وانظر شرح الكافية ٣٤٦/٢، وهمع الهوامع ١٥٦/٢، والخزانة ٢٩٣/٢، ٢٩٤، والجنى الداني/٣٩٣ - ٣٩٤، وشرح المفصل ٨٤/٨.
وفي شرح الكافية الشافية/٥١٦ «ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بليت وغيرها من أخواتها....».

(٢) قائل البيتين محمد بن ذؤيب، وهو يصف فرساً.
وقوله: تَشَوَّف: تطلَّع، والمراد نَصْبُ الأذنِ للاستماع.
وقادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقام ريشة، ومُحَرّفا: أي قلم مقطوط لا على جهة الاستواء.
والشاهد في البيتين نَصْبُ كأنّ الاسمَ «أذنيه»، والخبر «قادمة»
ومحمد بن ذؤيب، يعرف بالعُماني لكلمة قالها فيه دُكَيْن الراجز؛ إذ نظر إليه فقال: من هذا العماني؟، وذلك لأنه كان مصفراً مطحولاً.
وهو من مخضرمي الدولتين، عاش مئة وثلاثين سنة.
وانظر البيتين في شرح البغدادي ١٧٧/٤، وشرح السيوطي/٥١٥، والخزانة ٢٩٢/٤، وشرح الكافية الشافية/٥١٧، والخصائص ٤٣٠/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٩/٢، والكامل/١٠٤٦، الضرائر/١٠٨.

(٣) في شرح الكافية الشافية/٥١٧ «فيخرَّج كأن أذنيه، على تقدير: كأن أذنيه يحاكيان، أو نحو ذلك».

(٤) وفي م/١ «تحكيان».

(٥) هذه ليست رواية كما ذكر المصنّف، وإنما هي كلمة الرشيد عندما أنشده هذين البيت قال له قل: تخال أذنيه...
وانظر القصّة في الكامل/١٠٤٦، ونقلها البغدادي في شرح الشواهد ١٧٧/٤، والخزانة ٢٩٢/٤.
وفي شرح الحماسة ١٦٩/٢ «وصحة إنشاده عندنا:
تــخــال أذنــيــه إذا تــشــوّفــا * قــادمــة أو قــلــمــاً مُــحَــرّفــا»

أذنيه». وقيل[١]: الرواية «قادمتا أو قلما مُحَرّفا»، بألفات غير منونة، على أنّ الأسماء مثنّاة، وحذفت النون للضرورة[٢]. وقيل[٣]: أخطأ قائله، وهو[٤] أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة[٥] الرشيد، فلحّنَهُ[٦] أبو عمرو والأصمعي، وهذا[٧] وهم؛ فإنّ أبا عمروٍ تُوفي قبل الرشيد.

---

(١) ذكر هذه الرواية في شرح الحماسة وقال: «أراد قادمتان أو قلمان محرّفان» انظر ١٦٩/٢، ومثل هذا تجده في الخصائص ٤٣٠/٢ - ٤٣١، وانظر الضرائر لابن عصفور/١٠٨.

(٢) ذكر الشمني وغيره من أصحاب الحواشي أنّ الحذف للضرورة عند غير الكسائي، وأما هو فيقول بجواز حذف نون المثنى في السَّعَة.
انظر حاشية الشمني ٢٠/٢، والأمير ١٦٤/١.

(٣) النص في الخزانة ٢٩٢/٤، والذي عَدَّه لحناً هو المبرّد، واعترض على المبرد ابن السيد البطليوسي بأنه لا يُعَدّ لحناً، وأنه قد حكي أنّ من العرب من ينصب خبر «كأن»، ويشبهها بظننت، وساق شاهدين على ذلك.

(٤) البيت ليس لأبي نخيلة، ولعله قرأ ما في الضرائر، فقد نسبه ابن عصفور إلىأ بي نخيلة، فتبعه على هذا.
قال البغدادي: «وزعم ابن الملا أن العماني كنيته أبو نخيلة وهو خلاف الواقع، وإنما هما راجزان» انظر شرح الشواهد ١٨٠/٤، وانظر الخزانة ٢٩٣/٤.

(٥) ذكر قصة هذا الإنشاد المبرّد في الكامل ونقلها عنه صاحب الخزانة.
قال المبرد «حُدِّثت أن العماني الراجز أنشد الرشيد في نعت فرس... فعلم القوم كلهم أنه قد لَحَنَ، ولم يهتدِ أحد منهم لإصلاح البيت إلّا الرشيد، فإنه قال له: قل: تخال... والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه»، الكامل/١٠٤٦، والخزانة ٢٩٢/٤.

(٦) الخبر المنقول أن الذي لَحَّنَهُ الرشيد.

(٧) نقل هذا النص البغدادي ثم قلا:
وتعقَّبه [أي تعقب ابنَ هشام] شرّاحُه بأنّ هذا لا يصلح تعليلاً للوهم؛ فإن سَبْق وفاة أبي عمرو الرشيدَ لا ينافي حضور مجلسه ولو غير خليفة، إلّا أنْ يُراد وهو خليفة؛ لأن أبا عمرو توفي سنة أربع وخمسين ومئة، والرشيد إنما وُلّي الخلافة سنة سبعين ومئة» الخزانة ٢٩٢/٤.
ولم أجد في الحواشي الثلاث التي بين يديّ مثل تعليق البغدادي هذا، والحواشي على هذا الكتاب كثيرة.

٦٧ - كُلّ

كُلّ: اسم موضوع لاستغراق[١] أفراد المُنَكَّر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[٢]، والمُعَرَّف[٣] المجموع، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[٤]، وأجزاء[٥] المفرد المعرَّف نحو: «كُلُّ زيدٍ حَسَنٌ»[٦]، فإذا قلت: «أكلتُ كُلَّ رغيفٍ لزيد» كانت لعموم[٧] الأفراد، فإن أضفتَ الرغيف إلى[٨] «زيد» صارت[٩] لعموم أجزاء[١٠] فردٍ واحد.

---

(١) أي شمول جمع أفراده بالحكم.
والمادة منقولة في الإتقان ٢/٢١٨ - ٢٢٠.

(٢) الآية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ سورة آل عمران ٣/١٨٥، وانظر الأنبياء ٢١/٣٥، والعنكبوت ٢٩/٥٧.

(٣) وإن كان هذا الجمع غير صريح كما في الآية.

(٤) سورة مريم ١٩/٩٥.
وصورة الجمع في الضمير المتصل بـ «كُلّ»، أي كل فرد.

(٥) في حاشية الأمير ١/١٦٤: «قيل: هذا أغلبيّ، وقد تعمم جزئياته نحو: «كُلُّ الطعام كان حِلاًّ لبني إسرائيل» وحديث «كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه» وقيل: أل جنسية؛ فيرجع في المعنى للمنكر».
وانظر حاشية الدسوقي ١/٢٠٦.

(٦) أي كُلّ جزء من أجزاء زيد.

(٧) الرغيف منكر، وكُلّ لاستغراق أفراده، وقد بدأ به حديثه عن «كل».

(٨) فقلت: أكلت كل رغيف زيدٍ.

(٩) أي «كل».

(١٠) لأن الرغيف مُعَرّف بالإضافة. فاستغرق بذلك أجزاء المفرد المعرّف. على نحو المثال المتقدّم «كُلّ زيد حسن».

ومن هنا[(١)] وَجَبَ في قراءة غير أبي عمرو وٱبن[(٢)] ذكوان ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[(٣)] بترك تنوين «قلب»، تقديرُ[(٤)] «كُلّ»[(٥)] بعد «قلب»

(١) أي من أجل كون المفرد النكرة الواقع بعد «كل» غير مضاف إلى ما بعده، لكون «كل» فيه لاستغراق الأفراد، وَجَبَ على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر ليعم أفراد المتكبر...» الشمني ٢١/٢، والدسوقي ٢٠٦/١.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن بشر، ويقال: بشير بن ذكوان... الدمشقي، وهو شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومئة، وتوفي سنة اثنتين وأربعين ومئتين.
انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٤٠٤/١ - ٤٠٥.

(٣) الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ سورة غافر ٣٥/٤٠.
- قرأ أبو عمرو وابن ذكوان والأعرج بخلاف عنه وابن عامر بخلاف عنه أيضاً واليزيدي وابن محيصن، وهي رواية هشام من طريق الداجوني، وقتيبة عن الكسائي «على كُلِّ قلبٍ متكبّرٍ...» بالتنوين على الباء.
- وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي، وحفص وشعبة، كلاهما عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب، وهي رواية الحلواني عن هشام، والصوري عن ابن ذكوان، وابن مسعود «على كُلِّ قلبِ متكبِّرٍ...» بغير تنوين، على الإضافة.
وانظر البحر ٤٦٥/٧، والإتحاف/٣٧٨ - ٣٧٩، ومعاني الفراء ٩/٣، وانظر فيه ٤٠٧/٢، وكتاب المصاحف/٧٠، والتيسير/١٩١، والرازي ٦/٢٧، ومجمع البيان ١٩٦/٢٣، والتبيان للطوسي ٩/ ٧٤، والسبعة/٥٧٠، والنشر ٣٦٥/٢، والطبري ٤٢/٢٤، والكشاف ٥٣/٣، والقرطبي ١٥/ ٣١٤، والمحرر ٤٢/١٣، ومعاني الأخفش ٤٦١/٢، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٤) تقدير: فاعل للفعل «وَجَبَ» المتقدِّم.

(٥) هذا لابن الحاجب في الأمالي النحوية ٣٧/١ - ٣٩: «... كأنه قيل: كذلك يطبع على كل قلب كل متكبر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وحَسُنَ لظهور المعنى المراد، وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب، ويحصل الموجب للعموم في المتكبر، والله أعلم بالصواب».
ونقل هذا الشمني في الحاشية ٢١/٢.

ليعُمَّ[(١)] أفراد القلوب كما عَمَّ كل[(٢)] أجزاء القلب.

وتَرِدُ[(٣)] «كُلّ» - باعتبار كُلّ واحدٍ مما قبلها ومما بعدها - على ثلاثة[(٤)] أوجه:

فأمّا أوجهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدُلُّ على كماله[(٥)]، وتجبُ إضافتها إلى اسم ظاهرٍ يماثله[(٦)] لفظاً ومعنى، نحو: «أَطْعَمَنا شاةً كلَّ شاةٍ»[(٧)]. وقوله[(٨)]:

وإنّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهم ... هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ

---

(١) على هامش م/٣ «كان ينبغي أن يقول: ليعُمَّ أفراد المتكبِّر، كما عَمَّ كُلّ أفراد القلوب»، ومثل هذا في حاشية الدسوقي ٢٠٦/١.

(٢) «كل» مثبت في م/٢ و٣ و٥، وسقط من م/١ و٤، ومن المطبوع.

(٣) في م/٣ «ويرد» بالياء من تحت.

(٤) جاءت عند المصنِّف بالنظر لما قبلها أربعة، فهو يجعلها في الرابع بدلاً، ويأتي بيانه. وفي حاشية الأمير ١٦٤/١ وزاد ابن مالك فيه «الحال».

(٥) أي على كماله في جنسه، فكلٌّ: مؤوّلَةٌ بالمشتق، أي: الكامل؛ ولذلك جاءت هنا نعتاً للنكرة، كقولك: رأيت رجلاً كُلَّ رجل، أي رأيت رجلاً كاملاً، أو كامل صفات الرجولة، والنعت لا بد من أن يكون مشتقاً، وقد ذكرت أنها في تأويل المشتق. وانظر حاشية الأمير ١٦٤/١.

(٦) أي يماثل المنعوت.

أما في اللفظ فأن تكون حروف المضاف هي حروف المنعوت، وأما قوله معنى فالمراد به الإفراد والتذكير والتأنيث. انظر الدسوقي ٢٠٦/١.

(٧) كُلَّ نعت لـ «شاةً» فهو منصوب، وقد أضيف «كُلّ» إلى لفظ «شاة»، وهو يماثل المنعوت لفظاً ومعنى، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على مُقَدّر منويّ، مثل زيد، أو محمد، أو غير ذلك.

(٨) قائله الأشهب بن رُمَيْلة، وقيل هو لحُرَيْث بن مُحَفِّض.

ورواية بيت حُرَيث: فإنّ الأُلى حانت...

وقوله: حانت... من الحَيْن: وهو الهلاك، وأراد بحَيْن دمائهم كونها هَدَراً لم تُؤْخَذْ دياتُهم ولا أُخِذ بثأرهم، وقوله: يا أُمَّ خالد، ومثله يا ابنة القوم، إنما هو من عادة العرب في خطاب نسائهم به لحِثِّهنّ =

والثاني[١]: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون[٢]: أو لنكرةٍ محدودةٍ[٣]، وعليهما[٤] ففائدتُها العمومُ[٥]، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكَّد[٦] نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[٧].

= على البكاء، وكُلّ القوم: صفة للقوم للدلالة على كمالهم. وفَلْج: موضع في طريق البصرة إلى مَكّة. والذي: أي الذين.

والشاهد فيه مجيء «كل» نعتاً لمعرفة، فقد أُضيف إلى اسم يماثل المنعوت لفظاً ومعنى. ويُستشهد به في غير هذا الموضع على حذف النون من الذين. والأشهب بن رُمَيْلَة شاعر مخضرم، ورُمَيْلَة اسم أمه، وكان ممن يهاجي الفرزدق. أما حُرَيث: فهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٨٠/٤، وشرح السيوطي/٥١٧، والخزانة ٥٠٠/٢، ٥٠٧، ٤٧٣/٣ والعيني ٤٨٢/١، والكشاف ٨٥/١، والمحتسب ؟١٨٥/، وشرح المفصل ١٥٥/٣، والكتاب ٩٦/١، والمنصف ٦٧/١، واللسان/فلج، وأمالي الشجري ٣٠٧/٢، والقرطبي ٢١٢/١، والبحر المحيط ٧٦/١، والمحرر ١٢٨٥/١، والدر المصون ١٢٩/١.

(١) الوجه الثاني في «كل» باعتبار ما قبلها.

(٢) في الهمع ٢٠٤/٥ «ولا تؤكد نكرة مطلقاً عند البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد؛ لأنها معارف، فلا تتبع نكرة، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محددة أم لا...، وثالثها: وهو رأي الأخفش والكوفيين يجوز توكيدها إن كانت محدودة، وإلا فلا، قال ابن مالك: وهذا القول أَوْلَى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن فيه فائدة...».

وفي التسهيل/١٦٥: «وإن أفاد توكيدُ النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين». وانظر شرح الكافية الشافية/١٧٧٦.

(٣) النكرة المحددة مثل: يوم وليلة وشهر وحول ونحوها مما يدلُّ على مدة معلومة المقدار، وغير المحددة ما يصلح للقليل والكثير مثل: حين وزمن ووقت ومدة.

انظر شرح الكافية الشافية/١١٧٥.

(٤) أي على كونها توكيداً للمعرفة والنكرة.

(٥) أي تعلّق التوكيد بكل جزء من أجزاء المؤكَّد معرفة كان أو نكرة.

(٦) ومطابقاً له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(٧) تتمة الآية: ﴿... أَجْمَعُونَ﴾ سورة الحجر ٣٠/١٥، ومثلها في سورة ص ٧٣/٣٨.

قال ابن مالك[١]: وقد يخلفه الظاهر كقوله[٢]:

كم قد ذكرتكِ لو أُجْزَى بذِكْرِكُمُ يا أَشْبَهَ الناسِ كُلِّ الناسِ بالقَمَرِ

وخالفه[٣] أبو حيان، وزعم أن «كَلّاً»[٤] في البيت نعت، مثلها في «أَطْعَمَنا شاةً كُلَّ شاةٍ» وليست توكيداً.

---

(١) يبدو أنه عند ابن مالك في شرح التسهيل، وقد أثبته السيوطي في همع الهوامع ٥/٢٠٠ قال: «جَوّز ابن مالك إضافتها، أي كل، إلى ظاهرٍ مثل المؤكَّد، واستدلَّ بقوله: يا أشبه الناس...».
وذكر معه بيتاً آخر للفرزدق عجزه: «وأَبْعَدُ الناس كُلِّ الناس مِن عارِ».

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة. ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل لكثير عَـزّة، وتبعه العيني. كذا ذكر البغدادي قال: وليس كذلك.
والشاهد فيه عند ابن مالك توكيد المعرفة وهو الناس بكل، وإضافة «كل» إلى الظاهر خلفاً عن الضمير.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/١٨٤، والعيني ٤/٨٨، وشرح السيوطي/٥١٨، وهمع الهوامع ٥/٢٠٠ ديوان كثير ٢/١٩٦ «طبعة الجزائر». ولم أجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ولا في ديوان كثير طبعة دار الكتاب العربي.

(٣) قال أبو حيان: «هكذا ذكر المصنِّف [ابن مالك] هذه المسألة، واستشهد عليها بالأبيات المذكورة، ولا حُجَّة فيها؛ لأن كل الناس فيه نعت لا توكيد، وهو نعت يُبَيِّن كمال المنعوت، وغَرَّ المصنِّف في الأبيات صلاحية كلهم مكان كل الناس، وحَمْلُه على النعت بمعنى الكاملين أَمْدَحُ وَأَحْسَنُ؛ إذ العموم مفهوم مما قبله، وأفاد النعت معنى غير العموم، وهو الكمال، فكأنه قال: يا أشبه الناس الكاملين، فكأنه لم يفضِّله على الناس على العموم، بل على الناس الكاملين في الحُسْن» شرح الشواهد للبغدادي ٤/١٨٤، وانظر همع الهوامع ٥/٢٠١.
وتعقّب ناظر الجيش أبا حيان، ورَدّ اعتراضه، وأنه غير ظاهر. قال البغدادي «ومنه أخذ المصنّف [ابن هشام] اعتراضه على أبي حيان». فتأمّل!!

(٤) كذا «كلاً» في المخطوطات وفي المطبوع «كل».

وليس قوله[١] بشيء؛ لأن التي يُنْعَتُ بها دالَّةٌ[٢] على الكمال، لا على عموم[٣] الأفراد.

ومن توكيد النكرة[٤] بها قوله[٥]:

نَلْبَثُ حَوْلًا كامِلًا كُلَّه لا نَلْتقي إلّا على مَنْهَجِ

وأجاز الفراء[٦] والزمخشري[٧] أن تُقْطَع «كُلّ» المؤكَّد بها عن الإضافة لفظاً تمسكاً

---

(١) أي قول أبي حيان. وهو في هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك، وكذا فعل ناظر الجيش في رَدّه على أبي حيان.

(٢) وليس الكمال هنا مراداً.

(٣) وكل هنا لعموم الأفراد؛ فلا تكون نعتاً، وإنما هي توكيد لما قبلها.

(٤) وهو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش. ولا يقتضي هذا التوكيد موافقة ما قبله من التعريف والتنكير.

(٥) البيت للعرجي، واسمه: عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وكان يشبّب بامرأته الحارثية بأبيات أولها:

عوجي علينا رَبَّة الهودج إنك إلّا تفعلي تَحرَجي

وقوله: تحرجي: تأثمي، والمنهج الطريق، يقول:

بعد بعد هذا المكث الطويل لا نلتقي في خلوة، وإنما نتلاقى في الطريق.

والشاهد في البيت تأكيد النكرة «حولاً» بـ «كُلٌّ»

والنكرة هنا مؤقتة محدودة، وهو الحول، وهو مذهب ابن مالك تبعاً للأخفش والكوفيين.

والعَرْجي: نسبة إلى عَرْج الطائف، وهو اسم موضع كان له به مال، وهو من شعراء قريش، وممن اشتهر بالغزل، ونحا نحو عمر بن أبي ربيعة في ذلك وأجاد، وكان مشغولاً باللهو والصيد، ولم يكن له نباهة في أهله.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٧/٤، وشرح السيوطي/٥١٩، والديوان ١٧ وما بعدها.

(٦) في معاني القرآن للفراء ١٠/٣ «رُفِعَت كُلٌّ بفيها، ولم تجعله نعتاً، ولو نصبته على ذلك وجعلت خبر إنّا فيها ومثله: قل إنّ الأمر كُلَّه لله. ترفع كله لله وتنصبه على هذا التفسير».

(٧) وفي الكشاف ٥٦/٣ «وقرئ كلاً على التأكيد لاسم «إنّ»، وهي معرفة والتنوين عوض عن المضاف إليه يريد: إنّا كلّنا...».

وانظر المحرر لابن عطية فقد ذهب فيها هذا المذهب ٥٢/١٣.

بقراءة بعضهم ﴿إِنَّا «كُلًّا» فِيهَآ﴾[١] . وخَرَّجها ابن مالك[٢] على أن «كُلًّا» حال من ضمير الظرف. وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على[٣] عامله الظرفيّ[٤]، وقَطْعُ «كُلّ» عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصير نكرة فيصِحُّ كونُه حالًا، والأَجْوَدُ[٥]

---

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾ سورة غافر ٤٠/٤٨.

- قراءة الجماعة «إنا كُلّ» بالرفع،

- وقرأ ابن السميفع وعيسى بن عمر «إنا كُلًّا فيها».

وانظر البحر ٤٦٩/٧، والبيان ٢٦٧/٢، والكشاف ٥٦/٣، والقرطبي ٣٢١/١٥، والمحرر ١٣/ ٥٢، وحاشية الشهاب ٣٧٦/٧، ومشكل إعراب القرآن ٢٦٧/٢، وأوضح المسالك ٢٠/٣، وشرح التصريح ١٢٢/٢، وإعراب النحاس ١٤/٣، وفتح القدير ٤٩٥/٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٨، ومعاني الفراء ١٠/٣.

(٢) في شرح التسهيل لابن عقيل ٣٨٨/٢ «ولا يستغني بنية إضافته خلافاً للفراء والزمخشري، ونقل عن الكوفيين، وعليه خَرَّج قراءة من قرأ «إنّا كلاً فيها» وأوّلها بعض المانعين على الحال من الضمير المستتر في قوله فيها، والعامل «فيها»، وقُدِّم الحال...، وبعضهم على البدل من اسم إنّ...».

(٣) احتج لهذا ابن مالك بقراءة من قرأ «والسماوات مطوياتٍ بيمينه» بنصب مطويات على الحال. وانظر شرح التسهيل ٣٨٨/٢.

ونقل هذا التخريج أبو حيان في البحر ٤٦٩/٧، وذكر أنه تخريج الأخفش.

(٤) «الظرفي» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «الظرف».

(٥) هذا الذي رآه المصنِّف أجود من غيره هو رأي شيخه أبي حيان. قال في البحر ٤٦٩/٧: «والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن «كلاً» بدل من اسم «إنّ»؛ لأن كلاً يُتَصَرَّفُ فيها بالابتداء ونواسخه، وغير ذلك، فكأنه قال: إن «كلاً» بدل من اسم إنّ لأن كلاً فيها... فإن قلت: كيف يجعله بدل كُلّ من كُلّ من ضمير المتكلم وهو لا يجوز على مذهب البصريين؟ قلت: مذهب الأخفش والكوفيين جوازه، وهو الصحيح...» ولقد أخذ المصنِّف ما ذهب إليه من شيخه أبي حيان.

أن تقدِّر «كُلًّا» بدلًا[١] من اسم «إنَّ»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلَ كُلٍّ لأنهُ مُفيدٌ للإحاطة مثل: «قمتم ثلاثَتُكم»[٢].

والثالث[٣]: أن لا تكون تابعة، بل تاليةً للعوامل، فتقع مضافة إلى الظاهر نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[٤]، وغير مضافة نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[٥].

وأما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة[٦] إليها، [[٧] وهي باعتبار ما بعدها ثلاثة أيضاً]:

الأول: وهي[٨] أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو: «أكرمتُ كُلَّ بني تميم».

والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أنّ حكمها كالتي[٩] قبلها، ووجهه[١٠] أنهما سِيَّان في امتناع التأكيد بهما.

---

(١) وهذا أحد الرأيين اللذين ذكرهما ابن مالك، ولم يشر إليه المصنِّف في بداية حديثه عن «كل».

(٢) ثلاثتكم بدل من التاء في «قمتم»، وهو دالٌّ على الإحاطة.

(٣) الثالث من أوجه اعتبار ما قبل «كل».

(٤) الآيتان: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ﴾ سورة المدثّر ٣٨/٧٤ - ٣٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ الفرقان ٣٩/٢٥ وكلاً: هنا مفعول لفعل محذوف يفسِّره المذكور.

(٦) أي في الأمثلة السابقة والكلام عليها.

(٧) زيادة من م/١. وفي م/٥ «وهي ثلاثة أيضاً، الأول...».

(٨) كذا في م/٢ و٣ و٤ بزيادة «وهي»، وليس في المطبوع.

(٩) أي كحكم المضافة إلى الظاهر، من حيث عمل العوامل فيها.

(١٠) أي وجه الاتفاق في الحكم في الحالين.

وفي تذكرة[١] أبي الفتح أنَّ تقديم «كُلّ» في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾[٢] أحسن من تأخيره[٣]؛ لأن التقدير: كُلّهم، فلو أُخِّرت[٤] لباشرت العامل مع أنها في المعنى[٥] مُنَزَّلةٌ منزلةَ ما لا يباشره، فلما قُدِّمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أنّ كَلّاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

الثالث[٦]: أن تُضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن[٧] لا يعمل فيها غالباً[٨] إلّا الابتداء، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[٩] فيمن[١٠] رفع كُلّاً، ونحو:

---

(١) هو كتاب «التذكرة الأصبهانية» وهو من كتب ابن جني، ذكره ابن خلكان في الوفيات.

(٢) الآية: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ الأنعام ٦/٨٤.

(٣) «تأخيره» كذا في المخطوطات. وفي نسخة مبارك والشيخ محمد والحواشي «تأخيرها».

(٤) أي «كل» المضافة تقديراً لباشرت العامل، مع أن كلاً المضافة تقديراً بمنزلة المضافة لفظاً فلا تباشر العوامل. دسوقي ١/٢٠٧.

(٥) لأنها في المعنى منزلة منزلة «كل» المضافة إلى الضمير، وتلك لا تباشر العوامل. الشمني ٢/٢١.

(٦) الثالث من أوجهها باعتبار ما بعدها.

(٧) في م/٢ «أنه».

(٨) قال «غالباً»، مع أنها قد تكون في الغالب مؤكّدة، فإذا خرجت عن التأكيد كان الغالب أن يعمل فيها الابتداء. وقد تقدَّم فيها التوكيد، وهو الوجه الثاني باعتبار ما قبلها، وشواهده، قال الأمير «أي إذا تأثرت من غير واسطة فلا ينافي أن الأغلب التوكيد» الحاشية ١/١٦٥.

(٩) الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ آل عمران ٣/١٥٤.

(١٠) قراءة الجمهور بالنصب «كُلَّه»، تأكيداً للفظ «الأمر»، وقرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي وسهل وعيسى بن عمر وابن أبي ليلى «كُلُّه» بالرفع.

﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ﴾[١]؛ لأن الابتداء[٢] عامل معنوي.

ومن القليل[٣] قوله[٤]:

يَـمـيـدُ إذا مَـادَتْ عـليـه دِلاؤُهـم　　فَـيَـصْـدُرُ عـنـه كُـلُّها وهـو نـاهِـلُ

= ورَجَّح ابن عطية قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أَمْلَكُ بلفظة «كل»، ورَدّه أبو حيان؛ لأنه لا ترجيح بين القراءتين المتواترتين، والابتداء بكل كثير في لسان العرب.

انظر البحر ٨٩/٣، والتيسير/٩١، ومشكل إعراب القرآن ١٦٤/١، ومعاني الأخفش ٢١٩/١، والرازي ٤٧/٩، والمبسوط/١٧٠، والطبري ٩٤/٤، والتبصرة/٤٦٦، وحجة الفارسي ٩٠/٣، وإرشاد المبتدي/٢٧٠، والكشف ٣٦١/١، والقرطبي ٢٤٢/٤، والعنوان/٨١، والسبعة/٢١٧.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) سورة مريم ٩٥/١٩ وتتمتها ﴿... يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾ وتقدّمت قبل قليل.

(٢) قالوا لأن كونه عاملاً معنوياً فهو بمنزلة العدم، فكأنها لم تتأثر بمباشرة العوامل، فشابهت المؤكدة. انظر حاشيتي الأمير والدسوقي.

(٣) ذكر من قبل أن حكمها ألّا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء، وهو يذكر هنا القليل، حيث يكون العامل فيها غير الابتداء، وهو ما تراه في هذا الشاهد.

(٤) عزاه أبو حيان وناظر الجيش في شرح التسهيل إلى كثير عَزّة.

كذا ذكر البغدادي.، وقد جاء تاماً مذكوراً صدره في م/٣ و٤ و٥، وذكر عجزه فقط في م/١ و٢، وذكر الشمني في ٢٢/٢ أنه جاء في بعض النسخ بكماله.

وأثبت مبارك عجزه، وكذا فعل الشيخ محمد، ثم أثبت صدره بين معقوفين.

ماد الشيء: إذا تحرّك، والدِّلاء: جمع دلو، والناهلُ: العطشان، والرَّيّان، فهو من الأضداد.

وقوله: يصدر عنه أي: عن الماء، وقوله: عليه أي المنهل.

والمعنى أن هذا الماء يتحرك ويضطرب إذا نزلت فيه الدلاء؛ ليصدر عنه كُلٌّ من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي رَيّان.

وموضع الشاهد: «كُلّها» فقد وقع فاعلاً للفعل يصدر، مع أنه مضاف إلى ضمير. وهذا قليل؛ لأن العامل لفظي.

وهذا الشاهد غير معزوٍ إلى قائل في المراجع التي ذكر فيها. =

ولا يجب أن يكون منه[١] قول عليّ رضي الله عنه[٢]:

فلمّا تَبَيَّنّا الهُدَى كان كُلُّنا على طاعة الرحمن والحقّ والتُّقى

بل الأولى[٣] تقدير «كان» شأنية.

* * *

= وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/١٩٠، وشرح السيوطي/٥٢١١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٩٥/٢، وهمع الهوامع ٣٨٠/٤، وفي حاشية الصبان ٧٧/٣ «وفي نسخ عنها» فيكون راجعاً إلى البئر»، شرح الأشموني ٩٢/٢. ولم أجده في ديوان كثير ط «دار الكتاب العربي».

(١) أي: من القليل، بل من الغالب الذي ذكره، وهو قوع «كل» مبتدأً.

(٢) الشاهد في البيت وقوع «كل» اسماً لكان، وحمله ابن مالك على أنه مبتدأ، وما بعده الخبر، وقدّر في «كان» ضمير الشأن اسمها.

قال البغدادي بعد ذكر كلام ابن مالك: «ومنه أخذ المصنِّف كلامه».

انظر شرح البغدادي ١٩٠/٤، وشرح السيوطي ٥٢١/١، وشرح التسهيل ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني ٩٢/٢، وانظر التسهيل/١٦٦ فقد غاب عن المحقق أنه جزء من بيت؛ إذ المثبت منه «كان كلنا على طاعة الرحمن» فظن أنه مثال مصنوع من أمثلة ابن مالك فلم يعلّق عليه بشيء.

(٣) فاسم كان ضمير الشأن، وكلنا: مبتدأ، خبره: على طاعة.

انظر شرح التسهيل ٣٩٥/٢.

فصـــل

واعلم أن لفظ «كُلّ» [حكمه][(١)] الإفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكَّر[(٢)] وَجَبَ مراعاة معناها[(٣)]؛ فلذلك[(٤)] جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[(٥)]، ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ[(٦)]﴾[(٧)]، وقولِ أبي بكر، وكعبٍ، ولبيدٍ رضي الله عنهم:

كُـلُّ[(٨)] آمـرئٍ مُـصْـبِـحٌ فـي أهـلـه ... والـمـوتُ أَدْنَـى مـن شِـراكِ نَـعْـلِـهِ

---

(١) «حكمة» مثبت في م/٣، وغير مذكور في بقية المخطوطات، ولم يُشِر إلى هذا مبارك ولا الشيخ محمد، بل جاء مثبتاً عندهم من غير تعليق،ومثله في متون الحواشي.

(٢) في م/٣ «مذكّر».

(٣) أي إن كان المضاف إليه مذكراً فمعناها مثله على التذكير، وإن كان المضاف إليه مؤنثًا فمعنى «كل» كذلك، وكذا حال الإفراد والتثنية والجمع. وانظر حاشية الدسوقي ٢٠٨/١.

(٤) أي: لأجل مراعاة المعنى.

(٥) سورة القمر ٥٢/٥٤.

(٦) لفظ «طائره» مثبت في المطبوع وم/٤، وليس في بقية المخطوطات.

(٧) الآية: ﴿... طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ الإسراء ١٣/١٧.
الضمير في فعلوه وألزمناه. جاء مفرداً لإضافة «كُلّ»إلى مفرد مذكر.

(٨) تمثل أبو بكر رضي الله عنه بهذا البيت عند ما وُعِكَ بالمدينة، وكان إذا أخذته الحُمّى أنشده، وقائله: الحُكَيْم بن الحارث بن نَهيك النهشلي وهو شاعر جاهلي قُتِلَ يوم الوقيط، وهو يوم كان لبني قيس ابن ثعلبة على بني تميم.
والشِّراك: السَّيْر الذي يكون في وجه النَّعْل.
والشاهد في البيت أن «كل» أضيف إلى مفرد مذكر فكانت دالَّة على المفرد المذكر، وعاد الضمير على «كُلّ» كذلك، مفرداً مذكراً.

- كُلُّ ابن أُنثى وإنْ طالتْ سلامتُه يوماً على آلةٍ حدباءَ محمولُ[١]
- أَلاَ كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ وكُلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائِلُ[٢]

وقول السموأل[٣]:

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ من اللُّؤْمِ عِرضُهُ فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلُ

= وانظر شرح البغدادي ١٩٤/٤، وشرح السيوطي/٥٢٢ قال: «كذا عزاه المصنِّف إلى أبي بكر، وهو ليس قوله، وإنما أنشده متمثلاً به».

وانظر فتح الباري ٢٠٥/٧، والسيرة ٥٨٨/١.

(١) قائله كعب بن زهير.

والشاهد فيه أنه عند إضافة «كُلّ» إلى مفرد مذكر، جاء الضمير العائد مفرداً مذكّراً مثله، لأن «كُلّ» بحسب ما تضاف إليه، والضمير في «سلامته» ظاهر، وفي «محمول» مستتر أي: هو.

وكعب بن زهير صحابي جليل، وقصته في قصيدة «بانت سعاد» معروفة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٩/٤، وشرح السيوطي/٥٢٤ والديوان/١٩، وشرح بانت سعاد/٨٩.

(٢) قائل البيت لبيد، وقد تقدَّم في باب «خلا»، وكان الشاهد فيه دخول ما المصدرية على «خلا» وتعيُّن الفعلية.

والشاهد هنا إضافة «كل» إلى المفرد المذكر، وعود الضمير عليه كذلك، والضمير مستتر في باطل وزائل.

(٣) ذكر هذا البيت أبو تمام في أول حماسته لعبدالملك بن عبدالرحيم الحارثي، وقيل هو لشريح بن السموأل، ونُسِب أيضًا إلى دُكين حكاه صاحب الأغاني، وقيل هو للحلاج الحارثي.

وروايته في م/١ و٢ «اللُّوم» بتسهيل الهمز.

ومعناه: إذا المرء لم يتدنس باكتساب اللؤم واعتياده فأيُّ ملبس يلبسه بعد ذلك يكون جميلاً.

والشاهد فيه إضافة «كل» إلى مفرد مذكر، فدلّت على مفرد مذكر بحسب ما أضيف إليه. كالبيت الذي سبقه.

وعبدالملك بن عبدالرحيم الحارثي: شاعر إسلامي، والسموأل بن غريض بن عادياء أمه غسّانية، وأبوه من ولد الكاهن بن هارون بن عمران بن قريظة، وبيته بيت شعر، فهو شاعر، وأبوه شاعر، وأخوه شاعر.

انظر شرح البغدادي ٢٠٢/٤، والحماسة بشرح التبريزي ٥٦/١، وشرح السيوطي/٥٣١.

ومفرداً[١] مؤنثاً في قوله[٢] تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[٣]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[٤].

ومثنى[٥] في قول الفرزدق[٦]:

وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ - وإن هما تَعاطَى القَنَا قَوْمَاهُما - أَخَوانِ

وهذا البيت من المشكلات[٧]،

---

(١) هذا معطوف على قوله «مفردًا مذكراً» من قبل.
وقوله هذا على معنى أن «كلاً» مضاف لمفرد مؤنث، فيكون معناه كذلك بحسب ما يضاف إليه.

(٢) في م/١ و٥ أُخِّرَت آية المدثّر، وقُدِّمت آيةُ آل عمران.

(٣) سورة المدثّر ٣٨/٧٤ وقد تقدمت في الوجه الثالث باعتبار ما قبلها.

(٤) تقدّمت في بداية الحديث عن «كل»، وهي الآية/١٨٥ من سورة آل عمران.

(٥) مثنى: عُطف على مفرد، أي إذا أضيف « كل » إلى مثنى كان معناه كذلك. وانظر همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٦) الشاهد في البيت إضافة كُلّ إلى مثنى وهو «رفيقي»، فعاد الضمير فيما جاء بعده عليه بالتثنية؛ لأنه بحسب ما يُضاف إليه والتقدير: كل رفيقين في أيّ رحلٍ أخوان وإن تعاطى القنا قوماهما.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٨/٤، وشرح الشواهد للسيوطي/٥٣٦، والديوان ٣٢٩/٢، وهمع الهوامع ١٣٩/١، ٣٨٢/٤، والخزانة ٣٨٤/٣، وكتاب الشعر للفارسي ١٣٣/١.

(٧) قال البغدادي: «... وأَقول... وإنما استشكله لأنه ظنّ «قوماً» مفرداً مُنَوَّنًا، وليس كذلك وإنما «قوماهما» مثنى قوم مضاف إلى ضمير الرفيقين، وسقطت نونه للإضافة...» شرح الشواهد ٤/ ٢٠٨ واستشكل العيني البيت، وذكر أن الرفيقين ليسا باثنين معينين، وتعقّبه السيوطي فقال: «وأقول: هذا كله تخليط ومنشؤه أنه ظن أن قوماً مفرد منصوب، وإنما هو مثنى مرفوع مضاف إلى هما...»
شرح الشواهد/٥٣٧.
وقال البغدادي في الخزانة ٣٨٤/٣ «وهذا البيت مع وضوح معناه قد حَرَّفه أبو علي الفارسي في المسائل البغداديات بتنوين قوم، وزعم أنه مفرد منصوب فاختل عليه معنى البيت وإعرابه، فاحتاج =

لفظاً[١] وإعراباً ومعنى، فَلْنَشْرَحْهُ.

قوله: «كُلّ رَحْل» كُلّ هذه[٢] زائدة، وعَكْسُه[٣] حَذْفُها في: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[٤] فيمن[٥] أضاف.

ورَحْل: بالحاء المهملة، وتعاطى: أصله تعاطيا[٦]، فحذف لامه للضرورة، وعَكْسُه إثبات اللام للضرورة فيمن قال[٧]:

لـهـا مَـتْـنَـتَـانِ خَـظَـاتـا كـمـا أَكَـبّ عـلـى سـاعِـدَيْـه الـنَّـمِـرْ

= إلى أَنْ صَحَّحه بتعسُّفات وتمحُّلات كان غنياً عنها، ومقامُه أعلى وأَجَلُّ من أن يُنْسب إليه مثلُ هذا التحريف،.. وقدتبعه على هذا التحريف والتخريج ابن هشام في مغني اللبيب، ولخّص كلامه من غير أن يعزوه إليه، وأنقل لك كلامهما حتى لا تقضي العجب منهما...» وذكر البغدادي في ٣٨٦/٣ أن العيني نقل كلام ابن هشام من غير عزو إليه.

(١) في م/١ و٣ والمطبوع: لفظًا ومعنى وإعراباً، على التقديم والتأخير.
والنص في الخزانة ٣٨٦/٣ كالمخطوطات.

(٢) ذهب الدماميني إلى أن «كل» ليست زائدة، بل هي مفيدة للعموم في الرحل كما أن الأولى مفيدة للعموم في إفراد الرفيقين، وكلاهما مراد.
قال الأمير: ومما يؤيد اعتراضه أنها لو كانت زائدة في البيت لم يحتج لتقديرها في الآية لتماثلهما في اختلاف العمومين. انظر الحاشية ١٦٦/١ - ١٦٧، وحاشية الشمني ٢/٢.

(٣) أي عكس إثباتها هنا ما جاء محذوفاً على قراءة الرفع في الآية.

(٤) سورة غافر ٣٥/٤٠ وقد تقدّمت.

(٥) ذكرت قُرّاء هذه القراءة من قبل، وأنّ التقدير الذي قَدّره وهو «على كُلِّ قلبِ كُلِّ متكبرٍ» إنما هو لابن الحاجب في الأمالي ٣٧/١ - ٣٩.

(٦) هذا نص الفارسي: «قال: تعاطى، وقد تقدَّمه اثنان، ولم يقل تعاطيا، فإن قلت إنه حذف لام الفعل من تعاطى لالتقاء الساكنين، ولم يَرُدَّه إلى أصله للضرورة، فيقول: تعاطيا، فهو قول، وهذا لضرورة عكس ما في قول امرئ القيس: لها متنتان خظاتا...» فتأمل!
وانظر الخزانة ٣٨٤/٣.

(٧) البيت لامرئ القيس وقد جاء تاماً في م/٤، وجاء بعض صدره في بقية المخطوطات والمطبوع. =

إذا قيل: إن «خَظَاتا»[١] فِعْلٌ وفاعل، أو ألف[٢] «تعاطى» لام الفعل، ووَحَّد الضمير[٣] لأن الرفيقين ليسا[٤] بٱثنين معينين، بل هما كثير[٥] كقوله تعالى: ﴿وإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾[٦].

= وهو يصف فرساً، ويقال: لحم خظا بظا إذا كان صلباً مكتنزاً، والمتنان: مثنى المتن، وهو الطريقة الممتدة عن يمين الصُّلب وشماله. وخظاتا: أصله: خَظَتَا. فلما حَرَّكَ التاء رَدَّ الألف التي هي بدل من لام الفعل، وإنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء، فلَما حَرَّكَ التاء رَدَّها فقال: خظاتا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٤/٤، والديوان/١٦٤، والخزانة ٣٨٤/٣، وشرح المفصّل ٢٨/٩، وشرح الشافية ٢٣٠/٢،و سر الصناعة/ ٤٨٤. اللسان/خظا. والمقرب ١٩٢/٢، والضرائر/٤٩، ١٠٨، والمذكر والمؤنث للفراء/٨٠.

(١) أصله خَظَا، اتصلت به تاء التأنيث فصار خَظَت بحذف الألف من «خَظَا» لسكونها وسكون التاء، فلما دخلت ألف الاثنين تحركت التاء التي كانت ساكنة بالفتح، فزالت الضرورة التي لأجلها حذفت الألف، فأثبتت مرة أخرى، فصار خظاتا، وعلى هذا قوله: خظا: فعل، وألف الاثنين: فاعل. أما إن قلنا خظاتا: مثنى أصله خظاتان وحذف النون للضرورة فلا شاهد فيه. وهذا ما ذهب إليه الفراء. وانظر سر الصناعة/٤٨٤ والديوان/١٦٤، واللسان/خظا.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «الألف»، وفي الخزانة ٣٨٦/٣ مثل نص المخطوطات.

(٣) أي جعل الفعل «تعاطى» مسنداً إلى ضمير الواحد مع أن السياق للمثنى.

(٤) «ليسا» كذا في المخطوطات، ومثلها نصّ الخزانة ٣٨٦/٣، وفي المطبوع «ليس».

(٥) اعترضه الدماميني بأنه إذا كان المراد الكثير فإن هذا يقتضي جمع الضمير. الأمير ١٦٧/١ والشمني ٢٢/٢.

(٦) تتمة الآية: ﴿... فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ الحجرات ٩/٤٩.

قال الشمني: «التنظير بالآية إنما هو لكون المثنى فيها وهو الطائفتان لم يُرَدْ به اثنان معينان، وإنما أُريدَ به التكثير، ولا يلزم من الإتيان بضمير الجماعة في الآية الإتيان به في البيت؛ لورود الضمير في الآية باعتبار غير الاعتبار الذي ورد في البيت؛ لأنه في الآية باعتبار مجموع الأفراد، وفي البيت باعتبار كل واحد» الحاشية ٢٢/٢.

ثم حَمَل على[1] الفظ؛ إذ قال[2]: «هما أخوان» كما قيل: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾ وجملة[3] «هما أخوان» خبر «كل».

وقوله «قوماً»[4] إمّا بَدَلٌ[5] من القنا؛ لأن قومهما من سببهما إذ معناه[6]

---

(١) أي بعد أن حَمَلَ على المعنى.
وفي حاشية الدماميني: «ثم حَمَلَ على المعنى؛ إذ قال... وفي نسخة على اللفظ، فأما النسخة الأولى فظاهرة؛ لأن معنى كل بحسب ما تضاف إليه، وقد أضيفت إلى مثنى فيكون معناها مثنى، فعاد إليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار، وأما النسخة الأخرى التي هي: «ثم حَمَلَ على اللفظ» فقد يستشكل ظاهرها لأن لفظ «كل» مفرد مذكر، فكيف يعود إليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ؟ وجوابُه: أن المراد لفظ المضاف إليه «كل» وهو المعنيّ، وهذا هو معناها؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه، فآل الأَمْرُ إلى الحمل على معنى كل وهو الاثنينيّة المستفادة من مدخولها المضاف إليه» حاشية الدماميني ٢/٢٢ - ٢٣.
قال الشمني: «لم أَرَ هذه النسخة التي أَصَّلها الشارحُ، واستظهرها، مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عند إقرائنا لهذا الكتاب، وزيادتها على عشر».
قلتُ: وكذلك النسخ الخمس التي بين يديّ لم يأتِ فيها ما ذكره الدماميني.
ونص الفارسي في الخزانة ٣/٣٨٥: «وكذلك تعاطى، أفرد على المعنى إذ كان لكل، ثم حَمَلَ بعد الكلام على المعنى فقال: هما أخوان».

(٢) فثنى فقال: هما أخوان، كما ثنّى في الآية عند الحمل على اللفظ فقال: «بينهما» أي: بين الطائفتين.

(٣) كذا نص الفارسي في الخزانة ٣/٣٨٤.

(٤) هذا هو الموضع الذي وَقَع فيه الفارسي، وتبعه المصنِّف. ونصُّ الفارسي في البغداديات/٤٤٤. قال: «فأمّا قوله «قوماً» فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من القنا لأن قومهما من سببهما، وما يتعلّق بهما، ويحتمل أن يكون مفعولاً له، وكأنه قال: وإن هما تعاطا القنا للمقاومة، أي لمقاومة كل واحد منهما صاحبه ومغالبته، ويحتمل أن يكون مصدراً من باب «صنع الله» ووعد الله، على ما تقدَّم في الكلام» الخزانة ٣/٣٨٥ - ٣٨٦ وما كان يضير ابن هشام أن يذكر هذا للفارسي.

(٥) أي بدل اشتمال كما ذكر، ولم يبيّن الفارسي نوع البدل ولكن نَصّه يدل على هذا.

(٦) كذا في المخطوطات «معناه»، وفي المطبوع «معناها».

تقاوُمهما، فحذفت الزوائد[١]، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي: تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر[٢]، أو مفعول مطلق من باب ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[٣]؛ لأن تعاطي القنا يَدُلُّ على تقاومهما.

ومعنى البيت[٤]: أنّ كُلَّ الرفقاء في السفر إذا استَقْرُوا[٥] رفيقين رفيقين، فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر.

ومجموعاً[٦] مذكّراً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٧]، وقول لبيد[٨]:

وكلُّ أناسٍ سوف تَدْخُلُ بينهم　　دُوَيْهِيَةٌ تصفَرُّ منها الأناملُ

---

(١) الزوائد: التاء والألف. فمعنى قوماً: تقاوُماً وتغالُباً.

(٢) انظر الخزانة ٣٨٦/٣ وردّ البغدادي والدماميني.

(٣) الآية: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ النمل ٨٨/٢٧.
ويكون المفعول المطلق لفعل محذوف، وحذف الفعل لدلالة قوله «تعاطى القنا» عليه، فهو بيان لدليل المحذوف. دسوقي ٢٠٩/١.

(٤) هذا كلام الفارسي. انظر الخزانة ٣٨٥/٣.

(٥) من الاستقراء وهو التتبُّع.

(٦) قوله: «ومجموعاً» معطوف على قوله «ومثنى» أي مما تضاف إليه كُلّ ما قد يكون مجموعاً فيعود الضمير إلى كل بصورة الجمع؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه.

(٧) الآية: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًاۖ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ المؤمنون ٥٣/٢٣، وانظر سورة الروم ٣٢/٣٠، ففيها قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًاۖ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

(٨) تَقَدَّمَ هذا البيت في باب «أم» وباب «رُبَّ».

ومؤنثاً[١] في قول الآخر[٢]:

وكلُّ مصيباتِ الزمان وجدتُها سوى فُرْقةِ الأحبابِ هَيِّنةُ الخَطْبِ

ويروى:

وكل مصيباتٍ تصيب فإنها ... ...

وعلى[٣] هذه الرواية[٤] فالبيت مما نحن منه.

وهذا الذي ذكرنا[٥] من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نَصَّ عليه ابن مالك[٦]،

= والشاهد فيه هنا إضافة كل إلى جمع، وهو أناس، فكان معناها معنى الجمع؛ ولذلك عاد الضمير عليها بصورة الجمع.

(١) أي جاء ما بعد «كل» جمعاً مؤنثاً، فكان معنى «كل» معنى الجمع المؤنّث.

(٢) البيت من قصيدة لقيس بن ذريح، وذكر البغدادي الرواية الثانية التي ذكرها المصنّف فيه.

وفي الرواية الثانية «كل» مضافة إلى نكرة قال البغدادي: «فكان ينبغي أن ينشد البيت أولاً على الوجه الذي يكون به شاهداً على المقصود، ثم يقول: ويُرْوى: وكل مصيبات الزمان، وليس مما نحن فيه؛ إذ المطلوب إيراد الشاهد على الحكم المذكور، فأمّا إفادة أن البيت رُوي علىو جه لا يتأتى معه الاستشهاد على ذلك فأمر غير مقصود بالذات».

وقيس بن ذريح ينتهي نسبه إلى كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مصر، وهو رضيع الحسين ابن علي عليه السلام.

انظر الشاهد في شرح البغدادي ٢١٧/٤، شرح السيوطي/٥٣٨، شرح الحماسة ١٢٦/٣، همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٣) كذا جاء النص في المخطوطات ما عدا الثانية، فقد جاء فيها وفي المطبوع «وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه»، وأشار الدسوقي إلى رواية المخطوطات.

(٤) وعلى هذا فالرواية الأولى «كل مصيبات الزمان» لا شاهد فيها؛ إذ الحديث عن إضافة كل إلى النكرة.

(٥) في المخطوطات «ذكرنا» كما أثبتُّه ما عدا الرابعة فقد جاء فيها «ذكرناه»، ومثلها في المطبوع.

(٦) قال ابن مالك: «ويلزم اعتبار المعنى في خبر «كل» مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة» التسهيل/ ١٦٦ باب التوكيد.

وانظر باب الإضافة فيه ص/١٥٨، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٩٦/٢ وانظر فيه ص/٣٤٨ باب الإضافة.

ورَدّه أبو حيان[١] بقول عنترة[٢]:

جَـادَتْ عـليـه كُـلُّ عـيـنٍ ثَـرَّةٍ فَـتَـرَكْـنَ كُـلَّ حديـقـةٍ كـالـدِّرْهَـمِ

فقال[٣]: «تَرَكْنَ[٤]، ولم يقل تركتْ[٥]، فدلّ على جواز «كلُّ رجلٍ قائمٌ[٦] وقائمون»».

---

(١) رَدُّ أبي حيان جاء في شرح التسهيل، ونقله البغدادي في شرح الشواهد ٢٢١/٤ قال: «وينقضُ هذا الذي قعّدوه قول عنترة: جادت... البيت، فلو كان على ما قالوه لكان التركيب. فتركت، اعتباراً بما أُضيف إليه من النكرة، فعلى بيت عنترة يجوز: كل رجل فاضل مكرمون» انتهى.
وانظر همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٢) قائل البيت عنترة، وهو من معلقته، ورواية الديوان: عليها، وفي م/١ رواية «قرارة» بدلاً في «حديقة». وذكر الرواية البغدادي. والثَّرة الواسعة مخرج الماء والغزيرة، وجادت أمطرت مطراً غزيراً والعين: مطر أيام لا يقلع، وقوله: كالدرهم: شبه بياض الماء واستدارته حين امتلأت الحديقة بالدرهم. والقرارة: الموضع المطمئن من الأرض يجتمع فيه السيل.
انظر شرح البغدادي ٢٢٠/٤، وشرح السيوطي/٥٤١، وهمع الهوامع ٣٨٢/٤، الدر المصون ٥/ ١٤٣، والديوان/١٦، وسر الصناعة/١٨١، والكامل/٨، والبحر المحيط ١٦٠/١.

(٣) أي أبو حيان. ونصّه مثبت في همع الهوامع ٣٨٢/٤. وانظر الارتشاف/١٨١٩.

(٤) أي أعاد الضمير بصورة الجمع على «كل»، ومقتضى كلام ابن مالك أن يقول: تركت، أي: كل عين، وعلى هذا لا يجب مراعاة معنى «كل» بحسب ما أضيفت إليه، بل يجوز مراعاة المعنى في نفس الأمر.
وانظر دسوقي ٢١٠/١.

(٥) أي: ولو لاحظ المعنى لقال: تركت، لأن المعنى مفرد مؤنّث.

(٦) نظراً للمعنى في كل بحسب الإضافة إذ أضيفت هنا إلى مفرد نكرة، وقائمون نظراً لمراعاة المعنى في نفس الأمر إذ المراد من رجل هنا معنى رجال، فهو كالبيت عند قوله: تركْنَ. فالمُراعَى معنى المضاف إليه، فتارة يجمع وتارة يفرد، ولذا قال في الهمع ٣٨١/٤ «وأَوَّلُ الأقوال، وعليه ابن مالك، وجوبُ مراعاة المعنى مطلقاً...، والثاني وعليه أبو حيان: جواز الأمرين مطلقاً...» أي الإفراد والجمع.

والذي يظهر لي خلافُ قولهما[١]، وأن المضاف إلى المفرد إن أُريدَ نسبة الحكم[٢] إلى كُلّ واحدٍ وَجَبَ الإفراد نحو: «كُلُّ رجلٍ[٣] يُشْبِعُه رغيفٌ»، وإلى المجموع وَجَبَ الجمع كبيت[٤] عنترة؛ فإن المراد أنَّ كل فرد من الأَعْيُن جَادَ، وأن مجموع الأعين تركن[٥]، وعلى هذا فنقول: «جاد عليَّ كُلُّ مُحْسِنٍ فأغناني»[٦]، أو[٧] «فَأَغْنَوْني»، بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمِع الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد كقوله[٨]:

مـن كـل كَـوْمـاءَ كـثـيـراتِ الـوَبَـرْ

وعليه[٩] أجاز ابن عصفور في قوله[١٠]:

---

(١) خلاف قول ابن مالك وأبي حيان. ونقل هذا السيوطي في الهمع ٣٨٣/٤.

(٢) أي مع المفرد.

(٣) أي كل فرد.

(٤) في «كلُّ عين ثرة» فليس المراد عيناً واحدة بل الجمع.

(٥) في م/١ و٣ «تركت».

(٦) والمراد به هنا الفرد؛ ولذلك عاد ضمير «أغنى» مفرداً على «كُلّ».

(٧) وإن أراد بما بعد «كل» الجمعَ جَمَعَ؛ ولذلك أعاد الضمير على «كُلّ مُحْسِنٍ» بالجمع.

(٨) قائله غير معروف، وهو مصراع بيت من الرجز التام، أو بيت تام من مشطوره.
والكوماء: الناقة العظيمة السنام، والوَبَر معروف.
والشاهد فيه أنه جمع الضمير في «كثيرات» مع إرادة الحكم على كل واحد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٣/٤، ٣٢٧، وشرح السيوطي/٥٤٢.

(٩) أي على هذا القليل الذي يجيء فيه الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد.

(١٠) قائل البيت أبو الأسود الدؤلي، وقيل هو لمودود العنبري.
والشاهد فيه أن ابن عصفور أجاز فيه أن يكون كالبيت السابق جمع فيه الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، وذلك في قوله: كل ذي لُبّ، وكل مؤتٍ نصحه. =

وما كُلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصْحَهُ　　　وما[1] كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَه بلبيبِ

أن يكون «مؤتيك»[2] جمعاً حُذِفَتْ نونُه للإضافة، ويحتمل ذلك[3] قول فاطمة الخزاعية تبكي إخوتها[4]:

إخوتي لا تبعَدوا أبداً　　　وبَلَى واللهِ قد بَعِدوا

كُلُّ ما حَيٍّ وإنْ أَمِروا　　　وارِدُو الحوضِ الذي وَرَدُوا

= وأبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان، وهو تابعي أسلم في حياة النبي ﷺ، وولي قضاء البصرة، وكان ممن قاتل مع عليّ يوم الجمل، وكان من وجوه شيعته، ومن أكملهم رأياً وعقلاً. وهو إمام في النحو.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٢٧/٤، وشرح السيوطي/٥٤٢، والكتاب ٤٠٩/٢، الديوان/٣٣.

(١) جاء عجز البيت مع صدره في م/٣ و٤ و٥ وحاشية الدسوقي، وجاء في المطبوع تاماً ولم يشر المحققون إلى خلاف النسخ. فقد سقط عجزه من م/١ و٢.

(٢) أي أصله: مؤتين إياك فلما أضيف إلى الضمير حذفت نونه.

قال البغدادي «والحمل على هذا ممنوع؛ فإنه لم يأت ذلك عن العرب إلا في بيت «كوماء»، وهو نادر، ولا يخرج على النادر من غير ضرورة تلجئ إليه مع أنه غير متبادر إلى الذهن. وقال الدماميني: الحمل على هذا عند وجود مندوحة خلاف الأَوْلى ولاسيما قد تأيد الإفراد بقوله: نصحه، وبقوله: وما كل مؤتٍ فأفرد أيضاً...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٨/٤.

(٣) أي الجمع في الضمير مع جعل الحكم لكل فرد.

(٤) فاطمة هي بنت الأجحم الخزاعية، ويروى البيتان لغيرها أيضاً، وقد أورد أبو تمام هذا الشعر في باب المراثي، وبين الأول والثاني بيتان لم يثبتهما المصنّف هنا.

وقولها: لا تبعدوا: هو نهي يراد به الدعاء، وبَعِد: أي هلك، والمراد بذلك هنا التحسر والتوجُّع، ولذلك استدركت بقولها: وبلى والله قد بعدوا.

وأَمِروا: كثروا، من أَمِر الشيء بمعنى كثر واشتد، تقول: كل قبيلة أو كل حَيّ وإن تناسَلُوا وكثروا فمصيرهم إلى ما صار إليه حال إخوتي، فلا ينجو أحد من الموت.

والشاهد في بيتها الثاني في قولها: أَمِروا يحتمل أن يكون من الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد في قولها: كل ما حَيٍّ. =

وذلك[١] في قولها: «أَمِروا»، فأما قولها[٢]: «وَرَدُوا» فالضمير لإخوتها، هذا[٣] إن حملت الحيّ على نقيض الميت، وهو الظاهر، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في «أَمِروا» واجبٌ[٤]، مثله في: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٥]، وليس من ذلك[٦] ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾[٧]؛ لأن القرآن لا يُخَرَّج على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة. ونظيره[٨] الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾[٩]، ومثل ذلك قوله تعالى:

= وفاطمة امرأة جاهلية، وفي شرح السيوطي. بنت الأخرم، وفي شرح التبريزي الأجحم، وكذا جاء في شرح الشواهد للبغدادي قال التبريزي: «وكان أجحم هذا من سادات العرب».
انظر شرح البغدادي ٤/٢٣٠، وشرح السيوطي/٥٤٣، وشرح الحماسة ٢/١٩٠.

(١) أي الشاهد في «أَمِروا».

(٢) أي احتمال قول فاطمة لجمع الضمير مع إرادة الحكم على كل فرد. وكان الأولى أن يقول: «واردو».

(٣) أي لما سبق من وجوب مراعاة معنى كل إذا أضيف لنكرة وإن كان حيّ وفريق ونحوهما يجوز في ضمائرهما الإفراد نظراً للفظ. أمير ١/١٦٩.

(٤) تقدّمت. وهي في سورة المؤمنين ٢٣/٣٥، وسورة الروم ٣٠/٣٢.

(٥) أي ليس من جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل فرد.

(٦) الآية: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ سورة غافر ٤٠/٥.
فليس المراد في الآية وهَمّ كل فرد. وجمع قوله: برسولهم، مع أن المراد الحكم على كل فرد؛ لأن الأمة جمعٌ معنىً. دسوقي ١/٢١٠.

(٧) أي نظير معنى الأمة وإرادة الجمع فيه.

(٨) الآية: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ آل عمران ٣/١١٣.
أعاد الضمير على أمة بالجمع في «يتلون» و«هم» ويسجدون.

﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾[(١)]، فليس الضّامِرُ مفرداً في المعنى؛ لأنه قسيم الجمع[(٢)]، وهو «رجالًا»، بل هو اسم جمع[(٣)]، كالجامل[(٤)] والباقر[(٥)] أو صفة لجمع[(٦)] محذوف أي: كل نوع ضامر، ونظيره[(٧)]: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[(٨)]، فإن «كافراً»[(٩)] نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى، أي[(١٠)] أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل «كافر» بالإفراد.

---

(١) الآية: ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ الحج ٢٢/٢٧.
قال أبو حيان: «فالظاهر عود الضمير على كل ضامر؛ لأن الغالب أن البلاد الشاسعة لا يتوصل منها إلى مكة إلا بالركوب، وقد يجوز أن يكون الضمير يشمل رجالاً وكل ضامر على معنى الجماعات والرفاق» البحر ٦/٣٦٤.

(٢) والجمع يقابل بالجمع، وفي الكشاف ٢/٣٤٦ «يأتين صفة لكل ضامر؛ لأنه في معنى الجمع».

(٣) لم أهتد إلى مثل هذا القول عند المتقدمين.

(٤) جماعة الإبل مع راعيها. وانظر اللسان.

(٥) انظر اللسان والتهذيب، والباقر جماعة البقر مع رعاتها.

(٦) أي لفظ ضامر، وإذا كان صفة لجمع فإن الضمير في يأتين يعود على الجمع المحذوف، والنص في القرطبي ١٢/٤٠ «كأنه قال: وعلى إبل «ضامرة يأتين».

(٧) أي نظير ما تقدَّم في مجيء المفرد صفة لجمعٍ معنى، وهو محذوف. ما جاء في الآية.

(٨) الآية: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ سورة البقرة ٢/٤١.

(٩) كافراً: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «كافر».

(١٠) قال الزمخشري: «أول من كفر به، أو أول فريق أو فوج كافر به، أو لا يكن كل واحد منكم أول كافر به...» الكشاف ١/٢١٢.
وفي القرطبي: «فإن قيل: كيف قال: كافر، ولم يقل كافرين؟ قيل: التقدير ولا تكونوا أول فريق كافر به...» ١/٣٣٣.

وأَشْكَلُ[١] من الآيتين[٢] قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[٣] ولو ظفر[٤] أبو حيان لم يَعْدِل إلى الاعتراض ببيت عنترة.

والجواب عنها أن جملة «لا يسمعون» مستأنفة[٥] أَخْبَرَ بها عن حال المُسْتَرِقِين،

---

(١) وجه الإشكال في آية الصافات أن الشيطان مفرد في اللفظ والمعنى والحكم على كل فرد من أفراده، ثم جاء الضمير في الفعل بعده مجموعاً «لا يَسَّمَّعون».

(٢) آية غافر: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ ...﴾، وآية الحج: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾.

(٣) الآيات: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ الصافات ٣٧/٦ - ٨.

(٤) سترى أن المصنِّف ما جاء بشيء جديد، وأنّ ما أخذه على أبي حيان من تقصير في البحث في غير محله. وانظر تعقيب الدسوقي في ٢١١/١.

وقال الأمير: «يبعد عدم تنبهه لها، مع أن ما ذكره المصنفُ في الكشاف بل تعرّض لها أبو حيان في البحر بمثله» انظر الحاشية ١٦٩/١.

وقال الدماميني: «هذا تحامل عجيب، بل الظنُّ بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها، فإن ذلك كله مذكور في الكشاف، وهو نصب عينيه».

وقال الشمني معقباً على ما ذهب إليه الدماميني: «وأقول جاز ألَّا يكون في كلام المصنِّف تحامل بأن يكون معنى كلامه أن أبا حيان لم يظفر بها اعتراضاً على ابن مالك ورُدّ عليه لأنها مجاب عنها. وليس معناه أنه لم يطلع عليها، وإذا جاز أن يكون ما ذكرنا حُمِلَ عليه» الشمني ٢٤/٢.

(٥) قال أبو حيان: «لا يسمعون.. كلام منقطع مبتدأ اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمع... ولا يجوز أن يكون لا يسَّمعون صفة ولا استئنافاً جواباً لسائل سأل لم يحفظ من الشياطين؛ لأن الوصف كونهم لا يسَّمعون أو الجواب لا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما؛ إذ يصح المعنى مع الوصف وحفظاً من كل شيطان مارد غير سامع أو مسمع، وكذلك لا يستقيم مع كونه جواباً...» البحر ٣٥٢/٧ - ٣٥٣، والدر المصون ٤٩٦/٥.

وانظر الكشاف ٥٩٨/٢ وحاشية الشهاب ٢٦٠/٧ قال البيضاوي: «كلام مبتدأ» قال الشهاب: «أي مستأنف استئنافاً نحوياً من غير تقدير سؤال».

لا صفة لكل شيطان، ولا حال[١] منه؛ إذ لا معنى[٢] للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذٍ فلا يلزم عود الضمير إلى «كُلّ»، ولا إلى ما أضيف إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد[٣] من الكلام.

وإن كانت «كُلّ»[٤] مضافة إلى معرفة، فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو: «كُلّهم قائم، أو قائمون»، وقد اجتمعتا[٥] في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا * لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا * وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾[٦].

والصواب[٧] أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها

---

(١) قال العكبري: «وموضع الجملة جر على الصفة، أو نصب على الحال أو مستأنف» التبيان/١٠٨٨. قال السمين: «وقدوهم أبو البقاء فجوَّز أن تكون صفة، وأن تكون حالاً، وأن تكون مستأنفة، فالأوّلان ظاهرا الفساد، والثالث إن عنى به الاستئناف البياني فهو فاسد أيضاً، وإن أراد الانقطاع على ما قدّمته فهو صحيح» الدر ٤٩٦/٥.

(٢) أي على جعلها صفة أو حالاً، والمراد لا معنى يَعْتَدُّ به البلغاء؛ لأن المراد حفظ الكواكب من الشياطين عموماً، ثم استؤنف بيان حالهم الواقعي بعد الحفظ بأنهم لا يسمعون... أمير ١٦٩/١.

(٣) أي لجميع الشياطين، وهو مستفاد من كل شيطان، فالحكم عام شامل لجميع الشياطين لا لفرد واحد منهم، وسياق الآية يدل على ذلك.

(٤) رجع المصنّف هنا إلى الحديث عن «كل» باعتبار ما بعدها.

(٥) أي مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى.

(٦) سورة مريم ٩٣/١٩ - ٩٥.

(٧) هذا رَدّ على النحاة في جواز عود الضمير على اللفظ أو المعنى.

وتعقبه الدماميني بأنه وقع في صحيح البخاري الحديث: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى» فقد أعاد الضمير من خبر كل المضافة إلى المعرفة غير مفرد» الشمني ٢٤/٢ وحاشية الأمير ١٦٩/١، وانظر فتح الباري ١٧/ ١١ - ١٢.

ونص ابن هشام في همع الهوامع ٣٨١/٤.

نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[١] الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيّه عليه الصلاة والسلام[٢] «**يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته**» الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**كل الناس يغدو فبائع نفسه فمُعْتِقها أو موبِقُها**»[٣].

و«**كُلّكم راعٍ وكُلّكم مسؤولٌ عن رعيته**»[٤]، و«**كلنا لك عبد**»[٥].

---

(١) سورة مريم ٩٥/١٩ وتتمتها «فرداً» وتقدّمت مع آيتين قبلها قال أبو حيان: «وكل إذا أضيف إلى معرفة ملفوظ بها نحو كلهم وكل الناس فالمنقول أنه يجوز أن يعود الضمير مفرداً على لفظ كل، فتقول: كلكم ذاهب، ويجوز أن يكون جمعاً مراعاة للمعنى فتقول: كلكم ذاهبون». البحر ٦/ ٢٢٠. وهذا يَرُدُّ ما ذهب إليه المصنّف من وجوب إفراد الضمير، ولذلك قال الزمخشري: «وكلهم متقلّبون في ملكوته مقهورون بقهره...، وكل واحد يأتيه يوم القيامة منفرداً ليس معه من هؤلاء المشركين أحد، وهم برآء منه» الكشاف ٢٩٣/٢.

(٢) عن أبي ذر عن النبي فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي إني حَرّمتُ الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عبادي كلكم ضالٌ إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم...» والحديث طويل. وانظر صحيح مسلم ١٣٢/١٦.

وقوله: جائع هو الخبر، وفيه ضمير مفرد عائد على «كل» ١٦٠/١٣١ - ١٣٣.

(٣) قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها» صحيح مسلم ١٠٠/٣.

قال الإمام النووي: «كل الناس... فمعناه كل إنسان يسعى بنفسه، فمنهم من يبيعها لله تعالى بطاعته فيعتقها من العذاب، ومنهم من يبيعها للشيطان والهوى باتباعهما فيوبقها، أَيْ: يهلكها، والله أعلم» شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٢/٣ وقوله: يغدو هو الخبر، وفيه ضمير مفرد عائد على «كل».

(٤) عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «ألاَ كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راعٍ وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤولة عنهم، والعبد راعٍ على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألاَ فكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته» صحيح مسلم ٢١٣/١٢.

(٥) عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: ربنا لك الحمد ملء السماوات والأرض وملء ما شئت من شيء بعدُ، أهل الثناء والمجد، أحقُّ ما قال العبدُ، وكُلُّنا =

ومن[١] ذلك: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[٢].

وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دلَّ عليه المعنى لا اللفظ؛ أي إنّ كُلّ[٣] أفعال هذه الجوارح كان المُكَلَّف مسؤولًا عنه، وإنما قدّرنا المضاف لأنّ[٤] السؤال عن أفعال الحواس لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير «كان» راجعاً لـ «كل»[٥] لئلا يخلو «مسؤولًا» عن ضمير، فيكون حينئذٍ مسنداً إلى «عنه» كما توهّم بعضهم[٦].. ويردُّه[٧] أن الفاعل ونائبه لا يتقدّمان على عاملهما.

= لك عبدٌ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدّ» صحيح مسلم ١٩٤/٤.

والشاهد في «لك» فهو متعلّق بالخبر «كائن»، وهو مفرد، من قوله: عبد، ولو أراد الجمع لقال «عبيد». وانظر الدسوقي ٢١١/١.

(١) أي من عود الضمير مفرداً على «كل».

(٢) الآية: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ ...﴾ سورة الإسراء ٣٦/١٧.

(٣) قال الزمخشري: «أي كل واحد منها كان مسؤولاً عنه» الكشاف ٢٣٣/٢ وقال أبو حيان: «والضمير في «عنه» عائد على «ما» من قوله ما ليس لك به علم. فيكون المعنى: إنّ كل واحد من السمع والبصر والفؤاد يُسْأَلُ عَمّا لا علم له به...» البحر ٣٧/٦.

(٤) وهو «أفعال».

(٥) قدره أبو حيان عائدًا لكل، وكذا الضمير في مسؤولاً، وجعل الضمير في «عنه» عائداً لـ «ما» انظر البحر ٣٧/٦.

(٦) هذا توجيه الزمخشري فقد قال: «عنه: في موضع الرفع بالفاعلية، أي كل واحد كان مسؤولاً عنه، فمسؤول: مسند إلى الجار والمجرور، كالمغضوب في قوله: غير المغضوب عليهم». الكشاف ٢/ ٢٣٣ وانظر إعراب النحاس ٢٤١/٢.

(٧) هذا الردّ لشيخ المصنّف أبي حيان قال: «وهذا الذي ذهب إليه من أن «عنه» في موضع الرفع بالفاعلية، ويعني به أنه مفعول ما لم يُسَمّ فاعله لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور وما يقوم مقام الفاعل من مفعول به ومصدر وظرف بشروطهما جارٍ مجرى الفاعل، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه فكذلك ما جرى مجراه وأقيم مقامه...، فليس «عنه مسؤولاً» كالمغضوب عليهم لتقدُّم الجار والمجرور في «عنه مسؤولاً» وتأخيره في «المغضوب عليهم». البحر ٣٧/٦.

وأما ﴿لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ﴾[(١)] فجملةٌ أُجيبَ بها القَسَمُ، وليست خبراً عن «كل»، وضميرُها راجعٌ لـ ﴿مَن﴾[(٢)]، لا لكل، و﴿مَن﴾ معناها الجمع[(٣)].

وإن[(٤)] قُطِعَتْ[(٥)] عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان[(٦)]: «يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلٌّ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[(٧)]، ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[(٨)]، ومراعاة[(٩)] المعنى

---

(١) سورة مريم ٤٩/١٩ ﴿لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدًّا﴾.
وذكر المصنِّف الآية لما قد يقال بأن الضمير عاد في «أحصاهم» جمعاً على «كل»، فذكر أن الآية جواب قسم مقدّر وليست خبراً.

(٢) انظر البحر ٢١٩/٦ - ٢٢٠ والدر المصون ٥٣٠/٤.
وقوله راجع لمن، أي: في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ...﴾ آية/٩٣.

(٣) ولذا عاد الضمير عليها بالجمع في «أحصاهم».

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فإن».

(٥) أي: كُلّ.

(٦) في همع الهوامع ٣٨٢/٤ «أوقطعت عن الإضافة لفظاً فجوَّزهما أي مراعاة اللفظ والمعنى...».
وعلى هذا فمذهب أبي حيان مراعاة اللفظ والمعنى سواء أضفت إلى نكرة أو إلى معرفة، أو قطعت عن الإضافة... دسوقي ٢١٢/١.

(٧) تتمة الآية: ﴿... فَرَبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَنۡ هُوَ أَهۡدَىٰ سَبِيلٗا﴾ الإسراء ٨٤/١٧. ومراعاة لفظ كل هنا من حيث عود الضمير عليه مفرداً في «يعمل»، والبارز في «شاكلته».

(٨) الآية: ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِ حَاصِبٗا وَمِنۡهُم مَّنۡ أَخَذَتۡهُ ٱلصَّيۡحَةُ وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ وَمِنۡهُم مَّنۡ أَغۡرَقۡنَاۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ العنكبوت ٤٠/٢٩.
أعاد الضمير في «بذنبه» مفرداً على لفظ «كل».

(٩) أي ويجوز مراعاة معنى «كُلّ» وهو الجمع، فيعود الضمير جمعاً.

نحو: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾[1]».

والصواب[2] أن المقدَّر[3] يكون مفرداً نكرة[4]، فيجب[5] الإفراد كما لو صَرَّح بالمفرد، ويكون[6] جمعاً مُعَرَّفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة[7] لو ذُكِرَت لوَجَبَ الإفراد، ولكن فُعِل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأول[8] نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[9]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[10]، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ

---

(١) ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ الأنفال ٥٤/٨، أعاد الضمير في «كانوا» جمعاً على معنى «كل».

(٢) هنا بدأ بالردّ على أبي حيان. وقد أثبت هذا السيوطي في الهمع ٣٨٣/٤.

(٣) أي الذي أضيفت إليه كُلّ في المعنى.

(٤) أي يجوز أن تقدره مفرداً نكرة أو جمعاً معرفاً، فالضمير راجع إلى ما تقدره لا إلى اللفظ. انظر الدسوقي ٢١٢/١.

(٥) قال الأمير: «هذا على قول ابن مالك الذي رَدَّه أبو حيان» ١٧٠/١.

وتعقّب الدماميني المصنّف فقال: «قد قدّم في المتن أن الصواب التفرقة بين إيراده الكل الإفرادي والكل المجموعي، وأطلق هنا وجوب الإفراد عند تقدير المضاف إليه مفرداً فينبغي أن يأتي بالتفصيل هنا».

وردّ هذا الشمني على الدماميني بالإشارة إلى أن هذا بناء على ما ذكره من مذهب ابن مالك. الحاشية ٢٤/٢.

(٦) أي: ولو قَدَّر جمعاً مُعَرَّفاً بعد «كل»...

(٧) ذكر من قبل أن الصواب عند الإضافة إلى المفرد المنكر ألا يعود إليها الضمير من خبرها إلا مفرداً، ولما خرج هنا عما ذكره فيما سبق وأجاز الجمع عند إضافة كل إلى الجمع المعرّف ذكر العلة بأنه تنبيه للفرق بين حالي المحذوفين: إفراداً منكراً وجمعاً مُعَرّفاً.

(٨) أي ما يكون فيه المقدّر مفرداً نكرة.

(٩) تقدّمت. سورة العنكبوت ٤٠/٢٩.

(١٠) الآية: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ سورة البقرة ٢٨٥/٢.

صَلَاتَهُۥ وَتَسۡبِيحَهُۥ﴾[1]؛ إذ التقدير: كُلُّ أحد.

والثاني[2]: نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[3]، ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ﴾[4]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾[5]، ﴿وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾[6]، أي: كُلُّهم[7].

* * *

(١) الآيـة: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلطَّيۡرُ صَٰٓفَّٰتٖۖ كُلّٞ قَدۡ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسۡبِيحَهُۥۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ﴾ النور ٤١/٢٤.

(٢) وهو ما أضيف فيه «كل» إلى مقدّر، وهو جمع معرفة.

(٣) الآية: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ سورة البقرة ١١٦/٢.

قال أبو حيان: «كل: مرفوع بالابتداء والمضاف إليه محذوف، وهو عبارة عمن في السماوات والأرض...» البحر ٣٦٣/١.

(٤) الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ﴾ سورة الأنبياء ٣٣/٢١.

(٥) الآية: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾ النمل ٨٧/٢٧.

(٦) آية سورة الأنفال المتقدّمة ٥٤/٨.

(٧) «أي كلهم» سقط من م/٣.

مسألتان

الأولى[١]: قال البيانيون إذا وقعت «كُلّ» في حَيِّز[٢] النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول[٣] خاصة، وأفاد بمفهومه[٤] ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: «ما جاء كُلُّ القوم» و«لم آخذ كُلَّ الدراهم» و«كُلُّ الدراهم لم آخذ»[٥]، وقوله[٦]:

ما كُلُّ رَأْيِ الفتى يدعو إلى رَشَدِ [إذا بَدَا لك رَأْيٌ مُشْكِلٌ فقِفِ]

---

(١) المسألة في الهمع ٣٨٢/٤ وانظر الإيضاح ٧٧/٢، ودلائل الإعجاز/٢٨٤.

(٢) أي تقدَّمها نفي لفظاً أو تقديراً كما سيأتي بيانه في أمثلة المصنّف.

(٣) أي لا إلى أصل الحكم. وفي الإيضاح ٧٧/٢ «توجّه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل».

(٤) قال الشمني: «أراد بثبوت الفعل أَعَمّ من إسناده إلى فاعله، ووقوعه على مفعوله، ولو قال: الثبوت، من غير تقييد بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم الجامد والمشتق» الشمني ٢٤/٢، وانظر الأمير ١٧٠/١.

(٥) النفي هنا متقدِّم تقديراً وإن جاء متأخراً لفظاً.
وفي الإيضاح ٧٧/٢ «أو تقديراً بأن قدمت [أي: كل] على الفعل المنفي وأعمل فيها؛ لأن العامل رتبته التقدُّم على المعمول...».

(٦) تتبعت هذا البيت ولم أجد أحداً يكمله، أو يذكر قائله، وبدأت بشرح الشواهد للبغدادي، فذكر أنه لا يعرف له قائلاً ولا تتمة، ولم يذكره السيوطي، وقال مازن مبارك في طبعته الخامسة لمغني اللبيب: «لم نقف على تتمة البيت وقائله، وقد أهمله السيوطي في شرح الشواهد».
ورجعتُ إلى كتب البيانيين أتتبع المسألة، فوجدت الشيخ محمود محمد شاكر في «دلائل الإعجاز» يذكر بأن البيت في مغني اللبيب، وأنه على كثرة الاستشهاد به لم يُعْرَف له قائل ولا تتمة [وكنت أكتب هذه الكلمات عندما توفَّاه الله في ١٩٩٧/٨/٧، فرحمه الله رحمةً واسعةً، وأسكنه فسيح جنته]،
ثم رجعتُ أخيراً إلى كتاب «الإيضاح» للخطيب القزويني، فوجدت محمد عبدالمنعم خفاجي يذكر أن البيت لأبي العتاهية، وقد وجدتُ البيت في ديوانه ص/٢٤٢ فجزاك الله أيها الخفاجيُّ خير الجزاء وأحسنه.
انظر الإيضاح ٧٧/٢، وشرح البغدادي٣٥/٤، وهمع الهوامع ٢٨٣/٤، ودلائل الإعجاز/٢٨٤.

وقوله[١]:

ما كُلُّ ما يتمنّى المرءُ يُدْرِكُه [تأتي الرياحُ بما لا تشتهي السُّفُنُ]

وإن وقع[٢] النفي في حَيّزها اقتضت السَّلْب عن كُلّ فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام - لما قال ذو اليدين[٣]: أَنَسِيْتَ أم قُصِرَتِ الصلاة -: «**كُلُّ ذلك لم يكُن**»[٤].

---

(١) البيت للمتنبي، وعجزه ما أثبتُّه بين معقوفين.
والشاهد فيه أن النفي هنا لسلب العموم، وقد جاءت «كل» في حيز النفي.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٧/٤، والديوان ٣٦٦/٤، ودلائل الإعجاز/٢٨٤، والإيضاح ٧٧/٢.

(٢) قال الخطيب: «وإن أخرجت [أي كُلّ] من حيزه بأن قدّمت عليه لفظاً، ولم تكن معمولة للفعل المنفي توجّه النفي إلى أصل الفعل، وعَمَّ ما أضيف إليه...». الإيضاح ٧٧/٢ - ٧٨، وانظردلائل الإعجاز/٢٨٥.

(٣) في شرح النووي على صحيح مسلم ٦٨/٥ «السَّهو في الصلاة والسجود له»: ذكر أنه في رواية: رجل من بني سليم، وفي رواية رجل يقال له الخِرباق وكان في يده طول، وفي رواية رجل بسيط اليدين، هذا كله رجل واحد اسمه الخِرباق بن عمرو، ولقبه ذو اليدين لطول كان في يديه، وهو معنى قوله: بسيط اليدين:
ونص الحديث: «... سمعت أبا هريرة يقول: صَلّى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلَّم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: أَقُصِرَت الصلاة يا رسول الله أم نَسِيتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: كُلُّ ذلك لم يكن. فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: أَصَدقَ ذو اليدين؟ فقالوا: نعم يا رسول الله، فأتَمَّ رسول الله ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التَّسْليم».
وفي الحديث أكثر من رواية، وليس في الروايات الأخرى قوله: «كل ذلك لم يكن» انظر صحيح مسلم ٦٧/٥ - ٧٣. والحديث في الإيضاح ٧٨/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٤، وفتح الباري ٣١٨/٤، وهمع الهوامع ٣٨٣/٤، والخزانة ١٧٤/١.

(٤) والشاهد في الحديث أن «كل» تقدّمت على النفي، فاقتضى هذا أن يكون لعموم السلب في كل ما تقدَّم.

وقول أبي النجم[١]:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيار تَدّعي
عليّ ذنباً كُلُّه لم أَصْنعِ

وقد يُشْكِلُ على قولهم[٢] في القسم[٣] الأول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[٤].

وقد صَرَّح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق[٥] في المعنى بين

---

(١) أم الخيار: هي زوج الشاعر، والذنب: أي الشيب والصلع والشيخوخة. والشاهد فيه تقدُّم كُلّ على النفي، وأن هذا يقتضي أن يكون لعموم السلب عن كل فرد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٢٤٠، والخزانة ١/١٧٣، وشرح السيوطي/٥٤٤، والخصائص ١/٢٩٢، ٣/٦١، ٣١٠ ودلائل الإعجاز/٢٨٤، والإيضاح ٢/٧٨، والكتاب ١/٤٤، وشرح المفصل ٢/٣٠، ٦/٩٠، وأسرار البلاغة/٤٣٤، والتلخيص للقزويني/٦٩. وأمالي الشجري ١/٨، ٩٣، ٣٢٦، وشرح التسهيل ٢/٣٩٤، والديوان/١٣٢.

(٢) أي على قول البيانيين.

(٣) وهو مجيء النفي قبل «كل».

(٤) الآية: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ...﴾ سورة الحديد ٥٧/٢٣.

(٥) في الخزانة ١/١٧٤ «ويبعد كل البعد أن يحمل كلام سيبويه على أن «كله لم أصنع» بالرفع والنصب معناه عدم صنع المجموع، فيكون قد صنع بعضه؛ لأن معنى الحديث على خلافه في قوله: «كل ذلك لم يكن» إلى آخر ما ذكره.
ونقل الدماميني بعض هذا الكلام في الحاشية الهندية، وقال: «وكأن ابن هشام لم يقف على كلام سيبويه، فنقل تساوي المعنى في الرفع والنصب عن الشلوبين وابن مالك، ولو وقف على كلام سيبويه لم ينقل منهما».
وانظر الكتاب ١/٤٤، وحاشية الشمني ٢/٢٥، والأمير ١/١٧٠.
وفي الإيضاح/٧٩: «... وبقول أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبدالقاهر وهو أن الشاعر فصيح، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب «كل» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت =

رفع كل[١] ونصبه، وردَّ الشلوبين على ابن أبي[٢] العافية؛ إذ زعم[٣] أن بينهما فرقاً، والحقُّ ما قاله البيانيون[٤].

والجواب عن الآية[٥] أن دلالة المفهوم إنما يُعَوَّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دلَّ الدليل[٦] على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

والثانية[٧]: «كُلّ» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا﴾[٨] منصوبة على الظرفية[٩] باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل «قالوا» في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما»؛ فإنها محتملة لوجهين:

= بشيء مما ادّعت عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة».

(١) أي خلافاً لما قاله البيانيون من أنه في حالة الرفع معناه عموم السالب، وبالنصب يدل على سلب العموم، دسوقي ٢١٣/١.

(٢) ابن أبي العافية هو أبو بكر محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، كان شيخاً فقيهاً وأديباً بارعاً عارفاً باللغة والأدب، وشاعراً مطبوعاً أصله من كُتُنْدة بمرسية. ولد سنة ٥٥٦، وتوفي بغرناطة سنة ٥٨٣. انظر بغية الوعاة ١٥٤/١.

(٣) وذلك كما قال البيانيون.

(٤) ومعهم ابن أبي العافية، من الفرق بين النصب والرفع.

(٥) أي: آية سورة الحديد التي ذكرها قبل قليل وأنها قد تشكل على قول البيانيين.

(٦) وهو الإجماع، والإجماع معارض للمفهوم.

(٧) من المسألتين في «كل»، وقد تقدَّمت الأولى في رأي البيانيين.

(٨) الآية: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ سورة البقرة ٢٥/٢.

(٩) في البحر ٩٠/١ «وكل منصوب على الظرف، وسرت إليه الظرفية من إضافته لـ «ما» المصدرية الظرفية...، و«ما أضاء» في موضع خفض بالإضافة؛ إذ التقدير كل إضاءة، وهو على حذف =

- **أحدهما**: أن تكون حرفاً مصدرياً، والجملة بعده صلة له؛ فلا محل لها، والأصل[١]: كُلّ رزق، ثم عَبَّر عن المصدر بـ «ما» والفعل، ثم أُنيبا عن الزمان، أَيْ كُلّ وقتِ رزقٍ، كما أُنِيبَ عنه[٢] المصدرُ الصريحُ في «جئتُك خُفُوقَ النَّجْمِ»[٣].

- **والثاني**[٤]: أن تكون اسماً نكرة بمعنى[٥] وقت؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على[٦] الصفة؛ فتحتاج إلى تقدير عائد[٧] منها، أي كُلّ وقت رُزِقوا فيه.

ولهذا الوجه[٨] مُبَعِّد[٩] وهو ادّعاء حذف عائد[١٠] الصفة وجوباً، حيث لم

= مضاف أيضاً معناه: كل وقت إضاءة، فقام المصدر مقام الظرف، كما قالوا: جئتك خفوق النجم، والعامل في كلما قوله: مشوا فيه» وكان هذا في حديثه عن الآية/٢٠ من سورة البقرة.
وما خرج المصنِّف عما ذكره أبو حيان.

(١) الأَوْلَى أن يقول: كل وقت رزق، كما قال أبو حيان: كل وقت إضاءة على حذف مضاف. وانظر مثل هذا في الشمني ٢/٢٦.

(٢) أي: أُنيب عن الوقت المصدرُ الصريحُ.

(٣) أي: غياب النجم.

(٤) الثاني من وجهي «ما» في «كلما».

(٥) انظر التبيان للعكبري ٣٧/١، والدر المصون ١٤١/١.

(٦) الجملة في موضع خفض على الصفة لـ «ما»؛ لأنّ «ما» اسم نكرة مَحَلُّه الجرُّ بالإضافة إلى «كل».

(٧) ليربط الصفة بالموصوف؛ إذ لا بُدّ من رابط كحال جملة الخبر والحال والصلة.

(٨) وهو كون «ما» اسماً نكرة، وما بعده صفة له.

(٩) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى ففيها «مُبَعِّدان».
وفي المطبوع «مُبْعِد» وكذا جاء ضبطها عند مبارك وزميله.

(١٠) كذا في المخطوطات «... حذف عائد الصفة...».
وفي متن حاشية الأمير ١٧١/١ «حذف الصفة».

يَرِد[١] مُصَرَّحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا[٢] ضَعُفَ قولُ أبي الحسن: «أعجبني ما قمت»[٣]: إن «مّا» اسم، والأصل ما قمته، أي: القيام الذي قمته. وقوله في: «يا أيها الرجل»[٤]: إن أيّاً موصول[٥]، والمعنى: يا مَن هو الرجل؛ فإن هذين العائدين لم يُلْفَظ بهما قَطُّ[٦].

وهو مُبَعِّد[٧] عندي أيضاً لقول سيبويه[٨] في نحو: «سرتُ

---

(١) النص في متن الدسوقي: «حيث لم يُصَرَّح به في شيء» وذكر في الشرح أنه في نسخة «حيث لم يَرِد مُصَرّحاً...» ٢١٤/١.

(٢) أي لأجل القول «إن العائد محذوف دائماً» ضعيفٌ ضَعُفَ قولُ الأخفش.

(٣) في الجنى الداني/٣٣٢ «ومذهب سيبويه والجمهور أن «ما» المصدرية حرف فلا يعود عليها ضمير من صلتها.
وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صُنْعُك، وعند الأخفش: الصنعُ الذي صَنَعْتَهُ، ورُدَّ عليه...».

(٤) أي قول الأخفش، وانظر معاني القرآن ٣٧/١.
وفي الدر المصون ١٤٥/١ «وزعم الأخفش أنها هنا موصولة، وأن المرفوع بعدها خبر مبتدأ مضمر، والجملة صلة، والتقدير: يا الذين هم الناس» والنص لشيخ السمين أبي حيان في البحر ٩٤/١.

(٥) كذا في المخطوطات ومثله في متن الدسوقي، وفي المطبوع، «موصولة».

(٦) وهذا مما يعد كون «ما» في «أعجبني ما قمت» و«أي» من: يا أيها الرجل، موصولين،إذ لم يأت لهما هنا عائد، وعائد الموصول غير ملتزم حذفه.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «مُبْعِد».
وقوله: مُبَعِّد، أي حذف العائد أبداً مُبَعِّد لما جاء عن سيبويه في بيان هذين المثالين.

(٨) تعرّض لرأي سيبويه مرة أخرى في قوله تعالى: ﴿وكلا منها رغداً﴾، وذكر أنه مذهب المحققين. وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل.
انظر الرابع من الباب السادس.

طويلًا»[(١)]، و«ضربت زيداً كثيراً» إن طويلًا وكثيراً حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي سرته وضربته، أي السيرَ والضربَ [لأن[(٢)] هذا العائد[(٣)] لم يتلفظ به قط].

فإن قلت[(٤)]: فقد قالوا: «ولاسيما زيدٌ»[(٥)] بالرفع، ولم يقولوا قَطّ: «ولاسيما هو زيد».

قلتُ: هي كلمة واحدة شَذُّوا فيها بالتزام الحذف[(٦)]، ويؤنِسُك[(٧)] بذلك أنّ

---

(١) انظر الكتاب ١٨٦/١، وشرح المفصل ٥٩/٢، والمقتضب ٢٦٩/٣، وفي شرح الرضي ٢١٠/١ «واعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً... وأتيتُه ركضاً...، ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية، والعامل محذوف، أي أتيته أركض ركضاً...».
وانظر شرح الكافية الشافية/٧٣٤ - ٧٣٥، والبحر المحيط ١٥٧/١ - ١٥٨، والبيان ٧٤/١، وشرح التصريح ٣٢٦/١.

(٢) هذه الجملة بين المعقوفين ثبتت في المخطوطة الرابعة، وهي غير مثبتة في بقية المخطوطات، وقد ثبتت في متن حاشية الأمير، والدسوقي، ونسخة الشيخ محمد، ومبارك.
وقد أثبتُّها هنا وإن جاءت في واحدة من المخطوطات الخمس لأنها تزيد النص بياناً.

(٣) أي العائد على المصدر، وهو الضمير في «سرته وضربته».
ورأي الأمير أنه من المناسب أن يقول الضمير. انظر الحاشية ١٧١/١.

(٤) أراد المصنف هنا أن يُردَّ على من قد يحتج عليه بحذف العائد مع جعل «ما» موصولاً في هذا المثال.

(٥) على جعل «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف تقدير «هو»، والجملة الاسمية «هو زيد» صلة الموصول «ما»، ويكون التقدير: لا سيّ الذي هو زيد، وخبر «لا» محذوف.
انظر شرح ابن عقيل ١٦٦/١.

(٦) حذف «هو» الضمير العائد على اسم الموصول.

(٧) في م/٢ و٣ «ويُؤَنِّسُك».
أي يرضيك أن تجعل الحذف في هذا المثال شاذاً وجودُ شذوذين آخرين.
قال الأمير ١٧١/١ «أي يرضيك؛ لأن الشذوذ يجري على الشذوذ».

فيها شذوذين آخرين: إطلاقُ «ما» على الواحد ممن يعقل، وحَذْفُ العائد المرفوع بالابتداء مع قصر[١] الصِّلة.

وللوجه[٢] **الأول مُقَرِّبان**: كثرةُ مجيء[٣] الماضي بعدها نحو: ﴿**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا**﴾[٤]، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[٥]، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ﴾[٦]،

---

(١) مع أن الحذف يقع إذا طالت الصِّلة.

(٢) الوجه الأول وهو جعل «ما» من «كلما» حرفاً مصدرياً، والجملة بعده صلة.

(٣) اعترضه الدماميني بأن المصدرية توصل بالماضي والمضارع، ولا مزية لأحدهما على الآخر باعتبار الكثرة...

وتعقَّبه الشمني فقال: «وأقول: بل له مزية؛ لأن الشيء الذي يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون حمله على الأكثر أقرب» حاشية الشمني ٢٦/٢ وانظر حاشية الأمير ١٧١/١.

وفي شرح الرضي ٣٨٦/٢ «وصلتها إذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكر، أو منفيّ بلم نحو: تهددني ما لم تلقني، ومعناهما الاستقبال... ويقل كونها فعلاً مضارعاً»، وانظر التسهيل/٣٧ - ٣٨.

وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة ٦٠/٣ وما بعدها، والبحر المحيط لأبي حيان ٩٠/١.

(٤) الآيـة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ سورة النساء ٥٦/٤.

وقوله: ﴿جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ مثبت في م ٢ و/٤، وغير مثبت في بقية النسخ والمطبوع.

(٥) الآية: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٠/٢.

(٦) الآية: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ سورة هود ٣٨/١١.

﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ﴾[١].

وأنّ «ما» المصدرية التوقيتيّة[٢] شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين، إحداهما مرتبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون[٣] شرطية مثلها في «ما تفعلْ أفعلْ» لأمرين: أحدهما[٤] أن تلك[٥] عامة فلا تدخل عليها أداة العموم[٦]، والثاني[٧]: أنها لا ترد[٨] بمعنى الزمان[٩] على الأَصَحّ.

وإذا قلتَ: «كُلّما ٱستدعيتُك فإن زُرْتني فعبدي حُرٌّ» فكُلّ منصوبةٌ[١٠] أيضاً على الظرفية، ولكنّ ناصبها محذوف مدلول عليه بـ «حُرٌّ»[١١] المذكور في الجواب،

---

(١) الآيــة: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا﴾ سورة نوح ٧/٧١.

(٢) هي ما المصدرية النائبة هي وصلتها عن الزمان، يعني أن المقرِّب الثاني هو كون «ما» التوقيتية شرطاً من حيث المعنى، كما أن «كلما» كذلك؛ ولأجل أن «كلما» شرط في المعنى احتيج بعدها إلى جملتين مرتبة إحداهما على الأخرى» انظر شرح الشمني ٢٦/٢.

(٣) أي ولا يجوز أن تكون «ما» التي في كلما اسم شرط كالتي يذكرها في المثال وتجزم فعلين، ولذلك قيّدها بالتوقيتيّة.

وقوله: شرطية: أي صريحة في الشرط.

(٤) قوله «أحدهما» زيادة من م/٢ و٤، وليس في بقية النسخ ولا المطبوع.

(٥) أي لأن «ما» الشرطية عامّة.

(٦) وهي «كل».

(٧) «والثاني» مثبت في م/٤، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٨) أي «ما» الشرطية.

(٩) و«ما» في «كلما» ترد للزمان، فورودها للزمان يبعد كونها شرطية، وهذا يدل على أنها بمعنى الشرط لحاجتها إلى جملتين بعدها، لا شرطية حقيقة.

(١٠) وذلك بسبب إضافتها إلى «ما» المصدرية الظرفية والفعل بعدها.

(١١) والتقدير: عبدي حُرٌّ كلما استدعيتك...، إذ كانت الحرية ليست في وقت الاستدعاء، بل بعده. الحواشي.

وليس العاملُ[١] المذكورَ لوقوعه بعد الفاء[٢] و«إنْ»، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال - وقلّده الأُبَّذيّ -[٣]: إن كُلًا في ذلك مرفوع بالابتداء، وإنّ جملتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر[٤] كما دخلت في نحو «كلُّ رجل يأتيني فله درهم» وقَدَّرا في الكلام حذف ضميرين[٥]. أي: كلما استدعيتُك فيه فإنْ زرتني فعبدي حُرٌّ بعده، لترتبط الصفة[٦] بموصوفها والخبر[٧] بمبتدئه.

قال أبو حيان[٨]: «وقولُهما[٩] مدفوع بأنه لم تُسْمَع[١٠] «كل» في ذلك[١١] إلا

---

(١) أي العامل في «كل».

(٢) لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

(٣) هو علي بن محمد بن عبدالرحيم الخشنيّ الأُبَّذيّ أبو الحسن، كان نحوياً بارعاً، من أحفظ أهل وقته لخلاف النحويين، ومن الواقفين على غوامض كتاب سيبويه، أقرأ بمالقة، ثم انتقل إلى غرناطة فأقرأ فيها حتى مات سنة ثمانين وستمئة.
كان غاية في الفقر على إمامته، وهو أحد شيوخ أبي حيان المعروفين.
انظر بغية الوعاة ٢/١٩٩.

(٤) أي خبر المبتدأ «كل»، وعنى الفاء التي في قوله: فإن زرتني....

(٥) الأول عائد على الموصوف وهو قوله «فيه» بعد استدعيتُك، والثاني عائد على المبتدأ من خبره وهو في قوله «بعده».

(٦) وهي جملة «استدعيتُك».

(٧) وهو جملتا الشرط.

(٨) نص أبي حيان ذكره البغدادي في شرح الشواهد ٤/٢٤٣ وقال إن أبا حيان ذكره في بحث الجوازم من شرح التسهيل قال: «... وإنما تَعَرَّضتُ لإعراب «كلما» في هذه المسائل لأن بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور زعم أن «كلما» في هذه المسائل مرفوعة بالابتداء، وقال لا يجوز في هذه المسائل غير ذلك... وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور تبعه عليه شيخنا أبو الحسن الأُبَّذيّ، وهذا الذي ذهبا إليه مدفوع بالسماع والقياس...».

(٩) قول الأُبَّذيّ وابن عصفور.

(١٠) كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ و٥ والمطبوع «لم يُسْمَع».

(١١) أي «كل» مضافة إلى «ما» وبعدها جملتان.

منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة[(١)]، وأنشد قوله[(٢)]:

وقَوْلي كُلّما جَشَأَتْ وجاشَتْ مكانَكِ تُحْمَدي أو تَسْتَريحي»

وليس[(٣)] هذا مما البحثُ فيه؛ لأنه ليس فيه[(٤)] ما يمنع من العمل[(٥)].

---

(١) أي الآيات الدالة على النصب، والذي نقله البغدادي عنه فيه الآيات التي ذكرها المصنِّف من قبل ليدل على أن أكثر ما يجيء بعدها الماضي، وانظر شرح البغدادي ٢٤٤/٤، ٢٤٥.

(٢) البيت لعمرو بن الإطنابة.

جشأت: جَبُنَتْ، جاشت النفس: اضطربت، مكانك: اسم فعل أمر، أي: اثبتي.

ومراد أبي حيان من البيت أن «كلما» في المثال الذي رفعه ابن عصفور والأبذي على الابتداء منصوب أيضاً على الظرفية كما هو الحال في البيت.

وعمرو بن الإطنابة شاعر فارس خزرجي جاهلي، ونسب إلى أمه.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٤٣/٤، والخصائص ٣٥/٣، وشرح السيوطي/٥٤٦، والخزانة ٤٢٣/١، والعيني ٤١٥/٤، وشرح المفصل ٧٤/٤، والكامل ١٤٣٤/٣.

(٣) هذا رَدٌّ على شيخه أبي حَيّان في رَدِّه على ابن عصفور والأُبَّذيّ، ويرى ابن هشام أن ما ذكره أبو حيان من الآيات والبيت ليس مما يجري الحديث فيه.

(٤) أي فيما احتج فيه أبو حيان.

(٥) أي فيها، أي في «كل» من حيث نصبها على الظرفية.

والكلام فيما كان فيه ما يمنع من مثل هذا العمل، وذكر هذا البغدادي، ثم تعقّب المصنف، قال: «على أن أبا حيان أنشده للرد على ابن عصفور والأُبَّذيّ، خارجاً عن محل البحث؛ لأن الكلام فيما إذا اقترن بالجواب ما يمنع من العمل فيما قبله كالفاء وإنْ.

وأقول [القول للبغدادي]: إن مراد أبي حيان أَنّ «كلما» في المثال الذي رفعاه على المبتدأ منصوب أيضاً على الظرفية كالآيات والبيت، وغلّطهما في ذلك، وهذا كلامه يدل على ما قلناه...».

وذكر نصاً طويلاً يؤيّد أنّ ما رآه في نص أبي حيان هو ما أراده لا ما فهمه ابن هشام منه.

انظر شرح الشواهد ٢٤٣/٤ - ٢٤٦، وقال بعد ذلك: «إلى هنا كلام أبي حيان، ونقلناه بطوله لأن المسألة مُحَرَّرَةٌ فيه، وليظهر أن مأخذ كلام المصنِّف منه، وأن تخطئته تَعَصُّب» فتأمّل ما صنع ابن هشام!!.

٦٨ - كِلَا وكِلْتَا

كلا وكلتا: مفردان[١] لفظاً، مُثَنَّيان معنىً، مضافان أبداً لفظاً ومعنىً إلى كلمةٍ واحدةٍ معْرِفةٍ دالّةٍ على اثنين، إمّا بالحقيقة[٢] والتنصيص نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[٣]، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[٤]، أو[٥] بالحقيقة والاشتراك نحو «كِلانا»؛ فإن «نا» مشتركةٌ بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز[٦]، كقوله[٧]:

إن للخير وللشرِّ مدىً ... وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

---

(١) هذا رأي البصريين فيهما، والألف فيهما كالألف في عصا ورحا.
وذهب الكوفيون إلى أنّ فيهما تثنيةً لفظيّةً ومعنويةً، وأصل «كلا» «كُلّ» فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في الزيدان والعمران، ولَزِم حذفُ نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. انظر الإنصاف/٤٣٩، المسألة/٦٢، وهمع الهوامع ١/٣٦ - ١٣٧، وشرح ابن عقيل ٣/٦٢.

(٢) أي بأن يكون الواضعُ وَضَعَهُما لاثنين نصاً من غير اشتراك كما جاء في الآيتين.

(٣) الآية: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ الكهف ١٨/٣٣.

(٤) الآية: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ الإسراء ١٧/٢٣.

(٥) «أو بالحقيقة» كذا جاء فيما بين يَدَيَّ من المخطوطات وفي المطبوع «وإمّا بالحقيقة».

(٦) أي دالّة على اثنين بالمجاز، أي التجوّز والتوسّع كإدراج الاثنين تحت ما ذُكِرَ في البيت بعد هذا، ويحتمل أنه مجاز بيانيّ، لأنّ الواحد جزء الاثنين. الأمير ١/١٧٢.

(٧) البيت من قصيدة لعبدالله بن الزبعري قالها يوم أحد وهو مشرك يفتخر بها.
المدى: الغاية. أي لكل من الشر والخير غاية، وكلاهما مما يتوجه إليه الإنسان ويستقبله، وكلا ذلك: أي كلا الأمرين من الخير والشر، قَبَل: أي ما يقبل عليه، والقَبَل: الإقبال على الشيء من غير تهيّؤ له. وقيل: هو المحجة الواضحة.

فإن «ذلك» حقيقةٌ في الواحد، وأُشِير بها إلى المثنى على معنى[١]: وكِلَا ما ذُكر، على حَدِّها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٢].

وقولُنا[٣] «كلمةٍ واحدةٍ» احترازٌ من قوله[٤]:

كلا أخي وخليلي واجِدِي عَضُداً　　[في النائبات وإلمام المُلِمَّات]

= والشاهد في البيت إضافة «كلا» إلى اسم الإشارة، وهو يدل على الواحد، والأصل أن يضاف إلى ما يدل على اثنين، وقد جاز ذلك على تأويل ما ذُكِر.

وابن الزبعري كان من أشد الناس عداوة للنبي ، وكان أشعر قريش، وكان يهاجي حسان وكعباً، ثم أسلم عام الفتح، وحَسُنَ إسلامه.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٥١/٤، وشرح ابن عقيل ٦٢/٣، والسيرة ١٣٦/٢ - ١٣٧، وشرح الشواهد للسيوطي/٥٤٩، وهمع الهوامع ٢٨٣/٤، شرح التسهيل ٣٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية/٩٣٠، وشرح الأشموني ٥١٣/١. وشرح المفصل ٣/٣، وشعره/٤١.

(١) ما ذكره هنا سبقه إليه الزمخشري فإنه قال في آية سورة البقرة التي احتج بها ابن هشام «فإن قلت: بين يقتضي شيئين فصاعداً فمن أين جاز دخوله على ذلك؟.
قلت: لأنه في معنى شيئين حيث وقع مشاراً به إلى ما ذكر من الفارض والبكر... » الكشاف ٢٢٠/١ وانظر مثل هذا عند أبي حيان في البحر ٢٥١/١.
وقال الزجاج: «وإنما جاز بين ذلك، وبين لا يكون إلا مع اثنين أو أكثر لأن ذلك ينوب عن الجمل، فتقول: ظننت زيداً قائماً فيقول القائل: ظننت ذلك» انظر معاني القرآن ١٥٠/١.

(٢) الآية: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سورة البقرة ٦٨/٢.
والفارض: المُسِنَّة، والبِكْر: الفتيَّة، والعوان: النصف، وهي التي ولدت بطناً أو بطنين.

(٣) قال هذا في أول النص: «مضافان... إلى كلمةٍ واحدةٍ»، واحترازه بما ذَكَرَهُ لأن في البيت الإضافة إلى غير مثنى، فقد أضيف إلى المفرد، وعُطِف عليه.

(٤) البيت من قصيدة لأبي الشِّعْر الهلالي. ولم يُسَمِّ السيوطي قائله، وتبعه على ذلك مبارك وغيره. وعزا هذا البيت والقصيدة التي هو منها البغدادي في شرح الشواهد إلى أبي الشعر. وأتمه الشيخ محمد بقول: [وساعداً عند إلمام الملمات] والشاهد فيه إضافة «كلا» إلى اثنين متفرقين. =

فإنه ضرورة نادرة.

وأجاز ابن الأنباري[١] إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: «كلايَ وكلاكَ محسنان».

وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة[٢] المختصة نحو: «كلا رجلين عندك مُحْسِنان» فإنّ «رجلين» قد تخصّصا بوصفهما بالظرف، وحَكَوا: «كلتا جاريتين عندك مقطوعةٌ يَدُها» أَيْ: تاركةٌ[٣] للغَزْل.

ويجوز مراعاةُ لفظ «كلا وكلتا» في الإفراد[٤] نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ

= وسبقه إلى هذا شيخه أبو حيان في شرح التسهيل: قال ابن مالك: «وقد يُفَرّق بالعطف اضطراراً» قال أبو حيان: «يعني يعطف أحد الشيئين على الآخر بالواو خاصة، فيكون في حكم المثنى، وقد رُوعي هنا أيضاً لفظها...».

وأبو الشعر نسبته إلى هلال بن عامر بن صعصعة، والظاهر أنه إسلامي في شعراء بني أمية. كذا عند البغدادي. انظر شرح الشواهد ٢٥٧/٤، وشرح ابن عقيل ٦٣/٣، وشرح السيوطي/٥٥٢، وشرح التسهيل ٣٤٤/٢، وهمع الهوامع ٣٨٤/٤، وشرح الكافية الشافية/٩٣٧ وشرح الأشموني ٥١٣٧/١.

(١) النص في همع الهوامع ٢٨٣/٤. وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٤٣/٢ ونصه: «وذكر ابن الأنباري أن كلا تضاف إلى مفرد إذا كررت نحو: كلاي وكلاك أي كلانا وكلا زيد وكلاي، وكلاك وكلا عمرو مُحْسِنان، ومثَّل بما فيه مبنيّ كهذه. وأَشْعُرُ أن ذلك مسموع» وآخر النص لابن عقيل، وهو أن ذلك مسموع.

(٢) في الهمع ٢٨٣/٤ «وقال الكوفية: أو نكرة محدودة بناء على جواز توكيدها، سُمِعَ: كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها» وانظر شرح الأشموني ٥١٢/١.

(٣) أي: المراد بقطع يدها أنها تاركة للغزل.

(٤) أي إفراد الضمير العائد عليهما.

(٥) آية الكهف ٣٣/١٨ وقد تقدَّمت، وقد جاء فاعل «آتت» مفرداً مع أنه عائد على «كلتا الجنتين».

أُكُلَهَا﴾[١]، ومراعاة معناهما[٢]، وهو قليل، وقد اجتمعا[٣] في قوله[٤]:

كلاهما حين جَدّ الجَرْيُ بينهما   قد أَقْلَعَا وكِلا أَنْفَيْهِما رابِ

---

(١) فيعود الضمير عليهما مثنى.

(٢) أي مراعاة اللفظ والمعنى.

(٣) البيت للفرزدق، وكان جرير قد زَوّج بنته عضيدة ابن أخي امرأته وكان منقوص العضد فخلعها منه، فقال الفردزق:

ما كان ذنب التي أقبلت تَعْتِلها   حتى اقتحمتَ بها أُسْكُفَّةَ البابِ

كلاهما حين...

وكلاهما ضمير المثنى لعضيدة وزوجها، وزعم العيني والسيوطي أن البيت في وصف فرسين، وذكر مثل هذا مبارك في تعليقه على البيت، قال البغدادي: وهذا كما ترى لا أصل له، وكأنهم فهموه من ظاهر البيت ولم يقفوا على منشأ الشعر».

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «جَدّ السَّيْر»، وما أثبتُّه تواترت عليه المخطوطات.

وقوله: جَدّ الجري: أي اشتد العَدْو. وفيه إسناد مجازي، والأصل: جَدّا في جريهما. أقلعا: أقلع عن الأمر أي تركه، أي أقلعا عن الجري، وقوله: رابي: في م/١ و٢ «رابِ» بلا ياء، وفيما تبقى من المخطوطات «رابي» بإثبات الباء. وهو اسم فاعل من ربا يربو، وهو النَّفَس العالي المتتابع. ورابِ أيضاً: المنتفخ.

قال البغدادي: «وهذا تمثيل وتشبيه، يقول: إن بنت جرير وزوجها افترقا حين وقعت الألفة بينهما ولم يمضيا على حالهما، كفرسين جَدّا في الجري ووقفا قبل الوصول إلى الغاية».

والشاهد في البيت: مراعاة لفظ كلا، ومراعاة معناها، أما مراعاة اللفظ ففي قوله «رابي»، فقد جاء على صورة المفرد، وأما مراعاة المعنى ففي قوله: قد أقلعا، فقد عاد الضمير على معنى «كلا» وهو مثنى.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٢٦٠، وشرح السيوطي/٢٥٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٤، والخصائص ٢/٤٢١، و٣/٣١٤، والإنصاف/٤٤٧، وشرح المفصل ١/٥٤، وشرح التصريح ٢/٤٣، وهمع الهوامع ١/١٣٧، والعيني ١/١٥٧، والنوادر/٤٥٣، والأحاجي النحوية/٤٣، والخزانة ١/٤٨٠، والخصائص ٢/٤٢١ والرواية فيه «حين جَدّ الحرب».

ومَثَّل[(١)] أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر[(٢)]:

إنّ المنيّةَ والحتوفَ كلاهما يُوفي المنيّةَ يَرْقُبان سوادي

وليس بمتعيِّن؛ لجواز كون «يرقبان» خبراً عن المنية[(٣)] والحتوف، ويكون ما بينهما[(٤)] إمّا خبراً أوَّلَ[(٥)]، أو اعتراضاً[(٦)].

ثم الصوابُ في إنشاده «كلاهما يُوفي المخارِم»[(٧)]؛ إذ لا يُقال إن المنية توفي[(٨)] نفسها.

---

(١) أي لمراعاة اللفظ والمعنى.

(٢) في م/١ «توفي»، وفي البيت رواية: يوفي المخارم.

والمنية: الموت سواء كان بقتل أو بغيره، فهو عام والحتف: خاص بموت الفراش، ومنه: مات حتف أنفه، وهو ما تكلم به العرب في الجاهلية، ويقال في الأصل للسمك يموت في الماء ويطفو. وجمع الحتوف باعتبار الأمراض.

ويوفي: يعلو، والمخارم: جمع مَخْرِم مثل مجلس، وهو الطريق وسوادي: شخصي.

والمعنى: المنية والحتوف ترقبانه حالهما كحال من يكون فوق مرقب عالٍ لينظر من يَمُرُّ من أسفل.

وقال ابن الإنباري: إن المنية والحتوف لا تقبل منه فديةً إنما تطلب نفسه.

والشاهد فيه أنه عند أبي حيان كالبيت السابق: رُوعي فيه لفظ كلا ومعناها.

وتقدَّمت ترجمة الأسود بن يعفر في باب «أم».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٢/٤، وشرح السيوطي/٥٥٣، والمفضليات/٢١٦ «يوفي المخارم».

(٣) أي خبراً عن: إن المنية...

(٤) وهو قوله: «كلاهما يوفي المنيّة».

(٥) والخبر الثاني هو جملة «يرقبان».

(٦) أي اعتراض بين إن واسمها، وبين خبرها، وهو «يرقبان».

وتكون: «كلاهما يوفي المنية» جملة اعتراضية من مبتدأ وخبر.

(٧) كذا ورد في المفضليات، واعترض الدماميني على هذه الرواية. انظر الشمني ٢٦/٢.

(٨) أي معنى البيت أن المنية والحتوف توفي المنية فكأنه قيل إن المنية توفي نفسها وكذلك الحتوف، وهذا على رواية أبي حيان، وهو غير المراد بالبيت.

وقد سُئِلتُ قديماً عن قول القائل: «زيد وعمرو كلاهما قائم، وكلاهما[١] قائمان» أيهما الصواب؟ فكتبتُ: إن قُدِّر «كلاهما» توكيداً قيل: «قائمان»؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قُدِّر[٢] مبتدأً[٣] فالوجهان[٤]، والمختار الإفراد[٥]، وعلى هذا فإذا قيل: «إنّ زيداً وعمراً» فإن قيل «كليهما» قيل: قائمان[٦]، أو «كلاهما» فالوجهان[٧].

ويَتَعَيَّن مراعاةُ اللفظ في نحو: «كلاهما مُحِبٌّ لصاحبه»[٨]؛ لأن معناه كُلٌّ منهما. وقوله[٩]:

كـلانـا غـنـيٌّ عـن أخيـه حـيـاتَـه　　ونـحـن إذا مُـتـنـا أَشَـدُّ تـغـانـيـا

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أو كلاهما».

(٢) أي «كلاهما».

(٣) أي مبتدأ ثانياً.

(٤) مراعاة اللفظ فتقول: قائم، ومراعاة المعنى فتقول: قائمان.

(٥) وذلك مراعاة للفظ.

(٦) لأن «كليهما» توكيد، و«قائمان» هو خبر «إنّ».

(٧) جاز الوجهان: مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول: إن زيداً وعمراً كلاهما قائم، وكلاهما قائمان.

(٨) رُوعي اللفظ في «كلاهما» فجاء الخبر «مُحِبٌّ» مفرداً.

(٩) قائله عبدالله بن معاوية، وجاء في شعر للأبيرد الرياحي، وسيار بن هبيرة أحد بني ربيعة، وحارثة بن بدر، والمغيرة بن حبناء.
وحياته: نصب على الظرفية أي: في حياته، وتغانيا: من تغانى القوم إذا استغنى كل واحد منهم عن الآخر.
والشاهد فيه تعيُّن مراعاة لفظ «كلا»؛ لأن معناها: كُلٌّ مناغنيٌّ عن أخيه. يخاطب به عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن عبدالمطلب وكانا صديقين ثم تهاجرا. وعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب كان جواداً مُمَدَّحاً شاعراً من رجال العلم، قُتِلَ سنة ١٣٤هـ.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٦٦/٤، وشرح السيوطي/٥٥٥، والكامل/٢٧٧، وهمع الهوامع ٢٨٢/٤، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢، وشرح الأشموني ٥١٢/١، واللسان/غني «المغيرة بن حبناء».

٦٩ - كيف

كيف: ويقال فيها «كي»[(١)]، كما يقال في «سوف»: سَوْ[(٢)]، قال[(٣)]:

كي تجنحون إلى سَلْمٍ وما ثُئِرت قتلاكُمُ ولَظَى الهَيْجاءِ تضطرمُ

وهو اسم؛ لدخول الجارّ عليه بلا تأويل[(٤)] في قولهم[(٥)]: «على كيف[(٦)] تبيعُ الأَحْمَرَيْن»[(٧)]، ولإبدال[(٨)] الاسم الصريح منه نحو: «كيف أنت؟

---

(١) تقدَّم مثل هذا في باب «كي»، وانظر التاج/كيف.

(٢) وتقدَّم هذا في الحديث عن «سوف».

(٣) مضى الحديث عنه في «كي» وقائله غير معروف. وفي شرح المفصل ١١٠/٤ فقد أراد «كيف» فحذف الفاء، وتقدّم تخريجه.
وانظر بصائر ذوي التمييز ٤٠٥/٤.

(٤) دخول حرف الجار عليه دليل على اسميته، وقد يدخل حرف الجر على كلمة ويجرُّها ولا بُدّ لها من تأويل كدخوله على الحرف المصدري: عجبتُ من أن تفعل، وقولهم: نعم السير على بئس العير، ووالله ما هي بنعم المولودة.
وانظر حاشية الأمير ١٧٣/١، وحاشية الدسوقي ٢١٦/١.

(٥) سيأتي التنبيه عند المصنف على أن دخول حرف الجر على «كيف» شاذّ.

(٦) أي على أي حالة.

(٧) في حاشية على م/١ «المراد بالأحمرين اللحم والخمر، وإذا قالوا الأَحَامِرَة أضافوا إليهما الذهب» وقيل: يقال هذا إذا أضيف إليهما الخلوق.
وفي التهذيب «في قولهم: أَهْلَكَ النساءَ الأحمران يعنون الذهب والزعفران.
أي أهلكهنّ حُبّ الحليّ والطيب» وقال غيره: يقال للذهب والزعفران الأصفران. وانظر اللسان، والتاج، والصحاح/ حمر.

(٨) أي مما يدل على أنه اسم إبدال الاسم الصريح منه، والاسم الصريح لا يُبْدَلُ إلا من اسم. قال الدماميني: «يريد بلا تأويل وإلّا ورد نحو: يعجبني أن تفعل الخير إحسانَك إلى الفقراء» الشمني ٢٧/٢.
يريد الدماميني أنه كان على المصنف أن يقول: ولإبدال الاسم الصريح من «كيف» بلا تأويل.

أصحيحٌ[(١)] أم سقيمٌ؟»، وللإخبار[(٢)] به مع مباشرة[(٣)] الفعل في نحو[(٤)]: كيف كنت؟»[(٥)].

فبالإخبار به انتفت الحرفيّة[(٦)]، وبمباشرته[(٧)] للفعل انتفت[(٨)] الفعليّة.

وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً؛ فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين[(٩)] نحو: «كيف تصنعُ أصنعُ»؛ ولا يجوز «كيف تجلسُ

---

(١) أصحيح بدل من «كيف».

(٢) أي مما يدل على اسميته أنه يقع خبراً للفعل الناسخ وهو مباشر للفعل بدون فاصل.

(٣) كذا في المخطوطات «مباشرة»، وفي المطبوع «مباشرته».

(٤) كيف: اسم مبني على الفتح في محل نصب خبر «كان» مقدّم.

(٥) وذكروا مثلاً آخر وهو: كيف أنت؟ وقد وقع كيف هنا خبراً عن الضمير، وهذا أيضاً مما يدل على اسميته.
والنص في التاج «ويقع خبراً قبل ما لا يستغني عنه، ككيف أنت؟ وكيف كنت؟»

(٦) لأن الحرف لا يُخْبَرُ به.

(٧) «بمباشرته للفعل» كذا في المخطوطات ما عدا م/٥ «وبمباشرةٍ للفعل» كذا جاء فيه. وفي المطبوع: «وبمباشرة الفعل».

(٨) لأن الفعل لا يدخل على الفعل إلا إذا أريد التوكيد نحو: قام قام زيد، ولم يكن بحاجة هنا إلى نفي الفعلية، لأنه لم يقل أحد إن «كيف» فعل، أو قد تقع فعلاً.

(٩) هذا مذهب البصريين فيها. فقد ذهب سيبويه إلى أنه يجازي فيها معنى لا عملاً، ويجب كون فعليها متفقي اللفظ والوزن والمعنى.
والنص في همع الهوامع ٣٢١/٤.
وفي الكتاب ٤٣٣/١ «وسألتُ الخليل عن قوله: كيف تَصْنَعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أَكُنْ»، وانظر التاج/كيف، ففيه نص أبي حيان من الارتشاف، وانظر الارتشاف/١٨٦٨.
وانظر الإنصاف/٦٤٣ المسألة/٩١، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤/كيف.

أذهبُ»[1] باتفاق، ولا «كيف تجلسْ أجلسْ». بالجزم[2] عند البصريين، إلا قُطْرباً[3]؛ لمخالفتها[4] لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مَرّ، وقيل: يجوز مطلقاً[5]، وإليه ذهب قُطْرُب والكوفيون، وقيل: يجوز[6] بشرط اقترانها بـ «ما».

قالوا: ومن ورودها شرطاً ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[7]،

---

(١) أي الفعلان مختلفا اللفظ، وذكر أصحاب الحواشي أن مما لا يجوز: كيف تصلّي أصلّي. على إرادة العبادة في الأول والدعاء في الثاني؛ إذ يشترط مع اتفاق اللفظ اتفاق المعنى.

(٢) أي ولا يجوز جزم الفعلين في المثال المتقدِّم عند البصريين.

(٣) وهو من البصريين. فقد وافق الكوفيين في جزمها ما بعدها مطلقاً. انظر همع الهوامع ٣٢١/٤، والبحر المحيط ١١٩/١.

(٤) أي هي لا تجزم عند البصريين، وعِلَّةُ ذلك مخالفة أدوات الشرط... وانظر الإنصاف/٦٤٤.

(٥) أي سواء اقترنت بما أولا، فإنها تكون جازمة كبقيّة أدوات الشرط.

(٦) أي الجزم بها، نحو: كيفما تكنْ أكُنْ.

ولم أجد من عزا هذا إلى أحد غير أن النص في الصحاح:

«وإذا ضممتَ إليه «ما» صَحّ أن يُجازى به، فتقول: كيفما تفعلْ أَفْعَلْ» وانظر التاج، وفي شرح الكافية ١١٥/٢ «وفي كلما رائحة الشرط».

(٧) الآية: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَـٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة المائدة ٦٤/٥.

قال أبو حيان في البحر ٥٢٤/٣ - ٥٢٥: «... بل هي في معنى الشرط كما تقول: كيف تكون أكون، ومفعول «يشاء» محذوف، وجواب كيف محذوف يدل عليه ينفق المتقدِّم كما يدل في قولك: أقوم إن قام زيد على جواب الشرط، والتقدير: ينفق كيف يشاء أن ينفق ينفق، كما تقول: كيف تشاء أن أضربك أضربك...».

وانظر حاشية الجمل ٥٠٩/١، والبرهان ٣٣٢/٤، والدر المصون ٥٦٧/٢.

﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[١]، ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٢]، وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا[٣] يُشْكِلُ على إطلاقهم أنّ جوابها يجبُ مماثلتُه لشرطها.

والثاني[٤]: وهو الغالب فيها أن تكون استفهاماً، إمّا حقيقياً نحو: «كيف زيدٌ؟»، أو غيرَه[٥]، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[٦] الآية؛ فإنه أُخْرِجَ مُخْرَجَ التعجُّب.

---

(١) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سورة آل عمران ٦/٣.
انظر البحر ٣٨٠/٢، وحاشية الجمل ٢٤٢/١، والدر المصون ١٢/٢.

(٢) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ سورة الروم ٤٨/٣٠.
انظر البرهان ٣٣٢/٤.

(٣) أي حذف الجواب.
قال الشمني: «ووجه إشكاله أن الفعل الذي قبلها ليس بمماثل للفعل الذي بعدها في اللفظ والمعنى، وإنما قال: على إطلاقهم لأنه لا يشكل إذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدّر المحذوف، ولقائل أن يقول: لا إشكال؛ لأنا لا نقدّر الجواب فعلاً مثل الذي قبلها، وإنما نقدّره فعلاً مضارعاً من المشيئة متعلّقاً بالحدث الذي قبلها، والتقدير: كيف يشاء الأمور يشاء تصويركم...» الحاشية ٢٧/٢.
وانظر حاشية الأمير ١٧٣/١.

(٤) الثاني من استعمالَيْ «كيف».

(٥) أو غير حقيقي.

(٦) الآية: ﴿... وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ سورة البقرة ٢٨/٢.

وتقع[١] خبراً قبل ما لا يستغني[٢] نحو: «كيف أنت؟»، و«كيف كنتَ؟» ومنه[٣]: «كيف[٤] ظننتَ زيداً؟» و«كيف[٥] أَعْلَمتَهُ فرسَكَ؟»؛ لأن ثاني مفعولي «ظنّ» وثالث مفعولات «أعلم» خبران في الأصل.

وحالاً[٦] قبل ما يستغني[٧]، نحو: «كيف جاء زيدٌ؟» أَيْ: على أيّ حالة جاء زيد، وعندي أنها تأتي في هذا النوع[٨] مفعولاً[٩] مطلقاً أيضاً، وأنّ منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[١٠]،

= في البحر ١٢٩/١ «... اسم استفهام عن حال، وصحبه معنى التقرير والتوبيخ، فخرج عن حقيقة الاستفهام، وقيل صحبه الإنكار والتعجب...»، وانظر الكشاف ٢٠٨/١.

(١) أي كيف الاستفهامية.

(٢) أي قبل ما لا يستغني عن الخبر، كالاسم المبتدأ والفعل الناسخ.

(٣) أي من وقوع كيف الاستفهامية خبراً من حيث الأصل.

(٤) «كيف» في محل نصب مفعول به ثان للفعل «ظنّ»، وقد كان خبراً قبل دخول الفعل، وصورة الجملة: كيف زيد؟.

(٥) كيف: في محل نصب مفعول به ثالث للفعل «أعلم»، وقد كان خبراً قبل دخول الفعل «أعلم» وصورة الجملة «كيف فَرَسُك؟».

(٦) أي وتقع «كيف» الاستفهامية حالاً.

(٧) أي قبل ما يستغني عن الخبر، كالمثال الذي ذكره بعد هذا، وهو: كيف جاء زيد؟، فإن الفعل «جاء» لا يحتاج إلى خبر.

(٨) أي في نوع ما إذا استغنى ما بعدها عن الخبر.

(٩) في حاشية على م/٢ «لعله أراد بوقوعها مفعولاً مطلقاً أن تكون صفة لمصدر محذوف».

(١٠) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ سورة الفيل ١/١٠٥.

وذكر الزركشي في البرهان ٣٣٢/٤ مجيئها مصدراً في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ...﴾ الفرقان ٤٥/٢٥ وقوله: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ سورة الروم ٥٠/٣٠.

=

إذ المعنى[١]: أيَّ فعلٍ فَعَلَ رَبُّك؟

ولا يتجه فيه أن يكون حالًا من الفاعل[٢]، ومثله[٣]: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾[٤]، أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد[٥] يصنعون، ثم حذف عاملها[٦] مؤخَّراً عنها وعن إذا، كذا قيل، والأظهر أن يُقَدَّر[٧] بين كيف وإذا، وتقدَّر

= وقال الشهاب: «ونصبه على المصدرية أو الحالية، واختار الأول ابن هشام في المغني...
وأما الحالية من الفاعل فممتنعة؛ لأن فيه تعالى وَصْفَه بالكيفية وهو غير جائز» انظر الحاشية ٨/٣٩٩، وحاشية الجمل ٤/٥٨٧.
ووجدتها على الحالية والعامل فيها الفعل «فعل» في البحر والكشاف وغيرهما.

(١) وعلى هذا التقدير الأَوْلَى أن تكون «أي» صفة لمفعول مطلق.
كما نقلت من هامش الحاشية/٢ قبل قليل، ووجدتها في مشكل مكي ٢/٥١٠ ظرف زمان.

(٢) أي من فاعل «فَعَل» وهو «رَبُّك»؛ لأنه فيه وصفه بالكيفية، وهو غير جائز. وانظر تعقيب الأمير في الحاشية ١/١٧٤.

(٣) أي في كون «كيف» مفعول مطلقاً.

(٤) ﴿... وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/٤١.
قال أبو حيان: «وكيف في موضع رفع إن كان المحذوف مبتدأ، التقدير: فكيف حال هؤلاء السابق ذكرهم، أو كيف صُنْعُهم، وهذا المبتدأ هو العامل في «إذا». أو في موضع نصب إن كان المحذوف فعلاً، أي فكيف يصنعون، أو كيف يكونون، والفعل أيضاً هو العامل في إذا...» البحر ٣/٢٥٢، وانظر الدر المصون ٢/٣٦٥، وحاشية الشهاب ٣/١٣٨.
قال الشهاب: «وكيف في محل نصب على الظرفية على القول الأصح، لا الحالية، فهو خبر مبتدأ محذوف وهو حالهم...» وانظر التبيان للعكبري/٣٥٩.

(٥) أي: أيَّ صُنْعٍ يصنعون.
وفي م/٢ و٤ «تصنعون».

(٦) وهو الفعل «يصنعون».

(٧) أي العامل. ويصبح التقدير: فكيف يصنعون إذا جئنا... أي فكيف يصنعون وقت مجيئنا من كل أمة بشهيد.

«إذا» خالية[١] عن معنى الشرط.

وأمّا ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ﴾[٢] فالمعنى[٣]: كيف يكون لهم عَهْدٌ وحالتهم[٤] كذا وكذا، فكيف: حالٌ من «عهد»، إمّا على أنّ «يكون» تامّة أو ناقصة، وقلنا[٥] بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط[٦] حالٌ من ضمير الجمع[٧].

وعن سيبويه[٨] أن «كيف» ظرف، وعن السيرافي والأخفش[٩] أنها اسمٌ غير

(١) قال الأمير: «لعله اختار ذلك لأنه أقرب وأبعد عن تكلّف تقدير جواب» الحاشية ١٧٤/١.
انظر البحر ٤١٨/٢ والتبيان للعكبري ٢٥٠/١.
وارجع إلى كتاب المرحوم الشيخ عضيمة دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨٨/١.

(٢) الآية: ﴿...لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ التوبة ٨/٩.

(٣) قال أبو حيان: «... والظاهر أن الفعل المحذوف بعدها هو من جنس أقرب مذكور لها، وحذف للعلم به في «كيف» السابقة، والتقدير: كيف لهم عهد وحالهم هذه، وقد جاء حذف الفعل بعد كيف لدلالة المعنى عليه...» البحر ١٣/٥، وانظر الكشاف ٢٩/٢، والتبيان للعكبر/٦٣٧.
وقال الشهاب: «قوله: وحذف الفعل للعلم به، أي المستفهم عنه يحذف مع كيف كثيراً، ويُدَلُّ عليه بجملة حاليّة بعده، وتقديره: كيف يكون لهم عهد، أو كيف لا تقاتلونهم ونحوه» انظر الحاشية ٣٠٣/٤.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدا الخامسة والمطبوع فقد جاء فيها «حالهم».

(٥) قال الشمني: «إنما قيد به [أي بالحدث] لأنه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون «كيف» حالاً متقدّمة على عاملها المعنوي وهو ممتنع» الحاشية ٢٧/٢.

(٦) وهي «وإن يظهروا..».

(٧) أي الضمير في «لهم».

(٨) قال سيبويه: «وكيف على أي حال؟ وأين: أيّ مكان؟ ومتى: أي حين؟ وأما حيث فمكان... وهذه الأسماء تكون ظروفاً» الكتاب ٣١١/٢. وهي كذلك عند المبرد. انظر المقتضب ١٧٨/٣، وانظر البحر ١١٩/١، والتاج/ كيف، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤.

(٩) انظر التاج/ كيف، والبصائر ٤٠٢/٤، والبحر ١١٩/١.

ظرف، ورتَّبُوا[(١)] على هذا الخلاف أموراً[(٢)]:

أحدها: أن موضعها عندسيبويه نصبٌ[(٣)] دائماً، وعندهما[(٤)] رفعٌ مع المبتدأ نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه[(٥)]: في أيّ حال، أو على أيّ حال، وعندهما[(٦)] تقديرها في نحو: «كيف زيد» أصحيح زيد، ونحوه، وفي نحو «كيف جاء زيدٌ؟» أراكباً جاء زيد، ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق[(٧)] عند سيبويه أن يُقال «على خيرٍ»، ونحوه؛ ولهذا قال رؤبة[(٨)] - وقد قيل له: كيف أصبحتَ؟ -: «خيرٍ عافاكَ اللهُ»، أي: على خير،

---

(١) كذا في المخطوطات ونسخة مبارك، وعند الشيخ محمد «وبَنَوْا».

(٢) المادة مثبتة عند الفيروز آبادي في البصائر، والزبيدي في التاج، فهما ناقلان لهذه المادة عن المصنِّف.

(٣) أي نصب على الظرفية.

(٤) عند السيرافي والأخفش، وقوله: رَفْعٌ مع المبتدأ لأنه يكون خبراً عنه ونصباً مع غيره على الحاليّة أو خبر الفعل الناسخ، أو غير ذلك مما يكون في الاسم عادة.

(٥) قَدّرها سيبويه على أيّ حال. انظر الكتاب ٣١١/٢.

(٦) في شرح التسهيل ٢٠٤/٣ «قال الأخفش والسيرافي: كيف في تقدير اسم، وليست ظرفاً، والتقدير في قولك: كيف زيد؟ أصحيح زيد أم غير صحيح؟ وفي كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء أم غير راكب؟...».

(٧) أي المطابق للفظ السؤال، وذلك أن السؤال عند سيبويه يكون صريحاً عن الظرف، وعند السيرافي والأخفش عن الخبر. الأمير ١٧٤/١.

وعلى هذا قال ابن عقيل: «وقضية هذا أنك إذا أجبت على لفظ «كيف» تقول في جواب: كيف زيد؟: على صحةٍ أو على خيرٍ، ونحو ذلك، وقد أجازه ابن الضائع وغيره، واستشهد ابن الضائع بقول رؤبة، وهو معدود في الفصحاء، وقد قيل له: كيف أنت؟ أو كيف أصبحت؟: خيرٍ، عافاك الله» بخفض خير، على تقدير حرف الجر، قال: وحرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا حيث يكثر استعماله...» شرح التسهيل ٢٠٣/٣ - ٢٠٤.

(٨) وفي الهمع ٢٢٥/٤ «قال أبو حيان: «... وجعلوا «خيرٍ» من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه»، وذكر قبله أن أصحابه نصُّوا على أنه لا يجوز حذف الجار.

فحذفَ الجارَّ، وبقَّى[١] عَمَلَه، فإن أُجيب على المعنى دون اللفظ قيل[٢]: صحيح، أو سقيم، وعندهما[٣] العكس: وقال ابن مالك ما معناه[٤]: «لم يقل أحد إنّ كيف ظرف؛ إذ ليست زماناً ولا مكاناً، لكنها لما كانت تُفَسَّر بقولك: على أيّ حال لكونها سؤالًا عن الأحوال العامة سُميت ظرفاً؛ لأنها في تأويل الجارّ والمجرور، واسم الظرف يُطْلَقُ عليهما مجازاً» انتهى، وهو حسن، ويؤيِّده الإجماعُ على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ، بالرفع، ولا يُبْدَلُ[٥] المرفوعُ من المنصوب.

* * *

(١) كذا في م/١ و٤ وفي البقية «وبقيَ عملُه»، وفي المطبوع «وأبقى عمله».

(٢) قال الخضراوي: «كيف عند سيبويه ظرف، وجوابه في خير ونحوه، وقولهم: صحيح محمول عنده على المعنى» شرح التسهيل ٣/٢٠٥.

(٣) عند السيرافي والأخفش، والتقدير في قولك: كيف زيد؟ أصحيح زيد أم غير صحيح؟. شرح التسهيل ٣/٢٠٤.

(٤) قال ابن مالك: «ومعناه على أي حال، فلذا تسمى ظرفاً»، التسهيل/٢٤٢.
ونصُّ ابن هشام في بصائر ذوي التمييز ٤/٤٠٢، والتاج/كيف.
والنص فيه: «وقال ابن مالك: صَدَق الأخفشُ والسيرافي، لم يقُلْ أحدٌ إنّ كيف ظرف؛ إذ ليس زماناً ولا مكاناً، نعم لما كان...».
وفي شرح التسهيل ٣/٢٠٤ «والحاصل أنها ظرف علىو جه التشبيه؛ بدليل الجواب بالجار والمجرور، وأصلها عدم الظرفية».
وانظر همع الهوامع ٣/٢١٥ - ٢١٦.

(٥) أي برفع صحيح، وهو بدل من كيف، وهذا يدل على أنّ كيف محله الرفع على الخبر، ولو كان في محل نصب على الظرفية لما جاز إبدال المرفوع وهو «صحيح» منه؛ إذ الإجماع أن البدل تابع للمبدل منه في الإعراب، ولا يُقال: أصحيحاً أم سقيماً، لتحقق البدلية. فهذا يقتضي أنه ليس ظرفاً، وهذا مما يؤيِّد ما ذهب إليه ابن مالك.

تنبيــــه

قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[(١)] لا تكون[(٢)] «كيف» بدلًا من الإبل؛ لأن دخول الجار على «كيف» شاذّ، على أنه لم يُسْمَع[(٣)] في «إلى» بل في «على»[(٤)]؛ ولأن «إلى» متعلقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعلٌ متقدِّم[(٥)] عليه؛ ولأن[(٦)] الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال[(٧)]،

---

(١) سورة الغاشية ١٧/٨٨.

(٢) قال أبو حيان: «وكيف خُلِقت» جملة استفهامية في موضع البدل من الإبل. وينظرون تعَدّى إلى الإبل بواسطة «إلى»، وإلى «كيف حلقت» على سبيل التعليق، وقد تُبْدَلُ الجملةُ وفيها الاستفهام من الاسم الذي قبلها، كقوله: عرفت زيداً أبو من هو، على أصح الأقوال، على أن العرب قد أدخلت «إلى» على «كيف» فحكي عنهم أنهم قالوا: انظر إلى كيف يصنع، وكيف سؤال عن حال، والعامل فيها خلقت، وإذا عُلِّق الفعل عما فيه الاستفهام لم يبق الاستفهام على حقيقته...».
انظر البحر ٤٦٤/٨ ومن هنا أخذ ابن هشام حديثه هذا، وكذلك فعل السمين تلميذ أبي حيان، انظر الدر ٥١٥/٦.

(٣) ذكر شيخه أبو حيان أنه مسموع فيه، وذكر هذا أيضاً ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٠٥/٣، كما ذكر فيه الجر بـ «عن»،ودخول الجار على كيف رواه قطرب. الأمير ١٧٤/١.

(٤) وتقدّم المثال: «على كيف تبيع الأحمرين».

(٥) وذلك بسبب عمله في «إلى» الجارّة للإبل.

(٦) ولأنك لو جعلت «كيف» بدلاً تصبح الجملة التي بعدها وهي «خلقت» غير مرتبطة بما قبلها؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، والمعنى: إلى كيف خلقت. وانظر الأمير ١٧٤/١، والدسوقي ١/ ٢١٩.

(٧) أي «كيف» في محل نصب على الحال، والعامل فيها ما بعدها وهو الفعل «خلقت».

وفعل النظر مُعَلَّق[١] بها. وهي[٢] وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال، والمعنى: إلى الإبل كيفيّةِ خَلْقِها.

ومثله[٣]: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[٤]، ومثلهما في إبدال جملة فيها «كيف» من اسم مفرد قوله[٥]:

إلى الله أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشامِ أُخرَى كيف يلتقيان

---

(١) «متعلّق بها» كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ «معلّق بها»، وفي المطبوع «مُعَلَّق». وقوله مُعَلَّق بها أي بكيف، فهو مُعَلَّق عن العمل فيما بعد الاستفهام بسبب «كيف».

(٢) كيف: نصب على الحال، وهي والفعل العامل بها بدل من الإبل، فالجملة على هذا في محل جر.

(٣) أي مثل التقدير السابق - وهو البدلية - يكون في الآية التالية.

(٤) الآية: ﴿... وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ سورة الفرقان ٤٥/٢٥.
قال أبو حيان: «وكيف سؤال عن حال في موضع نصب بـ «مَدَّ»، والجملة في موضع متعلّق «ألم تر»؛ لأن «تَرَ» معلَّقة، والجملة الاستفهامية التي هي معلّق عنها فعل القلب ليس باقياً على حقيقة الاستفهام، فالمعنى: ألم تَرَ إلى مَدّ ربك الظل» البحر ٥٠٢/٦ - ٥٠٣، وانظر الدر ٢٥٦/٥ - ٢٥٧.
وذكر مثل هذا الشهاب في حاشيته ٤٢٧/٦ ثم قال: «وكيف للاستفهام عن الحال، وقد تجرد عن الاستفهام، وتكون بمعنى الحال، نحو انظر إلى كيف تصنع، وقد جَوّزه الدماميني في هذه الآية على أنه بدل اشتمال من المجرور وهو بعيد».

(٥) ينسب هذا البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وهو منسوب أيضاً لأعرابي من باهلة.
وذكر البغدادي أنه ينبغي أن يكون «تلتقيان» بالمثناة الفوقية لأنه مُسْنَدٌ إلى ضمير حاجة وأخرى.
قلتُ: وكذا جاءت الرواية بالتاء في المحتسب، وقال: «فقوله: كيف تلتقيان جملة في موضع نصب بدلاً من «حاجة» وحاجة، فكأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحالتين تَعَذُّرَ التقائهما...» ومن ابن جني أخذ المصنِّف البيت والتعليق عليه. وسوف يذكر نص ابن جني مرة أخرى على البيت في الجملة التابعة لمفرد.

أي: أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما.

* * *

= واعترض الدماميني على المصنِّف بأنه قد يكون أراد الاستئناف بقوله: كيف يلتقيان. ونبَّه بها على سبب الشكوى.

ورَدَّ من قبله هذا ابن جني فقال: «هذا أحسن من أن نقتطع قوله: كيف تلتقيان مستأنفاً لأن هذا ضرب من هجنة الإعراب؛ لأنه إنما يشكو تعذُّر التقائهما، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما» انظر المحتسب ٢/١٦٥ - ١٦٦، وشرح البغدادي ٤/٢٧٢، والبيان والتبيين ١/٢٣٤، وشرح السيوطي/٥٥٧، وشرح الأشموني ٢/١٣٤، وشرح التصريح ٢/١٦٢ - ١٦٣، والعيني ٤/٢٠١، والخزانة ٢/٣٧٥.

مسألة

زعم قوم[١] أنّ «كيف» تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى[٢] بن مَوْهَب، ذكره في كتاب «العلل»، وأنشد عليه[٣]:

إذا قَلَّ مال المرء لانت قناته ... وهانَ على الأَدْنى فكيفَ الأباعدِ

---

(١) منهم هشام الكوفي، وهي لا تكون عنده حرف نَسَق إلا بعد نفي، أجاز: ما مررت بزيدٍ فكيف عمروٍ. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٣/٤، ومثله في همع الهوامع ٢٦٥/٥.
وقال سيبويه: «وهو رديء لا تتكلّم به العرب» ولم أهتد إلى النص في الكتاب فنقلته من الهمع ٥/ ٢٦٥.
وفي الكتاب ٢١٧/١ «ما مررت برجلٍ مسلم فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة، بمنزلة فأين راغبٌ في الصدقة. وزعم يونس أن الجر خطأ لأن أين ونحوها يبتدأ بهن، ولا يضمر بعدهن شيء...»
وانظر فيه ص/٢١٩، وفي شرح التسهيل ٤٤٣/٢ «وأثبت هشام العطف بكيف بعد النفي...، وحكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وقال سيبويه في «ما مررت بزيد فكيف أُخَيِّه: هذا رديء لا يتكلم به العرب».
وقال أبو حيان: «ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف» الهمع ٢٦٦/٥.

(٢) لم أهتد إلى ترجمة له، وضبطه بفتح الميم والهاء من المخطوطات.

(٣) قائله غير معروف.
والشاهد فيه عطف الأباعد على الأدنى بكيف، عند من ذهب إلى أن كيف تأتي للعطف.
قال البغدادي: «ولا يعرف له تتمة يستدل بها على إعراب القافية، ولا يعرف قائله أيضاً فلا يصح الاستدلال به».
ومعنى: لانت قناته: أي ساءت حاله وضعفت، وهان: ذل.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٧٣/٤، وشرح السيوطي/٥٥٧، وهمع الهوامع ٢٦٦/٥، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٣/٤، والتاج/ كيف.

وهذا[١] خطأ؛ لاقترانها[٢] بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوعُ[٣] المحل على الخبريّة. ثم يحتمل أن «الأباعد» مجرور بإضافة مبتدأ محذوف[٤]، أي: فكيف حالُ الأباعدِ[٥]. على حَدّ قراءة ابن جماز: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[٦] أو بتقدير: فكيف الهوانُ على الإباعد، فحذف المبتدأ[٧] والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أُقحِمت[٨] «كيف» بين العاطف والمعطوف لإفادة الأَوْلَويّة بالحكم.

* * *

---

(١) أي: عطف الأباعد على الأدنى بكيف. وانظر نص ابن مالك في البصائر والتاج.

(٢) فدخل حرف العطف على «كيف» وحرف العطف لا يدخل على حرف عطف.

(٣) ويكون «الأباعد» مرفوعاً على الابتداء.
وهذا أحسن الوجوه عند البغدادي. انظر شرح الشواهد ٢٧٣/٤.

(٤) وعلى هذا التقدير تبقى «كيف» مرفوعة المحل على الخبرية.

(٥) في المطبوع «فحذف المبتدأ» وهذا غير مثبت في المخطوطات.

(٦) الآية: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ الأنفال ٦٧/٨.
وتقدّم تخريج هذه القراءة في باب «إذ»، غير أني لم أستقصِ مواضعها؛ ولذلك أثبت هذه المراجع هنا استكمالاً لما مضى:
البحر ٥١٨/٤، المحتسب ٨٠/١، الكشاف ٢٤/٢، العكبري/٦٣٢، حاشية الشهاب ٢٩٢/٤، شرح الأشموني ٥٢٧/١، فتح القدير ٢٥/٢، شرح ابن عقيل ٧٨/٣، توضيح المقاصد ٢٨١/٢، همع الهوامع ٢٩٢/٤، المحرر ٣٧٩/٦، شرح التصريح ٥٦/٢، حاشية الصبان ٤٣/١ و٢٦/٢، روح المعاني/٣٣، شرح التسهيل ٣٦٧/٢.
وتأتي هذه القراءة مرة ثالثة في «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة» وسليمان بن مسلم بن جماز المدني مقرئ جليل ضابط، توفي بعد السبعين والمئة. انظر غاية النهاية ٣١٤/١.

(٧) وأبقى الخبر وهو كيف، والمجرور وهو الأباعد، وهو توجيه ضعيف.

(٨) أي جاءت كيف زائدة وهذا لم يقل به أحد.



حرف اللام

٧٠ - اللام المفردة

اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملةٌ للجر، وعاملةٌ للجزم، وغيرُ عاملة. وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين[١]، وسيأتي.

[لام الجرّ]

فالعاملةُ للجرّ مكسورةٌ[٢] مع كُلِّ ظاهر، نحو: لِزيدٍ، ولِعمروٍ، إلّا مع المستغاث المباشِر[٣] لـ «يا» فمفتوحةٌ نحو: «يالَلّهِ».

وأمّا قراءةُ بعضهم[٤] «الحمدُ لُلّه» بضمها فهو عارِضٌ للإتباع.

---

(١) فهم يذهبون إلى أنها ناصبة للفعل بنفسها.

(٢) وذلك لتمييزها عن لام الابتداء؛ فإنها تكون مفتوحة. سر الصناعة/٣٢٥.

(٣) أي الذي يأتي بعد «يا» مباشرة، وذلك فرقاً بين هذه اللام واللام التي تأتي مع المستغاث له؛ إذ تكون مكسورة نحو: يا لَلّهَ لِلمسلمين.. وذهب ابن جني إلى أنها فُتحت لأنه منادى، والمنادى واقع موقع المضمر. سر الصناعة/٣٢٩.

(٤) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، قرأ بضم اللام من لفظ الجلالة إتباعاً لضمة الدال قبلها، ورويت هذه القراءة عن الحسن البصري.
وذكر الفراء أنها لغة بعض ربيعة. وذكر ابن جني أنها لغة أهل البادية، وذهب الزجاج إلى أنها لغة رديئة.
وانظر البحر ١/١٨، والإبانة/١٣٦، والمحتسب ١/٣٧، ومعاني الفراء ١/٣-٤، والإنصاف/ ١٢٥، ٤٣٩، والنشر ١/٤٧، والقرطبي ١/١٣٦، والمحرر ١/١٠٠، والتبيان ١/٣١، وأمالي الشجري ٢/١٢٠، والخصائص ٢/١٤، وزاد المسير ١/١٠، واللسان والتهذيب/حمد.

ومفتوحةٌ مع كُلِّ مضمرٍ[١] نحو: لنا، ولكم، ولهم، إلّا مع ياء المتكلم فمكسورة[٢].

وإذا قيل[٣]: «يا لَكَ ويا لي» احتمل كُلٌّ منهما أن يكون مستغاثاً[٤] به، وأن يكون مستغاثاً[٥] من أجله، وقد أجازهما[٦] ابن جني في قوله[٧]:

فيا شوقُ ما أبقى، ويا لي من النوى [ويا دمعُ ما أَجْرَى ويا قلبُ ما أَصْبَى]

---

(١) قال ابن جني: «ومفتوحة مع المضمر نحو الغلام لَه، وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح، نحو واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء...» سر الصناعة/٣٢٥، وانظر فيه ص/٣٢٦. ومعاني الحروف للرماني/٥٦.

(٢) وهو كسر لمناسبة الياء.

(٣) نصُّ ابن هشام منقول من الجنى الداني، قال المرادي: «... فإذا قلت: يا لي، احتمل أن يكون مستغاثاً به ومستغاثاً من أجله، وقد أجاز ابن جني الوجهين في قول أبي الطيب...» انظر الجنى الداني/١٠٣.

ويعيد ابن هشام هذا الكلام تحت «تنبيه» مرة أخرى فيما يأتي.

(٤) أي: أدعوك للتخلُّص من كذا. دسوقي.

(٥) على تقدير: يا قومي لك. أي: أدعوكم للتخلّخص من كذا.

(٦) أي التقديرين في يا لك، ويا لي.

(٧) البيت من قصيدة للمتنبي مدح بها سيف الدولة.

وفيه رواية: ما أضنى، بالضاد المعجمة.

قال الواحدي: يقول: يا شوقي ما أبقاك فلست تنفد، ويا لي: استغاثة من الفراق، كأنه يقول: يا من لي يمنعني من ظلم الفراق، ويا دمعي ما أجراك، وحذف الكاف المنصوبة، وياء المخاطبة التي قبلها النداء.

وقوله: يا لي: استغاثة بنفسه.

والشاهد فيه إجازة ابن جني أن تكون اللام في «يا لي» لام المستغاث به، وأن تكون لام المستغاث من أجله.

وأَوْجَبَ[١] ابنُ عصفور في «يالي» أن يكون مستغاثاً من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثاً به[٢] لكان التقدير: يا أدعو لي، وذلك[٣] غير جائز في غير باب «ظننت»، و«فقدت»، و«عدمت»، وهذا لازم له[٤]، لالابن[٥] جني، لما سأذكره[٦] بَعْدُ.

ومن العرب من يفتح[٧] اللام الداخلة على الفعل، ويقرأ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[٨].

= انظر شرح الشواهد البغدادي ٢٧٣/٤، والديوان ١٨٥/١، والجنى الداني/١٠٣.
ولم يذكره السيوطي، لأنه بعد عصر الاحتجاج.

(١) نص ابن عصفور في الجنى الداني/١٠٣ «وقال ابن عصفور: الصحيح عندي...».

(٢) سقط «به» من م/١ و٢ و٣، وأثبتُّه لأنه في نص المرادي والمخطوطين الآخرين.

(٣) قال الأمير: «أي لأنه لا يجوز تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ضمير الفاعل إلا في باب ظن وما أُلحق به...» ١٧٥/١ وعند الدسوقي: «أي للزوم تعَدّي الفعل إلى ضميرين متصلين أحدهما فاعل والثاني مفعول، وهما بمعنى واحد، وهذا ممنوع عندهم، لا يجوز إلا في الأبواب المذكورة» ٢٢٠/١.

(٤) أي هو لازم لابن عصفور؛ لأنه يرى أن اللام متعلقة بالفعل في المستغاث به.

(٥) أي وغير لازم لابن جني لأنه يعلِّق لام المستغاث به بـ «يا» لا بالفعل.

(٦) ذكر في آخر المعنى الحادي والعشرين الخلاف في تعلُّق لام المستغاث عند ابن جني وابن عصفور وغيرهم.

(٧) حكى فتح اللام الفراء عن بني سُلَيم، وتميم، قال: «وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون: لَيَقُمْ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبت تميم لام كي إذا قالوا: جئت لَآخُذَ حقي».
انظر معاني القرآن ٢٨٥/١، والجنى الداني/١١١، وفي/١٨٣ وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق، ولغة عكل وبلعنبر فتحها مع الفعل.
وانظر سر الصناعة/٣٢٩ - ٣٣٠.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ الأنفال ٣٣/٨.
وأما قراءة فتح اللام فهي عن أبي السمال العدوي. =

ولِلّام الجارَّة اثنان وعشرون معنى:

أحدها: الاستحقاق[١]، وهي الواقعةُ بين معنىً وذاتٍ، نحو «الحمد لله»، و«العزة لله»[٢]، و«الملك لله»، و«الأمر لله»، ونحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٣]، ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾[٤]، ومنه[٥]: و[٦] للكافرين[٧] النار، أي عذابها.

والثاني: الاختصاص[٨]:

نحو: الجنّةُ للمؤمنين، وهذا الحصيرُ للمسجد، والمنبرُ للخطيب، والسَّرْجُ للدابة، والقميصُ للعبد، ونحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا﴾[٩]،

= وانظر البحر ١٩٨/٤، ومختصر ابن خالويه/٤٩، وتوضيح المقاصد ١٩٨/٤. وسر الصناعة ٣٣٠/١، والجنى الداني/١٨٣، وشرح التسهيل ٢٦٠/٢، والجنى الداني/١٨٣.

(١) في الجنى الداني: «قال بعضهم: وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها» انظر ص/٩٦.

(٢) عَلّق على هذا الشهاب بقوله: «ما ذكره ابن هشام غير مُهَذَّب ولا مُسَلَّم» انظر الحاشية ٣٢٤/٧.

(٣) سورة المطففين ١/٨٣.

(٤) الآية: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة البقرة ١١٤/٢، وانظر المائدة ٤١/٥.

(٥) ما ذكره من قبل وقعت فيه اللام بين معنى وذات، وما ذكره هنا جاءت فيه اللام بين ذاتين، واستدرك بقوله: عذابها ليتحقق الشرط الأول، وانظر حاشية الأمير ١٧٥/١.

(٦) الواو ثابتة في المخطوطات، وسقطت من المطبوع.

(٧) الصواب أن يكون مثاله: النار للكافرين، لا كما ذكره.
وانظر الجنى الداني/٩٦.

(٨) وهي الداخلة بين ذاتين، ولا يصحُّ فيها الملك في الداخلة عليها اللام للأخرى.

(٩) الآية: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف ٧٨/١٢.

﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾[١]، وقولك: هذا الشعر لحبيب[٢]، وقولك: أَدُوم لك ما تدوم[٣] لي.

والثالث: المِلْك[٤]:

نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٥]، وبعضهم[٦] يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين[٧] الآخرين، ويمثّل له بالأمثلة المذكورة، أو[٨] نحوها.

---

(١) آية الميراث: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ...﴾ النساء ٤/١١.

(٢) في م/١ «لِحُبَيْب» كذا.
وحبيب هو أبو تمام الطائي. وقد وقعت اللام هنا بين معنى وذات وقد تعقبه الدماميني، ورأى أنه من القسم الأول وهو الاستحقاق، وكذا المثال الذي بعده. انظر الشمني ٢/٢٩، والأمير ١/١٧٧.

(٣) في م/٣ «ما دمت لي». وذكر المرادي هذا المثال لشبه الملك. الجنى/٩٦.

(٤) قال الزجاجي: «لام الملك مُوصِلَةٌ لمعنى المِلْك إلى المالك، وهي متَّصلة بالمالك لا المملوك...» اللامات/٤٧.

(٥) الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ ...﴾ سورة البقرة ٢/٢٥٥، ووردت في سور أخرى.

(٦) هو المالقي في رصف المباني/٢١٨ وانظر همع الهوامع ٤/٢٠٠.
وقال المرادي: «المِلْك... وقد جعله بعضهم أصل معانيها، والظاهر أنَّ أصل معانيها الاختصاص، وأما المِلك فهو من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه، وكذلك الاستحقاق؛ لأن من استحقَّ شيئًا فقد حصل له به نوع اختصاص» الجنى الداني/٩٦.

(٧) أي الملك، والاستحقاق.

(٨) في المطبوع «ونحوها» ومثله في م/٣ و٤.

ويرجِّحه[١] أنَّ فيه تقليلاً[٢] للاشتراك، وأنه[٣] إذا قيل: «هذا المال لزيد والمسجد» لزمَ القولُ بأنها للاختصاص مع كون زيدٍ قابلاً للمِلك؛ لئلا يلزم استعمالُ المشترَك[٤] في مَعْنَيَيْه[٥] دَفْعَةً، وأكثرهم[٦] يمنعه.

الرابع: التمليك[٧]: نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: شبه التمليك[٨]: نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾[٩].

---

(١) أي يُرَجِّح جعل الاختصاص أصلاً للملك والاستحقاق.

(٢) وهو خلاف الأصل، وتكون لعشرين معنىً بدلاً من اثنين وعشرين. وفي الشمني ٢٩/٢ «والصحيح ما قاله سيبويه من أنها للاستحقاق، وهو معناها الخاص لأنه لا يفارقها، وإنما جعلت للملك لأنه ضَرْب من الاستحقاق، وقد يدخلها مع ذلك معان أخر» وهذا النصّ للمرادي في شرح التسهيل. كذا عن الشمني، وانظر قريباً من هذا في الجنى الداني/٩٦.

(٣) أي وأنه يُرَجِّحه أنه إذا قيل...

(٤) وهو اللام.

(٥) أي: الاختصاص والملك؛ إذ الاختصاص غير الملك.

(٦) أي: يمنع ما ذهب إليه بعضهم من الاستغناء بالاختصاص عن ذكر المِلْك والاستحقاق، أو أكثرهم يمنع استعمال المشترك في معنييه دفعة.

(٧) انظر الجنى الداني/٩٦، وفي الدسوقي ٢٢١/١ «وهي الداخلة على المِلْك بعد ما يفيد تمليكاً كالهبة والمنحة والصدقة».

(٨) كذا في الجنى الداني/٩٧ وانظر بصائر ذوي التمييز ٤٠٩/٤ اللام، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/٢ وشبه التمليك يكون مدخول اللام فيه على من هو شبيه بمن ملك شيئاً ولكنه في الحقيقة لا سبيل إلى الملك فيه. ودليل ذلك الآية بعده.

(٩) الآية: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ سورة النحل ٧٢/١٦.
والشاهد في الآية في «لكم» في الموضعين، وكان يستحسن بالمصنف أن يكمل الآية ليشمل البنين والحَفَدة في الجَعْل.

السادس: التعليل[١]، كقوله[٢]:

ويومَ عَقَرْتُ للعذارى مطيَّتي [فيا عَجَباً من رَحْلها المتَحمَّلِ]

وقولِه تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[٣]، وتعلُّقها بـ ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾[٤]، وقيل بما قبله، أي[٥]: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ * لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[٦].

ورُجِّح[٧] بأنهما في مصحف أُبَيّ سورةٌ واحدةٌ، وضُعِّف[٨] بأن «جَعْلَهم

---

(١) وهي التي يصلح في مكانها «من أجل».

(٢) البيت لامرئ القيس من معلَّقته.

والشاهد فيه في قوله: للعذارى، فاللام للتعليل، أي لأجل العذارى. قال الأصمعي: «عجِبَ لِما فعل من عقر ناقته حتى حمل رحلها على أخرى، كأنه سفه نفسه لذلك، فقال: يا عجباً، يروى بالتنوين.. وترك تنوينه». أي: يا عجبا.

انظر شرح البغدادي ٢٧٤/٤، والديوان/١١، وشرح السيوطي/٥٥٨، والخزانة ٦٦/٢، والبصائر ٤٠٩/٤.

(٣) سورة قريش ١/١٠٦.

(٤) الآية: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ﴾ سورة قريش ٣/١٠٦.

(٥) هذا الرأي للخليل بن أحمد. انظر البحر ٥١٤/٨، والدر المصون ٥٧١/٦، والكشاف ٣٦٠/٣.

(٦) الآية/٥ من سورة الفيل.

وتعليقها بما قبلها هو رأي الأخفش. انظر البحر ٥١٤/٨، والدر المصون ٥٧٠/٦، ومعاني الفراء ٣٩٣/٣، ومعاني الأخفش/٥٤٥، والقرطبي ٢٠٠/٢٠ - ٢٠١.

(٧) الذي رَجَّحه هو الزمخشري قال: «وقيل هو متعلِّق بما قبله أي فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش، وهذا بمنزلة التضمين في الشعر، وهو أن يتعلّق معنى البيت بالذي قبله تعلُّقاً لا يصحُّ إلاّ به، وهما في مصحف أُبَيّ سورة واحدة بلا فَصْل، وعن عمر أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب، وقرأ في الأولى والتين» الكشاف ٣٦٠/٣، والنص في البحر ٥١٣/٨.

(٨) الجزاء على الكفر في الآخرة لا في الدنيا، وحينئذٍ فلا يكون جعلهم كعصف مأكول لأجل كفرهم... دسوقي ٢٢١/١.

وانظر رَدّ الحوفي في البحر ٥١٤/٨، والدرّ المصون ٥٧١/٦.

كَعَصۡفٖ» إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت، وقيل متعلّقة بمحذوف تقديره[١]: اعجبوا:

وقولِه[٢] تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾[٣]، أي: وإنه من أجل حُبّ المال لبخيل[٤].

وقراءة حمزة: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لِمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾[٥]

---

(١) هذا للفراء والكسائي. انظر معاني الفراء ٢٩٣/٣، والدر المصون ٥٧١/٦، والبحر المحيط ٨/ ٥١٤ قال: «والكسائي والفراء تتعلّق باعجبوا مضمرة، أي اعجبوا لإيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف، وتركِهم عبادة رَبِّ هذا البيت...». وانظر إعراب النحاس ٧٧٢/٣.
ونسب هذا الشوكاني إلى الكسائي والأخفش، وسمّاها لام التعجُّب، انظر فتح القدير ٤٩٨/٥، وكذا سمّاها الزجاجي. انظر اللامات/٧٢.

(٢) أي ومما يأتي للتعليل...، وفي م/٤ و٥ «وكقوله تعالى».

(٣) العاديات ٨/١٠٠.

(٤) قال أبو حيان: «... لشديد، أي قويّ في حُبّه، وقيل لبخيلٌ بالمال، ضابطٌ له، ويقال للبخيل، شديد ومتشدد، وقال طرفة:

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدِّد».

البحر ٥٠٥/٨.

(٥) الآية: ﴿... ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ آل عمران ٨١/٣.
- قراءة جمهور السبعة «لَمَا» بفتح اللام وتخفيف الميم.
- وقرأ حمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم والحسن والأعمش ويحيى بن وثاب والخزاز «لِما» بكسر اللام وتخفيف الميم.
وانظر البحر ٥٠٨/٢، والسبعة/٢١٣، والكتاب ٤٥٥/١ - ٤٥٦، والرازي ١١٧/٨، والبيان ١/ ٢٠٩، والنشر ٢٤١/٢، والتيسير/٨٩، والطبري ٢٣٦/٣، وحجة الفارسي ٦٢/٣، والكشف ١/ ٣٥١، ومعاني الفراء ٢٢٥/١.
وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

الآية، أي[١] لأجل إيتائي[٢] إيّاكم بعض الكتاب و، الحكمة، ثم لمجيء محمد ﷺ مصدِّقاً لما معكم لتؤمِنُنَّ به. فما[٣]: مصدرية، فيهما، واللام تعليليّة، وتعلَّقتْ[٤] بالجواب[٥] المؤخَّر على الاتساع[٦] في الظرف، كما قال الأعشى[٧]:

[رَضِيعَيْ لبانِ ثَدحي أُمٍّ تَحالَفَا بأَسْحَمَ داجٍ] عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

ويجوزُ كونُ «ما» موصولًا اسمياً[٨]، فإن[٩] قلت: فأين العائد في «ثم جاءكم

---

(١) هذا للزمخشري، ودَرَج على عادته ألّا يعزو الفضل لأهله.
انظر الكشاف ٣٣٢/١، ومثله في البحر ٥١١/٢ منقولاً عن الكشاف.

(٢) في م/١ «إتياني»، ومثله في نسخة مبارك، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «إيتائي»، وكذلك جاء في نَصِّ الزمخشري الذي نقل منه المصنف.

(٣) لم أجد هذا لغير الزمخشري فيما بين يديّ من المراجع، وقد بدأ به ثم ثنّى بأنة يأتي موصولاً.

(٤) أي: هي ومجرورها المصدر على رأي الزمخشري، والموصول عند غيره.

(٥) وهو «لتؤمنُنَّ».

(٦) ومن هذا الاتساع جواز إعمال ما بعده فيه.

(٧) تقدَّم البيت في «باب» «عوضُ»، وأَنَّ العاملَ فيه «نتفرّقُ» وقد ذكره هنا أيضًا مستشهداً به على جواز عمل ما بعد الظرف فيه وهو متقدِّم عليه. ويذكره مرة ثالثة في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة عشرة يبيّنُ أنه مغتفر لتوسعهم في الظرف.

(٨) ذكر هذا الزمخشري بعد أن ذكر أنه حرف مصدري، وغالب المتقدِّمين يذهب إلى أنه اسم موصول، وأنه لا يجوز غيره، وذكر العكبري فيه وجهاً ثالثاً وهو أنه يجوز أن يكون نكرة موصوفة.
انظر البحر ٥١١/٢، والكشاف ٣٣٢/١، والبيان ٢٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٧/١، والتبيان/٢٧٥، ومعاني الفراء ٢٢٥/١، وإعراب النحاس ٣٤٩/١.

(٩) نَصُّ الزمخشري أحكم من تلخيصه له هنا قال: «فإن قلت: كيف يجوز ذلك والعطف على آتيتكم وهو قوله: ثم جاءكم، لا يجوز أن يدخل تحت حكم الصفة؛ لأنك لا تقول: للذي جاءكم رسول مصدق لما معكم؟ قلتُ: بلى، لأن ما معكم في معنى ما آتيتكم، فكأنه قيل: للذي آتيتكموه، وجاءكم رسول مصدِّقٌ له» الكشاف ٢٣٢/١.

رسول»؟ فالجواب[١]: إنّ «ما معكم» هو نفس «ما آتيتكم»، فكأنه قيل: مُصَدِّقٌ له، وقد يَضْعُفُ[٢] هذا لقلّته نحو[٣]:

[فيا رَبَّ ليلى أنتَ في كُلِّ موطنٍ] وأنتَ الذي في رحمة الله أَطْمَعُ

وقد يُرَجَّحُ[٤] بأن الثواني يُتَسامَحُ فيها كثيراً.

وأمّا قراءة الباقين[٥] بالفتح فاللام لام لتوطئة[٦]، وما[٧] شرطية، أو اللام

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «قلت: إن...».

(٢) أي جعل الاسم الظاهر في موضع الضمير في الصلة ضعيف، فإن قوله: لما معكم فيه إظهار في محل الإضمار، والأصل مصدق له، أي: لما آتيتكم. دسوقي ٢٢٢/١.

(٣) البيت لمجنون بني عامر، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.
والشاهد فيه أنه وضع الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس: وأنت الذي في رحمته.
وذهب الشمني وابن الملا تبعاً للعيني إلى أن التقدير: في رحمتك، للإخبار بالاسم الظاهر عن «أنت»، ورآه البغدادي غفلةً منهم؛ لأن الظاهر هنا موصول يجب أن يكون عائده ضميراً غائباً.
انظر شرح البغدادي ٢٧٦/٤، وشرح السيوطي/٥٥٩. ولم أجد البيت في ديوانه.

(٤) قال من قبل: فأين العائد في «ثم جاءكم رسول؟» وقدّره، ثم ذكر ضعف هذا التقدير، ثم عاد إلى ترجيحه هنا في أن «جاءكم» تابع، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، فقوله: «وقد يرجح» جواب عن الضعف في قوله: وقد يضعف.

(٥) وهي قراءة الجمهور «لَما آتيتكم» بفتح اللام من «لَمَا».

(٦) اللام الموطئة للقسم؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.

(٧) ما شرطية منصوبة على المفعول بالفعل بعدها، وهو قول الكسائي.
وسأل سيبويه الخليل عن هذه الآية فذكر أنّ «ما» بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على «إنْ» حين قلت: والله لئن فَعَلْت لأَفْعَلنَّ. وإلى هذا ذهب الزمخشري، فأجاز أن تكون «ما» شرطية أو موصولة.

للابتداء، و«ما»[١] موصولة، أي الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني.

ومن ذلك[٢] قراءة حمزة والكسائي ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾[٣] بكسر اللام[٤].

ومنها[٥] اللام الثانية[٦] في نحو: «يا لَزيدٍ لِعمروٍ»، وتعلُّقها بمحذوف[٧]، وهو

---

(١) وممن ذهب إلى هذا الفارسي، وما مبتدأ، وصلتها الفعل بعدها، وذهب غيره إلى أنها موصولة مفعول بفعل جواب القسم.
وانظر تخريج هذه الآراء في إعراب «لَمَا» المراجع الآتية: البحر ٢/٥١١، الدر المصون ٢/١٥٢، البيان ١/٢٠٩، الكشاف ١/٣٣٢، الكتاب ١/٤٥٥.
وسوف يعود المصنِّف للحديث عن هذه القراءة في الباب الثاني من هذا الكتاب في إعراب الجمل، والخلاف في الجواب وما يترتب عليه.

(٢) أي من جعل اللام للعلّة، وهو المعنى السادس.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ السجدة ٣٢/٢٤.

(٤) والقراءة بكسر اللام عن حمزة والكسائي وطلحة والأعمش وعبدالله بن مسعود ورويس عن يعقوب ويحيى وخلف.
وقراءة باقي السبعة «لَمّا» بفتح اللام وتشديد الميم، أي حين صبروا.
انظر البحر ٧/٢٠٥، والطبري ٢١/٧١، والإتحاف/٣٥٢، والسبعة/٥١٦، والنشر ٢/٣٤٧، والتيسير/١٧٣، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٥) أي من اللام المفيدة للتعليل.

(٦) وهي لامُ المستغاث من أجله.

(٧) قال المرادي: «وهذه اللام هي في الحقيقة لام التعليل، وهي متعلّقة بفعلٍ محذوف، فإذا قلت: يا لَزيدٍ لِعمروٍ، فالتقدير: أدعوك لعمروٍ»
قال ابن عصفور قولاً واحداً، وليس كذلك بل قيل: إنها تتعلّق بحالٍ محذوفة. أي: مدعوّاً لعمرو»
الجنى الداني/١٠٤. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٠٩.
ونَصُّ المصنّف منتزع من كتاب المرادي.

فعلٌ من جملةٍ مستقلة، أي: أدعوك لعمروٍ، أو اسمٍ هو حالٌ من المنادى أي[١]: مدعوّاً لعمرو، قولان. ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول.

ومنها[٢] اللامُ الداخلة[٣] لفظاً على المضارع في نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[٤]، وانتصابُ[٥] الفعل بعدها بأن[٦] مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور، لا بأنْ[٧] مضمرة، أو بكي المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة[٨] خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا[٩] بها لنيابتها عن «أَنْ» خلافاً لثعلب.

ولك إظهار «أَنْ»[١٠] فتقول: «جئتُك لأن تكرمني»، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بلا[١١]،

---

(١) سوف يعزو هذا لابن الباذش فيما يأتي.

(٢) أي من لام التعليل.

(٣) خَصَّ هذا باللفظ لأنها من حيث المعنى جارَّة للمصدر المنسبك من أن المقدّرة والفعل، فهي في اللفظ داخلة على الفعل، وفي المعنى على غيره.

(٤) الآية: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ . . . مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة النحل ٤٤/١٦.
وقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ﴾: اللام لام التعليل، وتسمى لام كي، وهي التي تخلفها « كي » في التعليل.

(٥) انظر المسألة/٧٩ في الإنصاف في مسائل الخلاف/٥٧٥.

(٦) هذا رأي البصريين، وهي مضمرة جوازاً. وانظر الجنى الداني/١١٥.

(٧) وحمل ابن كيسان على المراوحة بينهما أن العرب تظهر بعدها أن تارة وكي تارة أخرى. انظر الهمع ١٤٠/٤، وشرح التسهيل ١٠٨/٣، والجنى الداني/١١٥.

(٨) أي اللام هي الناصبة، وأنها بطل فيها معنى الجر وعملها في الأسماء.

(٩) أي باللام، وانظر الهمع ١٤٠/٤، وشرح المفصل ٢٠/٧.

(١٠) أي بعد لام التعليل.

(١١) لا: النافية.

نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[١]، لئلا يحصل الثقل[٢] بالتقاء المثلين.

* * *

---

(١) الآية: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٥٠.

(٢) أحد المثلين هو اللام الجارّة، والثانية هي لام «لا»، ولولا ظهور «أَنْ» لصارت: لِلاَ، فأُظهِرَت «أنْ» وأُدغمت في اللام بعدها كذا: لِأَنْ لا، ثم: لِئَلَّا.

فَــــرْع

أجاز أبو الحسن[(١)] أن يُتَلَقَّى القسمُ بلام كي، وجعل منه: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[(٢)]، فقال[(٣)]: المعنى لَيُرضُنّكم. قال أبو علي: وهذا[(٤)] عندي أَوْلى من أن يكون مُتَعَلّقاً بـ ﴿يَحْلِفُونَ﴾، والمقسَم عليه محذوفاً[(٥)] وأنشد أبو الحسن[(٦)]:

إذا قلتُ: قَدْني، قال: بالله حِلْفَةً لِتُـغْـنـي عـنـي ذا إنـائـك أجـمـعـا

---

(١) الأخفش، وهذا الذي ذكره المصنِّف هنا هو لابن عصفور في شرح الإيضاح.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٦/٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ التوبة ٦٢/٩.

(٣) قال الأخفش: «وسيحلفون بالله لكم ليرضوكم، ولا أعلمه إلا على قوله: ليرضُنّكم»، كما قال الشاعر:

إذا قلت قدني ... ...

أي ليغنينّ عني..» معاني القرآن / ٣٣٣ - ٣٣٤.
وسوف يعود ابن هشام للحديث عن الآية في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وكذا في الجهة السادسة من الباب الخامس، ويعزو هذا الرأي للكسائي وأَبي حاتم.
وفي البحر ٦٤/٥ «واللام لام كي، وأخطأ من ذهب إلى أنها جواب القسم».

(٤) ذكر هذا أبو علي في العسكريات. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٦/٤، وذهب إلى مثل هذا ابن الأنباري في البيان ٣٣٦/١، وأبو حاتم أيضاً. انظر البحر ٤٩٧/٦.

(٥) كذا في المخطوطات ما عدا الخامسة ففيها «محذوف»، ومثله في المطبوع. والتقدير: يحلفون بالله ليرضوكم ليفعلُنّ كذا.

(٦) قائل البيت حُرَيث بن عناب النبهاني من طيئ.
وروايته في اللسان:

إذا هو آلى حِلْفَةً قلتُ مثلها لِتغني عني ذا أتى بك أجمعا

وفيه رواية أخرى: إذا قلتُ قطني قلتَ آليتُ حِلْفَةً...

والجماعة يَأْبَوْن هذا[١]؛ لأنّ القسم إنما يُحاب[٢] بالجملة. ويروون البيت[٣]: «لَتُغْنِنّ»، بفتح اللام وبنون[٤] التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون إذا[٥] كان ياء تلي كسرة، كقوله[٦]:

وٱبكِنَّ عَيْشاً تَقَضَّى بعد جِدَّتِهِ طابَتْ أصائلُه في ذلك البَلَدِ

= وفي البيت رواية: لِتُغْنِيّ، وفيه رواية أخرى بفتح اللام.

وقوله: إذا قال: أي الغلام الضيف. قطني أو قدني على الروايتين معناه يكفيني، أي حَسْبي ما شربتُ، فيقول المضيف: اشرب جميع ما في الإناء ولا تردَّه عليّ. وذا إنائك: أي صاحبُ إنائك، وهو اللبن.

والشاهد فيه عندالأخفش أنه أجاز أن يقع جواب القسم المضارع المقرون بلام كي: والقَسم: حلفة، والمضارع: لتغني.

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن أبا الحسن أنشده بفتح اللام للقسم، وفتح آخر الفعل على إرادة نون التوكيد، وحذفها ضرورة. وذهب البغدادي إلى أن هذه الرواية عن الأخفش غير صحيحة.

وحُرَيْث شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.

انظر شرح البغدادي ٤/٢٧٦، وشرح السيوطي/٥٥٩، وأمالي ثعلب/٦٠٦، والخزانة ٤/٥٨٠، ٥٨٤. وشرح المفصل ٨/٣ - ٩، والعيني ١/٣٥٤، ٣/٣٦٠، ومعاني الأخفش/٣٣٤، واللسان/لوم، وشرح الرضي ٢/٤٠٥.

(١) أي تلقي القسم بلام كي، وانظر البحر ٨/٩٠ لا يحفظ من لسانهم: والله لِيقومَ.. بكسر اللام وحذف النون.

(٢) وما تدخل عليه اللام يكون مفرداً؛ لأنه في تأويل مصدر، على تقدير أن والفعل.

(٣) هذه رواية ثعلب في أماليه. انظر الأمالي/٦٠٦ وشرح البغدادي ٤/٢٧٧ - ٢٧٨.

(٤) وكذا جاءت في شرح المفصل ٨/٣ - ٩ ومثله عند العيني.

(٥) وبنونِ: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ونون».

(٦) «إذا» كذا في المخطوطات وفي المطبوع «إن».

(٧) قائل البيت غير معروف، وجاء تامّاً في م/٤ و٥، وذكر صدره في م/١ و٢، وٱستُكمِلَ على هامش هاتين النسختين عَجُزُه. =

وقَدّروا[١] الجوابَ محذوفاً، واللام[٢]، متعلِّقةٌ به، أي لَيَكُونَنَّ كذا ليرضوكم، ولَتَشرَبَنَّ[٣] لِتُغْنِي عني.

السابع: توكيد النفي[٤]:

وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقةً بما كان أو بلم يكن، ناقصتين، مسندتين[٥] لما أُسْنِدَ إليه الفعلُ المقرونُ باللامِ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[٦]،

= والشاهد فيه: وأَبكِنّ، وأصله ابكيَنّ، فحذفت الياء وهي لام الفعل على لغة فزارة التي ذكرها المصنّف، والخطاب لمذكّر بدليل ما بعده:

يا عمرو أَحْسِنْ نماك الله بالرَّشَد وأَقْرِ السلامَ على الأنقاء والثمد

وقد أنشدهما ابن الأنباري في أول شرح المفضليات عن أحمد بن عبيد، وحكى الفراء هذه اللغة عن طيئ.

انظر شرح البغدادي ٤/٢٨٠، شرح السيوطي/٥٦١.

(١) أي: قدّر الجماعة الجواب في الآية التي ٱحْتَجَّ بها الأخفش، وهي/٦٢ من سورة التوبة.

(٢) أي: في «ليرضوكم».

(٣) أي: وقدّروا الجواب محذوفاً في البيت واللام متعلّقة به، وهذا على رواية الأخفش.

(٤) وهي لام الجحود، وسميت كذلك لاختصاصها بالنفي.

(٥) أي كان ويكن مسندتان إلى اسم واحد فيهما.

وذهب بعضهم إلى أنها تقع بعد كل فعل منفيّ نحو: ما جئت لتكرمني.

انظر الجنى الداني/١١٧، وفي شرح التصريح ٢/٢٣٦ «يجوز في سائر أخوات كان كذا زعم بعضهم».

(٦) الآية: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ آل عمران ٣/١٧٩، ولو ذكر المؤلف أول الآية لكان فيها شاهدان على هذه اللام.

﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[(١)]. ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للمجد، أي: النفي.

قال النحاس[(٢)]: «والصواب تسميتها لام النفي؛ لأنّ الجَحْدَ في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار» انتهى.

ووجه التوكيد[(٣)] فيها عند الكوفيين أنّ أصل «ما كان لِيَفْعَلَ» ما كان يفعل، ثم أُدْخلت اللام زيادةً لتقوية النفي، كما أُدخلت الباء في «ما زيد بقائم» لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكِّد غير جارّ[(٤)]، ولكنه ناصب[(٥)]، ولو كان جارّاً لم يتعلّق عندهم بشيء لزيادته، فكيف به[(٦)] وهو غير جارّ؟

---

(١) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ النساء ١٣٧/٤، وانظر الآية ٦٨.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد أخذ عن المبرّد والزجاج وتوفي عام/٣٣٨هـ. انظر بغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٣) هي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي. الجنى الداني/١١٩.
وفي الهمع ١٠٩/٤ «ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكَّدة لصحة الكلام بدونها؛ إذ يقال: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة: إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح».
والفرق بين المذهبين أن لام الجحود عند البصريين تتعلّق بمحذوف هو خبر كان التي قبلها، والتقدير في قولك: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد مريداً للفعل، ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر كان ولا حذف عندهم. فاللام زائدة لتأكيد النفي؛ ولذلك يتقدّم معمول ما بعدها عليها.

(٤) وعلى هذا فهو لا يحتاج إلى متعلَّق.

(٥) رَدّ مذهبهم هذا أبو البقاء بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة. وانظر الجنى الداني/١١٩. وانظر الخلاف في عملها في الإنصاف/٥٩٣، المسألة/٨٢، وشرح التسهيل ٧٧/٣.

(٦) قوله: «به» مثبت في م/١ و٢ والمطبوع، وسقط من م/٣ و٤ و٥.

ووجهه[١] عند البصريين أن الأصل: ما كان قاصداً[٢] للفعل، ونَفْيُ القصدِ أَبْلَغُ من نفيه[٣]؛ ولهذا كان قوله[٤]:

يا عاذلاتي لا تُرِدْنَ ملامتي ... إنَّ العواذلَ لَسْنَ لي بأميرِ

أَبْلَغَ[٥] من «لا تَلُمْنَني»؛ لأنَّه نهيٌ عن السبب، وعلى هذا فهي[٦] عندهم حَرْفُ جَرٍّ مُعَدٍّ[٧] متعلِّق بخبر «كان»[٨] المحذوف، والنصبُ بأنْ مضمرةً وجوباً، وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[٩] في

---

(١) أي: وجه التأكيد بهذه اللام.

(٢) أي: الخبر مقدَّر، وليس ما دخلت عليه اللام.

(٣) نفيُ القصدِ أبلغ من نفي الفعل.

وقال الدسوقي ٢٢٣/١ «وفي نسخةٍ: ونفي قَصْدِ الفعل أَبْلَغُ».

وذكر الدماميني أنّ هذا مشكل فإن التوكيد حينئذٍ لم يُسْتَفَدْ من اللام لأنه استفيد من نفي المسبب وأراد نفي السبب. وتعقَّبه الشمني بقوله: «وأقول: بل استُفيد التأكيد حينئذٍ من اللام؛ لأنه استُفيد مما تعلّقت به، وأقيمت مقامه بعد حذفه» الحاشية ٣٠/٢، وانظر الأمير ١٧٧/١.

(٤) قائله غير معروف، وروايته عند السيوطي: «لا تَرِدْن ملامتي».

وأورده ابن جني في الخصائص في باب «في الاكتفاء بالسَّبَب من المسبَّب. وبالمسبَّب من السَّبَب» وقال بعده: «أراد لا تلمني، فاكتفى بإرادة اللوم منه، وهو تالٍ لها ومسبَّبٌ عنها».

والشاهد في البيت في قوله: لا تُرِدْن ملامتي، فهو أَبْلَغُ من قولك: لا تَلُمْني.

انظر شرح البغدادي ٢٨٣/٤، والخصائص ١٧٤/٣، وشرح السيوطي/٥٦١.

(٥) أي قوله: لا تُرِدْنَ ملامتي أبلغ...

(٦) أي: اللام عند البصريين.

(٧) أي مُعَدٌّ للفعل، وهي لام التقوية.

(٨) قاصداً أو مريداً على ما قدَّروه.

(٩) أول الآية: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ إبراهيم ٤٦/١٤.

قراءة[1] غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، أنها لام الجحود[2]. وفيه نظر؛[3] لأنّ النافي على هذا غير[4] «ما ولم»؛ ولاختلاف فاعِلي[5] «كان» و«تزول».

والذي يظهر لي أنها «لام وكي» وأنّ «إنْ»[6] شرطية، أي: وعند الله جزاءُ

---

(١) قراءة غير الكسائي هي قراءة الجمهور من القراء، بكسر اللام من «لِتزولَ» وفتح الثانية.
وقرأ الكسائي وابن عباس ومجاهد وابن وثاب وابن محيصن وابن جريج وعلي: «وإن كان مكرهم لَتزُولُ منه الجبال» بفتح اللام الأولى وضمِّ الأخيرة.
قال العكبري في «إنْ» وجهان:
- أحدهما: أنها بمعنى «ما»: أي ما كان مكرهم لإزالة الجبال.
- والثاني: أنها مخففة من الثقيلة، والمعنى أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال في الثبوت، ومثل هذا المكر باطل.
وانظر القراءتين في البحر ٤٣٧/٥ - ٤٣٨، والطبري ١٦٠/١٣، والعبكري/٧٧٣، والقرطبي ٩/ ٣٨١، ومعاني الفراء ٧٩/٢، والمحتسب ٣٦٥/١، ومعاني الزجاج ١٦٦/٣، والسبعة/٣٦٣، والتبصرة/٥٥٩.
وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) انظر مثل هذا عند ابن الأنباري في البيان ٦١/٢، والفراء في معاني القرآن ٧٩/٢، والكشاف ٢/ ١٨٤ - ١٨٥، وانظر مناقشة هذه المسألة في اللامات/١٧٩ وما بعدها.

(٣) اعتراض على من ذهب أنها لام الأحود.

(٤) قال المرادي: «قيل ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا ما ولم دون غيرهما، قلتُ: الظاهر مساواة «إنْ» النافية لهما في ذلك...» الجنى الداني/١١٦ - ١١٧، وانظر همع الهوامع ١٠٨/٤، وشرح الأشموني ٢٩٠/١، وتوضيح المقاصد ١٩٤/٤.

(٥) الفاعل في كل هو «مكرهم» والفاعل في تزول هو «الجبال».

(٦) كذا في الدر المصون ٢٨٠/٤، والجواب محذوف، أي: وإن كان مكرهم مقدَّراً لإزالة الجبال الرواسي.
وهذا التخريج للزمخشري انظر الكشاف ١٨٤/٢، وأشار إليه الدماميني انظر الشمني ٣١/٢.

مكرهم، وهو مَكْرٌ أَعْظَمُ منه، وإن كان مكرهم لشدَّته مُعَدّاً لأجل زوال الأمور العظام المشبَّهةِ في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أَشْجَعُ من فلان وإن كان مُعَدّاً للنوازِلِ.

وقد[١] تحذف «كان» قبل لام الجحود، كقوله[٢]:

فما جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قومي مُقاوَمَةً، ولا فَرْدٌ لِفَرْدِ

أي: فما كان جمع.

وقول أبي الدَّرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر[٣]: «**ما أنا لأدعهما**».

---

(١) النص عند المرادي في الجنى الداني/١١٧ ومنه أخذ المصنف.

(٢) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي الصحابي من قصيدة افتخر فيها بقومه وقبائله من اليمن، وذكر فيها أيامهم ووقائعهم.
والشاهد فيه حذف «كان» بعد لام الجحود، والتقدير: فما كان جمع ليغلب.
وذهب الدماميني إلى أنّ هذا غير متعيِّن لجواز أن تكون «ما» عاملة عمل ليس، والتقدير: فما جمع متأهِّلاً لغلب قومي.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٨٤/٤، وشرح السيوطي/٥٦٢، والجنى الداني/١١٧، وشرح الأشموني ٢٩٠/١، وحاشية الصبان ٢٩٣/٣.

(٣) نص الحديث في الجنى الداني/١١٧ قال بعده: «أي ما كنت لأدعهما» فحذف الفعل وانفصل الضمير. وانظر شرح الأشموني ٢٩٠/١.
وفي حاشية الصبان ٢٦٧/٣ «وعبارة الدماميني والشمني: ليس ما ذكره في البيت، وقول أبي الدرداء متعيناً لجواز أن يكون المعنى... وفي قول أبي الدرداء أو ما أنا مريداً لتركهما»، وذلك على جعل ما عاملة عمل «ليس»، وليس على تقدير النفي قبل لام الجحود. وهو تقدير الدماميني.
وانظر حاشية الشمني ٣١/٢.

والثَّامن: موافقة «إلى»[(١)]:

نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[(٢)]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[(٣)]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[(٤)]

والتَّاسع: موافقة «على»: في الاستعلاء الحقيقي

نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[(٥)]، ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ﴾[(٦)]، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[(٧)].

---

(١) أي لانتهاء الغاية. وانظر الإتقان ٢/٢٢٥، واللامات/١٥٧، والبرهان ٤/٣٤٠ - ٣٤١، وتأويل مشكل القرآن/٥٧٢.

(٢) ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ الزلزلة ٩٩/٤ - ٥.
أي أوحى إليها. قال المرادي: «وهو كثير».

(٣) ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ الرعد ١٣/٢.

(٤) ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ الأنعام ٦/٢٨.

(٥) قوله: ﴿قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ وهي الآية/١٠٧ من الإسراء.
﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ الإسراء ١٧/١٠٩.
وانظر البحر ٦/٨٨ - ٨٩، والبرهان ٤/٣٤١، والجنى الداني/١٠٠.

(٦) ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ يونس ١٠/١٢.
انظر الإتقان ٢/٢٢٥، وشرح الرضي ٢/٣٢٩، وفي البحر ٥/١٢٩ «واللام على بابها عند البصريين والتقدير ملقياً لجنبه لا بمعنى «على» خلافاً لزاعمه».

(٧) سورة الصافات ٣٧/١٠٣ ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾.
وانظر شرح الرضي ٢/٣٢٩، والجنى الداني/١٠١، وفي البحر ٧/٣٧٠، «أي أوْقعه على أحد جنبيه في الأرض...».

وقوله[1]:

[تناوَلَهُ بالرُّمْحِ ثم اتَّنَى له] فَخَرَّ صريعاً لليدين وللفَمِ

والمجازي[2]، نحو ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[3]، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها[4]: «**اشترطي لهم الولاء**».

= وانظر الجنى الداني/١٠١: «وجعل بعضهم منه.. أي على الجبين». والمساعد ٢/٢٥٨.

(١) البيت من قصيدة لجابر بن حُنَيّ التغلبي. وصدره ما وضعته بين معقوفين ووقع هذا المصراع الذي ذكره المصنِّف في شعر لكعب بن حُدَير ، وقاتل ابن محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي، ولعكبر ابن حُدَير بن مالك، وغيرهم.

وتناوله بالرمح: طعنه، وقوله: اتَّنَى: أي انثنى، أدغم النون في الثاء ثم أبدلها تاءً، وهو من نادر التصريف.

والشاهد فيه أنّ «اللام» في قوله: «لليدين» بمعنى «على»، أي فخرَّ صريعاً على اليدين.

وذهب الزمخشري إلى أنّ معناه جعل ذقنه ووجهه للخرور؛ واختصه به لأن اللام للاختصاص. قال أبو حيان: وقيل اللام بمعنى على.

وجابر شاعر جاهلي كان صديقاً لامرئ القيس، وهو تغلبي.

وانظر شواهد البغدادي ٤/٢٨٦، وشرح السيوطي/٥٦٢، والجنى الداني/١٠١، والبحر ٦/١٠، ٨٦، والكشاف ٢/٢٤٩، والمفضليات/٢١٢، والدر المصون ٤/٣٧٢، وانظر الأزهية/٢٩٩.

(٢) أي وتأتي اللام للاستعلاء المجازي مثل «على».

(٣) ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾ سورة الإسراء ١٧/٧.

وقوله: فلها في اللام ثلاثة أقوال: الأول أنها بمعنى على، والثاني أنها بمعنى إلى، قاله الطبري، أي: فإليها ترجع الإساءة، والثالث أنها على بابها.

انظر الدر المصون ٤/٣٧٢ - ٣٧٣، والبحر ٦/١٠، والطبري ١٥/٢٤.

(٤) عن عائشة قالت: دخلتْ عليَّ بَرِيرةُ فقالتْ: إنَّ أهلي كاتبوني على تسعِ أواقٍ في تسعِ سنين، في كل سنة أوقية فأعينيني، فقلتُ لها: إن شاء أهلك أن أَعُدَّها لهم عَدَّةً واحدةً وأُعْتِقَكِ، ويكون الولاءُ لي فَعَلْتُ . فذكرتْ ذلك لأهلها، فأبَوْا إلّا أن يكون الولاءُ لهم، فأتتني، فذكرتْ ذلك، قالتْ: =

وقال النحّاس[(١)]: المعنى «من أجلهم»، وقال: «ولا يُعْرَف[(٢)] في العربية لهم بمعنى عليهم».

والعاشر: موافقة «في»:

نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[(٣)]،

= فانتهرتها، فقالت: لا ها اللَّهِ، إذا قالت، فسمع رسول الله ﷺ، فسألني، فأخبرته، فقال: اشتريها وأَعْتقيها، واشترطي لهم الولاءَ، فإن الولاءَ لمن أَعْتَقَ،...» صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٥/١٠ «كتاب العِتْق».

وذكر الإمام النووي في شرحه على الصحيح ص/١٤٠ «وهذا مشكل من حيث إنها اشترتها وشرطت لهم الولاء، وهذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث إنها خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل، وكيف أَذِن لعائشة في هذا، ولهذا الإشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بجملته وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات.

وقال جماهير العلماء: هذه اللفظة صحيحة، واختلفوا في تأويلها، فقال بعضهم: قوله: اشترطي لهم، أي عليهم، كما قال تعالى: ﴿لهم اللعنة﴾ بمعنى عليهم، وقال تعالى: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها﴾ أي فعليها، وهذا منقول عن الشافعي والمزني وغيرهما أيضاً،... وقيل: معنى اشترطي لهم الولاء أظهري لهم حكم الولاء...».

(١) ما أنكره النحاس معروف في هذه اللغة فقد جاء في اللسان: «وقد شرط له وعليه كذا يشرِطُ ويشرُطُ شرطاً، واشترط عليه... وشرط له في ضيعته...». وانظر التاج.

وعلى قول النحاس هذا: تكون اللام للتعليل. وعلى ما خُرِّج عليه الحديث تكون اللام بمعنى على للاستعلاء المجازي.

(٢) «ولا يُعْرَف» كذا جاء في المخطوطات، وفي المطبوع: ولا نعرف.

(٣) الآية: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ﴾ الأنبياء ٤٧/٢١.

وفي اللام ثلاثة آراء: الأول للزمخشري أنها مثلها في قولك: جئت لخمسٍ خلون من الشهر، أي بمعنى عند.

والثاني: بمعنى «في» وإليه ذهب ابن قتيبة وابن مالك، وهو رأي الكوفيين. =

﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[١]، وقولهم: «مضى لسبيله»[٢]، قيل[٣]: ومنه: ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[٤]، أي[٥]: في حياتي، وقيل: للتعليل. أي لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي[٦] عشر: أن تكون بمعنى «عند»: كقولهم[٧]: «كتبته لِخَمْسٍ خَلَوْنَ،

= والثالث: أنها على بابها من التعليل، ولكن على حذف مضاف أي: لحساب يوم القيامة.، وقال الزمخشري: لأهل يوم القيامة أي: لأجلهم.
انظر الدر المصون ٥/٨٩ - ٩٠، والكشاف ٢/٣٣٠، والإتقان ٢/٢٢٥.

(١) ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الأعراف ٧/١٨٧.
انظر المحتسب ٢/٢٨٢ «... أي عند وقتها» كذا جاء فيه.

(٢) وفي اللسان والتاج: مضى بسبيله، ومثله في المحكم، ولم يثبتوا: مضى لسبيله.

(٣) أي مما جاءت فيه اللام بمعنى «في».

(٤) الآية: ﴿يَقُولُ... ﴾ سورة الفجر ٨٩/٢٤.

(٥) النص للمرادي في الجنى الداني/٩٩، وانظر الإتقان ٢/٢٢٥.
وذهب الزمخشري إلى أن اللام بمعنى عند كقولك: جئته لعشر ليالٍ خَلَوْنَ من رجب. وذكر هذا عنه أبو حيان، ثم قال: «وقال قوم: لحياتي: في قبري...» انظر البحر ٨/٤٧١، والكشاف ٣/٣٣٧.
وفي حاشية الشهاب ٨/٣٦٠ ذكر أن اللام للتعليل، وأنها للوقت بمعنى «عند»، ثم قال: «وقيل المعنى قدَّمت لأجل أن تحيا حياةً نافعةً...».

(٦) المادة منقولة من البحر المحيط ٨/١٢١، وعن البحر نقل المرادي. انظر الجنى الداني/١٠١.
والمرادي والمصنّف تلميذا أبي حيان. وانظر المحتسب ٣/٢٨٢.

(٧) أي: عند خمسٍ خَلَوْنَ، وذهب الرضي في شرح الكافية إلى أنها في هذا الموضع للاختصاص.
قال: «واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو أصلها، والاختصاص هٰهنا على ثلاثة أضرب، إما أن يختصّ الفعلُ بالزمان لوقوعه فيه نحو: كتبته لغُرَّة كذا، أو يختص به لوقوعه بعده نحو: لليلةٍ خَلَتْ، أو تختص به لوقوعه قبله، نحو لليلةٍ بقيت، وذلك بحسب القرينة، فمع الإطلاق يكون الاختصاص =

وجَعَلَ منه ابنُ جني[١] قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ﴾[٢] بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثاني عشر[٣]: موافقة «بعد»:

نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[٤]، وفي الحديث: «**صوموا لرؤيته،**

= لوقوعه فيه، ومع قرينةٍ نحو: خلت لوقوعه بعده، ومع قرينةٍ نحو: بقيت، لوقوعه قبله...».
انظر شرح الرضي ١٥٧/٢، وص/٣٢٩، ونقل هذا عن الرضي الدماميني، وتعقَّب به المصنِّف.
انظر النص في حاشية الشمني ٣١/٢.

(١) انظر المحتسب ٢٨٢/٢ قال: «معنى لِما جاءهم: أي عند مجيئه إياهم».

(٢) تتمة الآية: ﴿فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ سورة قٓ ٥/٥٠.
وقراءة الجماعة «لَمّا»، وانفرد بكسر اللام وتخفيف الميم عاصم الجحدري.
قال أبو حيان: «والجحدري.. وما مصدرية، واللام لام الجر كهي في قولهم: كتبتُه لخمسٍ خَلَوْنَ، أي عند مجيئهم إيّاه».
وانظر القراءة في البحر ١٢١/٨، والكشاف ١٥٩/٣، ومختصر ابن خالويه/١٤٤، والمحتسب ٢/ ٢٨٢، وهمع الهوامع ٢٠٢/٤، وشرح التصريح ١٢/٢، والجنى الداني/١٠١، وشرح الأشموني ٤٦٥/١، وحاشية الشهاب ٨٥/٨، والمحرر ٥٣٠/١٣، وفتح القدير ٧٢/٥، وروح المعاني ٢٦/ ١٧٤.
والجحدري هو عاصم بن أبي الصباح العجاج، وقيل ميمون أبو المجشر الجحدري البصري، مات سنة ثمان وعشرين ومئة. انظر غاية النهاية ٣٤٩/١.

(٣) انظر البحر المحيط ٧٠/٦، والجنى الداني/١٠١، وانظر أمالي الشجري ٢٧١/٢.

(٤) تتمة الآية: ﴿... إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ سورة الإسراء ٧٨/١٧.
في هذه اللام وجهان: أحدهما أنها بمعنى بعد، أي بعد دلوك الشمس، والثاني أنها على بابها، أي لأجل دلوك الشمس.
ودلوك الشمس: نصف النهار، وقيل من الزوال إلى الغروب، وقيل: هو الغروب.
انظر الدر المصون ٤١٢/٤. =

وأفطروا لرؤيته»[١]، وقال[٢]:

فلما تفرَّقنا كأني ومالكاً لِطُولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا

والثالث عشر: موافقة «مع»:

قاله بعضهم[٣] وأنشد عليه هذا البيت[٤].

= وفي البحر المحيط ٧٠/٦ «قالوا بمعنى بعد، أي بعد دلوك الشمس... ومنه كتبته لثلاث خلون من شهر كذا، وقال الواحدي: اللام للسبب؛ لأنها إنما تجب بزوال الشمس، فيجب على المصلي إقامتها لأجل دلوك الشمس...».

(١) الحديث: «... حَدَّثنا محمد بن زياد، قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال النبي ﷺ: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غُبِّيَ عليكم فأكملوا عِدَّة شعبان ثلاثين يوماً».
انظر فتح الباري ١٠٦/٤، وصحيح مسلم ١٩٠/٧، مع خلاف في الرواية.
قال المرادي: «أي بعد رؤيته، وجعل بعضهم منه: كُتِبَ لخمسٍ خَلَوْنَ» الجنى الداني/١٠١، وانظر أمالي الشجري ٢٧١/٢.

(٢) البيت لمتمم بن نويرة، قاله يرثي أخاه مالكاً.
وذكر ابن الأنباري أنّ فيه رواية بالباء: بطول اجتماع.
وجعل ابن عصفور اللام للسبب، ورواية الباء مقوية لمذهبه فيه، وذكر أبو حيان هذا عن الواحدي، وقال ابن الشجري: «أي بعد طول اجتماع» ومثله عند أبي حيان في البحر.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٩١/٤، وشرح السيوطي/٥٦٥، وأمالي الشجري ٢٧١/١، والبحر المحيط ٧٠/٦، والأزهية/٢٩٩، والجنى الداني/١٠٢، والمفضليات /٢٦٧، والكامل/١٣٩١، ١٤٤٠، والمساعد ٢٥٨/٢، وجواهر الأدب/٧٤.

(٣) هذا لأبي حيان وهو في همع الهوامع ٢٠٣/٤، ومثله في شرح البغدادي ٢٩١/٤.
قال أبو حيان: «... أجيب بأنه إنما يريد كأني ومالكاً لم نجتمع، وأوجب له هذا القول، وهذا الشبه طول اجتماعهم قبل ذلك ولولا الاجتماع قبل لما صَحَّ أن يقول: كأني ومالكاً لم نبت ليلة معاً...» وانظر الجنى الداني/١٠٢.
وممن ذهب إلى هذا المالقي في رصف المباني قال: «الموضع السادس أن تكون بمعنى مع، وهو مسموع لا يُقاس عليه، لبُعْد معنييهما ولفظيهما، ومما سمع من ذلك قول الشاعر: فلما تفرَّقنا...، أي مع طول اجتماع». انظر ص/٢٢٣، وذهب إلى هذا أيضاً الهروي في الأزهية/٢٩٩.

(٤) أي بيت متمم المتقدِّم. والذي أنشده لهذا المعنى المالقي.

والرابع عشر: موافقة «مِن»[١]:

نحو: «سمعت له صُراخاً»، وقول جرير[٢]:

لنا الفضلُ في الدُّنيا وأَنْفُكَ راغِمٌ ونحن لكم يومَ القيامةِ أَفْضَلُ

والخامس عشر: التبليغ[٣]:

وهي الجارَّة لاسم[٤] السامعِ لقولٍ أو ما في معناه[٥]، نحو: «قلتُ له»[٦]، و«أَذِنْتُ له»، و«فَسَّرتُ له».

والسادس عشر: موافقة[٧] «عن»:

نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[٨].

---

(١) انظر الجنى الداني/١٠٢ فالنصّ فيه.

(٢) قاله جرير يهجو الأخطل التغلبي.
وأنفك راغم: ذو رغام، وهو التراب.
والشاهد في قوله: ونحن لكم، فاللام بمعنى «مِن» لأن أفعل يتعدّى «بمن».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٤/٤، والجنى الداني/١٠٢، وهمع الهوامع ٢٠٣/٤، وشرح السيوطي/٥٧٠، وشرح التسهيل ٢٥٨/٢، والديوان/٤٥٧.

(٣) انظر الجنى الداني/٩٩ فالنص مأخوذ منه. وانظر همع الهوامع ٢٠١/٤، والإتقان ٢٢٥/٢، ومثله في المساعد ٢٥٧/٢.

(٤) لاسم السامع: أي لما دَلَّ عليه السامع نحو زيد وعمرو.. إلخ.

(٥) معنى القول مثل: أَذِن وفَسَّر وبَيَّن وشكر ونَصَح، نحو: بَيّنتُ له وشكرتُ له، ونَصَحْتُ له.
قال الأمير: «فإن أصل الإذْن والتفسير بالقول، والقول متعلّق بالسامع» ١٧٨/١.

(٦) أي قلت لزيد، وزيد لا يقال له الكلام إلا إذا كان سامعاً لذلك.

(٧) انظر الإتقان ٢٢٥/٢، والجنى الداني/٩٩ - ١٠٠.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ سورة الأحقاف ١١/٤٦.

قاله ابن[١] الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: هي لام[٢] التعليل، وقيل: لامُ[٣] التبليغ، والتفت[٤] عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم[٥] محذوفاً، أي: قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه[٦]، نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾[٧]، ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾[٨]،

---

(١) كذا في شرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٩.

(٢) في المساعد ٢/٢٥٦ - ٢٥٧ «وللتعليل... وكذا الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قول قائل متعلق به...» وذكر الآية.
وانظر الجنى الداني/٩٩ - ١٠٠، وهمع الهوامع ٤/٢٠٣.

(٣) لأنها جاءت بعد القول، ورَدَّ هذا الرضي، قال: «ولو كانت كاللّام التي في قولك: قلت لزيد لا تفعل، لقال: ما سبقتمونا» الرضي ٢/٣٢٩، وانظر همع الهوامع ٤/٢٠٣، والإتقان ٢/٢٢٥.

(٤) أي في قوله تعالى: ﴿ مَّا سَبَقُونَآ ﴾ والخطاب: ما سبقتمونا.
وفي حاشية الأمير ١/١٧٨ «كأنه مال لقول السكاكي: الالتفات يكفي فيه مخالفة مقتضى الظاهر وإن لم يسبقه تعبير آخر». وانظر الشمني ٢/٣١.

(٥) قال الدماميني: «كذا ثبت فيما رأيته من النسخ، والصواب أن يكون اسم المقول عنهم محذوفاً، إذ المجرور باللام هو المقول، وهو مذكور لا محذوف من الآية». انظر الشمني ٢/٣١، والنص على هامش م/٤.

(٦) أي فهي إما لام التعليل، أو بمعنى عن، ولا يصح أن تكون للتبليغ؛ لأنها لا تكون له إلا إذا دخلت على المقول له. انظر الدسوقي ١/٢٢٥.

(٧) الآية: ﴿ قَالَ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴾ سورة الأعراف ٧/٣٨.
قوله لأولاهم: أي عن أولاهم، أو هي للتعليل على ما ذهب إليه المصنِّف.

(٨) الآية: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًاۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمْۖ إِنِّيٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ هود ١١/٣١. =

وقوله[1]:

كضرائر الحسناءِ قُلْنَ لوجهها حَسَداً وبُغضاً إنه لَدَميمُ

السابع عشر: الصيرورة[2]:

وتسمى لامَ العاقبة، ولامَ المآل، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[3]، وقوله[4]:

فَلِلْمَوْتِ تغذو الوالداتُ سِخالَها كما لِخرابِ الدُّورِ تُبْنَى المساكنُ

= للذين: أي عن الذين.

قال أبو حيان: «وللذين: معناه لأجل الذين، ولو كانت اللام للتبليغ لكان القياس لن يؤتيكم بكاف الخطاب» البحر ٢١٨/٥، وانظر الدر المصون ٩٥/٤.

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي. وعند البغدادي: حسداً وبغياً، ومثله في الديوان، والدميم: أي قبيح المنظر، وجاء في م/٥ بالذال «لذميم» من الذمِّ خلاف الحمد.

والشاهد فيه في قوله: لوجهها: أي عن وجهها، وجعله ابن مالك هنا من التعليل الجارّ لاسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول يتعلَّق به.

انظر شرح البغدادي ٢٩٥/٤، وشرح السيوطي/٥٧٠، والخزانة ٦١٨/٣، والجنى الداني/١٠٠، وهمع الهوامع ٢٠٤/٤، والديوان/١٦٥.

(٢) ذكر الزجاجي في اللامات أن هذه التسمية للكوفيين.

انظر اللامات/١٢٥.

وقال المرادي: «لام الصيرورة وتسمى لام العاقبة والمآل ذكرها الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك...، وهذه اللام عند أكثر البصريين صنف من أصناف لام كي، وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها كما تقدّم في لام كي». الجنى الداني/١٢١، وانظر رصف المباني/ ٢٢٥ - ٢٢٦، وهمع الهوامع ٢٠٢/٤.

(٣) تتمة الآية: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ﴾ القصص ٨/٢٨.

قال أبو حيان: «اللام للتعليل المجازي...، ويعبّر عنها بلام العاقبة وبلام الصيرورة» انظر البحر ٧/ ١٠٥، والعكبري/١٠١٦.

(٤) قائل البيت سابق بن عبدالله البربري من موالي بني أمية.

والشاهد فيه أن اللام للصيرورة في: للموت، ولخراب الدور. =

وقوله[١]:

فـإن يـكـنِ الـمـوتُ أفْـنـاهُـمُ فـلِلْمـوتِ مـا تَـلِـدُ الـوالـده

ويحتمله[٢]: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾[٣] ويحتمل أنها لام[٤] الدعاء، فيكون الفعل مجزوماً، لا منصوباً.

= وسابق سكن الرقة، ووفد على عمر بن عبدالعزيز، وله أشعار لطيفة في الزهد.
انظر البيت في شرح البغدادي ٤/٢٩٥، والخزانة ٤/١٦٣، وشرح السيوطي/٥٧٠، والعقد الفريد ٢/٦٩، والدر المصون ٤/٦٤.

(١) قائله نهيكة بن الحارث المزني، وجاء عند البغدادي برواية، فإن يكن القتل، وعزاه المفضل بن سلمة في «الفاخر» لشُتيم بن خويلد الفزاري، ووقع العجز في شعر لعبيد بن الأبرص، ثم جاء في شعر سماك بن عمرو الباهلي.
والشاهد فيه كالبيت السابق أن اللام في «فللموت» للصيرورة.
وانظر شرح البغدادي ٤/٢٩٦، وشرح السيوطي/٥٧٢، الخزانة ٤/١٦٣، والدر المصون ٤/٦٤، وانظر اللامات/١٢٧.

(٢) أي يحتمل أن تكون اللام في «ليضلوا» في الآية لام الصيرورة.

(٣) أول الآية: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ يونس ١٠/٨٨.
قال أبو حيان: «واللام في «ليضلوا» الظاهر أنها لام كي على معنى آتيتهم ما آتيتهم على سبيل الاستدراج، فكان الإيتاء لكي يضلوا، ويحتمل أن تكون لام الصيرورة والعاقبة كقوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا...﴾ وقال الحسن وهو دعاء عليهم» البحر ٥/١٨٦، وانظر الدر المصون ٤/٦٤.
وقال القرطبي: «وأصح ما قيل فيها - وهو قول الخليل وسيبويه - أنها لام العاقبة والصيرورة» ٨/٣٧٤.

(٤) هذا المعنى عن الحسن البصري، وإليه ذهب الزمخشري في الكشاف ٢/٨٤، قال: «قلت: هو دعاء بلفظ الأمر، كقوله: ربنا اطمس واشدد».
قال السمين: «... وإليه ذهب الحسن البصري وبدأ به الزمخشري».
انظر الدر ٤/٦٤ - ٦٥، والقرطبي ٨/٣٧٤.

ومثلُه[١] في الدعاء: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾[٢]، ويؤيِّدُه[٣] أن في آخر الآية: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾[٤].

وأنكر البصريون[٥] ومَن تابعهم لامَ العاقبة، قال الزمخشري[٦]: «والتحقيق[٧] أنها لام العلة، وأنّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانُه[٨] أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً، بل[٩] المحبة والتبنّي، غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرته شُبِّه بالداعي الذي يُفْعَلُ[١٠] الفعلُ لأجله؛ فاللام مستعارة لما يُشْبِهُ التعليلَ كما استُعير الأسدُ لمن يُشْبِهُ الأسدَ.

---

(١) أي مثل لام الأمر في الدعاء «لا» في الآية.

(٢) أول الآية: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾ سورة نوح ٢٤/٧١.

(٣) أي يؤيد معنى الدعاء في اللام في «ليضلوا» ما جاء من دعاء صريح في اطمس واشدد. وهذا ما ذهب إليه الزمخشري.

(٤) من الآية ٨٨ من سورة يونس، وتقدّمت في الصفحة السابقة.

(٥) ذكر هذا أبو حيان في البحر، قال: «وأكثر أصحابنا لا يثبتون هذا المعنى، أعني أن تكون اللام للعاقبة والمآل، وينسبون هذا المعنى للأخفش».
انظر ٩٤/٣، وقال مثل هذا في شرح التسهيل، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٦/٤، وعزاه السيوطي في الهمع ٢٠٢/٤ للأخفش. وانظر الجنى الداني/١٢١: «الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك». وانظر التسهيل/١٤٥.

(٦) النص في الكشاف ٤٦٦/٢ في تفسير آية القصص/٨، «قال: هي لام كي التي معناها التعليل كقولك: جئتك لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى التعليل». والنص في الخزانة ١٦٣/٤.

(٧) في م/١ «والحقيقة».

(٨) النص في الكشاف «لأنه لم يكن...».

(٩) في الكشاف «لكن».

(١٠) في الكشاف «يفعل الفاعلُ الفعلَ لأجله، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء، والتأدّب الذي هو ثمرة الضرب في قولك: ضربته ليتأدب، وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسدُ لما يشبه الأسدَ» انظر الكشاف ٤٦٦/٢.

الثامن عشر: القسم والتَّعَجُّب معاً[(١)]:

وتختص باسم الله تعالى، كقوله[(٢)]:

لِلَّه يبقى على الأيامِ ذو حَيَدٍ [بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ]

التاسع عشر: التعجب[(٣)] المُجَرَّد من القَسَم:

وتستعمل في النداء كقولهم: «يا لَلْماءِ» و«يا لَلْعُشْبِ» إذا تعجّبوا من كثرتهما،

---

(١) انظر رصف المباني/٢٢١، قال: «كقولهم: لِلّهِ لا يقوم، ولِلّهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ» والهمع ٤/٢٠٠، «والتعجب، إما مع القسم، وهي الداخلة على اسم الله تعالى...»، وانظر الكتاب ٢/١٤٥.

(٢) قائل البيت أمية بن أبي عائذ، وعُزِي لآخرين.

وكذا وردت الرواية باللام، ووردت الرواية بالتاء: تالله، كذا في الخزانة، وذكره البغدادي باللام «لله» في شرح الشواهد، ثم قال: وقوله: «تالله» هكذا رواه سيبويه. قلتُ رواية سيبويه: لله، وليس كما ذكر البغدادي. وذكر ابن السِّيد أنه يُروى بالباء الموحّدة: بالله.

أما على روايتي الباء والتاء فلا شاهد فيه، وأما على رواية اللام فالشاهد فيه أنها للقسم والتعجب معاً، وحذف حرف النفي والأصل: لا يبقى وهو جواب القسم.

والحَيَد: جمع حَيْدَة، وهي العقدة في قرن الوعل، وروي: ذو جَيَد، بالجيم، وهو جناح مائل من الجبل. والمشمخر: الجبل العالي. والظيان: ياسمين البر، والآس: الريحان. وأمية: شاعر إسلامي مخضرم كذا جاء في الإصابة، وذكر صاحب الأغاني أنه من شعراء الدولة الأموية:

انظر شرح البغدادي ٤/٢٩٧، والخزانة ٤/٢٣١، و٢/٣٦١، وشرح السيوطي/٥٧٣، وشرح المفصّل ٩/٩٨، ٩٩، والكتاب ٢/١٤٤، ورصف المباني/٢١١، و١١٨، واللامات/٧٣، وأمالي الشجري ١/٣٦٩، والجنى الداني/٩٨، وهمع الهوامع ٤/٢٠١.

(٣) انظر الجنى الداني/٩٨، وهمع الهوامع ٤/٢٠٢.

وفي رصف المباني: «الموضع الثالث أن تكون للعجب، وهو يكون في النداء نحو قولهم: يا للعجب» ص/٢٢٠، ثم قسّم العجب إلى نوعين لفظي كالأمثلة التي ذكرها المصنّف، وقوله: ... يا للكهول وللشبان للعجب، ومعنوي: كبيت امرئ القيس الذي ذكره المصنّف.

وقوله[١]:

فَيا لَكَ من ليلٍ كأنَّ نجومَه بكُلِّ مُغار الفَتْل شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وقولهم[٢]: «يا لَكَ رجلًا عالماً».

وفي غيره[٣]، كقولهم: «لله دَرُّه فارساً» و«لله أنت»، وقوله[٤]:

شبابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وثروةٌ فلِلّهِ هذا الدهرُ كيف تردَّدا

---

(١) البيت لامرئ القيس.
ومعنى قوله: يا لك: ما أطولك من ليل، مُغار: اسم مفعول من أغرت الحبل إغارة إذا أحكمت فتله، ويَذْبُل: اسم جبل.
ومعنى البيت: إن نجوم الليل لا تفارق محالَّها، فكأنها مربوطة بكل حبل محكم الفتل بهذا الجبل، وقد استطال الليل لمقاساة الأحزان فيه.
والشاهد في البيت أن اللام أفادت التعجب بدون القسم.
وأصل يا لك: يا إياك أو يا أنت فلما دخلت اللام صار الضمير متصلاً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٠١، والديوان/١٩، والخزانة ١/٥٥٩، وشرح السيوطي/٥٧٥، وهمع الهوامع ٤/٢٠٢، ورصف المباني/٢٢٠ «التعجب المعنوي».

(٢) أي أعجب من رجولتك حالة كونك عالماً. دسوقي ١/٢٢٦.

(٣) أي في غير النداء، وهو ما سمّاه المالقي «المعنوي».
وذكر أنه يكون في المدح كقولك: يا لك رجلاً صالحاً، وفي الذم: كقولك: يا لك رجلاً خبيثاً.
انظر رصف المباني/٢٢١.

(٤) قائله الأعشى ميمون بن قَيس.
ويروى: ونزوة بدلاً من «وثروةٌ»، ويروى: وذِلّةٌ.
وفيه رواية أخرى: كهولاً وشباناً فقدت وثروةً.
والشاهد في البيت قوله: فلله هذا الدهر. اللام فيه للتعجب.
انظر شرح البغدادي ٤/٣٠٢، والجنى الداني/٩٨، وأمالي الشجري ١/٢٦٨، وشرح السيوطي/ ٥٧٥، والديوان/١٣٥.

المتمم[١] عشرين: التعدية:

ذكره ابن مالك في الكافية[٢]، ومَثَّل له في شرحها[٣] بقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[٤] وفي الخُلاصَةِ[٥]، ومَثَّل له ابنه[٦] بالآية[٧]، وبقولك: «قلت له: افعل كذا» ولم يذكره في التسهيل، ولا في شرحه، بل في شرحه أن اللام في الآية لشبه التمليك، وأنها في المثال[٨] للتبليغ، والأَولى عندي[٩] أن يمثل للتعدية بنحو: «ما أَضْرَبَ زيداً لعمرو» و«ما أَحَبَّه لبكرٍ».

---

(١) في م/٣ «العشرون».

(٢) سبق الحديث عن الكافية في «بل».

(٣) شرح الكافية الشافية/٨٠٢، وانظر همع الهوامع ٢٠٤/٤، وذكر هذا المرادي عن ابن مالك في الجنى الداني/٩٨.

(٤) الآيتان: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ مريم ١٩/٥ - ٦.

(٥) وهي مختصر الكافية، وهي في ألف بيت، ولذا عرفت بين الناس بألفية ابن مالك.

(٦) هو محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، أخذ عن والده، وكان إماماً في النحو وغيره، من البلاغة والعروض والمنطق، وله مؤلفات منها شرح ألفية والده، وهو كتاب مطبوع. مات سنة ٦٨٦هـ، انظر بغية الوعاة ٢٢٥/١.

(٧) انظر النص في همع الهوامع ٢٠٢/٤.

(٨) في مثال ابن الناظم، لأنه سبقها القول.

(٩) قال الرضي الشاطبي: «لم يذكر أحد من المتقدّمين هذا المعنى للام فيما أعلم، وأيضاً فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطته...» الهمع ٢٠٤/٤.

الحادي والعشرون: التوكيد:

وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

- منها اللام المعترضة[(١)] بين الفعل المتعدّي ومفعوله، كقوله[(٢)]:

ومن يَكُ ذا عظمٍ صَليبٍ رَجَا بِه ... لِيَكْسِرَ عُودَ الدهرِ فالدهرُ كاسِرُهْ

وقوله[(٣)]:

وملكتَ ما بين العراقِ ويَثْرِبٍ ... مِلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومعاهَدِ

---

(١) لا تزاد عند ابن مالك إلا مع مفعول به بشرط أن يكون العامل متعدياً إلى واحد. شرح البغدادي ٣٠٥/٤، وانظر الجنى الداني/١٠٦.

(٢) قائله توبة الحمير. الخفاجي العامري، وقيل نُصَيب.
وروايته عند الجاحظ «يُعِدُّه» بدلاً من: رَجَا به.
والصَّليب: القويّ، وبه: متعلّق بـ «رَجَا»، وليكسر: مفعول «رجا»، والفعل «رجا» يتعدَّى بنفسه.
واللام زائدة والأصل: رجاء كَسْرِ عُودِ الدَّهْرِ.
قال البغدادي: «على أن اللام زائدة في مفعول الفعل المتعدّي المتأخّر عن الفعل، فإنّ «رجا» فعل متعدّ، فكان القياس: رجا به أن يكسر عود الدهر.
وخَصَّ ابن عصفور زيادتها في مثل هذا البيت بالضرورة. الضرائر/٦٧.
وتوبة فارس شاعر، وهو صاحب ليلة الأخيلية. وكان لِصّاً وأحد عُشّاق العرب المشهورين.
انظر البيت في شرح البغدادي ٣٠٥/٤، وشرح السيوطي/٥٧٩.

(٣) البيت من قصيدة لابن مَيّادة مدح بها عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك، وكان أمير المدينة المنورة. والرواية عند السيوطي: ما بين القرات ويثرب.
وقوله: أجار لمسلماً، يريد: أجار مُسْلماً ومعاهَداً، ومعاهَداً: من العهد، وهو الأمان والذمة، ومنه قيل للحربي الذي يدخل بالأمان ذو عهد ومعاهَد، فهو اسم مفعول.
فالشاهد فيه زيادة اللام في «لمسلماً».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٧/٤، شرح السيوطي/٥٨٠، الضرائر الشعرية/٦٧، العيني ٢٧٨/٣، همع الهوامع ٢٠٥/٤، الجنى الداني/١٠٧، أوضح المسالك ١٣٢/٢، وشعره/١١٢.

وليس[١] منه[٢] ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٣] خلافاً للمبرد[٤] ومن وافقه، بل ضمّن «رَدِف» معنى «اقترب»، فهو مثل: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[٥].

---

(١) نَصُّه هذا في أوضح المسالك أيضاً ١٧٣/٢.
وقال المرادي: «وجعل قوم من ذلك... أي رَدِفكم، لأن رَدِفَ بمعنى تبع، وأَوَّلَهُ بعضهم على التضمين، وفي «البخاري» ردف بمعنى قرب» الجنى الداني/١٠٧.

(٢) أي من اللام المزيدة بين المفعل المتعدّي لمفعول ومفعوله.

(٣) الآية: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ النمل ٧٢/٢٧
في «رَدِف لكم» أقوال:
١ - أن يكون «رَدِفَ» ضُمِّن معنى فعل يتعدى باللام، أي دنا وقرب وأزف، وبهذا فَسّره ابن عباس.
٢ - أن يكون مفعوله محذوفاً واللام للعلة، أي رَدِف الخلقُ لأجلكم ولشؤمكم.
٣ - أن اللام زائدة في المفعول.
وقيل غير ذلك، فذهب أبو حيان إلى أن فيه لغتين: ردفه، وردف لكم.
انظر الدر المصون ٣٢٦/٥، والبحر ٩٥/٧، والكشاف ٤٦٠/٢، وتفسير الماوردي ٢٢٥/٤.

(٤) قال المبرّد: «وقال بعض المفسرين في قوله:... معناه: ردفكم»، المقتضب ٣٧/٢، وانظر الكامل/ ٤٠٥، ١٠٠٠.
وممن ذهب إلى هذا التقدير الفراء في معاني القرآن ٣٠٠/٢، والزجاج في معاني القرآن ١٣٨/٤، والعكبري في التبيان/١٠١٣، وابن عطية في المحرر ٢٣٧/١١، وفي تفسير الطبري ٧/٢٠ - ٨ ذكر عن الضحاك: اقترب لكم، وعن مجاهد: أزف، ثم ذكر أن أهل العربية اختلفوا في هذا أي في وجه دخول اللام، وكلام العرب المعروف رَدِفه وأَرْدَفه،، وقال بعض نحويي البصرة: أدخل اللام في ذلك فأضاف بها الفعل، وبعض نحويي الكوفة قالوا: أدخل اللام في ذلك للمعنى؛ لأن معناه دنا لكم، ثم قال: «وهذا القول الثاني هو أَوْلَاهما عندي بالصواب».
وكلام المصنّف مثله في فتح الباري لابن حجر ٣٨٨/٨ قال: «ودعوى المبرّد أن اللام زائدة، وأن الأصل ردفكم، قاله على ظاهر اللفظ، وإذا صَحّ أن المراد به اقترب صَحّ تعديته باللام كقوله: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ فتأمل!!

(٥) تتمة الآية: ﴿وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ الأنبياء ١/٢١.

واختُلف[١] في اللام من نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[٢]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٣]، وقول الشاعر[٤]:

أُريدُ لِأَنسى ذكرها، فكأنما تَمَثَّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ

فقيل[٥]: زائدة، وقيل[٦]: للتعليل، ثم اختلف[٧] هؤلاء، فقيل: المفعول[٨]

---

(١) النص بتمامه في الجنى الداني/١٢١، وما كان يضير ابن هشام أن يعزو الفضل لأهله.

(٢) الآية: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة النساء ٢٦/٤.

قال العكبري: «اللام في «ليبيّن» متعلقة بيريد، وقيل اللام زائدة، والتقدير: يزيد الله أن يبيّن، فالنصب بأن» التبيان/٣٥٠، وانظر الكشاف ٣٩٢/١.

(٣) الآية: ﴿قُلْ أَنَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام ٧١/٦.

قال العكبري: «لنسلم: أي أمرنا بذلك لِنُسْلِمَ، وقيل: اللام بمعنى الباء، وقيل: هي زائدة، أي: أن نسلم» التبيان/٥٠٨.

(٤) قائل البيت كثيّر عَزّة.

والشاهد فيه عند المصنّف زيادة اللام في «لِأَنسى».

وذكره المبرّد في الكامل شاهداً لزيادة اللام بعد آية النمل ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، ومثله عند المرادي.

انظر شرح الشواهد ٣٠٨/٤، والكامل/١٠٠٠، والجنى الداني/١٢١، والديوان/١٧٦، وشرح السيوطي/٥٨٠، ورصف المباني/٢٤٦، واللامات/١٥١، والبحر المحيط ٤٢/٢، والقرطبي ٣٠٥/٢، والمحرر ٢١/٤، و٢٤٦/٥.

(٥) أي اللام.

(٦) وما بعدها في تأويل مصدر، وهو عند المرادي مذهب المحققين.

(٧) أي الذين قالوا إنها للتعليل.

(٨) هذا هو الوجه الأول عند من قال إنها لام التعليل، وتقديره عند أبي حيان: يريد الله هذا.

محذوف، أي: يريد الله التبيين[١] ليبيّن لكم ويهديكم، أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأُمِرْنا به لِنُسْلِم[٢]، وأريد السُّلُوّ لأنسي[٣].

وقال[٤] الخليل وسيبويه ومن تابعهما[٥]: الفعل في ذلك كلّه مقدَّر[٦] بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي: إرادةُ الله للتبيين وأَمْرُنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

---

(١) عند المرادي: أي يريد الله ذلك ليبيّن.

(٢) أي في آية الأنعام يكون التقدير على هذا.
وعند المرادي: وأُمِرنا بما أُمِرنا لنسلم.

(٣) أي والتقدير في بيت كثير...

(٤) يذكر هنا التوجيه الثاني عند من قال إن اللام فيما سبق هي لام التعليل.
وقد مضى الأول على حذف المفعول.
وانظر الجنى الداني/١٢٢.
وفي الكتاب: «وسألته عن معنى قوله: أريد لأن تفعل فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾ إنما هو أُمِرْتُ لهذا» انظر ٤٧٩/١.

(٥) نص المرادي في الجنى الداني: «والثاني ما حكى سيبويه وأصحابه أن الفعل مقدَّر بالمصدر، أي: إرادةُ الله ليبيّن، وأمرُنا لنسلم، فينعقد من ذلك مبتدأ وخبر، قلتُ [القول للمرادي] قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن هذا، يعني البيت المتقدِّم، فقال: المعنى إرادتي لأنسى».
انظر ص/١٢٢، وانظر المحرر لابن عطية ٢٠/٤ - ٢١، و٢٤٥/٥ - ٢٤٦، ومن هذا النص ومما نقلته من الكتاب ترى أن السؤال لم يكن عن البيت بل عن قول سيبويه: «أريد لأن تفعل».

(٦) اعترض على هذا الدماميني بأنه لا يصح تقدير الفعل بالمصدر من غير سابك، فكيف نقدّر في أُمِرْنا: أَمْرُنا، ويريد الله: إرادةُ الله.
وتعقَّبه الشمني بأن الخليل ومن معه ما أرادوا السَّبْك، وإنما أرادوا تقدير المعنى.
ومثل هذا عند المرادي: فهذا تقدير معنوي لا إعرابي، وعزا هذا لابن عطية.
انظر الشمني ٣٣/٢، والأمير ١٨٠/١، والجنى الداني/١٢٢.

ومنها[(١)] **اللام المسماة بالمُقْحمة**، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: «يا بؤسَ للحرب» والأصل: يا بؤسَ الحربِ، فأُقحمت اللام تقويةً[(٢)] للاختصاص. قال[(٣)]:

يـا بـؤسَ لـلحـرب الـتـي وَضَـعَـتْ أَرَاهِـطَ فـاْسـتـراحـوا

وهل[(٤)] اَنجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أَرْجَحُهُما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجارّ لا يُعَلَّق.

---

(١) أي ومن اللام الزائدة للتوكيد. وانظر النص في الجنى الداني/١٠٧، وقارنه بما عند المصنِّف هُهنا. وانظر همع الهوامع ٢٠٤/٤ - ٢٠٥، ورصف المباني/٢٤٤.

(٢) النص في الجنى الداني: فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص، ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد، على مذهب سيبويه.
وقال البغدادي: «وقد أوضح ابن جني توكيد الاختصاص في «إعراب أبيات الحماسة».
فقال: أراد: يا بؤس الحرب، فزاد اللام توكيداً للإضافة...».
شرح الشواهد ٣١١/٤ - ٣١٢.

(٣) قائل البيت سعد بن مالك، وفيه تعريض بقعود الحارث بن عُبَاد عن الحرب، فقد اعتزلها مع قومه حين هاجت بين بكر وتغلب لقتل كليب.
والشاهد فيه: زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه لتوكيد الاختصاص.
وسعد هو جد طرفة بن العبد الشاعر، وكان أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية. وكان شاعراً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١١/٤، وشرح السيوطي/٥٨٢، وأمالي الشجر ٢٧٥/١، ٢٧٦، والجنى الداني/١٠٧، والكتاب ٢٠٧/٢، واللامات/١١٠، وشرح الحماسة ٢٩/٢، وشرح المفصل ٧٢/٥، والمقتضب ٢٥٣/٤، والخزانة ٢٢٤/١، والخصائص ١٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٤/٤، ورصف المباني/٢٤٤.

(٤) في الجنى الداني/١٠٧ وما بعدها: «فإن قلت: بأيّ شيء انجرّ ما بعد هذه اللام أبها أم بالإضافة؟ قلتُ: فيه قولان، والمختار أنه باللام، لمباشرتها، ولأن حرف الجرّ لا يُعَلَّق عن العمل، وهو اختيار ابن جني».

ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد، ولا أخا له، ولا غلامَيْ[(١)] له.

على قول سيبويه[(٢)]: إن اسم «لا» مضاف لما بعد اللام، وأما على قول مَن جعل اللام وما بعدها صفة[(٣)]، وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول[(٤)] من جعلهما خبراً،

= وفي الخصائص ٣/١٠٦ - ١٠٧ قال ابن جني: «أي يا بؤسَ الحرب، إلّا أنّ الجر في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه، وإن كانت زائدة، وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائداً فإنه لا بُدَّ عامل...، ولا يجوز أن تكون «الحرب» من قوله: يا بؤس للحرب مجرورة بإضافة «بؤس» إليها واللام مُعَلِّقه، من قبل أن تعليق اسم المضاف والتأوّل أسهل من تعليق حرف الجر والتأوّل له، لقوة الاسم وضعف الحرف». وانظر رصف المباني/٢٤٥ - ٢٤٦.

وأنت ترى أن المصنِّف أخذ من المرادي، ولم يعزُ هذا النقل، وأن المرادي أخذ من ابن جني، وذكر الفضل لأهله.

(١) أي لا غلامين لزيد، فلما نوى الإضافة حذف النون. ومثال سيبويه: لا مُسْلِمِي لك. على الجمع.

(٢) في الكتاب ١/٣١٥ «وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبا لك، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديّ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطر:

يــــا بــــؤس لـلـحـــرب،

إنما يريد يا بؤس الحرب». ومثله عند المبرد في المقتضب ٤/٣٧٣ - ٣٧٤.

(٣) في الهمع ٢/١٩٦ ذكر أوجه الخلاف:

الأول: وعليه الجمهور أنها أسماء مضافة في نحو: لا أبالك، وما ماثله. واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة.

الثاني: أنها أسماء مفردة غير مضافة عُومِلَتْ معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلّقة بمحذوف، والخبر أيضاً محذوف، وعليه هشام وابن كيسان اختاره ابن مالك...

(٤) هذا وجه ثالث ذكره السيوطي، وجعل المجرور باللام الخبر، وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة.

وجعل «أبا وأخا» على لغة من قال[١]:

إنّ أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا * [قد بَلَغَا في المجدِ غايتاها]

وقولهم[٢] «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلٌ»، وجَعَلَ حذف[٣] النون على وجه الشذوذ[٤] كقوله[٥]:

قطاقطا بيضُك ثنتا وبيضي مِئَتا

---

(١) تقدّم البيت في «إنّ»، وكذا في «حاشا»، وهو لرؤبة، وقيل لغيره.

(٢) استشهد بهذا المثل على من ألزم أباً وأخاً الألف في كل أحوالهما.
أخاك: مبتدأ، ومكره خبر، ولا بطل عطف على «مُكْرَه».
وجاء على لغة القصر هذه في همع الهوامع ١٢٩/١.
وفي شرح التصريح: «قائله أبو حنش، حين قال له خاله: - وقد بلغه أنّ ناساً من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته - هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضرباً أبا حنش، فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: «مكره أخاك لا بطل» فصار يُضْرَبُ مثلاً لمن يُحْمَلُ على ما ليس من شأنه.
وقيل: أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخرجنّ إلى مبارزة علي رضي الله عنه، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه.
شرح التصريح ٦٥/١، وانظر توضيح المقاصد ٧٦/١، وحاشية على م ١٠٥/٣م.
وجاء برواية «مكره أخوك لا بطل» في مجمع الأمثال ٣١٨/٢، والفاخر ص/٦٣، والوسيط في الأمثال المنسوب للواحدي/٥٦، والمستقصى ٣٤٧/٢.
وبرواية المصنّف «أخاك» في جمهرة الأمثال ٢٤٢/٢، وأمثال أبي عبيد/٢٧١.

(٣) من قوله: «ولا غلامَيْ له».

(٤) لأنَّ حذف النون إنما يكون عند الإضافة، ومن جعل اللام هنا جارّة لا إضافة عنده، فلم يبق إلّا جعل. مثل هذا شاذاً لا يُقاس عليه.

(٥) كذا جاء في م/٣ و٤ وأُتِمَّ على هامش النسختين م/١ و٢، وفي المطبوع وم/٥ بدون «قطاقطا».
وجاء على هامش م/٦١/١ «هو من الرجز»، وفي م/٣٧/٢ ب على هامشه: وأوله: قطاقطا بيضك ثنتا وبيضي مئتا.

=

فـ[١]«اللام» للاختصاص، وهي[٢] متعلقة باستقرار محذوف.

ومنها[٣] اللام المسماة لام التقوية[٤]، وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُفَ إما بتأخُره، نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[٥]، ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ

= ولم أجد تعليقاً عليه في الحواشي، وعلَّق عليه الشيخ محمد بأنه لا يتم هذا الرجز إلّا أن يكون بيضك ثنتان. وتبعه على هذا مبارك وزميله بعد أن ذكرا ما في المخطوطين، وأهمله السيوطي وكذلك البغدادي.

وفي اللسان/قطا «وفي المثل: إنه لأصدق من قطاة، وذلك أنها تقول: قطاقطا».

والمراد بقطا: أن القطاة إذا صوتت قالت: قطاقطا.

(١) الفاء في جواب «أما» فقد قال من قبل: «وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة...» أي في: لا أبا لزيد.

(٢) أي اللام وما بعدها متعلّقان باستقرار محذوف. فإن جعلت الخبر محذوفاً جعلت هذا الاستقرار صفة لاسم «لا»، أو يكون هذا الاستقرار مرفوعاً خبراً للا. والتقدير على الحالين: لا أبا كائناً لزيد، لا أبا كائنٌ لزيد.

(٣) ومن اللام الزائدة للتوكيد.

(٤) في همع الهوامع ٢٠٥/٤ «والتقوية في مفعول عامل ناصب واحد ضَعُفَ بالتأخير...»

وانظر رصف المباني/٢٩٧.

وفي الجنى الداني/١٠٥ - ١٠٦ «... فالمطَّرد أن تزاد مع المفعول به بشرطين:

الأول: أن يكون العامل متعدِّياً إلى واحد، والثاني: أن يكون قد ضَعُف بتأخيره... قال ابن مالك: ولا يُفْعَلُ ذلك بالمتعَدِّي إلى اثنين...».

وانظر المساعد ٢٥٩/٢.

(٥) أول الآية: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ سورة الأعراف ١٥٤/٧.

اللام في «لربهم» مقوِّية للفعل المتأخر، وهي عند الكوفيين زائدة؛ وهي عند الأخفش لام المفعول لأجله، وعند بعضهم متعلِّقة بفعل محذوف.

انظر البحر ٣٩٨/٤، والعكبري/٥٩٦، وحاشية الجمل ١٩٥/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٤٨/٢.

﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾(١).

أو بكونه فرعاً(٢) في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾(٣)، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(٤)، ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾(٥)، ونحو: ضَرْبِي لزيدٍ حَسَنٌ(٦)، وأنا ضاربٌ(٧) لعمرٍو، قيل ومنه(٨): ﴿هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾(٩).

---

(١) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف ٤٣/١٢.
في الدر المصون ١٨٦/٤: اللام مزيدة لتقدُّم المعمول، فهي مقويّة للعامل، وقيل يضمن تعبرون معنى ما يتعدى باللام، أو للرؤيا: خبر كنتم.
وهذا عند شيخه أبي حيان، في البحر ٣٢/٥.

(٢) وذلك بأن يكون العامل اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو مصدراً، أو ما هو في حكمه كما يتضح من الشواهد والأمثلة، فهو في هذا كله فرع في العمل على الفعل؛ ولذا جاءت اللام مع معموله.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٩١/٢.
وفي هذا شاهد لاسم الفاعل من غير الثلاثي.

(٤) سورة البروج ١٦/٨٥، وفي سورة هود ١٠٧/١١ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾
وهذا شاهد لصيغة المبالغة «فَعّال».

(٥) سورة المعارج ١٦/٧٠، وفيها شاهد أيضاً لصيغة المبالغة، والتقوية باللام.

(٦) في هذا المثال تقوية للمصدر «ضَرْبِي» باللام، وأصله: ضَرَبَ مُتَعَدٍّ فلما أعمل «ضَرْباً». ضَعُفَ في العمل فقوّي باللام.

(٧) وهذا مثال لاسم الفاعل من الثلاثي وتقويته باللام.

(٨) أي مما يحمل على لام التقوية. وهذا للعكبري، ويأتي بعد قليل.

(٩) الآية: ﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ سورة طه ١١٧/٢٠. =

وقولُه[١]:

إذا ما صنعْتِ الزَّادَ فَٱلتمسي له أَكيلًا فإنِي لستُ آكِلَه وحدي

وفيه[٢] نظر؛ لأن عدوّاً وأكيلًا - وإن كانا بمعنى مُعادٍ ومؤاكل - لا ينصبان المفعول؛ لأنهما موضوعان للثبوت[٣]، وليسا مجاريين[٤] للفعل في التحرك والسكون، ولا مُحَوَّلَيْن[٥] عما هو مجارٍ[٦] له؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في

= لفظ عدو في الآية بمعنى مُعَادٍ، فهو في حقيقته اسم فاعل من عادَى، فَحُمِلَ عليه في العمل، وعومل معاملته فقُوِّي باللام، ويَرُدُّ هذا المصنِّف بعد قليل ويذكر علّةَ ذلك.

وقائل هذا القول العكبري، فهو لم يذكر شيئاً في آية سورة طـه هذه، ولكن له مثل هذا الحديث في آية النساء/٩٢ «فإن كان من عدو لكم».

قال: «لكم صفة عدو، وقيل يتعلّق به؛ لأن عدواً في معنى مُعَادٍ، وفعول يعمل عمل فاعل» انظر التبيان/٣٨٠.

(١) ذكر التبريزي في شرح الحماسة أنه لحاتم الطائي، وذكره البغدادي في شرح الشواهد لقيس بن عاصم، ثم ذكر أنه قيل هو لحاتم، وقيل لعروة بن الورد، وقيل غير ذلك. وفيه رواية: إذا ما صنعت. كذا عند الجاحظ.

والشاهد فيه أن اللام في «له» زائدة للتقوية، والصحيح أنها للتعليل، لما ذكره المصنِّف.

وقيس بن عاصم صحابي قَدِمَ في وفد تميم سنة تسع على رسول الله ﷺ، وكان سيداً عاقلاً انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٣/٤، وشرح الحماسة ١٠٠/٤، وشرح السيوطي/٥٨٥، والكامل/٧٠٩ «قيس بن عاصم المنقري» البيان والتبيين ٣١٠/٣. وانظر زيادات ديوان حاتم/٢٩٥

(٢) أي في جعل اللام في «عدو لك» وفي البيت لام التقوية، وهذا رَدّ على العكبري.

(٣) أي فهما صفتان مشبّهتان باسم الفعل، وهي لا تنصب المفعول أصلاً.

(٤) أي ليسا مشابهين للفعل في حركاتهما كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٥) في م ١ و٤ و٥ «ولا مُحَوَّلين» كذا لأنه معطوف على «مجاريين» قبله وفي م/٢ و٣ والمطبوع «ولا محولان» على تقدير: ولا هما محولان.

(٦) أي ولا هما محولان عن اسم مجارٍ للفعل في حركاته وسكونه، ليكونا صيغة مبالغة.

الصيغ التي يُرَاد بها المبالغة[١]، وإنما اللام في البيت للتعليل، وهي متعلقة بـ «التمسي»، وفي الآية متعلِّقة بمستقرٍ محذوفٍ[٢] صفة لعدوّ، وهي للاختصاص[٣].

وقد اجتمع التأخيرُ[٤] والفرعيةُ في ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾[٥]، وأمّا قولُه تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾[٦]، فإن كان النذير بمعنى المُنْذِر[٧] فهو مثل: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٨]، وإن كان بمعنى[٩] الإنذار فاللام مثلها[١٠] في «سَقْياً لزيد» وسيأتي.

قال ابن مالك[١١]: «ولا تُزاد لام التقوية مع عامل يتعدَّى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه، فلا يتعدّى فِعْلٌ إلى اثنين بحرف واحدٍ، وإن زيدت في أحدهما لزم

---

(١) قال الشمني: «ولا مانع من ذلك في الآية، ولا في البيت، بل هو ظاهر فيهما إذ المعنى أن هذا مبالغ في عداوتك، وعداوة زوجك، وأن يكون الملتمس لأكل الزاد مبالغاً في الأكل، وهو الأليق بقصد الشاعر في التمدُّح بالكرم» الحاشية ٣٤/٢، وانظر حاشية الأمير ١٨١/١.

(٢) بدأ بهذا الوجه العكبري. انظر البيتان ٣٨٠/١.

(٣) أي عدو مختص بك، فاللام بمعنى الباء، انظر الدسوقي ٢٢٩/١.

(٤) أي تأخير العامل، والفرعية، أي: بكونه فرعاً في العمل مثل اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما مما جرى ذكره فيما تقدَّم.

(٥) ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ ...﴾ سورة الأنبياء ٧٨/٢١. شاهِدِين: اسم فاعل، وهو فرع في العمل على «شَهِد»، وقُوِّي باللام في «لحكمهم» على العمل.

(٦) سورة المدثّر ٧٤/٦.

(٧) وهو مما يدخل تحت ما هو فرع في العمل على أصله.

(٨) تقدّمت في سورة البروج آية/١٦ وفي سورة هود آية/١٠٧. والمثلية: أي اللام فيها للتقوية.

(٩) أي مصدراً.

(١٠) فتكون اللام للتبيين، وهو ما يذكره في الثاني والعشرين. وهو آخر معاني اللام الجارَّة.

(١١) النص في الجنى الداني/١٠٦، وانظر المساعد ٣٥٩/٢.

ترجيح من غير مرجح»[١] وهذا[٢] الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تَقدَّم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدَّم لم يلزم ذلك.

وقد[٣] قال الفارسي: في قراءة ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[٤]، بإضافة[٥] كُلّ: «إنه[٦] من هذا، وإن المعنى الله مُوَلٍّ كُلَّ ذي وجهه وجهته»[٧]،

---

(١) بعد هذا في همع الهوامع ٢٠٥/٤ «ووافقه» أبو حيان، وانظر البحر ٣٤٨/١.

(٢) هذا الرد للمرادي وليس للمصنّف، قال المرادي: «واعترض قوله: ترجيح من غير مرجح بأنه إذا تقدَّم أحدهما وتأخّر الآخر لم يلزم من زيادتها في المتقدِّم ترجيح من غير مرجح، لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدُّمه...» انظر الجنى الداني/١٠٦.

(٣) هذا من تتمة نص المرادي في الجنى الداني/١٠٦.

(٤) الآية: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٤٨/٢.

– وقراءة الجمهور «ولكلٍّ وجهةٌ» بتنوين الأول ورفع الثاني على الابتداء والخبر.

– وقرأ ابن عامر وابن عباس «ولكلِّ وجهةٍ» على الإضافة.

وخَطَّأها الطبري، فهي عنده لحن، لا تجوز القراءة بها إذا قرئت كذلك كان الخبر غير تام ورَجّح قراءة الجمهور، ورَدّ هذا عليه ابن عطية وأبو حيان.

انظر البحر ٤٣٧/١، والطبري ١٨/٢، والمحرر ٢٣/٢، والكشاف ٢٤٦/١، ومعاني الأخفش ١/ ١٥٢، وحجة الفارسي ١٨٤/٢، والعكبري ١٢٧/١، والرازي ١٣١/٤، وهمع الهوامع ٢٠٥/٤، ومختصر ابن خالويه/١٠، وكتاب المصاحف/٥٥.

(٥) انظر الحجة للفارسي ٢٤١/٢، وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري في الكشاف ٢٤٦/١.

(٦) أي من باب تقوية العامل الذي تقدَّم أحد معموليه وتأخر الثاني.

(٧) نقل أبو حيان نص الزمخشري وهو قوله: «والمعنى: وكل وجهة الله موليها، فزيدت اللام لتقدُّم المفعول، كقولك: لزيد ضربت، ولزيد أبوه ضاربه، الكشاف ٢٤٧/١.

وعقّب عليه بقوله: «وهذا فاسد؛ لأن العامل إذا تعدّى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا يجوز أن يقول: لزيد ضربته، ولا لزيد أنا ضاربه، وعليه أن الفعل إذا تعدّى للضمير بغير واسطة كان قوياً، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدّم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدماً، ولا =

والضمير[1] على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلًا والضمير مفعولين ويستغني عن حذف «ذي» و«وجهة» لئلا يتعدّى العامل[2] إلى الضمير[3] وظاهره[4] معاً.

ولهذا[5] قالوا في الهاء من قوله[6]:

هـذا سُـراقـةُ لـلقـرآن يَـدْرُسُـهُ يـقـطِّع الـليـلَ تـسـبيحـاً وقـرآنـا

= يمكن أن يكون العامل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة، ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدَّى إلى اثنين، ولذلك تأوّل النحويون: هذا سراقة للقرآن يدرسه...» البحر ٤٣٨/١.

(١) في مولّيه.

(٢) وهو مُوَلٍّ.

(٣) في «مولّيها».

(٤) أي: كل وجهة.

(٥) أي لأجل التخلص من عمل العامل في الضمير والظاهر معاً كان لهم هذا التخريج في البيت.

(٦) وهذا البيت جاء عجزه على ما أثبتُّه في م/١ و٤ وهو غير مثبت في بقية المخطوطات.

وصدر هذا البيت عجزه:

«والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيب»

وأما العجز الذي أثبته المصنِّف فصدره:

«ضَحّوا بأشمط عنوان السجود به»

وهو لحسان، وقد أَنبه على هذا السيوطي في شرح الشواهد.

وعلى ما ذكرته لك من تصحيح الرواية جاء عند أبي حيان في التذكرة، وشرح التسهيل، وعند ابن السراج في الأصول، ومثله عند سيبويه.

هجا الشاعر رجلاً من القراء نُسِبَ إليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها.

والهاء في «يدرسه» كناية عن المصدر والفعل «يدرسه» متعدٍّ باللام إلى القرآن لتقدُّمه على حَدّ: لزيد اضرب. وهذا من كلام أبي حيان في تذكرته.

وذهب الدماميني إلى أن البيت للمدح، وتبعه الشمني، وتعقَّب البغدادي فيه الدماميني.

والبيت قائله غير معروف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٥/٤، وشرح السيوطي/٥٨٧، أمالي الشجري ٣٠٥/١، و٣٣٩، =

إنّ الهاء مفعول[١] مطلق لا ضمير القرآن.

وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى[٢]:

أَحَجَّاجُ لا تُعْطي العُصاةَ مُناهُمُ　　ولا اللهُ يُعْطي للعُصاةِ مُناها

وهو شاذ[٣] لقوة العامل.

ومنها[٤] لام المستغاث عند[٥] المبرد، واختاره[٦] ابن خروف، بدليل صحة إسقاطها.

= والكتاب ١/٤٣٧، والبحر ١/٤٣٨، والدر المصون ١/٤٠٦، والخزانة ١/٢٢٧، و٢/٣٨٣، ٣/٥٨٢، ٦٤٩، ٤/١٧٠. وأصول ابن السراج ٢/١٩٣، والمقرب ١/١١٥، وهمع الهوامع ٤/٢٠، ورصف المباني/٢٤٧.

(١) وهي على هذا راجعة للدرس كقوله تعالى: ﴿لا أعذبه﴾ المائدة/١١٥.

(٢) البيت من قصيدة لها في مدح الحجاج وذكر البغدادي أن الجميع متفقون على روايته: ولا اللّهُ لا يعطي العصاة مناها. ولم يَرَ رواية المصنِّف لأحدٍ من الرواة، ولا من استشهد به من النحويين كما استشهد هو به هنا، والشاهد فيه زيادة اللام في «للعصاة»، وهو أحد المفعولين المتأخرين عن الفعل المتعدّي.

وليلى هي بنت عبدالله بن الرحّالة بن كعب بن معاوية، ومعاوية هو الأخيل بن عبادة، وهي شاعرة لا يُقَدَّم عليها غير الخنساء.

انظر شرح البغدادي ٤/٣١٨، وشرح السيوطي/٥٨٨، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٥٩، وهمع الهوامع ٤/٢٠٦، والديوان/٩٠.

(٣) قوله «لقوة العامل» غير مثبت في م/١، والعامل: يعطي.

(٤) أي من اللام الزائدة للتوكيد.

(٥) انظر النص في المقتضب ٤/٢٥٤ - ٢٥٥، والكامل/١١٩٨ - ١١٩٩، ونسب الرضي إلى المبرّد أن لام الاستغاثة مُعَدِّية لحرف النداء مخالفاً لسيبويه انظر ١/١٣١ - ١٣٢. واقرأ تعليق الشيخ عضيمة على المسألة في حاشية المقتضب. وفي الكتاب أن هذه اللام بدل من «الزيادة آخر الاسم نحو: يا عجباه. وعزاه للخليل» انظر ١/٣١٨ - ٣٢٠.

(٦) في الهمع ٢/٧٢ «واختلف في هذه اللام، فقيل: زائدة، وعليه ابن خروف، واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها الألف»، قلتُ: ونص المبرّد في الكامل يدل على هذا وإن لم يُصَرِّح بالزيادة.

وقال جماعة[(١)]: غير زائدة، ثم اختلفوا، فقال ابن جني[(٢)]: متعلِّقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورُدّ بأنّ معنى الحرف[(٣)] لا يعمل في المجرور، وفيه نظر[(٤)]؛ لأنه قد عمل في الحال في نحو قوله[(٥)]:

كأنّ قلوب الطير رطباً ويابساً　　لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

وقال الأكثرون[(٦)]: متعلِّقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع وابن عصفور، ونسباه إلى سيبويه. واعترض بأنه[(٧)] متعدٍّ بنفسه، فأجاب ابن[(٨)] أبي

---

(١) منهم ابن جني وابن عصفور.

(٢) انظر همع الهوامع ٧٢/٢، والجنى الداني/١٠٤.

(٣) على هامش م/٣ «والصواب، معنى الفعل».
وفي الشمني ٣٥/٢: «هكذا وقع في أكثر النسخ، والأظهر ما في بعضها وهو معنى الفعل».

(٤) قال الشمني: «لأنه، أي معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في المجرور؛ لأن العامل في الحال أقوى من العامل في المجرور، ألا ترى أن العامل في الحال عامل في صاحبها».

(٥) البيت لامرئ القيس.
الوكر: عش الطائر، العُنَّاب: ثمر معروف، الحشف: أَرْدَأُ التمر.
شبه القلب الرطب بالعُناب في الحمرة، واليابس بالحشف البالي في اليبوسة والسواد.
والشاهد فيه أن قوله: «رطباً» حال، والعامل فيه حرف التشبيه «كأنّ» لما فيه من معنى الفعل.
شرح البغدادي ٣٢٢/٤، شرح السيوطي/٥٩٥، الديوان/٣٨.

(٦) انظر الجنى الداني/١٠٤، وفي الهمع ٧٢/٢ عزاه لسيبويه واختاره ابن عصفور، وانظر الكتاب ١/ ٣٢٠، وليس في نصّه ما يدلّ على التعلّق بفعل النداء.
وانظر شرح التسهيل ٥٢٦/٢.

(٧) أي الفعل «أَدْعُو» الذي نابت عنه «يا».

(٨) هو عبدالله بن أحمد، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي، إمام أهل النحو في زمانه، ولد في رمضان سنة ٥٩٩هـ، وقرأ النحو على الدَّبّاج والشلوبين، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التميمي، وله مصنّفات منها: شرح الإيضاح، وشرح سيبويه، وشرح الجمل، وغيرها.
مات سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاة ١٢٥/٢ - ١٢٦.

الربيع بأنه ضُمِّن معنى الالتجاء في نحو: «يا[١] لَزيد»، والتعجب[٢] في نحو: «يا لَلدّواهي».

وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه[٣] ضَعُف بالتزام الحذف[٤]، فقُوِّي تعديه باللام. واقتصَر[٥] أبو حيان على إيراد هذا الجواب. وفيه[٦] نظر؛ لأن اللام المقويّة[٧] زائدة كما تقدَّم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة[٨].

فإن قلت: وأيضاً فإن اللام لا تدخل في نحو[٩]: «زيداً ضربتُه» مع أنّ الناصب ملتزم الحذف. قلتُ: لَمّا ذُكِرَ في اللفظ[١٠] ما هو عِوَض منه كان بمنزلة ما لم يُحْذَف.

---

(١) أي ألتجئ لزيد لكذا...، وعلى هذا فاللام للتعدية.

(٢) أي: أَتَعَجَّبُ من كثرة الدواهي. وعلى هذا فاللام للتعليل.

(٣) أي الفعل «أدعو».

(٤) أي بالتزام حذف الفعل.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: «واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان»، أي على جواب ابن عصفور.

(٦) أي في جواب ابن عصفور وأبي حيان.

(٧) في الباب الثالث «في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور» قال: «يصح في اللام المقوِّية أن يقال إنها متعلّقة بالعامل المقوِّي...؛ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضّعف الذي نَزَّله منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين». وقد أشار إلى هذا الأمير في الحاشية ١٨٣/١ والشمني في ٣٥/٢.

(٨) بل هي عندهم لام أصلية وتحتاج إلى متعلَّق.

(٩) زيداً منصوب على الاشتغال، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، والفعل محذوف، ومع ذلك لم تدخل اللام تقوية للمحذوف، وهذا يريد منه أنه ليس كُلّ عامل واجب الحذف يجوز تقويته باللام.

(١٠) أي ذكر في اللفظ الفعل «ضربته» وهو عِوَضٌ عن المحذوف «ضربت» كان كأنه لم يحذف، ومثله ما سبق في: يا لَزيد، - فقد جاءت «يا» عوضاً عن الفعل المحذوف: أدعو، فكأن الفعل لم يحذف، لقيام المثبت مقام المحذوف.

فإن قلتَ: وكذلك حرف النداء عوض من فعل[١] النداء، قلتُ: إنما هو كالعِوَض، ولو كان عوضاً البتة[٢] لم يَجُزْ حذفه، ثم إنه ليس بلفظ[٣] المحذوف، فلم يتنزّل[٤] منزلته من كل وجه.

وزعم الكوفيون[٥] أن اللام في المستغاث بقيّة اسم[٦] وهو «آل»، والأصل: يا آلَ زيدٍ، ثم حُذِفَت همزة «آل» للتخفيف، وإحدى الألفين[٧] لالتقاء الساكنين،

= وذهب الدماميني إلى أنه لا دليل على التعويض، غاية ما في الأمر أن «يا» دليل على الفعل. وتعقَّبه الشمني بأن قال: «الدليل [أي على التعويض] امتناع الجمع بينهما».

(١) وعلى هذا فعل النداء بمنزلة ما لم يُحْذَف.

(٢) أي لو كان عوضاً قطعاً لم يجز حذفه، أي حذف حرف النداء، فلما جاز حذفه كما في قوله تعالى: ﴿يوسف أعرِض عن هذا﴾ دَلَّ على أنه كالعِوَض.

(٣) فالمحذوف فعل وهو «أدعو»، و«يا» حرف، وبخلاف مثال الاشتغال الذي ذكره: «زيداً ضربته» فإن المحذوف فيه بلفظ المذكور.

(٤) «فلم يتنزل...» كذا جاء في م/١ و٣ و٥، وفي م/٢ و٤ والمطبوع «فلم ينزل منزلته.».

(٥) انظر همع الهوامع ٧٤/٣. وفي الخصائص ما يدلُّ على أنه مذهب ابن جني وشيخه الفارسي.

(٦) وفي شرح الرضي ١٣٤/١ «وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل يا لزيد يا آل زيد فخفف» قال الرضي: «وهو ضعيف لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويالله، ونحوهما» وجعل البغدادي هذا التضعيف في تتمة كلام الفراء، وفي همع الهوامع ٧٤/٣ - ٧٥ «نقل... عن الكوفيين، ذكره ابن مالك، ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال: «ومن الناس من زعم كذا» فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين، ثم إنه لم يقل به وهو من رؤوسهم...» وانظر نص أبي حيان وقد نقله عن ابن عصفور في شرح البغدادي ٣٢٥/٤، وانظر الخصائص ٢٧٦/١، و٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والخزانة ٢٢٨/١، والجنى الداني/١٠٤.

(٧) من «آل» و«يا»، ولم يُعَيَّن المحذوف.

وقال الأمير: «الظاهر أنها ألف «آل»، لأن الحذف تطرّق إليها في الهمزة والشيء يَجُرُّ لمثله، لا ألف يا». الحاشية ١٨٣/١.

واستدلُّوا بقوله[١]:

فَخَيْرٌ نحنُ عند الناسِ منكم إذا الداعي المثوِّبُ قالَ: يا لَا

فإن الجارّ[٢] لا يُقْتَصَرُ عليه.

وأجيب[٣] بأن الأصل: يا قومِ لا فرارَ، أو لا نفرَّ[٤]، فحذف ما بعد «لا» النافية. أو الأصل: يا لفلان، ثم حُذِف ما بعد الحرف[٥]، كما يُقال: «أَلَاتَا» فيُقال[٦]: «أَلَافَا»، يريدون: أَلَا تفعلون، وأَلَا فَٱفعلوا.

---

(١) قائله. زهير بن مسعود الضبي، وعُزي في اللسان للفرزدق، وصدره عند المالقي:

لخير أنت عند الناس مِنّا

وروايته عند البغدادي: عند البأس، وفي النوادر: عند الناس، ومثله عند ابن جني.

والمثوِّب: المستغيث إذا كان بعيداً يتعرَّى ويلوِّح بثوبه رافعاً صوته ليُرَى فيُغَاثَ، يا لا: هو موضع الشاهد عند الكوفيين: وأصله: يا آل فلان. وزهير شاعر جاهلي.

انظر رصف المباني/٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤، وشرح الرضي ١١٨/١، والنوادر/١٨٥، وشرح البغدادي ٣٢٥/٤، وشرح السيوطي/٥٩٥، وهمع الهوامع ٧٤/٣، والخزانة ٢٢٨/١، وشرح ابن عقيل ١٩٤/١، والخصائص ٢٧٦/١، و٣٧٥/٢. و٢٢٨/٣. والعيني ٥٢٠/١، واللسان/لوم.

(٢) أي: لو كان أصله يا لِفلان، وأنها ليست بقية «آل» للزم الاقتصار على حرف الجر، وحذف المجرور، وهذا لا يأخذ به ابن جني وابن عصفور. دسوقي ٢٣١/١.

(٣) أي: أجيب عمّا استدلوا به بأنّا لا نُسَلِّم أن «يا لا» فيه أصله: يا آل فلان، بل أصله: يا قوم لا فرار ولا نفِرّ، فحذف المنادى وما بعد لا النافية، أو أصله يا لِفلان ثم حذف ما بعد الحرف...» الشمني ٣٦/٢.

(٤) كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ و٥ «لا تفِرّوا».

(٥) قلت: وحذف معه المنادى، فقد حذفت الاسمين من الجملة وبقي حرفان، وهو حذف بعيد، فلا يعقل أن تنهك الجملة بهذا القدر من الحذف.

(٦) أي في الجواب.

تنبيـــه[١]

إذا قيل: «يا لَزيدٍ» بفتح اللام فهو مُستغاث[٢]، فإن كُسِرَت فهو مُستغاث لأجله، والمستغاث[٣] محذوف.

فإن قيل: «يا لَكَ» احتمل الوجهين[٤]، فإن قيل «يا لي» فكذلك عند ابن جني[٥]، أجازهما في قوله[٦]:

فيا شوقُ ما أبقى ويا لي من النَّوى ويا دَمْعُ ما أَجْرَى ويا قلبُ ما أَصْبَى

وقال ابن عصفور: الصوابُ أنه[٧] مُستغاث لأجله؛ لأن لام المُستغاث متعلّقةٌ بأدعو[٨]؛ فيلزم تعدّي[٩] فعل المضمر إلى ضميره المتَّصِل.

---

(١) هذا كلام مكرر ومعاد، فقد تحدث عن هذه المسألة في أول حديثه عن اللام.

(٢) والمستغاث له محذوف، أي: يا لَزيدٍ لِعمروٍ.

(٣) إذا قلت: يا لِزيدٍ، فالتقدير فيه: يا لَعمروٍ لِزيدٍ، حذفت الأول وهو المستغاث. وحركة اللام في المذكور هي التي تبيّن نوعه مستغاثاً أو مستغاثاً به، ولهذا دَرَجُوا على فتح لام الأول وبقاء لام الثاني على الكسر.

(٤) أن يكون ما بعد اللام مستغاثاً به ومستغاثاً من أجله؛ لأن اللام مع الضمير تكون مفتوحة. وهذا عند ابن جني وابن عصفور. وانظر الجنى الداني/١٠٤.

(٥) لأن اللام تكسر مع ياء النفس.

(٦) تقدَّم البيت في أول الحديث عن لام الجر، وهو للمتنبي.
والوجهان اللذان أجازهما ابن جني أن يكون «لي» مستغاثاً به، أو مستغاثاً له، والتقدير: أدعو نفسي للخلاص من النوى، أو أدعو قومي ليخلِّصوني من النوى.

(٧) أي في قوله: «يا لي».

(٨) وعلى هذا يلزم أن يكون «أدعو» قد عمل في ضمير المتكلم المتصل الفاعل، وفي ضمير المتلكم المفعول من «يا لي». دسوقي ٢٣١/١.

(٩) وهو ممنوع في غير ظن، وفقد، وعدم، وتقدَّم هذا من قبل.

وهذا[١] لا يلزم ابن جني؛ لأنه يرى تعلُّقَ اللام[٢] بـ «يا» كما تقدَّم، و«يا» لا تتحمل ضميراً، كما لا تتحمله «ها»[٣] إذا عملت[٤] في الحال في نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٥].

نعم هو لازم[٦] لابن عصفور؛ لقوله في «يا لَزيدٍلِعمروٍ»: إنّ لام «لِعمروٍ» متعلّقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لعمرو. وينبغي[٧] له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش: إنَّ تعلّقها باسم محذوف تقديره: مدعوّاً[٨] لعمروٍ، وإنما ادّعيا[٩] وجوب التقدير[١٠]،

---

(١) أي: تعدّي الفعل.

(٢) في يا لَزيدٍ لعمروٍ.

(٣) أي التنبيه الذي في «ها» على القول بأن التنبيه هو العامل في الحال وليس اسم الإشارة من «هذا».

(٤) في م/٣ و٤ «إذا أُعمِلَت».

(٥) ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ هود ٧٢/١١. شيخاً حال: والعامل فيه التنبيه في «ها»، أو اسم الإشارة، أو هما معاً. وانظر الدر المصون ١١٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٤١٠/١.

(٦) أي تعدّي الفعل للفاعل والمفعول المتصلين.

(٧) هذا الذي ذكره سبق عنده في اللام المفيدة للتعليل، ولم يَعْزُه لابن الباذش، وذكر وجهاً آخر وهو التعلُّق بفعل محذوف، وقد نقل ابن عصفور الإجماع عليه.

(٨) كذا في المخطوطات «مَدْعُوّاً» وعلى هذه الصورة تقدَّم عنده فيما سبق، وجاء عند مبارك والشيخ محمد «مَدْعُوٌّ» وهو غير مناسب لحديثه.

(٩) على هامش م/٣ الظاهر أن يقول وإنما ادّعى بالإفراد لأن المدّعي هو ابن الباذش. وقوله: ادعيا: ابن الباذش وابن عصفور.

(١٠) أي تقدير عامل للام المستغاث له ولم يجعلاها متعلِّقة بما تعلق به لام المستغاث. دسوقي.

لأن العامل[١] الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين.

وأجاب ابن الضائع بأنهما[٢] مختلفان معنىً نحو[٣]: «وهبتُ لك ديناراً لترضى».

* * *

(١) أي «يا»، أو الفعل «أدعو» على اختلاف التقديرين.

(٢) أي لام المستغاث به ولام المستغاث له، فالأُولى للاختصاص والثانية للتعليل، كذا في حاشية علي م/٣، وانظر الشمني ٢/٣٦.

(٣) اللام في «لك» للتعدية، والثانية لام التعليل.

تنبيـــه

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدَّم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[1]، ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[2]، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[3]، وقالوا[4]: وهبتك ديناراً، وصِدْتُك[5] ظبياً، وجنيتُك[6] ثمرةً،

---

(١) الآية: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ آل عمران ٣/٩٩.

قال السمين: «قال ابن الأنباري: البغي يقتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: بغيت المال والأجر والثواب، وههنا أريد: يبغون لها عوجاً، فلما سقطت اللام عمل الفعلُ فيما بعدها، كما قالوا: «وهبتك درهماً» يريدون وهبتُ لك، ومثله: صِدْتُك ظبياً، أي صِدتُ لك...» الدر المصون ٢/١٧٤، وانظر القرطبي ٤/١٥٤.

(٢) ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ يٰس ٣٦/٣٩.

قال العكبري: «منازل: أي ذا منازل، فهو حال أو مفعول ثانٍ؛ لأن قدّرناه بمعنى صيّرنا، وقيل: التقدير: قدرنا له منازل» التبيان/١٠٨٣.

(٣) سورة المطففين ٨٣/٣.

العكبري: «في هم وجهان: أحدهما: هو ضمير مفعول متصل، والتقدير كالوالهم، وقيل هذا الفعل يَتَعَدَّى بنفسه تارة وبالحرف أخرى، والمفعول هنا محذوف أي كالوهم، الطعام ونحو ذلك...» التبيان/٢٧٦ وانظر القرطبي ٤/١٥٤ و١٩/٢٤٨.

(٤) أي: وهبت لك، وفي المصباح: «قال ابن القوطية والسرقسطي والمطرزي وجماعة ولا يتعدى إلى الأول بنفسه فلا يقال: وهبتك مالاً، والفقهاء يقولونه، وقد يجعل له وجه آخر وهو أن يضمن وَهَبَ معنى جَعَلَ، فيتعدى بنفسه إلى مفعولين».

(٥) أي صِدْتُ لك. وفي اللسان: «يقال: صدت فلاناً صَيْداً إذا صِدْته له كقولك: بغيتُه حاجة أي: بغيتها له»، وانظر التهذيب، والتاج.

(٦) أي جنيت لك. وفي اللسان: «قال أبو عبيد: جنيت فلاناً جنى، أي جنيت له، قال: ولقد جنيتك أكْمُؤاً...».

قال(١):

ولقد جنيتُك أَكْمُؤاً وعَساقِلًا [ولقد نهيتُك عن بناتِ الأَوْبَرِ]

وقال(٢):

فتولّى غلامُهم ثم نادى أَظليماً أَصِيدُكم أم حمارا

وقال(٣):

إذا قالت حَذامِ فَأَنْصِتُوها [فإنَّ القولَ ما قالت حَذامِ]

في رواية جماعة، والمشهور(٤): «فَصَدِّقُوها».

---

(١) تقدَّم البيت في «أل».

(٢) قائله غير معروف.
الظليم: الذكر من النعام.
والشاهد فيه في قوله: أَصِيدُكم، فالتقدير: أَصِيدُ لكم، وحذفت اللام. واتصل الفعل بالضمير فصار منصوباً بعد أن كان مجروراً».
انظر البيت في شرح البغدادي ٣٢٩/٤، وشرح السيوطي/٥٩٦، والدر المصون ١٧٤/٢.

(٣) البيت للجيم بن صعب، وقيل لديسم بن طارق، وكلاهما جاهلي.
وحذام: امرأة الجيم، وتمامه ما بين معقوفين.
والشاهد فيه في فأنصتوها، فأصله: فأنصتوا لها، فحذفت اللام، فأتصل الضمير بالفعل فنصب. قال الفراء: يريد: فأنصتوا لها.
انظر معاني الفراء ٩٤/٢ و٢١٥/١، وشرح البغدادي ٣٢٩/٤، وشرح السيوطي/٥٩٦، والكامل/٥٩١، وأمالي الشجري ١١٥/٢، وشرح المفصل ٦٤/٤، وشرح الأشموني ٢٦٥/٢، وشذور الذهب/٦٥، والخصائص ١٧٨/٢، وشروح سقط الزند ١٤٧٠/٤، واللسان/رقش.

(٤) كذا رواية المبرد في الكامل وغيره، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

الثاني[١] والعشرون: التبيين:

ولم يُوَفُّوها حَقَّها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها[٢]: ما تُبَيِّن المفعولَ[٣] من الفاعلِ، وهذه تتعلّق بمذكور، وضابِطُها أن تقع بعد فعل تعجُّبٍ، أو اسم تفضيلٍ، مُفْهِمَيْن[٤] حُبّاً أو بُغْضاً تقول: «ما أَحَبَّني وما أَبْغَضَني»، فإن قلت: «لِفلان» فأنت فاعل الحُبِّ والبُغْضِ، وهو مفهولهما. وإن قلتَ «إلى فلانٍ» فالأمرُ بالعكسِ. هذا شرحُ ما قاله ابن مالك[٥].

ويلزمُه أن يذكرَ هذا المعنى في معاني[٦] «إلى» أيضاً لما بَيَّنّا، وقد مضى في موضعه.

---

(١) من معاني اللام الجارّة.

(٢) النص في همع الهوامع ٢٠١/٤ ، وانظر الإتقان ٢٢٦/٢، والجنى الداني/٩٧، والمساعد ٢٥٧/٢، واللامات/١٢٩ وما بعدها، وجواهر الأدب/٧٣.

(٣) قال الدسوقي: «أي في المعنى، وكذلك الفاعل. وإلا فاسم التفضيل لا يتعدّى لمفعول، وأفعل التعجب فاعله ضمير مستتر» الحاشية ٣٢٣٢/١.

(٤) قال ابن مالك: «وكذا المعلّقة بحُبٍّ في تعجُّبٍ أو تفضيلٍ...» انظر الجنى الداني/٩٧، والمساعد ٢٥٧/٢، وتتمة النص فيه: «مبيِّنة مفعولية مصحوبها...».

(٥) قال ابن مالك: «ثم نبّهت على تعدية أفعل التفضيل بحروف الجرّ، وجملةُ القول في ذلك: أنّ أفعل التفضيل إن كان من متعدٍّ بنفسه دالٍ على حُبّ أو بُغْض عُدّيَ باللام إلى ما هو مفعولٌ في المعنى، وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، كقولك: «المؤمنُ أَحَبُّ لله من نفسه، وهو أَحَبُّ إلى الله من غيره...» انظر شرح الكافية الشافية/١١٤٤.

(٦) ذكر هذا المعنى ابن مالك في التسهيل ص/١٤٥، وتعقَّب أصحابُ الحواشي ابنَ هشام في هذا، فقال الدماميني: «هذا عجيب، فإن ابن مالك لم يُهْمِلْهُ، بل ذكره من معاني «إلى» أيضاً، قال في التسهيل: «ومنها إلى لانتهاء الغاية مطلقاً وللمصاحبة وللتبيين،...» الشمني ٣٦/٢.
وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٥٤/٢.

الثاني والثالث[١]: ما يُبَيِّن فاعليةً غيرَ ملتبسةٍ بمفعوليةٍ، وما يُبَيِّنُ مفعوليةً غير ملتبسةٍ بفاعليةٍ، ومصحوبُ كُلّ منهما إما غيرُ معلوم مما قبلها، أو معلومٌ، لكن استُؤنِفَ[٢] بيانُ تَقْوِيَةً للبيان، وتوكيداً له، واللام في ذلك كُلِّ متعلِّقَةٌ بمحذوف.

مثال المبيِّنة لمفعوليةٍ[٣] «سَقْياً لزيد، وجَدْعاً[٤] له»، فهذه اللام ليست متعلِّقةً بالمصدرين[٥]، ولا بفعلهما المقدَّرَيْن؛ لأنهما متعدِّيان[٦]، ولا هي مقوِّية للعامل[٧] لضعفه بالفرعية[٨] إن قُدِر أنه المصدر، أو بالتزام الحدف إن قُدِّر أنه

= وفي حاشية على م / ٣ أشار إلى ما ذكره ابن مالك في التسهيل، وأنه لا وجه لاعتراض المصنِّف.

(١) النص في همع الهوامع ٢٠١/٤.
وفي الجنى الداني: «ولام التبيين هي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها، مبيِّنةً لصاحبِ معناها...» وانظر اللامات/١٢٩.

(٢) أي معلوم، ولكن استؤنف ذكره تقوية وتوكيداً لهذا المعلوم.

(٣) وهي التي يكون مدخولها مفعولاً. انظر اللامات/١٣٠.

(٤) الجَدْع: قطع الأنف أو الأذن أو اليد... إلخ.

(٥) سَقياً، وجَدْعاً، ولا بفعليهما: سقى وجَدَع.
قال المرادي: «وتتعلَّق بفعل مقدَّر تقديره: أعني» الجنى/٩٧.
وانظر شرح الرضي ١١٦/١، و١١٨، وكذا عند أبي حيان في البحر ٧٦/٨.

(٦) أي لأن الفعلين سقى وجدع، والمصدرين منهما متعدّيان بأنفسهما، فهما ليسا بحاجةٍ إلى هذه اللام من أجل التعدية؛ ولذلك لم تتعلَّق هذه اللام بواحدٍ منهما.
وفي م/٢ «تتعدّيان».

(٧) وهو هنا المصدر.

(٨) من فعله.

الفعل؛ لأن لام التقوية صالحةٌ للسقوط، وهذه لا تسقط[١]، لا يُقال «سَقْياً زيدًا»، ولا «جَدْعاً إيّاه» خلافاً لابن الحاجب[٢]، ذكره في شرح المفصَّل.

ولا هي ومخفوضها صفةٌ[٣] للمصدر، فتتعلَّقُ بالاستقرار[٤]؛ لأن الفعل لا يُوْصَفُ، فكذا ما أقيم[٥] مقامه، وإنما هي لام مبيِّنة للمدعوِّ[٦] له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكِّدة للبيان إن كان معلوماً، وليس تقدير[٧] المحذوف[٨] «أعني» كما زعم ابن عصفور؛

---

(١) قال الزجاجي: «ثم تلحق لام التبيين، فيقال: سَقْياً لزيد...؛ لأنه لولا هذه اللام لم يُعْلَم مَن المدعوُّ له بشيء من هذا أو المدعوّ عليه... اللامات/١٣٠ - ١٣١.

(٢) لم يصرّح ابن الحاجب بحذف اللام، لكنه ساق هذه المصادر بدون اللام قال: «والنوع الثاني هو الذي يجب إضمار فعله، ولكنه له فعل نحو: سقياً ورعياً إلى آخره...، وقوله جَدْعاً... وعقراً... وحلقاً.. وبؤساً...».

انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٧/١ - ٢٢٨، ومثل هذا النص عند ابن الحاجب في الكافية لم يذكر اللام مع هذه المصادر انظر شرح الرضي ١١٦/١.

وقال الدماميني: «لم يعتمد في الرد على شيخ المحققين على مستند» انظر حاشية الأمير ١٨٤/١.

على أن الزجاجي ذكر أنه ربما تركت العرب إظهار اللام إذا عَلِمَ الداعي أنه قد علم المعني بدعائه... انظر اللامات/١٣٢.

(٣) أي لـ «سقياً» وما ماثله.

(٤) والتقدير: سقياً مستقراً لزيد.

(٥) وهو المصدر؛ لأنه قام مقام الفعل، فلا يوصف؛ لأن الفعل الذي قام مقامه لا يُوْصَف.

(٦) المدعوُّ له في: سَقياً... والمدعوُّ عليه في نحو: جَدْعاً...

وقد نقلت لك نص الزجاجي قبل قليل في أنه لولا هذه اللام لا يُعْلَم من المدعوُّ له أو عليه بشيء من هذا.

(٧) في م/٤ «وليس تقديراً لمحذوف».

(٨) كذا قدّره المرادي في الجنى الداني/٩٧.

لأنه[١] يتعدَّى بنفسه، بل التقدير[٢]: إرادتي لزيد.

وينبني على أن هذه اللام ليست متعلِّقةً بالمصدر أنه لا يجوز في: «زيدٌ سَقْياً له» أن تنصب[٣] زيداً بعامل محذوف[٤] على شريطة التفسير، ولو قلنا إن المصدر الحالّ مَحَلَّ فعل دون حرف[٥] مصدري يجوز تقديم معموله عليه، فتقول: «زيداً ضرباً»؛ لأن الضمير[٦] في المثال ليس معمولًا[٧] له، ولا هو من جملته.

وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[٨] كونَ «الذين» في

= وقال ابن عصفور: «جميع المصادر المذكورة في هذا الباب لا يظهر الفعل الناصب لها؛ لأنها صارت عوضاً منه، وتقدّر الفعل الناصب لها؛ لأنها صارت عوضاً منه، وتقدّر الفعل الناصب لها من لفظها، فإن كانت العرب قد استعملت منه فعلاً فَحَسَنٌ، وإلّا بنيت منه فعلاً على القياس؛ لأن جميع هذه المصادر مؤكِّدة لأفعالها المضمرة، والمصدر المؤكِّد لا ينصبه إلّا فعل من لفظه؛ إذ التأكيد إما لفظي وإما معنوي...» المقرّب/٢٥٧، وأنت ترى أن ابن عصفور لم يعيِّن الفعل المحذوف بـ «أعني»، ولم يقدِّر «أعني» في المقرَّب إلّا فيما جاء منصوباً على الاختصاص.

انظر فيه ٢٥٣/١.

(١) أي الفعل «أعني»، فلا يحتاج إلى اللام للتعدية.

(٢) قال الدماميني: «ليس المراد، بل تقدير المحذوف الذي تتعلق به اللام، لأنه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وإنما المراد تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين: إرادتي لزيد،....» انظر الشمني ٣٧/٢ والأمير ١٨٤/١.

(٣) كذا في المخطوطات «أن تنصب زيداً» وفي المطبوع «أن ينصب زيد».

(٤) العامل «سقى» ويكون مفسّراً بالمصدر «سقياً».

(٥) في حاشية الأمير: «دون حرف مصدري، احترازاً نحو: أعجبني ضَرْبُكَ زيداً، فتقديم معموله [أي معمول المصدر] شاذ» ١٨٤/١.

(٦) أي الضمير في «له».

(٧) أي ليس معمولاً للمصدر «سقيا»، بل هو من جملة أخرى، فهو متعلق بفعل مقدَّر.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ سورة محمد ٨/٤٧.

موضع نصب على الاشتغال[١] فَوَهْمٌ[٢].

وقال ابن مالك في شرح باب «النعت» من كتاب التسهيل[٣]: «اللام في سقياً لك، متعلِّقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تهافت[٤]، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون أنها متعلاِّقة بمحذوفٍ استُؤنِف للتبيين.

ومثالُ[٥] المبيِّنة للفاعليَّة[٦]: «تبّاً لزيد، ووَيحْاً له»، فإنهما في معنى[٧] خَسِرَ وهلك، فإن رفعتهما[٨] بالابتداء فاللام ومجرورها خبر، ومحلُّهما الرفع[٩]، ولا تبيين[١٠]، لعدم تمام الكلام.

---

(١) قال أبو حيان: «... ويجوز أن يكون الذين منصوباً على إضمار فعل يفسره قوله: فتعساً لهم، كما تقول: زيداً جدعاً له» البحر ٧٦/٨.
وانظر الدر المصون ١٤٨/٦، والكشاف ١٢٨/٣، وإعراب النحاس ١٦٩/٣ ومعاني الزجاج ٥/ ٨، وحاشية الشهاب ٤٣/٨، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٥/٢.

(٢) قال الدسوقي: «أي لأن قوله: فتعساً لهم اللام فيه للتبيين وهي من جملة أخرى، وحينئذٍ فلا تفسّر «تعساً» محذوفاً قبل الذين لعدم اشتغاله في ضمير الاسم السابق» الحاشية ٢٣٣/١.

(٣) لم يذكر هذا في التسهيل في باب النعت، والظاهر أنه زاده في الشرح.

(٤) لأنه مخالف لقواعدهم كما ذكر بعده.

(٥) النص في الخزانة ٣٧٣/٤.
وقد ذكر من قبل أن اللام تبيّن الفاعلية والمفعولية، وقد سبق بيان المبينة للمفعولية في نحو: سقياً لزيد.

(٦) أي لفاعليّة مدخولها.

(٧) خَسِر يكون لـ «تباً» وهلك لـ «ويحاً»، وزيد في الحالين فاعل من حيث المعنى، وقد بيَّنتِ اللامُ ذلك.

(٨) فقلت: تبٌّ له، ووَيحٌ له.

(٩) متعلِّقان بالخبر المحذوف للمبتدأ «تَبٌّ» و«وَيْحٌ».

(١٠) أي اللام ليست للتبيين؛ لأن تلك تكون بعد تمام الكلام، وأنها متعلِّقة بمحذوف. وهذه اللام هنا لم تأت بعد تمام الكلام بل من أصوله. وانظر حاشية الأمير ١٨٥/١.

فإن قلت: «تبّاً له ووَيْحٌ» فنصبت الأول ورفعت الثاني[(١)] لم يجز، لتخالف الدليل[(٢)] والمدلول[(٣)] عليه؛ إذ اللام في الأول تبيين[(٤)]، واللام المحذوفة لغيره[(٥)].

واختلف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[(٦)]، فقيل: اللام[(٧)] زائدة، و«ما» فاعل. وقيل[(٨)] الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للتبيين، وقيل: «هيهات»[(٩)] مبتدأ بمعنى البُعْد، والجارّ والمجرور خبر.

---

(١) أي مع حذف اللام منه.
قالوا: ومثله لو عكست الإعراب أو الحذف. فإنه لا يجوز.

(٢) الدليل وهو اللام التي للتبيين بعد «تبّاً».

(٣) وهي اللام المحذوفة بعد «ويح».

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «للتبيين».

(٥) أي اللام المحذوفة بعد «ويح» ليست للتبيين وإنما هي للاستحقاق.
قال الزجاجي: «وما كان من هذه الأسماء سوى المصادر فالرفع فيها جائز، وتصير اللام لام الخبر التي تقع للاستحقاق، وقد شرحنا وجوهها فيما مضى وذلك قولك: وَيْحٌ لزيد، ووَيْلٌ له، يرفع بالابتداء والخبر، والمعنى فيه الدعاء، معناه ثبت لهم هذا واستحقوه...».
انظر اللامات/١٣٤.

(٦) سورة المؤمنين ٢٣/٣٥ - ٣٦.

(٧) ذكر هذا العكبري فهو أحد وجهين عنده قال: «... والثاني فاعله «ما»، واللام زائدة أي: بَعُدَ ما توعدون من البعث،...» التبيان/٩٥٤ وانظر الدر المصون ٥/١٨٣.

(٨) ذكر هذا العكبري في التبيان وهو الوجه الأول عنده، والتقدير: بَعُد التصديق لما توعدون، أو الصحة، أو الوقوع، أو نحو ذلك.
ومثله عند أبي حيان في البحر ٦/٤٠٥ لأن هيهات اسم فعل يتعدى برفع الفاعل ظاهراً أو مضمراً، وهنا جاء التركيب.... لم يظهر الفاعل فوجَب أن يعتقد إضمار تقديره: هو، أي إخراجكم، وجاءت اللام للبيان أعني لما توعدون، كهي بعد سقياً لك، فتتعلق بمحذوف...».
جاء النص في البحر «لا يتعدّى» وهو غير الصواب. وانظر الكشاف ٣/٣٦٢.

(٩) قائله الزجاج: قال: «وموضعها الرفع، وتأويلها البُعدُ لما توعدون».

وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[١] فيمن قرأ بهاءٍ مفتوحةٍ وتاءٍ إمّا[٢] مفتوحة[٣] أو مكسورة[٤]،

= انظر معاني القرآن ١٢/٤.

ونقله عنه أبو حيان ثم قال: «وينبغي أن يجعل كلامه تفسيرَ معنى لا تفسير إعراب؛ لأنه لم تثبت مصدرية هيهات» البحر ٤٠٥/٦، وانظر الدر المصون ١٨٣/٥، ومشكل إعراب القرآن ١٠٩/٢.

ونقل الزمخشري نص الزجاج «قلت: قال الزجاج في تفسيره: البعدُ لما توعدون، أو بُعْدٌ لما توعدون، فيمن نوّن، فنزَّله منزلة المصدر» الكشاف ٣٦٢/٣.

وذكر هذا أبو حيان عنهما ثم قال: «وقول الزمخشري... ليس بواضح لأنهم قد نونوا أسماء الأفعال، ولا نقول إنها إذا نوّنت تنزَّلت منزلة المصدر».

(١) الآية: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٢٣.

(٢) كذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ والمطبوع «وتاء مفتوحة...».

(٣) هَيْتَ لك: هذه قراءة أبي عمرو وعاصم وحفص وحمزة والكسائي ومسروق والحسن ويعقوب وخلف والأعمش، وهي الصحيحة من قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وابن مسعود وقتادة، وهي رواية عن رسول الله ﷺ.

ومعناها: تعالَ، وبُني على الفتح للتخفيف مثل: أين وكيف.

وانظر البحر ٢٩٤/٥، والرازي ١١٦/١٨، والطبري ١٠٦/١٢، والنشر ٢٩٣/٢، والتيسير/١٢٨، ومعاني الفراء ٤٠/٢، والقرطبي ١٦٣/٩، والتبيان للطوسي ١١٨/٦، والعكبري/٧٢٨، وإعراب النحاس ١٣٣/٢، والسبعة/٣٤٧.

والمراجع كثيرة، فإن أردت معرفتها فأرجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٤) هَيْتِ لك: هذه قراءة ابن عباس بخلاف عنه، وكذا قرأها أبو الأسود والحسن، وابن أبي إسحاق وابن محيصن وعيسى بن عمر الثقفي وعاصم الجحدري وأبو رزين وحميد.

وهي مثل القراءة السابقة، إلّا أن التاء كُسِرَت لالتقاء الساكنين، فهو مثل: جَيْرِ.

انظر البحر ٢٩٤/٥، وفتح الباري ٢٧٥/٨، ومجمع البيان ٣٧/١٢، والقرطبي ٦٣/٩، والعكبري ٧٣٨/٢، وإعراب النحاس ١٣٣/٢، ومختصر ابن خالويه/٦٣، والمحتسب ؟/٣٣٧، والطبري ١٠٧/١٢، والإتحاف/٢٦٣، والنشر ٢٩٥/٢.

وبقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

أو مضمومة[١]، فهيت: اسمُ فِعْلٍ[٢]، ثم قيل: مُسَمّاه فعل ماض، أي تهيّأتُ، فاللامُ متعلّقة به كما تتعلّق بمُسَمّاه لو صُرِّح به، وقيل: مُسمّاه فعلُ أمرٍ بمعنى أَقْبِلْ أو تعالَ، فاللام للتبيين[٣]، أي: إرادتي[٤] لك، أو أقول[٥] لك، وأمّا مَن قرأ «هِئتُ»[٦] مثل جِئتُ،

---

(١) هَيْتُ لك: هذه قراءة ابن كثير وأبي عبدالرحمن السلمي.
قال الزجاج: «ضَمَّها لأنها في معنى الغايات» وقال العكبري: «ومنهم من ضم [أي التاء] شبّهه بحيثُ، واللام على هذا للتبيين مثل التي في قولهم: سَقياً لك».
انظر البحر ٢٩٤/٥، التذكرة في القراءات الثمان ٣٧٩/٢، زاد المسير ٣٧٩/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ٣٠٧/١، المحرر ٤٧٢/٧، معاني الزجاج ١٠٠/٣، الكشف ٨/٢، الكشاف ١٢٩/٢، التبصرة/٥٤٦، شرح الشاطبية/٢٦٦، حاشية الشهاب ١٦٧/٥، حاشية الجمل ٤٤٤/٢ - ٤٤٥.
وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) أي على الحركات الثلاث.

(٣) أي لتأكيد التبيين؛ لأن فاعل الأمر معلوم لأنه ضمير المخاطب. أمير ١٨٥/١.

(٤) وعلى هذا فهي متعلّقة بمحذوف لا بآسم الفعل.

(٥) هذا لا يناسب التبيين بل تصبح اللام للتبليغ بعد القول.
ولعلَّ الذي دعاه إلى هذا نَصُّ أبي حيان: «هيت اسم فعل بمعنى أسرع، ولك للتبيين، أي: لك أقول، أمرته بأن يسرع إليها»، انظر البحر ٢٩٣/٥.
قال الأمير: «المناسب الاقتصار على الأول؛ لأن هذا يقتضي أن اللام للتبليغ» الحاشية ١٨٥/١.

(٦) هِئتُ لك: قرأها كذلك عليّ وأبو وائل وأبو رجاء ويحيى وعكرمة ومجاهد والداجوني وقتادة وطلحة بن مصرف والمقري وابن عباس وأبو عبدالرحمن السلمي وشقيق بن سلمة وابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية والحلواني عاصم وهشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر، وكذلك ابن بكر مولى بني سليم عن هشام وهو رواية الشعبي يعني عن ابن مسعود، وابن عباس وأبو الدرداء.
البحر ٢٩٤/٥، المحتسب ٣٣٧/١، الرازي ١١٦/١٨، زاد المسير ١/٤ ، الطبري ١٠٧/١٢، مجمع البيان ٣٧/١٢، الإتحاف/٢٦٣، شرح الشاطبية/٢٢٥، معاني الفراء ٤٠/٢، العكبري =

فهو فعل[١] بمعنى تهيَّأْتُ، واللام متعلِّقة به.

وأما من قرأ كذلك[٢] ولكن جعل التاء ضمير المخاطب، فاللام للتبيين[٣]، مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تَهيُّئُه تَيَسُّرُ انفرادها به، لا أنه قصدها؛ بدليل «وراودته»، فلا وجه لإنكار[٤] الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها،

= ٧٢٨/٢، إعراب النحاس ١٣٣/٢، السبعة/٣٤٧، المكرر/٦٠، الكشاف ١٢٩/٢، التبيان ٦/ ١١٨، مختصر ابن خالويه/٦٣، النشر ٢٩٤/٢.
وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) في البحر: «... يحتمل أن يكون اسم فعل كحالها عند من فتح التاء أو كسرها، ويحتمل أن يكون فعلاً رافعاً ضمير المتكلم من هاء الرجل يهيئ إذا أحسن هيئته على مثال جاء يجيء أو بمعنى تهيأت يقال: هَيْتُ وتهيأتُ بمعنى واحد، فإذا كان فعلاً تعلقت به اللام» البحر ٢٩٤/٥.

(٢) أي «هِئْتَ لك»: وهي قراءة ابن عامر والحلواني عن هشام، وهي رواية عن ابن مسعود وقالون والوليد بن مسلم عن نافع.
وجعلها الفارسي وهماً من الراوي، وأنه لا بُدّ من ضم التاء، ومثله فَعَلَ الداني.
قال الشهاب: «وهي صحيحة، ومعناها تهيّأَ إليَّ أمرُك؛ لأنها لم تتيسر لها الخلوة قبل ذلك، أو حَسُنَتْ هيأتُك أي: أقول لك، وهي صحيحة مروية عن هشام رحمه الله من طُرُق»، ومثله عند العكبري.
انظر البحر ٢٩٤/٥، الرازي ١١٦/١٨، غرائب القرآن ٩٣/١٢، النشر ٢٩٣/٢، القرطبي ٩/ ١٦٣، التيسير/١٢٨، إعراب النحاس ١٣٣/٢، الإتحاف/٢٩٣، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) حالها فيه كحال من قرأ «هَيْتَ» بفتح التاء أو ضمّها أو كسرها.

(٤) ذهب الفارسي إلى أنه يشبه أن يكون الخطاب وهماً من الراوي؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهيّأ لها بدليل «وراودته، ولم أَخُنْهُ بالغيب، وتابعه على ذلك جماعة، وقال مكي: «يجب أن يكون اللفظ هَيْتَ لي ولم يقرأ بذلك أحد» وأيضاً فالمعنى على خلافه لأنه لم يزل يفرُّ منها ويتباعد عنها وهي تراوده وتطلبه، وتقُدُّ قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟.
وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكالين بأن المعنى تهيأ لها أَمْرُكَ؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به في كل وقت، أو يكون المعنى حَسُنَتْ هيئتُك، ولك متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها =

ويحتمل أنها أصل قراءة هشام[1] «هِيتَ» بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة[2].

* * *

= قالت: القول لك، أو الخطاب لك، كهي في سقياً لك ورعياً لك... انظر الدر المصون ٤/١٦٧ - ١٦٨، والحجة للفارسي ٤/٤٢٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٨ - ٩.

(١) هِئْتَ لك: هي قراءة ابن عامر ونافع وأبي جعفر وابن ذكوان والأعرج وشيبة وابن مسعود وابن محيصن وعلي بن أبي طالب.

ولم يقرأ هذه القراءة هشام كما ذكر المصنِّف، ونبَّه على ذلك أصحاب الحواشي على مغني اللبيب، بل ذهب الأمير إلى أنه قد يكون سقط من الكاتب لفظ «غير»،فإن الهمزة لهشام، وذهب الشمني إلى أن القارئ بذلك رفيق هشام ابن ذكوان.

ولم أجد لفظ «هِيْتَ» في م/٢، وسقط من م/١ وأثبت على هامش النسخة، وعلى هامش م/٣ تعليق بأن القراءة ليست لهشام، بل هي لابن ذكوان.

وانظر المراجع الآتية: البحر ٥/٢٩٤، إعراب النحاس ٢/١٣٣، البيتان للطوسي ٦/١١٨، الإتحاف/٢٦٣، معاني الفراء ٢/٤٠، السبعة/٣٤٧، حجة القراءات/٣٥٨، النشر ٢/٢٩٣، التيسير/١٢٨، التبصرة/٥٤٦، المحرر ٧/٤٧٢، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) أي إبدالها ياء، فقد كانت في قراءة هشام «هِئْتَ»، فصارت هنا هِيتَ لسكون الياء وكسر ما قبلها.

تنبيـــه

الظاهرُ أَنّ «لها» من قولِ المتنبي[١]:

لولا مفارقةُ الأحبابِ ما وَجَدَتْ لـهـا الـمـنـايـا إلى أرواحِـنـا سُبُـلا

جارٌ ومجرور متعلِّقٌ بـ «وَجَدَتْ»، لكن فيه تعدِّي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل[٢] كقولك: «ضربه زيد»[٣]، وذلك ممتنعٌ، فينبغي[٤] أن يُقَدَّر صفةً في الأصل لـ «سُبُلًا»، فلما قُدِّم عليه صار حالًا منه، كما أن قوله «إلى أرواحنا» كذلك؛ إذ المعنى: سُبُلًا مسلوكةً إلى أرواحنا.

ولك في «لها» وجه[٥] غريب وهو أن تقدِّره جمعاً لِلَهاة كحصاةٍ وحصىً،

---

(١) البيت من قصيدة يمدح بها سعيد بن عبدالله بن الحسين الكلابي، ومطلعها:

أَحْيا وأَيْسَرُ ما قاسيتُ ما قتلا والبينُ جارَ على ضعفي وما عَدَلاَ

وانظر الديوان ٢٨٢/٣ وشرح البغدادي ٣٣٣/٤.

(٢) وهو الضمير في «لها» ففاعل «وجدت» المنايا، ومفعوله «لها»، وهو ضمير مُتَّصِل.

(٣) زيد: فاعل، والهاء مفعوله، والمعنى: ضرب زيدٌ زيداً، أي ضرب نَفْسَهُ.
انظر دسوقي ٢٣٤/١.

(٤) هذا تخريج ابن الشجري في الأمالي ٢٣٢/١.
«فأمّا موضع لها فإنه وصف في المعنى لِسُبُلا، فالأصل سُبُلاً كائنةً لها، فلما قَدَّمه صار حالاً من سُبُل، ومثله «إلى أرواحنا» الأصل سُبُلاً مسلوكةً إلى أرواحنا، فلما قُدِّمتْ بَطَلَتْ الوصفية فيه،وحكم بأنه حال».
أهذا من باب المصادفة من أنه نقل من المصنف عن ابن الشجري من غير ذكر الفضل لأهله؟!

(٥) هذا الوجه الغريب ليس للمصنف وإنما هو لبعض أدباء المغرب وذكره ابن الشجري فقال: «وقوله: لها، من الحشو الذي لا فائدة فيه، لأن المعنى غير مفتقر إليه، فهو من الزيادات الموضوعة لإقامة الوزن، وقد حَمَلَ عدم الفائدة به بعض أدباء المغرب على أن جعله جمع لهاة، على حَدّ حصاةٍ =

وتكون المنايا[١] مضافاً إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة شُبِّهت[٢] بشيء يبتلعُ الناسَ، ويكون أقام اللَّها مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم.

وأمّا اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسرة[٣]، وسُلَيم[٤] تفتحها،

= وحصى، وأضافه إلى المنايا، ورفعه بإسناد «وَجَدَتْ» إليه، فاستعار للمنايا لهوات على معنى أنها كشيءٍ يبتلعُ الناس، والمراد أفواه المنايا»، ولكنه استعمل اللها في موضع الأفواه لمجاورة اللهاة للفم، وهذا قول محتمل لو كان مراد الشاعر..».

وفي حاشية للدكتور الطناحي على المسألة في ج ٣٥٢/١ نقل ما يلي:

وتفسير قوله: «بعض أدباء المغرب جاء في الموضع السابق من شرح ديوان المتنبي قال: «قال ابن القطاع: لها، هي الفاعلة، والمنايا في موضع خفض بالإضافة، والمعنى وجدت لهوات المنايا، فلها: جمع لهاة وقال: قال لي شيخي محمد بن علي التميمي، قال لي أبو علي بن رِشْدين قلت للمتنبي عند قراءتي عليه: أضمرتَ قبل الذكر! قال: ليس كذلك، وليست المنايا فاعلة وإنما هي في موضع خفض».

انظر الأمالي بتحقيق الطناحي ٣٥٢/١ - ٣٥٣ ح/٤.

ونص الأمالي الشجرية في شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٢/٤.

(١) كذا ورد النص في المخطوطات، وفي المطبوع: «ويكون «لها» فاعلاً بوجدتْ والمنايا مضافاً إليه».

(٢) قال الشمني: «يعني شُبِّهت المنايا بشيء يبتلعُ الناس ثم حذف المشبه به، وذكر المشبه، وأثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به المحذوف وهي اللَّها التي أريد بها الأفواه، فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية...». الحاشية ٣٧/٢.

(٣) قال الرماني: «وكُسِرَت اللام الجازمة حملاً على الجارّة لأنها نظيرتها، وذلك أنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فلما كانت اللام الجارّة مكسورة لما ذكرناه قبل هذا كُسِرَت هنا حملاً عليها» معاني الحروف/٥٨، وانظر الجنى الداني/١١٢.

(٤) في الجنى الداني: «ونقل ابن مالك أَنّ فتحها لغةٌ، وحكاه الفراء عن بني سُلَيْم» الجنى الداني/ ١١١، وانظر الإتقان/٢٢٦.

وقال الفراء: «وبنو سُلَيم يفتحون اللام إذا استُؤْنِفَت، فيقولون: لَيَقُمْ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في =

وإسكانها بعد[(١)] الواو والفاء أكثر[(٢)] من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[(٣)].

وقد تُسَكّن بعد «ثُمَّ» نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾[(٤)] في قراءة[(٥)] الكوفِيينَ[(٦)]

= كل جهة، كما نصبت تميم لام «كي» إذا قالوا: «جئت لَآخُذَ حَقّي» معاني القرآن ١/٢٨٥، والتسهيل/٢٣٥.

وفي المساعد على التسهيل ٣/١٢١ «وفتحها لغة...، وقيّد بعضهم النقل عن الفراء بأنّ فتحها إذا كان بعدها مفتوح، وعلى هذا لا تفتح في: لِتُكْرِمْ زيداً، ولا في لتئذن له».

وانظر شواهد التوضيح/١٨٧، وسر الصناعة/٣٨٤، والبحر ٢/٤١، وشرح المفصَّل ٩/٢٤.

(١) في م/٢ و٣ والمطبوع«بعد الفاء والواو»، ونَصُّه منقول عن الجنى الداني/١١١، وفيه الواو مقدّمة على الفاء، ولذا أَخَذْتُ به.

(٢) قال الزجاجي: «وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه جاز كَسْرُ اللام على الأصل، وإسكانها تخفيفاً؛ لأن الفاء والواو يَتّصِلان بالكلمة كأنهما منها، ولا يمكن الوقوف على واحدٍ منهما...، وإن شئت كسرت اللام، وإن شئت أسكنتها...» اللامات/٨٩، وانظر المساعد ٣/١٢١ - ١٢٢.

وقال ابن مالك: «وتسكينها بعد الواو والفاء وثم على لغة قريش» شواهد التوضيح/١٨٧.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٨٦.

(٤) ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ سورة الحج ٢٢/٢٩.

(٥) هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية، والأعمش، وابن كثير في رواية، وقالون والبَزّي.

وانظر البحر ٦/٣٦٤، ومجمع البيان ١٧/٨١، والرازي ٢٣/٣١، والمحرر ١٠/٢٦٩، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٤٢٣، وزاد المسير ٥/٤١٤، وإعراب النحاس ٢/٣٩٩، والطبري ١٧/١١١، ومعاني الفراء ٢/٢٢٤، والنشر ٢/٣٢٦، والكشف ٢/١١٦، والسبعة/٤٣٥، والتيسير/١٥٦.

وانظر بقية مراجع هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات» فقد استقصيتُ مواضعها.

(٦) ضبط مازن مبارك هذا اللفظ على صورة التثنية، ثم علّق في الحاشية/٧ بقوله: «الكوفيان: حمزة والكسائي».

وضبطُه غير صحيح، بل هو على صورة الجمع، وإذا أُطْلِقَ هذا في اصطلاح القراءة فالمراد به عاصم وحمزة والكسائي، وقد رأيتَ أنها قراءتهم.

وقالون[١] والبَزِّي[٢]، وفي ذلك[٣] رَدٌّ[٤] على من قال إنه خاص بالشعر.

ولا[٥] فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كونِ الطلبِ أمراً، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[٦]،

---

(١) هو عيسى بن مينا، أبو موسى الملقب بقالون، قارئ المدينة ونحويها، ويقال إنه ربيب نافع، وقد اختص به كثيراً، وهو الذي سمّاه «قالون» لجودة قراءته، ومعناها بالرومية جيد، قال ابن أبي حاتم: كان أَصَمَّ يقرئ القرآن، ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفة، توفي سنة عشرين ومئتين. انظر غاية النهاية ١١٦/١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة، ومعنى «أبو بَزّة» أبو شِدَّة. وُلِدَ سنة سبعين ومئة وهو مقرئ مكة، ومؤذِّن المسجد الحرام، وتوفي سنة خمسين ومئتين، غاية النهاية ١/ ١١٩ - ١٢٠.

(٣) أي في مجيء اللام ساكنة بعد «ثم» على هذه القراءة.

(٤) قال المرادي: «ويجوز إسكانها بعد «ثم» وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك...» الجنى الداني/١١١ - ١١٢.

والرد هنا على البصريين، فإنهم لا يجيزون بعد «ثم» غير الكسر. اللامات/٩٠، وذكر تسكين اللام ابن مالك بعد الأحرف الثلاثة، ولم يضعِّف ذلك بعد «ثم».

انظر شواهد التوضيح/١٨٧، وفَعَل مثل هذا في التسهيل/٢٣٥.

أما المالقي فقد ذهب إلى أن التسكين يستقبح مع حرف منفصل، وذكر شاهدين لثم.

انظر رصف المباني/٢٢٩، وذهب المبرِّد إلى أنه لحن، المقتضب ١٣٤/٢.

وذهب خَطَّاب إلى أن التسكين مع «ثم» ضرورة لا يجوز في الاختيار، وأنكر قراءة حمزة.

قال أبو حيان: «وما قُرِئ به في السبعة لا يُرَدّ، ولا يُوْصَفُ بضعف ولا بقلّة». همع الهوامع ٣٠٨/٤.

أما الزجاج فقد ذهب إلى أن القراءة بالتسكين مع «ثم» كثيرة. انظر معاني القرآن للزجاج ٤٢٣/٣، وانظر مناقشة هذه المسألة بين ابن جني وشيخه الفارسي في سر الصناعة/٣٨٤ - ٣٨٧.

(٥) النص في الجنى الداني/١١٠.

(٦) الآية: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ الطلاق ٧/٦٥.

أو دعاءً نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[١]، أو التماساً، كقولك لمن يساويك: «لِيَفْعَل فلانٌ كذا»[٢]، إذا لم تُرِد الاستعلاء عليه، وكذا لو أُخرِجتْ عن الطَلب إلى غيره، كالتي يُرَاد بها وبمصحوبها الخبرُ[٣]، نحو: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ﴾[٤]، ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[٥]، أي: فيمد، ونحمل، أو التهديد[٦]،

---

(١) الآية: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ الزخرف ٧٧/٤٣.

(٢) ساق المثال على الغيبة، والأحسن منه ما هو عند المرادي: «قيل: والالتماس كقولك لمن يساويك: لِتَفْعَلْ، من غير استعلاء».

ثم قال: «وذلك لأن الطلب إذا وَرَدَ من الأعلى فهو أمر، وإذا وَرَدَ من الأدنى فهو دعاء، وإذا وَرَدَ من المساوي فهو التماس» الجنى الداني/١١٠.

(٣) في حاشية الأمير ١٨٦/١ «قوله الخبر، هذا من المجاز المرسل؛ لأن الخبر ضِدّ الإنشاء، والتهديد يتسبب عن الأمر في الجملة، أعني لمن لا يمتثل».

وانظر سر صناعة الإعراب/٣٨٩.

(٤) الآية: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ مريم ٧٥/١٩.

قال أبو حيان: «فليمدد يحتمل أن يكون على معناه من الطلب، ويكون دعاء، وكأن المعنى الأضلّ منا ومنكم مَدَّ الله له، أي أملى له حتى يؤول إلى عذابه، وكان الدعاء على صيغة الطلب لأنه الأصل، ويحتمل أن يكون خبراً في المعنى وصورته صورة الأمر، كأنه يقول: من كان ضالاً من الأمم فعادة الله أن يَمُدَّ له ولا يعاجله حتى يفضي ذلك إلى عذابه في الآخرة». انظر البحر ٢١٢/٦.

(٥) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ العنكبوت ١٢/٢٩.

قال ابن عطية: وقولهم: ولنحمل، إخبار أنهم يحملون خطاياهم على جهة التشبيه بالنقل، ولكنهم أخرجوه في صيغة الأمر لأنها أَوْجَبُ وأشدّ تأكّداً في نفس السامع من المجازات...، ولكونه خبراً حَسُنَ تكذيبُهم فيه، فأخبر الله عزّ وجل أن جميع ذلك باطل...» المحرر ٣٦٥/١١ - ٣٦٦ وانظر البحر ١٤٣/٧.

(٦) أي وقد تستعمل اللام في مقام التهديد.

نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[١]، وهذا هو معنى الأمر[٢] في ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾[٣].

وأما ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾[٤] فيحتمل اللامان[٥] منه التعليلَ، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديدَ فيكون مجزوماً، ويتعيَّنُ[٦] الثاني في اللام الثانية في قراءة[٧] مَن سكّنها، فيترجّح بذلك أن

---

(١) ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ الكهف ٢٩/١٨.

قال القرطبي: «... وليس هذا بترخيص وتخيير بين الإيمان والكفر، وإنما هو وعيد وتهديد أي: إن كفرتم فقد أَعَدَّ لكم النار، وإن آمنتم فلكم الجنة» ٣٩٣/١٠.

وانظر معاني القرآن للزجاج ٢٨١/٣.

(٢) أي معناه الوعيد والتهديد في الآية.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فُصِّلت ٤٠/٤١.

(٤) الآيتان: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ سورة العنكبوت ٦٥/٢٩ - ٦٦.

(٥) قال الزمخشري: «واللام في ليكفروا محتملة أن تكون لام كي، وكذلك في «وليتمتعوا» فيمن قرأها بالكسر...، وأن تكون لام الأمر، وقراءة من قرأ: ولْيتمتعوا بالسكون تشهد له» الكشاف ٥٠١/٢ وانظر البحر ١٥٩/٧.

(٦) أي التهديد في اللام التي في «وليتمتعوا»، ويكون على هذا الفعل مجزوماً.

(٧) قرأ بسكون اللام ابن كثير بخلاف عنه وحمزة والكسائي وخلف وعاصم برواية حفص وبرواية الأعشى، والبرجمي عن أبي بكر، وكذا أبو زيد عن أبي عمرو. ونافع برواية المسيّبي وقالون وإسماعيل وأبو بكر ابنا أبي أويس والأعمش والقواس وابن فليح.

- وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وابن كثير وأبو بَزّة، وابن جَمّاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ بكسر اللام على أنها لام «كي».

تكون اللام الأولى[(١)] كذلك، ويؤيِّده[(٢)] أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، وأما ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ﴾[(٣)] فيمن قرأ[(٣)] بسكون اللام فهي لام الطلب؛ لأنه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام - وهو حمزة - فهي لام التعليل لأنه بفتح الميم، وهذا التعليل إما معطوف[(٤)] على تعليل آخر مُتصيَّد من المعنى؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾[(٥)] معناه وآتيناه الإنجيلَ للهدى والنور،

= انظر البحر ١٥٩/٧، وحاشية الشهاب ١١٠/٧، والطبري ١٠/٢١، والإتحاف/٣٤٦، والقرطبي ٢٦٣/١٣، والحجة لابن خالويه/٢٨٢، والمبسوط/٣٤٦، والكشاف ٥١٠/٢، وحجة القراءات/ ٥٥٥، ومعاني الفراء ٣١٩/٢، والسبعة/ ٥٠٢، والتيسير/١٧٤، والنشر ٣٤٤/٢، وانظر كتابي «معجم القراءات»، ففيه بقية المراجع وهي كثيرة.

(١) في ﴿لِيَكْفُرُوا﴾، أي تكون اللام أيضاً فيه للتهديد، ويكون الفعل مجزوماً.

(٢) يؤيِّد التهديد قولُه: «فسوف يعلمون» فإن فيه تهديداً ووعيداً.

(٣) ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة المائدة ٤٧/٥.

قراءة الجمهور بلام الأمر ساكنة، وقرأ حمزة والأعمش بكسر اللام ونصب الميم على أنها لام كي.

قال الطبري: «والذي يتراءى في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، فبأيّ ذلك قرأ قارئ فمصيب الصواب».

انظر البحر ٥٠٠/٣، والتيسير/٩٩، والسبعة/٢٤٤، والنشر ٢٥٤/٢، والكشف ٤١٠/١، وإرشاد المبتدي/٢٩٧، وحاشية الشهاب ٢٤٩/٣، والتبصرة/٤٨٦، والمحرر ٤٦٤/٤، معاني الفراء ١/ ٣١٢، والمبسوط/١٨٥.

(٤) هذا كلام ابن عطية في المحرر قال: «والمعنى: وآتيناه الإنجيل ليتضمَّن الهدى والنور والتصديق ليحكم أهله بما أنزل الله فيه» المحرر ٤٦٥/٤ - ٤٦٦، ونقل هذا عنه أبو حيان في البحر ٥٠٠/٣ ورَجّح ما ذهب إليه الزمخشري وسيأتي.

(٥) ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ ۖ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ سورة المائدة ٤٦/٥.

ومثلُه[١]: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ * وَحِفۡظًا﴾[٢]؛ لأن المعنى: إنّا خلقنا الكواكب في السماء زينةً[٣] وحفظاً، وإما متعلّق[٤] بفعل مقدَّرٍ مؤخَّرٍ، أي: وليحكم[٥] أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله[٦]: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ﴾[٧]، أي وللجزاء خلقهما[٨]، وقوله[٩] سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ﴾[١٠] أي[١١]: وأريناه[١٢] ذلك، وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ

---

(١) أي مثله في العطف على تعليل متقدِّم مفهوم من المعنى.

(٢) ﴿... وَحِفۡظًا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ الصافات ٦/٣٧ - ٧.

(٣) أي للزينة وللحفظ، وهذا فيه معنى التعليل.

(٤) هذا للزمخشري، قال: «وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله آتيناه إياه» الكشاف ٤٦٣/١ ونقل هذا أبو حيان في البحر ٥٠٠/٣ وبعد مناقشة لما ذهب إليه هو وابن عطية قال: «وقول الزمخشري أقرب إلى الصواب؛ لأن الهدى الأول والنور والتصديق لم يُؤْتَ بها على سبيل العلَّة، إنما جيء بقوله: فيه هدى ونور على معنى كائناً فيه ذلك، ومصدّقاً، وهذا معنى الحال، والحال لا يكون علَّة...».

(٥) في المطبوع «ليحكم» وثبتت الواو في المخطوطات.

(٦) أي مثل الآية السابقة في تعلُّق لام التعليل بما بعدها هذه الآية.

(٧) تتمة الآية: ﴿بِمَا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ الجاثية ٢٢/٤٥.

(٨) ذهب إلى هذا النحاس قال: «لام كي لا بُدّ أن تكون متعلّقةً بفعل إما مضمر وإما مظهر، وهو ههنا مضمر، أي: ولتجزى كل نفس بما كسبت فُعِل ذلك»، إعراب القرآن ١٣١/٣.
أما الزمخشري فجعله معطوفاً على «بالحق» لأنه فيه معنى التعليل، أو على مُعَلَّل محذوف تقديره: خلق السماوات والأرض لِيَدُلّ بها على قدرته، ولتُجْزَى كل نفس. الكشاف ١١٥/٣، وقريب منه في المحرر ٣١٤/١٣، ولم يذكر غيرهما أبو حيان في البحر ٤٨/٨.

(٩) أي ومثله في تعلُّق لام كي بمتأخِّر..

(١٠) سورة الأنعام ٧٥/٦.

(١١) في م/٢ و٣ «أريناه» بغير واو.

(١٢) قال أبو حيان: «وليكون من الموقنين»: «أي أريناه الملكوت، وقيل ثم علة محذوفة عطفت هذه =

﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾[١] أي[٢]: خلقناه[٣] من غير أب.

وإذا كان مرفوعُ فعل الطلبِ فاعلًا مخاطَباً استُغني[٤] عن اللام بصيغة «افْعَلْ»[٤] غالباً[٥] نحو: قُمْ واْقْعُدْ؛ وتجب اللامُ إن انتفت الفاعلية[٦] نحو: «لِتُعْنَ بحاجتي»[٧]، أو الخطاب[٨] نحو: «لِيَقُم زيد» أو كلاهما[٩] نحو[١٠]: «لِيُعْنَ زيدٌ

= عليها، وقُدِّرت ليقيم الحجة على قومه...» البحر ١٦٥/٤.
وانظر البيان ٣٢٨/١، وفي إعراب النحاس ٥٥٨/١ «أي وليكون من الموقنين أريناه».

(١) ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ سورة مريم ٢١/١٩.

(٢) في المطبوع «وخلقناه»، والواو غير مثبتة في المخطوطات.

(٣) ذهب أبو حيان إلى أنه يحتمل أن يكون معطوفاً على تعليل محذوف تقديره لنبيّن به قدرتنا ولنجعله، أو محذوف متأخر: أي فعلنا ذلك. انظر البحر ١٨١/٥.
وما ذكره ابن هشام ذهب إليه العكبري قال: «أي ولنجعله آية للناس خلقناه من غير أب، وقيل التقدير: نهبه لك ولنجعله» التبيان/ ٨٦٩ والتقدير الثاني الذي ذكره أخذ معناه منه أبو حيان كما ترى.

(٤) قال المرادي: «وإن كان للمخاطب فللأمر به طريقان: الأُولى بصيغة «إفْعَلْ» وهذا هو الكثير نحو: إِعْلَمْ، والثانية باللام، وهو قليل، قال بعضهم وهي لغة رديئة، وقال الزجاجي لغة جيدة» الجنى الداني/١١١.
وانظر همع الهوامع ٣٠٨/٤، والمساعد ١٢٢/٣، ورصف المباني/٢٢٧.

(٥) قال غالباً احترازاً من أنها قد تأتي اللام للمخاطب مع الفعل ولكنه قليل.

(٦) بأن كان نائباً عن الفاعل.

(٧) المرفوع هنا نائب عن الفاعل وهو الضمير المستتر، وهو للخطاب.

(٨) أي تجب اللام إن انتفى الخطاب، وذلك إذا كان المأمور غائباً.

(٩) أي أو انتفى الفاعلية والخطاب معاً.

(١٠) فالفعل مبني للمفعول، وهو ضمير الغائب. =

بحَاجتي».

ودخولُ اللام على فعل المتكلم قليلٌ[(١)]، سواءٌ أكان المتكلمُ مفرداً نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «**قوموا فَلأُصَلِّ لكم**»[(٢)].

أو معه[(٣)] غيره، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾[(٤)]، وَأَقَلّ[(٥)] منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب

= وذكر المرادي أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه إلا باللام سواء كان للمتكلم أو المخاطب أو الغائب نحو: لِأُعْنَ بحاجتك... الجنى الداني/١١٠. وقد ترك ابن هشام صورة المتكلم مما ذكره، وانظر رصف المباني/٢٢٦، وشرح التسهيل ١٢٢/٣.

(١) قال المالقي: «وهل تدخل اللام على المتكلم وحده أو معه غيره؟ فيه خلاف، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب...» رصف المباني/٢٢٧.
وقال ابن عقيل: «ودخول اللام على فعل المتكلم ضَرْبٌ من التجوّز». المساعد ١٢٢/٣.

(٢) عن أنس بن مالك أَنّ جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له، فأكل منه ثم قال: «قوموا فلأُصَلِّيَ، لكم: قال أنس: فقمت إلى حصير قد اسودَّ من طول ما لُبِسَ فنضحته بماء، فقام رسول الله ﷺ وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى ﷺ ركعتين ثم انصرف» فقتح الباري ٤١١/١ - ٤١٢، وانظر شرح الرضي ٢٥٢/٢.
قال ابن حجر: «... هكذا روايتنا بكسر اللام، وفتح الياء، وفي رواية الأصيلي بحذف الياء. قال ابن مالك: رُوي بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة...».
وانظر شواهد التوضيح/١٨٦، والتقدير عند ابن مالك مع حذف الياء أنها لام الأمر، وإذا ثبتت الياء قد تكون اللام للأمر، وأُجري المعتل مجرى الصحيح.
وحكي في بعض الروايات بالنون «فلنصلّ» انظر فتح الباري ٤١٢/١، وقوله: فلأصل لكم: أي لأجلكم.

(٣) أي للمتكلم ومعه غيره، أي جماعة المتكلمين.

(٤) تقدّمت، وهي الآية/١٢ من سورة العنكبوت.

(٥) أي أقلّ من دخول اللام على فعل المتكلم مفرداً أو جماعة دخولها على فعل المخاطب.
وذهب بعضهم إلى أن دخولها في هذه الحالة قليل، وهي عند بعضهم لغة رديئة، واستجادها الزجاجي. انظر الجنى الداني/١١١ وهو عند المالقي نادر. رصف المباني/٢٢٧.

كقراءة جماعة ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[١]، وفي الحديث: «**لتأخذوا مصافَّكم**»[٢].

---

(١) ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ يونس ٥٨/١٠.

- قراءة الجمهور: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ بالياء أمراً للغائب، وهي رواية عن ابن عامر.

- وقرأ النبي ﷺ وعثمان بن عفان وأبو عبدالرحمن السلمي وقتادة وعاصم الجحدري وهلال بن يساف وزيد بن ثابت وأُبَيّ بن كعب وأنس بن مالك والحسن البصري وأبو رجاء العطاردي وابن هرمز ومحمد بن سيرين ويعقوب الحضرمي وسليمان الأعمش وعمرو بن فائد والعباس بن الفضل الأنصاري ورُويس والمطوعي وأبو التياح الضبعي وعلقمة بن قيس وأبو جعفر بخلاف عنه، وأبو مجلز وأبو العالية ومعاذ القارئ وأبو المتوكل والكسائي في رواية زكريا بن وردان، وابن عامر.

﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾

بالتاء، أمراً للمخاطب، وهو لغة لبعض العرب.

ومراجع هاتين القراءتين تَرْبو على السبعين، ومنها:

البحر ١٧٢/٥، الإتحاف/٢٥٢، الحجة لابن خالويه/١٨٢، المحتسب ٣١٣/١، و٥١/٢، ١٠٦، والنشر ٢٨٥/٢، وإعراب النحاس ٦٥/٢، وجمل الزجاجي/٢٠٨، وشرح المفصل ٥٠/٤، ٤١/٧، ٦١، والمقتضب ٤٥/٢، ٣١، والخصائص ٣٠٠/٢، ومعاني الفراء ٤٦٥/١.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات»، وكذلك تعليقات المتقدمين بعد هاتين القراءتين فيه.

(٢) ورد الحديث بهذه الرواية في مراجع النحو: همع الهوامع ٣٠٨/٤، واللامات/٨٩، وشرح المفصل ٤١/٧، ٦١، ورصف المباني/٢٢٧، والشرح الملوكي/٣٤٨.

وجاء كذلك في كتب التفسير: معاني القرآن للفراء ٤٧٠/١، والبحر المحيط ١٧٢/٥، والدر المصون ٤٥/٤، وانظر القرطبي ٣٥٤/٨.

وذكر المحققون أنهم لم يجدوا الحديث بهذه الرواية، وبعضهم أحال على كتاب المساجد، وبعضهم الآخر جاءت إحالاته غير صحيحة وقد تعقبهم الطناحي في تعليقه على الحديث في أمالي الشجري ٣٥٥/٢، وذكر بعض مراجعه من كتب اللغة.

والحديث جاء في بعض مغازي النبي ﷺ، ولم يأت في باب المساجد، ولا في باب الصلاة، وهو ما اتجهوا إليه في البحث.

=

وقد تحذفِ اللام في الشعر[١] ويبقى عملها كقوله[٢]:

فلا تستطِلْ مني بقائي ومُدّتي ولكن يَكُنْ للخيرِ مِنكَ نصيبُ

وقولِه[٣]:

محمدُ تُفْدِ نفْسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا

= ولذلك قال الفراء: «.. ولقد سمعت عن النبي أنه قال في بعض المشاهد... يريد به خذوا مصافكم» وصَرّح ابن الشجري أنه قاله في بعض مغازيه.
وفي الإنصاف/٥٢٥ وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه «لتأخذوا مصافكم» أي خذوا، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى: لتقوموا إلى مصافكم، أي قوموا.
صحيح مسلم: ٤٤/٩ «لتأخذوا مناسككم» وانظر تعليق النووي عليه في ص/٤٥، الكشاف ٢/ ٧٨، «لتأخذوا مضاجعكم» قالها في بعض الغزوات، اللامات/٨٩، أسرار العربية/٣١٨، شرح الكافية الشافية/١٥٦٦، شرح الكافية ٢٥٢/٢، النشر ٢٨٥/٢.

(١) في هذا مذاهب: فالجمهور لا يجيزونه إلّا في ضرورة، ومنع من ذلك المبرد حتى في الشعر، ومذهب الكسائي جواز حذف اللام بعد الأمر بالقول، واضطرب ابن مالك في المسألة.
انظر الجنى الداني/١١٢ - ١١٣، واللامات/٩٤، وسر الصناعة/٣٩٠، والإنصاف/٥٣٠، ٥٣٢، ٥٤٤.

(٢) قائله غير معروف، وروايته عند الفراء «فيك» بدلاً من «منك»، وذكر البغدادي أن الشاعر يخاطب بهذا البيت ابنه لما سمع أنه يتمنى موته، ومثله عند العيني، والشاهد فيه حذف اللام الجازمة، والتقدير: ولكن لِيَكُنْ.
قال الفراء: «قلتُ: هذا مجزوم بنية الأمر؛ لأن أول الكلام نهي، وقوله: «ولكن» نَسَق، وليست بجواب، فأراد: ولكن ليكن للخير فيك نصيب.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٣/٤، ومعاني القرآن للفراء ١٥٩/١ - ١٦٠، الجنى الداني/ ١١٤، شرح الشواهد للسيوطي/٥٩٧، العيني ٤٢٠/٤، المساعد ١٢٣/٣، حاشية الصبان ٤/٤، شرح الكافية الشافية/١٥٧٠.

(٣) يُنْسَبُ لحسان والأعشى، وليس مثبتاً في ديوانهما، وفي شرح الشذور أنه لأبي طالب عم النبي ﷺ، والشاهد فيه حذف لام الأمر من «تُفدِ» مع بقاء عملها وهو حذف حرف العلّة من آخر الفعل. =

أي: لِيَكُنْ، ولتُفْدِ، والتَّبالُ: الوبالُ، أُبْدِلت الواو المفتوحة تاءً مثل تقوى[(١)].

ومنع[(٢)] المبرد حذفَ اللام وإبقاءَ عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني[(٣)]: إنه لا يُعْرَف قائلُه، مع احتماله لأن يكون[(٤)] دعاءً بلفظ الخبر نحو «يغفرُ الله لكَ»، و«يرحمُكَ الله»،وحُذِفت الياء تخفيفاً، واجتُزِئ عنها بالكسرة

= قال الأخفش «يريد لتفدِ» وهذا قبيح».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٣٥/٤، شرح السيوطي/٥٩٧، الجنى الداني/١١٣، الخزانة ٦٢٩/٣، ٦٦٦، العيني ٤١٨/٤، أمالي الشجري ٣٧٥/١، شرح الشواهد للسيوطي/٥٩٧، المساعد ١٢٢/٣، اللامات/٩٤، المقتضب ١٣٢/٢، الكتاب ٤٠٨/١، همع الهوامع ٣٠٩/٤، الإنصاف/٥٣٠، شرح شذور الذهب/٢١١، الأصول لابن السراج ١٧٥/٢، شرح المفصّل ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، و٢٤/٩، شرح الأشموني ٣١٤/٢، شرح الكافية ٢٥٢/٢، الضرائر/١٤٩، المقرّب ٣٧٢/١، المحرر ٢٤٤/٨، معاني القرآن للأخفش/٧٥، زيادات على ديوان الأعشى ص/٢٥٢.

(١) تقوى من: وقى، وَقْوَى: فالتاء بدل من الواو، والواو بدل من الألف، ووزنه: فَعْلَى. وما جاء عند المصنّف منقول عن الأعلم قال: «والتبال سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال فكأن التاء بدل من الواو، أي إذا خِفت وبال أمرك أعددت له» الكتاب ٤٠٩/١.

(٢) قال المبرد: «والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا ٱضْطُر، ويستشهدون على ذلك...، فلا أَرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تُضمرُ، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء... وأما هذا البيت الأخير [محمد تُفدِ...] فليس بمعروف]...] المقتضب ١٣٢/١ - ١٣٣. ونقله عنه ابن السراج في الأصول ١٧٥/٢.

(٣) أي قوله: محمد تفدِ نفسك... البيت.

(٤) هذا ليس للمبرّد وإنما هو لابن الشجري نقله عن بعضهم قال: «وقال بعضهم: هو خبر يراد به الدعاء، وأصله: تفدي نفسَك كلُّ نفسٍ كما جاء في التنزيل: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ يوسف/٩٢، فاحتاج إلى حذف الياء، وإن كان المرادُ به الخبر كما حُذِفت من التنزيل من «نبغ». قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ الكهف/٦٤»، أمالي الشجري ٣٧٥/١.

كقوله[(١)]:

[فَطِرْتُ بِمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ] دوامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

قال[(٢)]: وأمّا قوله[(٣)]:

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فَاْخْمِشي لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَن بكى

---

(١) قائل البيت مُضَرِّس بن ربعي الأسدي، وقيل ليزيد بن الطثرية، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
وفيه رواية: خفاف الوطء، بدلاً من «دوامي الأيد» والمُنْصُل: السيف، واليَعْمَلَة: الناقة القوية على العمل.
دوامي الأيد: دَمِيَتْ أيديها من شدة السير ووطئها الحجارة، يخبطن...: أي يطأن بأخفافهن الأرض، والسريح: واحدته سريحة: وهي خِرَقٌ تُلَفُّ بها أيدي الإبل إذا دَمِيَتْ وأصابها وجع.
والمعنى: أسرعتُ ومعي سيفي، وأقبلت على اليَعْمَلات، فعرقبتُ ناقةً منها، وأطعمت لحمها لضيفي، يريد أنه مسافر وبحاجة إلى رواحله ولكنه فعل ذلك من أجل ضيفه.
والشاهد فيه: حذف الياء من الأيدي، والاكتفاء بالكسرة لضرورة الشعر.
ومضرّهس شاعر جاهلي، وهو من بني فقعس.
انظر شواهد البغدادي ٣٣٧/٤، شرح السيوطي/٥٩٨، الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢، اللسان/ جزز «بمنصلٍ»، شواهد شرح الشافية ٤٨١/٤ «خفاف الوطء».

(٢) القول للمبرد.

(٣) قائله متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً.
والبعوضة: اسم موضع قُتِل فيه رجالٌ من قول متمم، فحضّ على البكاء عليهم، ومعنى: اخمشي: اخدشي، وحُرّ الوجه: ما بدا من الوجنتين.
والشاهد فيه حذف اللام من «يبك»، والتقدير: أو ليبكِ، وحذفت الياء للجزم، مع أن لام الأمر محذوفة.
قال الأعلم: «ويجوز أن يكون محمولاً على معنى فاخمشي؛ لأنه في معنى لتخمشي، وهذا أَحْسَنُ من الأول» أي أَحْسَنُ من تقدير العمل للام مع حذفها. =

«فهو[1] على قبحه جائز؛ لأنه عَطْفٌ[2] على المعنى؛ إذ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد».

وهذا الذي منعه المبرّد في الشعر أجازه[3] الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدُّم «قُلْ»، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[4] أي ليقيموها.

= وتقدَّمت ترجمة متمم، فهو من الصحابة رضوان الله عليهم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٩/٤، والكتاب ٤٠٩/١، وأمالي الشجري ٣٧٥/١، وشرح السيوطي/٥٩٩، أصول ابن السراج ١٥٧/٢، ١٧٤، المقضب ١٣٢/٢، وشرح المفصّل ٧/ ٦٠، ٦٢ والخزانة ٦٢٩/٣، والإنصاف/٥٣٢، اللسان/بعض، لوم، الضرائر/١٥٠، معاني القرآن للأخفش/٧٦.

(١) نص المبرّد في المقتضب ١٣٣/٢ «ولكن بيت متمم حُمِلَ على المعنى، لأنه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى».

وانظر الأصول لابن السراج ١٧٥/٢. وهذا مثله عند الأعلم، ورآه أَحْسَنَ من التخريج على حذف اللام. انظر الكتاب ٤٠٩/١.

(٢) في م/١ و ٥ «عُطِفَ» وفي م/٣ «عَطَفَ».

(٣) في م/٢ «اختاره».

ونص المصنف عن الكسائي مثبت في الجنى الداني/١١٣، وانظر الخزانة ٦٢٩/٣، ونقله الرضي في شرح الكافية عن الفراء، انظر شرح الرضي ٢٥٢/٢، وهو وجه عند الزجاج، انظر معاني القرآن ١٦٢/٣.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ إبراهيم ٣١/١٤.

ذهب الأخفش والمازني والزجاج إلى أن «يقيموا» مجزوم على جواب الأمر، وذهب الكسائي والزجاج في وجه ثان إلى أنه مجزوم بلام الأمر محذوفة، وذهب إلى مثل هذا الزمخشري، وذكر أن حذف اللام جاز لأن الأمر الذي هو «قل» عِوَضٌ منه، وذهب المبرّد إلى أن التقدير: قل: لهم أقيموا يقيموا، فيقيموا المصرَّح به جواب «أقيموا» المحذوف. وتعقَّبه أبو حيان. وذهب سيبويه إلى أن التقدير: إن تقل لهم أقيموا يقيموا. =

ووافقه ابن مالك[١] في شرح الكافية، وزاد[٢] عليه أن ذلك يقع في النثر[٣] قليلًا بعد القول الخبريّ، كقوله[٤]:

قـلـتُ لـبـوّابٍ لـديـه دارُهـا
تِـئْـذَنْ فـإنـي حَـمْـؤُهـا وجـارهـا

= انظر هذه الآراء في البحر ٤٢٦/٥، والمحرر ٢٤٤/٨، ومعاني الزجاج ١٦٢/٣، والكشاف ٢/ ١٨٠.

(١) قال ابن مالك: «ثم أشرت إلى حذف لام الأمر وبقاء عمله، وهو على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار، فالكثير المطرد الحذف بعد أمر بقول...، وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: قل لهم فإن تقل لهم يقيموا...» شرح الكافية الشافية/ ١٥٦٩، والرد الأخير على سيبويه، وانظر الجنى الداني/١١٣ - ١١٤، والتسهيل/٢٣٥، والمساعد ١٢٣/٣، وانظر نص ابن مالك في الخزانة ٦٢٩/٣.

(٢) أي زاد ابن مالك على الكسائي.

(٣) لم يخصه ابن مالك بالنثر بل قال: «والقليل الجائز في الاختيار بعد قولٍ غير أمر كقوله...» شرح الكافية الشافية/١٥٦٩، وانظر الشمني ٣٩/٢.
أما ابن عصفور فما زاد في الضرائر على أن قال: «ومنه إضمار الجازم وإبقاء عمله، وهو أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء» ثم أنشد خمسة أبيات على ذلك.
انظر الضرائر/١٤٩ - ١٥٠، والخزانة ٦٣٠/٣.

(٤) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي.
الحمء: أبو الزوج وأبو امرأة الرجل.
والشاهد فيه أنه أراد لِتَأْذَنْ، فحذف اللام الجازمة، وكسر حرف المضارعة، وبقي الفعل مجزوماً باللام المحذوفة.
وترجمة منظور تقدَّمت.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٠/٤، شرح السيوطي/٦٠٠، الجنى الداني/١١٤، العيني ٤/ ٤٤٤، شرح الكافية الشافية/١٥٧٠، الصحاح/ حمى «ويروى: حَمُها» بترك الهمز»، وانظر اللسان والتاج/حمى، واللسان/لوم، الضرائر/١٥٠، همع الهوامع ٣٠٩/٤.

أراد[١]: لِتَأْذَنْ، فحذف اللام، وكُسِرَ حرف المضارعة، قال: «وليس الحذف بضرورة؛ لتمكُّنه من أن يقول: ائذن». انتهى.

قيل: وهذا تخلُّصٌ من ضرورة لضرورة[٢]، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما[٣] بيتان لا بيتٌ[٤] مصرَّعٌ، فالهمزةُ في أول البيتِ لا في حَشْوِهِ، بخلافها في قوله[٥]:

لا نَسَبَ اليوم ولا خُلَّة اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ

---

(١) النص في شرح الكافية الشافية: «أراد لتئذن فحذف اللام، وأبقى عملها، وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول ائذن، وليس لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع، فسكّن اضطراراً؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء، فكان يقول: تِيذن إني... فإذا لم يستغن عن الفاء فاللام والجزم مرادان» انظر ص/١٥٧٠.
وقد تصرّف ابن هشام في النص المنقول.

(٢) في م/٣ و ٥ «بضرورة».
والضرورة التي وقعت هي حذف لام الأمر، والضرورة التي لجأ إليها في قوله «ائذن» هي إثبات همزة الوصل في دَرْج الكلام، ورَدّ هذا المصنف.

(٣) وعلى ذلك فهمزة الوصل واقعة في ابتداء الكلام فتثبت.

(٤) تعقّبه الدماميني فقال: «وفي إطلاقه المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور، فإن التصريع فيه جعل العروض الذي حقه أن يخالف الضرب في الوزن موافقاً له فيه؛ والتقفية جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقاً له في الروي، فما أنشده المصنّف من قبيل المُقَفّى لا المُصَرَّع؛ لأن عروض الرجز مستفعلن، وهي هنا كذلك على زنة ضربه، إلا أنه دخله الخَبْن زحافاً، وليس الإلحاق إلا في الروي فقط» انظر الشمني ٣٩/٢، وحاشية الأمير ١٨٧/١.

(٥) قائله أبو عامر بن حارثة السلمي، وذكر بعضهم أنه لأنس بن العباس بن مرداس ويروى: الراتق بدلاً من الراقع.
والشاهد فيه قطع همزة الوصل «اتسع» لضرورة الشعر مع أنها في الدرج، وحَسّن هذا أنها في أول الشطر الثاني، فإنها في مفتتح الكلام.

والجمهور على أن الجزم في الآية[١] مثله في قولك: «ائتني أكرِمْكَ».

وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

- **أحدها**: للخليل وسيبويه[٢]، أنه بنفس الطلب؛ لما تضمَّنه من معنى «إنِ» الشرطية، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

- **والثاني**: للسيرافي والفارسي، أنه[٣] بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدَّر. كما أن النصب[٤] بـ «ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً» لنيابته عن «اضرب»، لا لتضمُّنِهِ معناه.

- **والثالث**: للجمهور، أنه بشرط مقدَّر بعد الطلب.

وهذا[٥] أَرْجَحُ من **الأول**، لأن الحذف[٦] والتضمين وإن اشتركا في أنهما

= وأبو عامر، جاهلي، وهو جَدّ العباس بن مرداس السلمي الصحابي.
قال البغدادي: «وبعض الناس نسب هذا الشعر إلى أنس بن العباس المذكور، والصواب الأول».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤١/٤، والكتاب ٣٤٩/١، ٣٥٩، العيني ٣٥١/٢، شرح السيوطي/٦٠٦، شرح ابن عقيل ١٢/٢، الضرائر/٥٤، شرح المفصل ١٠١/٢، ١١٣، ٩/ ١٣٨، أوضح المسالك ٢٨٧/١، شرح الأشموني ؟/٢١، شرح الشواهد للسيرافي ٩/٢.

(١) آية سورة إبراهيم المتقدِّمة ﴿... يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ آية/٣١.

(٢) وإلى مثل هذا ذهبَ الزجاج في أحد وجهيه انظر معاني القرآن ١٦٢/٣، وانظر رأي الخليل وسيبويه في الكتاب ٤٤٩/١، ففي نص سيبويه ما يدلُّ على أن الجزم بنفس الطلب عند الخليل، وأما سيبويه فيرى الجزم على تقدير إنْ، أو الجازم هو الطلب، فيوافق بذلك الخليل. وانظر رأي المبرّد في المقتضب ٨٢/٢، وذكرت هذه الآراء بعد الآية فيما تقدّم، وانظر شرح المفصَّل ٤٨/٧.

(٣) أي الجواب مجزوم بفعل الطلب، وهو «قل» في الآية.

(٤) أي نصب «زيداً» في المثال الذي ذكره إنما هو بالمصدر «ضرباً» لنيابته عن الفعل.

(٥) وهو رأي الجمهور بالجزم على تقدير شرط.

(٦) أي حذف أداة الشرط وتضمين الطلب معنى الأداة...، فالحذف والتضمين في الأول، والحذف وحده في الرأي الثالث.

خلاف الأصل[١]، لكن في التضمين[٢] تغيير معنى الأصل[٣]، ولا كذلك[٤] الحذف، وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير[٥] واقع، أو غير[٦] كثير.

ومن **الثاني**[٧]: لأن نائب الشيء يؤدّي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط.

وأبطل ابن مالك[٨] بالآية أن يكون الجزمُ في جواب شرط مقدَّر؛ لأن تقديره يستلزم ألّا يتخلف أحدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلُّفَ واقع.

وأجاب ٱبنُه[٩] بأن الحكم مُسْنَدٌ إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد؛

---

(١) وهو الجزم مع إثبات أداة الشرط.

(٢) أي تضمين الفعل معنى «إن الشرطية».

(٣) وهو «إنْ»، والتغيير نشأ من أنّ «قل» وما جرى مجراه موضوع للطلب لذاته لا لترتب غيره عليه فجعله من باب التضمين إخراج له عما وضع له أصلاً. انظر حاشية الدسوقي ٢٣٧/١.

(٤) أي الحذف لم يغير معنى صيغة الطلب.

(٥) تعقبه الدماميني بأنه واقع بكثرة، وضرب أمثلة على ذلك. وردّ الشمني ذلك على الدماميني بأن الظاهر ليس على العموم الذي تعقب به الدماميني المصنف وإنما المراد الحرف الموجود وهو «إنْ». وعلّق الأمير على رد الشمني بقوله: «ولا يخفى ضعفه» انظر حاشية الشمني ٣٩/٢ والأمير/١٨٨.

(٦) قال: غير كثير، لاحتمال وقوعه. وانظر تعليق الأمير ١٨٨/١ ففيه تفصيل جيد.

(٧) أي الرأي الثالث وهو رأي الجمهور أصح من الرأي الثاني وهو للسيرافي والفارسي من أن الجزم بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر.

(٨) قال ابن مالك: «وليس بصحيح قول من قال إن أصله: قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه ألّا يتخلّف أحد من المقول لهم عن الطاعة والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه، وإن كان قول الأكثر»، شرح الكافية الشافية/١٥٦٩.

(٩) هو ابن ابن مالك واسمه محمد، وتقدّمت ترجمته في هذا الباب.

فيحتمل[١] أن الأصل يُقمْ أكثرهم، ثم حذف المضاف[٢]، وأنيب عنه المضاف[٣] إليه، فارتفع[٤] واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين[٥] بالإيمان مطلقاً، بل المخلِصين منهم، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول: أَقِم الصلاة، أقامها.

وقال المبرد[٦]: التقدير: قل لهم: أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدَّر، لا في جواب «قُل».

ويَرُدُّه[٧] أن الجواب لا بُدَّ أن يخالف المُجَابَ، إمّا في الفعل أو في الفاعل، نحو «ائتني أكرمْكَ». أو في الفعل نحو «أسلِمْ تدخلِ الجنّة»، أو في الفاعل نحو «قُمْ

---

(١) في م/٥ «فيحتمل أن الحكم على المجموع لا على كل فرد، وبأنه يحتمل أن الأصل يقم» كذا النص فيها.

(٢) وهو «أكثر».

(٣) وهو الضمير «هم».

(٤) ارتفاعه - بعد أن كان ضميراً للجر - بأن صار ضمير رفع، وهو الواو في «يقيموا».

(٥) قال الدماميني «كأنه والله أعلم أخذه من إضافة العباد إلى ضمير الله تعالى، فإنه يقتضي التشريف لهم، وإنما شرّفهم لإخلاصهم، فإن كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأتٍّ في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿قل للمؤمنين يغضُّوا من أبصارهم﴾ الشمني ٢/٤٠، وانظر حاشية الأمير ١/١٨٩.

(٦) نص المبرّد في المقتضب ٢/٨٤، وذهب إلى مثل هذا ابن الشجري في أماليه ٢/١٩٢.

(٧) هذا الرد لأبي حيان، وقد أخذه المصنف منه من غير عزو، قال أبو حيان: «وهو فاسد لوجهين: أحدهما أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، فأمّا إذا كان مثله فيهما فهو خطأ، كقولك: قم يقم، والتقدير على هذا الوجه: أن يقيموا يقيموا، والوجه الثاني: أن الأمر المقدّر للمواجهة، ويقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً» البحر ٥/٤٢٦، أترى فرقاً بين نص ابن هشام ورَدّ شيخه أبي حيان؟!.

على أن الأمير أشار إلى هذا في حاشيته ١/١٨٩، وانظر حاشية الشمني ٢/٤٠.

أَقَمْ»، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإن الأمر[1] للمواجهة، ويقيموا للغيبة[2].

وقيل[3]: «يقيموا» مبنيّ[3]؛ لحلوله محل «أَقِيموا»، وهو مبنيّ، وليس بشيء.

وزعم الكوفيون[4] وأبو الحسن[5] أنّ لام الطلب حُذِفَتْ حَذْفاً مستمراً في نحو: قُمْ واُقْعُدْ، وأن الأصل لِتَقُم ولِتَقْعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول؛ لأنَّ الأمرَ[6] معنىً؛ فحقُّه[7] أن يؤدَّى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يُدَلَّ عليه إلّا بالحرف، ولأنَّ الفعل إنما وُضِعَ لتقييد

---

(١) في المطبوع «فإن الأمر المقدّر» ولفظ المقدر غير مثبت في المخطوطات.

(٢) يعني ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة، ولفظ الأمر قوله في الآية «أقيموا».

(٣) هذا التوجيه للزجاج، قال: «... وفيه غير وجه، أَجْوَدُها أن يكون مبنياً لأنه في موضع الأمر» معاني القرآن ١٦٢/٣.

(٤) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ ...﴾ سورة يونس ٥٨/١٠.
«وفي قراءة أُبَيّ: فبذلك فافرحوا، وهو البناء الذي خُلِقَ للأمر إذا واجهتَ به أو لم تواجه، إلّا أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل».
انظر معاني القرآن ٤٦٩/١، والإنصاف/ مسألة ٧٢، ص/٥٢٤.
وانظر مثل هذا في التعليقة لابن النحاس، وقد أثبته السيوطي في الأشباه والنظائر ١٤١/١.

(٥) استعرضت كتابه «معاني القرآن» فلم أجد مثل هذا له بل قال «وقال: بعضهم فلتفرحوا، وهي لغة رديئة للعرب، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على «افعل» يقولون: لِيقلْ زيد، لأنك لا تقدرُ على «افعلْ»، ولا تدخل اللام إذا كلّمتَ الرجل فقلت: «قل»، ولم تحتج إلى اللام»/٣٤٥.

(٦) هذا لابن النحاس، أخذه المصنّف ولم يعزُه له. قال: «الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني، والمعاني إنما الموضوع لها الحروف...» انظر الأشباه والنظار ١٤١/١.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «حَقُّه». بدون فاء، ومثل المخطوطات في شرح التصريح ٥٥/١، وقد نقل هذا النص عنه.

الحدث بالزمان المحصَّل[(١)]، وكونُه[(٢)] أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده[(٣)]؛ ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل[(٤)]، كقوله[(٥)]:

لِتَقُمْ أنت يابنَ خيرِ قريشٍ فلتقضِّي حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة[(٦)] ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾، وفي الحديث: «**لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكم**»[(٧)]، ولأنك تقول: ٱغزُ، وٱخشَ، وٱرمِ، وٱضربا وٱضربوا وٱضربي، كما تقول في

---

(١) أي بالزمان الحاصل بالفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً.
ورأى الشمني تسامحاً في عبارته، وأن الصواب: للحدث المقترن بالزمان.

(٢) أي الفعل.

(٣) أي عن مقصود الواضع.

(٤) وهو وجود اللام مع الطلب في صورة الخطاب.

(٥) قائله غير معروف.
قال البغدادي: «هذا البيت قلّما خلا عنه كتاب من كتب النحو، وأول من استشهد به بعض الكوفيين، وهو مجهول لا يُعْرَفُ قائله، والياء في فلتقضي للإشباع، نشأت من إشباع الكسرة».
وأثبت الشيخ محمد محيي الدين عجزه بين معقوفين [كي لتقضي...].
ولم يثبت مبارك غير صدره وذكر عجزه في الحاشية.
وفي المخطوطات ما عدا الثانية جاء البيت تامّاً كما أثبتُّه، وأما في المخطوطة الثانية فقد أثبت صدره في المتن، وعلى هاشمها: كي ليقضي...
ويبدو أن الشيخ محمد أخذ هذا من هذه النسخة، ولم يُشِر مبارك وزميله إلى خلاف النسخ، ولم يتقيدا بما في المخطوطين اللذين اعتمداهما أصلاً للتحقيق.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٤/٤، وشرح السيوطي/٦٠٢، والخزانة ٦٣٠/٣، والإنصاف/ ٥٢٥، والخزانة ٦٣٠/٣، ٦٦٦، وشرح التصريح ٥٥/١ و٢٤٦/٢.

(٦) سورة يونس ٥٨/١٠ وتقدّم تخريج القراءة.

(٧) تقدّم التعليق على نص الحديث في اللام الجازمة. وهي ما نحن فيه.

الجزم[١]، ولأن البناء لم يُعْهَدْ كونُه بالحذف[٢]، ولأن المحققين على أنّ أفعال الإنشاء مُجَرّدة عن الزمان كبِعتُ وأقسمتُ وأقبلتُ، وأجابوا عن كونها[٣] مع ذلك أفعالًا بأن تجرُّدَها عارِضٌ لها عند نقلها عن الخبر[٤]، ولا يمكنهم ادّعاءُ ذلك[٥] في نحو «قُمْ»؛ لأنه ليس له حالةٌ غير هذه[٦]، وحينئذٍ[٧] فتُشكِلُ فِعْليّته، وإذا[٨] ادُّعي[٩] أنّ أصله[١٠]

(١) أي أنّ علامة البناء هنا كعلامة الإعراب - وهي الحذف - في الأفعال المضارعة المجزومة منها نحو: لِتَغْزُ ولِتَخْشَ، ولِتَرمِ... إلخ، فلما وافق الأمرُ المجزومَ صار معرباً.

(٢) أي بحذف الحرف، وإنما هو على السكون، أو حذف الحركة.

(٣) أي عن كون أفعال الإنشاء مع تجرُّدها عن الزمان أفعالاً.

(٤) إلى الإنشاء.

(٥) أي «قُم» فعل إنشاء، وليس فيه دلالة على الزمان، وانتفاء الزمان فيه غير عارض كما كان في الأفعال السابقة عند نقلها من الخبر إلى الإنشاء.

(٦) وهي حالة الدلالة على الإنشاء.

(٧) وكونه لا يدل على زمان وهو مع ذلك فعل فهذا مشكل على مذهب البصريين.
وقال الدماميني: «لا إشكال فإنّ أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وهذه الحيثيّة ليست هي جهة كونه فعلاً بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاءً...و انظر حاشية ياسين على شرح التصريح ١/٥٥ - ٥٦.

(٨) في المخطوطات ما عدا الرابعة «وإذا»، وفي الرابعة: فإذا، وكذا أثبته مبارك، ومثله في حاشية الدسوقي والأمير.
والنص في شرح التصريح بالواو كالمخطوطات.

(٩) كذا جاء مضبوطاً بالحركات في م/١ و٣، وفي م/٢ من غير ضبط، وفي م/٤ و٥ «ادّعى» كذلك من غير قيدٍ بحركة على الحرف المشدد.

(١٠) أي أصل فعل الأمر «قم» باللام، وحذفت هذه اللام.

«لِتقُمْ» كان الدالُّ على الإنشاء اللامَ[١] لا الفعلَ.

وأمّا اللام غير العاملة فسَبْعٌ:

إحداها: لام الابتداء:

وفائدتها[٢] أمران: **توكيد مضمون الجملة**، ولهذا زَحْلَقُوها في باب «إنَّ» عن صَدْرِ الجملة كراهية ابتداءِ الكلامِ بمؤكِّديْن، **وتخليصُ**[٣] **المضارعِ** للحال، كذا قال الأكثرون.

واعترض ابن مالك على الثاني[٤] بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٥]،

---

(١) قال ياسين: «وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعاً، وإذا ثبت كونه مضارعاً ثبت أيضاً أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما صرّح بذلك الشارح سابقاً» حاشية ياسين على شرح التصريح ٥٦/١.

(٢) انظر الإتقان ٢٢٧/٢.

(٣) هذا هو الأمر الثاني مما تفيده لام الابتداء.

(٤) في همع الهوامع: «وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً نحو...» ٢٠/١.

وقال ابن يعيش: «وٱعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر إنّ، فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً...، وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين، بل هو مبهم فيهما على ما كان، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً، وهو الاختيار عندنا...» شرح المفصل ٢٦/٩.

(٥) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ النحل ١٢٤/١٦.

قال ابن جني: «وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون والتوكيد، ولإعلام السامع أنَّ هذا =

﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾[١] فإنَّ الذهاب كان كان مستقبلًا، فلو كان الحزن حالًا لزم تقدُّمُ الفعلِ[٢] في الوجود على فاعله مع أنه أَثَرُه، والجوابُ أنّ الحكم في ذلك اليوم واقع[٣] لا محالةَ، فنزل منزلة الحاضِر المشاهَد، وأنّ التقدير: قَصْدُ أَنْ تذهبوا، والقَصْدُ حال، وتقديرُ أبي حيان[٤]: «قَصْدُكم أن تذهبوا» مردودٌ[٥] بأنه يقتضي حَذْفَ الفاعلِ؛ لأنّ «أن تذهبوا» على تقديره منصوب.

= فعل مستقبل، وليس للحال كالذي في قول الله عزَّ وجَلَّ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، أي لحاكم» سر الصناعة/٣٩٥.

وإلى مثل هذا ذهب الفارسي، قال: «لا تُوْجَدُ إلّا مع الحال، وهذه حكاية حال» أي في هذه الآية. انظر همع الهوامع ٢٠/١.

(١) ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ سورة يوسف ١٣/١٢.

قال الفارسي: «وأوَّل بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره: نيتُكم أو قصدُكم أن تذهبوا به» انظر همع الهوامع ٢٠/١، وانظر شرح المفصل ٢١/٩.

(٢) وهو ذهابُهم به، وأثره وهو الحزن لا يكون إلا بعد الذهاب به.

وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان قال: «وليحزنني مضارع مستقبل، لا حال؛ لأن المضارع إذا أُسْنِدَ إلى متوقَّع تخلّص للاستقبال؛ لأن ذلك المتوقَّع مستقبل، وهو المسبِّب لأثره، فمحال أن يتقدَّم الأثر عليه، فالذهاب لم يقع، فالحزن لم يقع» البحر ٢٨٦/٥.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة».

(٤) نَصُّه في الهمع ٢٠/٢ «وأوَّل بعضهم الثانية على حذف مضاف، تقديره: نيتكم أو قَصدُكم أن تذهبوا به».

(٥) في الشمني ٤٠/٢ - ٤١ «أي تقدير أبي حيان يقتضي حذف الفاعل من الآية؛ لأن «أن تذهبوا» على تقديره منصوب على أنه فعل القصد، وعلى تقدير المصنف مجرور على أنه مضاف إليه، ولا يُقام المنصوب مقام ناصبه في إعرابه، ويقام المضاف إليه مقام المضاف فيه». =

وتدخل[١] باتفاقٍ في موضعين: **أحدهما المبتدأ**، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[٢] **والثاني** بعد «إنّ»، وتدخل في هذا الباب[٣] على **ثلاثةٍ باتفاق**: الاسم نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[٤]، **والمضارع لشبهه**[٥] به، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٦] **والظرف**[٧]: نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٨].

وعلى ثلاثة[٩] باختلاف، **أحدها: الماضي الجامد**[١٠] نحو: «إن زيداً لعسى[١١] يقوم» أو «لنعم الرجل»،

= وقال الأمير: «لعل مراد أبي حيان مجرد بيان المعنى لأجل الإعراب» الحاشية ١٨٩/١.

(١) أي لام الابتداء.

(٢) تتمة الآية: ﴿... فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ سورة الحشر ١٣/٥٩.

(٣) أي باب «إنّ».

(٤) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ سورة إبراهيم ٣٩/١٤.

(٥) أي تدخل اللام على المضارع لشبهه بالاسم.

(٦) تقدَّمت، وهي في سورة النحل ١٢٤/١٦.

(٧) جاز دخولها على الظرف لأنه متعلّق باسم مقدر «مستقر» أو ما كان مثله، فكأنها غير داخلة على الظرف، بل على الاسم المقدَّر، ولذلك قال ابن يعيش: «وهي تدخل على الاسم والفعل المضارع» شرح المفصل ٣٥/٩.

وقال ابن جني: «وأما قولنا: إن زيداً لفي الدار... فاللام داخلة فيه على خبر إنّ لا على الحرف» انظر سر الصناعة/٤٠٨.

وكر ابن يعيش أن الخبر يقدّر بمستقرٍ لا باستقرّ. شرح المفصل ٣٥/٩.

(٨) سورة القلم ٤/٦٨.

(٩) أي وتدخل لام الابتداء على ثلاثة.

(١٠) ذهب إلى دخولها على الماضي الجامد المالقي في رصف المباني/٢٣٢، وعلل ذلك بأن الجامد يشابه الاسم لعدم تصرفه، وانظر الجنى الداني/١٢٥.

(١١) كذا في م/١ و٢ و٥، وفي م/٣ و٤ والمطبوع «... لعسى أن يقوم».

قاله[١] أبو الحسن، ووجهه[٢] أن الجامد يشبه الاسم[٣]، وخالفه[٤] الجمهور.

والثاني: الماضي المقرون[٥] بقد، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تقرب الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف[٦] في ذلك خَطّاب[٧] ومحمد[٨] ابن مسعود الغزني وقالا: إذا قيل «إن زيداً لقد قام» فهو جواب لقَسم[٩] مُقَدّر.

والثالث[١٠]: **الماضي المتصرف** المجرد من[١١] «قد» أجازه[١١] الكسائي

---

(١) وهو مذهب الفراء، ووافقه أكثر الكوفيين والأندلسيين. همع الهوامع ١٧٤/٢.

(٢) أي وجه جوازه.

(٣) من حيث عدم تصرُّفه، وهذا تعليل المالقي كمار أيت.

(٤) نقل عن سيبويه أنه منع دخولها على الجامد، همع الهوامع ١٧٤/٢، والارتشاف/١٢٦٤.

(٥) نحو: إن زيداً لقد قام، ونص المصنِّف للمرادي. انظر الجنى الداني/١٢٥ - ١٢٦.

(٦) في الهمع ١٧٤/٢ - ١٧٥ «وذهب خطّاب بن يوسف الماردي صاحب الترشيح إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً لا مع «قد»، ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، قال: وما سُمِع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتداء».
وانظر الجنى الداني/١٢٥ - ١٢٦ والارتشاف ١٢٦٤.

(٧) هو خطاب بن يوسف الماردِيّ كان من جِلّة النحاة ومحققيهم والمتقدِّمين، وذكر السيوطي أن ابن هشام وأبا حيان ينقلان عنه كثيراً، مات بعد الخمسين والأربعمئة بقرطبة، بغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٨) قال السيوطي: «... هكذا سَمّاه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي صاحب كتاب البديع، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، وقال: إنه خالف أقوال النحويين...، ولم أعرف شيئاً من أحواله» بغية الوعاة ٢٤٥/١ وفي كشف الظنون أنه توفي سنة/٤١٠. كذا عن حاشية على بغية الوعاة.

(٩) وعند الجمهور هي لام الابتداء، وانظر الارتشاف ١٢٦٤.

(١٠) مما دخلت عليه لام الابتداء واختلف فيه.

(١١) قال المرادي: «ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف، فإن وجد نحو: لقام زيد، فهو جواب قسم، واللام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء» الجنى الداني/ ١٢٥، وانظر همع الهوامع ٢/ ١٧٤، ورصف المباني/٢٣٩.

وهشام على إضمار[١] «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدَّم فعلُ القلب فُتِحَتْ همزة «إنّ»[٢] كـ «علمت أنّ زيداً لقام»، والصواب[٣] عندهما[٤] الكسر[٥].

واختلف في دخولها في غير باب «إنّ» على شيئين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدِّم نحو: «لقائمٌ زيد»، فمقتضى كلام جماعة[٦] الجواز.

وفي[٧] أمالي ابن الحاجب[٨]: «لامُ الابتداءِ يجبُ معها المبتدأ».

= وقال المالقي: «... فلا تكون إلّا جواب قسم؛ لأنه لا يشبه الاسم من جهة شبه الفعل للاسم، فلا تكون لام ابتداء».
وانظر مذهب الكسائي وهشام في المساعد ٣٢١/١.

(١) نحو: إنَّ زيداً لقد قام.

(٢) قال الشمني: «لأن القسم وجوابه في محلّ رفع خبر لإنّ، وهي مع معموليها سَدَّت مسَدَّ معمولي فعل القلب، فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله...». انظر الحاشية ٤١/٢.

(٣) وعند الشمني: «ويقع في بعض النسخ» قوله... «والصواب عندهما الكسر...» وهذا مثبت عندي في النسخ كلها ما عدا م/١ فقد سقط منها قوله: «عندهما».

(٤) أي عند الكسائي وهشام.

(٥) والصواب عندهما الكسر لأنهما يريان اللام للابتداء، فهي تعلِّق الفعل «علم» على العمل في اللفظ، وتكون الجملة عندهما «علمت إنّ زيداً لقام» على تقدير: لقد قام، وتكون إنّ واسمها وخبرها في محل نصب سَدّت مَسَدّ مفعولي «علم».

(٦) في نسخة مبارك والشيخ محمد «جماعة من النحويين» ومثله في حاشية الأمير، وما أثبتوه ليس في المخطوطات التي بين يديّ، وكان على أستاذي الفاضل أن يشير إلى هذا، أما الشيخ محمد فقد وضع قوله «من النحويين» بين معقوفَيْن، إشارة إلى الخلاف في هذه الزيادة.

(٧) في نسخة الشيخ محمد زيادة «إن كان» بعد الواو. ووضعه بين معقوفين ولم أجد مثل هذه الزيادة فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٨) حديث ابن الحاجب هذا في الأمالي ١٤٨/١، وكان في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ مريم ٦٦، قال: «اللام في لسوف تأكيد، وليس لام الابتداء؛ لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء». وانظر رصف المباني/٢٣٢ والجنى الداني/١٢٦.

الثاني[١]: الفعل، نحو: «لَيَقُومُ زيدٌ»، فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي[٢] وغيرهما.

وزاد المالقي[٣] « الماضي الجامد » نحو : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[٤]، وبعضهم[٥] المتصرف المقرون بقد ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[٦]، ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ﴾[٧]، والمشهور أن هذه[٨] لام القسم.

---

(١) الثاني مما اختلف في دخولها عليه في غير باب «إنّ».

(٢) في رصف المباني «الموضع الأول أن تدخل للابتداء، في المبتدأ، وما حَلّ موضعه من الفعل المضارع له، فالمبتدأ نحو قولك: لَزيدٌ قائمٌ، ولعبدالله خارج. وليقوم زيد... وما حَلّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدّر به نحو قولك: ليقوم زيد وليخرج عمرو» انظر/٢٣١ - ٢٣٢.
وذهب الزمخشري إلى أنها إذا دخلت على المضارع فلا بُدّ من تقدير مبتدأ.
انظر الكشاف ٣٤٥/٣، ونقله عنه المرادي في الجنى الداني/١٢٦.
ومثله في البحر عند أبي حيّان ٤٨٦/٨ في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ الضحى/٥.

(٣) رصف المباني/٢٣٢. وذكرتُ العلة عنده من قبل، وهي جمود الفعل، فأشبه الاسم. وانظر الارتشاف/١٢٦٤.

(٤) ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ...﴾ المائدة ٦٢/٥.

(٥) أي وزاد بعضهم الفعل الماضي المتصرف المقرون بقد.

(٦) تتمة الآية: ﴿وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا﴾ الأحزاب ١٥/٣٣.

(٧) تتمة الآية: ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ سورة يوسف ٧/١٢.

(٨) قال المرادي «فأما اللام التي هي جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية،...، والأكثر في الماضي المتصرف إذا وقع جواباً اقترانه بقد مع اللام...، وقد يستغنى عن قد...، وذهب قوم إلى أنه لا بُدَّ في ذلك من «قد» ظاهرة أو مقدَّرة» الجنى الداني/١٣٥.

وقال أبو حيان في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾[(١)]، «هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وألّا يكون» انتهى.

ونَصّ جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في شرح الإيضاح: «لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إنّ» انتهى.

وهو مقتضى ما قدّمناه عن ابن الحاجب[(٢)]، وهو أيضاً قول الزمخشري، قال في تفسير ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[(٣)]: لام الابتداء، لا تدخل إلّا على المبتدأ والخبر.

---

(١) الآية: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ سورة البقرة ٦٥/٢.

ونصّ أبي حيان: «اللام في لقد هي لام توكيد، وتسمى لام الابتداء في نحو لزيد قائم...، ويحتمل أن تكون جواباًلقسم محذوف، ولكنه [بها] جيء على سبيل التوكيد؛ لأن مثل هذه القصة يمكن أن يبهتوا في إنكارها...» البحر ٢٤٥/١.

ويقوّي هذا ما ذكره المالقي، قال: «وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليتلقى بها مبالغة في التوكيد، إذ القسم توكيد المقسم عليه...» رصف المباني/٢٣٩. وفي شرح المفصل ٢١/٩ «اعلم أنّ أصل هذه اللام [لام القَسم] لام الابتداء».

(٢) أشرت إلى الموضع في الأمالي ١٤٨/١.

(٣) سورة الضحى ٥/٩٣ وتتمتها ﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾.

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: ما هذه اللام الداخلة على سوف، قلتُ: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره، ولَأَنت سوف يعطيك، كما ذكرنا في «لأُقسم» أنّ المعنى لَأَنا أُقسمُ؛ وذلك لأنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلامُ القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولامُ الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولَأَنت سوف يعطيك...».

انظر الكشاف ٣٤٥/٣.

وقال[١] في ﴿لَأُقْسِمُ﴾[٢]: هي[٣] لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم، لأنها عنده ملازمة للنون. وكذا زعم في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[٤] أن المبتدأ مقدَّر، أي: ولَأَنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب[٥]: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء، وإن المبتدأ مقدّر بعدها ففاسد من جهات: **إحداها** أن اللام مع الابتداء

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ سورة القيامة ١/٧٥.

وما ذكره الزمخشري إشارة إلى قراءة من قرأ «لَأُقْسِمُ»، باللام، وهي قراءة: ابن كثير في رواية القواس، وقنبل، والبزي من طريق أبي ربيعة والحسن بخلاف عنه وعيسى بن عمر والأعرج والزهري وابن عباس وأبي عبدالرحمن السلمي ومجاهد وعكرمة وابن محيصن.

وذهب بعض العلماء إلى أنها لام الابتداء أو التوكيد دخلت على الفعل المضارع، ورأى بعضهم أنها لام القسم، ومنع البصريون القسم على فعل الحال، فقدَّروا مبتدأ أي: لَأَنا أُقْسِمُ.

انظر البحر ٢١٣/٨، والنشر ٢٨٢/٢، والتيسير/٢١٦، والإتحاف/٢٤٧، ٤٢٨، والكشاف ٢٩٢/٣، ومعاني الفراء ٢٠٧/٣، والتبيان للطوسي ١٨٩/١٠، والعكبري/١٢٥٣، والسبعة/ ٦٦١.

وانظر بقية المراجع وآراء العلماء في تخريج هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات».

(٣) قال الزمخشري: «وقرئ لَأُقْسِمُ على أن اللام للابتداء، وأُقْسِمُ خبر مبتدأ محذوف، معناه: لأنا أقسم، قالوا: ويعضده أنه في الإمام بغير ألف»، الكشاف ٢٩٢/٣.

(٤) تقدَّم النصُّ في التعليق على الآية قبل قليل.

(٥) النص في الأمالي ١٤٨/١ وقد أشرت إليه قبل قليل، ونصُّه ليس على ما نقل المصنِّف هنا ولكنه بمعناه قال: «اللام في لسوف لام تأكيد، وليس لام الابتداء لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء، فإن قيل أُقَدِّرُ المبتدأ محذوفاً وأُبقي اللام داخلة على الخبر كان فاسداً من جهة أن اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل وإنّ مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم وتبقى قد وإنّ بعد حذفها فكذلك لا تبقى اللام بعد حذف الاسم التي هي له، وأيضاً فإنه يضعف مثل: لسوف يقوم زيد؛ لأن المعنى حيئنذٍ يكون لزيد لسوف يقوم، ولا يخفى ضعفه، وأيضاً فإنه يؤدي إلى التزام =

كقد مع الفعل، وإنّ مع الاسم، فكما لا يُحْذَفُ الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم، **والثانية**: أنه إذا قدّر المبتدأ في نحو: «لَسَوْفَ يقوم زيد» يصير التقدير[١]: لَزَيْدٌ سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف، **والثالثة**: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام» انتهى.

وفي الوجهين الأخيرين[٢] نظر؛ لأن تكرار الظاهر[٣] إنما يقبح إذا صُرِّح بهما؛ ولأن النحويين قدَّروا مبتدأ بعد الواو في نحو[٤] «قمتُ وأَصُكُّ عينه»، وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[٥]،

= إضمارٍ لا حاجة إليه، فكان على خلاف الأصل، وممن قال إنها لام الابتداء الزمخشري في كشافه في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾...».
وكان حديث ابن الحاجب هذا في الآية: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ وهي سورة مريم/٦٦.

(١) تقدير ابن الحاجب: لزيد لسوف يقوم.

(٢) تكرار الاسم والإضمار.

(٣) نص ابن الحاجب كما ترى ليس فيه تكرير للظاهر، فهو مختلف عما أثبته المصنّف هنا. والظاهر المكرر عند المصنف هو زيد، مبتدأً وفاعلاً.

(٤) الرابط في جملة الحال الاسمية الواو والضمير أو بأحدهما.
والأصل في المضارع المثبت إذا وقع حالاً أن يكون الرابط الضمير وحده؛ لأنّ المضارع على زنة اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى؛ فجاءني زيد يركب بمعنى فجاءني زيد راكباً، ولاسيما وهو يصلح للحال وضعاً فأستغنى عن الواو، وقد سُمِعَ: قمت وأصك عينه، وذلك إما لأنها جملة وإن شابهت المفرد، وإما لأنها بتقدير وأنا أصك، فتكون اسمية تقديراً، شرح الكافية/٢١٠.

(٥) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ المائدة ٥/٩٥.
قال أبو حيان: «والفاء في «فينتقم» جواب الشرط، أو الداخلة على الموصول المضمَّن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ أي: فهو ينتقم منه» البحر ٤/٢٢، وانظر الدر المصون ٢/٦١.
وقال العكبري «فينتقم: جواب الشرط، وحَسُن ذلك لما كان فعل الشرط ماضياً» التبيان/٤٦٢.

وبعد اللام في نحو: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[(١)]. وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة[(٢)] دون المعنى[(٣)]، فكذلك هٰهنا[(٤)].

وأما **الأول**[(٥)] فقد قال جماعة[(٦)] في ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[(٧)]: إن التقدير لهما

---

(١) تقدّمت الآية والقراءة فيها. وهي الأُولى من سورة القيامة.

(٢) أي صناعة النحو.

(٣) قال الأمير: «قوله دون المعنى: وأما كون الفعلية تفيد الحدوث والتجدد والاسمية تفيد الثبوت والاستمرار فليس من أنظار النحاة: ١٩٠/١ وانظر الشمني ٤١/٢. أي قدّر النحاة المبتدأ في هذا الذي ذكره في الآيتين والمثال مع عدم مراعاة الاختلاف في المعنى فيما بينهما.

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «هنا».

(٥) وهو قول النحاة إنّ اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل، وإنَّ مع الاسم، فكما لا يحذف ما بعدها فكذلك اللام، وهو هنا يرد عليهم هذا بآية سورة طه، وبأن التقدير فيها حذف المبتدأ وبقاء اللام.
والغريب أنه قال في باب «إنّ» من قبل: في حديثه عن هذه الآية: «والثاني أنّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين». وكان بهذا يعترض على تقدير المبرّد في الآية.
وانظر حاشية الشمني ٤٢/٢.

(٦) سيأتي الحديث عنهم بعد ذكر الآية.

(٧) ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ سورة طه ٦٣/٢٠.
ذكر أبو حيان أنّ مما خُرّجت عليه الآية أنّ اسم «إن» ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: إنه هذان لساحران، وخبر إنّ الجملة من قوله: هذان لساحران، واللام في «لساحران» داخلة على خبر المبتدأ، وضعف هذا القول بأن حذف الضمير لا يجيء إلا في الشعر، وبأنّ دخول اللام في الخبر شاذ. وقال الزجاج اللام لم تدخل على الخبر، بل التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرّد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد.
انظر البحر ٢٥٥/٦، وانظر المقتضب ٤٣٤/٢ وما بعدها.

ساحران، فحذف المبتدأ، وبقيت اللام، ولأنه[١] يجوز على الصحيح[٢] لقائم زيد.

وإنما يُضَعَّف قولَ الزمخشري[٣] أن فيه تكلُّفَيْن لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف[٤]، وخلع اللام عن معنى[٥] الحال؛ لئلا يجتمع دليلا[٦] الحال والاستقبال، وقد صَرّح بذلك في: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[٧]، ونظَّره بخلع اللام

= وقال الزجاج: «والذي عندي والله أعلم، وكنت عرضته على عالمينا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل ابن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه، وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو «أنّ» وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى: هذان لهما ساحران» معاني القرآن ٣٦٣/٣، وتعقبه ابن جني في سر الصناعة/٣٨٠، والكشاف ٣٠٦/٢ ذكر هذا، وهو تقدير المبتدأ، وقال: وقد أُعْجِبَ به أبو إسحاق.

(١) هذا رَدّ ثان في أنهم توسعوا في لام الابتداء، فأدخلوها على غير المبتدأ، وهو الخبر، ولم يكن ذلك منهم في «قد» فلم يدخلوها على غير الفعل، ولا في «إنّ» فلم يدخلوها على غير الاسم. انظر الدسوقي ٢٤١/١.

(٢) قال الأمير: «أي فتُسُومح في اللام بدخولها على غير المبتدأ بخلاف «قد»،فلا تفارق الفعل، وكذا إن مع الاسم، فهذا رَدّ لقياس اللام عليهما بإبداء الفارق، أفاده الشمني. لكن يقال ابن الحاجب لا يقول بهذا الصحيح كما سبق عن أماليه. وقال الدماميني الأَوْلَى حذف هذه الجملة» انظر ١٩٠/١، والشمني ٤٢/٢.

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ من سورة الضحى، وكذا حديثه في آية سورة القيامة.

(٤) وهو المبتدأ.

(٥) لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال. وقد خلع عنها الدلالة على الحال لأن بعدها سوف، وهي تدل على الاستقبال.

(٦) اللام دليل الحال، والسين دليل الاستقبال.

(٧) الآية: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ مريم ٦٦/١٩.
قال الزمخشري: «فإن قلت: بِمَ انتصب «إذا» وانتصابه بأخرج ممتنع لأجل اللام لا تقول: اليوم لَزيدٌ قائمٌ، قلتُ: بفعل مضمر يدل عليه المذكور، فإن قلتَ: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي =

عن التعريف، وإخلاصها للتعويض في «يالله»، وقولُه[١]: إنّ لام القسم مع المضارع لا تفارق النون، ممنوعٌ[٢]، بل تارةً تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالآية[٣]، ومع[٤] تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[٥]، ومع[٦] كون الفعل للحال نحو: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٧]، وإنما قدَّر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال[٨] أن يقسم[٩] إلا على الجملة الاسمية.

= معنى الحال، فكيف جامَعَتْ حرف الاستقبال؟ قلتُ: لم تجامعها إلا مُخْلَصَةً للتوكيد كما أُخلِصَتْ الهمزة في «يا أللهُ» للتعويض، واْضْمَحَلَّ عنها معنى التعريف، وما في «إذا ما» للتوكيد أيضاً، فكأنهم قالوا: أحقاً أنا سنخرج أحياء حين يتمكّن فينا الموت والهلاك. على وجه الاستنكار والاستبعاد» الكشاف ٢/٢٨٦.

(١) أي الزمخشري. وقوله هذا تقدَّم في الحديث عن قراءة «لَأُقْسِمُ» فلم يقدر اللام للقسم؛ لأن لام القسم عنده ملازمة للنون، ولذا قدَّرها لام الابتداء.

(٢) ذهب الدماميني إلى أن كلام الزمخشري يُحْمَلُ على أن مراده أن لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، وهذا هو الظاهر من المعية، وحينئذٍ يستقيم الكلام ولا يُرَدُّ عليه شيء مما ذكر. الشمني ٢/٤٢.

(٣) آية سورة الضحى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

(٤) أي ومما تجب فيه اللام وتمتنع النون ما يلي.

(٥) آل عمران ٣/١٥٨.

وقد امتنعت نون التوكيد ووجبت اللام لتقدُّم الظرف «إلى الله»، وتوسُّطه بين اللام والفعل.

(٦) أي وتجب اللام وتمتنع النون...

(٧) تقدّمت في سورة القيامة/١، وانظر معاني الحروف للرماني/٥٥.

(٨) قال ابن جني: «وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها نون التوكيد، ولإعلام السامع أن هذا فعل مستقبل وليس للحال..؛ فإنْ زال الشك بغير النون استغني عنها قال الله تعالى: ﴿فلسوف تعلمون﴾ لأن سوف تخص الاستقبال وذلك قولك: «والله لَأَقُومَنّ ولَأَقْعُدَنّ» سر الصناعة/٣٩٥ - ٣٩٦.

(٩) وذهب المالقي إلى أن هذه اللام تدخل على جواب القسم سواء كان جملة اسمية أو فعلية ماضية أو مستقبله. انظر رصف المباني/٢٣٨، والجنى الداني/١٣٥.

وتارة[١] يمتنعان، وذلك مع الفعل[٢] المنفي نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾[٣]، وتارة يجبان[٤]، وذلك فيما بقي نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[٥].

* * *

---

(١) أي لام القسم ونون التوكيد.

(٢) ذهب الدماميني إلى أنه قد يُؤَكَّد المنفيّ، واستشهد بقوله

تالله لا يُحْمَدَنّ المرء مجتنباً

انظر الأمير ١/١٩٠.

وسوف يأتي هذا عند المصنف في حرف النون، فقد ذكر أنه يأتي قليلاً في بعض المواضع وذكر منها شواهد للنفي.

وقال ابن يعيش: «اعلم أن الغرض من القسم توكيد ما يُقْسَمُ عليه من نفي أو إثبات، كقولك: واللهِ لأُقومَنَّ، وواللَّهِ لا أَقُومَنَّ، إنما أكَّدت الخبر لتزيل الشك عن المخاطب، وإنما كان جواب القسم نفياً أو إثباتاً لأنه خبر، والخبر ينقسم قسمين: نفياً وإثباتاً، وهما اللذان يقع عليهما القسم...» شرح المفصل ٩/٩٠.

(٣) ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ﴾ يوسف ١٢/٨٥.

وذهب الزمخشري إلى أن حرف القسم يُتَلَقَّى بلام، وبإنّ، وبحرف النفي. وقد يحذف حرف النفي كما هو الحال في الآية، أي: لا تفتأ تذكر. انظر شرح المفصل ٩/٩٦ - ٩٧.

وانظر الكشاف ٢/١٥١ وحذف النفي لأنه لا يلتبس بالإثبات، إذ لو كان إثباتاً لم يكن بُدٌّ من اللام والنون.

(٤) أي اللام ونون التوكيد، وذلك إذا كان المضارع مثبتاً، غير مفصول من لامه بفاصل، وكان الفعل للمستقبل لا للحال. انظر شرح المفصل ٩/٩٦ وفي الجنى الداني/١٤٢ ذكر له شروطاً أربعة: أن يكون مثبتاً، غير مقرون بحرف تنفيس، ولا بقد، وألّا يكون مقدَّم المعمول. فإذا استوفى هذه الشروط وَجَبَ عند البصريين توكيده بالنون، وأجاز الكوفيون حذف النون اكتفاءً باللام. وانظر حاشية الأمير ١/١٩٠ فقد ذكر أن ممن قال بمذهب الكوفيين الفارسي وابن مالك.

(٥) تتمة الآية: ﴿بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ﴾ الأنبياء ٢١/٥٧.

مسألة

للام[(١)] الابتداء الصَّدرِيَّة؛ ولهذا عَلَّقت[(٢)] العاملَ في «علمتُ لَزيد مُنْطَلِقٌ»، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: «زيدٌ لَأَنا أُكْرِمُه»[(٣)]، ومن أن يتقدَّم عليها الخبر في نحو: «لَزَيْدٌ قائمٌ»[(٤)]، والمبتدأ[(٥)] في نحو: «لقائمٌ زيدٌ»، فأما قوله[(٦)]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

---

(١) انظر الجنى الداني/١٢٨.

(٢) عند المرادي: ولهذا عَلَّقت أَفْعالَ القلوب.
ولو لم تعلّق هنا الفعل «علم» عن العمل فيما بعد اللام لَبَطَلَ أن تكون لها الصّدارة.

(٣) منعت اللام في «لأنا» من نصب «زيد» على الاشتغال، بفعل يُفَسّهره ما بعد اللام، وهو «أكرم».

(٤) لو قُدّم الخبر وقلنا «قائمٌ لَزَيْدٌ» خرجت عن أن تكون لها الصّدارة، وتكون قد وقعت حشواً.

(٥) فلا يصح أن تقول: «زَيْدٌ لقائمٌ» فتقدم المبتدأ على الخبر، بل يبقى الخبر مقدَّماً لاقترانه باللام.
وعلى ما تقدَّم فإن اللام توجِبُ تقديم ما اتصلت به: المبتدأ أو الخبر.

(٦) نسب هذا الرجز العيني لرؤبة، ونسبه الصاغاني في العباب لعنترة بن عروس ورَدّ هذا البغدادي، وقال: لا يعرف قائله، وبعده:

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

والحُلَيْس: تصغير حِلْس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة. وهو هنا كناية عن امرأة، والشهربة: الطاعنة في السِّنّ.

والشاهد فيه دخول اللام على «عجوز»، فقد ذهب بعضهم إلىأ نها زائدة، ورأى بعضهم أنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهي عجوز.

انظر شرح البغدادي ٣٤٥/٤، والخزانة ٣٢٨/٤، والجنى الداني/١٢٨، وشرح الكافية الشافية/ ٤٩٣، وسر الصناعة/٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/١، وشرح المفصل ١٣٠/٣، ٥٧/٧، ٢٣/٨، والعيني ٥٣٥/١، ورصف المباني/٢٣٦، وشرح الشواهد للسيوطي/٦٠٤، أوضح المسالك ١/ ١٤٨، واللسان/ شهرب، وملحقات الديوان/١٧٠، والضرائر/٥٩، والأصول ٢٧٤/١، والارتشاف ١٤٧/٢.

فقيل[1]: اللام زائدة، وقيل[2]: للابتداء، والتقدير: لهي عجوز.

وليس لها الصَّدريَّة في باب «إنّ»؛ لأنها فيه مؤخَّرة من تقديم؛ ولهذا تسمى[3] المزحْلَقِة[4]. والمزَحْلَفة أيضاً؛ وذلك لأنّ أصل[5]: «إنّ زيداً لقائم»، «لَإِنَّ زيداً قائم»، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخّروا اللام دون «إنَّ» لئلا يتقدَّم معمولُ[6] الحرفِ عليه. وإنما لم نَدَّعِ أنَّ الأصلَ «إنّ لزيداً قائم» لئلا يحول ما له[7] الصَّدرُ بين العامل[8] والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مُقَدَّمةً[9] على

(١) وممن ذهب إلى هذا ابن السراج. انظر الأصول ٢٧٤/١، وشرح الشواهد للبغدادي ٣٤٥/٤، وتبعه ابن عصفور في الضرائر/٥٩ قال: «فزاد اللام في خبر المبتدأ»، وانظر الجنى الداني/١٢٨.

(٢) هي عند ابن جني للتوكيد فارقت موضعها للضرورة. سر الصناعة/٣٧٨.
وعند المرادي: «وأَوَّله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: لهي عجوز، وضعف بأن حذف المبتدأ منافٍ للتوكيد الذي جيء باللام من أجله» الجنى الداني/١٢٨.

(٣) في نسخة مبارك والشيخ محمد «وتسمى اللام المزحلقة...» بزيادة اللام، وهي غير مثبتة في المخطوطات.

(٤) في نسخة مبارك والشيخ محمد والأمير: «المزحلَقة والمزحلِقة أيضاً، وضبطها الشيخ محمد بفتح اللام في الأولى اسم مفعول، وبكسر اللام في الثانية، وتبعه على هذا مبارك.
والنص ليس كذلك، فهو في المخطوطات/١ و٣ و٤ «المزحلَقة والمزحلَفة» الأولى بالقاف والثانية بالفاء. وفي المخطوطة الثانية بالعكس. وجاءت عند الدسوقي على ما جاء في المخطوطة الأولى وما بعدها. ومعنى المزحلفة هو معنى المزحلقة.
ولكم كنت أتمنى أن يصلح أستاذي الدكتور مازن ما خفي على المحقق الفاضل الشيخ محمد.

(٥) هذا لابن جني في سر الصناعة/٣٧١.

(٦) لو قلنا: لزيداً إن قائم. لزم تقديم اسم «إنّ» عليها، وهو ممتنع لأن «إنّ» محمول في العمل على الفعل، فلا يجوز فيه ما يجوز في الفعل من تقدُّم معموله.

(٧) وهو اللام، وهذا لابن جني: انظر سر الصناعة/٣٧١.

(٨) بين إنّ واسمها، أي لم نَدّع أنّ «إنّ» مقدَّمة على اللام لئلا تفصل اللامُ بين إنّ واسمها.

(٩) أي: وهذا دليلٌ له في قوله: إنّ زيداً لقائم، أصله: لَإِنّ زيداً قائم.

«إنّ» في نحو قوله[١]:

[ألا يا سنا برقٍ على قُلل الحمى] لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ

ولاعتبارهم[٢] حكم صدريتها فيما قبل «إنّ» دون ما بعدها[٣]، **دليل**[٤] **الأول** أنّها[٥] تمنع من تسلُّط فعل القلب على «أنّ» ومعموليها، ولذلك كُسِرَت[٦] في نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[٧]؛

---

(١) روى ثعلب البيت لغلام من بني كلاب. وذكره القالي وأبو هلال العسكري لغلام من بني نمير. ونسبه ابن بَرّي في أماليه على الصحاح إلى محمد بن سلمة، وتبعه العيني على ذلك، وتعقبّهما البغدادي، فذكر أن محمداً هو الراوي عن المبرد وليس صاحب البيت.
والقُلَل جمع قُلَّة، أعلى الجبل وغيره، ورواه ابن بري: قُنَن، وهو بمعنى قلل، والشاهد فيه أن اللام جاءت في موضعها على الأصل قبل «إن»؛ وأصل: لهنك: لَإِنَّك أبدلت الألف هاءً.
وقيل إنها لام جواب قسم مقدر، وأنها زائدة، والرابع أن اللام والهاء بقية لفظ الجلالة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٧/٤، وشرح السيوطي/٦٠٢، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠، والجنى الداني/١٢٩، وشرح التسهيل ٣٢٥/١، والخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، والمقرّب ١٠٧/١، ومجالس ثعلب ٩٣/١، واللسان والتاج/لهن، قذى، ورصف المباني/ ٢٣٣، و٤٤، والخزانة ٣٣٩/٤، والأمالي ٢٢٠/١، وسر الصناعة / ٣٧١.

(٢) هذه علّة ثالثة لتقديم اللام على إنَّ، قال الدسوقي: «أي حيث علقت الفعل القلبي الواقع قبل إنّ نحو: علمت إن زيداً لفاضل، فهذا يدل على أن اللام منويٌّ تقدمها على أنّ وإن كانت ذاتها مؤخرة...» الحاشية ٢٤٢/١.

(٣) أي ليس لها الصدرية باعتبار ما بعدها بدليل عمل إنّ فيما جاء بعدها نحو: إن في الدار لزيداً.

(٤) المراد بالأول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل «إنّ».

(٥) أي اللام.

(٦) أي «إنَّ».

(٧) ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ سورة المنافقون ١/٦٣.

بل قد أثّرت[١] هذا المنع[٢] مع حذفها في قول الهذلي[٣]:

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بعيشٍ ناصِبٍ وإخالُ إنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

الأصل: إني لَلَاحِقٌ، فَحُذِفَت اللام بعدما عَلَّقت «إخال» وبقي الكسرُ بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهي مما نُسِخَ لفظُه وبقي حُكْمُه.

ودليلُ الثاني[٤] أنّ عمل «إنّ» يَتَخَطّاها[٥]، تقول: «إنّ في الدار لزيداً»[٦] و «إنّ زيداً لقائم»[٧]،

= وقول ابن مالك مشهور هنا:

وكسروا من بعد فِعْلٍ عُلِّقا باللام كاْعلم إنه لذو تقى

فإنّ واسمها وخبرها سدت مَسَدَّ مفعولي «علم».

(١) أي اللام.

(٢) وهو تعليق الفعل القلبي عن العمل في لفظ «إنّ» وما بعدها.

(٣) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي رثى بها أولاده، وكانوا خمسة هاجروا إلى مصر فهلكوا بالطاعون.

غَبَرْتُ: بقيت. ويُرْوَى: فلبثت، عيش ناصب: أي متعب، محزن، وإخال: يحمل الظن في البيت على اليقين: أي أيقنتُ أني لاحق بهم وتابع لهم، وذهب البغدادي إلى أنّ تَرْك الظن على بابه هو الصحيح.

والشاهد في البيت تعليق إخال عن العمل في لفظ «إن» وما بعدها بلام مقدَّرة والأصل: وإخال إني للاحق، وبقي «إني» مكسور الهمزة بعد حذف اللام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٢/٤، وشرح السيوطي/٢٦٢، ٦٤٠، وديوان الهذليين ٨/١.

(٤) يعني بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد «إنّ».

(٥) أي عمل إنّ يتخطّى اللام، وهذا يدل على أنّ اللام مقدّمة على «إنّ»، ولا تعتبر صدارتها بعد «إنّ»، ولو كان الأمر كذلك لمنعت من عمل «إنّ» فيما بعدها. انظر الدسوقي ٢٤٢/١.

(٦) عملت «إنّ» بما بعد اللام وهو «زيداً» وهو اسمها.

(٧) عملت «إن» بما بعد اللام وهو الخبر «قائم».

وكذلك يتخطَّاها[١] عملُ العاملِ بعدها نحو: «إنّ زيداً طعامَك لآكلٌ»[٢].
وَوَهَمَ بدرُ الدين ابن مالك فمنع من ذلك[٣].

والواردُ منه[٤] في التنزيل كثير[٥]، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[٦].

* * *

(١) أي يتخطّى اللام.

(٢) طعامك: مفعول به لاسم الفاعل «آكل» وقد تخطّى اسم الفاعل اللام وعمل فيما قبلها. ولم تمنع اللام من ذلك، فهذا دليل عنده على أن اللام مقدَّمة على «إنّ»، ولذلك لم تمنع من العمل.

(٣) قال بدر الدين في شرح الألفية: «وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ألا يتقدّم معموله ولا يكون منفياً ولا ماضياً متصرفاً خالياً من قد». وانظر حاشية الشمني ٤٢/٢.
يمنع بهذا النص ابن ابن مالك من تقديم معمول الخبر المقرون بلام الابتداء.

(٤) أي من تقديم معمول الخبر على الخبر مع اقتران الخبر باللام.

(٥) وفي دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة ٥٦١/١ قال: «لام الابتداء ليس لها الصدر في باب إنّ؛ ولذلك عمل ما بعدها فيما قبلها فتقدّم معمول الخبر عليها في هذه المواضع...» وذكر أرقام ثمان وعشرين آية مما حصل فيها تقديم معمول الخبر على الخبر مع اقترانه باللام، وبدأ بآية الأعراف ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الآية/١٥٣.
وانتهى بالآية/٤٧ من سورة صٓ ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾.

(٦) سورة العاديات ١١/١٠٠.
وقوله «يومئذٍ» معمول لما بعد اللام، وهو «خبير».

تنبيه[١]

«إنَّ زيداً لقام، أو ليقومَنّ» اللام جواب قسم[٢] مقدَّر، لا لام الابتداء[٣]، فإذا دخلت عليها[٤] «علمتُ» مثلًا فُتِحَتْ[٥] همزتُها، فإن قلت[٦] «لقد قام زيد» فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذٍ يجب كسر الهمزة، وعندي أنَّ الأمرين محتملان.

* * *

---

(١) هذا التنبيه مثبت في المخطوطة الرابعة، وسقط من بقية المخطوطات، وهو ثابت في المطبوع، نسخة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير.

(٢) هي لام قسم لأن الفعل المضارع اتصلت به نون التوكيد، ولأن الفعل الماضي في الجملة الأولى ماضٍ وليس معه «قد».

(٣) ولو كانت لام الابتداء لجاءت «قد» مع إنّ والماضي: إنّ زيداً لقد قام، وجاء المضارع بدون نون التوكيد: لَيَقومُ.

(٤) أي على الجملة الأولى.

(٥) فتحت همزة «إنّ» وصارت: علمت أنَّ زيداً لقام، لأن لام القسم لا تعلّق الفعل القلبي عن العمل في أنّ وما بعدها.

(٦) كان الأليق أن يكون المِثال: إن زيداً لقد قام؛ ويدخل الفعل «علم» فتعلّقه اللام عن العمــل، وتبقى همزة إن مكسورة وتصبح الجملة: علمت إن زيداً لقد قام.

ونص المصنِّف هذا للمرادي، قال في الجنى الداني/١٢٥:

«ولا تدخل هذه اللام [الابتداء] على الماضي المتصرف، فإن وجد نحو: لقام زيد، فهو جواب قسم، واللام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء، وأما المقرون بقد نحو: لقد قام زيد. فالذي ذكره المعربون أنها لام جواب القسم، وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء».

ونص ابن هشام هو نَصّ المرادي مع تغيير يسير في الصياغة.

فصـــل

وإذا خُفِّفت[١] «إنّ» نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[٢]، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٣]، فاللامُ[٤] عند سيبويه، والأكثرين لامُ الابتداء[٥]، أفادت - مع إفادتها توكيد النسبة، وتخليص المضارع للحال - الفرقَ[٦] بين «إنْ» المخففة من الثقيلة و«إنْ» النافية؛ ولهذا[٧] صارت[٨] لازمةً بعد أن كانت جائزة، اللهمَّ إلّا أن يَدُلَّ دليلٌ[٩] على قَصْدِ الإثبات كقراءة أبي رجاء ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[١٠] بكسر اللام، أي: للذي،

---

(١) وفي طبعة مبارك «وإنْ خففت». وتقدّم الخلاف في الإعمال والإهمال بعد التخفيف في باب «إنّ».

(٢) ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة ١٤٣/٢.

(٣) سورة الطارق ٨٦/٤.

(٤) هو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك والأخفش الأوسط والأصغر وابن الأخضر وابن عصفور وجماعة، فهو مذهب البصريين.
انظر الجنى الداني/١٣٣، ١٣٤، والكتاب ٢٨٣/١ و٣١١/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٣٢٧، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١، والبحر المحيط ٢٦٤/١، الارتشاف/١٢٧٢.

(٥) التي كانت قبل تخفيف «إنّ».

(٦) لأنّ «إنْ» النافية لا تقع لام الابتداء بعدها.

(٧) أي لأجل دفع اللبس بينهما.

(٨) أي لام الابتداء صارت لازمة بعد المخففة بعد أن كان دخولها جائزاً لا وجوب فيه.

(٩) إذا دَلّ دليلٌ على أن المراد بـ «إنْ» المخففةُ من الثقيلة فيبقى دخول اللام على ما كان «جائزاً» لا لزوم فيه.

(١٠) ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ * وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ الزخرف ٣٤/٤٣ - ٣٥.

وكقوله[(١)]:

إن كنتُ قاضيَ نَحْبي يوم بَيْنِكُم   لو لم تَمُنُّوا بوَعْدٍ غيرِ توديعِ

ويجب تركها[(٢)] مع نفي الخبر، كقوله[(٣)]:

إنِ الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرةٍ   وإنْ هو لم يَعْدَمْ خلافَ مُعَانِدِ

= والقراءة عن أبي رجاء وأبي حيوة بكسر اللام.

انظر البحر ١٥/٨، والمحتسب ٢٢٥/٢، والقرطبي ٨٧/١٦، والمحرر ٢٢١/١٣، والكشاف ٣/ ٩٦، وفتح القدير ٥٥٥/٤، وشرح الكافية الشافية/٥٠٨، «بعض السلف»، وروح المعاني ٨٠/٢٥.

وأبو رجاء هو عمران بن تيم وقيل ابن ملحان، أبو رجاء العطاردي بصري، تابعي، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، وكان مخضرماً أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، توفي سنة خمس ومئة. غاية النهاية ٦٠٤/١.

وأبو حيوة هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي مقرئ الشام مات في سنة ٢٠٣هـ، انظر غاية النهاية ٣٢٥/١.

(١) قائله غير معروف.

ويروى: بوعدٍ غير مكذوب، وعلى هامش م/٣ «نسخة الشارح: بوعدٍ غير مكذوب».

والنحب: المدة، قضاء النحب كناية عن الموت، والبين: الفراق.

والمنُّ: الإنعام.

والمعنى: لو لم تمنوا بوعدٍ صادقٍ مُتُّ يوم فراقكم، فجواب «لو» محذوف يدل عليه ما قبله.

والشاهد فيه حذف اللام الفارقة لظهور معنى الإثبات، ولو ذكرت لكانت: إنْ كنتُ لقاضيَ نحبي.

قال الدماميني: «هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال لعدم اللبس».

انظر شرح البغدادي ٣٥٣/٤، وشرح السيوطي/٦٠٤.

(٢) أي يجب ترك اللام الفارقة.

وقيّد هذا ابن مالك بأن يكون اللبس مأموناً أو أن يكون بعدها نفي.

فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ لم تلزم. وإن كان بعدها نفي امتنعت اللام نحو: إنْ زيدٌ لن يقوم أو ما يقوم. انظر شرح التسهيل ٣٢٦/١ - ٣٢٧، وانظر الشمني ٤٢/٢ - ٤٣.

(٣) قائله غير معروف.

والشاهد فيه حذف اللام الفارقة بعد إن المخففة، وجوباً لأن الخبر منفي وهو «لا يخفى...». =

وزعم[١] أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام[٢] غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح[٣]: «قال لي أبو علي: ظننتُ أنّ فلاناً نحويٌّ مُحْسِنٌ حتى سمعته يقول: إنّ اللام التي تصحب «إن» الخفيفة هي لام الابتداء. فقلتُ[٤] له: أكثر نحويي بغداد على هذا» انتهى.

وحجتهم[٥] دخولها[٦] على الماضي المتصرِّف نحو «إِنْ زيدٌ لقام»، وعلى

= قال ابن مالك في شرح التسهيل: «لو كان الخبر منفياً لم يجز اتصال اللام فيه؛ لأن أكثر حروف النفي أوَّله لام؛ فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد، فلم يؤكد خبر منفيّ بلام...».

انظر شرح البغدادي ٣٥٤/٤، وشرح السيوطي/٦٠٤.

(١) قال المرادي: «واختلف في هذه اللام الفارقة، فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه غير لام الابتداء منهم الفارسي» الجنى الداني/١٣٤.

وقال ابن عقيل: وذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق، لعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها...».

شرح التسهيل ٣٢٧/١، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١، البحر المحيط ٢٦٤/١، الارتشاف/١٢٧٢.

(٢) في م/٢ و٥ «أنها غير لام الابتداء».

(٣) لم أهتدِ إلى موضع هذا النص عند ابن جني، وانظر كتاب الشعر للفارسي ٧٩/١.

(٤) القول لابن جني.

(٥) كذا جاء في المخطوطات الأولى والثالثة والخامسة، وفي م/٤ كتب «وحجتهم» ثم شطب وكتبَ تحته «أبي علي» صح. وكذا جاء في المطبوع وفي م/٢ وآثرت ما أثبته ليشمل حجة أبي علي ومن معه.

وقوله: حجتهم: أي في أنّ اللام المثبتة مع إن المخففة غير لام الابتداء.

(٦) أي دخول اللام على الماضي ولو كانت للابتداء في مثل هذا لما صَحّ ذلك عند الجمهور؛ لأنها في مثل هذا لا بُدَّ من أن تكون مقترنة بقَد بعد «إنّ».

منصوب الفعل المؤخَّر عنه ناصبة في نحو: ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾[١]، وكلاهما لا يجوز[٢] مع المشددة.

وزعم الكوفيون أنّ اللام[٣] في ذلك كله بمعنى «إلّا»، وأنّ «إنْ» قبلها نافية، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله[٤]:

أَمْسَى أَبَانُ ذليلًا بعد عِزَّتِه ... وما أَبَانُ لَمِن أَعْلاجِ سُودانِ

---

(١) ﴿وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ وَإِن...﴾ الأعراف ١٠٢/٧.
ولو كانت اللام في «لفاسقين» للابتداء لَوَجَب دخولها على المفعول الأول وهو «أكثرهم».

(٢) وعلى هذا فهذه اللام عندهم غير لام الابتداء.

(٣) أي اللام بعد «إن» المخففة. وانظر النص في الجنى الداني/١٣٤، ٣٩٤.
وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون دعوى بلا دليل عند ابن عقيل.
انظر شرح التسهيل ٣٢٨/١، وشرح المفصل ٧٢/٨، ورجح مذهب البصريين، ويقول: «لأنه وإن ساعدهم المعنى فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى إلّا»، وانظر همع الهوامع ١٨٣/٢، والبحر المحيط ٢٦٤/١ «الفراء».
وذكر المصنِّف في باب «إنّ» أنها لا تخفف عند الكوفيين، فإن جاءت «إن» فهي النافية واللام بمعنى إلّا.

(٤) قائله غير معروف.
وأبانُ: اسم رجل، وأعلاج جمع عِلْج، وهو الكافر من غير العرب.
والشاهد فيه عند الكوفيين أنّ اللام مع «إنْ» المخففة بمعنى إلّا، وإنْ نافية مثل «ما». والمعنى عندهم: وما أبانُ إلّا من أعلاج سودان، وقد جاء هنا «ما» النافية في موضع «إنْ».
وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أن اللام زائدة.
قال أبو حيان: على تقدير ابن مالك نفى أن يكون أبان من أعلاج سودان، وعلى تقدير الكوفيين أثبت أنه منهم.
ورأى فيه وجهاً ثالثاً وهو الاستفهام والتحقير، بقوله: وما أبان؟ ويكون قوله: «لمن أعلاج سودان» على إضمار هو: أي لهو من أعلاج سودان، واللام للابتداء دخلت على مبتدأ محذوف. فهي عنده جملتان، وعند الكوفيين جملة واحدة.

وعلى قولهم[١] يقال: «قد علمنا إنْ كنتَ لمؤمناً»[٢]، بكسر[٣] الهمزة؛ لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه؛ لأن لام الابتداء تعلّق عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتح.

القسم الثاني[٤]: اللام الزائدة

وهي الداخلة في خبر المبتدأ نحو قوله[٥]:

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

= قال البغدادي: «ومنه عُلِم أنَّ ما قاله المصنّف مأخوذ منه» أي من أبي حيان.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٥/٤، وهمع الهوامع ١٧٨/٢، وشرح السيوطي/٦٠٤، وشرح التسهيل ٣٢٤/١، والارتشاف / ١٢٧٠.

(١) أي على قول الكوفيين.

(٢) هذا قطعة من حديث ذكر في همع الهوامع ١٨٢/٢ وهو في شرح الأشموني ٢٤٦/١، والارتشاف/١٦٩٣، «قد علمنا أن» وصَرّح بأنه حديث مروي. وذكر مرة أخرى في ١٢٧٢. ولم يصرح بأنه حديث
وجاء في طبعة مبارك على أنه قول، ولم يُعَلّق عليه بما يوحي أنه نص حديث، ولم أجد في الحواشي تعليقاً عليه، ولم أهتدِ إليه في مرجع من مراجع الحديث.

(٣) قال السيوطي: «وقد اختلف في الحديث المشهور «وقد علمنا إن كنت لمؤمناً» الأخفش الصغير والفارسي ثم ابن الأخضر وابن أبي العافية؛ فقال الأخفش وابن الأخضر لا يجوز في إنْ إلا الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل.
وقال الفارسي وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غير [أي غير لام الابتداء] فلم تعلقه» همع الهوامع ١٨٢/٢، وانظر شرح الأشموني ٣٤٦/١، والارتشاف ١٦٩٣/٢، ١٢٧٢.

(٤) من أقسام اللام غير العاملة، وقد ذكر أنها سبع، ومَرّت لام الابتداء وهي أولها.

(٥) تقدَّم قبل قليل. وذكر الخلاف في اللام أهي زائدة أو للابتداء.
وذكرتُ هناك أن ممن ذهب إلى زيادتها ابن السراج، وتبعه ابن عصفور. فارجع إليه.

وقيل[١]: الأصل: لهي عجوز.

وفي خبر «أنّ» المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير[٢]: ﴿إِلَّآ[٣] أَنَّهُم لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ بفتح الهمزة، وفي خبر[٤] «لكن» في قوله[٥]:

[يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي] ولكنني من حُبِّها لَعَميدُ

---

(١) أي اللام في «لعجوز» ليست زائدة، وإنما هي داخلة على مبتدأ مقدَّر، وذكر هذا التقدير المصنِّف من قبل.

(٢) الآية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ سورة الفرقان ٢٠/٢٥.
قال أبو حيان: «وقرئ أَنَّهم بالفتح على زيادة اللام، و«أنّ» مصدرية، التقدير: إلّا أنّهم يأكلون، أي: ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم».
انظر القراءة في البحر ٤٩٠/٦، وفتح الباري ٣١/٩، وحاشية الشهاب ٤١٤/٦، والعكبري/٩٨٣، وشرح المفصل ٦٤/٨، ٨٧، وروح المعاني ٢٥٤/١٨، وشرح التسهيل ٣٢٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٧/١، وفتح القدير ٦٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٤٩٢، وضرائر الشعر/٥٨، وشرح الأشموني ٢٣٨/١، «بعض السلف، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/٢٠٧، والخصائص ٢٨٣/٢، وشرح الكافية ٣٥٦/٢ والجنى الداني/٤٠٦ ورصف المباني/٢٣٧، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٦٦، والتاج واللسان/أنن، وسعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، كوفي تابعي، قتله الحجاج بواسط سنة أربع وتسعين وكان عمره تسعاً وخمسين سنة. غاية النهاية ٣٠٦/١ - ٣٠٧.

(٣) ضبط الشيخ محمد همزة «إلّا» بالفتح «ألّا» كذا!، وكذلك فَعَل مبارك، هذا غير الصواب فإنها باقية على الكسر على ما كانت عليه على قراءة الجماعة.
وما عناه المصنّف بفتح الهمزة هو همزة «إنّ» وليس «إلا».

(٤) أي تزاد اللام في خبر لكن.

(٥) البيت مجهول القائل.
والعميد: هو المعمود الذي هَدَّه العشق، ويروى: لكميد: وهو الحزين، وهي رواية الفراء، وعجزه هو المشهور المتداول، وصدر ما وضعته بين معقوفين وكذلك جاء عند ابن عقيل.

=

وليس دخول اللام مقيساً[١] بعد «أنّ» المفتوحة، خلافاً للمبرد، ولا بعد[٢] «لكنّ» خلافاً للكوفيين، ولا اللام بعدهما[٣] لام ابتداء[٤]، خلافاً له[٥] ولهم.

وقيل اللامان[٦] للابتداء، على أنَّ الأصل[٧] «ولكن إنني»[٨]، فحذفت همزة

= والشاهد فيه زيادة اللام في خبر «لكن».
انظر شرح البغدادي ٣٥٦/٤، والجنى الداني/٣٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/١، والخزانة ٣٤٣/٤، وشرح المفصل ٦٤/٨، ٧٩، وشرح السيوطي/٦٠٥، الأشموني ٢٣٨/١، الهمع ١٧٦/٢، العيني ٢٤٧/٢، الإنصاف/٢٠٩، معاني الفراء ٤٦٥/١.

(١) في الهمع ١٧٥/٢ «ولا تدخل على خبر «أَنّ» المفتوحة وجَوّزه المبرد... وخَرّجه الجمهور على الزيادة».
وهو عند المالقي موقوف على السماع. رصف المباني/٢٣٧.
وقال الداني: «دخول هذه اللام بعد إنّ المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكي عن المبرّد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة» توضيح المقاصد ١/ ٣٤٣، والارتشاف/١٢٦٧.

(٢) أي ولا تزاد اللام بعد «لكن».
وانظر همع الهوامع ١٧٥/٢. وقال ابن عقيل «ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، وإمكان الزيادة» شرح التسهيل ٣٢٢/١، وشرح الشواهد للبغدادي ٣٥٦/٤، وهو عند المرادي متأوّل، انظر توضيح المقاصد ٣٤٣/١، والتسهيل/٦٤، والارتشاف/٢٦٧ والإنصاف/٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) بعد أَنّ، ولكنّ.

(٤) بل اللام زائدة.

(٥) أي خلافاً للمبرد والكوفيين.

(٦) اللامان في البيتين: لَعميد، لَمِن أعلاج سودان.

(٧) أي في شطر البيت: «ولكنني من حبها لعميد».

(٨) هذا مذهب الفراء في «لكن» قال: أصلها «إنّ» فزيدت على «إن» لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، وذكر البيت: ولكنني من حبها لعَميد.
قال: فلم تدخل اللام إلّا لأن معناها «إنّ». معاني القرآن ٤٦٥/١ - ٥٦٦.

«إن» للتخفيف[١]، ونون «لكن» لذلك؛ لِثِقَلِ اجتماعِ الأمثال.

وعلى أنّ «ما» في قوله[٢]:

[أمسى أبانُ ذليلاً بعد عِزَّتِهِ] وما أبانُ لَمِن أعلاجِ سُودانِ

استفهامٌ[٣]، وتَمَّ الكلام عند «أبان»، ثم ابتدأ[٤]: لمن أعلاج، أي: بتقدير لهو من أعلاج.

وقيل[٥]: هي لامٌ[٥] زيدت في خبر «ما» النافية، وهذا المعنى[٦] عكس المعنى على القولين السابقين.

---

(١) في م/٢ «تخفيفاً».

(٢) تقدَّم البيت.

(٣) هذا التخريج لشيخه أبي حيان في شرح التسهيل. وتعقبه البغدادي بقوله: «ومنه علم أنّ ما قاله المصنّف مأخوذ منه» وقد نقلت نص أبي حيان في التعليق على البيت فيما تقدّم. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٥٥، والقول الذي نقله المصنّف من أبي حيان سقط من م/٢.

(٤) في م/٣ ونسخة الشيخ محمد «ابتدئ».

(٥) أي اللام في البيت «... لمن أعلاج سودان».
وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنها زائدة، وذكرت ما يترتب على زيادتها أو جعلها بمعنى «إلّا» عند الكوفيين من اختلاف في المعنى.
وانظر التسهيل/٦٤، وشرحه لابن عقيل ١/٣٢٤.

(٦) أي القول الأخير هذا ينفي أن يكون «أبانُ» من أعلاج سودان؛ لأن اللام زائدة. والمعنيان السابقان: جعل اللام بمعنى إلّا، أو هي لام الابتداء يجعل أبانَ من أعلاج سودان. وعلى الثالث هذا يكون الوقف على «أبان»، ويبتدئ: لمن أعلاج سودان. وهو ما ذهب إليه أبو حيان من جعل «ما» استفهاماً: وما أبان؟.

ومما زيدت فيه أيضاً خَبَرُ[١] «زال» في قوله[٢]:

وما زلتُ من ليلى لَدُنْ أَنْ عرفتُها لَكَالْهائم المُقْصَى بكُلِّ مَرادِ

وفي المفعول[٣] الثاني في قول بعضهم[٤] «أراكَ لَشاتمي»، ونحو ذلك.

قيل: وفي مفعول «يدعو» من قوله تعالى: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾[٥].

وهذا مردود؛ لأنَّ زيادة[٦] هذه اللام في غاية الشذوذ، فلا يليق تخريج التنزيل عليه.

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٢٣/١، ورصف المباني/٢٣٨، وهمع الهوامع ١٧٨/٢.

(٢) قائله كثيّر، وفيه روايات:

فعند ابن عصفور: بكل بلاد، و«من أسما» بدلاً من «من ليلى».

وعند ابن جني: بمذاد، وبكل سبيل.

وروي: لدن طَرَّ شاربي بدلاً من «لدن أن عرفتها».

والمراد: محل الرَّوْد أي: طلب الكلأ.

شبّه نفسه في طرد ليلى له بالبعير الذي يصيبه داء الهُيام، فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه.

والشاهد في البيت زيادة اللام في خبر «زال»، وذكره ابن عصفور على أنه من إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام.

انظر شرح البغدادي ٣٥٨/٤، والضرائر/٥٨، والخزانة ٣٣٠/٤، وسر الصناعة/٣٧٩، وقال بعده: «وهذا كلُّه شاذّ»، الهمع ١٧٨/٢، شرح التسهيل لابن عقيل ٣٢٤/١، الديوان/٨٩، الارتشاف/ ١٢٦٩، ٢٣٩٨.

(٣) أي زيدت اللام في المفعول الثاني.

(٤) ذكر ابن جني هذا القول في رواية عن قطرب قال: «وسمعنا بعض العرب يقول: أَراكَ لَشاتمي، وإني رأيته لَسَمْحاً...» سر صناعة الإعراب/٣٧٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾ الحج ١٣/٢٢.

(٦) هذا الردّ مثله عند أبي حيان قال: «وهو ضعيف؛ لأنه ليس من مواضع زيادة اللام، لكن يقوِّيه قراءة عبدالله بن مسعود: «يدعو مَن ضَرُّه»، بإسقاط اللام» البحر ٣٥٧/٦.

ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان[١]: أحدهما هذا، وهو أنها زائدة، وقد بيَّنا فساده، والثاني: أنها[٢] لام الابتداء، وهو الصحيح.

ثم اختلف هؤلاء[٣]، فقيل: إنها[٤] مقدَّمة من تأخير، والأصل: يدعو من لَضَرُّه أقربُ من نفعه، فمن: مفعول، و«ضَرُّه أقربُ» مبتدأ وخبر، والجملة صلة لمن، وهذا بعيد؛ لأنّ لام الابتداء لم يُعْهَد فيها التقدُّم عن موضعها، وقيل[٥]: إنها في موضعها، وإن «مَن» مبتدأ، «ولبئس المولى»[٦] خبره[٧]؛ لأن التقدير لبئس المولى هو. وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب «يدعو» على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا[٨] مطلوبَ لها، وأنَّ الوقفَ عليها[٩]، وأنها إنما جاءت توكيداً

(١) ما ذكره ابن هشام هنا من حديث عن اللام ثم عن الفعل «يدعو» وعمله أخذه من شيخه أبي حيان، ولم يخرم منه حرفاً، ولم يشر إلى هذا النقل كعادته في النقل عن كثير من المتقدّمين، وسوف أقابل كل حديث عنده هنا بما يقابله في البحر، وانظر فيه ٣٥٦/٦ - ٣٥٧، وسر الصناعة/٤٠٠.

(٢) في البحر: «وأقرب التوجيهات...، واللام في لمن لام الابتداء، والخبر الجملة التي هي قسم محذوف، وجوابه لبئس المولى».

(٣) أي الذين قالوا إنها لام ابتداء.

(٤) هذا للفراء، وقد نقله أبو حيان فقال «الرابع: ما قاله الفراء، وهو أنَّ اللام دخلت في غير موضعها، والتقدير: يدعو من لَضَرّه أقرب من نفعه. وهذا بعيد لأن ما كان في صلة الموصول لا يتقدّم على الموصول» البحر ٣٥٧/٦، وانظر معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢، والدر المصون ١٣٠/٥، ومعاني الزجاج ٤١٥/٣.

(٥) أي هي لام الابتداء.

(٦) أي هو جواب قسم مقدر، وهذا القسم المقدر وجوابه خبر للمبتدأ.
وانظر الدر المصون ١٣٠/٥، وانظر الشمني ٤٣/٢.

(٧) وفي المطبوع «خبرها»، وما أثبته تواترت عليه المخطوطات.

(٨) قال أبو حيان: «أحدها أن يكون توكيداً لفظياً ليدعو الأولى، فلا يكون لها معمول» البحر ٣٥٦/٦، والدر المصون ١٣٠/٥.

(٩) أي على «يدعو»، ثم يستأنف: «لَمَن ضَرّه أقرب من نفعه».

لـ «يدعو» في قوله: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾[1]، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين، إذ الأصل[2] عدم التوكيد، والأصل أن لا يُفْصَل المؤكَّد[3] من توكيده، ولاسيما في التوكيد اللفظي.

والثاني[4]: أنّ مطلوبه مقدَّم[5] عليه، وهو «ذلك الضلال» على أنّ «ذلك» موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد.

وهذا[6] الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن «ذا» لا تكون عندهم موصولة[7] إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين.

---

(١) ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ الحج ١٢/٢٢.

(٢) وأبو حيان وغيره ذهبوا إلى أنّ هذا من أصحّ الأقوال.
وأشار الشمني إلى أنّ هذا رَدٌّ منه على شيخه أبي حيان الحاشية ٤٣/٢، وانظر سر الصناعة/٤٠١.

(٣) جملة «ذلك هو الضلال» في الآية/١٢ فَصَلت بين الفعل «يدعو» المؤكِّد في الآية نفسها، والفعل «يدعو» المؤكَّد. وعند السمين في هذا الاعتراض تشديد وتأكيد للكلام.
انظر الدر المصون ١٣٠/٥.

(٤) الثاني في بيان وجه مطلوب «يدعو»، وانظر سر الصناعة/٤٠٣.

(٥) وهو في الآية/١٢ من السورة نفسها، وهذا ذهب إليه الفارسي. قال أبو حيان: «الثاني أن تكون عاملة في «ذلك» من قوله: ذلك هو الضلال، وقُدِّم المفعول الذي هو «ذلك»، وجُعِل موصولاً بمعنى الذي. قاله أبو علي الفارسي. وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين؛ إذ يجيزون في اسم الإشارة أن يكون موصولاً، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا في «ذا» بشرط أن يتقدّمها الاستفهام بما أو بمن».
البحر ٣٥٦/٦، وانظر معاني الزجاج ٤١٦/٣ قال: «وفيها وجه رابع أغفله الناس، أن ذلك في موضع نصب بوقوع يدعو عليه، ويكون ذلك في تأويل الذي...».

(٦) هذا رَدٌّ شيخه أبي حيان، وقد تقدَّم.

(٧) على هامش م/٣ «قائله الزجاج وهو من البصريين» انظر معاني القرآن ٤١٦/٣.

والثالث[١]: أن مطلوبه محذوف، والأصل: يدعوه، والجملة حال، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوّاً.

والرابع: أنّ مطلوبه الجملة بعده، واختلف[٢] هؤلاء على قولين:

- **أحدهما**[٣]: أن «يدعو» بمعنى «يقول»، والقول يقع على الجمل.

- **والثاني**: أن «يدعو» ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب.

واختلف هؤلاء على قولين[٤]: **أحدهما**: أن معناه يظنّ، لأن أصل[٥] معناه يُسَمِّي، فكأنه قال: يُسَمي مَن ضره أقرب من نفعه إلهاً، ولا يصدر ذلك عن يقين[٦] فكأنه قيل: يظن، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدّرنا[٧].

---

(١) من أوجه معمول «يدعو». قال أبو حيان: «الثالث أن يكون «يدعو» في موضع الحال، وذلك: مبتدأ، و«هو» فصل أو مبتدأ، وحذف الضمير من «يدعو»، أي: يدعوه، وقدّره مَدْعُوّاً، وهذا ضعيف؛ لأن يدعوه لا يقدر مدعوّاً»، إنما يقدَّر داعياً، فلو كان يُدْعَى مبنياً للمفعول لكان تقديره مَدْعُوّاً جارياً على القياس، وقال نحوه الزجاج» البحر ٣٥٦/٦، وانظر معاني الزجاج ٤١٥/٣ والزجاج لم يقل مَدْعُوّاً بل قال: «ويَدْعُو في موضع الحال. المعنى: ذلك هو الضلال البعيد يَدْعُوه، المعنى: حال دعائه إياه...». وانظر الدر المصون ١٣١/٥، وتعقيب العكبري في التبيان/٩٣٥، وسر الصناعة/٤٠٢.

(٢) في المطبوع «ثم اختلف».

(٣) هذا القول للأخفش قال أبو حيان: «أحدها ما قاله الأخفش، وهو أن يدعو بمعنى يقول: ومن: مبتدأ موصول، صلته الجملة بعده، وهي: «ضره أقرب من نفعه»، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: إله وإلٰهي، والجملة في محل نصب محكية بيدعو التي هي بمعنى يقول. وقيل هو فاسد لأن الكافر لم يعتقد قط أنّ الأوثان ضرها أقرب من نفعها، وقيل في هذا القول: يكون لبئس مستأنفاً؛ لأنه لا يصح دخوله في الحكاية؛ لأن الكفار لا يقولون عن أصنامهم لبئس المولى» البحر ٣٥٦/٦، ومثل هذا عند الزجاج في معاني القرآن ٤١٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤١٣، وانظر رصف المباني/٢٤٤، وسر الصناعة/٤٠٣.

(٤) كذا في البحر حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة، فهو تابع لشيخه أبي حيان. انظر ٣٥٦/٦.

(٥) في المطبوع «أصل يدعو»، و«يدعو» غير مثبت في المخطوطات.

(٦) في المطبوع «يقين اعتقاد» وفي م/٥/ «عن اعتقاد» وفي المخطوطات كما أثبتُّه هنا.

(٧) بل كما قَدّره شيخه أبو حيان.

والثاني: أن[١] معناه «يزعم»؛ لأن الزعم قولٌ مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولك[٢]: «لئن قام زيد أَقُمْ»، أو «فأنا أقوم»[٣]، أو «أنت ظالم لئن فعلت»[٤]، فكلُّ ذلك خاص بالشعر، وسيأتي[٥] توجيهه، والاستشهاد عليه.

الثالث: لام الجواب:

وهي ثلاثة أقسام[٦]:

لام جواب «لو»[٧] نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٨]، ﴿لَوْ كَانَ

---

(١) قال أبو حيان: «الثالث أن يدعو شبه بأفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد، والأحسن أن يُضَمَّن معنى يزعم، ويقدر لمن خبره، والجملة في موضع نصب ليدعو. أشار إلى هذا الوجه الفارسي». وانظر الدر المصون ٦/١٣٠.

(٢) أقم جواب للشرط «إنْ»، واللام زائدة.

(٣) أي لو قال: لئن قام زيد فأنا أقوم. فقد قرن الجواب هنا بالفاء ليدل على أنه جواب الشرط لا جواب القسم.

(٤) المحذوف هو جواب الشرط، ويقدَّر من مثل ما قبل «إنْ»، ولو كانت اللام للقسم لاقتضى حذف جواب الشرط، وجواب القسم معاً، وفيه إجحاف ومبالغة في الحذف. وعلى هذا فالأحسن جعل اللام زائدة.
انظر دسوقي ١/٢٤٥.

(٥) سيأتي في القسم الرابع من اللام الزائدة، وهي الداخلة على أداة شرط.

(٦) انظر الجنى الداني/١٣٤ و٢٨٣، ٥٩٨.

(٧) قال المرادي: «لا يكون جواب «لو» إلّا فعلاً ماضياً مثبتاً...، والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد يحذف» الجنى الداني/٢٨٣.

(٨) ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الفتح ٤٨/٢٥.

فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١]، ولام جواب «لولا»[٢] نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[٣]، ولام جواب القسم[٤]، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[٥]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٦].

وزعم أبو الفتح[٧] أنّ اللامَ بعد «لو» و«لولا» و«لوما»[٨] لامُ جوابِ قَسَمٍ مقدَّر،

---

(١) تتمة الآية: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء ٢١/٢٢.

(٢) وجواب «لولا» ماضٍ مثبتٌ مقرون باللام أو منفيّ بما، وقد يخلو المثبت من اللام.

(٣) ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٥١.

(٤) وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ومثَّل للفعلية وترك الاسمية ومثالها: والله لَزَيْدٌ قائم.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ يوسف ١٢/٩١.
وقد دخلت لام القسم على ماضٍ متصرف مقترن بقد، وقد يُستغنى عن «قد» في كلامهم، وذهب قوم إلى أنها مع هذا الفعل لا بُدَّ منها ظاهرة أو مقدَّرة. انظر الجنى الداني/١٣٥، وسر الصناعة/ ٣٩٢.

(٦) تتمتها: ﴿بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء ٢١/٧٥.
وهنا دخلت اللام على الفعل المضارع، وانظر سر الصناعة/٣٩٢.

(٧) انظر سر الصناعة/٣٩٣ - ٣٩٤.
ذكر أن اللام في مثل قولهم: والله لو قمتَ لقَمتُ، ولو قعدتَ لقَعدتُ، جواب للقسم، وأن اللام قد تحذف من بعد «لو» إذا لم يكن القسم ظاهراً.
ثم ذكر أنّ مثل هذا اللام التي في جواب «لولا» نحو قوله عزّ وجل: ﴿ولولا رهطك لرجمناك﴾، «ولولا أنتم لكنا مؤمنين»... قال: «فهذه اللام التي في جواب لولا إنما هي جواب قسم».

(٨) لم يذكر ابن جني في حديثه «لوما»، ولكن أخذ به المصنّف هنا على التبعية لـ «لولا» فهي مثلها.

وفيه تعسُّف، نَعَم، الأَوْلَى في: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[1] أن تكون[2] لام جواب قسمٍ مقدَّر؛ بدليل كون الجملة اسمية، وأمّا القول[3] بأنها جواب لام «لو»، وأنّ الاسمية[4] استُعيرت مكان الفعلية كما في قوله[5]:

وقد جَعَلتْ قلوصُ بني سُهَيْلٍ … من الأكوار مَرْتَعُها قريبُ

---

(١) تتمة الآية: ﴿لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة/١٠٣.

(٢) قال المرادي في الآية: «فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف، أغنى عن جواب «لو» خلافاً للزجاج؛ فإنه جعل «لمثوبة» جواب «لو» كأنه قيل: لأثيبوا» الجنى الداني/٢٨٤.

(٣) هذا للزجاج قال: «مثوبة: في موضع جواب لو؛ لأنها تنبئ عن قولك: لأُثيبوا، ومعنى الكلام: أن ثواب الله خير لهم من كسبهم بالكفر والسحر» معاني القرآن/١٨٧، وانظر البحر ٣٣٥/١، فقد أشار إلى هذا الرأي ولم يذكر صاحبه.

وذكر رأياً آخر للأخفش، وهو أن اللام لام الابتداء، لا الواقعة في جواب لو، وجواب لو محذوف لفهم المعنى. وانظر معاني القرآن للأخفش/١٤٢.

(٤) وهي قوله «لمثوبة» مكان الفعلية «لأثيبوا».

(٥) ذكر البغدادي أنه لم يجد من نَسَبَ هذا البيت وما معه إلى قائل، ثم رأى الصغاني نسبها في مادة الخيال من العباب إلى رجل من بني بُحْتُر بن عَتُود.

وروى البيت على التثنية: ابني سهيل، وكذا جاء في م/١، وكذا أثبته البغدادي في الشرح، وكذا جاء في شرح الحماسة. ويروى: ابني زياد.

والقلوص الناقة الشابّة، والأكوار: جمع كُور، وهو الرَّحْل بأداته، يقول: إذا سَرَحَتْ لم تبعد في المرعى لشدَّة كلالها.

والشاهد فيه استعارة الجملة الاسمية وهي «مرتعها قريب» في مكان الجملة الفعلية: يقرب مرتعها.

قال ابن جني في إعراب الحماسة: «أوقع الجملة من المبتدأ والخبر موقع الجملة الفعلية من الفعل والفاعل، أراد: وقد جعلت قلوص ابني سهيل يقرب مرتعها من الأكوار» قال البغدادي: وأقول: الصواب في التقدير: تقرب من المرتع، بإسناد الفعل إلى ضمير القلوص، فإن جميع أفعال المقاربة لا يكون فاعل خبرها إلا ضمير اسمها...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٦١/٤، وشرح السيوطي/٦٠٦، والعيني ١٧٠/٢، أوضح المسالك ٢١٨/١، وهمع الهوامع ٤٨٣/٢، وشرح الحماسة ١٦٣/١، والخزانة ٣٣٦/٢، ٩٢/٤.

ففيه[١] تعسُّف.

وهذا الموضع[٢] مما يدل عندي على ضَعْف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللام بعد «لو» أبداً في جواب قَسَمٍ مقدَّر لَكعثُرَ مجيءُ[٣] نحو: «لو[٤] جاءني لَأنا أُكرِمه» كما يكثر ذلك[٥] في باب القسم.

الرابع[٦]: **اللام الداخلة على أداة شرط**، للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيّ على قَسَم قبلها لا على الشرط، ومن[٧] ثَمّ تُسَمّى اللامَ المُؤْذِنَةَ، وتُسَمّى الموطِّئةَ أيضاً؛ لأنها وَطّأت الجواب للقسم، أي: مَهّدته له نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾[٨]. وأكثر ما تدخل[٩] على «إنْ»، وقد تدخل على غيرها[١٠]،

---

(١) أي وقوع الجملة الاسمية مكان الجملة الفعلية في جواب «لو» في الآية، كما جاء في البيت.

(٢) وهو جعل اللام الواقعة بعد «لو» إنما هي جواب قسم مقدَّر.

(٣) في طبعة الشيخ محمد زيادة بين معقوفين: [الجواب بعد لو جملة اسمية] كذا، وهي مثبتة في متن الأمير، وأشار الدسوقي إلى أنها في بعض النسخ، وأثبتها مبارك مع أنها ليست مثبتة في النسخة الأولى عنده، ولم يشر إلى هذا الخلاف، واقتفى أثر المطبوع.

(٤) أي لكثر مجيء الجواب بعد «لو» جملة اسمية كما هو الحال في هذا المثال، وإنما يكثر مجيء الجواب بعد لو جملة فعلية.

(٥) أي مجيء الجواب جملة اسمية.

(٦) من أقسام اللام الزائدة غير العاملة.

(٧) نَصُّ المصنّف من هنا مأخوذ من الجنى الداني/١٣٧، وانظر شرح البغدادي ٤/٣٦٤، ففيه نص أبي حيان في شرح التسهيل، فقد تأثر المرادي بما عند شيخه أيضاً.

(٨) تتمة الآية: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ سورة الحشر ٥٩/١٢.

(٩) أي اللام الموطئة.

(١٠) أي تدخل اللام الموطئة على أدوات شرط غير «إنْ».

كقوله[(١)]:

لمتى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لكَ صالحٌ ولتُجْزَيَنَّ إذا جُزِيتَ جميلا

وعلى هذا[(٢)] فالأَحْسَنُ في قوله تعالى[(٣)]: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾[(٤)] أن

= قال أبو حيان: «أداة الشرط أَعَمُّ من أن تكون «إِنْ» أو غيرها، إلّا أنَّ «إِنْ» اقترانها باللام كثير...» شرح البغدادي ٣٦٤/٤، «من شرح التسهيل لأبي حيان»، وانظر التسهيل/١٥٣.

(١) قائل البيت غير معروف.

وقوله: جزيت: بالبناء للمفعول، أو بالبناء للفاعل، وعلى هذا الأخير يكون مع «تجزين» قد تنازع «جميلاً».

والشاهد في البيت أن اللام المُوَطِّئة دخلت على «متى» من أدوات الشرط.

والبيت استشهد به لهذه المسألة أبو حيان في شرح التسهيل مع بيت آخر وهو قول القطامي:

ولما رُزِقتَ لتأتينَّك سَيْبُه جَلَباً وليس إليك ما لم تُرْزَقِ

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٦٣/٤، والجنى الداني/١٣٧، والخزانة ٥٣٩/٤، وشرح السيوطي/٦٠٧.

(٢) اسم الإشارة يشار به إلى قِلَّة دخولها على غير «إن»، ومن ثَمّ خَرّجه في الآية على غير اللام الموطئة وإن الشرطية.

(٣) ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ آل عمران/٨١.

ذهب ابن مالك إلى أن اللام في «لَما» مُوَطِّئة للقسم، وقد ذكر هذا أبو حيان عن ابن مالك. وذكره المرادي في الجنى الداني ولم يعزُه إلى أحد.

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١١٨٩٥. وقد اقترنت بما الشرطية في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ...﴾ وذكر الآية، وانظر الخزانة ٥٣٩/٤.

(٤) ذكر أبو حيان في تخريج قراءة الجمهور هذه أربعة أقوال:

١ - ما: شرطية منصوبة على المفعول بالفعل بعدها واللام قبلها مُوَطِّئةٌ لمجيء ما بعدها جواباً للقسم، وهو أخذ الله ميثاق النبيين، والقول بأن «ما» شرطية هو قول الكسائي.. وهذا ما رَدَّه ابن هشام هنا.

=

لا تكون موطِّئة و«ما» شرطية، بل للابتداء[١] و«ما» موصولة؛ لأنه حَمْلٌ على الأكثر.

وأغرب[٢] ما دخلت عليه «إذ»، وذلك[٣] لشبهها[٤] بـ «إنْ»، وأنشد أبو الفتح[٥]:

غَضِبَتْ عليَّ لأنْ شربتُ بِجِزَّةٍ فَلَإذ غَضِبْتِ لَأَشْرَبَنْ بِخَروفِ

= وذهب الخليل إلى أن «ما» اسم بمنزلة الذي ودخلت عليها اللام كما دخلت على «إن» حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلنّ، فاللام التي في «ما» كهذه التي في «إنْ»، ومذهب الخليل وسيبويه على هذا أن «ما» شرطية وممن ذهب هذا المذهب المازني والزجاج وأبو علي والزمخشري وابن عطية.

٢ - ذهب أبو علي إلى أن «ما» موصولة مبتدأ وصلتها «آتيناكم»، والعائد محذوف تقديره آتيناكموه.

٣ - القول الثالث عن بعضهم أن «ما» موصولة مفعولة بفعل جواب القسم: التقدير لتبلغنّ ما آتيناكم من كتاب وحكمة، قالوا إلّا أنه حذف لتبلغن للدلالة عليه.

٤ - قاله ابن أبي إسحاق وهو أن لَمَا تخفيف «لَمّا» والتقدير: حين آتيناكم.

انظر البحر ٥٠٩/٢ - ٥١١.

(١) وهو تقدير أبي علي.

(٢) ذكر هذا المرادي، وعزاه لابن جني في سر الصناعة، انظر الجنى الداني/١٣٧، وفي سر الصناعة/٣٩٧، قال ابن جني: «وقد شَبَّه بعضهم «إذ» بــ «إنْ» فَأَوْلاها اللامَ، فقال: غِضبتْ...» البيت وذكره. ونقل هذا عن ابن جني البغدادي في شرح الشواهد ٣٦٥/٤، وانظر الخزانة ٥٣٩/٤.

(٣) قال الدماميني: «ووجه شبه «إذ» بإنْ أنّ «إذ» تَرِدُ للتعليل، وإن للشرط، وهما متقاربان في المعنى، بل ادَّعى ابن الحاجب أنّ معنى قولك: إن أتيتني أكرمك، وقولك: أكرمك لإتيانك، واحد» انظر النص في شرح الشواهد للبغدادي ٣٦٥/٤.

وفي حاشية الشمني ٤٤/٢ «يعني في الصيغة والمعنى، أما في الصيغة فظاهر، وأما في المعنى فلأنَّ «إذ» تأتي للتعليل وهو قريب من الشرط».

(٤) في م/٣ و٤ «لتشبيهها».

(٥) نسبه الأصمعي وغيره لأعرابي، وعزاه الجاحظ في البيان لراعٍ من الرعاة، وعزاه السيوطي لذي الرمة =

وهو نظير دخول الفاء[١] في: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[٢]، شبهت «إذ» بـ «إنْ» فدخلت الفاء[٣] بعدها كما تدخل في جواب الشرط. وقد تحذف[٤] مع كون القسم مقدّراً[٥] قبل الشرط نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٦]، وقولِ بعضهم[٧] ليس هنا قَسَمٌ مقدّر، وإنّ الجملة الاسمية

= .... وليس في ديوانه، وذكر الأصمعي أن أعرابياً اشترى خمراً بجزة صوف فغضبت امرأته، فأنشأ يقول... وروايته في البيان والتبيين: فلئن غضبت»، وفي الأمالي: ولئن، وصورة البيت فيه:

غضبت عليّ لأن شربت بصوف ولئن غضبت لأشربن بخروف

(١) والجزّة: القطعة من الصوف والجِزّة بالكسر ما يُجزُّ منه.

وضبطه مبارك بفتح الجيم. وعند الأمير بكسرها، وكذا صنَع الشيخ محمد، وإلى هذا نحا محقق سر الصناعة، ومحقق الجنى الداني.

والشاهد في البيت دخول اللام المُوَطِّئة للقسم على «إذ».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٦٥، والجنى الداني/١٣٧، شرح السيوطي/٦٠٧، الأمالي ١/١٥٠، الخزانة ٤/٥٣٩: «وقد شربت بجزة»، سر الصناعة/٣٩٧.

(٢) أي دخول الفاء بعد «إذ» وهي ليست شرطية، فكما جاز دخول اللام مع «إذ»، جاز دخول الفاء، وذلك للشبه بـ «إن» الشرطية.

(٣) أول الآية: ﴿لَّوْلَا جَاءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ...﴾ النور ٢٤/١٣.

قال السمين: «فهذا الكلام في قوة شرط وجزاء» الدر ٥/٢١٣.

(٤) دخلت الفاء على «أولئك» للشبه بين إذْ وإنْ.

(٥) أي اللام المُوَطِّئة للقسم.

(٦) قال ابن مالك: «وقد يُجاء مع نية القسم بإن مستغنية عن اللام...» شرح الكافية الشافية/٨٩٦.

وقال المرادي: «فإن كان القَسَم مذكوراً لم تلزم، وإن كان محذوفاً لزمت غالباً...، وقد تحذف والقسم محذوف...» الجنى الداني/٢٣٦.

(٧) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ الأنعام ٦/١٢١.

(٨) هذا القول للحوفي، ذهب إلى أنّ «إنكم لمشركون» على حذف الفاء، أي: فإنكم. =

جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله[١]:

من يفعلِ الحسناتِ اللَّهُ يشكرها [والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ]

مردودٌ[٢]؛ لأن ذلك[٣] خاص بالشعر.

وكقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[٤]، فهذا لا يكون إلا جواباً للقسم، وليست موطئة في قوله[٥]:

لئن كانت الدُّنيا عليَّ كما أَرَى تباريحَ من ليلى فلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ

= وما رَدَّ به المصنف هو رَدُّ أبي حيان في البحر ٢١٣/٤، قال: «وهذا الحذف من الضرائر، فلا يكون في القرآن، وإنما الجواب محذوف، وإنكم لمشركون، جواب قسم محذوف، التقدير: والله إن أطعتموهم...».

(١) أول موضع ورد البيت فيه هو باب «أمّا» وقد تَمَّ التعليق عليه، وتخريجه، ثم تكرر في «إذا»، و«سي»، ويأتي بَعْدُ في مواضع أخرى.
وإضمار الفاء هنا على تقدير: فالله يشكرها.

(٢) عرفت أن الردَّ لشيخه.

(٣) أي حذف الفاء من جواب الشرط يكون في الشعر فلا يُخَرَّج القرآن عليه، ووقوعه في الشعر لا يكون إلّا لضرورة.

(٤) ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المائدة ٧٣/٥.
وقوله تعالى: ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ جواب قسم مقدَّر، وليس جواباً للشرط، لأنه مؤكَّد بالنون، وجواب الشرط لا يؤكَّد بها، وهذه اللام واقعة في جواب القسم، ولأنّ لام الابتداء لا تكون في فعل في غير باب «إنّ».
قال أبو حيان: «وليمسَّنَّ»: اللام فيه جواب قسم محذوف قبل أداة الشرط، وأكثر ما يجيء هذا التركيب وقد صحبت إنْ اللام المؤذنة بالقسم المحذوف كقوله ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ الأحزاب/٦٠/٣٣» البحر ٥٣٦/٣.

(٥) البيت لذي الرمة.

وقوله[١]:

لئن كان ما حُدِّثتُه اليومَ صادقاً أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ للشمسِ باديا

وقوله[٢]:

أَلِمْ بزينبَ إنَّ البينَ قد أفِدا قَلَّ الثَّواء لئن كان الرحيلُ غدا

= ورواية المبرّد في الكامل: تباريح من ذكراك للموت... ورواية الديوان/ من مَيٍّ، والتباريح: الشدائد، وأَرْوَح: أفعل، تفضيل من الراحة.

والشاهد فيه أنّ اللام في «لئن» زائدة، والجواب للشرط «فللموت...»؛ لأنه جاء مقروناً بالفاء.

وذهب الفراء إلى أنّ الشرط قد يُجاب مع تقدُّم القسم عليه، وظاهره أنّ الفراء لا يقول بزيادة اللام والفاء جانب القسم، وأن ذلك غير مخصوص بالشعر، وليس الأمر كذلك

انظر معاني الفراء ١٣٠/٢ - ١٣١، وانظر ٦٥/١.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣٦٧/٤، وشرح السيوطي/٦٠٩، والكامل/٨٧٢، وديوان ذي الرمة/ ١١٥، شرح الكافية الشافية/٨٩٠، الخزانة ٥٣٤/٤.

(١) قال الفراء: «وأنشدني بعض بني عُقَيْل» قال هذا في تفسير سورة البقرة، ثم قال في سورة الإسراء: وأنشدتني امرأة عُقيليّة فصيحة.

وذكر بعده بيتاً ثانياً وهو قوله:

وأَرْكَبْ حماراً بين سرجٍ وفَرْوة وأُعْرِ من الخاتام صُغْرى شماليا

والقيظ: شدة الحر، وبادياً: حال من ضمير «أَصُمْ».

والشاهد فيه أن اللام في «لئن» زائدة.

انظر شرح البغدادي ٣٧١/٤، وشرح السيوطي/٦٢٠، والتاج واللسان/ختم، والخزانة ٥٣٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٨٩١، ومعاني الفراء ٦٧/١ و١٣١/٢.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة.

فقد ذكر صاحب الأغاني أن نسوة اجتمعن وذكرن عمر وظرفه وحسن مجلسه، وتشَوَّقن إليه، فقالت سكينة، أنا آتيكن به، وبعثت إليه رسولاً، فجاء وحَدَّثهن حتى وافى الفجر، وحان انصرافهن فقال لهن: والله إني لمشتاق إلى زيارة قبر رسول الله ﷺ والصلاة في مسجده، ولكن لا أخلط زيارتكن بشيء، ثم انصرف إلى مكة، وقال هذا مع أبيات أخرى. =

بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدَّمت الإشارةُ إليه.

أمّا الأوّلان[١] فلأنّ الشرط[٢] قد أُجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل[٣] المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يُجَبْ إلا[٤] القَسَم، هذا هو الصحيح. وخالف في ذلك الفراء[٥]؛ فزعم أن الشرط قد يُجاب مع تقدُّم القَسَم عليه.

وأما الثالث[٦]، فلأنّ الجوابَ[٧] قد حُذِفَ مدلولًا عليه بما قبل[٨] «إنْ»، فلو

= والثواء الإقامة. وروي بدله: العزاء: وهو الصبر.
والشاهد فيه زيادة اللام في «لئن»، وإن: شرطية، والجواب محذوف.
قال ابن مالك: «وقد يجاء بـ «لئن» والقسم غير مراد كقول عمر...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٢/٤، وشرح السيوطي/٦١٠، وديوان عمر/٣٩١، وشرح الكافية الشافية/٨٩٦.

(١) أي اللام زائدة، أمّا في البيتين الأولين فلأنّ...
(٢) وهو قوله ذي الرمة، وقد أجيب الشرط بقوله: فللموت أروح.
(٣) وهو ما أنشده بعض بني عُقيل للفراء، والجواب: أَصُمْ، وهذا يدل على زيادة اللام.
(٤) ولم يكن الفعل مجزوماً في الثاني، ولا الجواب مقترناً بالفاء في الأول؛ لأن القسَم لا يكون جوابه كذلك.
(٥) ذهب الفراء إلى هذا في تفسير الآية/١٠٢ من سورة البقرة، وذكره، وقال اللام في «لئن» ملغاة، في أبيات ذكرها في معاني القرآن ٦٧/١، وكرَّر ذلك في تفسير الآية/٨٨ من سورة الإسراء في معاني القرآن ١٣١/٢، واللام في «لئن» عنده زائدة، وتبعه على ذلك ابن مالك، وانظر التسهيل/١٥٣. وعرض البغدادي في شرح شواهد مغني اللبيب للمسألة والخلاف فيها بالتفصيل انظر ٣٦٧/٤ - ٣٧٠.
(٦) وهو بيت عمر بن أبي ربيعة: ألمم بزينب...
(٧) أي جواب الشرط في قوله: «لئن كان الرحيل غداً».
(٨) وهو قوله: «قلَّ الثواء».

كان ثَمّ قَسَمٌ[١] مقدَّر لَزِمَ الإجحاف بحذف جوابين[٢].

الخامس[٣]: **لام أل**: كالرجل والحارث، وقد مضى شرحها[٤].

السادس[٥]: **اللام اللاحقة لأسماء الإشارة**: للدلالة على البعد[٦] أو على توكيده.

---

(١) أي لو كان ثَمَّ قسمٌ مقدّر، وكان جوابه محذوفاً لدلالة ما قبله عليه للزم الإجحاف.

(٢) جواب الشرط وجواب القسم.

(٣) أي من مواضع اللام الزائدة غير العاملة.

(٤) تقدَّم القول فيه في الأداة الحادية عشرة من هذا الكتاب، وهي «أل» في الجزء الأول.

(٥) من مواضع زيادة اللام.

(٦) قال المالقي: «وإنما دخلت لتوكيد الخطاب. ومراعاة بُعْدِ المشار إليه في المسافة» رصف المباني/ ٢٥٠.

وقال ابن جني: «... فالذي يدلُّ على زيادة اللام في ذلك قولهم: في معناه: ذاك، ومعنى: أولالك: أولئك... وقولهم: هناك يدل على زيادة اللام في هنالك» سر الصناعة/٣٢٢.
وفي شرح المفصل ١٣٥/٣ «قولهم ذلك: الاسم فيه «ذا» والكاف للخطاب، وزيدت اللام لِتَدُلّ على بُعْد المشار إليه، وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام المِلْك لو قلت: ذا لَك. فذا إشارة إلى القريب بتجرّدها من قرينة تدل على البُعْد، فكانت على بابها من إفادة المشار إليه،... فإذا أشاروا إلى مُتَنَحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بُعْدُ المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا: ذلك، واستُفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى».
وذكر الزجاجي في اللامات أن اللام للتكثير في «ذلك»؛ والاسم منه عند البصريين «ذا» والكاف للخطاب.

وذكر أن الفراء وجميع الكوفيين يذهبون إلى أن هذه اللام للتكثير، وهي وإن كانت تكثيراً فقد أفات فائدة ولم تُزَد هدراً، والاسم من «ذلك» عند الكوفيين هي الذال وحدها، والألف صلة.
انظر اللامات/١٤١ - ١٤٢.

على خلاف[١] في ذلك، وأصلها السكون كما في[٢] «تِلْك»، وإنما كسرت في[٣] «ذلك» لالتقاء الساكنين.

السابع: لام التعجُّب، غير الجارَّة[٤] نحو: «لَظَرُفَ زيدٌ»[٥] و«لَكَرُمَ عمروٌ» بمعنى ما أَظْرَفَهُ، وما أَكْرَمَهُ، ذكره ابن خالويه[٦] في كتابه المسمّى بالجمل،

---

(١) قال «على خلاف في ذلك» لأن لغة الحجازيين: ذلك، بكاف وقبلها لام، وأما على لغة تميم فهو ذاك من غير لام، ولا تفاوت بينهما في البُعد، وإنما هما لغتان، ولذلك يتواردان في رتبة واحدة، نحو أن تخبر إنساناً بخبر فتقول: أعرفتَ ذلك؟ فيقول: نعم عرفت ذاك.

وانظر شرح الكافية الشافية/٣١٦ فهما لغتان: ذاك وذلك عند ابن مالك.

وقال الأمير: «حاصله أن اسم الإشارة مع الكاف قيل للبعيد، فاللام لتأكيد البُعد، وعليه ابن مالك في الألفية... وقيل: للمتوسط، فاللام لإفاذدة البعد، وعليه ابن الحاجب» الحاشية ١٩٤/١ وانظر الشمني ٤٤/٢.

(٢) أصلها «تي» فلما زيدت اللام ساكنةً اجتمع ساكنان فَحُذِفَت الياء، وبقيت اللام ساكنة كما كانت، ولم يكسروا اللام كما فعلوا في «ذلك» كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين: كسرة التاء وكسرة اللام لو قالوا: تِيِلك. انظر شرح المفصل ١٣٦/٣.

(٣) وأصله «ذا» فزيدت اللام والكاف فصار «ذالْكَ»، فاجتمع ساكنان الألف واللام، فكسرت اللام لهذا.

(٤) الجارَّة تقدّمت في قوله: يا للماءِ ويا للعشب، إذا تعجبوا من كثرتهما، وهو التاسع عشر من معاني اللام فيما تقدَّم.

(٥) اللام للتعجُّب، حرف لا محل له من الإعراب. وظرف زيد: فعل وفاعل.

(٦) هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبدالله الهمداني النحوي، إمام في اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية، دخل بغداد سنة أربع عشرة وثلاثمئة، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد ونفطوية، وأبي بكر بن الأنباري، وأبي عمر الزاهد، وسمع الحديث من محمد بن مخلد العطار وغيره، ثم سكن حلب، واختص بسيف الدولة وأولاده، وهناك انتشر علمه وروايته، وله مع المتنبي مناظرات. توفي بحلب سنة سبعين وثلاثمئة.

له من المؤلفات: الجمل في النحو، والاشتقاق، والقراءات، وإعراب ثلاثين سورة، والمذكر والمؤنث وغيرها. انظر بغية الوعاة ٥٣٠/١.

وعندي أنها إمّا لامُ الابتداء[١] دَخَلَتْ على الماضي لشبهه[٢] لجموده بالاسم الجامد، وإمّا لامُ جواب قسمٍ مقدّر[٣].

* * *

(١) قال الأمير: «هو المتعيِّن، والتعجب مستفادٌ من الصيغة لا من اللام» الحاشية ١/١٩٤، وأثبت مثل هذا الدسوقي في ١/٢٤٧.

(٢) الأصل أن تدخل لام الابتداء على الأسماء نحو: لَزيدٌ قائمٌ، وعلى المضارع نحو لعيَقوم زيد، وتدخل على الماضي الجامد مثل بئس ونعم، وقد تقدَّم ذلك، ولإخراج الفعل «ظَرُف» إلى الباب الخامس وجعله للتعجب، جعله المصنف في منزلة الجامد، وأشبه الاسم، لأن صيغة التعجب: ما أظرفه وما أكرمه تنزلات هذه المنزلة. وانظر شرح الرضي ٢/٣١١.

وقال المالقي: «وتلزم في فعل التعجب لجريانه مجرى الأمثال» رصف المباني/٢٣٢، وانظر المرتجل/١٤٩.

وفي شرح التصريح ٢/٨٩ «وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فَعُل، بضم العين».

(٣) على تقدير: والله لظَرُفَ زيد، ووالله لكَرُم عمرو.

على أن الأكثر في الماضي المتصرف إذا وقع جواباً للقسم اقترانه بقد مع اللام ظاهرة أو مقدَّرة، وقد تقدَّم ذلك.

٧١ - لا

لا: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

- **أحدها**: أن تكون عاملةً عمل «إنّ»، وذلك[١] إذا[٢] أريد بها نفي الجنس[٣] على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذٍ[٤] تبرئة[٥]، وإنما يظهر نَصْبُ اسمها إذا كان خافضاً[٦] نحو: «لا صاحبَ جُودٍ ممقوتٌ»، وقولِ أبي الطيّب[٧]:

فلا ثوبَ مَجْدٍ غيرَ ثوبِ ابن أحمدٍ ... على أَحَدٍ إلّا بلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

---

(١) أي ذلك العمل، وهو عمل «إنّ».

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «إنْ...».

(٣) أي نفي بعض الأحكام عن أفراد الجنس اللغوي.
الأمير ١٩٤/١.

(٤) أي إذا نفت بعض الأحكام...

(٥) قال الأندلسي في شرح الجزولية: «وإنما سميت «لا» هذه بالتبرئة لأنها تنفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس» عن الشمني ٤٤/٢، و«قال الأمير: «لدلالتها على البراءة من ذلك الجنس» ١٩٤/١.

(٦) أي خافضاً لما بعده على الإضافة، كالمثال الذي ذكره.
وقال البغدادي: «وهذا الفصل لخُصَّهُ المصنِّفُ من المجلس السابع والستين من أمالي ابن الشجري» انظر ٣٧٤/٢.

(٧) في البيت رواية أخرى ذكرها البغدادي في شرح الشواهد. قال: «وروي بالرفع فلا تكون من هذا الباب».
والبيت من قصيدة للمتنبي قالها في صباه مدح بها علي بن أحمد الطائي.
ومن روى: «فلا ثوبُ» بالرفع عطف على قوله: «فما عاشق» في بيت تقدَّم هذا، وهي حينئذٍ عاملة =

أو رافعاً نحو: «لا حَسَناً فِعْلُهُ مذمومٌ»[١]، أو ناصباً نحو: «لا طالعاً جَبَلًا حاضرٌ»[٢]، ومنه[٣]: «لا خيراً من زيد عندنا»[٤]، وقولُ أبي الطيب[٥]:

قـفـا قـليـلًا بــهـا عـليَّ، فـلا أَقَــلَّ مـــن نـــظــرةٍ أُزَوِّدُهـــا

= عمل ليس. وأشار العكبري في شرح الديوان إلى الروايتين. وفيه أن المجد خلص له، ومجد غيره مشُوبٌ باللؤم.

والشاهد فيه أن «لا» نافية للجنس، واسمها منصوب لكونه مضافاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٣/٤ - ٣٧٤، أمالي ابن الشجري ٢٢٣/٢، وانظر التبيان في شرح الديوان للعكبري ٢٣٩/٢، والضبط في الديوان بضم «ثوب».

وجاء في شرح الواحدي «ولا ثوبَ» انظر شرح الواحدي ٤٤/١ - وأشار إلى رواية الرفع.

(١) هو رافع لما بعده، إذ «فِعْلُه» فاعل بالصفة المشبهة «حسناً».

(٢) هذا شبيه بالمضاف، عامل فيما بعده النصب، فقوله «جبلاً» مفعول به لاسم الفاعل «طالعاً».

(٣) أي ومن الناصب ما بعده.

(٤) عند الشجري: «ومن الطويل الناصب «أفعل» في نحو: لا أفضلَ مِن زيد في الدار، وإنما حكموا بطول «أفضل» لتعلُّق «مِن» به، ألا ترى أنه لما زال عن أفعل وزن الفعل فوجب صرفه لحقه التنوين، فقيل: لا خيراً من زيد عندنا، ولا شراً من بكر عندك...» الأمالي ٢٢٣/٢.

وقوله: «من زيد» في محل نصب باسم التفضيل.

(٥) البيت من قصيدة للمتنبي قالها في صباه يمدح بها أبا الحسين محمد بن عبيدالله العلوي.

وضمير «بها» للعير، أو لمحبوبته، وفي حاشية على م/٣ «أي بدار الحبيب». وأُزوِّدها: من زوّد، أي: أُعطيته زاداً.

والشاهد في البيت أن «أَقَلَّ» مبني مع «لا» على الفتحة، ويجوز رفعه على أنها عاملة عمل ليس.

قال ابن الشجري «فيجوز في «أقل» الرفع والنصب، فالرفع على تشبيه «لا» بليس، والنصب على تشبيه «لا» بإنّ، والفتحة في «أَقَلَّ» إعراب لطوله بـ «مِن».

وذكر العكبري الروايتين في شرح الديوان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٥/٤، وأمالي الشجري ٢٢٣/٢، والخزانة ٥٦٣/٢، والتبيان في شرح الديوان للعكبري ٢٩٦/١. وانظر شرح الواحدي ٧/١.

ويجوز رفعُ «أَقَلّ» على أن تكون عاملةً عمل «ليس».

وتخالف[١] **«لا» هذه «إنّ» من سبعة أوجه:**

- **أحدها**: أنها لا تعمل إلا في النكرات[٢].

- **الثاني**: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً[٣] فإنه يُبْنَى، قيل: لتضمنه معنى «مِن»[٤] الاستغراقية، وقيل[٥]: لتركيبه مع «لا» تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ، وبناؤه[٦] على ما يُنْصَبُ به لو كان معرباً، فَيُبْنَى على الفتح في نحو: «لا رَجُلَ، ولا رِجالَ».

---

(١) لا وإنّ مشتركان في نصب الاسم ورفع الخبر، ومع ذلك فبينهما خلاف من وجوه.

(٢) هذا إجماع من البصريين، وخالف الكوفيون هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العَلَم المفرد نحو: لا زَيْدَ، والمضاف لكنية نحو: لا أبا محمد، ووافقه الفراء على لا عَبْدَالله، كما أجاز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة. همع الهوامع ١٩٥/٢.

(٣) في الجنى الداني/٢٩٠ «فإن كان مفرداً بُني معها على الفتح...» وانظر رصف المباني/٢٦٦.

(٤) قال الشمني: «لأن «لا رَجُلَ» نَصٌّ في نفي الجنس، كما أن: لا من رجلٍ، وما جاءني من رَجُلٍ نَصٌّ فيه، بخلاف «لا رجلٌ» بالرفع، وما جاءني رجلٌ، إذ يجوز أن يقال لا رجلٌ في الدار بل رجلان...» ٤٤/٢.
وقال الأمير: «تقدَّم أنها زائدة، ومعناها توكيد الشمول، فيصير نصّاً بعد أن كان ظاهراً» ١٩٤/١ وانظر أمالي الشجري ٢٢٣/٢.

(٥) قال سيبويه: «لا: تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عَشَرَ...» الكتاب ٣٤٥/١.
وفي همع الهوامع ١٩٩/٢ «وقيل: تركيبه معها تركيب خَمْسَةَ عشر بدليل زواله عند الفصْل، وصَحّحه ابن الضائع، ونقل عن سيبويه». وانظر المقتضب ٣٥٧/٤.

(٦) ذهب الزجاج والسيرافي إلى أن فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفاً. وضعّفه المرادي. انظر الجنى الداني/٢٩٠ - ٢٩١، وشرح الرضي ٢٣٥/١.

ومنه: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[١]، ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾[٢]، ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾[٣]، وعلى[٤] الياء في نحو «لا رَجُلَيْنِ»، و«لا قائِمِينَ».

وعن المبرد[٥] أنّ هذا مُعْرَبٌ لبعدِه بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صَحَّ هذا[٦] للزم الإعرابُ في «يا زيدان» و«يا زيدون». ولا قائل به، وعلى الكسرة[٧] في نحو «لا مسلماتِ»، وكان القياسُ[٨] وجوبَها، ولكنه جاء بالفتح[٩]، وهو الأَرْجَحُ؛

---

(١) ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ يوسف ١٢/٩٢.

(٢) تتمة الآية: ﴿... إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء ٢٦/٥٠.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُواْ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ الأحزاب ٣٣/١٣.

(٤) أي يبنى اسم «لا» على الياء إذا كان مثنى أو جمعاً مذكراً سالماً. لأن الياء علامة النصب فيهما.

(٥) قال السيوطي: «وذهب المبرّد إلى أن المثنى والجمع على حَدّه معربان معها؛ لأنه لم يُعْهَد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وُجِد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان. ونُقِض بأنه قال: ببنائها في النداء فكذا هنا»، همع الهوامع ٢/١٩٩ - ٢٠١.

(٦) أي لو صَحَّ ما ذهب إليه المبرد من إعراب اسم «لا» المثنى والجمع لصح الإعراب فيهما في النداء، ولم يقل به أحد.

(٧) ويبنى اسم «لا» على الكسرة إذا كان جمعاً مؤنثاً سالماً؛ إذ الكسر علامة الإعراب فيه في حالة النصب.

(٨) أي وجوب الكسر؛ لأنه علامة الإعراب، واسم «لا» يبنى على ما يعرب به.

(٩) فتقول: لا مسلماتَ، وقد ذكر العلة، وهي البناء، إذ حركة البناء الفتح.
وقال السيوطي: «وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:
- أحدها: وجوب بنائه على الكسر لأنه علامة نصبه.
- الثاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازني والفارسي.
- الثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح للسماع...».
همع الهوامع ٢/٢٠٠.

لأنها الحركة التي يستَحقُّها المركَّبُ، وفيه رَدٌّ على[١] السيرافي والزجاج إذ زَعَما أنّ اسم «لا» غيرَ العامِلِ مُعْرَبٌ، وأنَّ ترك تنوينه تخفيف.

ومِثْلُ «لا رَجُلَ» عند الفراء «لا جَرَمَ»، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[٢] والمعنى عنده[٣]: لا بُدَّ من كذا، أو لا محالةَ في كذا، فحذفت[٤] «من» أو «في».

وقال قطرب: لا: رَدٌّ[٥] لما قبلها، أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتُدِئ

---

(١) ذكرت رأي السيرافي والزجاج قبل قليل نقلاً عن المرادي.
انظر الجنى الداني/٢٩١.
وقال الأمير: «قوله رَدّ.. إلخ إذ الجمع المؤنث لا يعرب بالفتح بحال».
انظر ١/١٩٤، وانظر الشمني ٢/٤٤.
وفي همع الهوامع ٢/١٩٩ «وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضاً وحُذِف التنوين منه تخفيفاً لا بناءً».

(٢) الآية: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ النحل ٦٢/١٦.

(٣) لم يذكر الفراء شيئاً عن «لا جرم» في موضع سورة النحل، ولكن سبق الحديث عنده في هذه المسألة في سورة هود الآية/٢٢ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾.
قال: «لا جَرَم أنهم، كلمة كانت في الأصل بمنزلة: لا بُدَّ أنك قائم، ولا محالةَ أنك ذاهب، فَجَرَتْ على ذلك، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً، ألا ترى أنّ العرب تقول: لا جَرَم لآتينّك، لا جَرَمَ قد أحسنت...»، معاني الفراء ٢/٨.
وانظر البحر المحيط ٥/٢١٣.

(٤) حذفت «من» على جعل «جرم» بمعنى: لا بُدّ، فهو يتعدى بمن، وحذفت «في» على جعل «لا جرم» بمعنى: لا محالة، فهو يتعدّى بفي.
وانظر حاشية الدسوقي ١/٢٤٨.

(٥) ذكر هذا أبو حيان للزجاج، قال: «وقال الزجاج: لا تركيب بينهما، و«لا» رَدّ عليهم، ولما تقدّم من كل ما قبلها مما قالوا إن الأصنام تنفعهم، و«جرم» فعل ماض معناه كَسَبَ، والفاعل مضمر أي: =

ما[١] بعده، وجَرَم: فعل لا اسم، ومعناه: وَجَب[٢]، وما بعده[٣] فاعِلٌ.

وقال قوم: «لا»[٤] زائدةٌ، وجَرَمَ وما بعده[٥] فعل وفاعل كما قال قطرب. ورَدَّه الفراء[٦] بأنّ «لا» لا تُزاد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك.

- **والثالث**[٧]: أنّ ارتفاعَ خبرها عند إفراد اسمها نحو «لا رجُلَ قائم» بما كان[٨] مرفوعاً به[٩] قبل دخولها، لا بها، وهذا قول سيبويهِ[١٠]؛ وخالفه الأخفشُ

= كسب هو، أي: فعلهم، وأنّ وما بعدها في موضع نصب على المفعول به...» البحر ٢١٢/٥، وانظر الدر المصون ٨٨/٤، ونص الزجاج في معاني القرآن ٤٦/٣، مع اختلاف يسير عمّا ذكره أبو حيان.

(١) في م/٤ «بما»، وفي م/١ «ابتدأ ما».

(٢) أي وَجَبَ كونُ النار لهم.

(٣) أي: أنّ وما بعدها في تأويل مصدر وهو الفاعل.

(٤) وكونها زائدة فلا يصح الوقف عليها. كذا عند الدسوقي.

(٥) في المخطوطات «بعده» وفي طبعة الشيخ محمد ومازن مبارك «بعدها».

(٦) ذكر هذا الفراء في أول سورة القيامة في معاني القرآن ٢٠٧/٣ في «لا أقسم». قال: «يقولون: لا: صِلَة، قال الفراء: لا يبتدأ بجحدٍ ثم يجعل صلة يُرادُ به الطرح...».

(٧) أي مما تخالف فيه «لا» «إنّ».

(٨) النص في الجنى الداني/٢٩١ «ذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ «لا» عند عدم تركيبها مع اسمها، وأما إذا بُني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل التركيب، و«لا» واسمها في موضع رفع بالابتداء. وذهب الأخفش وكثير من النحويين إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب، كما ترفعه مع عدم التركيب».

وانظر الكتاب ٣٤٥/١ وما بعدها، وفي همع الهوامع ٢٠٢/٢ «الإجماع على أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرّد والسيرافي وجماعة، وصححه ابن مالك إجراءً لها مجرى إنَّ».

(٩) أي مرفوع بالمبتدأ قبل دخول «لا»، أو هو على الخلاف في ذلك.

(١٠) كذا في المخطوطات «وهذا قولُ سيبويه»، وفي طبعة الشيخ محمد ومازن المبارك «وهذا القولُ لسيبويه»، وما جاء في حاشية الأمير موافق لما في المخطوطات، وما جاء في حاشية الدسوقي موافق لما في المطبوع.

والأكثرون، ولا خلاف بين البصريين[١] في أن ارتفاعه بها إذا كان اسماً عاملًا.

- **الرابع**[٢]: أن خبرها لا يتقدَّم[٣] على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

- **الخامس**: أنه يجوز مراعاةُ محلِّها[٤] مع اسمها قبل[٥] مُضِيّ الخبر وبعده، فيجوز رفعُ النعت والمعطوف عليه نحو «لا رَجُلَ ظريفٌ[٦] فيها»، و«لا رجلَ وامرأةٌ[٧] فيها».

- **السادس**[٨]: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت[٩] نحو:

---

(١) أي أن سيبويه خالف قومه إذا كان الاسم مفرداً وأما في غير المفرد فرأيُه كرأيهم في أنها عاملة في الخبر.
وأما الكوفيون فلا عمل لـ «لا» في الخبر عندهم؛ لأنها محمولة على «إنّ» وأخواتها، و«إنّ» وأخواتُها لا تعمل عندهم في الخبر، وانظر الهمع ٢/١٥٥، وشرح المفصل ١/١٠٥.

(٢) مما تخالف فيه «لا» «إنّ».

(٣) العلة في ذلك أنها محمولة في العمل على «إن وأخواتها»، فهي مثلها لا يتقدَّم على اسمها الخبرُ، والتابع في هذا أضعف من المتبوع، وقد أجازوا في إنّ أن يتقدَّمَ معمولُ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الاسم ولم يجز هنا لهذه العلَّة.

(٤) مذهب سيبويه أنّ «لا» واسمها في موضع رفع بالابتداء.

(٥) قال الشمني: «لأن «لا» عامل أضعف من «إنّ» فلم يمنع اعتباراً لمحل «لا» قبل مضيّ الخبر ولا بعده، بخلاف «إنّ» فإنه يمنع اعتبار المحل قبل مضي الخبر، لا بعده» الحاشية ٢/٤٥.
قلتُ بيان هذا أنك إذا عطفت على «لا» قبل مجيء الخبر أو بعد مجيئه صَحّ العطف بالرفع على مراعاة محل «لا» واسمها؛ لأن «لا» عامل ضعيف لا يحول دون ذلك، وهذا على عكس «إنّ» فإنه لا يجوز العطف على محلها مع اسمها إلا بعد مجيء الخبر.

(٦) ظريف: بالرفع نعت لـ «لا» مع اسمها، لأن محلهما الرفع على الابتداء، ثم جاء معمول الخبر وهو فيها.

(٧) وامرأةٌ: بالرفع معطوف على محل «لا» مع اسمها.

(٨) مما تخالف فيه «لا» «إنّ».

(٩) من شروط إعمال «لا» ألّا تتكرر، فإن كررت لم يتعيَّن إعمالها بل يجوز ذلك فيها، ويجوز الإهمال.

«لا حَوْلٌ ولا قوةٌ إلا بالله».

فلك[١] فتح[٢] الاسمين، ورفعهما[٣]،

والمغايرةُ[٤] بينهما، بخلاف نحو[٥] قوله[٦]:

إنّ مَحَلّاً وإنّ مُرْتَحَلا ... وإنّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلَا

---

(١) كذا في المخطوطات «فلك» بالفاء، وفي المطبوع «ولك».

(٢) فتح الاسمين على أن تكون «لا» في كل منهما نافية، ولا قوة: معطوفاً على «لا حول» عطف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف أي: موجودان، أو بالله، أو كائنان، أو عطف جملة على جملة: لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله، فحذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني.

(٣) الرفع على جعل الأول مبتدأ والثاني كذلك، وخبر الأول محذوف، أي لا حولٌ إلّا بالله ولا قوةٌ إلّا بالله، أو الثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، وخبرهما واحد، أو الأول اسم «لا» على أنها بمعنى ليس، والثاني كذلك.

(٤) في المغايرة الأوجه الآتية:

أ - فتح الأول ونصب الثاني: وتكون «لا» الأولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي، ويكون الثاني معطوفاً على لفظ الأول منوناً لإعرابه، والخبر واحد عن الاسمين.
وقد فات المصنف ذكر هذا الوجه من قبل.

ب - فتح الأول ورفع الثاني:، الأول اسم «لا» النافية للجنس، والثاني معطوف على محل «لا» مع اسمها.
- أو أن «لا» الثانية بمعنى ليس، وعندئذٍ يقدر خبران: أحدهما للأول مرفوع، والآخر لـ «لا» الثانية مصنوب.

جـ - رفع الأول وفتح الثاني: لا: الأولى بمعنى ليس، ولا: الثانية لنفي الجنس.

انظر بيان هذا في حاشية الشمني ٤٥/٢، والأمير ١٩٥/١، وغيرهما من أصول هذا العلم.

(٥) «نحو» غير مثبت في م/١.

(٦) البيت للأعشى، وتقدّم الحديث عنه في باب «إذ».

والمراد هنا أنّ ما سبق من الحديث عن «لا» وما يجوز فيما بعدها إذا تكررت وإلغاؤها لا يكون في «إنّ» كما ورد في هذا البيت.

فلا مَحِيدَ[1] عن النَّصْب.

- **والسابع**: أن يكثر حَذْفُ خبرها[2] إذا عُلِم، نحو: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾[3]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[4] وتميمُ[5] لا تذكره حينئذ.

الثاني[6]:

أن تكون عاملةً عَمَلَ «ليس»، كقوله[7]:

مَـــن صَـــدَّ عـــن نـيـــرانـهـــا ... فـأنـــا ابـــنُ قَـيْـــسٍ لا بَـــرَاحُ

= فالتقدير فيه على ما ذكره المصنِّف فيما سبق: «إنّ لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً؛ لنا لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم».

(١) أي لا يجوز غير النصب في الاسم بعد «إنّ»؛ إذ هي عاملة غير مهملة مع تكرارها.

(٢) حذف الخبر إذا عُلِم غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً. همع الهوامع ٢/٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر أمالي الشجري ١/٣٢٣.

(٣) الآية: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ الشعراء ٢٦/٥٠.

(٤) الآية: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ سبأ ٣٤/٥١.

(٥) وكذا طيئ.

وقال المالقي: «واعلم أن الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلهم ينطقون به، وإن كان اسماً فلا ينطق به بنو تميم أصلاً، ويقدِّرونه مرفوعاً، فيقولونه: لا بأس، وأهل الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك...». رصف المباني/٢٦٥.

(٦) الثاني من معاني «لا» النافية. وانظر أمالي الشجري ٢/٢٢٤.

وقد جاء في م/١ و ٤ «الثاني» وفي م/٢ و٣ «الثانية».

وقال الدماميني: «كان مقتضى الظاهر أن يقول «الثاني» بالتذكير كما قال في الأول «أحدها»؛ لأنه بصدد تفصيل الأوجه الخمسة التي قَدّم ذكرها، لكنه أنَّث على إرادة الحالة» قلتُ: يبدو أنه كانت بين يديه عند هذا التعليق نسخة واحدة فيها «الثانية» على ما أثبت في م/٢ و٣. وانظر الشمني ٢/٤٥.

(٧) البيت من قصيدة لسعد بن مالك يُعَرِّضُ بالحارث بن عَبّاد، وهو في اللسان برواية: من فَرَّ. والضمير في «نيرانها» للحرب، والمعنى: أنا ابن قيس، أي أنا المشهور في النجدة، ولا براحُ: حال مؤكِّدة، والبراحُ: مصدر برح الشيء براحاً إذا زال من مكانه. =

وإنما لم يقدِّروها[1] مهملةً[2] والرفعُ بالابتداء لأنها حينئذٍ[3] واجبةُ[4] التكرار، وفيه نظر[5]، لجواز تركِهِ في الشعر.

و«لا» هذه تخالفُ «ليس» من ثلاث جهات:

- **إحداها**: أنّ عملها قليل، حتى ادُّعي أنه ليس[6] بموجود.

- **الثانية**: أنّ ذكر خبرها قليل، حتى إنّ الزجاج[7] لم يظفر به، فادَّعى أنها تعمل

= والشاهد فيه مجيء «لا» عاملة عمل «ليس» واسمها «براح»، والخبر محذوف تقديره: لي.
وسعد شاعر فارس جاهلي، وهو أحد سادات بكر بن وائل.
انظر شرح البغدادي ٣٧٦/٤، وأمالي الشجري ٣٢٣/١ و٢٢٤/٢، أوضح المسالك ١٠٧/١، والخزانة ٢٢٣/١، ٤/٢، ٩٠، والعيني ١٥٠/٢، وهمع الهوامع ١١٩/٢، والإنصاف/٣٦٧، والكتاب ٢٨/١، ٣٥٤، ٣٥٧، وشرح السيوطي ٦١٢/٢، وشرح المفصّل ١٠٩/١، واللسان/ برح «سعد بن ناشب وقال ابن الأثير هو لسعد بن مالك»، معاني الزجاج ٦٣/٥.

(١) ذكر الدسوقي في ٢٤٩/١ أن في نسخة من المخطوطات «وإنما لم يقدِّرها» على تقدير: العلماء.

(٢) أي لم يقدّروها مهملة في البيت، وبراح: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لا براحُ كائنٌ لي. قلت: بل قدَّرها كذلك المبرد. انظر شرح المفصَّل ١٠٩/١.

(٣) أي عند تقدير الإهمال فيها.

(٤) ولم تكرر في البيت، وعلى هذا فهي ليست مهملة. ولزوم التكرار رأي سيبويه. شرح المفصل ١٠٩/١.

(٥) أي في عدم تقديرهم لها مهملة لِعِلَّة التكرار، فإنه ذهب إلى أن ترك التكرار جائز في الشعر، وكأنه يرى أنها يجوز أن تكون مهملة في البيت، أَو أنّ العلة التي اعتلّوا بها لعدم تقدير الإهمال منقوضة بجواز عدم التكرار في الشعر.

(٦) منع المبرد والأخفش إعمال «لا» عمل «ليس».
انظر الجنى الداني/٢٩٣، وهمع الهوامع ١١٩/٢، وشرح المفصل ١٠٩/١.
قال السيوطي: «الثاني: أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً، وعليه أبو الحسن».

(٧) أجريت مجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة، فترفعه، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وعليه الزجاج، واستدل بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً. =

في الاسم خاصَّة، وأنّ خبرها مرفوع، ويَرُدُّه[1] قولُه[2]:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ... ولا وَزَرٌ مما قضى اللَّهُ واقيا

وأمّا قولُه[3]:

نصرتُكَ إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ ... فبُوِّئتَ حِصْناً بالكُماة حَصِينا

فلا دليل فيه كما توهَّم بعضُم؛ لاحتماله[4] أن يكون الخبر محذوفاً، و«غير» استثناءً.

= وحكى ابن ولّاد هذا عن الزجاج. وذهب المرادي إلى أن السماع يَرِد عليهم. انظر همع الهوامع ٢/ ١١٩، والجنى الداني/١٩٣.

(١) أي يَرُدُّ قول الزجاج إن الخبر لم يذكر. وسبقه إلى مثل هذا الردّ المرادي انظر الجنى الداني/٢٩٣.

(٢) قائله غير معروف.
وتعزّ: أَمْرٌ من العزاء، وهو الصبر، والوَزَر: الملجأ، وأصله الجبل.
والشاهد فيه أن خبر «لا» النافية العاملة عمل «ليس» قد يذكر كما ورد في هذا البيت، وإن كان قليلاً.
انظر شرح البغدادي ٣٧٧/٤، وشرح السيوطي ٦١٢/٢، الجنى الداني/٢٩٢، همع الهوامع ٢/ ١١٩، شرح التصريح ١٩٩/١، أوضح المسالك ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١، والعيني ٢/ ١٠٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/١، وتوضيح المقاصد ٣١٨/١، والدر المصون ١٩٩/١.

(٣) قائله غير معروف.
وقد ذكره شراح التسهيل على أن «لا» عاملة عمل «ليس»، و«غير» خبر، وذكر مثل هذا المرادي في الجنى الداني، وابن عقيل في شرح التسهيل، وشرح الألفية.
وذهب المصنّف إلى أنه لا دليل على إعمال «لا»، أو أنها عاملة والخبر محذوف، وأن «غير» نصب على الاستثناء.
وانظر في هذا شرح البغدادي ٣٧٨/٤، وشرح السيوطي ٦١٧/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣١٤/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/١، والجنى الداني/٢٩٣.

(٤) كذا جاء في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «لاحتمال».

- **الثالثة**(١): أنها لا تعمل إلا في النَّكرات(٢)، خلافاً لابن(٣) جنّي وابن الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة(٤):

**وحَلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً	سواها، ولا في حُبِّها متراخيا**

---

(١) أي الجهة الثالثة مما تخالف فيه «لا» «ليس».

(٢) انظر الجنى الداني/٢٩٣.

وفي همع الهوامع ٢/١٢٠ «... والرابع تنكير اسمها وخبرها، نحو: لا رجلٌ قائماً... ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط، فأجازوا إعمالها في المعارف...».

وفي البحر المحيط ١/١٦٩ «وإذا دخلت على المعارف لم تَجْرِ مجرى ليس، وقد سمع ذلك في بيت للنابغة الجعدي وتأوّله النحاة...».

(٣) شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٧٨ - ٣٧٩، وأمالي الشجري ١/٢٨٢ و٢/٢٢٤.

قال بعد حديث في المسألة: «... ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر في ذلك في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت [البيت الآتي للمتنبي]: «شبَّه «لا» بليس فنصب بها الخبر».

ثم قال الشجري: «وأقول: إنّ مجيء مرفوع «لا» منكوراً في الشعر القديم هو الأعرف...».

وفي الجنى الداني ١/٢٩٣ ذكر أن ابن مالك وافق ابن جني على ما ذهب إليه من عمل لا في المعرفة.

(٤) هو النابغة الجعدي، من قصيدة يرثي بها ابنه محارباً وأخاه.

وجاء في المخطوطات ونسخة البغدادي «ولا في حُبِّها» وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «ولا عن حُبِّها»، ومثلها وردت الرواية عند ابن الشجري والرواية عند ابن الشجري: لا أنا مُبْتَغٍ.

والشاهد في البيت إعمال «لا» في المعرفة، وهو الضمير «أنا».

وفي شرح ابن عقيل ١/٣١٦ «واختلف كلام المصنّف في هذا البيت، فمرة قال إنه مؤول، ومرة قال إن القياس سائغ عليه» قلت: انظر شرح البغدادي ٤/٣٨٣.

والنابغة الجعدي صحابي وهو أحد المعمَّرين، اسمه حسان بن قيس، وقيل قيس بن عبدالله، ووفد على النبي ﷺ وأنشده شعراً، وقيل: عُمِّر مئتين وعشرين سنة.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٣٧٨، والخزانة ٢/١٣، والعيني ٢/١٤١، والجنى الداني/٢٩٣، وأمالي الشجري ١/٢٨٢، وهمع الهوامع ٢/١٢٠، وشرح السيوطي ٢/٦١٣، وشرح ابن عقيل ١/٣١٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/٢٨٢، والبحر المحيط ١/١٦٩، والديوان/١٨٦.

وعليه[١] بَنَى المتنبيّ قولَه[٢]:

إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خلاصاً من الأذى　　فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

* * *

---

(١) أي على إعمال «لا» في المعرفة كالبيت السابق بنى المتنبي بيته هذا.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل:

«شَذّ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي، وقد حدا المتنبي حذو النابغة، والقياس على هذا سائغ عندي، وقد أجاز ابن جني ذلك في «كتاب التمام» انظر شرح البغدادي ٣٨٣/٤.

ومعنى البيت: إذا لم يتخلص الجود من الامتنان لم يَبْقَ المال، ولم يحصل الحمد؛ لأن المال يذهبه الجود، والأذى الذي هو المنُّ يُبْطِلُ الحمدَ.

والبيت من قصيدة في مدح كافور الإخشيدي، ومطلعها:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً　　وحَسْبُ المنايا أن يَكُنَّ أمانيا

والشاهد في بيت المتنبي إعمال «لا» عمل «ليس» كما تقدَّم في بيت النابغة الجعدي، والاسم معرفة وهو الحمد في الأولى، والمال مع «لا» الثانية، وأمالي الشجري ٢٨٢/١، ٢٢٤/٢، وشرح البغدادي ٣٨٢/٤، الجنى الداني/٢٩٤، شرح ديوان المتنبي ٢٨٣/٤، والدر المصون ٢٠٠/١.

وفي البحر المحيط ١٦٩/١ «... وقد لحنوا أبا الطيب في قوله: فلا الحمد...».

تنبيـــه

إذا قيل «لا رَجُلَ في الدار» بالفتح تعيَّن كونُها نافيةً للجنس، ويُقال في توكيده «بل[١] ٱمرأةٌ». وإنْ قيل[٢] الرفع تعيَّن كونُها عاملةً عمل[٣] «ليس»، وامتنع أن تكون مهملةً، وإلّا[٤] لتكررت[٥]، كما سيأتي، واحتمل[٦] أن تكون[٧] لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول[٨] «بل ٱمرأةٌ»، وعلى الثاني[٩] «بل رجلان أو رجال»[١٠].

---

(١) «بل» بعد النفي عند الجمهور لتقرير النفي الذي قبلها، وجعل ضده لما بعدها، وتقرير هذا هو ما أراده بقوله «توكيده».

قال الشمني: «ولما كان: لا رجلَ بالفتح لنفي الجنس كان تقويتُه بأنْ يثبت ما نُفي لجنس آخر» الحاشية ٢/٤٦.

(٢) أي: لا رجلٌ في الدار.

(٣) رافعة للاسم ناصبة للخبر.

(٤) أي ولو كانت مهملة لتكررت، فلما لم تتكرر تعيَّن أنها عاملة عمل «ليس».

(٥) كذا في المخطوطات «لتكررت» باللام، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك، وفي حاشية الأمير «تكررت» من غير لام.

وجاء المتن في حاشية الدسوقي ١/٢٥٠ «لتكررت»، وعلق على ذلك بقوله: «والأَوْلَى حذف اللام من قوله: لتكررت؛ لأن جواب الشرط لا يُقْرَنُ باللام إلاّ شذوذاً».

ولم ينقل الشمني تعليقاً على نص المصنّف من الدماميني، ولم يعلِّق الأمير على ذلك بشيء.

(٦) العطف هنا على قوله من قبل: «تعيَّن كونها عاملة عمل ليس».

(٧) أي «لا» العاملة عمل «ليس» احتمل أن تكون لنفي الجنس، فالكون منفيّ عن كل رجل، وأن تكون للوحدة فيكون الكون منفياً عن رجل واحد.

(٨) أي على كونها نافية للجنس.

(٩) أي على كونها نافية للوحدة.

قال الشمني: «وتقوية الاحتمال الأول بأن يثبت ما نفي لجنس آخر، وتقوية الاحتمال الثاني بأن يثبت ما نفي لعدد آخر». الحاشية ٢/٤٦.

(١٠) قوله: «أو رجال» غير مثبت في م/٢.

وغَلِطَ كثيرٌ من الناس؛ فزعموا أنّ العاملة عمل «ليس» لا تكون إلّا نافية للوحدة، لا غير[(١)]، ويَرِد[(٢)] عليهم نحو قوله[(٣)]:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً السبيت . . . .

وإذا قيل: «لا رَجَلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمل كونُ «لا» الأولى عاملةً في الأصل عمل «إنّ»، ثم أُلغيت لتكرارها[(٤)]، فيكون ما بعدها[(٥)] مرفوعاً بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل «ليس» فيكون ما بعدها مرفوعاً بها، وعلى الوجهين[(٦)]، فالظرفُ خبرٌ عن الاسمين[(٧)] إنْ قدّرت «لا» الثانيةَ تكراراً[(٨)] للأولى، وما بعدها

---

(١) سبق للمصنّف في بحث «غير» أن قال: «وقولهم: لا غير، لحن».
وتعقّبه الدماميني في الحاشية ١/١٦٠ وقال: «وستمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادّعى أنه لحن...».
وقد وقع، هنا فيما لَحّن فيه غيره من العلماء.

(٢) في م/١ و٢ و٣ «ويَرِدُ»، وفي م/٤ «ويَرُدُّ»، وقد أثبته على ذلك الشيخ محمد، وتركه مبارك من غير ضبط.
وقوله: يرد عليهم أنه ليس المراد أنّ واحداً فرداً من الشيء نفى الشاعر بقاءه في الأرض، وأن غيره لم ينتف عنه. وانظر الدسوقي ١/٢٥٠.

(٣) تقدَّم البيت قبل قليل.

(٤) وقد تقدَّم أنّ الوجه السابع من مخالفتها «إنّ» أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت.

(٥) وهو «رجل»، وقوله: «ولا مرأة» عطف على المبتدأ.

(٦) أي كون «لا» الأولى مهملة لا عمل لها، وإعراب ما بعدها مبتدأ، وهذا هو الوجه الأول، وعلى كونها عاملة و«رجل» اسمها، وهو الوجه الثاني.

(٧) إن قدَّرت «لا» عاملة فالظرف متعلّق بخبر محله النصب، وإن قدّرتها مهملة فالظرف متعلّق بخبر المبتدأ المرفوع، ويكتفى بخبرٍ واحد عنهما.

(٨) أي زائدة، أو عاطفة لما بعدها على ما تقدَّم: المبتدأ، أو اسم «لا» وهو «رجل».

معطوفاً، فإن قَدّرتَ[١] الأولى[٢] مهملةً والثانيةَ عاملةً عمل «ليس» أو بالعكس فالظرفُ خبرٌ عن أحدهما[٣]، وخبرُ الآخر محذوف، كما في قولك[٤]: «زيد وعمرو قائم»، ولا يكون خبراً عنهما[٥]، لئلا يلزم محذوران:

كونُ الخبرِ الواحدِ[٦] مرفوعاً ومنصوباً، وتواردُ عاملين[٧] على معمولٍ واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحَ» بالفتح[٨]، احتمل كونُ الفتحة بناءً[٩]، مثلها في «لا رجالَ»، وكونُها[١٠] علامةً للخفض بالعطف، و«لا» مهملةٌ، فإن قلته بالرفع[١١] احتمل كونُ «لا» عاملةً عمل[١٢] «ليس»، وكونُها مهملةً[١٣]، والرفعُ بالعطفِ على المحلّ.

---

(١) في م/٣ «قُدِّرت».

(٢) أي «لا» الأولى في مثاله: لا رَجُلٌ ولا ٱمرأةٌ في الدار.

(٣) إمّا أن يكون خبراً عن الاسم الأول مبتدأ كان أو اسم «لا» وحذف الخبر من الثاني، وإما أن يكون خبراً عن الثاني وحذف خبر الأول.

(٤) قوله: «قائم» خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، ولا يكون خبراً عنهما لأنه مفرد.

(٥) أي في المثال: لا رجلٌ ولا امرأة في الدار.

(٦) فهو مرفوع إذا أعربت «رجل» مبتدأ، ولا: مهملة، ومنصوب إذا جعلت «لا» عاملة عمل ليس.

(٧) العاملان هما: المبتدأ بعد «لا» المهملة، ولا: العاملة.

(٨) أي بفتح الحاء من «مصابيح».

(٩) وتكون «لا» نافية للجنس عاملة فيه، وهذا هو الاحتمال الأول.

(١٠) واحتمل كون الفتحة على الحاء علامة إعراب، و«مصابيح» معطوف على لفظ «من زيتٍ»، فهو مجرور مثله وعلامة الجر الفتحة فهو ممنوع من الصرف، وتكون «لا» غير عاملة.

(١١) أي: ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحُ.

(١٢) ويكون لفظ «مصابيحُ» اسم «لا».

(١٣) ويكون «مصابيحُ» معطوفاً على محل «زيت»؛ إذ هو مجرور لفظاً مرفوع محلّاً على الابتداء.

وأما[١] قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾[٢] فظاهرُ الأمرِ جوازُ كونِ «أصغرَ، وأكبرَ» معطوفين على لفظ[٣] «مثقال»، أو على مَحَلِّه[٤]، وجوازُ كونِ «لا» مع الفتح تبرئةً[٥]، ومع الرفع[٦] مهملةً، أو عاملةً[٧] عمل «ليس».

ويقوِّي العطفَ[٨] أنه لم يُقْرَأ في سورة «سبأ» في قوله سبحانه وتعالى:

---

(١) كذا في المخطوطات «وأمّا»، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك: «فأمّا»، ومثله في حاشية الأمير. والمتن عند الدسوقي كما ورد في المخطوطات.

(٢) الآية: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ يونس ٦١/١٠.

(٣) قال: على لفظ «مثقال» وهو مجرور بمن. وعطف «أصغر وأكبر» على المجرور، وهما مفتوحان لأنهما ممنوعان من الصرف.

(٤) هذا على قراءة «ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ» وهي قراءة الرفع، و«لا» زائدة للتوكيد.
وقرأها بالرفع حمزة ويعقوب وخلف والأعمش وسهل والمفضّل.
وتخريج الرفع أنه بالعطف على موضع «مثقال»؛ لأنّ «مِن» زائدة، و«مثقال» مرفوع بـ «يعزب».
وذهب الزمخشري إلى أن الرفع على الابتداء.
وانظر القراءة في البحر ١٧٤/٥، والسبعة/٣٢٨، ومعاني الأخفش/٣٤٦، والإتحاف/٢٥٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٠/١، وحاشية الشهاب ٤٣/٥ - ٤٤، والمحرر ١٧٣/٧.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيل وبيان لا يتّسع لهما المقام هنا.

(٥) وتكون الجملة مستأنفة، ويكون الوقف على قوله: «ولا في السماء»، وقد ذهب إلى هذا فيها الزجاج، وتابعه الزمخشري.

(٦) أي إذا كانت عاملة عمل إنّ فإنها أُهملت لتكرارها، وجاء «أصغر» وما بعده بالرفع على الابتداء.

(٧) و«أصغر» اسمها، وما بعدها عطف عليه.

(٨) العطف على لفظ «مثقال» أو على المحل في سورة يٓس.

﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾[١] الآية، إلّا بالرفع[٢] لما لم يُوْجَد الخفض في لفظ «مثقال»، لكن يُشْكِل[٣] عليه أنه يفيد ثبوتَ[٤] العزوبِ عند ثبوتِ[٥] الكتابِ، كما أنك إذا قلت: «ما مررت برجل إلا في الدار» كان إخباراً بثبوت مرورك برجلٍ في الدار، وإذا امتنع هذا[٦] تعيّن أنّ الوقف[٧] على «في السماء»، وأنّ ما بعدها[٨] مُسْتأنَف.

وإذا ثبت ذلك[٩] في سورة «يونس» قُلنا به في سورة «سبأ»، وأنّ الوقف على «الأرض». وأنه[١٠] إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعاً للنقل[١١]، وجَوّز بعضُهم العطفَ

---

(١) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ سورة سبأ ٣/٣٤.

(٢) أي برفع «مثقال»، ولذلك جاء العطف عليه بالرفع في «أصغرُ...».

(٣) أي على التخريج على العطف في سورة يونس.

(٤) قال الدسوقي: «أي لأن المعنى لا يخفى على رَبِّك من شيء إلا في الكتاب. أي: فإذا ثبت في الكتاب خفي على الله، وهذا محال» الحاشية ٢٥١/١، وانظر البحر ١٧٤/٥.

(٥) أي عند الثبوت في الكتاب.

(٦) أي العطف؛ لأنه يؤدي إلى مُحال.

(٧) وقد تمّ الكلام على هذا الوقف.

(٨) وهو قوله تعالى: «ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ» على الفتح لا التبرئة، وعلى القراءة الثانية بالرفع «ولا أصغرُ...» لا: مهملة، وما بعدها مبتدأ، أو «لا» عاملة عمل ليس، وما بعدها اسمها، والجملة استئنافية.

(٩) أي الاستئناف وامتناع العطف.

(١٠) هذا جواب عما يقال إذا كان مستأنفاً كان المناسب قراءة «أصغر وأكبر» بالوجهين: أي الفتح والرفع. انظر الدسوقي ٢٥١/١.

(١١) أي اتباعاً للمنقول في هذه القراءة وهو الرفع، وليس لأنّ الجرَّ لم يأت في لفظ «مثقال».

فيهما[١] على ألّا يكون معنى «يَعْزُب» يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

- الوجه الثالث[٢]:

أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

- أحدها[٣]: أن يتقدّمها إثبات كـ«جاء زيد لا عمرو»، أو أَمْرٌ كـ«اَضرِبْ زيداً لا عمراً».

قال سيبويه[٤]: «أو نداء، نحو: «يابن[٥] أخي لا اَبن عمي»، وزعم[٦] ابن

---

(١) أي في آيتي يونس وسبأ.
قال الشمني: «وجوز بعضهم العطف في سورة سبأ بناء على أن الضمير في «عنه» للغيب، وأنّ المثبت في اللوح، خارج عنه لظهوره على الكاتبين له، فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء إلا مسطوراً في اللوح» الحاشية ٤٧/٢.

(٢) ذكر في بداية حديثه أن «لا» على ثلاثة أوجه، وأنّ الأول أن تكون نافية، وهي عنده على خمسة أوجه، وقد ذكر اثنين منها: لا النافية للجنس عاملة عمل إنّ، ولا العاملة عمل ليس، وهو الوجه الثاني.
وهذا هو الوجه الثالث من أوجه «لا» وهو العطف.

(٣) هذا النص منقول من الجنى الداني للمرادي، انظر ص/٢٩٤.
وانظر همع الهوامع ٥/٢٦٠ - ٢٦١.

(٤) في الكتاب ٣٠٥/١ «وتقول: يا زيدُ وعمرو، ليس إلّا لأَنهما قد اشتركا في النداء، وكذلك: يا زيدُ وعبدَ الله، ويا زيدُ لا عمروُ، ويا زيدُ أو عمروُ؛ لأن هذه الحروف تُدْخِلُ الرفع في الآخر كما تُدْخِلُ في الأول، وليس ما بعدها بصفةٍ، ولكنه على «يا»». وانظر الارتشاف/١٩٩٦.

(٥) في م/٥ «يابن أمي...».

(٦) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ، ولد سنة إحدى وستين ومئة، كان ثقة، وكان يقرأ بقراءة حمزة، وقد أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف، وصنف كتاباً في النحو، وآخر في القراءات.
مات يوم عيد الأضحى سنة إحدى وثلاثين ومئتين.
انظر بغية الوعاة ١١١/١، وغاية النهاية ١٤٣/٢.

سعدان[1] أنّ هذا ليس من كلامهم.

- **الثاني**[2]: أَلّا تقترن بعاطف، فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطفُ «بل»[3]، و«لا» رَدٌّ لما قبلها، وليست عاطفةً، وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطفُ الواو، و«لا» توكيدٌ للنفي.

وفي هذا المثال مانعٌ آخرُ من العطف بـ «لا»، وهو تقدُّمُ النفي، وقد اجتمعا[4] أيضاً في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[5].

(١) قال أبو حيان بعد كلام ابن سعدان: «وهذه شهادة على نفي، والظن بسيبويه أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع». وفي الارتشاف/١٩٩٦: وزعم ابن سعدان أن العطف بـ «لا» على منادى ليس في كلام العرب». وانظر همع الهوامع ٢٦١/٥.

(٢) من شروط كون «لا» عاطفة.

(٣) ذكر فيما سبق في «بل» أنّ «لا» تُزَادُ قبلها لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، وتعقَّبه الدماميني في هذا فذكر أنّ ما ذكره هنا معارض لقوله في فَصْل «بل» من حرف الباء إن «لا» يُزاد قبلها لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي.
وكان للشمني تعليق على الموضع السابق في «بل» ورَدٌّ لاعتراض الدماميني.
انظر حاشية الشمني ٤٧/٢ وارجع إلى ٢٣٤/١ «بل»، من الحاشية نفسها.

(٤) أي العاطفات: الواو و«لا»، أو العطف والنفي، فقد تقدّم النفي بغير.

(٥) سورة الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ٦ - ٧.
والعاطف في الآية الواو لا «لا»؛ لأنها سبقت بعاطف وهو الواو، وسبقت بالنفي وهو «غير».
قال المرادي: «ولا يعطف بها بعد نفي ولا نهي» الجنى الداني/٢٩٤.

- **والثالث**: أن يتعاند[١] مُتعاطفاها[٢]، فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد»؛ لأنه يصدق على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجلٌ لا امرأةٌ».

ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضي[٣] خلافاً للزجاجي؛ أجاز «يقوم زيدٌ لا عمروٌ»، ومنع «قام زيدٌ لا عمروٌ».

وما منعه مسموع، فمَنْعُهُ مدفوعٌ، قال امرؤ القيس[٤]:

كـأنّ دثـاراً حَـلّقـت بـلبـونـه　　　عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ

---

(١) ذكر هذا الشرط السهيلي والأُبَّذي وأبو حيان. انظر همع الهوامع ٢٦١/٥.
ومعنى المعاندة أن يكون أحدهما لا يصدق على الآخر.
وفي حاشية الشمني: «أي لا يجتمعان في الصدق، فلا يجوز جاءني رجل لا زيد، ذكر هذا الشرط أبو حيان وسبقه إلى ذلك السهيلي في نتائج الفكر، والأبذي في شرح الجزولية» انظر ٤٧/٢.
وقال أبو حيان: «وشرط عطف الاسم بلا أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه، فلذلك لا يجوز: قام رجل لا زيد، ولا: أمرر برجلٍ لا عاقل...»، الارتشاف/ ١٩٩٧.

(٢) وفي م/٥ «يتعاهد متعاطفيها» كذا!.

(٣) في الجنى الداني/٢٩٥ «ومنع قوم العطف بـ «لا» على معمول فعل ماضٍ نحو: قام زيد لا عمرو، والصحيح جوازه قال امرؤ القيس...».
وفي الارتشاف/١٩٩٧ ذكر جواز ذلك عند الجمهور.
وفي الهمع ٢٦١/٥ - ٢٦٢ «ومنع قوم العطف بها على معمول ماض، فلم يجيزوا «قام زيد لا عمرو» مع إجازتهم ذلك في المضارع، قالوا: لأنها تكون نافية للماضي، ونفي الماضي لا يجوز، وما جاء منه حُفِظ، ولم يُقَس عليه، وقيل: لأن العامل مقدَّر بعد العاطف، ولا يقال: لا قام عمرو، إلّا على الدعاء.
وقال ابن هشام: وهو مردود؛ فإنه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لاَمتنع: ليس زيد قائماً ولا قاعداً».
وانظر شرح الرضي ٣٧٨/٢.

(٤) لما نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس النبهاني الطائي أغَار على إبله باعث بن حويص الطائي. =

دِثار: اسم راعٍ، وحَلّقت: ذهبت، واللَّبُون: نُوقٌ[1] ذوات لبن، وتَنُوفى: جبلٌ عالٍ، والقواعل: جبال صغار.

وقولُه[2]: «إن العامل مُقدَّر بعد العاطف، ولا يُقال: «لا قام عمرو»[3]، إلّا على الدعاء» مردودٌ بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع[4] «ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

الوجه الرابع[5]: أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نعم»، وهذه[6] تُحْذَفُ الجملُ بعدها

= والشاهد في البيت هو أنّ «لا» في قوله «لا عقابُ...» عطفت على معمول الفعل الماضي، وهو «عقابُ» المتقدّم.

وفيه رَدّ على من منعه وهو الزجاجي. وقد ضعَّف رأيه هذا الأندلسي في شرح الجزولية، واستشهد بالبيت.

ودثار: هو راعي إبل امرئ القيس.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣٨٣/٤، وشرح السيوطي ٦١٦/٢، والجنى الداني/٢٩٥، والخزانة ٤٧١/٤، والديوان/٩٤، شرح الرضي ٣٧٨/٢.

(١) اعترض الدماميني على المصنِّف بأنه يحتمل أن يكون المراد بلبونه واحدة لا غير، وليس في اللفظ ما يدفعه. وتعقَّب البغدادي الدماميني، وذكر أن كلامه ناشئ من عدم اطلاعه على منشأ الشعر. انظر شرح البغدادي ٣٨٤/٤.

(٢) أي قول الزجاج في عِلَّة منع: قام زيد لا عمرو.

(٣) ولما كان لا يصح مثل هذا بتقدير «قام» بعد «لا» فإنه لا يصح مثل هذا العطف على معمول الفعل الماضي إلا إذا كان دعاءً نحو: لا غَفَر اللّهُ لزيد، والدعاءُ ليس مراداً في هذا المثال، وهذا يقتضي العطف بلا على معمول الماضي؛ وفيه إلباس الخبر بالإنشاء. انظر الدسوقي ٢٥٢/١.

(٤) قال الأمير: «... لأنه لم يُعْهَد مباشرةُ ليس للا، وبالجملة لا نُسَلِّم أنّ العطف على نية تكرار العامل، على أنه يُغْتَفَرُ في التابع، وليس المقدَّر كالثابت من كل وجه». انظر الحاشية ١٩٧/١.

(٥) من أوجه «لا» النافية.

(٦) أي «لا» النافية.

كثيراً، يُقال: «أجاءك زيد؟» فتقول: «لا»، والأصل: لا، لم يجئ[١].

والخامس[٢]: أن تكون على غير ذلك[٣]، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صَدْرُها معرفةٌ أو نكرةٌ ولم تعمل[٤] فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً أو تقديراً[٥]، وَجَبَ تكرارها[٦]. مثال[٧] المعرفة: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[٨] وإنما لم تكرر في[٩] «لا نَوْلُك[١٠] أن تفعل» لأنه بمعنى: لا

---

(١) قالوا: «قولك: لم يجئ، بيانٌ لمعنى «لا»، وليس من باب نفي النفي».

(٢) وهو الوجه الأخير من أوجه «لا» النافية، على ما ذكره المصنّف في بداية حديثه عنها.

(٣) حَصَرَ مدخولَها على ما يلي:
مفرد أو جملة، والجملة: اسمية أو فعلية، والاسمية صدرها معرفة أو نكرة، والفعلية ماضوية أو مضارعة، انظر الدسوقي ٢٥٢/١.
وقوله على غير ذلك: أي عاملة عمل إنّ، أو عمل ليس، أو مناقضة لنعم.

(٤) أي ولم تعمل «لا» في النكرة، ولا يُعاد الضمير على «معرفة» لأنها لا تعمل فيها.

(٥) في م/٢ و٥ والمطبوع «وتقديراً».

(٦) أي وجب تكرارها وإهمالها.

(٧) بدأ المصنّف بذكر الشواهد والأمثلة لما تدخل عليه «لا» وتكرر فيه، فبدأ بالجملة الاسمية، التي صدرها معرفة كما في الآية.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ سورة يٰس ٤٠/٣٦.
فالتكرار واجب لأنها داخلة في الموضعين على جملة اسمية صدرها معرفة وهي الشمس والليل.

(٩) نولُك: مصدر مؤول بالمفعول، أي ليس متناوَلُك ولا مفعولُك...
وقال الرضي: «وأجاز أبو العباس وابن كيسان عدم تكرار لا في المواضع الثلاثة [المعرفة، المفعول، المنكر]... وأجيب بأن قولهم: لا نولُك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعله، فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها، والنَّوْل مصدر بمعنى التناول، وهو هٰهنا بمعنى المفعول أي: ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل، أي لا ينبغي أن تأخذه وتتناوله».
انظر شرح الكافية ٢٥٨/١.

(١٠) جاء الضبط في الارتشاف بفتح اللام، وهو غير الصواب، انظر ص/١٣٠٩. وانظر الكتاب ٣٥٧/١.

ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في[١] «يَذَرُ» حملًا على «يَدَع»؛ لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل في «يَذَرُ» الكسر لما حُذِفت الواو كما لم تُحْذف من «يَوْجَل».

ومثالُ النكرة التي لم تعمل فيها «لا»[٢] ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[٣] والتكرار[٤] هنا واجب، بخلافه[٥] في: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[٦].

ومثالُ[٧] الفعل الماضي: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[٨]، وفي الحديث: «**فإن المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى**»[٩]،

---

(١) أي عين الفعل وهو الذال، مع أنه في الأصل من وذر يوذِر بكسر العين في المضارع، وقد حذفت واو المثال في المضارع، ثم فتحت عينه مع أنه ليست عينه أو لامه حرف حلق، وكان ذلك حملاً على «يَدَع»، فقد فتحت الدال مراعاة لحرف الحلق فيه.

(٢) «لا» مثبتة في م/٢، وسقطت من بقية المخطوطات، وهي مثبتة في المطبوع.

(٣) الصافات ٤٧/٣٧، وقبلها: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ * لَا فِيهَا﴾.

(٤) وجب التكرار لتقدم معمول خبر النكرة، حيث بطل عمل «لا»، وإذا بطل العمل وجب التكرار. وفي م/٤، والمطبوع «فالتكرار».

(٥) أي بخلاف التكرار الذي يكون فيه خبر النكرة غير مُقَدَّم؛ إذ يصح أن تكون «لا» عاملة، ويصح أن تكون مهملة وما بعدها مبتدأ، ومن ثم يكون التكرار جائزاً لا واجباً.

(٦) الآية: ﴿يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ الطور ٢٣/٥٢.
قال أبو جعفر النحاس: «فالرفع من جهتين: إحداهما أن يكون «لا» بمنزلة «ليس، والأخرى أن ترفع بالابتداء...» إعراب النحاس ٣٥٣/٣، وانظر معاني القرآن للزجاج ٦٣/٥.

(٧) ذكر مثالاً للجملة الاسمية، ومدخولها فيهما معرفة ثم نكرة، وانتقل هنا إلى دخولها على الجملة الفعلية.

(٨) سورة القيامة ٣١/٧٥.

(٩) المنبت: المنقطع، وقد دخلت «لا» هنا على الفعل الماضي؛ إذ التقدير فيه: لا قطع أرضاً ولا أبقى ظهراً، والمراد بالظهر الدابّة.
قال الشمني: «والحديث وارد في الرفق في الأعمال الصالحة، وأن المبالغة فيها تؤدي إلى ملالها، وتركها، فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته، فإن أجهد راحلته وقف، فلا هو وصل إلى =

وقولُ الهذلي[١]: «كيف أَغْرَمُ مَن لا شربَ، ولا أَكَلَ، ولا نَطَقَ، ولا استهلَّ».
وإنما تُرِكَ التكرارُ في[٢] «لا شَلَّت يداك»، و«لا فَضَّ اللَّهُ فاكَ»،

= مقصوده، ولا هو أبقى راحتله» الحاشية ٤٧/٢ - ٤٨.
وروى الحديث البزّار عن جابر. وانظر الجامع الصغير/١٥١ وهو بتمامه: «إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق فإن المنبت...».

(١) قصة الحديث أن امرأتين كانتا تحت حَمَل بن النابغة الهذلي، ضرَّتين، فرمت إحدهما الأخرى بحجر، وقيل: ضربتها بعمود الفسطاط فقتلتها وما في بنطها، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى أن دية جنينها غُرّة عبد أو وليدةٌ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم، فقال زوجها حَمَل هذا القول، وتتمته: «فمثل ذلك يُطَلّ» فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان، من أجل سجعه الذي سَجَع». والحديث من رواية أبي هريرة، ومعنى: استهلَّ: بكى، أو صرخ، ومعنى: يُطَلّ: يُهْدَرُ دمه.
انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٧/١ «دية الجنين»، وفتح الباري ٢١٨/١٢ - ٢١٩، «باب جنين المرأة»، وفي المقدمة/٣٢٧ «كتاب المرضى والطب ذكر ابن حجر أن الضاربة هي أم عفيف بنت مسروح، والمضروبة هي مليكة بنت عويمر. وذكر أنه رواه أحمد في مسنده.
والشاهد في نص الحديث دخول «لا» على الفعل الماضي في الأفعال الأربعة.
وعلى هامش م/٤ رواية مختلفة مفادها أن امرأة أفزعها الهذلي فأسقطت جنيناً، فاْستعْدَتْ عليه، فأغرم عبداً أو أَمَةً فقال ما قال.
وفي م/١ جاء ضبط آخر الأفعال بالسكون، وهو ضبط غريب، إلا أن يكون على الوقف على كل فعل فلا غرابة.

(٢) ترك التكرار فيهما لأنهما جملتان مستقلتان، وليسا جملة واحدة، ثم إن «لا» فيهما تفيد الدعاء، والفعل مستقبل من حيث المعنى، وسيذكره المصنّف بعد قليل.
وفضّ الله فاه: نثر أسنانه، وكل شيء كسرته فقد فضضته.
وفي الحديث: «لا يفضض الله فاك»، ومعناه لا يكسر الله أسنان فيك، فحذف المضاف، وقيل معناه: لا يسقط الله أسنانك.
ويقال في الدعاء أيضاً لا تَشْلَلْ يدُكَ، وذكر الفراء أنه لا يقال: لا شُلَّت يَدُك على البناء للمفعول، =

وقولِه[١]:

[أَلَا يا اْسلمي يا دارَ ميَّ على البلى]　　ولا زال مُنْهَلاً بجر عائك القطرُ

وقولِه[٢]:

لا بارَكَ اللَّهُ في الغواني هل　　يُصْبِحْنَ إلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ؟

لأنّ المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى، ومثلُه في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضيّ إلّا أنه ليس دعاءً قولُك[٣]: «واللَّهُ لا فعلتُ كذا»،

= وذكر ثعلب أن «شُلَّت» لغة رديئة، و«شَلّت» لغة فصيحة. وقال ابن الأثير: يقال شَلّت يده تَشَلُّ شَلَلًا، ولا تُضَمُّ الشين.
وانظر أمالي الشجري ٢/٢٢٦.

(١) قائل البيت ذو الرمة، وصدره ما أثبته بين معقوفين.
والجرعاء: أرض لينة لا يبلغ ترابها أن يكون رملاً، والقطر: المطر.
والشاهد فيه أن «لا» في «ولا زال» أريد بها الدعاء، ولذلك لم تتكرر.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٨٥، وشرح السيوطي ٢/٦١٧، وأوضح المسالك ١/١٦٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٦، والكامل/١٩٠، والعيني ٢/٦، وشرح الأشموني ١/١٨١، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٦، الديوان/٢١١.

(٢) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات من قصيدة يمدح بها عبدالملك بن مروان،
والشاهد فيه عدم تكرار «لا» لأنها تفيد الدعاء.
وحركت ياء الغواني بالكسر للضرورة، فأجروه على الأصل وكان الأصمعي ينشده: لا بارك الله في الغواني فهل.
وعلى هذه الرواية لا ضرورة فيه، ورواية الديوان: الغواني فما بسكون الياء.
والغانية: التي استغنت بجمالها عن الزينة. ومُطَّلَب: من اطّلب، أي: تكلّف الطلب، أي يطلبن الرجال، أو يطلبهن الرجال، وقالوا: هن اللواتي لا تثبت مودتهن لأحد، أي: سريعات الصَّرْم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٨٦، وشرح السيوطي ٢/٦٢٠، الكتاب ٢/٥٩، المفصّل/٣٨٦، الأصول لابن السراج/٣/٤٤٢، الديوان/٣، الكامل ٣/١٤٠٩، الخصائص ١/٢٦٢، ٢/٣٤٧، أمالي الشجري ٢/٢٢٦، المحتسب ١/١١١، المنصف ٢/٦٧.

(٣) فهذا مستقبل معنى، وإن كان ماضي اللفظ.

وقولُ الشاعر[(١)]:

حَسْبُ المحبين في الدنيا عذابُهم   تاللَّهِ لا عَذَّبْتُهم بعدها سَقَرُ

وشَذّ تَرْكُ التكرار في قوله[(٢)]:

لا هُمَّ إنّ الحارث بن جَبَلَهْ
زنا على أبيه ثم قتلَهْ
وكان في جاراته لا عَهْدَ لَهْ
وأيُّ أمرٍ سَيّئٍ لا فَعَلَهْ

زنا بتخفيف النون،

---

(١) قائله المؤمَّل بن أميل المحاربي، من قصيدة قالها في امرأة من أهل الحيرة يقال لها هند، وكان يهواها.
والشاهد فيه أن «لا» لم تتكرر في الماضي مع القَسَم لأنه مستقبل في المعنى؛ إذ التقدير: لا تعذّبهم في الآخرة.
والمؤمَّل: هو أميل بن أسيد المحاربي، كوفي من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، وكانت شهرته في العباسية أكثر لأنه من الجند المرتزقة معهم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٩١/٤، والخزانة ٥٢٢/٣، وانظر ٢٢٨/٤.

(٢) هذه أبيات من مشطور الرجز لابن العفيف العبدي، وقيل: لعبدالمسيح بن عسلة. وذكر الخطيب التبريزي أنها للحارث بن العيّف أخي بني سلمة يهجو بها الحارث بن جبلة الغساني، وحمله على هجوه المنذر بن ماء السماء.
وقوله: زنى على أبيه، أي: زنى بامرأته، وقالوا: والأصل: زَنّى، وهو من زَنّأ، وقوله: لا هم: أصله: اللهم، والعهد: الذمة والحرمة، وكان إذا أعجبته امرأة اغتصبها.
والشاهد فيه أن «لا» هنا غير مكررة وهي مع الماضي، وهذا شاذ.
قال ابن الشجري: «الثامن: أنهم استعملوها بمعنى «لم» فألزموها الماضي كقوله تعالى: ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾، أي: لم يُصَدِّق ولم يُصَلِّ...
ومن ذلك قول الآخر: لا هم...».

=

كذا رواه يعقوب[١]،

وأصله[٢]: زنأ، بالهمز بمعنى «ضيّق»، ورُوي بتشديدها، والأصل: زنى بٱمرأة أبيه، فحذف المضاف[٣]، وأناب «على»[٤] عن الباء.

وقال أبو خراش الهذلي، وهو يطوف بالبيت[٥]:

إن تغفر اللّهُمَّ تغفرْ جَمّا
وأيُّ عبدٍ لك لا أَلَمّا

= وانظر شرح البغدادي ٣٩٢/٤، وشرح السيوطي ٦٢٤/٢، الجنى الداني/٢٩٨، والخزانة ٢٢٩/٤، الكشاف ٣٣٩/٣، وأمالي الشجري ٩٤/٢، ٢٢٨، وشرح المفصل ١٠٩/١، ١٠٨/٨، وإصلاح المنطق ١٥٣/١، الإنصاف ٧٧/١.

(١) هو يعقوب بن السكيت.

وتعقّب البغدادي المصنّف، فذكر أن ما جاء عنده من قوله: زنى بتخفيف النون إلى قوله «عن الباء» هو خلاف ما قاله يعقوب، ثم نقل نصه: يقال: «قد زنّأ عليه مثقّلة مهموز إذا ضيّق عليه، والزناء: الضَّيق... وكان أصله: زَنّأ بالهمز فتركه للضرورة، وقد زَنّاه من التزنية...» انظر شرح البغدادي ٤/ ٣٩٣، وفي الخزانة ٢٩٩/٤ «قد خلط ابن هشام في المغني فنسب المخفف إلى يعقوب بن السكيت».

(٢) المضاف هو «امرأة»، واعترض الشيخ الدردير عليه بأن زَنّأ بالتشديد معناه ضيق، وأما زنأ على وزن ضرب فلم يوجد في اللغة بل الموجود زنى، ومعناه: فعل الفاحشة فكان الواجب أن يقول: زنى بالتخفيف معناه فعل الفاحشة بامرأة أبيه، وروي بتشديدها ومعناه ضيّق... انظر النص في حاشية الدسوقي ٢٥٣/١. وانظر حاشية الأمير ١٨/١.

«قال: وقد انقلب الكلام على المصنف سهواً» وانظر تعقب الدماميني في الشمني ٤٨/٢.

(٣) أناب على عن الباء في «زنى على أبيه» لأنه ضمّن الفعل معنى التعدّي أي تعدّى على أبيه بالزنى. كذا عند الدماميني. وقال الشمني: «وأقول، لا يخفى ما فيه من التكلف» الحاشية ٤٨/٢.

وقال الأمير: «وعَدّاه بعلى لتضمنه معنى العداء» الحاشية ٩٨/١.

(٤) الرجز لأمية بن أبي الصلت الثقفي، وقد تمثَّل به أبو خراش وهو يطوف بالبيت قال البغدادي: «وقد اشتهر هذا البيت لأبي خراش الهذلي، وأورده ابن الشجري في أماليه...، وقد فحصت عن هذا =

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[(١)] فإنّ «لا»[(٢)] فيه مكررةٌ في المعنى، لأن[(٣)] المعنى[(٤)] فلا فَكّ رقبةً، ولا أَطْعَمَ مسكيناً؛ لأنّ ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري.

وقال الزجاج[(٥)]: «إنما جاز لأنّ ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ معطوفٌ عليه،

= الشعر في شعر أبي خراش في كتب «أشعار الهذليين» جمع السكري فلم أجده...
وقوله: لا أَلما: أي: لم يلمّ بمعصية، وأَلَمَّ: إذا فعل اللَّمم، وهي صغار الذنوب.
والشاهد في قوله هذا أن مجيء «لا» في قوله «لا ألما» غير مكررة شاذٌّ أيضاً؛ لأن الفعل «أَلَمّ» ماضٍ لفظاً ومعنى.
وترجمة أبي خراش تقدمت في باب «على».
وأمية بن أبي الصلت من ثقيف، وكان قد قرأ الكتب المتقدِّمة، ورغب عن عبادة الأوثان، وكان يخبر أن نبياً قد أطلَّ زمانه، وكان يؤمِّل أن يكون ذلك النبيَّ، فلما بلغه خروج النبي ﷺ كفر به حسداً، ولما أنشد النبيَّ شعره قال: «آمن قلبُه وكفر لسانه».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٩٧/٤، والخزانة ٣٥٨/١، وشرح السيوطي ٦٢٥/٢، والجنى الداني/٢٩٨، الأزهية/١٦٨، أمالي الشجري ١٤٤/١، ٢٢٨/٢، الإنصاف ٧٦/١، الديوان/ ١١٤، والتاج واللسان/لمم، جمم، العين ٣٢١/٨.

(١) سورة البلد ١١/٩٠.

(٢) قال الزمخشري: «فإن قلت: قلّما تقع «لا» الداخلة على الماضي إلا مكررة... فما لها لم تكرر في الكلام الأفصح؟ قلت: هي متكررة في المعنى، لأن معنى: فلا اقتحم العقبة. فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً، ألا ترى أنه فَسّر اقتحام العقبة بذلك؟» الكشاف ٣٣٩/٣ - ٣٤٠، وانظر البحر المحيط ٤٧٦/٨.

(٣) في م/ه «فإن».

(٤) إشارة إلى الآيتين ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ البلد ١٣/٩٠ - ١٤.

(٥) نقل الزمخشري نص الزجاج بعد حديثه المتقدّم. وقوله: إنما جاز: أي ترك التكرار، وانظر معاني القرآن للزجاج ٣٢٩/٥ قال: «والمعنى في فلا اقتحم العقبة - موجود أنّ «لا» ثانية كأنها في الكلام؛ لأن قوله «ثم كان من الذين آمنوا» تدل على معنى: «فلا اقتحم العقبة ولا آمن».
وانظر البحر المحيط ٤٧٦/٨.

وداخلٌ في النفي، فكأنه[١] قيل: فلا أقتحم ولا آمن» انتهى[٢]، ولو صَحَّ[٣] لجاز[٤] «لا أَكَلَ زيدٌ وشربَ»، وقال[٥] بعضهم: «لا» دعائية[٦]، دعاء عليه ألّا يفعل خيراً، وقال آخر: تحضيض، والأصل: فألَا[٧] اقتحم،

---

(١) في م/٥ «وكأنّه».

(٢) نقل المصنّف هنا معنى كلام الزجاج ولم ينقل نَصّه.

(٣) ظاهر رَدّ المصنف هنا أنه على الزجاج، غير أن ما يرد على الزجاج يرد على الزمخشري، وذهب إلى هذا الدماميني، وأنه لا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه.

وتعقبه الشمني فقال: «وأقول: لا وجه لكون هذا رداً لمقالة الزمخشري؛ لأن حاصل مقالته أن نفي الفعل بلا، وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار «لا»، وحاصل مقالة الزجاج أن نفي الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار «لا». وظاهر أن لا أكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشري» الحاشية ٤٩/٢.

(٤) أي ولو صَحّ ما قاله الزجاج من أن العطف على المنفي يكفي ليكون بمنزلة التكرار لصح المثال الذي ذكره المصنف: لا أكل زيد وشرب، فإن شرب عطف على أكل فالتكرار معنوي، وهذا لا يكفي لتقدير «لا» قبل شرب مكررة، وعلى ذلك فلا يصح كلام الزجاج.

(٥) النص لشيخه أبي حيان، قال: «الظاهر أن «لا» للنفي، وهو قول أبي عبيدة والفراء والزجاج...، وقيل: هو جار مجرى الدعاء كقوله: لا نجا ولا سلم، دعاء عليه ألا يفعل خيراً، وقيل هو تحضيض بألا [كذا!]، ولا نعرف أن «لا» وحدها تكون للتحضيض وليس معها الهمزة» البحر ٤٧٦/٨.

ونصُّ المصنّف هو نص شيخه لا زاد ولا نقص.

(٦) والتي يجب تكرارها، هي لا النافية المحضة، وأما التي فيها معنى الدعاء فلا تكرر؛ لأن الدعاء لا يكون إلا مستقبلاً.

ونقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «هذا وجه ظاهر الحسن لا غبار عليه، فكان الأولى تقديمه على غيره من الأقوال التي ساقها» الحاشية ٢٥٤/١.

(٧) جاء الضبط في م/١ و٤ و٥ «فألّا» بتشديد اللام، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد. ولم تضبط اللام في الحواشي.

وفي م/٢ و ٣ «فألَا» ثم حاشية على م/٢ «أي تخفيف اللام».

=

ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف[١].

وكذلك يجب[٢] تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبرٍ، أو صفةٍ، أو حالٍ نحو: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتب»[٣]، و«جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً»[٤]، ونحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[٥]، ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ * لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾[٦]،

= قلتُ: ألَا بالتخفيف و«ألّا» بالتشديد تفيدان التحضيض، ولكن إثبات المشددة يقتضي حذف الهمزة واللام الأولى، ولم يذكره المصنف لأنه أراد المخففة، ولذلك آثرت إثبات الكلمة «فألَا» كذا على التخفيف.

(١) سبق أن هذا لشيخه أبي حيان قبل قليل.
وقال الدماميني «أي لما يلزم عليه من حذف بعض الحروف لا لمقتضٍ»
انظر حاشية الدسوقي ١/٢٥٤.

(٢) النص في الجنى الداني/٢٩٩ «وكذلك يجب تكرارها إذا وليها خبر نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، أو نعت نحو «زيتونة لا شرقية ولا غربية»، أو حال نحو: جاء زيد لا باكياً ولا ضاحكاً...».
وهذا على عادة المصنف في النقل عن المرادي من غير إشارة إلى سابقه، رحمهما الله رحمة واسعة.

(٣) هذا مثال للتكرار مع الخبر المفرد.

(٤) هذا مثال لتكرارها لأنها دخلت على الحال.

(٥) الآية: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٦٨.
قال أبو حيان: «صفة لبقرة، والصفة إذا كانت منفية بلا وجب تكرارها...، فإن جاءت غير مكررة فبابها الشعر...» البحر ١/٢٥١.

(٦) الآيات: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ * فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ * وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ * لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ سورة الواقعة ٥٦/٤١ - ٤٤.
لا بارد ولا كريم: صفتان للظل نُفيتا، قال أبو حيان: «وقد يجوز أن يكون... صفة ليحموم، ويلزم منه أن يكون الظل موصوفاً بذلك» البحر ٨/٢٠٩
وانظر رصف المباني/٢٧١.

وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ * لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾[١]، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[٢].

وإنْ كان ما دخلت عليه فعلًا مضارعاً لم يجب تكرارها نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾[٣]، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[٤]، وإذا لم يجب أن تكرر[٥] في «لانولُك»[٦]، لكون الاسم المعرفة[٧] في تأويل[٨] المضارع فأنْ لا يجب في المضارع أَحَقُّ. ويتخلَّص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين[٩]،

---

(١) الآيات: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ * فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ * وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ * وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ * وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ * لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ سورة الواقعة ٥٦/٢٧ - ٣٣.
قوله: لا مقطوعة ولا ممنوعة صفة لـ «فاكهة»، وقد تكررت «لا» مع تكرار الوصف.

(٢) الآية: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ...﴾ سورة النور ٢٤/٣٥.
والشاهد في الآية تكرار «لا» مع الصفة لـ «زيتونة» بقوله: لا شرقية ولا غربية.

(٣) تتمة الآية: ﴿... بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ سورة النساء ٤/١٤٨.

(٤) الآية: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/٩٠.

(٥) في م/٥ «يتكرر».

(٦) كذا في المخطوطات من غير ذكر لبقية هذا المثال.
وفي طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير، والدسوقي «لا نولك أن تفعل» ذكر تاماً، وتقدَّم هذا المثال تاماً، وسبق التعليق عليه.

(٧) أي «نولك».

(٨) تقدّم تأويله بقولهم: «لا ينبغي» في الوجه الخامس.

(٩) هذا مذهب سيبويه والزمخشري ومعظم المتأخرين.
انظر الجنى الداني/٢٩٦، والكتاب ١/٤٦٠ و٢/٣٠٦، وانظر المفصّل/٣٠٦، وشرحه ٨/١٠٨.

وخالفهم[١] ابنُ مالك؛ لصحة قولك[٢]: «جاء زيد لا يتكلَّم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أنّ الجملة الحاليّة لا تُصَدَّرُ بدليل الاستقبال[٣].

* * *

(١) المخالف في ذلك الأخفش والمبرّد، وتبعهما ابن مالك، فذهبوا إلى أن «لا» لا تخلص الفعل للاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل قد تنفي الحال. انظر الجنى الداني/٢٩٦.

(٢) وهذا مثال لدلالة الفعل على الحال.

(٣) وجملة «لا يتكلم» حالية من زيد، ولا تكون للاستقبال؛ لأن جملة الحال لا يدخل عليها أداة من أدوات الاستقبال؛ مما يدل على أن المعنى في «لا» وما بعدها، لا استقبال فيه، وبذلك يبطل ما ذهبوا إليه من أثر «لا» على المضارع.

تنبيـــه

من أقسام «لا» النافيةِ المعترضةُ بين الخافض والمخفوض، نحو: «جئتُ بلا زادٍ»[١] و«غضبتُ من لا شيء».

وعن الكوفيين أنها اسم[٢]، وأنّ الجارَّ دخل عليها نفسها، وأنّ ما بعدها خفضٌ بالإضافة.

وغيرهم يراها حرفاً، ويسميها زائدة، كما يسمون «كان» في نحو «زيدٌ كان فاضلٌ» زائدة، وإن كانت مفيدةً لمعنى وهو المضيّ والانقطاع[٣].

فعُلِم أنهم قد يريدون بالزائد المعترضَ بين شيئين متطالبين وإن لم يَصِحَّ أصلُ

---

(١) قال المرادي: «وأما لا الزائدة فلها ثلاثة أقسام، الأول: من جهة اللفظ فقط كقولهم: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيءٍ، فـ «لا» في ذلك زائدة من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست بزائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي، ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما ذكرنا» الجنى الداني/٣٠٠.

(٢) اسم بمعنى «غير» لدخول حرف الجر عليها.
ونصُّ المالقي يدل على أنه يذهب فيها مذهب الكوفيين قال: «الموضع الأول أن تزاد بمعنى «غير» بين الجار والمجرور... فمن ذلك قولهم: غضبت من لا شيءٍ وجئت بلا زادٍ...» رصف المباني/ ٢٧٠ - ٢٧١.
وذهب إلى هذا الهروي في الأزهية/١٦٩.

(٣) تعقبه الدماميني، فذكر أنها لا تدل على استمرار ولا انقطاع، وإنما لها دلالة على المضيّ فقط، والاستمرار والانقطاع موكول إلى القرينة. انظر الشمني ٤٩/١، وتعقبه الشمني فذهب إلى أن ما ذكره الدماميني وكذلك ابن هشام إنما هو لكان غير الزائدة، وأما الزائدة فلا تفيد شيئاً إلا محض التأكيد.
ونقل ما يؤيد كلامه من شرح الرضي. وانظره في شرح الكافية ٢٩٣/١.

المعنى بإسقاطه[١]، كما في مسألة «لا» في نحو: «غضبتُ من لا شيءٍ».

وكذلك إذا كان يفوت بفواته[٢] معنى كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا»[٣] المقترنةُ بالعاطف في نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيدٌ وعمرو» احتمل أن المراد نفي مجيء[٤] كُلٍّ منهما على كل حال، وأن يُراد[٥] نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ «لا» صار الكلام نصّاً في[٦] المعنى الأول، نَعَم[٧] هي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[٨] لمجرّد[٩] التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

* * *

---

(١) هذا ما أشار إليه المرادي بقوله: لا: زائدة من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست بزائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي.

(٢) أي إذا كان حذف «كان» من الموضع الذي تزاد فيه يؤدي إلى فوات معنى المضي، أو التأكيد...، فلا بُدّ من زيادتها لتحقق هذا.

(٣) أي وكذلك «لا» مع حرف عاطف تكون زائدة كالتي جاء قبلها حرف جر.

(٤) أي النفي مسلط عليهما من «ما» وإن لم تكرر.

(٥) ويحتمل أن النفي مسلط على مجيئهما في وقت واحد، ولكن النفي باقٍ على أصل المجيء.

(٦) وهو نفي مجيء كل منهما على كل حال.

(٧) دسوقي ٢٥٤/١ «استدراك على ما يتوهم أنه كلما جاءت «لا» بعد النفي يتوقف عليها المعنى، فدفع ذلك بقوله: نعم...».

(٨) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ سورة فاطر ٢٢/٣٥.

(٩) عدم الاستواء بين الفريقين كائن لا محالة سواء ذكرت «لا» أم لم تذكر، إلا أن وجودها يفيد توكيد هذا الاختلاف بينهما.

تنبيـــه

اعتراضُ «لا» بين الجار والمجرور في نحو «غضبتُ من لا شيء»، وبين الناصب والمنصوب في ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[1]، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[2]، وتقدُّمُ[3] معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[4] الآية، دليلٌ[5] على أنها[6] ليس لها الصّدر، بخلاف «ما»[7]، اللّهُمّ إلّا أن تقع في جوابِ قَسَمٍ، فإنّ الحروف التي

---

(١) الآية: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة: ٢/١٥٠، وانظر الآية ١٦٥ من سورة النساء.
وقد فَصَلَت «لا» بين «أنْ» والفعل «يكون».

(٢) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ سورة الأنفال ٨/٧٣.
فَصَلَت «لا» بين «إنْ» الشرطية، وفعل الشرط «تفعلوه» والجواب «تكن».

(٣) وتقدُّمُ: معطوف على المبتدأ «اعتراضُ»، ويأتي الخبر عنهما.

(٤) الآية: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٥٨.
وجاء في الآية «يوم» الظرف، وهو معمول للفعل «ينفع»، وتقدَّم المعمول على العامل، والعامل قبله «لا» النافية، والأصل فيه: لا ينفع نفساً إيمانها يوم يأتي بعض آيات ربك..

(٥) قوله «دليلٌ» خبر المبتدأ «اعتراضُ» في أول هذا التنبيه.

(٦) أي «لا».

(٧) أي النافية.

يُتَلَقّى بها القَسَم كلها لها الصّدر؛ ولهذا[١] قال سيبويه في قوله[٢]:

آليت حَبَّ العراق الدَّهرَ أَطْعَمُهُ [والحَبُّ يأكله في القرية السوسُ]

إنّ التقدير[٣]: على حَبِّ العراق، فحُذِفَ الخافضُ[٤]، ونُصِبَ ما[٥] بعده بوصول الفعل[٦] إليه، ولم يجعله من باب[٧] «زيداً ضربته»؛ لأن التقدير: لا أطعمه، وهذه[٨] الجملة جوابٌ[٩] لـ «آليت»؛ فإن معناه حَلَفْتُ.

وقيل: لها[١٠] الصّدرُ مطلقاً، وقيل: لا مُطلقاً،

---

(١) أي لأجل كونها إذا وقعت جواب قسم كان لها صدر الكلام.

(٢) البيت للمتلمس، جرير بن عبدالمسيح، وتقدّم في باب «إذا».

(٣) انظر الكتاب ١/١٧.

(٤) وهو «على».

(٥) وهو «حَبَّ».

(٦) وهو «آليتُ».

(٧) أي من باب الاشتغال، وذلك بجعل. «حَبَّ» مفعولاً لفعل محذوف يفسّره في البيت قوله: «أطعمه».

(٨) في م/١ «والجملة»، ثم كُتب فوقها: «عنده».
وفي م/٢ و٤ و٥ «وهذه الجملة»، ومثله في حاشية الأمير.
وفي م/٣ «وذلك جواب»، ومثله في حاشية الدسوقي.
وقوله: هذه الجملة: أي: لا أطعمه.

(٩) وعلى هذا فإن «لا» تكون قد جاءت صدراً في جواب القسم، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهذا عِلّة ما ذهب إليه سيبويه من تقدير حرف جر، وترك النصب على الاشتغال فيه.

(١٠) أي: «لا»، النافية، وقوله: مطلقاً أي سواء كانت واقعة في صدر جملة قسم أو لا.
وتقدّم في باب «إذا» قوله: «والثاني أنّ «ما» لا تقاس على «لا» فإن «ما» لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا».

=

والصّوابُ[١] الأوّلُ.

الثاني[٢] من أوجه «لا» أن تكون موضوعةً لطلب التّرْك[٣]، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمَه واستقبالَه، سواء كان المطلوب منه[٤] مخاطباً نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[٥]، أو[٦] غائباً نحو: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾[٧]،

= فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو «إن لا تقم أقم...»، وقيل إن وقعت في صدر جواب القَسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه...».

(١) أي القول بالتفصيل بين أن تكون في صدر جواب قسم أو لا.

(٢) وكان الوجه الأول «لا» النافية، وذكر أنّ لها خمسة أنواع.

(٣) وهي «لا» الناهية.

(٤) أي المنهيّ عن فعل شيء.

(٥) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ سورة الممتحنة ٦٠/١.

(٦) تعقّب الدماميني المصنّف بوضع «أو» بعد همزة التسوية مرتين: هنا وفي قوله أو متكلماً، مع أنه ذكر في بحث «أم» مما تقدّم أن الصواب وضع «أم»، ومما قال بعد ذلك: «وقد اتفقت النسخ التي حضرت بالدرس عند إقرائي لهذا الكتاب القاهرة المحروسة بجامعها الأزهر على ثبوت «أو» هنا مرتين، وهي عشر نسخ أو أكثر، منها ما هو مقروء على صاحبنا الشيخ محب الدين ولد المصنّف، ومنها ما يقال إنه معتنى بتصحيحه».

انظر الشمني ٤٩/٢ والدسوقي ٢٥٥/١.

وكان ابن هشام قد عاب على الفقهاء استعمال «أو» وقال: إنه لَحْن. وانظر همع الهوامع ٢٥١/٥.

(٧) تتمة الآية: ﴿.. لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ آل عمران ٢٨/٣.

أو «متكلِّماً نحو: «لا أَرَيَنَّك ها هنا»[١]».

وقوله[٢]:

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوْراً مدامِعُها [كـأنّ أبـكـارهـا نِـعَـاجُ دُوّار]

---

(١) فالمتكلم ينهى نفسه عن رؤية المخاطب في مكان قريب منه مشار إليه بـ «ههنا».

(٢) قائل البيت النابغة الذبياني، وتتمته ما وضعته بين معقوفين، وجاءت تتمته عند الشيخ محمد «مُرَدّفات على أحناء أكوار» وهو شطر بيت من قصيدته، وصدره:
«خلف العضاريط من عُوذَى ومن عَمم».
ولعلّ سبب هذا الخلاف عنده أن الشطر الثاني وجده مثبتاً كذلك على هامش النسختين م/٢ و٤.
وجاءت تتمته كما أثبته الشيخ محمد عند العيني أيضاً، وكذا عند ابن مالك، ومثله في شرح الأشموني.
ومناسبة القصيدة أن النابغة حَذَّر قومه من النعمان والإغارة على بعض أهل الشام، وتربّعوا «ذا أُقُرٍ»، وهو وادٍ كان قد أحماه، فعيّروه بالخوف من النعمان، ولما أغار النعمان على قومه قال:

لقد نَهَيْتُ بني ذبيان عن أُقُرٍ وعن تَرَبُّعِهِم في كل أَصْفارِ

الأبيات.
والربرب: القطيع من البقر، شبّه نساءهم بها، حوراً مدامِعُها: أي عيونها، وحُوْر، وهو من الحَوَر: شدة سواد الحدقة في شدّة بياضها.
النعاج: إناث بقر الوحش. دُوَّار: مستدار الرمل يدور الوحش حوله.
ودُوّار: نسك كان في الجاهلية يدار حوله. والأبكار: صغارها.
والشاهد في البيت هو أن «لا» لنهي المتكلّم نَفْسَه.
قال الأعلم: «الشاهد فيه: لا أعرفَنْ، أكّده بالنون الخفيفة لأنه نهي، ومعناه: لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيّات، يقول هذا لنبي فزارة بن ذبيان يخوفُّهم من النعمان بن الحاث الغساني، وكانوا قد نزلوا مرعى له محمياً لا يقربه أحد».
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٥، وشرح السيوطي ٦٢٥/٢، والكتاب ١٥٠/٢، والعيني ٤٤١/٤، والمحتسب ٨٦/٢، وأوضح المسالك ١٨٥/٣، شرح الكافية الشافية/ ١٥٦٨، شرح الأشموني ٣١١/٢، حاشية الصبان ٣/٤، الديوان/٨١.

وهذا النوع[١] مما أُقيم فيه المسَبَّبُ[٢] مُقام السَّبَبِ، والأصل: لا تَكُنْ ها هنا فأراك، ومثله[٣] في الأمر: ﴿وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾[٤]، أي[٥]: وأَغْلِظوا عليهم ليجدوا ذلك.

وإنما عُدِل إلى[٦] الأمر بالوُجدان تنبيهاً على أنه[٧] المقصودُ لذاته[٨]، وأمّا الإغلاظُ فلم يُقْصَد[٩] لذاته، بل ليجدوه، وعكسه[١٠] ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾[١١]، أي: لا تفتتنوا بفتنة الشيطان.

---

(١) أي ما دخلت فيه «لا» الناهية على المتكلم.

(٢) أما في المثال: لا أَرينَّك هُهنا، فالمسبَّب هو رؤية المتكلم، والسبب هو كون المخاطب في ذلك المكان.

وأما في بيت النابغة فقد أقام المسبَّب وهو المعرفة مقام السبب وهو مرورهن عليه. انظر حاشية الدسوقي ١/٢٥٥.

(٣) أي مما أقيم فيه المسبَّب مقام السبب.

(٤) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ٩/١٢٣.

(٥) فالسبب هو الإغلاظ، ووجدان الغلظة هو المُسَبَّب.

(٦) أي عُدِل عن الأمر بالإغلاظ إلى الأمر بالوجدان.

(٧) أي الوجدان.

(٨) «لذاته» كذا في المخطوطات، ونسخة الدسوقي، وطبعة مبارك، وفي طبعة الشيخ محمد، وحاشية الأمير «بالذات»، وأنبه الشيخ محمد على خلاف نسخة لما أثبته.

(٩) قال الشمني: «وذلك لأنه ليس من الأخلاق الحسنة، فلا يكون مأموراً به إلا لعارضٍ كإرهاب العدو» ٢/٤٩، وانظر الدسوقي ١/٢٥٥.

(١٠) أي عكس النوع السابق وهو مما أقيم فيه المسبَّب مقام السَّبَب، ما يذكره في هذه الآية، حيث أقيم السَّبَب مقام المُسَبَّب.

(١١) الآية: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأعراف ٧/٢٧.

واختُلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾[1] على قولين[2]:

أحدهما: أنها ناهية[3]، فتكون من هذا[4]، والأصلُ لا تتعرَّضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عُدِل عن النهي عن التعرُّضِ إلى النّهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مُسَبَّبَةٌ عن التعرُّض، وأُسْنِدَ هذا المسبَّب[5] إلى فاعله[6]، وعلى هذا فالإصابةُ خاصّة بالمُتَعَرِّضين[7].

= فتنة الشيطان لهم سبب والمسبَّب هو افتتان المؤمنين، فعُدِل في نص الآية عن نهي بني آدم عن الافتتان بفتنة الشيطان إلى النهي عن فتنة الشيطان نفسها.

(١) الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ سورة الأنفال ٨/٢٥.

(٢) انظر المسألة في البحر المحيط ٤/٤٨٤، والدر المصون ٣/٤٤١.
وقد ذكر فيها أبو حيان ثلاثة أوجه: النهي والنفي، وأن بعض النحويين ذهب إلى أنها جواب قَسَمٍ محذوف، وأن أصله لَتصيبن ثم مطلت اللام فصارت «لا». وذكره الزمخشري أيضاً.

(٣) وممن ذهب إلى أنها نهي الزمخشري في الكشاف ٢/١١، انظر البحر المحيط ٤/٤٨٤.

(٤) أي مما أقيم فيه المُسَبَّب مقام السَّبب.

(٥) وهو الإصابة.

(٦) وهو الفتنة.

(٧) وعلى هذا فالفتنة قائمة غير أنها لا تصيب إلا من تَعرَّض لها، وبهذا فقد عدل عن النهي عن السَّبب وهو الفتنة إلى النهي عن المسبّب وهو التعرض، أي: لا تتعرضوا للظلم فتقع إصابة الفتنة لكل متعرِّض.
وقال الأمير: «أي لأن الإصابة مسبَّبة عن التعرض، وإنما عَبّر بالذين ظلموا إظهاراً للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم» الحاشية ١/١٩٩.

وتوكيدُ[١] الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب، مثل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا﴾[٢]، ولكن[٣] وقوع الطلب صفةً للنكرة ممتنع، فَوَجَبَ إضمارُ القول، أي: واتقوا فتنةً مَقُولًا فيها ذلك.

كما قيل في قوله[٤]:

[حتى إذا جَنّ الظلام واختلطْ]

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قطُّ

---

(١) أي توكيد الفعل يدل على أن المراد بـ «لا» الطلب؛ لأن توكيد المنفي مختلف فيه. انظر حديث شيخه في البحر ٤/٤٨٣.

(٢) تتمة الآية: ﴿... عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ إبراهيم ١٤/٤٢.

(٣) هذا للزمخشري قال: «وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبن، ونظيره:

حتى إذا جَنَّ الظلام واختلطْ ❊ جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قَطّْ

أي بمذقٍ مقولٍ فيه هذا القول...» الكشاف ٢/١١، وانظر البحر ٤/٤٨٣، والدر المصون ٣/٤١١.

(٤) المثبت في المخطوطات البيت الثاني، وأَثْبَتَ الاثنين معاً مبارك، وهذا ليس في المخطوط المعتمد عليه عنده، وأما الشيخ محمد فقد أثبت الأول، ووضع الثاني بين معقوفين، ويبدو أنه خطأ في الطباعة، لأن البيت الأول لا شاهد فيه للمسألة.

وقيل هذا الرجز للعجاج، وروايته عند ابن الشجري:

جاءوا بضَيْحٍ هل رأيت الذئب قط

والمذق: اللبن الممزوج بالماء، ومثله الضَّيْح، فهو يشبه لون الذئب لأن فيه غُبْرَة وكدرة، ومذقت اللبن: مزجته بالماء.

واستعمل قطّ مع الاستفهام مع أنها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي: ما رأيته قَطّ، وجاز ذلك هنا لأن الاستفهام أخو النفي في كثير من أحكامه.

وقد نزل هذا الراجز بقوم فقروه بهذا المذق فقال هذا.

=

الثاني(١): أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين: **أحدهما**: أن الجملة صفة لـ «فتنة»، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبريّة، وعلى هذا فيكون دخول النون(٢) شاذّاً(٣)، مثله في قوله(٤):

**فلا الجارةُ الدنيا بها تَلْحَيَنَّها		[ولا الضيفُ منها إن أناخ مُحَوَّل]**

= والشاهد فيه أن جملة «هل رأيت...» مقولٌ لقول محذوف، وهو صفة لـ «مذق»؛ إذ شرط الجملة التي تقع صفة أن تكون خبرية، والاستفهام إنشاء.

انظر البيت في شرح البغدادي ٥/٥، وشرح السيوطي ٦٢٧/٢، وأمالي الشجري ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٥/١، والعيني ٦١/٤، والدر المصون ٤١١/٣، والمقرب ٢٢٠/١، والبحر المحيط ٤٨٤/٤، والكشاف ١١/٢، وشرح المفصل ٥٣/٣، شرح الأشموني ٦٨/٢، شرح ابن عقيل ١٩٩/٣، الكامل/١٠٥٤، اللسان/ضيح، أوضح المسالك ٨/٣، الخزانة ٢٧٥/١، ٢٩٣/٢، ٤٨٢، ٥٥٣، والديوان/٤٠٤ ط. صادر «زيادات».

(١) من توجيه «لا» في الآية السابقة في سورة الأنفال.

(٢) أي دخول نون التوكيد على الفعل ولم يسبق بطلب، بل سبق بنفي.

قال أبو حيان: «والجملة من قوله: لا تصيبنّ خبرية صفة لقوله فتنة، أي غير مصيبة الظالم خاصة، إلا أن دخول نون التوكيد على المنفي بلا مختلف فيه، فالجمهور لا يجيزونه، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور، والذي نختاره الجواز، وإليه ذهب بعض النحويين...» البحر ٤٨٣/٤، وذكر مثل هذا السمين، واستشهد ببيت النمر بن تولب الذي استشهد به المصنِّف انظر الدر ٣/ ٤١١.

(٣) «شاذاً» غير مثبت في م/٣، وفي م/٥ «شاذٌّ».

(٤) البيت من قصيدة للنمر بن تولب الصحابي، وصدره هو ما أثبته المصنّف، وعجزه ما أثبتُّه بين معقوفين.

وقوله: فلا الجارةُ... إلخ جملة إخبار، فقد أخبر عن نوقه أنّ الجار لا يَذُمُّها، وأن الضيف لا يُحَوَّل عنها، وأنه لا يحرم من ألبانها من مَرّ بها فكيف يحرم الجار، وإنما خَصَّ الجارة دون الجار لأنه الأغلب؛ إذ أراد الأرامل والعجائز، ووصفها بالدنيا، لأن البعيدة ربما تستغنى عنها بكريمٍ آخر، وربما لا يُعْلَم حالها.

=

بل هو[١] في الآية أسهل لعدم[٢] الفصل، وهو فيهما[٣] سماعي، والذي جَوَّزه[٤] تشبيهُ[٥] «لا» النافية بـ «لا» الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامّةً للظالم وغيره، لا خاصّة بالظالمين كما ذكر[٦] الزمخشري[٧]؛ لأنها قد وُصِفَت بأنها لا تُصيب الظالمين خاصّة، فكيف تكون مع هذا خاصّة بهم؟.

والثاني[٨]: أن الفعل جواب[٩] الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً

= والشاهد في البيت أن «لا» النافية شبهت بلا الناهية فأكد الفعل بعدها وهو «تلحينَّها».

قال أبو حيان في التذكرة: «قيل إن النون جاءت لأنه أراد النهي، وقيل بل هو خبر صحيح، وجاءت ضرورة».

انظر شرح البغدادي ٧/٥، وشرح السيوطي ٦٢٨/٢، والعيني ٣٩٥/٢، وشرح الشأموني ٢١٨/٢، والصبان ٢٠١/٣، والدر المصون ٤١٧/٣.

(١) أي مجيء التوكيد في الآية أسهل مما جاء في البيت.

(٢) فلم يقع في الآية فصل بين لا النافية والفعل، وقع في البيت فصل، حيث فصل بين «لا» والفعل بقوله: الدنيا بها.

(٣) أي التوكيد بعد النفي في الآية والبيت، وذكر الشمني أن هذا رَدٌّ على أبي حيان. الحاشية ٥٠/٢.

(٤) أي جَوّز التوكيد بعد النفي.

(٥) تقدّم معنا نصُّ أبي حيان قبل قليل في المسألة.

(٦) في م/١ و٢ «ذكر»، وفي بقية المخطوطات «ذكره»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن الدسوقي، وحاشية الأمير.

(٧) ما ذكره المصنّف هنا أن الزمخشري ذكر هذا القول، وهو لم يذكره، وتعقَّب أصحاب الحواشي المصنِّف بأن الزمخشري إنما ذكر القول الثاني، وذكر أن الإصابة عامة عليه، وذكر القول الذي ذكره المصنف هنا وأن الإصابة عليه خاصة، فقد نقلتُ نَصّ الزمخشري أن هذا يكون خاصّاً في حالة النهي، لذلك جاء نصُّه «لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب.. من ظلم منكم خاصة».

انظر الكشاف ١١/٢، وحاشية الدسوقي ٢٥٦/١: «عن دردير»، والشمني ٥٠/٢.

(٨) الثاني من توجيهي النفي في الآية.

(٩) هذا للفراء نقله أبو حيان فقال: «وزعم الفراء أن الجملة جواب للأمر نحو قولك: انزل عن الدابّة لا تطرحنّك، أي إن تنزل عنها لا تطرحنّك...». =

عن القياس[١] شاذّاً[٢].

وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري[٣]، وهو فاسد[٤]؛ لأن المعنى حينئذٍ: فإنكم إنْ تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إنّ التقدير إِنْ إصابتكم لا

= ثم ذكر أن الزمخشري أخذ هذا عن الفراء وخلط فيه. انظر البحر ٤/٤٨٤.
والكشاف ٢/١١ قال: «لا تصيبن: لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر أو نهياً أو صفة»، ولم أهتدِ إلى النص في «معاني القرآن» للفراء، لأنه لا يأتي عنده التعليق دائماً بعد الآية بل بحسب المناسبة.

(١) لأن الفعل لا يدل على الطلب، ويأتي بيانه عند المصنّف.

(٢) قوله «شاذاً» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٣) سبق الزمخشريَّ إلى هذا الفراءُ، والزمخشري ناقل عنه.

(٤) هذا الرد لأبي حيان، ونقله المصنّف هنا عن شيخه من غير عزو على عادته في تتبع مسائله في البحر المحيط.
قال أبو حيان بعد أن عزا هذا الوجه للفراء: «... قال: ومنه لا يحطمنَّكم سليمانُ أي: إن تدخلوا لا يحطمنكم، فدخلت النون لما فيها من معنى الجزاء اهـ.
[قال أبو حيان]: وهذا المثال بقوله: ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ليس نظير: واتقوا فتنة؛ لأنه ينتظم من المثال والآية شرط وجزاء كما قدّر، ولا ينتظم ذلك هنا، ألا ترى أنه لا يصح تقدير: إن تتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة؛ لأنه يترتب إذ ذاك على الشرط مقتضاه من جهة المعنى.
وأخذ الزمخشري قول الفراء، وزاده فساداً، وخبط فيه فقال: لا تصيبنّ، لا يخلو في أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة، فإذا كان جواباً فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصّة، ولكنها تعُمّ انتهى تقرير هذا القول، فانظر كيف قدّر أن يكون جواباً للأمر الذي هو اتقوا، ثم قدّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع اتقوا، فقال: المعنى إن أصابتكم يعني الفتنة، وانظر كيف قدر الفراء في: انزل عن الدابة لا تطرحنّك، وفي قوله ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم، فأدخل أداة الشرط على مضارع فعل الأمر، وهكذا يقدّر ما كان جواباً للأمر» البحر ٤/٤٨٤، اقرأ هذا النص وقارنه بما ذكره ابن هشام هنا.
وانظر الدر المصون ٣/٤١١ - ٤١٢.

تصيب الظالم خاصّة مردودٌ؛ لأن الشرط إنما يُقَدَّر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في «ائتني أكرمْكَ»: إنْ تأتِني أكرمْك، نَعَمْ يصحُّ الجواب في قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾[1] الآية؛ إذ يصح: إنْ تدخلوا لا يحطمنّكم، ويصح أيضاً النهيُ على حَدّ «لا أَرَيّنك ها هنا».

وأمّا الوصف[2] فيأتي مكانه هنا[3] أن تكون الجملة حالًا[4]، أي: ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه[5] وعلى الوجه الأول[6] سماعيّ، وعلى النهي[7] قياسيّ.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان[8] للتحريم[9] كما تقدَّم، أو للتنزيه[10]

---

(١) الآيـة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ النمل ١٨/٢٧.

(٢) وهو القول الأول على تخريج «لا» على النفي.

(٣) أي في آية سورة النمل.

(٤) أي حالاً من فاعل «ادخلوها».

(٥) وهو الحالية، وقوله «الوجه» ليس في م/٢ و٤ و٥.

(٦) أي النفي، أو كونها في جواب الأمر.

(٧) وهو الوجه الأول في تخرج الآية «لا تصيبَنَّ».
وقوله «الوجه» ليس في م/٣.

(٨) أي النهي.

(٩) أي طلب الترك على سبيل الوجوب، والجَزْم.

(١٠) أي طلب الترك من غير جَزْم.

نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[١]، وكونها للدعاء[٢] كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[٣]، وقول الشاعر[٤]:

يقولون لا تَبْعَدْ وهم يدفنونني		وأين مكانُ البُعْدِ إلا مكانيا

وقول الآخر[٥]:

فلا تَشْلَلْ يَدٌ فتكت بعمرٍو		فإنَّك لن تَذِلَّ ولن تُضاما

---

(١) الآية: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٣٧.
وقد ذكروا في هذه الآية أن الفضل هو ما ليس بواجب من البِرّ، فهو من الزّوْج تكميل المهر، ومن الزوجة ترك شطره الذي لها.

(٢) والدعاء يكون من الأدنى للأعلى.

(٣) الآية: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٨٦.

(٤) البيت لمالك بن الريب من قصيدة رثى بها نفسه.
والشاهد فيه أن «لا» في «تبعد»، للدعاء، أي: لا تهلك.
انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ١٤/٥، وشرح السيوطي ٦٣٠/٢، والخزانة ٣١٩/١.

(٥) قائله رجل من بكر بن وائل، جاهلي.
والرواية في النوادر ببحر بدلاً من بعمرو، ولن تلاما بدلاً من «لن تضاما» وقال الأخفش فيما كتبه على النوادر: ويروى فتكت بعمرو.
ويقال: شَلّت يمينه: أي يبست.
والشاهد فيه مجيء «لا» للدعاء، فقد دعا له بأن لا تشلّ يده.

ويحتمل[١] النهيَ والدعاءَ قولُ الفرزدق[٢]:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نَعُدْ لها أبداً ما دام فيها الجُرَاضِمُ

أي العظيمُ البطن[٣].

وكونُها للالتماس كقولك لنظيرك غير مُسْتَعْلٍ عليه[٤]: «لا تَفْعَلْ كذا»، وكذا الحكمُ[٥] إذا خرجتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تُطِعْني»[٦]. وليس أصلُ «لا» التي يُجْزَم الفعلُ بعدها[٧] لامَ الأمرِ فزيدت

= انظر شواهد البغدادي ٥/١٪٥، وأمالي الشجري ٢/٢٢٦، وشرح السيوطي ٢/٦٦٣، والنوادر/ ١٥٣.

(١) قال البغدادي «واقتصر ابن الشجري في أماليه على الدعاء، ونسب البيت للفرزدق، والمصنف أخذ منه، ونكّت عليه بأن لا تحتمل النهي أيضاً...».
انظر أمالي الشجري ٢/٢٢٦، وشرح البغدادي ٥/١٧.

(٢) عزاه المصنف للفرزدق تبعاً لماذ كره ابن الشجري، وذكروا هذا البيت للوليد بن عقبة يُعَرِّض بمعاوية، وروايته: فلا بدت لنا، بدلاً من «فلا نَعُدْ لها».
والجُرَاضم: عظيم البطن، والمراد به معاوية.
والشاهد فيه عند ابن الشجري أن «لا» تدل على الدعاء، وعند المصنف محتملة للدعاء والنهي.
والوليد بن عقبة هو أخو عثمان بن عفان لأُمّه، أسلم يوم الفتح هو وأخوه خالد بن عقبة، وله أخبار شنيعة.
وانظر البيت في شرح البغدادي ١٥/١٧، وشرح السيوطي ٢/٦٣٣، وأمالي الشجري ٢/٢٢٦، وأوضح المسالك ٣/١٨٦، والعيني ٤/٤٢١. ولم أجده في ديوان الفرزدق.

(٣) وفي التاج: الأكول. قلت: وهذا يفضي إلى ذاك.

(٤) «عليه» ليس في م/١.

(٥) أي جزم الفعل بعدها.

(٦) وليس المراد النهي عن الطاعة ولكنه التخويف والوعيد، أي إن لم تطعني فسوف ترى ما يكون لك من الجزاء.

(٧) النص في الهمع ٤/٣١٠ «ولا أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها».

عليها ألفٌ خلافاً لبعضهم، ولا هي النافيةُ والجزمُ بلامِ أمرٍ مُقَدَّرةٍ خلافاً للسهيلي[١].

والثالث[٢] « لا » الزائدة[٣] الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ * أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[٤]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٥]،

---

(١) النص في الهمع ٣١٠/٤، وقال أبو حيان بعد النصين: «لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها». وقال في الارتشاف/١٨٥٧ «وهي أصل بنفسها خلافاً لمن زعم أن أصلها لام الأمر زيد عليها ألف، فانفتحت اللام لأجلها وخلافاً للسهيلي إذا زعم أنها. «لا» التي للنفي، وأن الجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ». وانظر الجنى الداني/٣٠٠.

(٢) أي من معاني «لا».

(٣) ذكر المرادي لها ثلاثة أنواع: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، كقولهم: جئت بلا زادٍ، والثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو، والثالث أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه. انظر الجنى الداني/٣٠٠، وانظر رصف المباني/٢٧٠.

(٤) ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ * أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ سورة طه ٢٠/٩٢ - ٩٣. وذكر أبو حيان أن «لا» زائدة، ثم نقل عن علي بن عيسى أنّ «لا» دخلت هنا لأن المعنى: ما دعاك إلى أن لا تتبعني، وما حملك على أن لا تتبعني بمن معك من المؤمنين أفعصيت أمري.. البحر ٦/ ٢٧٣.

وعلى هذا ففيها عنده قولان، وذكر ذلك أيضاً السمين في الدر ٨٤/٥، وانظر الإتقان ٢٢٩/٢.

(٥) الآيـة : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ الأعراف ١٢/٧.

قال أبو حيان: «الظاهر أنّ «لا» زائدة تفيد التوكيد والتحقيق...، وكأنه قيل: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، وسقوطها في هذا دليل على زيادتها في ألا تسجد... وقال قوم: في ألّا تسجد ليست بزائدة، واختلفوا، فقيل: يُقدَّر محذوف يصح معه المعنى، وهو: ما منعك فأحوجك أن لا تسجد، وقيل يحمل قوله ما منعك معنى يصح معه النفي، فقيل: ما منعك من أمرك، ومن قال لك أن لا تسجد» البحر ٢٧٣/٤، ونص أبي حيان مأخوذ من المحرر انظر ٤٤١/٥، وانظر الكشاف ٥٤٠/١ والتبيان للعكبري/٥٥٨، والبيان ٣٥٥/١، والإتقان ٢٢٩/٢، ومعاني الزجاج ٣٢٢/٢.

ويوضِّحه[١] الآية الأخرى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[٢].

ومنه: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[٣]، أي: ليعلموا، وقولُه[٤]:

---

(١) أي الزيادة في الآية السابقة.

(٢) ﴿قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ سورة ص ٣٨/٧٥.

(٣) الآية: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ سورة الحديد ٥٧/٢٩.

وفي لا من «لئلا» قولان:

الأول أنها زائدة وهو قول الجمهور، والمعنى: ليعلم أهل الكتاب عجزهم، وذكر هذا العكبري، وزاد معنى آخر: فقد ذهب إلى أنها ليست زائدة، والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين. انظر التبيان/١٢١١، وانظر الدر المصون ٦/٢٨٢، والبحر ٨/٢٢٩.

(٤) قائله الأحوص.

وجاء الفعل «يلحينني» بالياء في م/١ و٢ و٣، وفي/٤ بالتاء، وفي المخطوطة الخامسة غير واضح، وبالياء عند الطبري، والمرادي، والشمني وقد أثبتُّ الرواية بالياء لأن قبله:

ألا يا لقومي قد أشطّت عواذلي ... ويَزْعُمْنَ أن أوْدَى بحقِّيَ باطلي

فقد نادى قومه مستغيثاً من عواذله للشطط في اللوم على حبه الحسان، ثم أخبر بقوله: يلحينني، ولا يستساغ الخطاب هنا. و«لا» على هذا زائدة.

وذكر الدماميني أن «لا» يحتمل أن تكون نافية، وتعقَّبه البغدادي بأنه لم يتضح له وجه زيادتها لأنه لم يقف على البيت السابق.

وذهب إلى النفي فيها الطبري، وأبو حيان، وابن الأنباري في الأضداد.

والأحوص هو ابن محمد بن عبدالله بن عاصم الأنصاري، وهو مقدَّم عند أهل الحجاز والرواة، وكان يشبب بنساء أشراف المدينة فنهي فلم ينته، وضُرب مئة جلدة، ونفي، فلما ولي يزيد بن عبدالملك خلّى سبيله.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٨، الجنى الداني/ ٣٠٢، شرح السيوطي/٦٣٤، الأضداد/ ٢١٤، البحر المحيط ١/٢٩، الطبري ١/٦٣، الدر المصون ١/٨٤، المحرر ١/١٢٨، الكامل/١٠٩، شعر الأحوص/١٧٩، الحجة للفارسي ١/١٢٢.

ويَلْحِينَني[1] في اللهو أَنْ لا أُحِبَّه وللّهـو داعٍ دائـبٌ غـيـرُ غـافـلِ

وقولُه[2]:

أبى جُودُه «لا» البُخْلَ واستعجلتْ به «نَعَمْ» مِن فتىً لا يمنعُ الجودُ قاتِلَهْ

وذلك[3] في رواية من نصب «البخل» -

---

(١) أثبته الشيخ محمد، ومبارك بالتاء «تلحينني» على خلاف المخطوطات، وقد جاء بالتاء في متن الأمير، والدسوقي. وفي البحر: يلجئني. كذا، وهو تحريف.

(٢) قائله غير معروف.
وجاء في لفظ «البخل وجهان: النصب والجر.
وفي النصب ثلاثة أقوال: لا: زائدة، أو اسم، والبخل بدل، أو «لا» اسم، والبخل مفعول لأجله بتقدير مضاف.
وفي الجر وجه واحد: وهو كون «لا» اسماً أريد به اللفظ، وهو مضاف والبخل مضاف إليه.
وممن روى الجر والنصب أبو الحسن الأخفش، والفارسي في الحجة، وإيضاح الشعر، وابن الشجري في أماليه، وابن جني في الخصائص...
واقتصر بعض المتقدّمين على رواية الجر، وذكر أبو عمرو بن العلاء أنها الرواية، وذهب المصنّف إلى أن «لا» زائدة على وجه من أوجه النصب، وليس من دليل عند أبي حيان على هذا.
وذكر الزمخشري معنى البيت قائلاً: إنه مدح لكريم أبي جودُه أن ينطق بـ «لا» التي للبخل، واستعجلت بجوده «نعم»، أي سبقت نَعَمْ لا، أي سبقتها صادرة من فتى لا يمنع الجود.
والهاء في قاتله يعود على «نعم»، أي قائل نعم لا يمنع الجود، أراد أن الجود وإن قتله لا يمنع. فقاتله: منصوب على الحال، أي: لا يمنع الجود في حال قتله إياه. وقيل غير هذا.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٠/٥ وما بعدها، وشرح السيوطي/٦٣٤، وأمالي الشجري ٢/ ٢٣١، والخصائص ٣٥/٢، ٣٦، ومعاني الزجاج ٣٢٣/٢، البحر المحيط ٢٩/١، و٢٧٣/٤، المحرر ٤٤٠/٥، الجنى الداني/٣٠٢، وكتاب الشعر للفارسي/١١٧، ومعاني الأخفش/٢٩٤. اللسان والتاج/ لا، ونعم، والحجة للفارسي ٣٨١/٣ وانظر ٦٩/١.

(٣) أي زيادة «لا» على رواية النصب، أي: أبى جودُه البُخْلَ.

فأمّا من خفضه[١] فـ «لا» حينئذٍ اسمٌ مضافٌ؛ لأنه أُريدَ به اللفظ.

وشَرْحُ[٢] هذا المعنى أنّ كلمة «لا» تكون للبخل[٣]، وتكون للكرم؛ وذلك أنها إذا[٤] وقعت بعد قول القائل: أعطِني أو هل تُعطيني، كانت للبخل[٥]، فإن[٦] وقعت بعد قوله: أتمنعني عطاءك، أو أتحرمني نوالك كانت للكرم[٧]، وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجْعَل اسماً مفعولًا، والبخلَ: بدلًا[٨] منها، قاله[٩] الزجاج.

---

(١) وهي رواية أبي عمرو بن العلاء، وانظر شرح البغدادي ٥/٢٢ - ٢٣.
وفي المطبوع «خفض» وفي المخطوطات «خفضه» كما أثبتُّه.

(٢) هذا الشرح لابن الشجري في الأمالي ٢/٢٣٢ ويأتي بعد قليل، وما كان يضير المصنّف أن يعزو الفضل له.

(٣) أي تكون دالّة على البخل بالرّد، وتكون دالة على الكرم بحسب الطلب المتقدّم عليها، وهو ما يوضحه المصنّف في عبارته.

(٤) في م/٣ «إنْ».

(٥) إذا رَدّ على الطالب بقوله: لا.

(٦) في م/٣ و٤ «وإنْ».

(٧) على تقدير: لا، لا أمنعك من العطاء، وهذا كرم منه.
وما ساقه المصنّف هنا هو لابن الشجري. قال في أماليه: «... لأن «لا» تكون للبخل ولغير البخل، فأراد أن يمتنع من «لا» التي للبخل خاصة.
فمثال التي للبخل أن يقول له: هل تجود عليّ بدرهم؟ فيقول: لا، ومثال التي لغير البخل أن يقول له: هل تمنعني عطاءك؟ فيقول: لا.». اهـ.

(٨) في م/١ «بدلٌ».

(٩) قال الزجاج: «وأرى فيه وجهاً آخر، وهو عندي حسن، أرى أن تكون «لا» غير لغو، وأن يكون «البخل» منصوباً بدلاً من «لا»، المعنى: أبي جوده البخلَ، واستعجلت به «نعم». معاني القرآن ٢/٣٢٢.

وقال آخر[١]: لا: مفعول به، والبخلَ: مفعول لأجله، أي كراهية البخل.

مثل: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[٢] أي: كراهية[٣] أن تضِلُّوا.

وقال أبو علي في الحجة[٤]: «قال أبو الحسن: فَسَّرتْهُ العرب: أبي جودُه البُخْلَ، وجعلت «لا» حشواً» انتهى.

---

(١) هذا الذي سَمّاه «آخر» هو شيخه أبو حيان، وقد عَزّ عليه التصريح باسمه.
قال أبو حيان: «وقد خَرّجتُه أنا تخريجاً آخر وهو أن ينتصب «البخل» على أنه مفعول من أجله، ولا: مفعوله» البحر ٤/٢٧٣.
ونقل هذا البغدادي عن أبي حيان بعد نص المصنّف مشيراً بذلك إلى النقل من غير التصريح باسم شيخه. انظر شرح الشواهد ٥/٢٣.

(٢) الآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ سورة النساء ٤/١٧٦.

(٣) في م/٥ «كراهة».
وفي التبيان للعكبري: أن تضلوا: فيه ثلاثة أوجه:
أحدها: هو مفعول يبيّن، أي يبيّن لكم ضلالكم، لتعرفوا الهدى.
الثاني: هو مفعول، تقديره: مخافة أن تضلّوا.
والثالث: تقديره: لئلا تضلّوا، وهو قول الكوفيين، ومفعول «يبيّن» على الوجهين، أي يبيّن لكم الحق.
انظر التبيان/٤١٤.
وأنت ترى أن المصنف ذكر وجهاً من الوجوه الثلاثة فيها، وهو ما وافق تخريج شيخه أبي حيان.
وانظر البحر المحيط ٣/٤٠٨ - ٤٠٩.

(٤) الحجة كتاب في قراءات القرآن للفارسي وهو شرح لكتاب السبعة لابن مجاهد. وقد طبع الجزء الأول منه في القاهرة.
ثم طبع كاملاً في دار المأمون بدمشق عام/١٩٨٧.

وكما اختُلِف في «لا» في هذا البيت أنافيةٌ أم زائدةٌ كذلك اختُلِف فيها في مواضع من التنزيل،

أحدها: قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[١].

فقيل[٢]: هي نافية، واختلف هؤلاء في مَنْفيِّها على قولين:

أحدها: أنه شيء تقدَّم[٣]، وهو ما حُكي عنهم كثيراً من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استُؤنف القَسَمُ، قالوا: وإنما صَحّ[٤] ذلك لأن القرآن كُلَّه كالسورة الواحدة. ولهذا يُذكرُ الشيءُ في سورة وجوابُه في[٥] أخرى، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[٦]، وجوابُه: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[٧].

---

(١) سورة القيامة/١.

(٢) فَصّل القول في «لا» أبو حيان في الآية/٧٥ من سورة الواقعة في البحر ٢١٣/٨، وذكره مختصراً في سورة القيامة ٣٨٤/٨ وأحال على الموضع الأول، ومما ذكره فيها: الآراء الآتية:
أ - زائدة مؤكدة، والمعنى: فأقسم، وقابل زيادتها بقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾.
ب - المنفيُّ بها محذوف، أي: فلا صحة لما يقوله الكفار، ثم ابتدأ بأقسم، قاله سعيد بن جبير وبعض النحاة، ورَدّه أبو حيان؛ لأنه لا يجوز في مثل هذا حذف اسم «لا» وخبرها.
جـ - أنها جواب لسائل سأل فيحتمل ذلك نحو قوله: لا، لمن قال: هل من رجل في الدار؟
د - وقيل: توكيد مبالغة وهي كاستفتاح كلام.

(٣) ولذلك جاز الوقف على «لا» على هذا الوجه.
انظر جمال القراء/٥٨٧ «القول في لا»..

(٤) أي صَحّ الردّ على كلام في سورة تقدَّمت.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير، «في سورة أخرى»، ومتن الدسوقي كالمثبت في المخطوطات.

(٦) سورة الحجر ٦/١٥.

(٧) سورة القلم ٢/٦٨.

والثاني: أنّ منفيَّها «أُقْسِمُ»، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاءً، واختاره الزمخشري، قال[(١)]: «والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[(٢)]، فكأنه قيل: إنّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك».

وقيل: هي[(٣)] زائدة، واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئةً[(٤)] وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير[(٥)]: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ لا يُتْرَكون سُدى، ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾[(٦)(٧)]،

= وقوله: إن آية سورة القلم جواب لما تقدّم في سورة الحجر أخذه من الزجاج.
انظر معاني القرآن ٢٠٤/٥، وفعل مثل هذا القرطبي في تفسيره، ٢٢٥/١٨ - ٢٢٦.

(١) الكشاف ٢٩٢/٣، ولم ينقل النص بحروفه بل أنقص منه، وغيّر وبدل، ولكن ما خرج عمّا أراد الزمخشري.

(٢) سورة الواقعة ٧٥/٥٦ - ٦٧

(٣) أي «لا» في «لا أقسم»، حيث جاءت.

(٤) أي إشارة إلى أن الجواب منفيّ.

(٥) هذا التقدير للزمخشري قال: «... فهلا زعمت أن «لا» التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له وقدّرت المقسم المحذوف عليه هُهنا منفياً كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى، قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساغ لكنه لم يقصر، ألا ترى كيف لقي ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾ بقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾، وكذلك ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾، الكشاف ٢٩٢/٣.

(٦) تتمة الآية: ﴿... فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ سورة النساء ٦٥/٤.

(٧) في طبعة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير، إثبات «فيما شجر بينهم» والنص غير مثبت مع الآية في المخطوطات، ولا في متن الدسوقي.

وقوله[١]:

فلا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ لا يدَّعي القومُ أني أفِرُّ

ورُدّ[٢] بقوله: تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾[٣] الآيات، فإن جوابه[٤] مثبت وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾[٥]، ومثله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[٦] الآية.

والثاني[٧]: أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٨].

---

(١) البيت لامرئ القيس، وذكر أبو حاتم أنه لرجل يقال له ربيعة بن جشم، والشاهد فيه زيادة «لا» في صدر القسم للتمهيد بأن الجواب منفي.
وأقسم الشاعر بأبيها هنا تعظيماً له، وابنة العامري: منادى، واسمها هِرّ، وذكر هذا في القصيدة فقال:

وهِرٌّ تصيدُ قلوبَ الرجال وأفلت منها ابن عمرو حُجُرْ

انظر شرح البغدادي ٢٧/٥، وشرح السيوطي/٦٣٥، الخزانة ٤٨٩/٤، والديوان/١٥٤ برواية: «لا وأبيك».

(٢) هذا الردّ للزمخشري، وقد نقلتُه قبل قليل. انظر الكشاف ٢٩٢/٣، وذكر هذا الرد البغدادي في الخزانة ٤٨٩/٤ معزواً لابن هشام، وقد أبْعَد المرمى.

(٣) الآيات: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ * وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ * وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ سورة البلد ٩٠/١ - ٣.

(٤) أي جواب القسم جاء مثبتاً، وهذا مما يدلُّ على أن «لا» قبل القسم ليست للتمهيد، والتوطئة لنفي الجواب.

(٥) سورة البلد ٩٠/٤.

(٦) سورة الواقعة ٥٦/٧٥ وقد تقدّمت قبل قليل.
وقوله: ومثله أن «لا» لم تأتِ زائدة تمهيداً وتوطئة لنفي الجواب؛ لأنَّ الجواب في الآية جاء مثبتاً وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ الآية/٧٧ من سورة الواقعة.

(٧) الرأي الثاني في فائدة زيادة «لا».

(٨) تقدّمت قبل قليل سورة الحديد ٥٧/٢٩، وانظر حاشية الشهاب ٣١٤/٦.

ورُدّ[١] بأنها لا تُزاد لذلك صَدْراً، بل حَشْواً، كما أنّ زيادة «ما» و«كان» كذلك[٢]، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٣]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٤]، ونحو: «زيد كان فاضل»[٥]؛ وذلك[٦] لأن زيادة الشيء تفيد اطّراحه[٧]، وكونه أوّلَ الكلام يفيد الاعتناءَ به، قالوا: ولهذا[٨] نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾[٩]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[١٠]

= وقال الفراء: «والعرب تجعل «لا» صِلَة في كل كلام دخل في آخره جَحْد، أو في أوله جَحْد غير مصرَّح...» معاني القرآن ٣/١٣٧، وانظر ١/٣٧٤، وانظر معاني الزجاج ٥/١١٥.

(١) هذا الرد للفراء قال: «كان كثير من النحويين يقولون: لا: صلة، قال الفراء: ولا يبتدأ بجحد، ثم يجعل صلة يُرادُ بها الطرح...» معاني القرآن ٣/٢٠٧.

(٢) أي لا تكون صدراً بل حشواً.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/١٥٩. واستشهد المصنّف بالآية على زيادة «ما»، وذهب الأخفش وغيره إلى أنه يجوز أن تكون «ما» نكرة بمعنى شيء ورحمة بدل منه. التبيان للعكبري/٣٠٥ وانظر البيان ١/٢٢٩.

(٤) ﴿... وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ سورة النساء ٤/٧٨.

واستشهد المصنّف بالآية لزيادة «ما» على أين، ويأتي الحديث عن هذا والآية في «باب ما» عند المصنِّف.

(٥) وقد زيدت «كان» بين المبتدأ والخبر.

(٦) أي كون الزيادة في الحشو لا الصدر.

(٧) أي يمكن حذفه ويمكن إثباته، وعَبَّر عن هذا المرادي بقوله: «الثابت أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه...» الجنى الداني/٣٠٢.

(٨) أي لأنها تزاد حشواً لا صدراً.

(٩) تتمة الآيتين: ﴿إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ۝ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ سورة المعارج ٧٠/٤٠ - ٤١.

(١٠) سورة الواقعة ٥٦/٧٥ وقد تقدَّمت قبل قليل.

لوقوعها بين الفاء ومعطوفها[١]؛ بخلاف هذه[٢]، وأجاب أبو علي[٣] بما تقدَّم من أنّ القرآن كالسُّورة الواحدة.

الموضع الثاني[٤]:

قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[٥]، فقيل: إنّ «لا» نافية[٦]، وقيل: ناهية[٧]، وقيل: زائدة[٨]، والجميع محتمل.

---

(١) وهو الفعل، وهو معطوف على ما سبق، أي فأقسم.

(٢) أي ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وقد جاءت «لا» في ابتداء الكلام، فلا يصح الحكم بزيادتها، وممن ذهب إلى عدم الزيادة الفراء، وقد نقلت نصّه من قبل.

(٣) أي أجاب عن هذا الاعتراض بأن «لا» لم تقع في صدر الكلام، بل هي في الحشو؛ لأن القرآن كالسورة الواحدة، فمجيئها في صدر هذه السورة، لا تُرَدُّ به الزيادة.

(٤) من مواضع زيادة «لا»، وكان الموضع الأول الذي ناقشه الآية الأولى من سورة القيامة: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ الأنعام ١٥١/٦.

(٦) قال الفراء: «إن شئت جعلت (لا تشركوا) نهياً أدخلت عليه أن، وإن شئت جعلته خبراً. وتشركوا في موضع نصب كقولك: أمرتك ألا تذهبَ (نصب) إلى زيد، وأن لا تذهبْ جزم» معاني القرآن ٣٦٤/١، وعلى النصب تكون «لا» نافية.

وقدره السمين: المحرّمُ ألّا تشركوا. الدر ٢١٥/٣ وهو عند العكبري على الزيادة. التبيان/٥٤٨.

(٧) وذلك على جعل أن تفسيرية، لأنه تقدَّم ما هو بمعنى القول، وهو «أتل» ولا ناهية، وتشركوا: مجزوم بها، وهو اختيار الفراء.

معاني القرآن ٣٦٤/١، والدر ٢١٣/٣، وانظر البحر ٢٤٩/٤ - ٢٥٠، البيان ٣٤٩/١.

(٨) وذلك على جعل «أن» ناصبة للفعل بعدها، وهي وما في حَيّزها في محل نصب بدلاً من «ما حَرّم»، أو =

وحاصلُ القول في الآية أنّ «ما» خبرية[1] بمعنى الذي منصوبة بـ «أُتلُ»[2]، و«حَرّم ربكم» صِلَة، و«عليكم» متعلِّقة بـ «حَرّم»، هذا هو الظاهر[3].

وأجاز الزجاجُ[4] كونَ «ما» استفهاميةً منصوبةً بـ «حَرَّم»، والجملة محكيةٌ بـ «أُتلُ»؛ لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يُعَلَّق[5] «عليكم» بـ «أُتل».

ومن رَجّح إعمالَ أَوّلِ المتنازِعَيْنِ - وهم الكوفيون - رجّحه على تعلُّقه بـ «حَرّم».

وفي «أَنْ» وما بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضع نصب بدلًا من «ما»[6]، وذلك على أنها موصولة،

= أنها الناصبة وهي وما في حَيّزها بدل من العائد المعطوف أي: ما حرمه. و«لا» على هذين الوجهين زائدة. الدر ٢١٤/٣.
أو أن «لا تشكروا» في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هو ألا تشكروا، ولا على هذا الوجه زائدة. البيان ٣٤٩/١.

(١) أي اسم موصول بمعنى الذي وليست استفهامية، والعائد محذوف، أي الذي حَرّمه.

(٢) بعده في م/٣ «لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلّق...» كذا والنص في م/٥ مضطرب.

(٣) أي في توجيه هذه الآية.

(٤) قال الزجاج: «وجائز أن تكون «ما» منصوبة بحرَّم؛ لأن التلاوة بمنزلة القول، كأنه قال: أقول: أيّ شيء حرم ربكم عليكم أهذا أم هذا...» معاني الزجاج ٣٠٣/٢، والنص عند ابن الشجري عن الزجاج في الأمالي ٤٧/١، وتعقبه السمين فقال: «وهذا ضعيف؛ لأنه لا تُعَلَّق إلا أفعال القلوب وما حُمِل عليها» الدر ٢١٣/٣.

(٥) في «عليكم وجهان: أن يُعَلَّق بـ «حَرّم»، وهو اختيار البصريين، وأن يعلَّق بـ «أتل» وهو اختيار الكوفيين، واختيار البصريين إعمال الثاني واختيار الكوفيين إعمال الأول.
الدر ٢١٣/٣، وانظر أمالي الشجري ٤٧/١.

(٦) أجازوا أن تكون بدلاً من «ما»، أو من الضمير المحذوف من «ما حَرّم»؛ إذ التقدير: ما حَرّمه. انظر البحر ٢٥١/٤، وانظر الدر ٢١٤/٣، والبيان ٣٤٩/١.

لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضع رفع خبراً لـ «هو» محذوفاً[١].

أجازهما بعض المعربين، وعليهما[٢] فـ «لا» زائدة، قاله[٣] ابن الشجري.

والصواب[٤] أنها نافية[٤] على الأول، وزائدة[٥] على الثاني.

والثالث: أن يكون الأصلُ أُبَيِّن لكم ذلك لئلا[٦] تشركوا، وذلك لأنهم إذا حَرَّم عليهم رؤساؤهم ما أَحَلّه الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

---

(١) والتقدير: المتلوّ عليكم هو ألا تشركوا.
وذهــب أبــو حيــان إلى أن المبتدأ المضمر دَلّ عليه المعنى، و التقدير: المتلو ألا تشركوا. البحر ٤/٢٥٠، ومثله عند السمين في الدر ٣/٢١٥، وكذا عند العكبري في التبيان/٥٤٨.

(٢) على جعل «ما» موصولة أو استفهامية، أو على هذين التوجيهين المتقدّمين.

(٣) قــال ابـن الشــجري : «... ولا يصح عندي هذان التقديران إلا أن يحكم بزيادة «لا»...» الأمالي ١/٤٨.

(٤) وفي هذا رَدّ على ابن الشجري، ورَدّ على أبي حيان، إذ ذهب إلى أنها على البدلية زائدة أيضاً. انظر البحر ٤/٢٥١، وقد أشار إلى هذا الشمني في الحاشية ٢/٥١.
وتعقب الدماميني المصنف فقال: «وهذا عجيب جداً، فإن الأول وهو جعل «ما» موصولة، وحرم ربكم صلة، وعليكم متعلق بحرم، وجعل ألا تشركوا في موضع نصب على أنه بدل من «ما»، فإذا جعلت ما نافية في هذا الوجه كان فاسداً؛ لاقتضائه أن عدم الإشراك محرّم وهو باطل...» انظر حاشية الشمني ٢/٥٢. وقد تَعَقَّب الشمني الدماميني في هذا.

(٥) على تقدير: أتل ما حَرّم ربكم وهو الإشراك.

(٦) ذكر هذا أبو حيان على أنه مفعول من أجله، ثم قال: «وهذا بعيد..» البحر ٤/٢٥٠ - ٢٥١ وانظر الدر ٣/٢١٥ فهو في محل نصب أو جر على حذف لام العلة... لئلا تشركوا، ثم قال: «وهذا منقول عن أبي إسحاق إلا أن بعضهم استبعده...» وعنى بذلك شيخه أبا حيان.
والنص للزجاج في معاني القرآن ٢/٣٠٢.

والرابع: أن الأصل أوصيكم[١] بأن لا تشركوا، بدليل أنّ ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾[٢] معناه: وأوصيكم بالوالدين، وأنّ في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾، وعلى هذين الوجهين[٣] فحذفت[٤] الجملة وحرف الجر.

والخامس: أنّ التقدير[٥]: أتل عليكم ألّا تشركوا، فحذف مدلولًا عليه بما تقدَّم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة[٦] الزجاج.

والسادس[٧]: أن الكلام تَمّ عند «حَرّم ربكم»، ثم ابتدئ: عليكم ألّا تشركوا،

---

(١) وعلى هذا التقدير يكون «أن لا تشركوا» مفعولاً بفعل محذوف تقديره: أوصيكم، قال أبو حيان: «لأن قوله: وبالوالدين إحساناً، محمول على أوصيكم بالوالدين إحساناً» فالمصنّف نقل نص شيخه أبي حيان. وبعد ذكر أبي حيان لهذا الوجه قال: «وهذا بعيد لأن الإضمار خلاف الأصل» وأبو حيان نقل نص الزجاج.
انظر البحر ٢٥١/٤، وذكر السمين أن هذا للزجاج. انظر الدر ٢١٥/٣، ومعاني الزجاج ٣٠٤/٢.

(٢) أي في الآية نفسها ١٥١/من سورة الأنعام.

(٣) وهما تقدير المفعول من أجله في الثالث: أُبَيِّنُ لكم ذلك لئلا تشركوا، والوجه هنا أوصيكم بألا تشركوا.

(٤) ولذلك رَدّ هذا أبو حيان على تقدير «أوصيكم..» لكثرة الحذف.

(٥) قال الزجاج: «ويجوز أن يكون ألا تشركوا محمولاً على المعنى فيكون: «أَتْلُ عليكم ألا تشركوا به شيئاً، فالمعنى: أتل عليكم تحريم الشرك به» معاني القرآن ٣٠٤/٢.

(٦) معاني الزجاج ٣٠٣/٢ - ٣٠٤.
والأوجه الثلاثة، مفعول من أجله على تقدير أبين لكم لئلا تشركوا به شيئاً، وعلى معنى أوصيكم، وكذا الوجه الخامس: أتل عليكم أن لا تشركوا.

(٧) هذا الكلام لابن الأنباري، قال: «ويجوز أن تقف على قوله: ربكم، ثم تبتدئ وتقرأ: عليكم ألا تشركوا أي عليكم ترك الإشراك، فيكون ألا تشركوا في موضع نصب على الإغراء بعليكم» البيان ٣٤٩/١.
ومثل هذا عند العكبري في التبيان/٥٤٨، وسبقهم إلى ذلك الشجري في الأمالي ٤٩/١، ونقل هذا =

وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وألّا تقتلوا، ولا تقربوا، فـ «عليكم» على هذا اسم فعل بمعنى الزموا.

و«أنْ» في هذه الأوجه الستة مصدرية، و«لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع[1]: أنّ «أنْ» مفسِّرة بمعنى: أي، ولا: ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً، وأَحسِنوا بالوالدين إحساناً.

وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.

والموضع الثالث[2]:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] فيمن فتح الهمزة[4].

= السمين عن ابن الأنباري، وكان الأولى به أن ينقله عن الشجري، ويبدو أنه لم يطلع عليه. ثم قال: «وهذا وإن كان ذكره جماعة كما نقله ابن الأنباري ضعيف لتفكيك التركيب عن ظاهره، ولأنه لا يتبادر إلى الذهن» الدر ٣/٢١٥.

(١) بدأ أبو حيان بهذا الوجه في البحر ٤/٢٤٩ - ٢٥٠، ومثله في الدر ٣/٢١٣ - ٢١٤، وسبقهما إلى ذلك ابن الشجري، انظر الأمالي ١/٤٨ - ٤٩، والبيان ١/٣٤٩، والتبيان/٥٤٨.

(٢) أي من المواضع التي اختلف فيها في زيادة «لا»، وقد ذكر من قبل الموضع الأول وهو الخلاف في آية سورة القيامة/١، وذكر الثاني في الخلاف في آية سورة الأنعام/١٥١.

(٣) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ سورة الأنعام ٦/١٠٩.

(٤) قرأ بفتح الهمزة «أنها» نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر والأعمش وأبو جعفر وشيبة وأبو بكر في رواية وبها قرأ الأخفش.
وقرأ بكسر الهمزة «إنها» ابن كثير وأبو عمرو والعليمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم وداود الإيادي عن عاصم أيضاً والحسن ويعقوب وخلف وابن محيصن واليزيدي ومجاهد ونصير عن الكسائي وسهل وقتيبة وحماد. =

فقال قوم منهم الخليل والفارسي[(١)]: «لا» زائدة، وإلا لكان عذراً للكفار، ورَدَّه[(٢)] الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح.

وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك. فقال النحاس[(٣)]: حذف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قولٍ له آخر[(٤)]:

= وتقدَّم تفصيل أوفى من هذا في باب «لا».
وانظر البحر ٢٠١/٤، والحجة لابن خالويه/١٤٧، والرازي ١٤٤/١٣، والطبري ٢١١/٧، والسبعة/٢٦٥، والتيسير/١٠٦، والنشر ٢٦١/٢، والكشف ٤٤٤/١، والإتحاف/٢١٥، ومعاني الأخفش ٢٨٥/٢.
وانظر كتابي «معجم القراءات» فالمراجع لهاتين القراءتين كثيرة.

(١) ذكر أبو حيان في البحر ٢٠٢/٤ أن بعضهم ذهب إلى أنها زائدة، قال وإنما جعلها زائدة لأنها لو بقيت على النفي لكان الكلام عذراً للكفار وفسد المراد بالآية.
ثم ذكر أن القائل بزيادتها الكسائي والفراء. وانظر المحرر ٣١٦/٥ - ٣١٧ وإعراب النحاس ١/ ٥٧٤، والحجة للفارسي ٣٨١/٣.

(٢) قال الزجاج: «... وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها لعلها إذا جاءت لا يؤمنون...، وقد قال بعضهم إنها أَنّ التي على أصل الباب، وجعل «لا» لغواً..، والذي ذكر أن «لا» لغو غالط؛ لأن ما كان لغواً لا يكون غير لغو، ومن قرأ إنها إذا جاءت بكسر إنّ فالإجماع أن «لا» غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظةٍ مرة النفي ومرة الإيجاب...». معاني القرآن ٢٨٢/٢ - ٢٨٣، والنص في البحر ٢٠٢/٤.

(٣) لم أجد حديثاً في هذا عند أبي جعفر النحاس في سياق هذه الآية.
انظر إعراب القرآن له ٥٧٣/١ - ٥٧٤.
وجاء النص عند أبي حيان: «وتأوّل بعض المُفَسِّرين الآية على حذف معطوف يخرج «لا» عن الزيادة، وتقديره: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون...، ذكره النحاس وغيره، ولا يحتاج الكلام إلى زيادة «لا»، ولا إلى هذا الإضمار...» البحر ٢٠٢/٤.

(٤) وهو رأي سيبويه أيضاً. وهي قراءة أُبَيّ «وما يشعركم لعلها إذا جاءت..» وحكى الكسائي أنها كذلك في مصحفه، وأنها قراءة أهل المدينة. =

أنّ[1]: بمعنى «لَعَلّ» مثل «ائتِ السوقَ أنّك تشتري لنا شيئاً».

ورَجّحه الزجاج، وقال[2]: إنهم أجمعوا عليه، ورَدَّه الفارسي[3] فقال: التوقع الذي في «لعلّ» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير[4] ما رَجّح به الزجاج كون «لا» غير زائدة.

وقد انتصروا لقول الخليل بأنْ قالوا[5]: يؤيِّدُه أن «يشعركم» و«يدريكم» بمعنىً، وكثيراً ما تأتي «لعلّ» بعد فِعْل الدراية نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[6]، وأنّ في مصحف أُبَيّ «وما أدراكم لعلّها»[7].

= وانظر شرح المفصّل ٧٨/٨، ومعاني الفراء ٣٥٠/١، والكشاف ٥٢٣/١، وزاد المسير ١٠٤/٣، والبحر ٢٠٢/٤، ومعاني الزجاج ٢٨٢/٢، والتبيان للعكبري/٥٣١.

(١) وذكر هذا المصنف في بحث «أنّ»، ولم يَعْزُ هذا الرأي للخليل. بل ذكر أنها لغة في «لعلّ»، ثم ذكر المثال والآية، ووعد ببحثٍ يأتي في باب اللام، وانظر إعراب النحاس ٥٧٣/١.

(٢) قال الزجاج: «والقول الأول [قول الخليل وسيبويهِ] أقوى وأجود في العربية..، وقد أجمعوا أنّ معنى «أنَّ» ههنا إذا فتحت معنى لعلّ، والإجماع أولى بالاتّباع» معاني القرآن ٢٨٣/٢.

(٣) قال أبو حيان: «وضَعَّف أبو علي هذا القول بأن التوقُّع الذي يدل عليه «لعلّ» لا يناسب قراءة الكسر؛ لأنها تدل على حكمه تعالى أنهم لا يؤمنون، لكنه لم يجعل «أنها» معمولة ليشعركم، بل جعل عِلّة على حذف لامها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، فهو لا يأتي بها لإصرارهم على كفرهم...، فيكون «وما يشعركم» اعتراضاً بين المعلول وعِلّته...» البحر ٢٠٢/٤. وانظر الحجة للفارسي ٣٧٧/٣.

(٤) أي ما رَدّ به الفارسي من كونها ليست بمعنى «لعلّ» نظير ما ذكره الزجاج في عدم زيادة «لا» من قبل.

(٥) ذكر أبو حيان أن المعنى وما يدريكم، وأن لعلّ تأتي كثيراً في مثل هذا الموضع، واحتج بالآية وقراءة أُبَيّ. ونَصُّ ابن هشام هو نصُّ شيخه أبي حيان حذو القُذّة بالقُذّة، وعَزّ عليه أن يُصَرِّح بأنه منقول منه. انظر البحر ٢٠٢/٤.

(٦) سورة عبس ٣/٨٠.

(٧) المنقول عن أُبَيّ قراءتان: «وما أدراكم لعلها» و«ما أدراك لعلّها» انظر البحر ٢٠٢/٤، معاني الفراء ٣٥٠/١، الكشاف ٥٢٣/١، الإتحاف/٢١٥، الرازي ١٤٥/١٣، القرطبي ٦٥/٧، حاشية =

وقال قوم[١]: «أَنّ» مؤكَّدة، والكلام فيمن[٢] حكم بكفرهم، ويئس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي إنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم[٣] به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذٍ، ونظيره[٤] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾[٥].

وقيل[٦]: التقدير: لأنهم، واللام متعلِّقة بمحذوف، أي لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[٧]، واختاره الفارسي.

واعلم أن مفعول «يشعركم» الثاني - على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى

= الجمل ٧٧/٢، شرح المفصّل ٧٨/٨، حاشية الشهاب ١١٣/٤، روح المعاني ٢٥٤/٧.

(١) صاحب هذا القول العكبري، قال: «والثالث أنّ «أنّ» على بابها، و«لا» غير زائدة، والمعنى: وما يدريكم عدم إيمانهم، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبداً، ويئس من إيمانهم، والتقدير: لا يؤمنون بها، فحذف المفعول» التبيان/٥٣١.

(٢) في م/١ «لمن حكم بكفرهم» ومثل هذا عند العكبري.

(٣) في بعض نسخ الكتاب «ما سبق لهم من القضاء»، وأشار إلى هذا الخلاف الشيخ محمد.

(٤) أي نظير هذا الرأي المتقدِّم في تخريج الآية من حيث إفادة الحكم بعدم الإيمان عند مجيء الآية.

(٥) تتمة الآية الثانية: ﴿... حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ يونس ٩٦/١٠ - ٩٧.

(٦) هذا عند أبي حيان، وقد عزاه للفارسي، قال أبو حيان: «لعل لا يناسب قراءة الكسر... لكنه لم يجعل «أنها» معمولة ليشعركم، بل جعلها علة على حذف لامها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون فهو لا يأتي بها لإصرارهم على كفرهم، فيكون نظير «وما منعنا أن نرسل بالآيات إلّا أن كذَّب بها الأولون»، أي بالآيات المقترحة. انتهى». انظر البحر ٢٠٢/٤.

(٧) تتمة الآية: ﴿... وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ الإسراء ٥٩/١٧.

«لعلّ» - محذوف، أي[١]: إيمانهم، وعلى بقية الأقوال[٢] «أنّ» وصِلَتُها.

الموضع الرابع[٣]:

﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٤]، فقيل: لا[٥]: زائدة، والمعنى[٦] ممتنع على أهل قرية قدَّرنا إهلاكهم لكفرهم[٧] أنهم لا يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فحرام خبر مقدَّمٌ وجوباً؛ لأن المخبرَ عنه[٨] «أنّ» وصلتها، ومثله[٩]: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[١٠]، لا[١١] مبتدأ، و«؟أنّ» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، كما جوّز[١٢] أبو البقاء[١٣]؛

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٢٨٣/١ - ٢٨٤، والتبيان/٥٣٠ - ٥٣١.

(٢) أي سواء قيل بأن «لا» زائدة، أو نافية.

(٣) من المواضع التي اختلف فيها العلماء في زيادة «لا».

(٤) سورة الأنبياء ٩٥/٢١.

(٥) وممن ذهب إلى زيادتها أبو عبيد. كذا في البحر ٣٣٨/٦، ومثله عند الشمني ٥٢/٢، وفي الدر المصون ١٠٩/٥ أبو عمرو.

(٦) قال أبو حيان: «... والمعنى ممتنع على أهل قرية قدّرنا عليهم إهلاكهم لكفرهم رجوعهم في الدنيا إلى الإيمان إلى أن تقوم الساعة، فحينئذٍ يرجعون» البحر ٣٣٨/٦، وانظر الدر المصون ١٠٩/٥. ونَصُّ ابن هشام هو نصُّ شيخه أبي حيان..

(٧) قوله «لكفرهم» مثبت في المخطوطات، وغير مثبت في طبعة مبارك والشيخ محمد. وفي نسخة الدسوقي «بكفرهم».

(٨) أي فلو تأخر الخبر عنها لالتبست «أنّ» المؤكدة بالتي هي لغة في «لعلّ». دسوقي ٢٦٠/١.

(٩) أي في كون المخبرَ عنه «أنّ» وصلتها.

(١٠) تتمة الآية: ﴿... فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ يٰس ٤١/٣٦.

(١١) أي ليس «حرام» مبتدأً.

(١٢) في المطبوع «جَوّزه».

(١٣) قال أبو البقاء «والجيد أن يكون «أنهم» فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر» التبيان/٩٢٧، ونقل هذا عنه السمين ١٠٩/٥.

لأنه[١] ليس بوصفٍ صريحٍ، ولأنه[٢] لم يعتمد على نفي ولا استفهام.

وقيل[٣]: لا: نافية، والإعراب إمّا على ما[٤] تقدَّم، والمعنى: ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أنّ «حرام» مبتدأ[٥] حذف خبره، أي قبول أعمالهم، وٱبْتُدِئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه[٦] خبر لمبتدأ محذوف، أي: والعمل الصالح حرام عليهم.

وعلى الوجهين[٧]: فـ«أنهم لا يرجعون» تعليلٌ[٨] على إضمار اللام، والمعنى:

---

(١) أي: حرام وقد وقع مبتدأ.

(٢) أي «حرام»، وعدم اعتماده على نفي أو استفهام مع عمله هو رأي الأخفش. وانظر الدر المصون ٥/ ١٠٩، ورَجّح التوجيه على مذهب الأخفش.
وفي حاشية على م/٣ «وأجاز الأخفش والكوفيون عدم الاعتماد».

(٣) انظر التبيان للعكبري/٩٢٧ «وقيل: ليست زائدة، أي ممتنع عدم رجوعهم عن معصيتهم».

(٤) أي: حرام: خبر مقدّم، وأَنّ وما بعدها مصدر مؤوَّل مبتدأ مؤخَّر.

(٥) ذكر العكبري هذا الوجه ثم ذكر في الخبر وجهين:
الأول: هو «أنهم لا يرجعون» ويصح جعل «لا» زائدة، ويصح جعلها نافية كالتأويل الذي ذكرته في الحاشية رقم (٣).
والثاني: أن الخبر محذوف وتقديره: توبتهم أو رجاء بعثهم، إذا جعلت لا زائدة. التبيان/٩٢٦ - ٩٢٧، وانظر الدر المصون ٥/١٠٩.

(٦) مثل هذا عند العكبري قال: «وقيل: حرام: خبر مبتدأ محذوف أي ذلك الذي ذكرناه من العمل الصالح حرام» التبيان/٩٢٧، والنصّ في الدر ٥/١١٠.
وقدّر بعضهم المبتدأ: الإقالة أو التوبة حرام. وهذا التقدير مذكور عند أبي حيان في البحر ٦/٣٣٨.

(٧) من جعل «حرام» مبتدأ حذف خبره، أو هو خبر مبتدأ محذوف.

(٨) قال أبو حيان: «... وقدّره بعضهم متقدِّماً كأنه قال: والإقالة والتوبة حرام، وقراءة الجمهور بالفتح تصحُّ على هذا المعنى، وتكون «لا» نافية على بابها، والتقدير: لأنهم لا يرجعون» البحر ٦/٣٣٨.

لا يرجعون عمّا هم فيه، ودليلُ المحذوف[١]، ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾[٢]، ويؤيّدهما[٣] تمام الكلام قبل مجيء «إنّ» في قراءة[٤] بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس[٥]:

﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا﴾[٦].

---

(١) أي الخبر على الوجه الأول والمبتدأ على الوجه الثاني.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ سورة الأنبياء ٩٤/٢١.
قال الدسوقي: «فمن يعمل من الصالحات. دليلٌ لحذف المبتدأ في الوجه الثاني، وقوله: فلا كفران لسعيه دليلٌ لحذف الخبر على الوجه الأول». الحاشية ٢٦١/١.

(٣) أي يؤيد هذين الوجهين الأخيرين في حرام، وهما كونه مبتدأ حذف خبره، وخبراً لمحذوف.

(٤) انظر البحر ٣٣٨/٦ وفي الكشاف ٣٣٧/٢ «وقرئ إنهم بالكسر، وحقُّ هذا أن يتم الكلام قبله، فلا بُدّ من تقدير محذوف، كأنه قيل: وحرام على قرية أهلكناها ذاك، وهو المذكور في الآية المتقدّمة من العمل الصالح...».
وانظر التبيان/٩٢٧، والدُّرّ المصون ١١٠/٥.
وفي حاشية الشهاب ٢٧٤/٦: «... ويؤيده القراءة بالكسر؛ لأنها جملة مستأنفة للتعليل».
هذا ولم أجد في هذه المراجع من سَمّى قارئاً لهذه القراءة.

(٥) من مواضع الخلاف في زيادة «لا».

(٦) تتمة الآية: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ سورة آل عمران ٧٩/٣ - ٨٠.

قرئ[١] في السبع[٢] برفع «يأمركم»، ونصبه، فمن رفعه قطعه[٣] عما قبله، وفاعله ضميره تعالى، أو ضمير الرسول ﷺ، ويؤيِّد الاستئنافَ قراءةُ بعضهم[٤] «ولن يأمركم»، و«لا» على هذه القراءة[٥] نافية لا غير.

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو الكسائي وأبو جعفر وعاصم برواية الأعشى والبرجمي وأبي بكر، وأبو زيد.
«ولا يأمرُكم» بالرفع على الاستئناف.
وقرأ ابن عامر وعاصم وحفص وحمزة وحماد ويحيى عن أبي بكر واليزيدي والأعمش ويعقوب وخلف والحسن وعبدالوارث عن أبي عمرو، «ولا يأمرَكم» بنصب الراء.
وخَرّجه أبو عليّ وغيره على أن المعنى ولا له أن يأمركم، فقدَّروا «أَنْ» مضمرة بعد «لا»، وتكون «لا» مؤكّدة معنى النفي السابق، وهي أَوْلَى القراءتين بالصواب عند الطبري.
انظر البحر ٢/٥٠٧، السبعة/٢١٣، القرطبي ٤/١٢٣: «النصب عطفاً على أن يؤتيه» الطبري ٣/ ٢٣٤، التيسير/٨٩، النشر ٢/٢٤٠، شرح الشاطبية/١٧٤، الكشاف ١/٣٣١، الإتحاف/١٧٧، إرشاد المبتدي/٢٦٦، الرازي ٨/١١٣، مجمع البيان ٢/١٢٥، المبسوط/١٦٧، التبصرة/٤٦٢، حجة الفارسي ٣/٥٧.
والمراجع لهاتين القراءتين كثيرة، وانظر هذا في كتابي «معجم القراءات».

(٢) في طبعة الشيخ محمد «في السبعة».

(٣) والقطع هنا على الاستئناف، قال الزمخشري «والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، وتنصرها قراءة عبدالله: ولن يأمركم».
الكشاف ١/٣٣٢، وانظر البحر ٢/٥٠٧.

(٤) هذه قراءة عبدالله بن مسعود، وذكر الطبري أنّ خبر هذه الرواية عنه غير صحيح، فهي في خبر رواه حجاج عن هارون، ونقلُه يجوز فيه الخطأ والسهو، كما ذكروا أنها في مصحفه.
انظر البحر ٢/٥٠٧، والكشاف ١/٣٣٢، ومعاني الفراء ١/٢٤٤، والرازي ٨/١١٣، والقرطبي ٤/ ١٢٣، والحجة لابن خالويه/١١١، والطبري ٣/٢٣٤، والمحرر ٣/١٩٢، وفتح القدير ١/٣٥٥، وروح المعاني ٢/٢٠٨.

(٥) أي على قر اءة الرفع.

ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾[١]، كما أنّ «يقول»[٢] كذلك[٣]، و«لا» على هذه[٤] زائدة[٥] مؤكِّدةٌ لمعنى النفي السابق. وقيل[٦] على «يقول»، ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جَوّز في «لا» وجيهن: **أحدهما** الزيادة[٧]، فالمعنى ما كان لبشر أن يُنَصِّبَهُ اللَّهُ للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً.

والثاني[٨]: أن تكون غير زائدة،

---

(١) في الآية الأولى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ...﴾.

(٢) في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ... ثُمَّ يَقُولَ﴾.

(٣) وقوله: «كذلك» أي الفعل «يقول» معطوف على «يؤتيه» أيضاً.

(٤) أي على العطف.

(٥) نحو قولك: ما كان من زيد إتيان ولا قيام، وأنت تريد انتفاء كل واحدٍ منهما.

(٦) هذا القول للطبري ذهب إلى أن «ولا يأمركم» بالنصب معطوف على قوله «ثم يقول». الطبري ٣/ ٢٣٤.

وذهب إلى هذا من بعده الزمخشري فقال «ولا يأمركم، بالنصب عطفاً على: ثم يقول» الكشاف ٣٣١/١.

وتعقّب ابن عطية الطبري، وقال: «وهذا خطأ، لا يلتئم به المعنى»، ولم يفصل الحديث في وجه الخطأ. وتابع بيان هذا الخطأ أبو حيان. انظر البحر ٥٠٧/٢، والمحرر ١٩٣/٣.

(٧) قال الزمخشري: «وفيه وجهان: أحدهما أن تجعل «لا»، مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: ما كان لبشر أن يستنبئه الله وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني، ولا يستخفّ بي» الكشاف ٣٣١/١.

(٨) من توجيهي الزمخشري في «لا».

قال في الكشاف: «والثاني أن تجعل لا غير مزيدة، والمعنى أن رسول الله ﷺ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح، فلما قالوا: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما =

ووَجَّهَهُ بأنه[١] عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهلَ الكتاب عن عبادة عُزَيْر وعيسى، فلما قالوا: أنتخذك رباً؟ قال لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم[٢] عن عبادة الملائكة. هذا ملخص[٣] كلامه.

وإنما فَسَّرَ «لا يأمر» بـ «ينهى» لأنها[٤] حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أَعَمُّ من النهي والسكوت، والمراد[٥] الأوّل وهي الحالة[٦] التي يكون بها البشر متناقضاً[٧]؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يُعْبَدُوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف[٨] يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في «ولا

= كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء» الكشاف ١/ ٣٣١ - ٣٣٢.

(١) في م/١ «بأنه عليه أفضل الصلاة والسلام»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «بأن النبي عليه الصلاة والسلام»، ولفظ النبي غير مثبت في المخطوطات.

(٢) في م/٥ «وينهاكم» بضمير الخطاب، وكذا جاء نص الزمخشري في الكشاف، ومثله ما نقله عنه أبو حيان في البحر.

(٣) هذا ليس ملخص كلامه بل هو كلامه نفسه، وقد نقلتُه لك قبل قليل للمقارنة بينهما.

(٤) في حاشية الأمير ٢٠٣/١ «أي أن الواقع أنه ﷺ كان ينهاهم عن عبادة الملائكة».

(٥) أي من عدم الأمر بالعبادة الأول، وهو النهي عن عبادة الملائكة. دسوقي ٢٦٢/١.

(٦) أي إن معنى الآية أنه ليس لبشر الجمع بين كونه آمراً بعبادة، وكونه ناهياً عن عبادة الملائكة لما فيه من التناقض. أمير ٢٠٣/١.

(٧) والتناقض قائم بين نهيه عن عبادة الملائكة والنبيين وبين أمره بعبادة نفسه. دسوقي.

(٨) أي: كيف ينهى عن عبادة غيره من المخلوقين ويأمرهم بعبادة نفسه وهو مخلوق مثلهم، أي كيف يجمع بين نهيهم عن شيء ثم أمرهم بفعله وهو عبادته؟

يأمركم» على القراءتين[١] التفات[٢].

* * *

(١) الرفع والنصب.

(٢) هو التفات من غيبة إلى خطاب، فسياق الآيتين من قبل على الغيبة: ما كان لبشر أن يؤتيه.. ثم يقول للناس.. ولا يأمركم.

ولو جرت الآية على نسق واحد لكان: ولا يأمرهم، أي الناس.

تنبيـــه

قرأ جماعة: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[(١)].

وخَرّجها أبو الفتح[(٢)] على حذف ألف «لا» «تخفيفاً»، كما قالوا «أَمَ واللهِ».

ولم يَجْمَعْ[(٣)] بين القراءتين بأن يقدِّر[(٤)] «لا» في قراءة الجماعة زائدة؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

* * *

(١) الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ الأنفال ٢٥/٨.

- وقراءة الجماعة «لا تُصيبن» ولا: نافية، وذهب بعضهم إلى أنها ناهية.

- وقرأ ابن مسعود وعلي وزيد بن ثابت والباقر محمد بن عليّ وأُبَيّ والربيع بن أنس وأبو العالية وابن جماز وأبو جعفر والزبير بن العوام «لَتُصيبَنّ» بفتح اللام من غير ألف.

انظر البحر ٤٨٤/٤، الكشاف ١١/٢، القرطبي ٣٩٣/٧، العكبري/٦٢١، المحتسب ٢٧٧/١، مجمع البيان ١٢٧/٩، مختصر ابن خالويه/٤٩، حاشية الشهاب ٢٦/٤،، المحرر ٢٦٥/٦، زاد المسير ٣٤٢/٣، روح المعاني ١٩٣/٩، فتح القدير ٣٠٠/٢، شرح المُفَصَّل ١١٧/٨، التاج/لا، وانظر بصائر ذوي التمييز. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٢) قال ابن جني «... ولا يجوز أن يراد زيادة «لا»، من قِبَل أنه كان يصير معناه: واتقوا فتنة تصيبن الذين ظلموا منكم خاصّة، فليس هذا عندنا من مواضع دخول النون، ألا تراك لا تقول: ضربت رجلاً يَدْخُلَنّ المسجد؟ هذا خطأ لا يقال، ولكن أقرب ما يُصْرَف إليه الأمر في تلاقي معنيي القراءتين أن يكون يراد لا تصيبنّ، ثم يحذف الألف من «لا» تخفيفاً واكتفاء بالفتحة، فقد فعلت العرب هذا في أخت «لا» وهي «أما»، من ذلك ما حكاه محمد بن الحسن من قول بعضهم: أَمَ واللّهِ ليكوننّ كذا، فحذف ألف أَمَا تخفيفاً...». المحتسب ٢٧٧/١.

(٣) أي بين لا تصيبن، ولَتُصيبن، وكان ابن جني قد بدأ حديثه بأنّ معنيي هاتين القراءتين ضِدّان، وذكر أنه إذا أمكن أن يجمع بينهما كان ذلك جميلاً وحسناً، وهذا ما حاوله في تخريجه.

(٤) أي ابن جني. وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «تقدّر» بالتاء من فوق.

٧٢ - لات

لات[١]: اختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

- **أحدها**: أنها كلمةٌ واحدة فعلٌ ماضٍ، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما: أنها في الأصل بمعنى «نَقَصَ» من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ﴾[٢]، فإنه يقال: لاتَ[٣] يليتُ، كما يقال[٤]: أَلَتَ[٥] يألِتُ، وقد قرئ بهما[٦]،

---

(١) نقل هذه المادة البغدادي في الخزانة ١٤٦/٢.

(٢) الآية: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ١٤/٤٩.

(٣) هذه لغة الحجاز، البحر ١١٧/٨، وانظر الدر ١٧٢/٦.

وفي اللسان: وألته... مثل لاته يليته، وهما لغتان حكاهما اليزيدي عن أبي عمرو.

(٤) هذه لغة غطفان وأسد، البحر ١١٧/٨، وانظر الدر ١٧٢/٦، وانظر في اللسان/لات.

(٥) كذا من باب ضرب. وفي م/١ «أَلِت يألَتِ».

(٦) أي بهاتين اللغتين، وبيان القراءتين كما يلي:

- قراءة الجمهور «لا يَلِتْكم» من لات يليت، وهي لغة الحجاز وهي عند الزجاج أكثر، وهو المشهور عند أبي عمرو.

- وقرأ الحسن والأعرج والدوري عن أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وهي اختيار أبي حاتم «لا يألتكم» من ألت، وهي لغة غطفان وأسد، وهي عند الزجاج جيدة بالغة، وذكر الماوردي أن يألتكم أكثر وأبلغ من يلتكم.

انظر البحر ١١٧/٨، ومعاني الزجاج ٣٩/٥، وزاد المسير ٤٧٧/٧، ومعاني الفراء ٧٤/٣، والكشاف ١٥٧/٣، ومشكل إعراب القرآن ٣١٧/٢، والنشر ٣٧٦/٢، والطبري ٩١/٢٦، وفتح الباري ٤٥٢/٨، وإعراب النحاس ٢٠٩/٣، والتيسير/٢٠٢، والحجة لابن خالويه/٣٣٠، والإتحاف/٣٩٨.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

ثم استعملت[١] للنفي، كما أن «قَلّ»[٢] كذلك، قاله[٣] أبو ذر الخُشْني[٤].

- **والثاني**[٥]: أن أصلها لَيِسَ - بكسر الياء - فقُلبت الياء[٦] ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاءً[٧].

- **والمذهب الثاني**[٨]: أنها كلمتان[٩]: لا: النافية، والتاء لتأنيث اللفظة، كما

---

(١) أي «لات» استعملت للنفي كما في «ولات حين مناص».

(٢) أي معنى «قَلّ» نقص، ثم استعملت في النَّفْي.
قال الدسوقي: «فإذا قلت: قَلَّ رجل يأتيني، أي لا رجل يأتيني، فهي معناها النفي؛ فلذا كان لا فاعل لها» كذا! انظر الدسوقي ٢٦٢/١.
وقوله: فلذا كان لا فاعل لها كلام غير مستقيم؛ إذ الفاعل مثبت والأصح من هذا ما ذكره الأمير قال: «أي في قلّما، وهذا يفيد أنها من جملة ما لا فاعل له...» انظر ٢٠٣/١.

(٣) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخُشْني الأندلسي الجيّاني، كان من عظماء نحاة الأندلس، وإماماً في العربية، وكان نقاداً للشعر وعلى معرفة بأخبار العرب وأيامهم ولغاتهم، وله الإملاء على سيرة ابن هشام، توفي عام/٦٠٤. انظر بغية الوعاة ٢٨٧/٢ - ٢٨٨.

(٤) في الخزانة أن هذا الرأي ذكره الخشني في «شرح كتاب سيبويه»، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف، وابن هشام في المغني. الخزانة ١٤٦/٢.
وانظر الارتشاف / ١٢١٠.

(٥) أي من الرأيين في كونها كلمة واحدة فعل ماضٍ.
وهذا الرأي لابن أبي الربيع. انظر همع الهوامع ١٢١/٢، والجنى الداني/٤٨٥، والتصريح ٢٠٠/١.

(٦) «الياء» ليس مثبتاً في م/٣ و٤ و٥.

(٧) كما قالوا في ستّ، وأصله: سِدْس.
وفي الجنى الداني «وأبدلت سينها تاء كراهة أن تلبس بحرف التمني»/٤٨٥. وهو عند الدماميني إبدال شاذ. انظر حاشية الشمني ٥٣/٢.

(٨) أي في حقيقتها.

(٩) انظر الجنى الداني/٤٨٥، وفي همع الهوامع ١٢١/٢ مذهب الأخفش والجمهور. ومثله في الارتشاف / ١٢١٠.

في «ثُمّتَ ورُبّتَ»، وإنما وجب تحريكها[١] لالتقاء الساكنين[٢]، قاله الجمهور.

- **والثالث**[٣]: أنها كلمة[٤] وبعض كلمة، وذلك أنها «لا» النافية، والتاء زائدة في أول الحين. قاله أبو عبيدة وابن الطراوة.

واستدلَّ أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام - وهو مصحف عثمان رضي الله عنه - مختلطة بـ «حين»[٥] في الخط. ، ولا دليل[٦] فيه، فكم في خَطّ المصحف من أشياء خارجة عن القياس.

ويشهد للجمهور[٧] أنه[٨] يوقف عليها بالتاء[٩] والهاء، وأنها رُسِمَتْ منفصلةً

---

(١) أي تحريك تاء التأنيث من «لاتَ» بالفتح.

(٢) سكون التاء، وسكون الألف قبلها.

(٣) أي في حقيقتها.

(٤) قال المرادي: «وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متّصلة بالحين الذي بعدها لا بها، وهو مذهب أبي عبيدة، قال: ولم نجد في كلام العرب لات.
وذكر أن التاء في الإمام متّصلة بحين، كتبت: «ولا تحين مناص»...» الجنى الداني/٤٨٦، وانظر همع الهوامع ١٢١/٢، وانظر الارتشاف/١٢١٠.

(٥) أي في الآية: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ سورة صَ/٣.

(٦) الردّ للزمخشري، ونقله المرادي في الجنى الداني/٤٨٦.
وقال الزمخشري: «وأما قول أبي عبيدة: إن التاء داخلة على حين، فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا متشبث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط» الكشاف ٣/٣.

(٧) في أنها «لا» النافية وتاء التأنيث.

(٨) هذا للزمخشري، قال: «وقرئ ولاتِ بكسر التاء على البناء كَجَيْرِ، فإن قلت: كيف يوقف على لات، قلتُ: يوقف عليها بالتاء كما يوقف على الفعل الذي يتصل به تاء التأنيث، وأما الكسائي فيقف عليها بالهاء كما يقف على الأسماء المؤنثة» الكشاف ٣/٣.

(٩) الوقف بالتاء للجمهور، والوقف بالهاء «لاهْ» للكسائي من رواية الدوري وقتيبة، وأبو السمال قرأها كذلك، وهو مذهب المبرّد.

عن الحين[١]، وأن التاء[٢] قد تُكْسَرُ على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري[٣]: «وقُرِئ بالكسر على البناء كَجَيْرِ» انتهى.

ولو كانت فعلًا[٤] ماضياً لم يكن للكسر وجه.

الثاني[٥]: في[٦] عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

- **أحدها**[٧]: أنها لا تعمل شيئاً؛

= قال الفراء عن الكسائي: «أحسبه سأل أبا السمال كيف تقف على ولات؟ فوقف عليها بالهاء. انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، ومعاني الفراء ٣٩٨/٢، والتبصرة/٦٥٥، والكشف ٢٣٠/٢، والرازي ١٧٦/٢٦، وحاشية الشهاب ٢٩٦/٧، وحاشية الجمل ٥٦١/٣. والارتشاف/١٢١٠

(١) أي في آية سورة/صَ.

(٢) في «لات» إذ الأصل في التقاء الساكنين عند المتقدمين الخروج إلى الكسر، وقد خرجوا إلى الفتح في كيفَ وأينَ.

(٣) هذه قراءة عيسى بن عمر «ولاتِ حين» بكسر التاء ونصب النون.
انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، والقرطبي ١٤٨/١٥، وإعراب النحاس ٧٨٤/٢، وحاشية الشهاب ٢٩٦/٧، والمحرر ٤١٨/١٢، وزاد المسير ١٠٠/٧، وفتح القدير ٤٢٠/٤.

(٤) في هذا رَدّ على من ذهب إلى أنها فعل، وهو أبو ذر الخشني، وابن أبي الربيع.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «الأمر الثاني»، ومثله في حاشيتي الأمير والدسوقي، بزيادة «الأمر».

(٦) ذكر في أول حديثه أنه اختلف فيها في أمرين، وتقدَّم الأول، وهو الخلاف في حقيقتها، وهذا هو الثاني.

(٧) نص أبي حيان في الارتشاف ١٢١٠ - ١٢١١ «واختلفوا هل تعمل أم لا، فذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبرُ محذوف المبتدأ، أو انتصب فعلى إضمار فعل». =

فإن وَلِيَها مرفوعٌ فمبتدأٌ حُذِف[1] خبره، أو منصوبٌ فمفعولٌ لفعلٍ محذوف، وهذا قولُ[2] الأخفش، والتقدير عنده في الآية: لا أرى حينَ مناصٍ، وعلى قراءة الرفع[3]: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم[4].

- **والثاني**: أنها تعمل عمل[5] «إنّ» فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر

= والنص في الهمع ١٢٣/٢ «نقله ابن عصفور عن الأخفش، وصاحب البسيط عن السيرافي، واختاره أبو حيان...» ومثله في الجنى الداني/٤٨٨.

والذي وجدته في معاني القرآن للأخفش غير هذا فقد قال: «ورفع بعضهم ولات حينُ مناص، فجعله في قوله مثل «ليس» كأنه قال: ليس أحد، وأضمر الخبر...» معاني القرآن ٤٥٣/٢.

(١) أو خبر حذف مبتدؤه. على ما ذكره أبو حيان. الارتشاف/١٢١١.

(٢) في طبعة مبارك والشيخ محمد: «للأخفش»، وما أثبتُّه من المخطوطات.

(٣) جاء في الرفع قراءتان:

- الأولى قراءة أبي السمال: «ولاتُ حينُ» بضم التاء ورفع النون.

- والثانية عن الضحاك وأبي المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر وأبي السمال «ولاتَ حينُ» بفتح التاء وضم النون.

انظر البحر ٣٧٤/٧، والمحرر ٤١٩/١٢، والطبري ٧٧/٢٣، وإعراب النحاس ٧٨١/٢، وحاشية الشهاب ٢٩٦/٧، ومختصر ابن خالويه/١٢٩، والكتاب ٢٨/١، وتحفة الأقران/٧٠، ١٨٦، وأوضح المسالك ٢٠٥/١، وشرح التصريح ٢٠٠/١، ومعاني الأخفش ٤٥٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم/٥٨، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٤) وجاء تقدير الأخفش في معاني القرآن على غير هذا، وقد نقلته لك قبل قليل.

(٥) الذي ذكره أبو حيان أنها تعمل نصباً عمل «لا» التي للنفي العام، وهو للأخفش. الارتشاف/١٢١١ ومثله في الخزانة ١٤٦/٢.

وفي الجنى الداني «وقيل تعمل عمل إن، وهو مذهب الأخفش، وهي عنده لا النافية للجنس، زيدت عليها التاء، و«حين مناص» اسمها، والخبر محذوف، أي: لهم/٤٨٨.

للأخفش[١].

والثالث: أنها تعمل عمل ليس[٢]، وهو قول الجمهور.

وعلى كُلِّ قولٍ[٣] فلا يُذْكَرُ بعدها إِلّا أحد[٤] المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع[٥].

واختلف في معمولها، فنصَّ الفراء[٦] على أنها لا تعمل إلا في لفظة[٧] الحين، وهو ظاهر قول سيبويه. وذهب[٨] الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وما

---

(١) ذكره في الخزانة للأخفش. والكوفيين انظر ١٤٦/٢.

(٢) في الجنى الداني/٤٨٨ «وقال سيبويه ومن وافقه: تعمل عمل ليس، وهي على هذا لا المشبهة بليس زيدت عليها التاء».
وفي الهمع ١٢٢/٢ مذهب سيبويه والجمهور. وانظر الارتشاف/١٢١١.

(٣) مما تقدّم من عملها عمل إن وعمل ليس.

(٤) الاسم أو الخبر.

(٥) وهو اسمها على علمها عمل ليس، والخبر على عملها عمل إنّ.

(٦) لم يقيد هذا الفراء في معاني القرآن بلفظ الحين. انظر ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، وقد أشار إلى هذا صاحب الخزانة في ١٤٤/٢.
وأشار صاحب الخزانة إلى أن ما نقله ابن هشام هنا تبع فيه شيخه أبا حيان في الارتشاف/١٢١١ فقد قال: «فمذهب الفراء أنه مختص بالحين، وهو ظاهر كلام سيبويه» وانظر الكتاب ٢٨/١ «ولا تكون لات إلا مع الحين والنص عند ابن الحاجب»، وقال الفراء «يكون مع الأوقات كلها...» انظر شرح الرضي ٢٧٠/٢.

(٧) في م/٣ «لفظ».

(٨) تقيّد ابن هشام هنا بنص شيخه أبي حيان فلم يحكم أمر هذا الخلاف، في الظاهر؛ لأن الفراء ذهب إلى ما ذكره الفارسي، وأن الخلاف بين سيبويه وغيره من النحويين.
قال أبو حيان: «وذهب الفارسي وغيره إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه معرفة كان أو نكرة...» الارتشاف/١٢١١.

رَادَفَهُ[١].

وقال الزمخشري[٢]: «زيدت التاءُ على «لا»، وخُصَّت بنفي الأحيان».

* * *

= وذكر السيوطي أن ابن مالك ممن ذهب إلى أنها تعمل في لفظ الحين ومرادفه. انظر الهمع ١١٢/٢.
قال ابن مالك: «... وقد تقع ساعة وأوانٌ بعد لات...» شرح الكافية الشافية/٤٤٣، وانظر التسهيل/٥٧، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٣/١.

(١) مثل ساعة، وأوان...

(٢) النص في الكشاف ٢/٣ «ولات هي المشبهة بليس زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على رُبَّ وثم للتوكيد، وتغيَّر بذلك حكمها، حيث لم تدخل إلا على الأحيان».
وفي المفصَّل/٨٢: «ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها، ولكنهم أَبَوْا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي: «ليس الحينُ حينَ مناص». وانظر شرح المفصل ١١٦/٢.

تنبيـــه

قرئ: ﴿وَلَاتَ حينِ مَنَاصٍ﴾[1] بخفض الحين، فزعم الفراء[2] أنَّ «لات» تُستعمل حرفاً جارّاً لأسماء الزمان خاصَّة[3]، كما أن مُذْ[4] ومُنْذُ كذلك،

---

(١) هذه الآية/٣ من سورة «صٓ» وقد تقدّم ذكرها.
وهذه قراءة عيسى بن عمر، بفتح التاء وكسر النون، ورويت عنه قراءة أخرى «ولاتِ حينِ مناص»، بكسر التاء والنون معاً.
انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، حاشية الشهاب ٢٩٦/٧، والقرطبي ١٤٨/١٥، وحاشية الصبان ٢٦٦/١ والمحرر ٤١٨/١٢ والطبري ٧٧/٢٣، وشرح الكافية ٢٧١/١، والتبيان للعكبري/١٠٩٧، ومعاني الزجاج ٣٢٠/٤ - ٣٢١، وسر الصناعة/٥١١، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، وشرح المفصَّل ٣٣/٩، وإعراب النحاس ٧٨٤/٢، ومختصر ابن خالويه/١٢٩.

(٢) ذكر الفراء أن من العرب من يضيف لات فيخفض، ثم ذكر أنهم أنشدوه «لات ساعةِ مندم» وأنه لا يحفظ صدره، والكلام أن يُنْصَبَ بها لأنها في معنى ليس، وذكر شاهداً لذلك ثم قال: وأنشدني بعضهم:

طـلـبـوا صـلـحـنـا ولات أوَانٍ ... ...

البيـت ثـم قـال: « فخفض أوانٍ، فهذا خفض» معاني القرآن ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، وانظر الارتشاف/ ١٢١٢.
وفي شرح الكافية للرضي ٢٧١/١ هذا الرأي للكوفيين، ونقله السيرافي عنهم.

(٣) لم يقيد الفراء جَرّها لأسماء الزمان خاصة فيما نقلتُه من نَصّه، وقد تعقب البغدادي المصنّف، ونقل نص الفراء من معاني القرآن ثم قال: «هذا كلام الفراء برُمَّته» انظر شرح الشواهد ٢٩/٥.
ومشكلة ابن هشام هنا أنه نقل نص أبي حيان كما ورد في الارتشاف/١٢١٢.
ولم يَعْزُه إلى شيخه ليخلص من تبعته. قال أبو حيان: «وزعم الفراء أن لات يُخْفَض بها أسماء الزمان».

(٤) هذا من زيادات ابن هشام على نَصّ الفراء، ولم يذكره الفراء، ولا قابل لات بهما.

وأنشد[١]:

طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ　　[فأَجَبْنا أنْ لات حينَ بقاءِ]

وأجيب عن البيت بجوابين:

أحدهما[٢]: أنه على إضمار «مِن» الاستغراقية، ونظيره في بقاء عمل الجارِّ مع حذفه وزيادته قولُه[٣]:

أَلَا رَجُلٍ جزاه اللَّهُ خيراً　　[يَدُلّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ]

فيمن رواه[٤] بجرِّ «رجل».

---

(١) البيت من قصيدة لأبي زبيد الطائي النصراني، فقد نزل رجل من بني شيبان اسمه المكّاء برجل من طيء، فأضافه وسقاه، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله، وخرج هارباً، وافتخر بنو شيبان بذلك، فقال أبو زبيد هذه القصيدة ومنها هذا البيت، وعجزه ما ذكرته بين معقوفين.
والشاهد في البيت على ما ذهب إليه الفراء أن لات حرف جر تجر أجسماء الزمان.
وأبو زبيد اسمه المنذر بن حرملة الطائي، عاش مئة وخمسين سنة، وكان نصرانياً، ومات على ذلك، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه.
انظر شرح البغدادي ٢٩/٥، وشرح السيوطي/٦٤٠، والخزانة ١٥١٢/٢، و١٤٩/٣، وشرح المفصّل ٣٢/٩، وهمع الهوامع ١٢٤/٢، والجنى الداني/٤٩٠، وشرح الكافية ٢٧١/١: «فأجبنا أن ليس حين بقاء»، الارتشاف/١٢١٢، معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، البحر ٣٨٤/٧.

(٢) هذا التخريج لشيخه أبي حيان. انظر الجنى الداني/٤٩١.
قال أبو حيان: «والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة والبيت النادر في جر ما بعد لات أن الجر هو على إضمار «مِن» كأنه قال: لات من حينِ مناص، ولات من أوانِ صُلْح...» البحر ٣٨٤/٧.
ويفعل المصنّف هذا كثيراً ولا يصرّح باسم شيخه فيما ينقله عنه!!

(٣) تقدّم في باب «أَلَا»، وهو لعمرو بن مقاس المرادي، وتقدّم تخريجه، وروايته فيما تقدّم: ألا رجلاً.

(٤) ذكر أبو حيان بعض البيت على رواية الجر، وذكر البغدادي أن الصاغاني ذكر في العباب روايته بالجر. وتقدَّم بيان هذا من قبل وكذا الحديث عن رواية الرفع.

والثاني[١]: أن[٢] الأصل «ولات أوانَ صُلْحٍ»[٣] ثم بُني المضاف[٤] لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بِنَزالِ وزناً، أو لأنه قُدّر بناؤه على السكون[٥]، ثم كُسِرَ على أصل التقاء الساكنين كأَمْسِ وجَيْرِ، ونوِّن للضرورة، وقال الزمخشري[٦]: «للتعويض كيومئذٍ».

ولو كان كما زعم لأُعْرِبَ[٧]؛ لأنّ العوض[٨] يتنزَّل[٩] منزلة المعوَّض[١٠] منه.

وعن[١١] القراءة بالجواب الأول[١٢]، وهو واضح، وبالثاني[١٣]، وتوجيهه أن

---

(١) من الجواب عما ذهب إليه الفراء من أن الجرّ في البيت بـ «لات».

(٢) وهذا الذي ذكره هنا هو للزمخشري، وقد أخذه الزمخشري عن الزجاج، وقد أشار إلى هذا النقل أبو حيان.
انظر معاني القرآن للزجاج ٤/٣٢٠ - ٣٢١، والكشاف ٣/٣، والبحر المحيط ٧/٣٨٤ والجنى الداني/٤٩١.

(٣) كذا في المخطوطات ضبط بفتح النون، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد بضمها.

(٤) وهو «أوان».

(٥) أي «أوانْ»، أي: لأصالة السكون في البناء.

(٦) قال الزمخشري: «... وعوض التنوين؛ لأن الأصل ولات أوانَ صُلْحٍ» الكشاف ٣/٣، وانظر الجنى الداني/٤٩٠.
وفي شرح الرضي: «... ولا يعوَّض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة...» ١/٢٧١ وانظر حاشية الشمني ٢/٥٤، والأمير ١/٢٠٥.

(٧) أي لأعرب «أوان».

(٨) وهو التنوين.

(٩) كذا في م/١ و٢ و٤ و٥ وفي م/٣ «نُزّل منزلة»، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «ينزل منزلة»..

(١٠) وهو المضاف إليه.

(١١) أي وأجيب عن قراءة الجرّ في الآية.

(١٢) وهو جواب أبي حيان على تقدير «مِن» الاستغراقية.

(١٣) أي على تقدير القطع عن الإضافة، وهو توجيه الزمخشري، وقد سبقه إليه الزجاج قال: «والمعنى ليس حين مناصنا وحين منجانا» معاني القرآن ٤/٣٢٠.

الأصل حين مناصهم، ثم نُزّل قطع المضاف[١] إليه من «مناص» منزلة قَطْعِه من «حين» لاتحاد المضاف والمضاف إليه. قاله[٢] الزمخشري. وجعل التنوين[٣] عوضاً عن المضاف إليه[٤] ثم بُنِي الحينُ لإضافته إلى متمكن[٥]. انتهى.

والأَوْلى أن يُقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإن المناص[٦] مُعْرَبٌ وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان، فهو ككُلّ وبَعْض.

* * *

= وقال الزمخشري: «فإن قلت: فما تقول في «حين مناص» والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف إليه من مناص؛ لأن أصله: حين مناصهم منزلة قَطْعِه من حين؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل التنوين عوضاً من الضمير المحذوف، ثم بني الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن» الكشاف ٣/٣، وانظر البحر ٣٨٤/٧ «وقد تمحّل الزمخشري في تخريج الخبر...» ونقل النص.

(١) وهو الضمير في قوله: «مناصهم».

(٢) ساق هذه الجملة في أثناء قول الزمخشري، وكان عليه أن يقدم هذا إلى بداية حديثه وهو قوله: «توجيهه»، أو إلى نهايته بعد قوله متمكن. وفي م/٤ «قال».

(٣) في «مناص».

(٤) وهو الضمير المحذوف من «مناصهم».

(٥) وهو «مناص».

(٦) في م/٤ «مناص».

٧٣ - لـو

لو[(١)]: على خمسة أوجه:

أحدها: «لو» المستعملة في نحو: «لو جاءني لأكرمتُهُ[(٢)]»، وهذه تفيد ثلاثة أمور:

-**أحدها:** الشرطية[(٣)]، أعني عَقْد السببيّة والمسببيّة بين الجملتين بعدها.

- **والثاني:** تقييد الشرطيّة بالزمن الماضي[(٤)]، وبهذا الوجه وما يُذْكَرُ بعده فارَقَتْ «إنْ»؛ فإن تلك[(٥)] لعَقْد السببية والمسببية في المستقبل؛ ولهذا قالوا: الشرط بـ «إنْ» سابقٌ[(٦)] على الشرط بـ «لو»؛ وذلك[(٧)] لأن الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضي، عكس ما يتوهَّم[(٨)] المبتدئون[(٩)]، ألا ترى أنك تقول: «إن جئتني غداً

---

(١) في م/٥ سقط كبير يشمل صفحات من «لو»، وأكتفي بهذه الإشارة هنا.

(٢) في م/٣ و٤ «أكرمته».

(٣) فهي مثل «إنْ». وذهب إلى أن «لو» بمعنى «إنْ» كثير من النحويين. انظر الجنى الداني/٢٨٤، ٢٨٥، ورصف المباني/٢٩١.

(٤) قال المرادي: «وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي» الجنى الداني/٢٨٥.

(٥) أي: إنْ.

(٦) في حاشية الأمير ٢٠٥/١ «وجهه بعضهم بأن لو للجزم بالعدم، وإنْ للشك، والإنسان يشك أولاً ثم يجزم». وانظر الشمني ٥٤/٢.

(٧) أي وبيان كون الشرط بإنْ يكون سابقاً على الشرط بـ «لو»...

(٨) في م/٢ «يتوهّمه».

(٩) في حاشية الدسوقي ٢٦٤/١ «أي فإن المبتدئين يتوهّمون أن الماضي سابق مطلقاً سواء كان تعليقاً أم لا، مع أنه لا يكون سابقاً إلّا في غير التعليق. هكذا قرر شيخنا «دردير...»».

وفي حاشية الأمير ٢٠٥/١ «اعلم أنّ كلام المبتدئين صواب إذا اختلفت الأزمنة...»

أكرمتك»، فإذا انقضى الغدُ ولم يجئ قلتَ: «لو جئتني أمسِ أكرمتُك»[١].

- **الثالث**: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إيّاه على ثلاثة أقوال:

- **أحدها**[٢]: أنها لا تفيده بوجه، وهو قول الشَّلَوبين، زعم أنها لا تدلُّ على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق[٣] في الماضي، كما دَلّت «إنْ» على التعليق في المستقبل، ولم تَدُلُّ[٤] [إنْ] بالإجماع على امتناعٍ ولا ثبوتٍ[٥]، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي.

وهذا[٦] الذي قالاه[٧] كإنكار[٨] الضروريات؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي؛ فإنَّ كلّ من سمع «لو فَعَل» فهم عدم وقوع الفعل من غير تردُّد؛ ولهذا[٩] يصحُّ في

---

(١) أوضح هذا الدسوقي بأنه إذا كان يوم الجمعة وقلت: إن جئتني غداً... أي السبت ولم تأت وجاء يوم الأحد عندئذٍ تقول: لو جئتني أمسِ، فالتعليق هنا صَيَّر المستقبل قبل الماضي.

(٢) انظر رأي الشلوبين وابن هشام الخضراوي مبسوطاً في همع الهوامع ٣٤٥/٤، والجنى الداني/ ٢٧٦، وانظر حاشية الشهاب ٤١٠/١.

(٣) من قول الشلوبين أنها لمجرد الربط، أي: ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي. بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه من أنها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط. وتعقَّبه المرادي. انظر الجنى الداني/٢٧٦ - ٢٧٧.

(٤) [إن] زيادة مثبتة في م/٤.

(٥) فكذا «لو» لا تدُلُّ على هذا.

(٦) نصّ ابن هشام نقله السيوطي في همع الهوامع ٣٤٥/٤.

(٧) في م/٥ «قاله» وينصرف إلى الشلوبين، وفي بقية المخطوطات «قالاه» وينصرف إلى الشلوبين والخضراوي معاً.

(٨) في م/٥ «إنكار».

(٩) أي لإفادتها الامتناع صَحّ أن يأتي بعدها حرف الاستدراك.

كل موضع استعملت فيه أن تُعْقِبَه[1] بحرف الاستدراك[2] داخلًا على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى[3]، تقول: «لو جاءني أكرمته[4] لكنه[5] لم يجئ[6]»، ومنه قوله[7]:

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ[8] من المال
ولكنما أسعى لمَجْدٍ مُؤَثّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المُؤَثَّل أمثالي

وقوله[9]:

فلو كان حَمْدٌ يُخْلِدُ الناسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حَمْدَ الناسِ ليس بِمُخْلِدِ

---

(١) في م/٤ «أن تُعَقِّبه» كذا من عَقَّب.

(٢) قال الأمير: «يقال: صحة الاستدراك لا تفيد أنها للامتناع؛ إذ يصح الاستدراك بعد مجرد التعليق...» الحاشية ٢٠٥/١.

(٣) أي أنّ حرف الاستدراك قد يدخل على فعل الشرط المنفيّ، وقد يدخل على شيء هو في معنى هذا الفعل، وأصل العبارة عنده قبل الحذف على لفظ فعل الشرط منفياً، أو معناه منفياً ويوضح ذلك ما استشهد به مما يأتي.

(٤) في م/٣ «لأكرمته».

(٥) في طبعة الشيخ محمد «ولكنه» بزيادة الواو على ما في المخطوطات.

(٦) هذا مثال لدخول حرف الاستدراك على النفي في اللفظ.

(٧) البيتان لامرئ القيس.
والمجد المؤثَّل: القديم الذي له أصل.
والشاهد فيه أنّ «لو» يُفْهَمُ منها عدم وقوع الفعل؛ ولهذا صَحَّ أن يأتي بعده حرف الاستدراك «لكنما» داخلاً على فعل الشرط «أسعى».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥/٥، وشرح السيوطي/٦٤٢، وشرح المفصل ٧٩/١، والخزانة ١/ ١٥٨، ٢٢١، والكتاب ٤١/١، والديوان/٣٩.

(٨) في م/٥ «قليلاً». كذا!

(٩) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها هرم بن سنان.

ومنه(١) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾(٢). أي: ولكنْ لم(٣) أَشَأْ ذلك، فحقَّ القولُ مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾(٤)، أي: فلم(٥) يريكموهم(٦) كذلك، وقول الحماسي(٧):

لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبلي		بنو اللقيطةِ من ذُهلِ بنِ شيبانا

= يقول: إن الفعل المحمود لا يُخَلِّد صاحبه، ولو كان يُخَلِّد أحداً لخلَّدك فِعْلُك ولم تَمُتْ، إنما يبقى الذكر المحمود لذلك الفعل، فيقوم لصاحبه مقام حياته. والرواية في م/٣ «مُخْلِدَ» بدلاً من «يُخْلِدُ».
والشاهد فيه أنّ «لو» يفهم منها عدم وقوع الفعل؛ ولذلك صح دخول الاستدراك على الشرط بقوله: ولكنّ حمد الناس...
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧/٥، وشرح السيوطي/٦٤٢، وشرح ديوان زهير/٢٣٦.

(١) أي من مجيء «لو» لعدم وقوع الفعل، ومجيء حرف الاستدراك بعدها.

(٢) تتمة الآية: ﴿... مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ سورة السجدة ١٣/٣٢.

(٣) وعلى هذا التقدير يكون حرف الاستدراك قد دخل على معنى فعل الشرط المنفي، فقد ذكر من قبل أنه يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى. وما في الآية من قبيل الأخير وهو المعنى.

(٤) الآية: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ سورة الأنفال ٤٣/٨.

(٥) وهذا شاهد لمجيء حرف الاستدراك بعد «لو» داخلاً على معنى فعل الشرط المنفيّ.

(٦) تعقبه أصحاب الحواشي بضرورة حذف الياء من «يريكموهم».
وخرّجها الدماميني فأَبْعَدَ. انظر الشمني ٥٤/٢، والأمير ٢٠٥/١ - ٢٠٦، وفي طبعة مبارك «فلم يُرِكموهم» حذف الياء على أصول هذه اللغة ولم يراعِ الأصل في المخطوط، ولم يُعَلِّق بشيء على هذا التصرُّف في النص.

(٧) البيتان لقريط بن أنيف، وتقدّم الحديث فيهما في باب «إذن».
والشاهد فيهما أن لو يفهم منها عدم وقوع الفعل، ولذا جاء تعقيبه بحرف الاستدراك داخلاً على معنى فعل الشرط المنفي وهو ما أوضحه بقوله: لكنني لست من مازن...

ثم قال[1]:

لكنَّ قومي وإنْ كانوا ذوي عددٍ ليسوا من الشَّرِّ في شيءٍ وإنْ هانا

إذ المعنى لكنني لستُ من مازنٍ، بل من قومٍ ليسوا في شيء من الشر وإن هان، وإن كانوا ذوي عدد.

فهذه المواضع[2] ونحوها بمنزلة[3] قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾[4]، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[5].

والثاني: أنها تفيد[6] امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونصّ عليه جماعة[7] من النحويين،

---

(١) قوله «ثم قال» غير مثبت في م/١ و٣.

(٢) أي مما جاء فيه وقوع الاستدراك بعد النفي.

(٣) أي بمنزلة ما يستشهد به مما جاء في الآيات مُصَرَّحاً فيه بما النافية، ثم مجيء الاستدراك بعدها، وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدِّم.

(٤) ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ...﴾ سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٥) ﴿... وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة الأنفال ١٧/٨.
وقد فَصَلَ الشيخ محمد بين جزأي الآية، وتَبِعَهُ على ذلك مبارك، وما كان ينبغي لهما هذا، فقد جاء في الآية نفي في موضعين: الأول بلم والثاني بما، ثم استدراك بعدهما.

(٦) كذا في رصف المباني/٢٨٩، والجنى الداني/٢٧٨، وهمع الهوامع ٣٤٣/٤.

(٧) قال المالقي: «كذا قال النحويون كلّهم فيما أعلم» رصف المباني/٢٨٩، وذكر لها المرادي عن بعض النحويين أربعة أحوال:
الأول: أنها حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على موجَبين نحو: لو قام زيد لقام عمرو.
والثاني: أن تكون حرف وجوب لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفيين نحو: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو.

وهو[(١)] باطل بمواضع كثيرة، منها قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾[(٢)]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[(٣)]، وقولُ عمر رضي الله عنه[(٤)] «نِعْمَ العبدُ صُهَيْب لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه».

وبيانه أنّ كل شيءٍ امتنع ثبت نقيضُه، فإذا امتنع «ما قام»، ثبت «قام»،

= والثالث: أن تكون حرف وجوب لامتناع، وذلك إذا دخلت على موجَب وبعده منفي، نحو: لو قام زيد لم يقم عمرو.

والرابع أن تكون حرف امتناع لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفي بعده موجَب، نحو: لو لم يقم زيد قام عمرو.

ثم قال: «وهذا لا تحقيق فيه، بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع....» الجنى الداني/٢٧٨، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٢/٢، فما ذكره المرادي تلخيص لكلام ابن الحاجب، أو لكلام المالقي في رصف المباني/٢٨٩. وانظر الهمع ٣٤٤/٤.

(١) أي قولهم: حرف امتناع لامتناع باطل. وتعقَّبه الأمير فقال: «الحقّ أنه صواب نظراً لأصل «لو»، وما أورده المصنف مما خرج عن الأصل لدليل» الحاشية ٢٠٦/١، والشمني ٥٥/٢، وتعقيب ابن هشام في الجنى الداني/٢٧٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿... مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ الأنعام ١١١/٦.

(٣) تتمة الآية: ﴿... ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ﴾ لقمان ٢٧/٣١.

(٤) ذكر الأمير والشمني أن هذا الحديث لم يثبت من طريق من الطرق، وقد اشتهر بين النحاة، وقد ذكر أبو نعيم في الحلية في حق سالم مولى أبي حذيفة: إن سالماً شديد الحب لله عزّ وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه.

انظر حاشية الأمير ٢٠٦/١، والشمني ٥٥/٢، والحلية لأبي نعيم ١٧٧/١،، وفي رصف المباني/ ٢٩١ ذكر الحديث ثم قال: «المعنى أنه لا يعصي الله وإن قُدِّر أنه لا يخافه، وحاشاه من ذلك؛ لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له». وصهيب شهد بدراً وأُحُداً. وانظر المقرب ٩٠/١ والجنى الداني/٢٧٣ وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/٤، وهمع الهوامع ٣٤٧/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/١، و٢٤٢/٢، والدر المصون ١٤٣/١، والرازي ١٤٩/١٥.

وبالعكس، وعلى هذا[١] فيلزم على هذا القول في الآية الأولى[٢] ثبوتُ[٣] إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم، وحَشْر كل شيء عليهم، وفي الثانية[٤] نفاد[٥] الكلمات مع عدم كون كلّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً[٦] تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون سبعة[٧] الأبحر مملوءة مداداً، وهي تمدُّ ذلك البحر، ويلزم في الأثر[٨] ثبوت[٩] المعصية مع ثبوت الخوف، وكُلُّ ذلك عَكْسُ[١٠] المراد.

---

(١) أي بناء على ما تقدَّم من أنه إذا امتنع الشيء ثبت نقيضه. وانظر الجنى الداني/٢٧٣.

(٢) وهي آية سورة الأنعام.

(٣) مع أن المراد من الآية عدم الإيمان؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ قال أبو حيان: «وما كانوا ليؤمنوا أبلغ في النفي من لم يؤمنوا؛ لأن فيه نفي التأهيل والصلاحية للإيمان» البحر ٢٠٦/٤.

(٤) وهي آية سورة لقمان.

(٥) مع أن المراد من الآية عدم نفاد الكلمات، كلمات الله.
وانظر بيان ابن الحاجب في الإيضاح ٢٤٢/٢ - ٢٤٣، والجنى الداني/٢٧٣.

(٦) في م/٢ و٣ «أقلامٌ» بالرفع.

(٧) كذا في م/١ و٢ و٤، وفي م/٣ والمطبوع «السبعة الأبحر»، وكلاهما صحيح.

(٨) وهو المروي عن عمر في صُهَيْب رضي الله عنهما.

(٩) بعد أن ذكر ابن الحاجب ما لخَّصه المصنِّف عنه هنا، ذكر أن مثل هذا يأتي عند عدم قيام القرائن ثم قال: «قوله: نعم العبد صهيب، لأنه قد عُلِمَ أن العصيان عن مثله منتفٍ، فإذا قال: لو لم يخف الله لم يعصه عُلِمَ بهذه القرينة أنه لم يُرِد نفيَ ما وقع جواباً...».
الإيضاح ٢٤٣/٢، وانظر الجنى الداني/٢٧٣.
وقال المرادي: «فعَدَمُ المعصية محكوم بثبوته؛ لأنه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم الخوف فالحكم بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أَوْلَى».

(١٠) هذا بناء على الظاهر، غير أن القرائن في الآيتين والأثر على غير هذا، وقد أوضح ذلك ابن الحاجب والمرادي. وانظر همع الهوامع ٣٤٧/٤.

والثالث[١]: أنها تفيد امتناع الشرط خاصّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ولكنه إنْ كان مساوياً للشرط في العموم[٢] كما في قولك: «لو كانت الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجوداً» لزم انتفاؤه[٣]؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب[٤] المساوي انتفاء مسبَّبه[٥] وإنْ كان أَعَمّ[٦]، كما في قولك[٧]: «لو كانتِ الشمسُ طالعةً كان الضوءُ موجوداً» فلا يلزم انتفاؤه[٨]، وإنما يلزم انتفاء القدر[٩] المساوي منه[١٠] للشرط[١١]، وهذا[١٢] قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يُقال: إنّ «لو» تدلُّ على ثلاثة أمور: عَقْد السببيّة والمسببيّة، وكونِهما[١٣] في الماضي، وامتناعِ السبب[١٤].

---

(١) أي الثالث من الأقوال في الامتناع، وقد ذكر الأول وهو أنها لا تفيده بوجه، والثاني أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معاً.

(٢) أي في التحقيق. كذا عند الدسوقي.

(٣) أي انتفاء النهار.

(٤) وهو الشمس.

(٥) وهو وجود النهار.

(٦) أي وإن كان المسبَّبُ وهو وجود النهار أَعَمُّ من السبب وهو كون الشمس طالعة.

(٧) وجود الضوء أعم من السبب وهو الشمس؛ لأنه يجامع كُلّ ضوء صادر عن غير الشمس مع طلوع الشمس، فالمسبَّب أَعَمُّ من السبب هنا.

(٨) أي فلا يلزم انتفاء الضوء بعدم طلوع الشمس، فالمسبَّب هنا أعم من السَّبَب.

(٩) أي مثل ضوء الشمس المخصوص دون التعميم في كل ضوء.

(١٠) أي المسبَّب، وهو الضوء.

(١١) أي لو كانت الشمس طالعة.

(١٢) أي امتناع الشرط خاصّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب.

(١٣) أي كون السبب والمسبَّب في الماضي.

(١٤) وهو ما سَمّاه من قبل الشرط.

ثم تارة[١] يُعْقَلُ بين الجزأين ارتباطٌ مناسِبٌ، وتارة لا يُعْقَلُ.

فالنوع الأول[٢] على ثلاثة أقسام:

- ما يوجب فيه الشرعُ أو العقلُ انحصارَ مُسَبَّبِيّة الثاني في سَبَبِيّة الأول، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[٣]، ونحو[٤]: «لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً» وهذا[٥] يلزم فيه من امتناع الأول امتناعُ الثاني قطعاً.

- وما[٦] يُوْجِبُ أحدهما فيه عدمَ الانحصار[٧] المذكور نحو: «لو قام لانتقض

---

(١) تعقَّبه الدماميني على هذا التقسيم، فذكر أن اعترافه بأن الشرط سبب يأبى هذا التقسيم؛ فإن السَّبَبَ يقتضي ارتباطاً مناسباً بينه وبين مسبّبه، ألا تراه قال بعد ذلك: الثاني: أنه لما فقدت المناسبة فقدت العلية، فحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية، فلا يأتي التقسيم المذكور.
انظر حاشية الشمني ٢/٥٥.

(٢) وهو ما إذا كان بين الجزأين ارتباط مناسب معقول.

(٣) الآية: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة الأعراف ١٧٦/٧.
وفي الآية أَوْجَبَ الشرعُ والعقلُ معاً انحصار مسببيّة الثاني وهو عدم رفع من أُوتي آيات الله، وانسلخ منها، وأتبعه الشيطان، وكان من الغاوين، في سببيّة الأول وهو قوله تعالى: شِئْنا.
قال أبو حيان: «أي لو أردنا أن نشرّفه ونرفع قدره بما آتيناه من الآيات لفعلنا ولكنه أخلد إلى الأرض، أي ترامَى إلى شهوات الدنيا، ورغب فيها واتبع ما هو ناشئ عن الهوى، وجاء الاستدراك هنا تنبيهاً على السبب الذي لأجله لم يُرْفَع ولم يُشَرَّف كما فُعِل بغيره ممن أوتي الهدى فاتَّبعه...» البحر ٤/ ٤٢٣.

(٤) وهذا المثال مما أوجب فيه العقلُ، وهو ما يشمل العادة، ولا علاقة للشرع بهذا. انظر الأمير ١/٢٠٦.

(٥) أي في الشاهد القرآني والمثال الذي ذكره.

(٦) أي ما يوجب فيه العقل أو الشرع.

(٧) أي عدم انحصار مسببيّة الثاني في سببيّة الأول.

وضوءُه»[١]، ونحو: «لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً»[٢]، وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناعُ الثاني كما قدَّمنا.

- وما يُجَوِّزُ فيه[٣] العقلُ ذلك، نحو «لو جاءني أكرمته»[٤]؛ فإن العقل يجوِّزُ انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويُرَجِّحه[٥] أنّ ذلك[٦] هو الظاهر[٧] من ترتيب الثاني[٨] على الأول، وأنه[٩] المتبادِرُ إلى الذِّهن، واستصحابُ[١٠] الأصل.

وهذا النوع[١١] يدلُّ فيه العقلُ على انتفاء المسبَّب المساوي لانتفاء السَّبب، لا

---

(١) فإن انتقاص الوضوء ليس مُسَبَّباً بالضرورة عن النوم، فقد لا يقع نوم ويكون انتقاض للوضوء.

(٢) وعدم طلوع الشمس لا يكون سبباً لعدم وجود الضوء، فقد تكون الشمس غير طالعة، والضوء موجود كضوء القمر وغيره.

(٣) أي انحصار مسببيّة الثاني في سببيّة الأول.
وتعقَّبه الدماميني بقوله: «لا نُسَلِّمُ أن يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهورُ انحصار سببيّة في ذلك الشيء، ولا نُسلّم أن ذلك هو المتبادر إلى الذهن» الشمني ٥٦/٢.
ودافع الشمني عن المصنِّف بقوله: «وأقول: مرادُ المصنِّف بالظاهر هنا الراجح، وكل من أنصف من نفسه إذا سمع هذا القسم من «لو» ولاحظ انحصار سببيّة ما بعدها فيما يليها وعدم انحصارها فيه وجد انحصارها راجحاً في ذهنه، وسابقاً إلى فهمه...». وتعقَّب الأمير الدماميني انظر ٢٠٧/١.

(٤) في م/٤ «لأكرمته».

(٥) أي يرجح الانحصار.

(٦) أي ذلك الانحصار.

(٧) ذهب الشمني إلى أن المراد بالظاهر الراجح.

(٨) وهو الإكرام على الأول وهو المجيء.

(٩) ذكر الأمير أن قوله هذا هو نفس قوله قبل ذلك: إنّ ذلك هو الظاهر.
وقال: «ومَنْعُ الدماميني التبادُر لا وَجْهَ له» الحاشية ٢٠٧/١.

(١٠) أي لأن الأصل أن ينتفي المسبَّب لانتفاء السَّبب، والأصل أن ينتفي الإكرام إذا انتفى سببه وهو المجيء.

(١١) قال الشمني: «ولو قال: وهذا القسم لكان أحسن؛ لأن الإشارة إلى ثالث أقسام النوع الأول، فالتعبير بالنوع يوهم أنها إلى النوع الأول...» ٥٦/٢.

على[١] الانتفاء مطلقاً، ويَدُلُّ الاستعمال[٢] والعُرْفُ على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني[٣] قسمان:

- **أحدهما**: ما يُراد فيه تقرير الجواب، وُجِد[٤] الشرطُ أو فُقِد، ولكنه مع فَقْدِه[٥] أَوْلى، وذلك كالأثر عن عمر[٦]، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كلّ حال[٧]، وعلى أنّ انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أَوْلى[٨]، وإنما لم تَدُلّ[٩] على انتفاء الجواب[١٠] لأمرين:

أحدهما: أن دلالتها[١١] على ذلك إنما هو من باب مفهوم[١٢] المخالفة، وفي

---

(١) أي لا يدلُّ على الانتفاء مطلقاً، فقولُك: لو جاءني زيد لأكرمته، لا يدل على انتفاء إكرام زيد مطلقاً، ولكنه يدل على هذا النفي للارتباط القائم عقلاً بين طرفي القول السَّبب والمسبَّب، ولكنه قد يُكْرَمُ من غير وجه، وعلى أصل سبب آخر.

(٢) أي ما جرت عليه عادة العرب من ربط المسبَّب بوقوع السَّبب قبله.

(٣) ذكر من قبل أنه تارة يُعْقَلُ بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يُعْقَل، ثم ذكر النوع الأول على ثلاثة أقسام، والآن يذكر النوع الثاني وهو أنه تارة لا يُعْقَلُ ارتباط مناسِبٌ بين الجزأين.

(٤) أي: قبل الجواب مع «لو» أو لم يوجد.

(٥) أي فقد الشرط.

(٦) وهو ما تقدَّم من قوله: «نعم العبد صُهَيْب لو لم يَخَفِ اللّهَ لم يَعْصِهِ».

(٧) سواء وجد الخوف أو كان غير موجود.

(٨) أي إذا كان لا يعصي الله مع عدم الخوف فَلأَنْ لا يعصيه مع الخوف من باب أَوْلَى.

(٩) أي «لو».

(١٠) وهو «لم يَعْصِه».

(١١) أي دلالة «لو» على انتفاء الجواب وهو عدم المعصية.

(١٢) مفهوم الشرط إنما هو من باب المخالفة، وذلك بأن يكون للمسكوت عنه حكمٌ مخالفٌ للمذكور في الإثبات والنفي، ومنطوقُ «لو» استلزام الشرط للجواب؛ ولذلك قال: إن دلالتها على عدم المعصية في الأثر من باب مفهوم المخالفة، وهذا يعني أن المفهوم من الشرط انتفاء المعصية.

هذا الأثر دَلَّ مفهوم الموافقة[١] على عدم المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف[٢] فعند الخوف أَوْلى، وإذا تعارض هذان المفهومان[٣] قُدِّم مفهوم الموافقة.

الثاني[٤]: أنه لما فُقِدَت المناسبة[٥] انتفت العِلِّيَّة[٦]، فلم يجعل عدم الخوف[٧] عِلّة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية مُعَلَّل بأمرٍ آخر، وهو الحياء[٨] والمهابة والإجلال[٩]، وذلك[١٠] مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السَّبب[١١] وحده، وعند الخوف مستنداً إليه[١٢] فقط، أو إليه[١٣]

---

(١) ومفهوم الموافقة بأن يكون للمسكوت عنه حكمُ المصرَّح به.

(٢) في قوله: لو لم يخف الله.

(٣) مفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة.

(٤) ذكر من قبل أن «لو» لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين، وذكر الأول وهو مفهوم المخالفة. وهذا هو الثاني من عدم دلالتها على انتفاء الجواب.

(٥) قَصَدَ فَقْدَ المناسبة بين عدم الخوف وعدم المعصية؛ لأن المناسبة إنما تكون بين الخوف وما يؤدي إليه من عدم العصيان.

(٦) أي جعل الشرط عِلّة لحدوث الجواب ووقوعه.

(٧) وهو الشرط في قوله: «لو لم يخف الله...».

(٨) والحياء شعبة من الإيمان، قالوا لأن الحياء يحول بين الإنسان وفِعْل المعصية كما يحول الإيمانُ بين المؤمنِ وفِعْل المُنْكَرات.

(٩) جاء في طبعة مبارك والشيخ محمد بعد قوله: الإجلال «والإعظام»، ووجدت هذه الزيادة في متن الدسوقي والأمير. ولم تثبت هذه الزيادة فيما بين يَدَيَّ من المخطوطات.

(١٠) أي: عدم العصيان.

(١١) وهو الحياء والمهابة والإجلال.

(١٢) أي: إلى الخوف.

(١٣) أي عدم المعصية مستند إلى المهابة والحياء... والخوف.

وإلى الخوف معاً، وعلى ذلك[١] تتخرج آية لقمان[٢]؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تَنْفَد مع كثرة هذه الأمور[٣] فَلأَنْ لا تَنْفَد مع قلّتها[٤] وعدم[٥] بعضها أَوْلى، وكذا ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾[٦]؛ لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أَوْلى[٧]، وكذا ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾[٨]، فإن التَّوَلِّي عند عدم الإسماع أَوْلى[٩]، وكذا ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ[١٠] ٱلْإِنفَاقِ﴾[١١]، فإن الإمساك عند عدم ذلك[١٢] أَوْلَى.

- **والثاني**[١٣]: أن يكون الجواب مقرّراً[١٤] على كل حال[١٥] من غير تعرُّض

(١) أي وعلى ما ذكرناه من قبل من أنّ المراد تقرير الجواب وُجِد الشرط أو فُقِد.

(٢) تقدّمت، وهي الآية/٢٧.

(٣) وهي كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً، وكونُ البحر يمدّه من بعده سبعة أبحر.

(٤) أي مع قلة الأقلام والمداد.

(٥) أي مع وجود الأقلام وعدم وجود المداد، أو العكس.

(٦) الآيـة: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ سورة فاطر ١٤/٣٥.

(٧) أي أولى من عدم الاستجابة عند السماع.

(٨) ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ سورة الأنفال ٢٢/٨ - ٢٣.

(٩) أي أَوْلَى من التولي عند السماع.

(١٠) قوله تعالى: ﴿خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ غير مثبت في م/٣ و٤.

(١١) تتمة الآية: ﴿... وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ قَتُورًا﴾ سورة الإسراء ١٠٠/١٧.

(١٢) أي عند عدم ملككم خزائن رحمة ربي.

(١٣) ذكر الأول من النوع الثاني وهو ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فُقِد، والآن يذكر الثاني مما لا يُعْقَلُ فيه ارتباط مناسب بين الجزأين.

(١٤) في م/٣ «مُقَرّاً» وفي م/٤ «عند عدم ذلك مقرراً» كذا.

(١٥) سواء أكان الشرط موجوداً أم مفقوداً؛ إذ هذا ما يُعْرَفُ ثبوته بعلّة أخرى، ويأتي بيانها.

لأولوية نحو: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾[(١)(٢)]، فهذا وأمثاله يُعْرَف ثبوته بعلّة أخرى[(٣)] مستمرة على التقديرين[(٤)]، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني[(٥)]، وأما الامتناع[(٦)] في الأول فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصودَ[(٧)].

وقد اتَّضَحَ أنّ أَفْسدَ[(٨)] تفسيرٍ لـ «لو» قول من قال[(٩)]: «حرف امتناع لامتناع»،

---

(١) الآية: ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ سورة الأنعام ٢٨/٦.

(٢) في م/٤ ﴿لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) العِلّة الأخرى مثل العناد، والكِبْر، والإصرار على الباطل.

إذ قبل الآية قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

فإن الشرط «لو» لا يترتب عليه الجواب وهو قوله: ولو رُدّوا لعادوا، وإنما الجواب مفهوم من قرينة الحال، وهو العناد والإصرار على الباطل.

(٤) أي على تقدير ثبوت الشرط، وعلى تقدير انتفائه.

(٥) وهو الجواب «لعادوا...».

(٦) وهو رَدُّهم، وهو الشرط.

(٧) أي ليس المقصود أنّ عودتهم إلى التكذيب مرتبطة بالشرط وهو الرد، وليس المقصود أيضاً تحقيق الشرط وهو «رُدّوا»، بل وقوع الجواب وتحققه.

(٨) قال الأمير: «قد علمت دفع هذا التهويل» الحاشية ٢٠٧/١.

وكان من قبل قد قال «والحقُّ أنه صواب نظراً لأصل «لو»، وما أورده المصنِّف مما خرج عن الأصل لدليل» ص/٢٠٦. ونقل هذا عنه الدسوقي في الحاشية ٢٦٨/١.

ونَصُّه هذا تبع فيه المرادي في الجنى الداني/٢٧٤ إذ قال: «فهذه الأمثلة ونحوها تدل على فساد قولهم: لو حرف امتناع لامتناع...».

(٩) ذكر من قبل ثلاثة أقوال في الامتناع، وكان الثاني منها أنها تفيد امتناع الشرط والجواب جميعاً، وذكر أنه القول الجاري على ألسنة المعربين، وقد قال به جماعة من النحويين، ثم أَبْطَلَهُ على ما زعم بآيات لا يصحُّ فيها هذا التقدير.

وأن العبارة الجيدة قولُ سيبويه رحمه الله[١]: «حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره»، وقولُ ابن مالك[٢]: «حرف يدل على انتفاء تالٍ[٣]، و[٤] يلزم لثبوته ثبوت تاليه».

ولكن قد يقال[٥] إن في عبارة سيبويه إشكالًا ونقصاً[٦][٧]، فأما الإشكال فإنّ اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام[٨] التعليل، وذلك فاسد؛ فإنّ

---

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ «وأما لو فلِما كان سيقع لوقوع غيره»، ونقل هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٦٣٠، وهي عند ابن هشام جيدة؛ لأن سيبويه لم يذكر انتفاء الثاني إذا انتفى الأول.

(٢) عن ابن مالك ثلاثة أقوال:
أ - لو: حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوتُ غيره. التسهيل/ هامش ٢٤٠، وقد أثبته المرادي في الجنى/٢٧٥، وهي أجود العبارات عند ابن هشام، وانظر الهمع ٣٤٦/٤.
ب - وهو في متن التسهيل ص/٢٤٠ «لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه»، وذكر المرادي أنه كذلك في بعض نسخ التسهيل.
جـ - والنص الثالث في شرح الكافية الشافية، وفيه يقول: «العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه» انظر/١٦٣٠، والجنى الداني/٢٧٥ فقد نقل المرادي هذه النصوص الثلاثة.

(٣) أي لـ «لو».

(٤) الواو ليست في الأصل عند ابن مالك. وهي غير مثبتة في م/٤.

(٥) في م/٥ «قد يقال في عبارة سيبويه إشكال ونقص».

(٦) عند الشيخ محمد «ونقضاً» بالضاد المعجمة. كذا.

(٧) وانظر شرح عبارة سيبويه في شرح الكافية الشافية/١٦٣٠.

(٨) أي تفيد أنّ وقوع الجواب معلول بوقوع الشرط، فإذا وقع الشرط وقع الجواب، وقد فَسّره ابنُ مالك على غير هذا فقال:
«يعني أنك إذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو فمقتضاه أنّ القيام من عمرو كان متوقَّعاً لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله. وليس في هذه العبارة تعرُّضٌ لكون الثاني صالحاً للحصول بدون حصول الأول أو لا، والحقُّ فيه أنه صالح لذلك، وأنّ الأول محكوم بعدم حصوله...» شرح الكافية الشافية/١٦٣٠.

عدم[١] نفاد الكلمات ليس مُعَلَّلاً بأنّ ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأنّ صفاته سبحانه لا نهاية[٢] لها، والإمساك[٣] خشية الإنفاق ليس مُعَلَّلاً بملك[٤] خزائن رحمة الله، بل بما طُبِعوا عليه من الشُّحِّ، وكذلك التولِّي[٥] وعدم الاستجابة ليسا معلَّلين بالسماع بل بما هم عليه من العتوِّ والضلال، وَعَدَمُ[٦] معصيةِ صُهَيْب ليست مُعَلَّلةً بعدم الخوف بل بالمهابة.

والجوابُ[٧] أن تقدِّر اللام للتوقيت[٨] مثلها في ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[٩]،

---

(١) في آية سورة لقمان/٢٧ ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ...﴾ وقد تقدّمت تامّة.

(٢) عَلَّق على هذا الأمير بقوله: «حمل على حقيقته، وقولهم كل ما وجد في الخارج متناهٍ في الحادث، ومن العجائب استشكال القارئ عدم تناهي متعلقات الإرادة بمعنى عدم وقوفها عند حَدّ بأنه لم يصح خَلْق أشياء بعد القيامة، ولم ينتبه لتجدد أفراد نعيم الجنان، وقوله تعالى: ﴿كلما نضجت جلودهم بَدّلناهم جلوداً غيرها﴾ الحاشية ٢٠٧/١، وانظر الشمني ٥٦/٢.

(٣) في آية سورة الإسراء/١٠٠ ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ وتقدَّمت تامَّة.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير والدسوقي «بملكهم»، وما أثبته من المخطوطات التي بين يدي «بملك».

(٥) إشارة إلى آية سورة الأنعام/٢٨ ﴿... وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ وقد تقدّمت.

(٦) في الأثر المتقدِّم عن عمر «نِعْم العبدُ صُهَيْب...».

(٧) والجواب عما ذكره من قبل معترضاً به على سيبويه من أن اللام في «لوقوع غيره» للتعليل.

(٨) ذكر الأميرأ نها يمكن أن تكون للتعليل نظراً لما اعتبره المتكلم في الربط.

وقال الدماميني: «ما قَدّره أولاً يقتضي أن المراد بما سيقع هو الجواب، وأنّ المراد بغيره هو الشرط، ألا تراه قَدّر اللام توقيتية بمعنى عند، قال: أي أن الثاني ثبت عند ثبوت الأول،...» انظر الشمني ٥٧/٢.

(٩) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٧/٧.

أي: إن الثاني[١] يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقص[٢] فلأنها[٣] لا تَدُلُّ على أنها دالَّة[٤] على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع»[٥]، فإنه دليلٌ على أنه[٦] لم يقع.

نَعَمْ في عبارة ابن مالك نَقْصٌ؛ فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي[٧]، فإذا قيل: «لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» كان[٨] ذلك أجود العبارات.

* * *

---

(١) أي الجواب يثبت عند ثبوت الشرط.

(٢) ذكر من قبل أن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصاً.

(٣) أي قول سيبويه: «لو: لما كان سيقع لوقوع غيره».

(٤) في م/٢ «دالّة عند وقتها على امتناع شرطها» بزيادة «عند وقتها» على نَصّ بقية النسخ.

(٥) اعترضه الدماميني بأنّ ما كان سيقع هو الشرط، وما قبله يقتضي أنه الجواب. انظر الأمير ٢٠٧/١ - ٢٠٨، والشمني ٥٧/٢ وقد نقلتُ النصّ قبل قليل. وقال الشمني بعد نصّ الدماميني: «وأقول ليس ما قاله ثانياً يقتضي أن ما سيقع هو الشرط، بل يصح أن يُراد به الجواب كما قدّرناه».

(٦) أي: الشرط. كذا عند الشمني. وفهم منه الدماميني أنه الجواب.

(٧) قال ابن مالك: «... ثم نبّهتُ على أنّ أكثر استعمالها في المضيّ، وأن استعمالها في الاستقبال قليل بقولي:

وفي المضي استعملت وربما　أَصْحَبَها الآتيّ من تَكَلَّما»

شرح الكافية الشافية/١٦٣١، والبيت قبله:

لو: حرف شرط يقتضي امتناع ما　يلي وكونَ تِلْوِ تِلْوِ لازما.

(٨) هذا جواب «إذا» أي لو أضاف لفظ «الماضي» لكان ذلك...

تنبيهـــان

الأول: اشتُهِر بين الناس السؤالُ عن معنى الأثَر[١] المرويّ عن عمر رضي الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله ﷺ وفي كلام الصّدّيق[٢] رضي الله عنه، وقَلّ من يتنبّه[٣] لهما.

- **فالأول:** قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبي سلمة[٤]: «**إنها لو لم تكن ربيبتي في حِجْري ما حلَّتْ لي، إنها لَابنةُ أخي من الرّضاعة**»[٥]، فإنّ حِلّها له عليه

---

(١) وهو ما تقدَّم من قوله: «نعم العبد صُهَيْب لو لم يخف الله لم يعصه».

(٢) أي كلام أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) أي لم يشتهرا كاشتهار الأثر المرويّ عن عمر رضي الله عنه في صهيب رضي الله عنه.

(٤) هي زينب بنت عبدالله بن عبدالأسد المخزومي، روت عن النبي ﷺ، وخَرّج لها أصحاب الكتب الستة، توفيت سنة أربع وسبعين، وأمها أم سلمة إحدى زوجات النبي ﷺ، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً، فقد ماتت في إمارة يزيد بن معاوية. عن الحواشي.

(٥) المُخاطَبُ بهذا الحديث زَوْجه أُمّ سلمة، فإنّ النساء تكلّمن بأنّ رسول الله ﷺ يريد أن يتزوّج بنتها زينب، فكلّمته في ذلك فقال: إنها لو لم تكن...» الحديث.

ونَصُّ الحديث «حَدّثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أنّ زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أنّ أُمّ حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنها قالت: يا رسول الله، إنْكَحْ أُخْتي بنت أبي سفيان. فقال: أَوَتحبين ذلك؟ فقلتُ: نعم، لسْتُ لك بمخلية، وأَحَبُّ مَن شاركني في خير أختي. فقال النبي ﷺ: إنّ ذلك لا يحِلُّ لي. قلتُ: فإنّا نُحَدَّثُ أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة، قال: بنت أُمّ سلمة؟ قلتُ: نعم، فقال: لو أنها لم تكن ربيبتي في حجري ما حَلّت لي؛ إنها لَابنةُ أخي من الرضاعة، أرضعتني وأبا سلمة ثُوَيْبةُ، فلا تعرضن عليّ بناتكنّ ولا أخواتكنّ...» انظر فتح الباري ١٢١/٩ - ١٢٤.

الصلاة والسلام مُنْتَفٍ[(١)] من جهتين[(٢)]: كونها ربيبته في حِجْره، وكونها ابنة أخيه[(٣)] من الرضاعة.

كما أن مَعْصِيَة[(٤)] صُهَيْب منتفيةٌ من جهتي[(٥)] المخافة والإجلال.

والثاني[(٦)]: قوله[(٧)] - رضي الله - عنه لما طَوَّل في صلاة الصبح، وقيل له: كادت الشمس تطلع: «لو طَلَعَتْ ما وَجَدَتْنا غافلين[(٨)]»؛ لأن الواقع عدم غفلتهم، وعدم طلوعها، وكُلّ منهما[(٩)] يقتضي أنها لم تجدهم غافلين، أما الأول[(١٠)] فواضح، وأما الثاني[(١١)] فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة، لا غافلين ولا ذاكرين.

---

(١) عند الشيخ محمد بعد «منتفٍ» زيادة «عنه»، ووضعها بين معقوفين، وليست في المخطوطات.

(٢) في م/٥ «وجهين».
وفي فتح الباري ١٢٣/٩ ذكر هذين الوجهين عن القرطبي.
على أنه لو كان هناك أحد هذين المانعين لكفى.

(٣) ثويبة كانت مولاة لأبي لهب، وقد أعتقها فأرضعت النبي ﷺ، وأبا سلمة.

(٤) في الأثر المتقدّم عن عمر فيه.

(٥) في م/٥ «من جهة».

(٦) وهو مما وقع مثل الأثر في صهيب رضي الله عنه ولم يشتهر بين الناس.

(٧) أي قول أبي بكر رضي الله عنه.

(٨) أي أنها على فرض لو طلعت ما وجدتنا غافلين لتلبُّسنا بالصلاة فكيف بها إذا لم تطلع، والقصد تقرير الجواب مطلقاً وهو عدم الغفلة سواء وجد الشرط وهو طلوعها أو انتفى بأن لم تطلع. انظر الدسوقي ٢٦٩/١.

(٩) أي طلوعها وعدمه.

(١٠) وهو كون عدم الغفلة يقتضي عدم وجودها لهم على هذا الحال وهو أنهم غير غافلين.

(١١) وهو أنها إذا لم تطلع يقتضي ألّا تجدهم غافلين.

الثاني[١]: لَهِجَتِ الطلبةُ بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾[٢][٣]، وتوجيهه[٤] أن الجملتين[٥] يتركب منهما قياس[٦] وحينئذٍ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا، وهذا مستحيل[٧].

والجواب[٨] من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط[٩]، أحدهما[١٠]: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم

---

(١) أي التنبيه الثاني.

(٢) سورة الأنفال ٢٣/٨ وقد تقدَّمت هذه الآية وتتمتها: ﴿وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾.

(٣) جاءت الآية تامّة في طبعة الشيخ محمد، ومثله عند مبارك، وكذا في نص حاشية الأمير، ونص حاشية الشمني.
وما أثبته من المخطوطات، وآخر الآية: ﴿وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ ليس فيها، ومثل هذا جاء النص عند الدسوقي في المتن.

(٤) سقط من م/٤ من هنا إلى قوله: «وهذا مستحيل».

(٥) الأولى: «ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم»، والثانية «ولو أسمعهم لتولّوا».

(٦) وهو عند الشمني «قياس اقتراني».

(٧) لأنه عند علم الخير فيهم فإنهم لن يتولّوا، فإنّ من كان فيه الخير يأتي ولا يتولّى.

(٨) قال أبو حيان: «وأقول ظاهر هاتين الملازمتين يحتاج إلى تأويل؛ لأنه أخبر أنه كان يقع إسماع منه لهم على تقدير علمه خيراً فيهم، ثم أخبر أنه كان يقع تولّيهم على تقدير إسماعهم إيّاهم، فأنتج أنه كان يقع تولّيهم على تقدير علمه تعالى فيهم خيراً، وذلك بحرف الواسطة؛ لأن المُرَتَّب على شيء يكون مُرَتّباً على ما رُتّب عليه ذلك الشيء، وهذا لا يكون؛ لأنه يقع التولّي على تقدير علمه فيهم خيراً، ويصير الكلام في الجملتين في تقدير كلام واحد، فيكون التقدير: ولو علم فيهم خيراً فأسمعهم لتولّوا، ومعلوم أنه لو علم فيهم خيراً ما تولّوا»، البحر ٤٨١/٤، وانظر الرازي ١٤٩/١٥.

(٩) أي: باختلاف الحد الوسط بين الجملتين، كما يوضحه في تقسيمه.

(١٠) فلم يَتَّحِد الحدّ الوسط؛ إذ الإسماع الأول مقيَّد بأنه نافع، والإسماع الثاني مقيَّد بكونه غير نافع. دسوقي.

إسماعاً غير نافع لتولّوا، والثاني[١]: أن يُقَدَّر[٢]: ولو أسمعهم على تقدير عَدَمِ عِلْمِ الخير[٣] فيهم، والثالث[٤]: بتقدير كونه قياساً[٥] متحد الوسط، صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولّوا بعد ذلك[٦].

الثاني[٧] من أقسام لو:

أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلّا أنها لا تجزم[٨]،

---

(١) الجواب الثاني على ما تقدّم في الآية.

(٢) في م/٢ و٥ «تقدَّر»، ومثله في المطبوع.

(٣) أي بأن علم فيهم شراً، وعلى ذلك لم يتَّحد الحد الوسط لأن الإسماع الأول مقيّد بعلمه الخير فيهم، والثاني مقيّد بعلمه الشر فيهم. دسوقي. وانظر الرازي ١٤٩/١٥.

(٤) أي الوجه الثالث من جوابه على التقدير السابق الظاهر في الآية.

(٥) أي هو قياس بين الجملتين في الآيتين، وهو ملتبس بتقدير فيهما، حيث يقدّر في كل مقدّمة ما يَصِحُّ به القياس من أجل أن تصِحّ النتيجة.
قال الدسوقي: «وحاصِلُ القياس مع التقدير أن يُقال: لو علم فيهم خيراً في وقتٍ ما لأسمعهم فيه، ولو أسمعهم فيه لتولّوا بعد ذلك الوقت، وينتج عن هذا لو علم الله فيهم خيراً في وقتٍ ما لتولّوا بعد ذلك» ٢٦٩/١ وانظر آخر نصّ أبي حيان المتقدّم.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الدسوقي والأمير «بعد ذلك الوقت» ولفظ «الوقت» غير مثبت في المخطوطات.

(٧) كذا عند المرادي في الجنى الداني/٢٨٤ قال: «القسم الثاني: لو الشرطية التي بمعنى إِنْ، فهذه مثل إن الشرطية، يليها المستقبل، وتصْرِفُ الماضي إلى الاستقبال» وانظر رصف المباني/٢٩١، وشرح الكافية الشافية/١٦٢٩، وهمع الهوامع ٣٤٢/٤، وشرح ابن عقيل ٤٧/٤ وما بعدها، وشرح الأشموني ٣٤٤/٢.

(٨) ذهب قوم إلى أن الجزم بها لغة مُطّردة، وذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر. وردّ ابن مالك الجزم بها في الشعر على ابن الشجري. انظر الجنى الداني/٢٨٦.
وقال أبو حيان جَزْمُها لفعلها ضرورة، ولا يَحْسُن في الاختيار. همع الهوامع ٣٤٢/٤، وانظر الارتشاف/١٨٩٨، وانظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٣.

كقوله[١]:

ولـو تـلـتـقي أصـداؤنـا بـعـد مـوتـنـا ومن دون رَمْسَيْنا من الأرض سَبْسَبُ
لَـظَـلَّ صَـدَى صـوتـي وإن كـنـتُ رِمّـةً لصوتِ صدى ليلى يَهَشُّ ويَطْرَبُ

وقولِ توبةَ[٢]:

ولـو أنّ لـيـلى الأَخْـيَـلـيّـة سَـلَّـمـت عـلـيَّ ودونـي جَـنْـدَلٌ وصـفـائـحُ

---

(١) البيتان آخر قصيدة لأبي صخر الهذلي، ونَسَبَهُما العيني لقيس بن الملوح. والأصداء: جمع صدى، والمعنى: لو أنّ إنساناً رفع صوته باسمي، وآخر رفع صوته باسمها في موضع يرجع فيه الصدى والتقى صَدَيانا لَظَلَّ صدى صوت اسمي يَهَشُ لصدى صوت اسمها.
وقوله: لو تلتقي أصداؤنا. أي: أصداء أسمائنا.
وقوله: لظلّ صدى صوتي. أي: صدى صوت اسمي.
وقوله: لصوت صدى ليلى: فيه قلب، أي: لصدى صوت ليلى.
والرَّمْس: القبر، والسَّبْسَبُ: القفر والمفازة، والرِّمَّة: العظم البالي.
والشاهد أنّ «لو» فيه حرف شرط للاستقبال.
انظر شرح البغدادي ٣٨/٥، وشرح السيوطي/٦٤٣، وشرح الأشموني ٣٤٥/٢، وحاشية الصبان ٣١/٤.

(٢) البيتان لتوبة بن الحميّر.
والصفائح: الحجارة العِراض تكون على القبور.
يقول: لو سَلَّمت عليّ وأنا ميت وحال بيني وبينها صفائح القبر لأسرعت إلى جوابها مع بشاشة وطلاقة في الوجه، أو صاح لها صدى لي من داخل القبر مجيباً سلامَها. قال البغدادي: «وهذا على اعتقادهم أنّ عظام الموتى تصير أصداءً وهاماً».
ومعنى زقا: صاح، ويقال: زقا يزقو زقواً، وزقي يزقي زقياً.
والشاهد أن «لو» جاءت فيهما حرف شرط للاستقبال.
وتقدَّمت ترجمة توبة، وأما ليلى فهي بنت عبدالله بن كعب بن معاوية، ومعاوية هو الأخيل بن عبادة، وهي من أشعر النساء، وكان توبة يحبها، ولما قُتِل رثته بمراثٍ جيدة.

=

لَسَلَّمْتُ تسليمَ البشاشةِ أو زَقا[١] إليها صَدَىً من جانب القبرِ صائحُ

وقوله[٢]:

لا يُلْفِكَ الرّاجيكَ إلا مُظْهِراً خُلُقَ الكرامِ ولو تكونُ عَديما

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾[٣]، أي: ولْيَخْشَ الذين إن شارفوا[٤] وقاربوا أن يتركوا، وإنما أوّلنا الترك بمشارفة الترك لأنّ الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجَّه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده

= انظر شرح البغدادي ٣٩/٥، وشرح السيوطي/٦٤٤، وشرح ابن عقيل ٣٤٧/٤، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥٠/٣، وشرح الأشموني ٣٤٦/٢، وحاشية الصبان ٣٢/٤.

(١) في م/١ و٣ وه «زقا» وهو من زقا يزقو زقواً، فأصله الواو، وفي م/٢ و٤ «زقى» وهو من «زقى يزقي زقياً». انظر الصحاح واللسان والتاج.

(٢) قائله غير معروف.
والرواية عند العيني: الراجون، وجاء عند غيره: الراجوك، والراجيك، والراجيك، أي: الراجي منك خيراً، وكذا ورد بالإفراد في م/١ و٢ و٣.
وجاء في م/٣ وه «الراجوك» على الجمع، وكذا ورد عند البغدادي، والمرادي، وأنبه البغدادي على رواية الإفراد، وبالإفراد جاء عند السيوطي.
والشاهد فيه أنّ «لو» جاءت حرف شرط للاستقبال، وأنّ لو فيه بمعنى إنْ، والمضارع للمستقبل.
انظر شرح البغدادي ٤٤/٥، وشرح السيوطي/٦٤٦، والجنى الداني/٢٨٥، وشرح الأشموني ٣٤٦/٢، والبحر المحيط ١٧٧/٣، وشرح التصريح ٢٥٦/٢، والعيني ٤٦٩/٤.

(٣) تتمة الآية: ﴿فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ النساء ٩/٤.

(٤) هذا التعليق ليس له بل هو للزمخشري. ونقله عنه أبو حيان.
قال الزمخشري: «... قلتُ: معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذريةً ضعافاً وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم من الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم..» الكشاف ٣٨١/١، وانظر البحر ١٧٧/٣.

أمـوات، ومـثـلـه[١]: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾[٢]، أي حـتـى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأن بعده: ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[٣]، وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه[٤] لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها[٥]، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً مثل: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾[٦] أي[٧]: يعتقدونه عذاباً ولا يظنونه واقعاً بهم، وعليهما[٨] فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك[٩] ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[١٠].

---

(١) في تقرير ما ذهب إليه في الآية الأولى وهو المشارفة.

(٢) سورة الشعراء ٢٦/٢٠١.

(٣) سورة الشعراء ٢٦/٢٠٢.

(٤) للزمخشري تخريج على غير هذا فهو يقول: «ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته...، وإنما المعنى ترتُّبها في الشدة كأنه قيل: لايؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها وهو لحوقه به مفاجأة، فما هو أشد منه وهو سؤالهم النظرة...» الكشاف ٢/٤٣٧، وانظر البحر ٧/٤٣.

(٥) أي لا يؤمنون حتى يروا العذاب رَأْيَ العين.

(٦) سورة الطور ٥٢/٤٤.

(٧) «أي» كذا في المخطوطات ما عدا/م/٥ فهي «أو»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد، و«أي» أَنْسَبُ للسياق وأثبت.

(٨) في م/٣ «وعليها».
والمراد بقوله: وعليهما أي: رؤية العذاب مع الاعتقاد بأنه غير واقع بهم. وعَلَّق الدسوقي على هذا بقوله: «لكن الظاهر بُعْدُ هذين الأمرين؛ لأن العذاب لا يكون حينئذٍ مُلْجِئاً لإيمانهم» الحاشية ١/٢٧٠.

(٩) أي مما يكون فيه الأمر قائماً على التأويل بالمشارفة أو مقاربة الشيء على نسق ما تقدّم التأويل في الآية.

(١٠) تـتـمـة الآيـة: ﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾سورة البقرة ٢/١٨٠.

أي: إذا قارب[١] حضوره، ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾[٢][٣]؛ لأن[٤] بلوغ الأجل انقضاء العِدّة، وإنما الإمساكُ قبله.

وأنكر[٥] ابن الحاجّ[٦] في نَقْده على «المقرَّب» مجيء «لو» للتعليق[٧] في

---

(١) قال أبو حيان: «ومعنى حضور الموت أي حضور مقدماته وأسبابه من العلل والأمراض والأعراض المخوفة، والعرب تطلق على أسباب الموت موتاً على سبيل التجوّز...» البحر ١٦/٢.
وفي الكشاف ٢٥٤/١ «إذا حضر أحدكم الموت: إذا دنا منه وظهرت أماراته».

(٢) الآية: ﴿... فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٣١/٢.

(٣) في طبعة مبارك «فأمسكوهن» بعد «أجلهن» وليس كذلك في المخطوطات.

(٤) قال الزمخشري: «فبلغن أجلهن، أي آخر عِدّتهنّ وشارفْنَ منتهاها، والأجل يقع على المدة كلها وعلى آخرها..؛ ويتسع في البلوغ أيضاً، فيقال بلغ البلد إذا شارفه وداناه، ويقال: قد وصلتُ ولم يصل، وإنما شارف، ولأنه قد علم أنّ الإمساك بعد تقضّي الأجل لا وجه له؛ لأنها بعد تقضّيه غير زوجة له، وفي غير عِدّة منه، فلا سبيل له عليها» الكشاف ٢٧٩/١ - ٢٨٠.
وقال أبو حيان: «ولا يحمل «بلغنَ أجلهنّ» على الحقيقة؛ لأن الإمساك إذ ذاك ليس له؛ لأنها ليست بزوجة؛ إذ قد تقضّت عِدّتها، فلا سبيل له عليها» البحر ٢٠٧/٢.

(٥) النص منقول من المرادي، قال: «وكون «لو» بمعنى «إن» ذكره كثير من النحويين، وقال ابن الحاجّ في نقده على ابن عصفور: هذا خطأ، والقاطع بذلك أنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول: إلّا يقم زيد فعمرو منطلق،...». الجنى الداني/٢٨٥. وبعد كتابة هذه الكلمات وجدت النصين عند شيخهما في الارتشاف/١٨٩٨.

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يُعْرَف بابن الحاجّ، قرأ على الشلوبين وأمثاله، وله على كتاب سيبويه إملاء، وفي علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جني، وله حواشٍ على سِرّ الصناعة، والإيضاح، ونقد على الصحاح والمقرّب، وغير ذلك، وكان محققاً في العربية حافظاً للغات. مات سنة سبع وأربعين وستمئة وقيل سنة إحدى وخمسين.
بغية الوعاة ٣٥٩/١ - ٣٦٠.

(٧) أي تعليق الجواب على الشرط في المستقبل. وانظر شرح الجمل ٤٤١/٢.

المستقبل[١]، قال: «ولهذا لا نقول[٢]: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول[٣] ذلك مع إنْ».

وكذلك[٤] أنكره[٥] بدرُ الدين بن مالك، وزعم أنّ إنكار ذلك[٦] قولُ أكثر المحققين، قال[٧]: «وغاية ما في أَدِلَّة من أثبت ذلك أنّ ما جُعِل شرطاً لـ «لو» مستقبل في نفسه، أو مقيَّد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عُهِد فيها من المضي» انتهى.

---

(١) قال ابن عصفور: «... نحو قولك: لو يقوم زيد لقام عمرو، وإن شئت أسقطت اللام، والتي هي بمعنى «إنْ» تخلّص الفعل للاستقبال، وإن كانت صيغته صيغة الماضي صَيّرت معناه إلى الاستقبال» المقرب ١/٩٠.

(٢) أي: لو لا تُجاب بمستقبل، بل جوابها لفظه المضيّ دائماً. وفي هذا رَدّ على ابن عصفور في المثال الذي نقلتُه قبل قليل من المقرب: لو يقوم زيد لقام عمر. وانظر الارتشاف/١٨٩٨.

(٣) أي كما تقول: إلّا يقُمْ زيد فعمرو منطلق. وهو نصّ ابن الحاجّ في الجنى الداني/٢٨٥.

(٤) في م/٢ «ولذلك».

(٥) أي أنكر مجيء لو للمستقبل.
قال ابن ابن مالك: «وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي...» الجنى الداني/٢٨٥ - ٢٨٦.

(٦) أي مجيء «لو» للمستقبل.

(٧) انظر شرح الألفية لابن الناظم ونَصّه منقولاً عن الشمني:
«وذهب بعض النحويين إلى أنّ «لو» كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل، وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسّكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقول الشاعر:

ولـو أنّ ليـلـى الأخـيـلـيـة سـلـمـت

لا حجة فيه لصحة حمله على المضي» انظر الشمني ٢/٥٨.

وفي كلامه نظر في مواضع:

- **أحدها**: نَقْلُه عن أكثر المحققين[1]؛ فإنّا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم[2] أثبتوه.

- **والثاني**[3]: أن قوله: «وذلك لا ينافي... - إلى آخره» مقتضاه أنّ الشرط ممتنع[4] لامتناع الجواب، والذي قرَّرَه هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما[5] أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نَرَ أحداً صَرَّح بخلاف ذلك إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأمّا ابنُ الحاجب فإنه قال في أماليه[6]: «ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع

---

(١) أي نقله عنهم إنكار كونها تأتي للتعليق في المستقبل.

(٢) النص عند الشيخ محمد «وجماعة منهم من أثبتوه» بزيادة «من» على النص.

(٣) الثاني من اعتراض المصنِّف على قول ابن الناظم.

(٤) كذا في المخطوطات «ممتنع»، وفي طبعة مبارك والشيخ وحاشية الأمير «يمتنع»، وفي متن الدسوقي/يمنع.

(٥) أي في الشرط والجواب.

(٦) تحدث ابن الحاجب عن «لو» بصورة مختصرة في ٥١/٢ وأعاد الحديث مُفَصّلاً في ١٥٥/٤ وما بعدها، وما أثبته المصنف هنا تلخيص لنص ابن الحاجب في الموضعين لا نقل للنص.
ولا يمكن إثبات نص ابن الحاجب في هذه الحاشية فهو نص طويل يزيد على أربع صفحات.
وبدايته: «قال الشيخ الإمام السعيد جمال الدين بن عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب رحمه الله: سألني بعض أهل العلم عن قول النحويين إن «لو» يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، أي: يمتنع الثاني لامتناع الأول. فقال: كيف يستقيم ذلك من تفسيرهم ونحن قاطعون بأن الأول يمتنع لامتناع الثاني من حيث المعقول؟...».
وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٩٠/٢.

لامتناع[١] الشرط؛ لأنهم[٢] يذكرونها[٣] مع «لولا»، فيقولون: لولا حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعاً، فكذا يكون قولهم[٤] في «لو» وغير هذا القول[٥] أَوْلَى؛ لأن انتفاء السَّبب لا يدل على انتفاء مُسَبَّبة[٦]؛ لجواز أن يكون ثَمّ[٧] أسباب أُخر، ويدلُّ على هذا[٨] ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٩] فإنها مَسُوقة لنفي[١٠] التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة[١١] خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز[١٢] وقوع ذلك[١٣] وإن لم يكن تعدُّدٌ في

---

(١) أي امتناع الشرط في امتناع الجواب.

(٢) في الدسوقي: هذا عِلّة لقوله: ظاهر كلامهم.

(٣) أي هذه الكلمة «حرف امتناع لامتناع»، ويذكرون نظيراً لها «لولا»، وهو حرف امتناع لوجود.

(٤) أي: حرف امتناع لامتناع.

(٥) وهو كون الممتنع في «لو» الشرط لامتناع الجواب.

(٦) في م/٣ «المسبب».
والسبب هو الشرط يدل على انتفاء المسبب وهو الجواب.

(٧) أي لذلك المسبب وهو الجواب بأن كان الجواب أَعَمّ من الشرط كما في: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً. دسوقي ٢٧١/١.

(٨) أي من كون غير قولهم أَوْلَى.

(٩) تتمة الآية: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء ٢٢/٢١.

(١٠) أي ليستدل بها على نفي التعدّد في الآلهة. وانظر أمالي ابن الحاجب ٥١/٢.

(١١) في طبعة الشيخ محمد ومبارلك «لأنه خلاف» وقوله: (لأنه) ليس في المخطوطات.

(١٢) في طبعة الشيخ محمد «ولجواز» بزيادة واو.

(١٣) أي الفساد.

الآلهة؛ لأنّ المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه وتعالى»[١] انتهى.

وهذا الذي قاله[٢] خلاف المتبادر[٣] في مثل «لو جئتني أكرمتك»، وخلاف ما فَسّروا به عبارتهم[٤] إلا بدرَ الدين، فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولاً بخلافه[٥]، وإلّا ابن الخباز[٦]. فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله[٧]: «المقصود نفي التعدُّد لانتفاء الفساد» مُسَلَّم، ولكن ذاك اعتراض على من قال: «إنّ لو حرف امتناعٍ لامتناع»، وقد بَيَّنا[٨] فساده. فإن قال[٩]: إنه على

---

(١) التعليق على الآية من صنع المصنّف، وليس لابن الحاجب.

(٢) أي: ابنُ الحاجب.

(٣) المتبادر في المثال أن امتناع الإكرام الذي هو المُسَبَّب نشأ عن امتناع السَّبب وهو المجيء. وقال ابن الحاجب: «قال النحويون: كلمة «لو» وُضِعَت للدلالة على انتفاء الشيء لأجل انتفاء غيره، وإذا قلت: لو جئتني لأكرمتك، أفاد أنه ما حصل المجيء، وما حصل الإكرام» الأمالي ١٥٨/٤.

(٤) وهي قولهم: لو: حرف امتناع لامتناع، وتفسيرهم لها بأنها امتناع الجواب لامتناع الشرط. فالضمير في «فَسّروا» لمثبتي الامتناع.

(٥) وكان قد ذكر من قبل بأنه لا ينافي امتناع الشرط فيما مضى لامتناع غيره. دسوقي/٢٧١.

(٦) جاء تفسير العبارة عند ابن الخباز موافقاً لما قاله ابن الحاجب.

(٧) أي قول ابن الحاجب. والنص في الأمالي ٥١/٢ وهو «فالتعدد منتفٍ لأجل امتناع الفساد».

(٨) قال الأمير في ٢٠٩/١ «سبق لك تصحيحه». وانظر تعليق الأمير في ٢٠٦/١، على قول المصنّف «ونَصّ عليه جماعة من النحويين وهو باطل».

(٩) أي: ابن الحاجب.

تفسيري[١] لا اعتراض عليهم[٢]، قُلنا: فما تصنع بـ[٣]: «لو جئتني لأكرمتك»، ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾[٤]،

فإن المراد نفي الإكرام[٥] والإسماع لانتفاء[٦] المجيء وعِلْمِ الخيرِ فيهم، لا العكس[٧].

وأمّا ابنُ الخباز فإنه قال في[٨] «شرح الدُّرَّة» وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾[٩]. يقول النحويون: إنّ التقدير لم نشأ فلم نرفعه[١٠]، والصواب[١١]: لم نرفعه فلم نشأ؛ لأنّ نفي اللازم[١٢] يوجب نفي الملزوم[١٣]، ووجود

(١) وتفسيره: من أن «لو» لامتناع الشرط بامتناع الجواب.

(٢) أي: على النحويين.

(٣) نقلتُ تعليق ابن الحاجب قبل قليل على هذه الجملة نقلاً عن النحويين بأنه ما حصل المجيء وما حصل الإكرام.

(٤) تقدَّمت، وهي في الأنفال ٢٣/٨.

(٥) والإكرام والإسماع هما الجواب، في المثال والآية.

(٦) والمجيء وعلم الخير هما الشرط في المثال والآية.

(٧) وعلى هذا فاعتراض المصنِّف ما زال قائماً على عبارة النحويين، وإن جاء تفسيره على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن «لو» تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب.

(٨) تقدّمت ترجمة ابن الخباز وهو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور شمس الدين بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير مات بالموصل عاشر رجب سنة ٦٣٧هـ وقد شرح ألفية ابن معطٍ. وهي المسماة «الدرة الألفية في علم العربية». انظر بغية الوعاة: ٣٠٤/١، و٣٤٤/٢.

(٩) الأعراف ١٧٦/٧ وتقدَّمت تامَّة.

(١٠) وذلك على تقدير النحويين في امتناع الجواب، وهو الرفع لامتناع الشرط، وهو المشيئة.

(١١) وعلى تقديره هذا امتنع الشرط أو انتفى لانتفاء الجواب وهو الرفع.

(١٢) وهو الرفع.

(١٣) وهو المشيئة.

الملزوم[١] يوجب وجود اللازم[٢]، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة» انتهى.

والجواب[٣] أنّ الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق[٤] المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وُجِدَت وُجِدَ، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لَزِمَ من نفي كِلّ منهما انتفاءُ الآخر.

الاعتراضُ الثالث على كلام بدر الدين أنّ ما قاله من التأويل[٥] ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ[٦] لَوْ تَرَكُوا۟﴾[٧] الآية، إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت[٨] فيما مضى أنك تخلف ذُرّية

---

(١) وهو المشيئة.

(٢) وهو الرفع.

(٣) الجواب عما ذهب إليه ابن الخباز.

(٤) قال الأمير: «ظاهره أن ابن الخباز حمله على مطلق المشيئة، ولا يظهر، إنما شُبْهَتُه عموم اللازم، فيجاب بقصره على المساوي للشرط كما سبق في ضوء الشسمس، فانقلب الكلام على المصنِّف سهواً فتأمّل» الحاشية ٢١٠/١، وهذا منقول من غير عزو عند الدسوقي ٢٧/١.

(٥) أراد بالتأويل ما نقله عنه، وهو قوله: كونُ الشرط للمستقبل لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره.

(٦) في م/٣ و٤ وه ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ﴾، وفي م/١ و٢ «وليخش».
والنص تامّ عند مبارك، والشيخ محمد.

(٧) ﴿... مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ النساء ٩/٤ وقد تقدّمت.

(٨) قال الأمير: «هذا يقتضي أن المضيّ لنفس معنى الشرط، مع أن كلام بَدْر الدين السابق يقتضي أنّ معنى الشرط مستقبل، وأنّ الذي في الماضي امتناعه فتدبره» الحاشية ٢١٠/١.
ونقلتُ لك من قبل نصّ الزمخشري في الآية، وأنّ المصنف أخذ معنى المشارفة منه.

ضعافاً لَخِفْتَ عليهم لكنك لم تُشارف ذلك فيما مضى، ومما لا يمكن ذلك[1] فيه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[2] ونحو ذلك[3].

وكونُ «لو» بمعنى «إنْ» قاله كثير من النحويين في نحو: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[4]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾[5]،

---

(١) أي قول ابن الناظم، وهو كون الشرط في المستقبل لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره.

(٢) ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ * قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ سورة يوسف ١٦/١٢ - ١٧.
وليس المراد في الآية امتناع صِدْقِهم في الماضي على ما أشار إليه الشُّمنّي.
فقد قال: «لاستحالة أن يُراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدّق لنا لكنا لم نَصْدُق» الشمني ٥٩/٢.
وقال الأمير بعد هذا: «لكن أفاد الجلال وغيره صحة ما لابن مالك على معنى: لو كنا غير متهمين عندك فكيف ونحن متهمون، فليس الجواب هنا ممتنعاً بل هو من باب: نِعْمَ العبدُ صُهَيْب». الحاشية ٢١٠/١، وانظر الجلالين/٢٣٧ في التعليق على الآية.
وقال أبو حيان: «.. أي ما أنت بمصدِّق لنا الآن ولو كنا صادقين، أولستَ مصدِّقاً لنا على كل حال حتى في حالة الصِّدْق لما غلب عليك من تهمتنا وكراهتنا،... وأوهموا بقولهم: لو كنا صادقين أنهم صادقون في أكلِ الذئبِ يوسفَ، فيكون صِدْقُهم مُقيّداً بهذه النازلة...» البحر ٢٨٨/٥.

(٣) قوله: «ونحو ذلك» غير مثبت في م/١، وكان على مبارك أن يشير إلى هذا.

(٤) تقدَّمت قبل قليل في سورة يوسف ١٧/١٢.
وفي تفسير الماوردي: «فيه وجهان... الثاني: معناه وإنْ كنا قد صدقنا، قاله ابن إسحاق» ١٥/٣.
وفي إعراب النحاس: «قال محمد بن يزيد: ولو كنا، أي: وإنْ كُنّا».
انظر ١٢٨/٢. وانظر القرطبي ١٤٨/٩ «قاله المبرّد وابن إسحاق».
وانظر نَصّ المبرّد في الكامل/٣٦١. وانظر رصف المباني/٢٩١، والجنى الداني/٢٨٥.

(٥) ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ سورة التوبة ٣٣/٩، وسورة الصفّ ٩/٦١.

﴿قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾[١]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[٢]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[٢]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[٣]، ونحو: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس»[٤].

وقوله[٥]:

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم دون النساء ولو باتَتْ بأَطْهارِ

---

(١) تتمة الآية: ﴿... فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ المائدة ٥/١٠٠.

(٢) الآيــة: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٢١.

قال أبو حيان: «ولو أعجبتكم: لو هذه بمعنى إن الشرطية» البحر ٢/١٦٥.

(٣) ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/٥٢.

(٤) في الموطأ: «وحدّثني مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: أعطوا السائل وإنْ جاء على فرس». باب الترغيب في الصدقة/٩٩٦.

قال ابن عبدالبر: «لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً عن مالك، وليس فيه مسند يحتجُّ به فيما أعلم».

وفي الجامع الصغير/٧٥ مثل ما في الموطأ «وإنْ»، عن أبي هريرة.

(٥) قائل البيت الأخطل من قصيدة مدح بها يزيد بن معاوية.

والشاهد في البيت أن «باتت» للمستقبل، و«لو» فيه بمعنى «إن» للشرط.

قال المبرّد: «معناه أنه يجتنبها في طُهْرِها وهو الوقت الذي يستقيم له غشيانها فيه» الكامل/٣٦٠.

ثم قال: «ولو باتت بأطهار، فلو أصلها في الكلام أن تَدُلَّ على وقوع الشيء لوقوع غيره...، ثم تتسع فتصير في معنى إن الواقعة للجزاء...» الكامل/٣٦١.

والمراد بالمئزر هنا تَرْكُ الجماع. قال الصبان: ولو باتت أي: لو تبيتُ؛ لأنه في حَيِّز إذا التي للاستقبال. =

وأمّا نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[(١)]، ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾[(٢)]، وقول كعب رضي الله عنه[(٣)]:

[لـقـد أَقـومُ مـقـامـاً لـو يَـقُـومُ بـه] أَرَى وأَسْمَعُ ما لـو يَسْمَعُ الفيـلُ

فمن القسم الأول[(٤)]، لا من هذا القسم[(٥)]؛ لأن المضارع في ذلك يُراد[(٦)] به المضيّ وتقريرُ[(٧)] ذلك أَنْ تعلمَ[(٨)] أنّ خاصيّة «لو» فَرْضُ ما ليس بواقع واقعاً،

= وانظر شواهد البغدادي ٥/٤٥، والجنى الداني/٢٨٥، وشرح السيوطي/٦٤٦، والارتشاف/١٨٩٨ والمقرب ١/٩٠، ورصف المباني/٢٩١، وشرح الأشموني ٢/٣٤٧، وحاشية الصبان ٤/٣٣، والبحر المحيط ٣/١٧٨.

(١) تتمة الآية: ﴿... فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنعام ٦/٢٧.

(٢) ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ الأعراف ٧/١٠٠.

(٣) المُثْبَتُ عجزُ البيت، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.

وهذا الشطر من قصيدته «بانت سعاد» التي مدح بها النبي ﷺ وبعده:

لـظـل يـرعـد إلاّ أن يـكـون لـه مـن الـرسـول بـإذن الله تـنـويـلُ

ومقاماً: ظرف، وجملة «لو يقوم» صفة له، وأرى ومفعوله المحذوفة أي: أرى ما لو يراه الفيل، جملة حال من ضمير «أقوم»، لظلّ: جواب لـ «لو» الأولى.

والشاهد في البيت أنّ المراد من المضارع هنا المضيّ، لأن المقصود سماعه الآن.

انظر شرح البغدادي ٥/٤٩، وشرح السيوطي/٦٤٧، والديوان/٢٠.

(٤) أي التي جاءت فيه لو شرطاً للماضي.

(٥) وهو ما جاءت فيه «لو» شرطاً للمستقبل.

(٦) في م/٣ و٤ «مراد»، وكذا طبعة مبارك والشيخ محمد.

(٧) في م/٤ و٥ «وتحرير ذلك». وتقرير ذلك أي: توضيحه.

(٨) في م/٤ «أن يُعْلَم».

ومن ثَمّ[١] انتفى شرطها في الماضي[٢] والحال لِما ثبت من كون متعلّقها غير واقع، وخاصيّة «إنْ» تعليقُ أمرٍ بأمرٍ مستقبلٍ محتمل[٣]، ولا دلالة لها على حكم[٤] شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قولُه[٥]:

... ... ولـو بـاتَـتْـت بـأطـهـار

يتعيَّن فيه معنى «إنْ»؛ لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل[٦]، أما استقباله فلأَنّ جوابه محذوف[٧] دَلّ عليه «شَدُّوا»، و«شدُّوا» مستقبَل؛ لأنه جواب «إذا»[٨]، وأمّا احتماله[٩] فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية، للاستقبال[١٠] والاحتمال، ولأنّ المقصود[١١] تحقق[١٢] ثبوت الطُّهْر لا امتناعه.

---

(١) أي من أجل فرضها ما ليس بواقع واقعاً حكمنا بانتفاء شرطها المفروض وقوعه في الماضي، دسوقي ٢٧٢/١.

(٢) أي مما يفترض وقوعه فيما مضى أو في الحال.

(٣) قوله: محتمل، أي: يحتمل حصول الأمر الذي عَلّق عليه في المستقبل، ويحتمل عدم حصوله.

(٤) من حيث كونه منفياً أو مثبتاً في الماضي والحال.

(٥) وهو بيت الأخطل المتقدِّم.

(٦) فقد ذكرنا من قبل أن «باتت» للمستقبل، و«لو» بمعنى «إنْ»، وقوله محتمل أي محتمل حصوله ومحتمل عدم حصوله؛ ولذا ناسب تقدير «لو» بمعنى «إنْ». وانظر حاشية الصبان ٣٣/٤.

(٧) التقدير فيه: وإن باتت نساؤهم بأطهار شَدُّوا مآزرهم.

(٨) وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان في قوله: إذا حاربوا...

(٩) أي احتمال الوقوع وعدمه.

(١٠) أي لا يمكن جعل «لو» حرف امتناع لامتناع لأجل الاستقبال المفهوم من سياق البيت، والاحتمال القائم في تحقق الأمر أو عدمه.

(١١) قال الأمير: «ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر ولو على سبيل الاحتمال، لئلا ينافي ما قبله. ثم لا حاجة لهذا التعليل مع ما قبله» الحاشية ٢١٠/١.

(١٢) في م/١ «تحقيق».

وأما قوله[١]:

ولو تلتقي ... ... **البيت**

وقوله[٢]:

ولو أنّ ليلى ... ... **البيت**

فيحتمل أنّ «لو» فيهما بمعنى «إنْ» على[٣] أنّ المراد مُجَرَّد الإخبار بوجود ذلك[٤] عند وجود هذه الأمور[٥] في المستقبل، ويحتمل أنها[٦] على بابها، وأنّ المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً، والحكم[٧] عليها مع العلم بعدم وقوعها. والحاصلُ أنّ الشرط متى كان مستقبَلًا محتملًا[٨]، وليس المقصود فرضه[٩] الآن أو فيما مضى، فهي[١٠] بمعنى «إنْ»، ومتى كان ماضياً أو حالًا أو مستقبلًا ولكن قُصِدَ فَرْضُه[١١] الآن أو فيما مضى، فهي[١٢] الامتناعية.

---

(١) وهو بيت أبي صخر المتقدّم.

(٢) وهو بيت توبة المتقدِّم.

(٣) أي على أن يكون المراد مجر د الإخبار، أو بناءً على أنه كذلك.

(٤) أي بوجود الجواب، وهو جواب «لو».

(٥) مما ورد في البيتين، وهو التقاء الأصداء في البيت الأول، وسلام ليلى عليه.

(٦) أي أنّ «لو» على بابها، وهو «ما كان سيقع لوقوع غيره».

(٧) أي الحكم بترتيب الجواب على هذه الأمور التي افتُرِضَ وقوعها.

(٨) أي محتملاً للوقوع وعدمه كما هو الحال مع «إنْ».

(٩) وليس المقصود فرضَ وقوعِ الآن أو فيما مضى.

(١٠) أي: لو.

(١١) أي فرض وقوعه. وفي م/٣ «فرض وقوعه».

(١٢) أي «لو» الامتناعيّة.

والثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً[١] بمنزلة «أَنْ» إلّا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «وَدَّ»[٢] أو «يَوَدُّ»، نحو[٣]: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[٤][٥]. ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[٦][٧].

---

(١) شرح الكافية الشافية/٣٠٢ وما بعدها.
انظر شرح الرضي ٣٩١/٢، وهمع الهوامع ٢٨٠/١ - ٢٨١، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وقال المرادي: «القسم الثالث: لو المصدريّة، وعلامتها أن يَصْلَحَ في موضعها «أَنْ» كقوله: يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمّر.، ولا تحتاج إلى جواب، ولم يذكر الجمهور أن «لو» تكون مصدريّة، وذكر ذلك الفراء وأبو علي والتبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك،. ومن أنكرها تأول الآية ونحوها على حذف مفعول «يود»، وجواب «لو» أي: يودُّ أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لَسُرَّ بذلك.
ولا تقع «لو» المصدريّة غالباً إلا بعد مُفْهِمِ تمنٍّ نحو: يود، وقَلّ وقوعها بعد غير ذلك كقول قتيلة...» الجنى الداني/٢٨٨.
ولقد نقلت لك هذا النص لتقارِن به نَصّ المصنّف، ولتعلم أن الذين يكابرون وينفون نقل ابن هشام لكتاب المرادي لا يثبت نفيُهم ولا مكابرتهم طويلاً، فهذان النّصّان أمامك، فاْقرأْ، وتأمَّلْ، واْحكمْ.

(٢) ومثلهما تمنّى يتمنّى. دسوقي.

(٣) تتمة الآية: ﴿... فَيُدْهِنُونَ﴾ القلم ٩/٦٨.

(٤) كذا جاءت الآية في م/١ و٢، وجاءت تامّة في م/٣ و٤ و٥.

(٥) قال أبو حيان: «لو هنا على رأي البصريين مصدرية بمعنى أَنْ. أي وَدُّوا إِدهانكم، وتقدَّم الكلام في ذلك في «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة»، ومذهب الجمهور أنّ معمول «وَدّ» محذوف، أي:: ودوا إدهانكم، وحذف لدلالة ما بعده عليه، و«لو» باقية على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره. وجوابها محذوف تقديره: لَسُرّوا بذلك» انظر البحر ٣٠٩/٨.
وما ذكره هنا للبصريين ذكره في آية سورة البقرة للكوفيين، ولعل ما ذكره هنا سَبْقُ قلم.

(٦) الآية: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ٩٦/٢.
ذكر أبو حيان أنّ «لو» على مذهب بعض الكوفيين مصدرية، وعلى مذهب البصريين مفعول يود محذوف، وجواب لو محذوف. انظر البحر ٣١٤/١. وما ذكره هنا للكوفيين ذكره من قبل للبصريين. ثم ذكر رأيين آخرين أنها للتمني، أو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. انظر ص/٣١٥.

(٧) في م/٢ ذكر بعدها «ألف سنة».

ومن وقوعها بدونهما[١] قولُ قُتَيْلَة[٢]:

ما كان ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ ورُبَّما مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحْنَقُ

وقولُ الأعشى[٣]:

ورُبّما فات قوماً جُلُّ أَمْرِهم من التأنّي وكانَ الحزمُ لو عَجِلُوا

---

(١) أي بدون وَدّ، ويَوَدُّ.

(٢) هي قتيلة بنت الحارث أخت النضر، وذهب السهيلي إلى أن الصحيح أنها بنت النضر لا أختُه. وكذا ذكر أبو تمام في باب الرثاء، وذكرها لقتيلة بنت النضر، وكان النبي ﷺ قد قتل أباها النضر بعد أسره يوم بدر. فرثته بأبيات، وعاتبت النبي ﷺ في قَتْله.
والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية مع أنها لم تُسْبَق بالفعل وَدّ أو يودُّ، وتكون مع «مَنَنْتَ» في تأويل مصدر، وهو المنّ. وهذا المصدر يحتمل أن يكون اسم «كان» وضَرَّك خبرها أي: ما كان مَنُّك، ويحتمل أن يكون فاعلاً بـ «ضرّك» والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن. هذا تخريج الدماميني.
وذكر البغدادي أنه قد تكون «ما» استفهامية، وجملة «كان ضرك» خبر «ما»، و«لو مننت» في تأويل مصدر، وهو مجرور بباء السببية، والتقدير: أيّ شيء كان ضرَّك بسبب المنّ؟ والاستفهام إنكاري. وقيل غير هذا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٥١، وشرح السيوطي/٦٤٨، الجنى الداني/٢٨٨، وهمع الهوامع ٢٨١/١، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢، وحاشية الصبان ٣٨/٤، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥/٣، والعيني ٤٧١/٤، الخزانة ٤٩٦/٤.

(٣) وهو كذلك عند الأشموني معزوّ للأعشى، وذكر السيوطي أنه من قصيدة للقطامي يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبدالملك بن مروان. وذكر البغدادي أنه راجع ديوانه فلم يجده فيه.
والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية. ويكون «لو عَجِلوا» في تأويل مصدر منصوب وهو خبر «كان»، والحزم اسمها، والتقدير: وكان الحزم عَجَلَتَهُم.
انظر شرح البغدادي ٥٧/٥، وشرح السيوطي/٦٥٠، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، حاشية الصّبّان ٢٨/٤.

وقولُ امرئ القيس[١]:

تجاوزتُ أحراساً عليها ومَعْشَراً عليّ حِراصاً لو يُشِرُّون مقتلي

وأكثرهم لم يُثبِتْ ورود «لو» مصدرية، والذي أثبته[٢] الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي[٣] وابن مالك.

ويقول المانعون[٤] في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٥]: إنها[٦]

---

(١) قوله: لو يُشِرون، بالشين كذا جاء في المخطوطات، ومثلها عند البغدادي في شرح الشواهد. وعلى هذا جاءت رواية الديوان.
وجاء بالسين عند السيوطي، وكذا جاء عند البغدادي في الخزانة، وأثبت مبارك رواية السين. ومعنى يُشِرّون أي يظهرون، يقال: أشررتُ الشيء إذا بسطته. وذكر أبو عبيدة أن معنى يسرون هنا يظهرون، ومعنى الروايتين متفق.
والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية، والمصدر المؤول من «لو» والفعل مجرور على أنه بدل اشتمال من الضمير المجرور بعلى.
انظر شرح البغدادي ٥/٦٣، وشرح السيوطي/٦٥١، والديوان/١٣، والخزانة ٤/٤٩٦.

(٢) ذكرت هؤلاء القائلين بالمصدرية من قبل منقولاً عن الجنى الداني، والسيوطي في همع الهوامع، وذلك في أول هذه المادة.

(٣) هو يحيى بن علي بن محمد... ابن الخطيب التبريزي، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، حجةً صدوقاًثبتاً، أخذ عن أبي العلاء وغيره، وولي تدريس الأدب بالنظاميّة، وكان يُدْمِنُ شرب الخمر ولبس الحرير، قالوا: كان الناس يقرؤون عليه تصانيفه وهو سكران، وله مؤلفات منها: شرح القصائد العشر، وتفسير القرآن، والإعراب، وشرح شعر المتنبي، وشعر أبي تمام وغيرها.
وُلِدَ سنة ٤٢١ هـ، ومات في سنة ٥٠٢هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٣٣٨.

(٤) من مجيء «لو» مصدريّة.

(٥) في سورة البقرة ٢/٩٦ وهي المتقدّمة.

(٦) ذكرت من قبل عن أبي حيان فيها ثلاثة آراء: مصدرية، وشرطية، والتمني. انظر البحر ١/٣١٤.

شرطية، وإن مفعول «يَوَدُّ» وجواب «لو» محذوفان، والتقدير: يَوَدُّ أحدهم التعمير لو يُعَمَّرُ ألف سنة لَسَرَّه ذلك، ولا[1] خفاء بما في ذلك من التكلّف.

ويشهد للمثبتين[2] قراءة بعضهم: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[3] بحذف النون، فعطف «يُدْهِنوا» بالنصب على «تُدْهِنُ» لَمّا كان معناه[4]: أن تدهن. ويشكل عليهم[5] دخولها على «أنّ» في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾[6].

---

(١) نَصُّ ابن هشام في الخزانة ٤٩٦/٤.

(٢) أي من أثبت مجيء «لو» مصدرية.

(٣) زعم هارون أن في بعض المصاحف «فيدهنوا» بحذف النون على النصب، كذا ذكر سيبويه وغيره.
وقال أبو حيان في تخريجها: «ولنَصْبه وجهان: أحدهما أنه جواب وَدّوا، لتضمنه معنى «ليت»، والثاني أنه على تَوَهُّم أنه نطق بأنْ أي: ودوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنوا، فيكون عطفاً على التوهّم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل «لو» مصدرية بمعنى أَنْ».
وأشار الشمني إلى أن ما ذكره المصنّف هنا هو أحد وجهين ذكرهما صاحب البحر أبو حيان.
انظر هذه القراءة في البحر ٣٠٩/٨، والكتاب ٤٢٢/١، والرازي ٨٣/٣٠، وشرح اللمع ٣٥٧/٢، وشرح التصريح ٢٥٥/٢، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية/٣٠٣، وحاشية الشهاب ٢٢٨/٨، وروح المعاني ٣٢/٢٩، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/٣٤٣.
وذكرها ابن هشام مرة أخرى في «العطف على التوهُّم».

(٤) ذهب الدماميني إلى أن نَصْب «تدهنوا» بأنْ مضمرة جوازاً، والمجموع منها ومن صلتها معطوفٌ على المجموع من «لو» وصلتها. انظر الشمنّي ٦٠/٢، وتعقَّبه الشمنّي بأنه لا يُضْمَرُ بعد الفاء هنا «أَنْ».

(٥) على من أثبت فيها المصدريّة، ووجه الإشكال أَنّ الحرف المصدريّ لا يدخل على مثله. وقد دخلت «لو» على «أَنّ» في الآية.

(٦) الآية: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ سورة آل عمران ٣٠/٣.
قال أبو حيان: «ولو هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف، ومفعول تودُّ محذوف، والتقدير: تَوَدّ تباعد ما بينهما، لو أن بينها وبينه أحداً بعيداً لَسُرّت بذلك، وهذا =

وجوابه[١] أنّ «لو» إنما دخلت على فعل محذوف[٢] مقدَّر بعد «لو» تقديره: تودُّ لو ثبت أنّ بينها[٣].

وأورد ابن مالك السؤال[٤] في: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[٥]، وأجاب بما ذكرنا[٦]، وبأنَّ هذا[٧] من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾[٨].

والسؤال في الآية[٩] مدفوع من أصله؛ لأنّ «لو» فيها ليست مصدرية[١٠]، وفي

= الإعراب والتقدير هو على المشهور في «لو»، وأنّ وما بعدها في موضع مبتدأ على مذهب سيبويه، وعلى موضع فاعل على مذهب أبي العباس، وأما على قول من يذهب إلى أن «لو» بمعنى أنّ وأنها مصدرية فهو بعيد هنا؛ لولايتها أنّ، وأنّ مصدرية، ولا يباشر حرف مصدري حرفاً مصدرياً إلا قليلاً...» البحر ٢/٤٣٠.

(١) جواب الاعتراض الذي ذكره من قبل أنّ «لو» دخلت على «أنّ» في الآية السابقة، والحرف المصدري لا يدخل على مثله.

(٢) وبذلك لا تكون «لو» قد دخلت على «أنّ»، وينتفي الإشكال.

(٣) في م/٣ زيادة «وبينه أمداً بعيداً».

(٤) وهو كيف تدخل «لو» المصدرية على «أنّ».

(٥) تتمة الآية: ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الشعراء ٢٦/١٠٢.

(٦) ما ذكره هو تقدير الفِعْل، أي: لو ثبت أنّ لنا كرّة.

(٧) أي مجيء «لو» و«أنّ».

(٨) الآية: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٣١.

(٩) أي: آية سورة الشعراء.

(١٠) «بل هي شرطية محذوفة الجواب، أي: لو ثبت أنّ لنا كرة فنكون من المحسنين لَسَرّنا» انظر حاشية الأمير ١/٢١١.

قال أبو حيان: «والظاهر أنّ «لو» هنا أُشْرِبت معنى التمني، وفنكون الجواب كأنه قيل يا ليت لنا كرة فنكون، وقيل: هي الخالصة للدلالة لما كان سيقع لوقوع غيره، فيكون قوله: فنكون معطوفاً على كَرّة أي فكوناً من المؤمنين، وجواب لو محذوف أي لكان لنا شفعاء وأصدقاء...» البحر ٧/٢٨.

الجواب الثاني[١] نظر؛ لأن تأكيد[٢] الموصول قبل مجيء صلته[٣] شاذٌ[٤]، كقراءة زيد بن علي: ﴿وَٱلَّذِينَ مَن قَبْلَكُمْ﴾[٥]

---

(١) وهو جعل الثاني «أنّ» تأكيداً لـ «لو».

(٢) أي تأكيد الموصول الحرفي وهو «لو» بـ «أَنّ» شاذ. وفي المطبوع/ توكيد.

(٣) أي إذا لم يقدر ثبت قبل «إنّ» كانت الصلةُ متعلّقَ الجار، وهذا يقتضي رفع كَرّة، إذ يكون التقدير: ولو أنه ثبتت لنا كَرَّةٌ، فيكون «كرة» فاعلاً، ولو كان من باب التأكيد لم يقدر ثبت قبل «أنّ» بل بعدها.

(٤) لأننا أقحمنا «أنّ» بين «لو» وصلتها، وهذا شاذ ويوضحه قراءة زيد الآتية.

(٥) الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ سورة البقرة ٢١/٢.

– قراءة الجماعة: والذين مِن قبلكم، بكسر الميم، حرف جر، أي: وخلق الذين مِن قبلكم.

– وقرأ ابن السَّمَيْفَع «وخلق مَن قبلكم»، جعله من عطف الجمل.

– وقرأ زيد بن علي: «والذين مَن قبلكم».

وذكر الزمخشري أنه أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً.

وذهب أبو حيان إلى أن تخريج الزمخشري هذا مذهب لبعض النحويين.

ثم خرّج القراءة على غير هذا، وهو أن يكون الموصول الثاني خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: والذين هم مَن قبلكم، وقبلكم: صلةُ الموصولِ الثاني.

وقوله: هم من قبلكم: صلةُ الموصولِ الأول.

ورَدّ الشهاب الخفاجي التأكيد، ورأى أنه خارج عن اللفظي والمعنوي معاً، وأخذ بتخريج الزمخشري، ثم ذكر أنّ هناك من خرجه على جعل «مَن» موصولة أو موصوفة على ما ذهب إليه أبو حيان.

ثم ذكر أن الكسائي أجاز زيادة «مَن» الموصولة وقال:

«فلا حاجة إلى أن يُقال إنه تأكيد لفظي، فإنه يكون بعينه، وبمرادفه فيرد عليه أنّ الموصول بدون صلته لا يفيد شيئاً، فكيف يُؤَكّد».

انظر القراءة وهذه التخريجات في المراجع الآتية:

بفتح الميم[١].

والرابع[٢] أن تكون للتمني[٣] نحو: «لو تأتيني فتحدِّثَني»[٤]، قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[٥] أي فليت لنا كرة؛ ولهذا نصب «فنكون» في جوابها كما انتصب «فأفوز» في جواب «ليت» في: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[٦][٧]، ولا[٨] دليل على هذا،

= البحر ٩٥/١، والكشاف ١٧٦/١، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، والرازي ١١١/٢، وحاشية الشهاب ١٠/٢، وروح المعاني ١٨٥/١.

وذكرها ابن هشام مرة أخرى في «باب الموصول» من هذا الكتاب.

(١) قلتُ: ومثل هذا جاءت قراءة ﴿فاستغاثه الذي مَن شيعتُه..﴾ في سورة القصص ١٥/٢٨، ولقد ذكرت بياناً مفصَّلاً فيها أَوْفَى مما ذكرته هنا. وارجع إلى الموضعين في كتابي «معجم القراءات»، فإنك تجد حديثاً يغنيك ويَسُرُّك إن شاء الله تعالى.

(٢) أي من معاني «لو»، وذكر من قبل «لو» الامتناعية، وأنها شرط في المستقبل، والثالث مجيئها مصدرية.

(٣) ذكر المالقي أنها تأتي للتمني مثل «ليت» في المعنى لا في اللفظ والعمل.

انظر رصف المباني/٢٩١، والجنى الداني/٢٨٨ - ٢٨٩.

وفي الهمع: «وترد لو للتمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، وأنكر ذلك قوم وقالوا: ليست قسماً برأسها إنما هي الشرطية أُشْرِبت معنى التمني...» ٣٥٠/٤.

(٤) تحدثني: منصوب لأنه وقع في جواب التمني.

(٥) تقدّمت الآية، وتتمتها: ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الشعراء ١٠٢/٢٦.

وذكرتُ من قبل عن أبي حيان فيها وجهين: الأول أنها أُشربت معنى التمني، و«فنكون» الجواب، وكأنه قيل: يا ليت لنا كرة فنكون، والثاني: أنها للدلالة لما كان سيقع لوقوع غيره، وفنكون: معطوف على «كرة»، وجواب لو محذوف. انظر البحر ٢٨/٧.

(٦) الآية: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ النساء ٧٣/٤.

(٧) في م/١ ﴿فَأَفُوزَ فَوْزًا﴾ وفي م/٢ كتب ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ثم شطب بوضع خط فوقه.

(٨) أي في نصب الفعل بعد «لو» في قوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ...﴾.

لجواز أن يكون النصب في «فنكون»[1] مثله[2] في: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[3]، وقولِ مَيْسُونَ[4]:

ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أَحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

(١) في م/١ و٣ و٥ ﴿فَأَفُوزَ﴾ ومثلها متن حاشية الدسوقي، وقال في الشرح: «الصواب في «فنكون» كما هو في نسخة» وفي م/٢ و٤ «فنكون».
ومتن حاشية الشمني «فأفوز»، ثم قال: «هكذا رأيناه في نحو عشر نسخ معتمدة، وفي بعض النسخ ما يوافق نسخة الشارح [الدماميني] وهو بدل فأفوز فنكون» الحاشية ٦٠/٢.
وفي حاشية الأمير ٢١١/٢ «قوله: فنكون. هذا هو الصواب.. نسخة فأفوز لا تظهر» وأثبتها مبارك «فنكون»، وعلّق على ذلك بقوله: في المخطوطتين فأفوز، وما أثبتاه من تصويبات الدسوقي والأمير كذا!!.

(٢) أي أنه من باب عطف الفعل «فنكون» على الاسم «كرة»، ومثله أي ما جاء في الآية الآتية من سورة الشورى.

(٣) الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ سورة الشورى ٥١/٤٢.
وما احتج به في الآية هو أن نصب «يُرْسِلَ» لأنه معطوف على موضع «وحياً»، وذهب أبو حيان إلى عطف أو يرسل على المضمر الذي يتعلّق به «من وراء حجاب»، تقديره: أو يكلمه من وراء حجاب، وهذا المضمر معطوف على وحياً.
ولا يجوز عند المتقدمين أن يعطف أو يرسل على أن يكلمه الله لفساد المعنى، وذهب الزمخشري إلى أنّ التقدير: وحياً وأن يرسل، فهما مصدران واقعان موقع الحال. وبذلك يكون «يرسل» منصوباً بأن مضمرة.
انظر البحر ٥٢٦/٨، والدر المصون ٨٨/٦، والتبيان للعكبري/١١٣٦، والكشاف ٨٨/٣.

(٤) الشاهد في البيت قولها «وتَقَرّ» فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤوّل من أنْ والفعل معطوف على «لبس».

=

واختُلف[١] في «لو» هذه[٢]، فقال ابن الضائع وابن هشام[٣]: هي قِسْم برأسها[٤]، لا تحتاج إلى جواب[٥] كجواب الشرط، ولكن قد[٦] يؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت».

وقال بعضهم[٧]: هي «لو» الشرطية، أُشرِبَتْ معنى التمني[٨]،

= قال سيبويه: «لَمّا لم يَسْتَقِم أنْ تحمل «وتَقَرّ» هو فعل على «لبس» وهو اسم... لم يكن بُدّ من إضمار أن»، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بالمخالفة، ويروى البيت: للبس. وكذا جاءت الرواية عند المرادي، والمبرد، وتأتي الرواية باللام عند المصنف في أقسام العطف.

وميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد، قال لها: أنت في ملك عظيم، وما تدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العباءة، فقالت أبياتاً منها بيت الشاهد، فلما سمعها منها قال لها: «ما رضيتِ يا ابنة بحدل حتى جعلتني علجاً عنيفاً، فالْحقي بأهلك، فطلقها وقال لها: كنتِ فبِنْتِ، فقالت: لا والله، ما سُرِرنا إذ كنا، ولا أسفنا إذ بِنّا، وكانت حاملاً بيزيد، فوضعته في البادية. قالوا: ولهذا كان فضيحاً.

انظر شرح البغدادي ٦٥/٥، وشرح السيوطي/٦٥٣، والكتاب ٤٢٦/١، والخزانة ٥٩٢/٣، ٦٢١، وشرح ابن عقيل ٢٠/٤، وأمالي الشجري ٢٥١/١، والجنى الداني/١٥٧، والمقتضب ٢٧/٢، وأوضح المسالك ١٨١/٣.

(١) النّص للمرادي. انظر الجنى الداني/٢٨٩ وما بعدها.

(٢) أي التي للتمني.

(٣) هو ابن هشام الخضراوي. وتقدَّمت ترجمته.

(٤) أي ليست شرطية ولا مصدرية على ما تقدَّم في الأنواع الثلاثة.

(٥) قال أبو حيان: «هذا ظاهر المنقول، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن ابن الصائغ [كذا]، وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الخضرمي في شرح قصيدة ابن دريد، قال: [أي أبو حيان] والذي يظهر أنها لا بُدَّ لها من جواب لكنه التزم حذفه لإشرابها معنى التمني؛ لأنه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادِّعاء الاشتراك...» همع الهوامع ٢٥٠/٤.

(٦) أي على قِلَّة.

(٧) هذا هو الرأي الثاني في «لو».

(٨) وفي الجنى الداني/٢٨٩ «قال بعهضم: وهو الصحيح، لأنها قد جاء جوابها باللام بعد الفاء...».

بدليل[1] أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله[2]:

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيبٍ ... فيُخبَرَ بالذنائب أيُّ زِيرِ
بيومِ الشَّعْثَمَيْنِ لقَرَّ عيناً ... وكيف لقاءُ مَن تحت القبورِ؟

(١) هذا ليس له، بل هو منقول عن المرادي، وأنت ترى أنه ذكره دليلاً عن المتقدِّمين. قلتُ: وهو لشيخه أبي حيان.
وقال البغدادي معقِّباً على كلام المصنف «فهذا كله ملخَّص من شرح التسهيل لأبي حيان» فتأمّل!!
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٧/٥.

(٢) البيتان من قصيدة لمهلهل بن ربيعة رثى بها أخاه كليباً، وذكر أنه أدرك بثأره، وفي الأصمعيات وشرح البغدادي: فيُخبِرَ، بكسر الباء. وفي بعض المراجع فيخبَرَ بفتحها، وجاء البيت عند المرادي فتخبِرَ بالتاء من فوق.
وقوله: ولو نبش... أي: لو كُشِفَ الترابُ عن كليب لأخبره عن الإدراك بثأره لَقَرَّ عيناً، وسُرّ بذلك.
والذنائب: ثلاث هضبات بنجد، وبها قبر كليب وائل.
وأيّ زير: أَيْ: أيُّ زيرٍ أنا في هذا اليوم. والزير: من قولهم: فلان زير نساء أي صاحب نساء.
ويوم الشعثمين: هو يوم واردات، وفيه حذف مضاف، أي يوم قتل الشعثمين وهما شعثم، وعبد شمس ابنا معاوية وقيل غير هذا، ويوم واردات هو اليوم الثالث من حروب بكر وتغلب.
والشاهد في البيتين أنّ «لو» للتمني وأجيب بجوابين:
الأول: فيخبرَ، وقد جاء منصوباً مقروناً بالفاء، والثاني من الجوابين: لَقَرّ عيناً.
ومهلهل: اسمه امرؤ القيس بن ربيعة، وسُمِّي مهلهلاً لأنه هلهل الشعر، أي أَرَقَّه، وقالوا: هو أوّل من قصَّد القصيد.
انظر شرح البغدادي ٦٧/٥، وشرح السيوطي/٦٥٤، والأصول ١٨٥/٢، والكامل/٧٤٠، والجنى الداني/٢٨٩، وشرح الأشموني ٣٤١/٢، والصبان ٢٧/٤، والعيني ٤٦٣/٤، والأصمعيات/١٥٤ - ١٥٥، والارتشاف/١٩٠٤، وتوضيح المقاصد ٢٧٠/٤، والبحر ٣٧٤/١، والديوان/٣٩.

وقال ابن مالك[١]: هي[٢] لو المصدرية أغنت[٣] عن فعل التمني، وذلك أنه أورد[٤] قول الزمخشري[٥] «وقد تجيء «لو» في معنى التمني في نحو: لو تأتيني فتحدثني» فقال[٦]: إن أراد[٧] أنّ الأصل[٨] «وددتُ لو تأتيني فتحدثني» فحذف فعل التمني لدلالة «لو» عليه فأشبهت[٩] «ليت» في الإشعار بمعنى التمني فكان لها[١٠] جواب كجوابها[١١] فصحيح، أو أنها[١٢] حرفٌ وُضِعَ للتمني كليت فممنوع؛ لاستلزامه[١٣] منع الجمع بينها[١٤] وبين فعل التمني، كما لا يُجْمَعُ بينه وبين ليت» انتهى.

---

(١) قول ابن مالك هذا في الجنى الداني/٢٨٩. ولعل ابن مالك أورده في شرح التسهيل.

(٢) أي «لو» التي للتمني.

(٣) أي هي عند وجود فعل التمني معها تكون مصدرية، وإذا حذف فعل التمني كانت مفيدة للتمني. دسوقي ٢٧٤/١.

(٤) في م/٤ «أورده».

(٥) المفصَّل/٣٢٣ قال: «وقد تجيء... كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني، ويجوز في فتحدثني النصب والرفع...». وانظر شرح المفصّل ١١/٩.

(٦) أي: ابن مالك.

(٧) أي: الزمخشري.

(٨) أي: ذِكْر «لو» مع الفعل «وَدّ»، ومجيئهما معاً للمصدرية، ثم حذف الفعل.

(٩) أي لو بعد حذف الفعل.

(١٠) أي: لـ «لو» التي للتمني.

(١١) أي كجواب «لو» المصدرية في مثاله: وددت لو تأتيني فتحدثني.

(١٢) أي: أو أنّ «لو».
أراد أو أن الأصل أن «لو» حرف وضع للتمني أصلاً مثل ليت، من غير أن تكون لو المصدرية التي أغنت عن فعل التمني، وهذا عند ابن مالك.

(١٣) أي جعلها موضوعة للتمني أصلاً يستلزم منع الجمع بين «لو» وفعل التمني، مع أنّ هذا لم يمتنع بل جاء عن المتقدمين.

(١٤) أي بين لو وفعل التمني.

الخامس[١]: أن تكون للعرض نحو: «لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيراً» ذكره في التسهيل.

وذكر ابن هشام اللخمي[٢] وغيره[٣] لها معنىً آخر، وهو التقليل[٤] نحو:

= وقال الدماميني: «الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشري، فيكون مذهبه أنّ لو ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع، وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه؛ فإنها عند مجامعتها فعل التمني تكون لمجرد المصدرية، مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال، ولكن يحتاج هذا إلى ثبوت أنّ الزمخشري يوافق على مجيء «لو» مصدرية» حاشية الشمني ٢/٦١.

(١) من معاني «لو»، وساق هذا المرادي على أنه للتمني ومثاله: لو تأتينا فتحدثنا.
انظر الجنى الداني/٢٨٨، ومثله في شرح المفصل ٩/١١ «لو تأتيني فتحدثني».
وما ذكره ابن مالك جاء في التسهيل على ما يلي، قال: «وتضمر أيضاً «أَنْ» لزوماً بعد فاء السبب جواباً لأمرٍ أو نهي أو دعاء بفعل أصيل في ذلك، أو لاستفهام لا يتضمّن وقوع الفعل. أو لنفي محض أو مؤوّل أو عرضٍ...» انظر ص/٢٣١.
وعلّق على هذا ابن عقيل في شرح التسهيل ٣/٩٢، بقوله: «والعرض، أَلَا تنزل وتصيب خيراً». كذا، ولم يستعمل «لو» للعرض.
وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية العرض، ولكنه لم يمثّل إلا بـ «أَلَا».
انظر ص/١٠٤٥، وانظر شرح المفصّل ٧/٢٧ «ألا تنزل فتحدّث».
وهمع الهوامع ٤/١٢٣ قال: «سُمِعَ: ألا تقع الماء فتسبَحَ».

(٢) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي، ويكنى أبا عبدالله، وله تآليف مفيدة منها كتاب الفصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل، ولحن العامة... وغيرها، توفي سنة ٥٦٠هـ، بغية الوعاة ١/٤٨ - ٤٩.

(٣) ذكر هذا المالقي أيضاً في رصف المباني/٢٩٢، وذكره المرادي عن بعضهم. انظر الجنى الداني/ ٢٩٠، ونقله أيضاً السيوطي في الهمع ٤/٣٥١.

(٤) ومَثّل له المرادي بقوله: أعط المساكين ولو واحداً، وصَلِّ ولو الفريضة. ومثل هذا مثبت عند المالقي. وزاد أنها بمنزلة «رُبّ» في المعنى.
انظر رصف المباني/٢٩٢، والجنى الداني/٢٩٠، وشرح الأشموني ٢/٣٤٠.

«تَصدّقوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَق»[١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾[٢]. وفيه نظر[٣].

---

(١) جاء نصّ الحديث في الموطّأ: «رُدّوا المسكين ولو بظلف مُحْرَق».
والرواية عند المالقي: «لا تردُّوا السائل ولو بِظِلْف مُحْرَق».
أي لا تردوا السائل من غير أن تعطوه شيئاً ولو كان قليلاً، ولو كان هذا القليل ظِلْفاً مُحْرَقاً. انظر الموطأ ص/٩٢٣ «باب ما جاء في المساكين»، وانظر همع الهوامع ٣٥١/٤، ورصف المباني/ ٢٩٢، وحاشية الصبان ٢٦/٤، وشرح الأشموني ٣٤٠/٢.
الظِّلف: الظلف من الشاة والبقر ونحوها كالظفر من الإنسان.
والظِّلْف لكل ما اجترّ، وهو ظِلْف البقرة والشاة والظبي وما أشبهها، والجمع أظلاف.
وقيل: رِجْل الإنسان وقَدَمه، وحافر الفرس وخفّ البعير والنّعامة.
وقد يُطْلَق الظلف على ذات الظلف أنفسها مجازاً. وانظر اللسان والتاج والمصباح/ ظلف
ومُحْرَق: من أحرقته بالنار فهو مُحْرَق، أي: مشويّ.
قال الصبان: «المعنى تَصَدَّقوا بما تيسَّر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلّة إلى الظلف مثلاً، فإنه خير من العدم، وهو بكسر الظاء المعجمة...، وقيّد بالإحراق أي الشيّ كما هو عادة العرب، لأن النيء قد لا يُؤْخَذُ، وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي. كذا في المحلى». انظر الحاشية ٢٦/٤.

(٢) الآيـة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ سورة النساء ١٣٥/٤.
ذكر العلماء في «لو» في الآية وجهين، وهما:
١ - أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف، أي: ولو كنتم شهداء على أنفسكم لوجب عليكم أن تشهدوا.
٢ - وأجاز أبو حيان أن تكون شرطية بمعنى إن والتقدير: وإنْ كنتم شهداء، وذكروا أنها إن كانت بمعنى «إنْ» فهي وصليّة.
انظر البحر ٢٦٨/٣، والدر المصون ٤٣٩/٢ - ٤٤٠، وحاشية الشهاب ١٨٨/٣.

(٣) أي هذا المعنى وهو التقليل لأن معنى التقليل مستفاد من مدخولها. وهي ليست للتقليل، وقد رأيت تخريجها في الحاشية السابقة.

وهنا مسائل[١]:

إحداها[٢]: أنّ «لو» خاصّة بالفعل[٣]، وقد يليها[٤] اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ لمحذوف يفسّره ما بعده، أو اسمٌ منصوبٌ كذلك[٥]، أو[٦] خبرٌ لـ «كان» محذوفةً، أو اسمٌ[٧] هو في الظاهر مبتدأ، وما بعده الخبر.

فالأول[٨] كقولهم[٩]: «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»،

= وقال المرادي: «وهذا عند التحقيق ليس بخارج عما تقدَّم والله أعلم» الجنى الداني/٢٩٠. وانظر الشمني ٢/٦١، والأمير ١/٢١٢.

وقال الدماميني: «وجه النظر أنّ كل ما أورده شاهداً على التقليل يجوز أن تكون «لو» منه بمعنى «إنْ»، والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس «لو». عن الصبان ٤/٢٦ - ٢٧.

(١) انظر هذه المسائل في الجنى الداني/٢٧٨ قال: «ويتعلَّق بـ «لو» الامتناعية مسائل لا بُدّ هنا من الإشارة إليها...»، وما نقله المصنّف هنا هو للمرادي فارجع إليه... والمسائل التي عرضها أربع.

(٢) في م/٢ «أحدها».

(٣) قال المرادي: «الأولى: أنها مثل إن الشرطية في الاختصاص بالفعل، فلا يليها إلا فعل، أو معمول فعل مضمر يفسّره ظاهرٌ بعده...» الجنى الداني/٢٧٨.

(٤) وما أثبته المصنّف هنا مأخوذ من أبي حيان من شرح التسهيل. انظر شرح البغدادي ٥/٧٧.

(٥) أي اسم منصوب بفعل محذوف يفسّره ما بعده.

(٦) أي وقد يأتي بعد «لو» خبر لـ «كان»...

(٧) أو يأتي بعد «لو» اسم مرفوع...

(٨) أي مجيء اسم مرفوع بعد «لو» معمول لفعل محذوف يفسّره ما بعده.

(٩) أي كقول الناس في هذا المثل.

وهذا المثل لحاتم الطائي، فقد أُسِرَ في حيّ من العرب، وطلبت له رَبّة المنزل فَصْدَ الناقة فنحرها، وقال: هذا فَصْدي فلطمته جارية، فقال هذا القول، وأراد بذات السّوار الحُرّة، فهو يُعَرِّض بهذه الجارية.

والتقدير في هذا المثل: لو لطمتني ذاتُ سوار؛ لأن «لو» تدخل على الفعل، قال الميداني: «والمعنى لو ظلمني من كان كفئاً لي لهان عليّ، ولكن ظلمني من هو دوني، وقيل أراد لو =

وقولِ عمر[١] رضي الله عنه[٢]: «لو غيرُك قالها يا أبا عُبَيْدَة».

= لطمتني حُرّة، فجعل السِّوار علامة للحرية؛ لأن العرب قلما تُلبِسُ الإماءَ السِّوار، فهو يقول: لو كانت اللاطمةُ حُرّة لكان أخفَّ عليّ...» مجمع الأمثال ١٧٤/٢، وانظر الجنى الداني/٢٧٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٧٧/٥، والكشاف ٢٤٧/٢، والبحر المحيط ٤٨/٦، وتوضيح المقاصد ٢٧٦/٤، وهمع الهوامع ٣٤٧/٤. وفي المستقصى ٢٩٧/٢ «ويروى ذات قلب».

(١) في م/٥ «عمرو»، وهو تحريف.

(٢) جاء في صحيح البخاري: «حدثنا عبدالله بن يوسف... عن عبدالله بن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشأم حتى إذا كان بِسَرْغ لقيه أُمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجرّاح وأصحابه، فأخبروه أنَّ الوباء قد وقع بأرض الشام. قال ابن عباس: فقال عمر: ادْعُ لي المهاجرين الأولين، فدعاهم، فاستشارهم وأخبرهم أنّ الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجنا لأمرٍ، ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقيّة الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تُقْدِمَهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: أُدْعُ لي الأنصار، فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: أُدْعُ لي من كان هٰهُنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم، فلم يختلف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدِمَهم على هذا الوباء فنادى عُمَرُ في الناس: إني مُصْبِحٌ على ظهر فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجرّاح: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة، نعم، نفِرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل هبطت وادياً له عُدْوَتان، إحداهما خصيبة والأخرى جدبة، أليس إنْ رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبدالرحمن بن عوف وكان متغيّباً في بعض حاجته، فقال: إن عندي في هذا علماً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سمعتم به بأرض فلا تَقْدَموا عليه، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، قال فحمد الله عمر، ثم انصرف».

انظر فتح الباري ١٥٥/١٠ - ١٥٦، و٣٠٣/١٢، والجنى الداني/٢٧٨، وشرح الشواهد للبغدادي ٧٧/٥، وتوضيح المقاصد ٢٧٥/٤، وهمع الهوامع ٣٤٧/٤، وأوضح المسالك ١٨٥/١، والشاهد في قول أبي عبيدة، مجيء اسم مرفوع بعد «لو» يُفَسِّره ما بعده وهو «قال»، وجواب «لو» محذوف، أي لو قالها غيرك لعاتبناه، أو لُمْناه، أو غير هذا مما يصلح تقديره في هذا المقام.

وقوله[١]:

لـو غـيـرُكـم عَـلِقَ الـزُّبَـيْـرُ بِـحَـبْـلِهِ أَدَّى الـجـوارَ إلـى بـنـي الـعـوّامِ

والثاني[٢]: نحو: «لو زيداً رأيتَه أكرمتُه».

والثالث[٣]: نحو: «التمسْ ولو خاتماً من حديد»[٤]،

---

(١) قائله جرير من قصيدة هجا بها الفرزدق.
وهو يشير في البيت إلى غدر رهط الفرزدق بالزبير رضي الله عنه، وهذا أحد الأمور التي نعاها جرير على الفرزدق والتزم هجوه بها...
ورُوي البيت برفع «غير»، فهو مرفوع بفعل يفسّره ما بعده، والتقدير: لو عَلِق غيرُكم.
ورُوي: لو غيرَكم علق الزبير ورَحْلُه، بنصب «غير» على أنه مفعول مقدَّم لعلق المتعدّي لا من باب الاشتغال، والضبط في الديوان: لو غيرُكم علق الزبيرَ ورَحْلَه.
والحبل: العهد، والحبل مستعار للعهد والأمان.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٧٦، والديوان/٥٥٣، والنقائض ١/٢٧٤، والمقتضب ٣/٧٨، وشرح السيوطي/٦٥٧، والخزانة ٢/٤٦٩، وهمع الهوامع ٤/٣٨٤.

(٢) وهو أن يلي «لو» اسم منصوب يفسّره فعل بعده.
والتقدير في المثال: لو رأيت زيداً رأيته...

(٣) الثالث هو أن يجيء بعد «لو» اسم منصوب يكون خبراً لـ «كان» المحذوفة.

(٤) انظر كتاب النكاح، باب تزويج المُعْسِر. في فتح الباري ٩/١٠٠ و١١٣.
وقصة الحديث أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ ووهبته نفسها، فلم يقضِ فيها بشيء، فقام رجل من أصحابه وطلب الزواج منها، فقال الرسول ﷺ له: وهل عندك من شيء، قال: لا. فقال اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً، فذهب ثم رجع، وذكر للرسول ﷺ أنه لم يجد شيئاً، فقال له: انظر ولو خاتماً من حديد، فذكر الصحابي أنه ليس عنده خاتم، وقال: ولكن هذا إزاري...
وجاءت الرواية هنا «انظر»، وفي أوائل كتاب النكاح ص/١٠٠ «التمس».
والشاهد في نص الحديث مجيء «خاتماً» بعد «لو» منصوباً على أنه خبر لكان المحذوفة.
والتقدير: التمس ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، أو التمس شيئاً ولو كان ذلك خاتماً من حديد. وانظر الأشموني ١/١٩٦.

و«اضرب ولو زيدًا»[١]، و«أَلا ماءً[٢] ولو باردًا»، وقولِه[٣]:

لا يأمنِ الدهرَ ذو بغيٍ ولو ملكاً جنودُه ضاق عنها السَّهلُ والجَبَلُ

واختُلِف في: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٤] فقيل[٥]:

---

(١) أي ولو كان المضروب زيداً.

(٢) «ماءً» كذا ورد بالتنوين في م/١ و ٢ و٤، وفي ٣ و٥ لا ضبط للهمزة. والضبط عند الشيخ محمد، ومبارك «ماءَ» من غير تنوين.
وعلى ضبط المحققَيْن جاءَ: اسم لا مبنيّاً، ولا خبر لها هنا.
وعلى ضبط بقية النسخ جاءت «لا» بمعنى «أتمنّى»، فنُوِّن الاسم على هذا التقدير. ولا يبدو لي غير هذا. وانظر الكتاب ١/٣٥٩.

(٣) قائل البيت غير معروف.
والشاهد فيه مجيء اسم منصوب بعد «لو» على تقدير أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: ولو كان ذو البغي ملكاً.
انظر شرح البغدادي ٥/٨١، وشرح السيوطي/٦٥٨، وهمع الهوامع ٢/١٠٣، وأوضح المسالك ١/ ١٨٥، والأشموني ١/١٩٦.

(٤) الآية: ﴿... خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ سورة الإسراء ١٧/١٠٠.
وفي م/٣ لم يثبت «قل» وفي م/٢ مثبت «خزائن رحمة ربي».

(٥) وذكر أبو حيان في تخريج الآية وجوهاً:
١ - عن الحوفي والزمخشري وابن عطية وأبي البقاء: أنتم: مرفوع بفعل محذوف يفسِّره الفعل بعده، ولما حذف الفعل «تملك» انفصل الضمير المتصل وهو الواو فصار: أنتم، وهذا التخريج بناءً على أن «لو» يليها الفعل ظاهراً ومضمراً في فصيح الكلام، وهذا ليس بمذهب البصريين.
٢ - خرّجه أبو الحسن عليّ بن الفضل المجاشعي على إضمار كان، أي: قل لو كنتم أنتم...
٣ - ذهب ابن الضائغ إلى حذف «كان» فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها، والتقدير: قل لو كنتم تملكون، فلما حذف «كان» انفصل الضمير المرفوع. ورَجَّح أبو حيان هذا التخريج؛ لأن حذف «كان» بعد «لو» معهود في لسان العرب.
انظر البحر ٦/٨٤. والارتشاف/١٨٩٩، والدر المصون ٤/٤٢٢.

من الأول[١]. والأصلُ[٢]: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير[٣]، وقيل: من الثالث[٤]، أي لو كنتم تملكون. فرُدَّ[٥] بأن المعهود بعد «لو» حذفُ «كان» ومرفوعها معاً، فقيل: الأصل[٦]: لو كنتم أنتم تملكون، فحذفا[٧]، وفيه نظر[٨]؛ للجمع بين الحذف والتوكيد[٩].

---

(١) أي من النوع الأول وهو مجيء اسم مرفوع بعد «لو» يُفَسِّره ما بعده.

(٢) في م/٢ «وأصله».

(٣) وهو الواو، وناب عنه ضمير الخطاب، وهو المناسب للفعل.

(٤) أي مما حذفت فيه «كان». وهذا لابن الضائع، كذا ذكره شيخه أبو حيان ورَجّحه. ولما حذف الفعل كان انفصل الضمير «أنتم».

(٥) كذا في م/١ و٢ وه «فَرُدّ»، وعند مبارك والشيخ محمد «ورُدّ»، ومثله في م/٣ و٤.

(٦) ليس هذا بأصل للرأي السابق، فهو رأي ثالث في الآية، صاحبه أبو الحسن علي بن الفضل المجاشعي، وفيه تأكيد المنفصل للمتصل، وهو مختلف عن تخريج ابن الضائع السابق، فتأمل! فقد أخذ حديثه من شيخه ثم خلط فيه.

(٧) أي كان مع اسمها.

(٨) وقال الدماميني: «لا نُسَلِّم أن الجمع بينهما [أي الحذف والتوكيد] ممتنع، فقد أجازه إماما العربية سيبويه والخليل، وقد مَرَّ الكلام فيه في فصل «إنّ» المكسورة المشددة، ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكلّم فيها على الحذف وشروطه» انظر الشمني ٦١/٢.
وكان المصنّف قد وقف في باب «إنّ» مما تقدَّم في قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾ وذكر أنه قيل إنّ اسم «إن» ضمير الشأن. وضعَّف هذا قال: «لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف...». وتعقَّبه الدماميني انظر الحاشية ٨١/١.
وفي الباب الخامس ذكر المصنّف شروط الحذف فقال في الثالث من هذه الشروط؛ «ألّا يكون مؤكَّداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش...» وعاد للحديث في آية سورة طٰه نفسها. وانظر التعليق على هذا في حاشية الشمني في ٢٥٩/٢.

(٩) في م/٣ و٤ «التأكيد».

والرابع[١]: نحو قولِه[٢]:

لـو بـغـيـر الـمـاءِ حَـلْقـي شَـرِقٌ　　كنتُ كالغَصّان بالماء اعتصاري

وقولِه[٣]:

لـو في طُـهَـيَّةَ أحلامٌ لـمـا عَـرَضـوا　　دون الـذي أنـا أَرْمِـيـهِ ويَـرْمِـيـنـي

---

(١) الرابع من الأسماء التي تأتي بعد «لو»، وقد ذكر ما يكون فاعلاً يفسره ما بعده؛ واسماً منصوباً لفعل يفسره ما بعده، أو اسماً منصوباً به، واسماً منصوباً خبراً لكان المحذوفة.

(٢) البيت من قصيدة لعديّ بن زيد العبادي أرسلها إلى النعمان بن المنذر، وكان محبوساً عنده، ثم قتله. ومطلعها:

أبـلـغ الـنـعـمـان عـنـي مـألُـكـاً　　أنـه قـد طـال حـبـسـي وانـتـظـاري

والغصّان: إذا لم يتمكن من بلع الطعام، والاعتصار: أن يَغَص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلاً قليلاً ليسيغه، ولذلك قال اعتصاري. أي يعتصر بالماء، وقيل معنى الاعتصار الالتجاء، أي يلجأ إلى الماء. والمعنى: لو شرقتُ بغير الماء أسغتُ شرقي بالماء فإذا غَصَصْت بالماء فَبِمَ أُسيغه؟ وصار هذا البيت مثلاً للتأذّي ممن يُرْجى إحسانه.

والشاهد فيه قوله: بغير الماء حلقي شَرِقٌ، فقد دخلت «لو» في ظاهر البيت على جملة اسمية إذ التقدير: لو حلقي شَرِقٌ بغير الماء.

- وذهب ابن جني إلى أن الاسمية وضعت موضع الفعلية شذوذاً.

- وذهب الفارسي إلى أن حلقي فاعل، والرافع له فعل مضمر يفسّره «شرق» كأنه قال: لو شرق حلقي بغير الماء.

- وقال أبو حيان: وذهب أبو الحسن بن خروف إلى إضمار كان الشأنية بعد «لو»، والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان.

انظر شرح البغدادي ٥/٨٢، وشرح السيوطي/٦٥٨، والجنى الداني/٢٨٠، والخزانة ٣/٥٩٤، ٤/ ٤٦٠، ٥٢٠، والكتاب ١/٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٤/٢٧٧، وهمع الهوامع ٤/٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/٣٤٨، وشرح الرضي ٢/٣٩٠، والعيني ٤/٤٥٤، وشرح التصريح ٢/٢٥٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٧٥، الديوان/٩٣، والدر المصون ٤/٤٢٣.

(٣) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الفرزدق، والرواية في الديوان:

لـو في طهية أحلام لـمـا اعـترضـوا　　دون الـذي كـنـت أرمـيـه ويـرمـيـنـي

=

واختُلِف[١] فيه[٢]، فقيل: محمولٌ على ظاهره[٣]، وإنّ الجملة[٤] الاسمية وليتها شذوذاً كما قيل في قوله[٥]:

[ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ إليَّ] فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها

وقال الفارسي[٦]: هو من النوع الأول[٧]، والأصل: لو شَرِقَ حَلْقي هو شَرِقٌ، فحذف الفعل أولًا، والمبتدأ[٨] آخراً.

= وطهيّة بالتصغير، أي بني طُهَيّة وهم أبو سود وعوف ابنا مالك بن حنظلة، وهم حيّ من قوم الفرزدق نُسِبوا إلى أمهم طهيّة بنت عبد شمس... بن تميم.

والاعتراض: الدخول بين اثنين، ودون: قدام، وأراد بالذي: الفرزدق، فكل منهما يرمي الآخر بالهجو، والمعترض الحائل بينهما.

والشاهد فيه دخول «لو» على جملة اسمية. وقيل هذا شذوذ، وقيل على تقدير «كان» الشأنية، وتكون الجملة في محل نصب خبرها.

شرح البغدادي ٨٤/٥، وشرح السيوطي/٦٥٩، وأمالي الشجري ٢٣٩/١، والكتاب ٢٥٨/١، والديوان/٥٨٧.

(١) في م/٤ «فاختلف فيه».

(٢) أي في مجيء الجملة الاسمية بعد «لو» في البيتين. وأجازه ابن مالك. الارتشاف/١٨٩٩.

(٣) من غير تقدير في البيت يخرجه عن هذا الظاهر.

(٤) وذكرنا من قبل أنّ هذا الرأي لابن جني، وأنّ الأصل أن يأتي بعد لو جملة فعلية.

(٥) تقدَّم البيت في «ألّا» وكان التقدير فيه: فَهَلّا كان هو. أي الشأن. وذكر ابن هشام هنا أن التقرير من جنس المذكور أقيس، أي: فهلّا شفعت نفسُ ليلى.

والوجه الأول على تقدير «كان»، ذكره أبو حيان لأبي بكر بن طاهر، وانظر بيانه فيما سبق.

(٦) انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٧٥/١.

(٧) أي أن «لو» خاصة بالفعل، وهو ما بدأ به المصنّف عند الحديث عن المسألة الأولى من «لو»، وعلى هذا «حلقي» فاعل بفعل محذوف يفسِّره ما بعده، وما قدَّره الفارسي هنا أجاز غيره ابن مالك فأجاز مجيء مبتدأ وخبر بعد لو وذكر البيت. الجنى الداني/٢٨١. وانظر الارتشاف/١٨٩٩.

(٨) وهو الضمير على تقديره: هو شرقٌ. وانظر هذا في الجنى الداني/٢٨٠.

وقال المتنبي[١]:

ولـو قَـلَمٌ ألـقـيـتُ فـي شَـقِّ رأسـه　　من السُّقْم ما غَيَّرتُ من خَطِّ كاتبِ

فقيل: لحن؛ لأنه لا يمكن أن يقدّر: ولو ألقى قلم.

وأقول[٢]: رُوي بنصب «قلم» ورفعه، وهما صحيحان، والنَّصب أَوْجَهُ بتقدير[٣]: ولو[٤] لابستُ قلماً كما يقدّر في نحو: «زيداً حبسْت عليه»، والرفع بتقدير فعل دَلّ عليه المعنى، أي: ولو حَصَلَ قلمٌ، أي[٥]: ولو لُوبِسَ قلمٌ، كما قالوا في قوله[٦]:

إذا ابنَ أبـي مـوسى بـلالًا بـلغـتِـهِ　　[فقام بفأسٍ بين وَصْلَيْكِ جازِرُ]

---

(١) البيت من قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين العلوي، ومطلعها:

أعيدوا صباحي فهو عند الكواعب　　ورُدُّوا رقادي فهو لحظ الحبائب

والرواية عند ابن الحاجب: ولو قلماً، ثم ذكر أنه يُرْوَى بالرفع.

وقد جاء عند المتنبي بعد «لو» اسم مرفوع، وقد لُحِّن فيه بأنه لا يمكن تقدير فعل قبل «قلم»؛ لأنه لا يمكن أن يقدّر: لو أُلقي قلمٌ...

وسيأتي تخريج المصنِّف للرفع والنصب. وانظر شرح البغدادي ٨٧/٥، والارتشاف/١٩٠٠، وشرح العكبري للديوان ١٤٩/١، ولم يلحن العكبري المتنبي، ولم يعلِّق الواحدي على البيت بشيء، أمالي ابن الحاجب ١٠٧/٣. وانظر شرح الواحدي ٣٢٨/١.

(٢) ما ذكره المصنف هنا لَخّصه من كلام ابن الحاجب في الأمالي. انظر ١٠٧/٣ - ١٠٩، وقد أشار إلى هذا التلخيص البغدادي في شرح الشواهد ٨٧/٥.

ونص ابن الحاجب: «... يروى بالرفع والنصب ولكلٍّ وجه، ولكن النصب هو الوجه...».

(٣) في م/٣ «التقدير».

(٤) عند ابن الحاجب: ولو لابست قلماً أُلْقِيتُ في شق رأسه.

(٥) في م/٣ «أو».

(٦) قائله ذو الرمة، وهو من قصيدة مدح بها بلال بن أبي موسى الأشعري، وقيل: أبو موسى جَدُّ بلال. وقد رُوي برفع ابن ونصبه. والتاء من بلغته، للناقة، والهاء: ضمير بلال.

فيمن رفع ابناً، إن التقدير: إذا بُلِغَ[١]، وعلى الرفع[٢] فيكون «ألقيتُ»[٣] صفةً لقلم.

و«من» الأولى[٤] تعليليّة على كل حال، وهي[٥] متعلقة بألقيت، لا بـ «غَيّرت»؛ لوقوعه في حَيّز[٦] «ما» النافية، وقد تُعَلّق[٧] بـ «غيّرت»؛ لأنّ مثل ذلك[٨] يجوز في الشعر

= وجازر: فاعِل من جَزَرَ الناقة إذا نحرها، والوصلان: عِرْقان.

والشاهد فيه على رواية الرفع أنه يقدّر له فعل رافع له على النيابة عن الفاعل، كما قدَّره المصنّف في بيت المتنبي المتقدِّم.

وذكر البغدادي أنَّ «بلال» ينبغي أن يكون بالرفع؛ لأنه بدل من ابن أو بيان له.

وأما ما ذكره المصنّف هنا من الجمع بين رفع ابن ونصب «بلال» فقد قدر له الدماميني فعلاً آخر: إذا بُلغَ ابن أبي موسى بلغتِ بلالاً بلغته.

ثم قال البغدادي: «وتكلّفه ظاهر مستغنى عنه، فإن بلالاً تابع لأبن رفعاً ونصباً، فالمخالفة إنما جاءت من الناسخ».

انظر شرح البغدادي ٩٠/٥، وشرح السيوطي/٦٦٠، والشجري ٣٤/١، وسيبويه ٤٢/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، والكامل/١٦٩، ١٢٢٩، الديوان/٢٤٢.

(١) كما قدّر في بيت المتنبي: إذا لُوبس قلم.

(٢) أي في بيت المتنبي.

(٣) لأن التقدير: لو لوبس قلم، أولو حصل قلم «ألقيت» فجملة ألقيت في محل رفع صفة لقلم. وأما في النصب «لو قلماً» والجملة تفسيرية.

(٤) أي في قوله: من السُّقْم، وقوله: تعليلية: أي لأجل السقم، أو بسببه.

(٥) «وهي» مثبت في المخطوطات، وغير مثبت في المطبوع.

(٦) لأن «ما» النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والفعل «غيرت» وقع بعد «ما».

(٧) أي قوله: من السُّقم.

(٨) أي عمل ما بعد «ما» النافية فيما قبلها، إذا كان المعمول ظرفاً.

كقوله[١]:

ونحن عن فَضْلِكَ ما ٱستغنينا

والمسألة الثانية[٢]: تقع «أنّ» بعدها كثيراً نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾[٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾[٤]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾[٥]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[٥]، وقوله[٦]:

ولو أنّ ما[٧] أسعى لأدنى معيشةٍ [كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال]

وموضعها[٨] عند الجميع رفع، فقال سيبويه[٩]: بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر،

---

(١) هذا رجز لعبدالله بن رواحة، وتقدَّم في «إذا» عند حديث المصنّف عن التوسع بالظرف، وأنه مخصوص بالشعر.
والتقدير في البيت: نحن ما استغنينا عن فضلك، فتقدَّم معمول الفعل «استغنى» وهو الظرف مع أن الفعل مسبوق بما النافية.
وهذا يُتَسَمَّحُ به في الشعر، ويُرَدُّ في النثر.

(٢) بعد حديثه عن «لو» ذكر أن هنا مسائل، وكانت الأولى في طبيعة ما يأتي بعد «لو» جملة فعلية أو اسمية، أو خبر لكان أو اسم مرفوع... إلخ.
وانظر الجنى الداني/٢٨١ المسألة الثانية.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٠٣/٢، وفي م/٣ أثبت «واتقوا».

(٤) تتمة الآية: ﴿... حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ٥/٤٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَـٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ سورة النساء ٦٦/٤.

(٦) تقدَّم البيت مع بيت آخر، وهو لامرئ القيس. انظر أول الحديث عن «لو» هذه.

(٧) في م/٣ «ولو أنّ ما». وفي بقية النسخ «ولو أنما».

(٨) أي موضع «أنّ» وما بعدها التأويل بمرفوع، ثم اختلف في موضع هذا المرفوع.

(٩) قال سيبويه: «وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت، فأنّ مبنيّة على لولا كما تُبنى الأسماء، وتقول: لو أنه =

لاشتمال صلتها[١] على المسند والمسند إليه، واختصت[٢] من بين سائر ما يؤوّل[٣] بالاسم بالوقوع بعد[٤] «لو»، كما اختصت «غُدْوَة» بالنصب بعد «لَدُنْ»[٥]، و«الحين» بعد «لات»[٦].

وقيل[٧]: على الابتداء، والخبر محذوف، ثم قيل: يُقَدَّر مُقَدَّماً[٨]؛ أي: ولو ثابتٌ إيمانُهم على حَدّ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[٩].

= ذاهب لكان خيراً له، فأنّ مبنيّة على «لو» كما كانت مبنية على «لولا»، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أنَّ وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أنّ» الكتاب ٤٦٢/١.
وقال في موضع آخر: «ولو بمنزلة لولا، ولا تبدَأ بعدها الأسماء سوى أنّ، نحو: لو أنك ذاهب» الكتاب ٤٧٠/١، وانظر الارتشاف/١٩٠٠.

وفي همع الهوامع ١٧٠/٢، هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين الرفع على الابتداء والخبر محذوف لا يجوز إظهاره.

(١) أي صلة «أَنّ»، ولعله أراد اسم أن وخبرها، فهما يغنيان عن تقدير خبر للمصدر المؤول منها ومن معموليها.

وانظر هذا في الجنى الداني ٢٨٠ «لانتظام المخبَر عنه والخبر بعد أنّ». وانظر الارتشاف/١٩٠٠.

(٢) أي «أَنّ».

(٣) أي من الحروف المصدرية الأخرى التي تؤول مع ما بعدها باسم.

(٤) النص للمرادي. انظر الجنى الداني/٢٧٩.

(٥) وذلك في قولهم: لَدُن غُدْوَةً.

(٦) في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.
وتقدَّم أن هذا الاختصاص ليس بلازم. انظر «لات» فيما تقدَّم.

(٧) أي أنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر، وهو مبتدأ والخبر محذوف، وهو الرأي الثاني. والخلاف فيه في الخبر عن الرأي الأول؛ إذ يُقدّر هنا، أما على رأي سيبويه فلا حاجة إلى الخبر.

(٨) قال الدسوقي: «أي دفعاً لتوهُّم أنها التي بمعنى لعلّ، لأنها لا يتقدّم معمولها عليها على أنّ هذه للتأكيد، والتي للتأكيد لا تفتح في الابتداء وإنما تفتح إذا وقعت محل المفرد، فتعيّن تقدير الخبر مقدَّماً» انظر الحاشية ٢٧٦/١، وانظر أوضح المسالك ١٤٩/١.

(٩) تتمة الآية: ﴿... ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ يس ٤١/٣٦.

=

وقال ابن عصفور: بل يُقَدَّرُ هنا[١] مؤخَّراً، ويشهد له[٢] أنه[٣] يأتي مؤخّراً بعد «أمّا» كقوله[٤]:

عندي اصطبارٌ وأمّا أنني جَزِعٌ … يوم النوى فَلِوَجْدٍ كاد يَبريني

وذلك[٥] لأن «لعل» لا تقع هنا[٦]، فلا تشتبه «أنّ» المؤكّدة إذا قُدِّمت[٧] بالتي

= آية: في الآية خبر مقدَّم، وأنا حملنا مبتدأ مؤخَّر، وجوّز أبو البقاء أن يكون: أنّا حملنا خبر مبتدأ محذوف بناء على أن «آية لهم» مبتدأ وخبر، كلام مستقل بنفسه.
انظر الدر المصون ٤٨٦/٥، والتبيان للعكبري/١٠٨٣.

(١) أي: الخبر.

(٢) أي: لابن عصفور فيما ذهب إليه.

(٣) أي: الخبر.

(٤) قائله غير معروف.
والشاهد فيه أن خبر المبتدأ الواقع بعد «أمّا» جاء مُؤَخّراً. فقوله: أنني جَزِع في تأويل مصدر، وهو جزعي، وهو مبتدأ، وخبره الجار والمجرور، وهو «لوجدٍ»، وجملة: «كاديبريني» في محل الصفة لوجد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٣/٥، وشرح السيوطي/٦٦١، وأوضح المسالك ١٥٠/١، والأشموني ٣٤٩/٢، والصبان ٣٤/٤.

(٥) قال المصنف في أوضح المسالك: «لأنّ إنّ المسكورة وأنّ التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا» ١٥١/١.
وقال الصبان: «أي تقدير الخبر هنا مؤخّراً ثابت لأنّ لعل.. إلخ أي: لأن وجوب تقديم خبر أنّ المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أنّ المؤكدة بالتي هي لغة في لعل، وهذا الاشتباه مفقود هنا؛ لأن «لعل» لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أمّا...» ٣٤/٤، وانظر تعليق السيوطي على البيت في الشرح/٦٦١.

(٦) وكذلك «لعل» لا تقع بعد «لو».

(٧) أي: على الخبر.

بمعنى «لعل»، فالأَوْلَى حينئذٍ أن يقدَّر[١] مؤخّراً على الأصل، أي: ولو[٢] إيمانُهم ثابتٌ.

وذهب[٣] المبرّد والزجاج والكوفيون إلى أنه[٤] على الفاعلية، والفعل مقدَّر بعدها، أي: ولو ثَبَتَ[٥] أنهم آمنوا، ورُجِّح[٦] بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري[٧]: ويجب كونُ خبر «أنّ» فعلًا؛ ليكون عوضاً من الفعل

---

(١) أي: الخبر.

(٢) في م/٤ «ولو أنّ...». وقد عاد الناسخ إلى الأصل قبل تقدير المصدر، وليس هذا بمراد.

(٣) انظر هذه المسألة في همع الهوامع ١٧٠/٢، والجنى الداني/٢٧٩ «... وكثير من النحويين». ونَصّ المصنّف هنا مأخوذ من المرادي.

وانظر شرح الرضي ٣٩٠/٢، والارتشاف/ ١٩٠١: الكوفيون وتبعهم المبرّد والزجاج والزمخشري وجماعة.

(٤) أي المصدر المؤول من أنّ وما بعدها.

(٥) وتقدير الفاعل: ولو ثبت إيمانُهم.

(٦) كلام المرادي: «... وهو أَقْيَس، إبقاءً للاختصاص».

وفي الهمع: «وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر، وإبقاء «لو» على حالها من الاختصاص بالفعل» ١٧٠/٢.

(٧) ما ذكره الزمخشري هنا ذهب إليه السيرافي أيضاً. انظر همع الهوامع ١٧٠/٢، والجنى الداني/ ٢٨١، ونصّ الزمخشري في المفصّل/٣٢٣، والارتشاف/١٩٠١.

وقال ابن مالك: «وقد حمل الزمخشري ادعاؤه إضمار ثبت بين لو وأنّ على التزام كون الخبر فعلاً، ومَنْعه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فعل نحو: لو أنّ زيداً حاضر، وما منعه شائع ذائع في كلام العرب...» الجنى الداني/٢٨١.

انظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٧، والخزانة ٥٢٤/٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٩٤/٥، وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ من شرح التسهيل لأبي حيان، والارتشاف/١٩٠١.

المحذوف. وردّه ابن[1] الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[2].

وقالوا[3]: إنما ذاك[4][5] في الخبر المشتق لا الجامد[6] كالذي في الآية[7]،

---

(١) وردّه أبو حيان أيضاً قال: «وهو وهم وخطأ فاحش، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾...» الجنى الداني/٢٨١.
وقول المصنّف:: «ابن الحاجب وغيره» أشار بغيره إلى شيخه أبي حيان فتأمل!! وانظر رَدَّ أبي حيان هذا في الارتشاف/١٩٠١.
ورَدّ ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصّل ١٦٩/٢ قال: «... ثم ما يجب تقييده وهو قوله: وجب في «أنّ» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلاً، وهذا ليس على إطلاقه إلا إذا لم يتعذّر الفعل باعتبار المعنى المقصود...».

(٢) سورة لقمان ٢٧/٣١، وقد تقدّمت وتتمتها ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٣) أي ابن الحاجب وأبو حيان وغيرهما.

(٤) أي وجوب كون خبر أنّ فعلاً إذا أريد الإتيان بالخبر مشتقاً، ومتى أُريد ذلك وجب الإتيان به فعلاً لا اسماً مشتقاً. انظر دسوقي ٢٧٧/١.
وقال الرضي: «يعني أنّ إذا وقعت بعد «لو» المحذوف شرطها، فخبرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً؛ لأن الفعل المقدّر لا بُدّ له من مفسّر، وأن لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت، فألزم أن يكون خبر أنّ فعلاً ماضياً لا اسم فاعل؛ ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسَّر، وأما في المعنى فقد ذكرنا أنّ «أن» دلّت عليه وإن لم يكن مشتقاً جاز للتعذر...».
شرح الكافية ٣٩١/٢، وانظر الإيضاح في شرح المفصَّل ١٧٠/٢.

(٥) في م/٢ و٣ «ذلك».

(٦) أي لا يكون ذاك إن أريد الإتيان بالخبر الجامد.

(٧) آية سورة لقمان المتقدّمة، وقد جاء الخبر جامداً وهو قوله: «أقلام».

وفي قوله(١):

ما أَطْيَبَ العيشَ لو أنّ الفتى حَجَرٌ تَنبو الحوادثُ عنه وهو مَلْمومُ

وقولِه(٢):

ولو أنها عُصْفُورةٌ لَحَسِبْتُها مُسَوَّمةً تدعو عُبَيْداً وأَزْنَما

---

(١) قائله تميم بن أُبَيّ بن مقبل.
وتنبو: تبعد، والملموم: المجموع.
والشاهد فيه: أن خبر «أنّ» الواقعة بعد «لو» فيه اسم جامد، وهو قوله: حجر.
وتميم شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش مئة وعشرين عاماً، وكان يهاجي النجاشي، فهجاه النجاشي، فاستعدى عليه عمر بن الخطاب، فحبس النجاشي وضربه. ويذكره بعضهم تميم ابن أَبي... كذا. وقد صَحّح البغدادي هذا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٤/٥، وشرح السيوطي/٦٦١، وشرح المفصل ٨٧/١، والخصائص ٣١٨/١، والديوان/١٩٨، اللسان/أمت. برواية «ما أنعم العيش». وانظر فيه مادة/نعم، وكذا التاج، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢، وحاشية الصبان ٣٤/٤، البحر المحيط ١٩١/٧، الدر المصون ٣٩٠/٥.

(٢) البيت من قصيدة للعوام بن شوذب الشيباني، وذكر السيوطي أنه من مقطوعة لجرير.
وقال البغدادي: «بل القصيدة في ديوان جرير، ولكن ليست لجرير، وإنما هي للعوّام المذكور...».
أنها: الضمير راجع إلى مقدّر، إذ التقدير: ولو أن التي تخيَّلْتُ عصفورة، وعَبيد وأَزنم: بطنان من يربوع، لا ينصرفان.
وفي م/١ «عَبيداً» كذا من غير تصغير، وفي بقية المخطوطات «عُبَيْداً» على التصغير.
والمسوَّمة: أي خيلاً مسوَّمة، وهي المعلَّمة بعلامة.
والشاهد في البيت مجيء خبر «أنّ» بعد «لو» اسماً جامداً.
انظر شرح البغدادي ٩٧/٥، وشرح السيوطي/٦٦٢، والارتشاف/١٩٠١، والجنى الداني/٢٨١، وشرح الأشموني ٣٥٠/٢، وحاشية الصبان ٣٤/٤، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٩، وانظر الديوان/٥٦٦، وتذكرة النحاة/٧٣..

ورَدَّ ابن مالك[١] قول هؤلاء بأنه قد جاء[٢] اسماً مشتقاً.

كقوله[٣]:

لـو أنّ حـيـاً مُـدْرِكُ الـفـلاحِ
أَدْرَكَـهُ مُـلاعِـبُ الـرِّمـاحِ

وقد وجدتُ آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما

---

(١) أي قول ابن الحاجب ومن معه.
قال ابن مالك: «... وما منعه [أي الزمخشري] ذائع في كلام العرب كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ وكقول الراجز:

لـو أن حَـيّـاً مـدرك الـفـلاح
أدركـه مـلاعـب الـرمـاح

(٢) انظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٧ - ١٦٣٨.

(٣) قائله لبيد يرثي عمّه أبا براء عامر بن مالك، وكان يُسَمّى ملاعب الأسنّة، فجعله ملاعب الرماح لحاجته إلى القافية.
وفي البيت روايات ذكرها البغدادي وغيره:
فقد جاء عند ابن الأنباري في شرح المفضليات:

لـو كـان حَـيّ مـدركَ الـفـلاح»

ورواه الشريف الحسيني في حماسته: لو كان شيء مدرك الفلاح.
وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه.
والشاهد في الرواية المثبتة مجيء خبر «أنّ» بعد «لو» اسماً مشتقاً، وهو قوله: مدرك، فهو اسم فاعل.
انظر شرح البغدادي ١٠٢/٥، وشرح السيوطي/٦٦٣، وهمع الهوامع ١٧١/٢، والجنى الداني/٢٨٢، وشرح الأشموني ٣٥٠/٢، وحاشية الصبان ٣٥/٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٧، وذكر غير هذا ثلاثة أبيات أخرى شاهداً للمسألة.
الصحاح/لعب، رمح، الديوان/٣٣٣، توضيح المقاصد ٢٨٠/٤. تذكرة النحاة/٧٣.

لم يتنبه لآية[١] لقمان، ولا[٢] ابنُ الحاجب، وإلّا لما مَنَع ذلك[٣]، ولا ابنُ[٤] مالك وإلا لما استدل[٥] بالشعر، وهي[٦] قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾[٧]،

---

(١) وهي الآية/٢٧، وقد جاء فيها الخبر مفرداً جامداً ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ... ﴾.

(٢) أي ولم يتنبه لها ابن الحاجب، أي للآية التي وجدها المصنِّف.

(٣) أي لما منع ابن الحاجب مجيء الخبر مشتقاً.

(٤) أي ولم يتنبه لهذه الآية ابن مالك.

(٥) ذكر ابن مالك أربعة أبيات في شرح الكافية الشافية وجاء فيها خبر أنّ مشتقاً.
وكلام المصنّف هنا معناه أن ابن مالك لو حَظِيَ بهذه الآية لما احتج بالشعر، بل كان يحتج بها، ولكنه لم يتنبه لذلك.

(٦) أي الآية التي وجدها المصنّف ولم يتنبه لها هؤلاء العلماء. وقد جاء فيها الخبر مشتقاً.

(٧) ﴿يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُواْ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ وَلَوْ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الأحزاب ٢٠/٣٣.
وذكر مثل ما ذكره هنا في «شرح بانت سعاد» واحتج بهذه الآية ثم قال: «ولو استحضر هذه الآية ابن مالك لم يَعْدِل عنها إلى الاستشهاد بالشعر، ولو استحضرها الزمخشري وابن الحاجب لم يقولا ما قالاه».
انظر ص/٢٨ - ٢٩.
وما رأى المصنّف أنه غاب عن المتقدِّمين وَهْمٌ منه، وكيف تغيب مثل هذه الآية عمن أفنوا عمرهم في التنقيب والبحث في كتاب الله تعالى:
- أما ابن الحاجب فقد ذهب إلى أن «لو» في الآية للتمني، ولذلك قال في نظم الكافية المسماة بالوافية:

لـو أنـهـم بـادون فـي الأعـراب   لـو لـلـتـمـنـي لـيـس مـن ذا الـبـاب

وذهب الرضي في تعليقه على نص الكافية إلى أن لو بمعنى أن المصدرية. وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني. وفعل مثله الدماميني. انظر الحاشية ٦٢/٢.
انظر شرح الرضي ٣٩١/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٣٥/١، وانظر حاشية الدسوقي ٢٧٧/١، والبرهان ٣٧٠/٤.

ووجدتُ[١] آيةَ الخبرُ فيها ظرف[٢] وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٣].

المسألة الثالثة[٤]: لغلبة[٥] دخول «لو» على الماضي[٦] لم تجزم[٧] ولو أُريد بها معنى[٨] «إن» الشرطية، وزعم بعضهم أنّ الجزم بها مطرد على[٩] لغة، وأجازه جماعة في الشعر،

---

(١) قوله «وجدت» إلى آخر الآية غير مثبت في م/٢.

(٢) في طبعة مبارك «ظرف لغو» ومثله عند الشيخ محمد، غير أنه أثبت اللفظ بين معقوفين [لغو]، وهو مثبت في متن حاشية الأمير، وغير مثبت في المتن عند الدسوقي، وهو غير مثبت في المخطوطات.

(٣) ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ الصافات ١٦٨/٣٧ - ١٦٩.
وتعقّبه الشيخ عضيمة رَحِمَهُ الله تعالى بأن كلام المصنّف هنا يوهم أنه لا يوجد غير هذه الآية، واستدرك عليه بذكر عشر آيات جاء الخبر فيها ظرفاً، انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٣٦/١ - ٦٣٧.

(٤) المسألة الثالثة في «لو»، وقد ذكر مسألتين سابقتين: الأولى في صورة ما يليها من اسم أو فعل، والثانية في مجيء أن بعدها كثيراً.

(٥) النص للمرادي. انظر الجنى الداني/٢٨٦، وانظر رصف المباني/٢٩١، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٢.

(٦) نص السيوطي: «لو شرط للماضي غالباً...» همع الهوامع ٣٤٢/٤، وانظر الارتشاف/١٩٠١.

(٧) وهو التعليق على المستقبل، فهي تصرف الماضي إلى الاستقبال، قال المرادي: «لو الشرطية التي بمعن إنْ، فهذه مثل إن الشرطية، يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال...» الجنى الداني/٢٨٤.

(٨) قال المرادي: «وإذا دخلت «لو» على المستقبل فهل تجزم أو لا؟ زعم قوم أن الجزم بها لغة مُطَّرِدة، وذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر...» الجنى الداني/٢٩٦.
وقال أبو حيان: «... وجزمها لفعلها ضرورة، لا يحسن في الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضي...» همع الهوامع ٣٤٢/٤، وانظر التسهيل ٢٤٠/٢.

(٩) لم أجد في المراجع التي بين يدي من ذكر أصحاب هذه اللغة.

منهم ابن الشجري[١]، كقوله[٢]:

لـو يَـشَـأْ طـار بـهـا ذو مَـيْـعَـةٍ   لاحِـقُ الآطـالِ نَـهْـدٌ ذو خُـصَـلْ

---

(١) قال ابن الشجري: «لو: من الحروف التي تقتضي الأجوبة، وتختص بالفعل، ولكنهم لم يجزموا به لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال كما يفعل حرف الشرط تقول: لو زارني زيد أمس أكرمته، وربما جزموا به في الضرورة...».

أمالي الشجري ٣٣٣/١، وانظر شرح الكافية ٣٩٠/٢، فقد ذكر رأي ابن الشجري.

وعاد المصنِّف إلى ذكر هذا عن ابن الشجري في القاعدة الحادية عشرة في تقارض الألفاظ الأحكام.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل ثلاثة آراء: أنها لا يُجْزَم بها في الكلام ولا الشعر، أنه يُجْزَم بها في ضرورة الشعر، أنه يُجْزَم بها على اطراد في لغة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٦/٥، وهمع الهوامع ٣٤٢/٤ - ٣٤٣.

(٢) ذكر ابن الشجري هذا البيت مع بيتين آخرين وعزاها إلى امرأة من بني الحارث بن كعب، وإلى مثل هذا ذهب صاحب الحماسة.

وذكر العيني أنه لعلقمة.

والميعة: النشاط، وأَوّل جَرْي الفرس، وأَوّل الشباب، والآطال: الخواصر واحدها إِطِل، وقد يخفف إِطْل، وقوله: لاحق الآطال: أي قد لصقت إطله بأختها من الضمر، فهو ضامر الجنبين، ونهد: غليظ، وذو خصل، أي: من الشعر.

والمعنى: لو شاء لأنجاه فرس له ذو نشاط هذه صفته.

والشاهد في البيت عند ابن الشجري أن «لو» قد جزمت في الشعر كما في هذا البيت؛ إذ جزمت لو «يشأ».

واستشهد ابن مالك بيت آخر قال: اقتدى بها [أي بالمرأة الحارثية] في الجزم أبو الحسن الرضي رضي الله عنه، فقال في قصيدة رثى بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي:

إن الوفاء كما اقترحت فلو تكن   حيـاً إذا مـا كـنـت بـالـمـزداد

وذكر ابن الشجري هذه المسألة مرتين الأولى في المجلس الثامن والعشرين، والثانية في المجلس الأربعين، وكلامه فيها هو هو، وكذا بيت الرضي.

وقوله[١]:

تامتْ فؤادكَ لو يَحْزُنْك ما صَنَعَتْ إحدى نساء بني ذُهْل بنِ شيبانا

وقد خُرِّج هذا[٢] على أن ضَمّة الإعراب[٣] سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو:[٤]

= وانظر البيت في شرح البغدادي ١٠٥/٥، وشرح السيوطي/٦٦٤، وأمالي الشجري ١٨٦/١ - ١٨٧، ٣٣٣، وشرح الكافية ٣٩٠/٢، وهمع الهوامع ٣٤٣/٤، والجنى الداني/٢٨٧، وشرح الأشموني ٣٢٤/٢، ٣٥٢، وحاشية الصبان ١١/٤، ٣٥، والحماسة بشرح التبريزي ٧٣/٣، والخزانة ٥٢٢/٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٢.

(١) قائله لقيط بن زرارة.
وفيه رواية: لم تنجزك ما وعدت، ورواية. تامت فؤادك لو تقضي الذي وعدت.
وتامت: المرأة الرجل أي تيّمته.
والشاهد فيه جزم «لو» للفعل «يحزنك»، وهو ما ذهب إليه ابن الشجري، غير أنه لم يستشهد بهذا البيت بل ببيت الرضي الذي نقلتُه في الشاهد السابق.
ولقيط بن زرارة بن عُدَس، بضم ففتح، وينتهي نسَبُهُ إلى دارم بن مالك سيد قبائل تميم، ولقيط فارس جاهلي قتل يوم جَبَلة.
شرح البغدادي ١٠٩/٥، وشرح السيوطي/٦٦٥، والجنى الداني/٢٨٧، والأشموني ٣٥٢/٢، والصبان ٣٥/٤، واللسان والأساس والتاج/تيم.

(٢) أي البيت الثاني وهو بيت لقيط بن زرارة.

(٣) في قوله: «يَحزُنْك»، وأصله يَحْزُنُك بضم النون، فسكنت تخفيفاً لا على أنّ «لو» جازمة.
وهذا الذي ذكره المصنِّف هنا أخذه من ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٣ - ١٦٣٤ قال: «فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً كما قرأ أبو عمرو...» فتأمل.
ولقد ذكر البغدادي أن المصنِّف أخذ بكلام ابن مالك في الجواب عن البيتين، انظر الخزانة ٥٢٢/٤.

(٤) الآية: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ سورة آل عمران ١٦٠/٣.
والآية: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ سورة الملك ٢٠/٦٧.
=

﴿يَنصُرْكُمْ﴾(١)، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾(٢)، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾(٣).

= فقد قرأ أبو عمرو في الموضعين وكذا السوسي والدوري «يَنْصُرْكم» بسكون الراء، وروى عنه الدوري اختلاس الحركة.

كما رَوَى الدوري عن أبي عمرو أيضاً بالضم مثل الباقين «ينصرُكم».

انظر البحر ٤٣٣/٤، والإتحاف/١٨١، ٤٢٠، والمكرر ٢٧، ١٤١ - ١٤٢، والنشر ٢١٢/٢ - ٢١٣، وحجة القراءات/٥٩٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٤، وشرح الأشموني ٣٥٢/٢.

(١) في م/٣ «ينصركم عليهم»، بزيادة «عليهم»، وهي آية التوبة/١٤.

(٢) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأنعام ١٠٩/٦.

قراءة الجماعة: يشعرُكم بضم الراء.

وقرأ أبو عمرو وابن فرح عن اليزيدي والسوسي وابن محيصن «يُشْعِرْكُمْ بسكون الراء، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف.

وروى الدوري عن أبي عمرو اختلاس ضمة الراء. والاختلاس الإتيان بثلثي ضمة الراء.

وروى الدوري عن أبي عمرو أيضاً الإتمام كبقية القراء «يشعرُكم».

انظر البحر ٢٠١/٤، ٤٣٣، ٤٠٥/٨، والمحتسب ٢٢٧/١، وحاشية الشهاب ١١٣/٤، والسبعة/ ٢٦٥، والإتحاف/١٣٦، ٢١٥، والكشف ٢٤١/١ - ٢٤٢، والتيسير/٧٣، والمحرر ٣١٥/٥.

وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ سورة البقرة ٦٧/٢، وانظر الآية/٢٦٩.

قرأ أبو عمرو «يأمرْكم» بسكون الراء، ونقل هذا السوسي والدوري عنه.

ونقل الدوري عن أبي عمرو أنه قرأ باختلاس الحركة، كما نقل عن أبي عمرو الضم أيضاً كالجماعة.

انظر البحر ٢٤٩/١، ٤٣٢/٥، والقرطبي ٤٤٤/١، والمحرر ٣٣٩/١ و٦٨/٨، وشرح الشاطبية/ ١٥٠، والإتحاف/١٣٦، وإعراب النحاس ١٨٤/١، وهمع الهوامع ١٧٧/١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٢، والمحتسب ١٢٣/١، والتبيان للعكبري ٧٣/١، وحجة القراءات/٩٧ و٥٩٤.

والأول[١] على لغة[٢] من يقول[٣]: شا يشا، بألف[٤]، ثم أُبْدِلت[٥] همزة ساكنة، كما قيل في[٦] العأْلم، والخأْتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنْسَأْته﴾[٧] بهمزة ساكنة؛ فإن الأصل[٨] «منْسَأَته» بهمزة مفتوحة،

---

(١) أي بيت المرأة الحارثةي: لو يَشَأْ طار.. البيت.

(٢) قال ابن مالك بعد ذكر البيت:
«وهذا لا حجة فيه لأن من العرب من يقول: جاء يجي، وشاء يشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة «يشاء» فقال: يشا، ثم أبدل الهمزة ألفاً...» شرح الكافية الشافية/ ١٦٣٣، ونصّ المصنّف هنا منقول من ابن مالك لم ينقص منه ولم يزد عليه.

(٣) أي من شاء يشاء، وكذا جاءت في المخطوطة م/٤.

(٤) أي بعد حذف الهمزة.

(٥) أي الألف أبدلت همزة ساكنة في قولها: لم يَشَأْ، وأصله على هذه اللغة: لم يشا.

(٦) وأصلهما: العالم والخاتم، فأبدلت الألف همزة ساكنة.

(٧) الآية: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ سورة سبأ ٣٤/١٤.
- قراءة الجماعة مِنْسَأَته بهمزة مفتوحة.
- وقرأ ابن ذكوان وهشام برواية الداجوني وابن عامر وبَكّار والوليد بن عتبة والوليد بن مسلم «مِنْسَأْته» بهمزة ساكنة.
وهو من تسكين المتحرك تخفيفاً وليس بقياس، وضعّف النحاة هذه القراءة لأنه يلزم أن يكون ما قبل التأنيث ساكناً غير الفاء.
وقيل قياسها التخفيف بين بين ولم يضبط الراوي.
انظر البحر ٧/٢٦٧، والإتحاف/٣٥٨، وحجة القراءات/٥٨٤، والتيسير/١٨٠، والنشر ٢/٣٥٠، والكشف ٢/٢٠٣، ومختصر ابن خالويه/١٢١، وإرشاد المبتدي/٥٠٦، وشرح التسهيل ٣/١٥٧، والتبيان للعكبري/١٠٦٥، والمحرر ١٢/١٥٩، والقرطبي ١٤/٢٧٩، وحاشية الشهاب ٧/١٩٥، والمبسوط/٣٦١، والتبصرة/٦٤٤، وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيل أوفى وأنفع.

(٨) النص عند ابن مالك: «والأصل: مِنْسَأَة، فأبدل الهمزة ألفاً ثم أبدل الألف همزة ساكنة»، شرح الكافية الشافية/١٦٣٤.

مِفْعَلَة[١] من نَسَأَه إذا أَخّره، ثم أُبْدلت[٢] الألف همزة ساكنة.

الرابعة[٣]: جواب[٤] «لو» إمّا مضارع منفيّ بـ «لم» نحو: «لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»، أو ماضٍ مُثْبت، أو منفيّ بـ «ما»، والغالبُ على[٥] المثبت دخول اللام عليه نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا﴾[٦]، ومن تجرُّده[٧] منها نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا﴾[٨]، والغالبُ على المنفيّ[٩] تجرُّده[١٠] منها[١١]،

---

(١) أي: مِنْسَأَة.

(٢) اختصر المصنف هنا، وكان ينبغي أن يقول: ثم أبدلت الهمزة ألفاً، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة.
ويؤيّد الإبدال الأول قراءة «منساته» بألف، وقد قرأها كذلك نافع وأبو عمرو وابن كثير في رواية ابن فليح وزيد عن يعقوب وأبو جعفر والحسن واليزيدي.
وقال أبو عمرو: «أنا لا أهمزها لأني لا أعرف لها اشتقاقاً، فإن كانت مما لا يهمز فقد احتطت، وإن كانت مما تهمز فقد يجوز ترك الهمز فيما يهمز».
انظر بياناً مفصّلاً في هذه القراءات وخلاف المتقدّمين فيها في كتابي «معجم القراءات».

(٣) أي المسألة الرابعة وهي الأخيرة، من المسائل التي ختم بها الحديث عن «لو»، وفي ط مبارك والشيخ محمد وم/٤ «المسألة الرابعة» وفي بقية المخطوطات لم يذكر لفظ «المسألة».
وكذا جاء ترتيب هذه المسألة عند المرادي في الجنى الداني/٢٨٣ وما بعدها، وعنه نقل المصنّف ما نقل في «لو» وفي هذه المسائل. وانظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٩.

(٤) في الجنى الداني: «لا يكون جواب لو إلا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفياً بما أو مضارعاً مجزوماً بلم والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام...» انظر ص/٢٨٣، وقارن نص المصنّف بنص المرادي.

(٥) أي على الماضي المثبت.

(٦) تتمة الآية: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ سورة الواقعة ٦٥/٥٦.

(٧) أي ومن تجرّد الماضي الواقع جواباً من اللام.

(٨) تتمة الآية: ﴿... فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ سورة الواقعة ٧٠/٥٦.

(٩) أي الفعل الماضي المنفي بما.

(١٠) أي تجرّده من اللام. وانظر الارتشاف/١٩٠١.
وعبارة المرادي: «وقَلَّ دخولها [أي اللام] على المنفي بـ «ما»...» الجنى الداني/٢٨٣.

(١١) في م/٣ «عنها».

نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[1] ومن اقترانه[2] بها،

قولُه[3]:

ولو نُعطَى الخيارَ لما افترقنا ولكن لا خيارَ مع الليالي

ونظيرُه[4] في الشذوذ[5] اقترانُ جوابِ القسم المنفيّ بما بها[6] كقوله[7]:

أمَا والذي لو شاء لم يَخْلُقِ النوى لئن غِبْتَ عن عيني لما غبتَ عن قلبي

---

(1) الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ١١٢/٦.

(2) أي من اقتران جواب لو باللام إذا كان ماضياً منفياً بما. قال ابن مالك: «وإن كان منفياً بما جاز لحاقها والخلو منها، إلّا أنّ الخلو منها أجود، وبذلك نزل القرآن الكريم...» شرح الكافية الشافية/ ١٦٤٠.

(3) قائله غير معروف.
والخيار: الاختيار، وخص الليالي بالذكر لأنّها أسبق من الأيام، والشهر أوله ليل. قال البغدادي: «ولأن الحوادث الكونية والمقدّرات تحدث غالباً بليل.
ونُعطَى: على البناء للمفعول، وجاء ضبطه في شرح السيوطي: ولو نُعْطي. على البناء للفاعل، وهو غير الصواب.
والشاهد في البيت مجيء جواب «لو» فعلاً ماضياً منفياً مقترناً باللام.
انظر شرح البغدادي ١١١/٥، وشرح السيوطي/٦٦٥، وشرح الأشموني ٣٥٢/٢، وحاشية الصبان ٣٥/٤، وهمع الهوامع ٣٤٩/٤.

(4) أي نظير البيت السابق وما جاء فيه من دخول اللام على الجواب إذا كان ماضياً منفياً بما.

(5) لم يسم هذا ابن مالك شذوذاً، ولا المرادي ذهب إلى ذلك، بل أجازا دخول اللام في هذه الحالة.

(6) أي باللام.

(7) قائله العباس بن الأحنف.
والشاهد في البيت في قوله: لو شاء... لما غبت عن قلبي.
فجواب القسم المنفي دخله اللام، وهو قوله: لما غبت.

وقد ورد جوابُ «لو» الماضي مقروناً بـ «قد»، وهو غريب، كقول جرير[1]:

لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبةٍ تَدَعُ الحوائم لا يَجُدْنَ غليلا

ونظيره[2] في الشذوذ اقتران جواب «لولا»[3] بها،

= والعباس بن الأحنف شاعر حسن الشعر، وشعره كله في الغزل، وله أخبار كثيرة مع هارون الرشيد وغيره، ومنشؤه ببغداد، ومات سنة ١٨٨هـ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي/١١٢، والأمالي ١٩٦/٢، وشرح السيوطي/٦٦٦.

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير هجا بها الفرزدق، وذكره الجوهري للبيد. وفي م/١ لو شئتُ بضم التاء.

وفي م/٢ و٣ و٤ «الفؤادَ» بفتح الدال، وعلى هذا فالفاعل ضمير مستتر يعود على الثغر، وفي م/١ يجدِنَ ومثله عند البغدادي.

وفي بقية المخطوطات: يجُدْن، وقد وَرَدَ البيت بضم الجيم وكسرها قال ابن جنى: «وأما قول الشاعر: لا يجُدْ غليلاً، فشاذٌ والضمة عارضة...»

والرواية عند الجوهري: تدع الصوادي، ورواية الديوان: بمشرب - يدع الحوائم.

وقوله: لو شئتِ: خطاب للمرأة، لأن قبله:

لـم أر مثلك يا أُمَامَ خليلاً أَنْأَى بحاجتنا وَأَحْسَن قيلا

ونقع: رَوي، والحوائم جمع حائم: وهو طالب الحاجة، وأصله من الحوم حول الماء، والغليل: العطش.

وذكر أبو حيان أن العرب تقول: يجِد إلا بني عامر فإنهم يرفعون الجيم.

وذكر البيت، وبعض تميم تقول: هو يجُد بصاحبه.

والشاهد في البيت قوله: قد نقع، حيث جاء جواب لو ماضياً مقروناً بقد.

انظر شرح البغدادي ١١٤/٥، وشرح السيوطي/٦٦٦، وهمع الهوامع ٣٤٩/٤، والديوان/٤٥٣، والصحاح/ وجد «قال لبيد وهو عامري...».

(٢) أي نظير مجيء جواب «لو» مقترناً بقد، في الشذوذ اقتران جواب لولا...

(٣) أي بقد.

كقول جرير أيضاً[(١)]:

[كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً] لولا رجاؤك قد قتَّلْتُ أولادي

قيل: وقد يكون جواب «لو» جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[(٢)]، وقيل[(٣)]: هي جواب لقسم مقدَّر، وقول الشاعر[(٤)]:

قالتْ سلامةُ: لم يكن لك عادةٌ أن تَتْرُكَ الأعداءَ حتى تُعْذَرا

---

(١) تقدَّم البيت في «باب أو» وقد أثبت هنا عجزه.
والشاهد فيه «قد قتلت» وهو جواب «لولا» وقد اقترن بقد.

(٢) تتمة الآية: ﴿... لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٠٣/٢.

(٣) قال المرادي: «وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ﴾ فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف أغنى عن جواب لو، خلافاً للزجاج، فإنه جعل «لمثوبة» جواب «لو» قال: كأنه قيل: لأثيبوا» الجنى الداني/٢٨٤.
وقال الزجاج: «مثوبة في موضع جواب «لو»، لأنها تنبئ عن قولك: لأثيبوا...» معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١.
وقال أبو حيان: «اللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو، وجواب لو محذوف لفهم المعنى، أي لأثيبوا، ثم ابتدأ على طريق الإخبار الاستئنافي لا على طريق تعليقه بإيمانهم وتقواهم وترتبه عليهما. هذا قول الأخفش، أعني أنّ الجواب محذوف، وقيل: اللام هي الواقعة في جواب لو، والجواب هو قوله: لمثوبة، أي الجملة الاسمية، والأول اختيار الراغب، والثاني اختيار الزمخشري...، ومختاره غير مختار؛ لأنه لم يُعْهَد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً للو...».
البحر ٣٣٥/١، وانظر الكشاف ٢٣١/١، ومعاني الأخفش ١٤٢/١.

(٤) البيتان لعامر بن الطفيل.
والرواية: أن تترك الأصحاب حتى تعذرا.
فقد فَرّ من الحرب فلامه أصحابه، وتبعه في ترك الأصحاب الحارث بن هشام لما فَرّ يوم بدر فلامه أصحابه من المشركين، فاعتذر عن ذلك أيضاً...

لو كان قتلٌ يا سلامُ فراحةٌ لكن فررتُ مخافةَ أن أُوْسَرا

* * *

= وفي م/٤ «لم تكن» بالمثناة من فوق، وأشار إلى هذه الرواية البغدادي، وتعذرا: حتى تبلغ عذراً أي من أعذر الرجل إذا أتى بعذر، وهو ما يرتفع به اللوم، يا سلام: مرخم، ويجوز في الميم الفتح والضم. والشاهد في البيت قوله: فراحة والتقدير: فهو راحة، وبذلك يكون جواب لو جملة اسمية مقترنة بالفاء.

وذكروا أنه قد يكون الجواب محذوفاً والتقدير: لو كان قتل فراحة لثبت، والفاء عاطفة.

وعامر بن الطفيل فارس شاعر جاهلي من بني عامر وهو ابن عم لبيد الصحابي، ولم يُسْلِم. وقد اشترط على النبي ﷺ نصف ثمار المدينة، وأن يكون الأمر له بعد الرسول ليسلم، ثم انصرف فقال الرسول: «اللهم اكفني عامراً، وأهدِ بني عامر».

انظر شرح البغدادي ١١٥/٥، وشرح السيوطي/٦٦٧، وهمع الهوامع ٣٤٩/٤، والمساعد ٣/ ١٩٦، وتذكرة النحاة/٧٣. ولم أجد البيتين في المطبوع في ديوان عامر.

٧٤ - لولا

لولا: على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على[(١)] اسميّة[(٢)] ففعليّة لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: «لولا زيد لأكرمتك» أي: لولا زيدٌ موجود[(٣)]، فأمّا قوله عليه الصلاة والسلام[(٤)]: «**لولا أن أَشُقَّ على أُمتي لأمرتُهم بالسِّواك عند كلّ صلاة**»، فالتقدير: لولا مخافةُ[(٥)] أن أَشُقَّ على أُمّتي لأمرتُهم[(٦)] أَمْرَ إيجاب، وإلّا[(٧)] لانعكس معناها؛

---

(١) في طبعة الشيخ محمد، ومبارك «على جملتين»، وقد تبعا في هذا متن حاشية الأمير، ولفظ «جملتين» غير مثبت في المخطوطات التي بين يديّ.

(٢) أي على جملة اسمية فجملة فعليّة.

(٣) ذكر هنا الخبر المحذوف في مثاله ليثبت أنها دخلت على جملة اسمية ولم تدخل على مفرد وهو زيد.

(٤) جاء في صحيح مسلم: «... عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لولا أن أشقّ على المؤمنين، وفي حديث زهير - على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» ١٤٢/٣ - ١٤٣.
قال الدسوقي: «فأما قوله.. إلخ: جواب عما يُقال مقتضى كونها حرف امتناع لوجود أن الأمر بالسواك منفيّ لوجود المشقّة مع أن الأمر حاصل والمشقة منتفية» الحاشية ٢٧٨/١.

(٥) وعلى هذا فأمر الإيجاب منتفٍ، ولذلك قال النووي: «فيه دليل على أن السواك ليس بواجب، قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو كان واجباً لأمر به شقَّ أولم يَشُقّ، قال جماعات من العلماء من الطوائف فيه دليل على أن الأمر للوجوب، وهو مذهب أكثر الفقهاء وجماعات من المتكلّمين...». صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٣/٣.

(٦) في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الدسوقي والأمير: أي أمر إيجاب، و«أي» غير مثبتة فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٧) أي وإن لم يقدر المراد في الحديث على نحو ما ذكره لانعكس المعنى، أي صار معناها: حرف وجود لامتناع، وهذا ليس بمراد في نصّ الحديث، وانظر حاشية الشمني ٦٤/٢.

إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر.

وليس المرفوعُ بعد «لولا» فاعلاً[١] بفعل محذوف، ولا بـ «لولا»[٢] لنيابتها عنه، ولا بها[٣] أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رَفْعُه[٤] بالابتداء.

ثم قال أكثرهم يجبُ كونُ الخبر كوناً مطلقاً[٥] محذوفاً؛ فإذا أُريد الكون المقيَّد[٦] لم يَجُزْ أن تقول: «لولا زيد قائم»، ولا أن تحذفه[٧]، بل تجعل

---

(١) ذهب إلى هذا الكسائي، فهو عنده مرفوع بفعل مقدّر، تقديره: لولا وُجد زيد.
انظر الجنى الداني/٦٠١ - ٦٠٢، وانظر الشمني ٢/٦٤، والارتشاف/١٩٠٤.

(٢) هذا لبعض الكوفيين، فهو مرفوع بلولا لنيابتها مناب «لو لم يوجد»، وحكاه الفراء عن بعضهم، الجنى الداني/٦٠٢، والشمني ٢/٦٤، وفي الارتشاف/١٩٠٤ الفراء وابن كيسان.

(٣) أي ولا هو مرفوع بها، أي: بلولا نفسها. وقد ذهب إلى أنه مرفوع بلولا الفراء، الجنى الداني/٦٠٢، وهمع الهوامع ٢/٤٣.
وذكر المالقي أنه يرفع عند الكوفيين على تقدير فعل نابت «لا» منابه، فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتُك... فالمعنى لو انعدم زيد؛ لأنه إذا زالت «لا» ولي «لو» الفعل ظاهراً أو مقدّراً، وإذا دخلت «لا» كان بعدها الاسم.
انظر رصف المباني/٢٩٤، والجنى الداني/٦٠٢.

(٤) وهو مذهب البصريين، انظر رصف المباني/٢٩٣، والإنصاف ١/٧٠.

(٥) وليس المراد كوناً بعينه، والمراد بالمطلق تقديرك: كائن أو موجود أو مستقر أو ثابت وما كان من هذا الباب، ويكون هذا الخبر محذوفاً، وهذا رأي الجمهور، الجنى الداني/٥٩٩، وانظر الخلاف في شواهد التوضيح/٦٥ وما بعدها.

(٦) أي: المقيّد بوصف معيّن كما ذكر في المثال: لولا زيد قائم لحصل كذا؛ ولذلك جاء في الهمع: «فلو أريد كونٌ بعينه دليل عليه لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب» همع الهوامع ٢/٤٢.

(٧) أي ولا يجوز لك في مثاله حذف «قائم» وهو الخبر، ويكون المثال عندك: لولا زيد لحصل كذا.
وفي م/٣ «ولا أن يحذف، بل يجعل».

مصدرَه[١] هو المبتدأ، فتقول: «لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُك». أو تُدْخِل «أَنّ» على المبتدأ فتقول: «لولا أنّ زيداً قائم»، وتصير «أنّ» وصلتها[٢] مبتدأً محذوفَ الخبر[٣] وجوباً، أو مبتدأً[٤] لا خَبَرَ[٥] له، أو فاعلاً[٦] بـ«ثَبَتَ»[٧] محذوفاً، على الخلاف السابق في

---

(١) أي مصدر الكون المقيّد.
قال المرادي: «فإذا أريد الكون المقيّد جُعل مبتدأً: لولا قيام زيد لأتيتك. ولا يجوز لولا زيد قائم» الجنى الداني/٥٩٩ - ٦٠٠.

(٢) أي: اسمها وخبرها، والتقدير: لولا قيامُ زيد.

(٣) التقدير: لولا قيامُ زيدٍ موجودٌ، فَحَذْفُ الخبرِ وهو «موجودٌ» وجوباً. وهو يدخل في باب الكون المطلق.

(٤) أي: أنّ وصلتها، وهو القيام بعد لولا: لولا قيام زيد.

(٥) ذكروا أن هذا ينافي قوله من قبل، بأنه يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً. والذي تعقّبه في هذا الدماميني. انظر حاشية الشمني ٦٤/٢.

(٦) أي: أن وما بعدها.
قال الدماميني: «هذا اللفظ وهو قوله «أو مبتدأ لا خبر له» إلى قوله في فصل «لو ثبت» في بعض النسخ، وهو مشكل فإن التخريج على أنه فاعل لثبت محذوفاً لا يتأتى تفريعه على القول بأن رفع الاسم الواقع بعد «لولا» بالابتداء، وذلك أنه قال بعد سوق الخلاف: «بل رفعه بالابتداء» ثم قال أكثرهم إلى آخره. انتهى.
ورَدّه الشمني فقال: «وأقول: هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا إشكال، فإن مراده بالمرفوع في قوله: وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً، الاسم الصريح دون المؤول؛ لأن ذلك لا يقال له مرفوع، بل في موضع رفع، ولا شك أن صيرورة أنّ مع معموليها اللذين هما ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع بثبت محذوفاً، متفرِّعٌ على دخول أنَّ على ذلك الاسم، ودخولها عليه متفرِّع على كونها مبتدأ؛ لأنها ناسخ، والناسخ لا يدخل إلا على مبتدأ». الشمني ٦٤/٢.
قلتُ: رَدّ الشمني على الدماميني ليس برَدّ، فالواقع بعد لولا مرفوع على الابتداء سواء أكان اسماً صريحاً، أم مصدراً مؤوّلاً.

(٧) والتقدير: لولا ثبت قيام زيد...

فصل[1] «لو».

وذهب[2] الرُّمَّاني وابن الشَّجري والشَّلوبين وابنُ مالك إلى أنه[3] يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول، فيجبُ حذفهُ، وكوناً مقيَّداً كالقيام والقعود فيجب ذِكْرُهاٍنْ لم يُعْلَم نحو[4]: **«لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بالإسلام لَهَدَمْتُ الكعبةَ»**[5].

---

(١) انظر فيما تقدَّم في «لو» المسألة الثانية، فما بعد «لو» إذا كان مقترناً بأن رُفِع عند سيبويه بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر، وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه مرفوع على الفاعلية. وقد مضى الحديث في هذا مفصّلاً.

(٢) الجنى الداني/٦٠٠ «وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين إلى أن الخبر بعد لولا ليس بواجب الحذف على الإطلاق بل فيه تفضيل...» وبقية نصّ المصنّف من الجنى الداني/٦٠٠ - ٦٠١. وانظر همع الهوامع ٤٢/٢، وانظر شرح الكافية الشافية/٣٥٤ - ٣٥٥، ومعاني الحروف للرماني/ ٢٣، وأمالي الشجري ٢١٠/٢.

(٣) أي خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا».

(٤) النص في صحيح البخاري: «حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود قال: قال لي ابن الزبير: كانت عائشة تُسِرُّ إليك كثيراً فما حَدَّثتك في الكعبة؟ فقلتُ: قالت لي: قال النبي ﷺ: يا عائشة، لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهُم - قال ابن الزبير - بكفر، لنقضتُ الكعبةَ فجعلت لها بابين: باباً يُدْخِلُ الناس وباباً يخرجون، ففعله الزبير» فتح الباري ١٩٨/١ - ١٩٩، كتاب العلم. وقوله ففعله الزبير: أي بنى الكعبة على ما أراد النبي ﷺ. وانظر كتاب الحج «... عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: لولا حداثةُ قومِكِ بالكفر لنقضتُ البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإن قريشاً استقصرت بناءه وجعلت له خَلْفًا». فتح الباري ٣٥٣/٣ وأنت ترى أن الرواية مختلفة عما أثبته المصنّف، والرواية عند ابن مالك «لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكُفرٍ لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم». شرح الكافية الشافية ٣٥٥/١، وانظر صحيح مسلم ٨٨/٩ وقد جاء فيه عدة روايات، وهمع الهوامع ٤٢/٢ والجنى الداني/٦١، شواهد التوضيح والتصحيح/٦٥، الموطأ ٣٦٣/١.

(٥) ذكر المبتدأ «قومك» وخبره «حديثو» لأنه كون خاص، ولو حذف الخبر في نصّ الحديث لما عُلِم المراد من النص، ولذلك أثبت؛ لأنه ليس من دليل يدل عليه عند الحذف.

ويجوز الأمران[١] إن عُلِم.

وزعم ابن الشَّجري[٢] أنّ مِن ذِكْرِهِ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٣][٤]، وهذا[٥] غيرُ متعيِّن لجوازِ تعلُّق الظرف[٦] بالفضل.

ولَحَّنَ[٧] جماعةٌ ممن أطلق[٨] وجوبَ حَذْفِ الخبرِ المَعَرِّيِّ في قوله في

---

(١) أي ذكر خبر المبتدأ وحذفه، إن عُلِم الخبر.

(٢) قال ابن الشجري: «وأقول: إن خبر المبتدأ بعد «لولا» ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ سورة النساء/١١٣، انظر الأمالي ٢/٢١١.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء ٤/٨٣، وتكررت في مواضع أخرى.
والخبر على ما ذهب إليه ابن الشجري هنا هو الظرف «عليكم» فهو معمول للخبر المحذوف متعلّق به، وهو يغني عن المحذوف، فأقام المتعلِّق مقام الكون العام المقدَّر.

(٤) في نسخة الشيخ محمد ومبارك ومتن الأمير «ورحمته». وهو غير مثبت في المخطوطات.

(٥) أي ما قَدّره ابن الشجري من ظهور الخبر.
وذكر النحاس الآية وقال: «رفع بالابتداء عند سيبويه، ولا يجوز أن يظهر الخبر عنده...» إعراب القرآن ١/٤٣٨، وانظر الكتاب ١/٢٧٩.

(٦) ما رَدّ به المصنِّف على ابن الشجري أخذه من شيخه أبي حيان، ففي حديثه عن الآية/ ٦٤ من سورة البقرة ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.
قال أبو حيان: «وفضل الله على مذهب البصريين مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره موجود، وما يشبهه مما يليق بالموضع، وعليكم متعلق بفضل، أو معمول له، فلا يكون في موضع الخبر، والتقدير: فلو لا فضل الله عليكم ورحمته موجودان»، البحر ١/٢٤٤، وانظر الكتاب ١/ ٢٧٩، والعكبري ١/٧٢، والفريد ١/٣٠٦.

(٧) النص للمرادي، انظر الجنى الداني/٦٠٠، وما أثبته المرادي أخذه عن شيخه أبي حيان من الارتشاف/١٠٩٠، ولا يبعد أن يكون التلميذان قد أخذا عن شيخهما.

(٨) أي: من قال يجب حذف الخبر بعد «لولا» سواء أكان كوناً عاماً أم خاصّاً، فقد أطلقوا الحذف على كل وجه. وانظر الارتشاف/١٠٨٩.

صفة[١] سيف[٢]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ منه كلّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لسالا

وليس[٣] بجيد؛ لاحتمال[٤] تقدير «يمسك»[٥] بدلَ اشتمال، على أنّ الأصل أنْ

---

(١) في طبعة الشيخ محمد ومبارك «وَصْف»، وليس كذلك فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٢) البيت من قصيدة طويلة للمعري مدح بها سعيد بن شريف بن علي بن حمدان العدويّ.
العضب: السيف القاطع.
والشاهد في البيت أن جماعة لَحّنُوا المعري في ذكر «يمسكه» وهو خبر المبتدأ «الغمد» وكان الواجب حذفه.
وممن انتصر للمعري ابن مالك في التوضيح/٦٧، وأبو حيان في التذكرة قال ابن مالك: «وقد خَطّأه بعض النحويين، وهو بالخطأ أَوحلى».
وقال أبو حيان: «لا ينبغي أن يُلَحّن...».
وقال البغدادي بعد نقل نص أبي حيان: «وما ذهب إلى جوازه عالم لا ينبغي أن يقال فيه لَحْن، مع أنه ليس في كلام سيبويه نصٌّ صريح بالتزام حذف هذا الخبر».
انظر شرح البغدادي ١١٨/٥، وشواهد التوضيح والتصحيح/٦٧، والارتشاف/١٠٨٩، والجنى الداني/٦٠٠، وهمع الهوامع ٤٢/٢ شرح ابن عقيل ٢٥١/١ الأشموني ١٦٩/١، ورصف المباني/٢٩٥، وشرح الكافية لشافية/٣٥٦، المقرب ٨٤/١، أوضح المسالك ١٥٦/١.

(٣) أي: تلحين المعري ليس بجيد، وقد ذكرت من قبل رَدّ هذا التلحين عند الشيخين: ابن مالك وأبي حيان.

(٤) النص في الجنى الداني/٦٠٠، والارتشاف/ ١٠٨٩ - ١٠٩٠.
قال المرادي: «وتأوّله بعضهم على تقدير أن، والتقدير: فلولا الغمد أن يمسكه، وأَعْرَبَهُ بدلاً أي إمْسَاكه».
وقال أبو حيان: «وتأوّله بعضهم على إضمار أن والتقدير أن يمسكه، وأعربه بدلاً أي إمساكه»، وانظر شرح البغدادي ١١٩/٥ - ١٢٠، والارتشاف/١٠٩٠.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «يُمْسِكه»، ومثله في متن الأمير والدسوقي.

يمسكه، ثم حُذِفت «أَنْ» وارتفع الفعل، أو تقديرِ «يمسكه» جملةً معترضة[١].

وقيل: يحتمل أنه[٢] حالٌ من الخبر المحذوف[٣]، وهذا مردودٌ بنَقْلِ الأخفشِ أنهم لا يذكرون الحال بعدها[٤]؛ لأنه[٥] خبر في المعنى، وعلى الإبدال، والاعتراض، والحال عند من قال به يتخرَّجُ أيضاً قولُ تلك المرأة[٦]:

فـواللهِ لـولا اللهُ تُـخْشَـى عـواقِبُـهْ   لَزُعْـزِعَ مـن هـذا السَّـرير جـوانبُـهْ

---

(١) الاعتراض بين المبتدأ وجواب «لولا» وهو قوله: «لسالا». والخبر محذوف.

(٢) أي جملة «يمسكه»، والنصُّ عند أبي حيان وغيره.
قال أبو حيان: «... وبعضهم على أنه حال، وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر...»، الارتشاف/ ١٠٩٠، وانظر الجنى الداني/ ٦٠٠.

(٣) والتقدير: فلولا الغمد موجود في حال كونه ماسكاً له لسال.
كذا عند الدسوقي ١/ ٢٧٩.

(٤) أي بعد «لولا».

(٥) أي الحال خبر في المعنى، وخبر المبتدأ بعد «لولا» لا يُذْكر، فكذا الحال لا يجوز ذكره بعدها، بل يحذف وجوباً.

(٦) خرج عمر بن الخطاب ذات ليلة يطوف في المدينة، إذ بامرأة من نساء العرب مُغْلقاً عليها بابُها وهي تقول:

تطاول هذا الليل تسري كواكِبُهْ   وأرَّقَـني إذ لا ضـجـيـع أُلَاعِـبُـهْ

فوالله لولا الله. . .

فكتب إلى عماله بالغزو ألَّا يحبسوا أحداً أكثر من أربعة أشهر. وفي القصة زيادات على ما ذكرت، وفي البيت روايات: لَزُحزِح، لَزُعْزِع.

- فلولا حَذَارُ اللَّهِ لا شيءَ مثله.

- فلولا الذي فوق السماوات عَرْشُه.

وزعم[١] ابنُ الطَّراوة أنّ جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ويَرُدُّه[٢] أنه لا رابط[٣] بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمرٌ فحقُّه أن يكون ضميرَ رَفْعٍ نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٤]، وسُمِع[٥] قليلًا «لولايَ، ولولاكَ، ولولاهُ» خلافاً للمبرّد[٦]، ثم

= وذهب المصنّف إلى أن «تُخْشَى عواقبُهْ» يجوز أن يكون بدل اشتمال على تقدير أن تخشى عواقبه، أي فلولا خشيةُ عواقبه.

وعلى الاعتراض بين المبتدأ «الله» وجواب «لولا» وهو لزعزع، وعلى الحال. وقد رَدَّ الحال الأخفش، وقد تقدَّم.

انظر شرح البغدادي ١٢٢/٥، والحاشية (١) وعنها أخذت خلاف الروايات، وشرح السيوطي/٦٦٨.

(١) هذا نص المرادي. انظر الجنى الداني/٦٠١.

(٢) قال المرادي: «وهو ضعيف».

(٣) أي لا رابط بين المبتدأ وجواب «لولا» فكيف يكون خبراً عنه؟.

(٤) الآيــة: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ سورة سبأ ٣١/٣٤.

وأنتم مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: موجودون.

(٥) أي مجيء الضمير المتصل بعدها، وذكروا أنها في هذه الحالة تكون حرف جر، ويأتي بيانه.

(٦) انظر المقتضب ٧٣/٣، وانظر الكامل/١٢٧٥ - ١٢٧٨.

قال المبرد: «... والذي أقوله: إن هذا خطأ؛ لا يصلح إلا أن تقول: لولا أنت، قال الله عزّ وجل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

ومن خالفنا فهو لا بُدّ يزعم أن الذي قلناه أَجْوَد، ويَدّعي الوجه الآخر، فيجيزه على بُعْد».

انظر الكامل ص/١٢٧٨.

وقال ابن الأنباري: «وأما إنكار أبي العباس المبرّد جوازه فلا وجه له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم» الإنصاف/٦٩٠.وقال الفارسي: «فإنكار المبرّد له هَذَيان» وانظر الجنى الداني/٦٠٥ والارتشاف/١٧٥٧.

قال سيبويه[1] والجمهور: هي[2] جارّة للضمير مختصَّةٌ به، كما ٱختُصّت «حتى» والكافُ[3] بالظاهر، ولا تتعلّق[4] «لولا» بشيء، وموضعُ المجرور بها رَفْعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوف.

وقال الأخفش[5]: الضمير مبتدأ، و«لولا» غيرُ جارَّةٍ، ولكنهم أنابوا الضميرَ المخفوضَ[6] عن المرفوع، كما عكسوا[7]؛

---

(1) الكتاب ١/٣٨٨ قال: «وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جَرُّوا، وإذا أظهرت رُفِع»، وذكر الزمخشري أن سيبويه حكاه عن الخليل ويونس.
وانظر أمالي الشجري ١/١٨٠، والجنى الداني/٦٠٤، ورصف المباني/٢٩٦، وشرح المفصل ٣/ ١١٨، ١٢١، والإنصاف/٦٨٧، والخزانة ٢/٤٣١ - ٤٣٢، والرضي ٢/٢٠، والارتشاف/ ١٧٥٧.

(2) أي: لولا.

(3) أي: بجر الاسم الظاهر.

(4) أي: لولا ومجرورها ذهب بعضهم إلى أنها لا تتعلق بشيء كالزوائد، قال المرادي: «وهو الظاهر» الجنى الداني/٦٠٣ - ٦٠٤، ورصف المباني/٢٩٦، وفي الارتشاف/١٧٥٧: «... وقال بعضهم تتعلق بفعل واجب الإضمار...».
وانظر شرح المفصل ٣/١٢١ وقد ذكر وجهاً واجداً وهو أنها غير متعلقة بشيء، وموضعها رفع بالابتداء، والخبر مقدّر محذوف كما كان مع الرفع.

(5) في الإنصاف/٦٨٧ «ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين».
وفي رصف المباني/٢٩٦ «الأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن لولا باقية على بابها من رفع ما بعدها...» وانظر الجنى الداني/٦٠٤.
وفي شرح المفصل ٣/١٢٢ الأخفش وهو قول الفراء. وانظر معاني الفراء ٢/٨٥، واختار المالقي رأي الأخفش، وانظر الارتشاف/١٧٥٧.

(6) والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء نيابة عن ضمير الرفع المنفصل.

(7) كذا النصّ في الجنى الداني/٦٠٤.

إذ قالوا: «ما أنا كأنتَ[١] ولا أنتَ كأنا»، وقد أسلفنا[٢] أنّ النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة[٣] لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عُطِفَ عليه اسم ظاهر نحو «لولاكَ وزيدٌ» تعيّن رَفْعُه[٤]؛ لأنها لا تخفض الظاهر.

الثاني[٥]: أن تكون للتحضيض[٦] والعَرْض، فتختص بالمضارع أو ما في تأويله[٧]، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[٨]،

---

(١) أنابوا ضمير الرفع «أنت» عن ضمير الجر، والأصل: كَكَ، كِي، وتصبح الجملة لو سِيْقَتْ على الأصل: ما أنا كك ولأنت كي.
فأنابوا الضمير أنت وأنا عن كاف الخطاب وياء النفس.
وانظر شرح المفصل ١٢٢/٣.

(٢) يرد المصنف هنا مذهب الأخفش في مسألة النيابة، وتقدَّم هذا في «عسى»، قال: «والسادس أن يقال: عساي وعساك وعساه، وهو قليل» وذكر مذهب الأخفش في استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع، ثم رَدّه.

(٣) ولم تأتِ الإنابة في ضمائر متصلة، وهذا عنده مما يُرَدُّ به مذهبُ الأخفش.

(٤) قال أبو حيان: «إذا عُطِفَ على الضمير المتصل بـ «لولا» ظاهرٌ لم يَجُزْ على مذهب سيبويه؛ لأن «لولا» تجرُّ المضمر، ولا تجرُّ الظاهر، فلو رفع المعطوف على توهُّم أنك أتيت بضمير الرفع المنفصل ففي جواز ذلك نظر...» النص في الجنى الداني/٦٠٥.

(٥) من معاني «لولا».

(٦) هذا هو المعنى الثاني عند المرادي، والأول عند المالقي، انظر رصف المباني/٢٩٢، والجنى الداني/٦٠٥ وما بعدها، وانظر شرح الرضي ٣٨٧/٢، والكامل/٣٦٢.

(٧) أي ما كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى. ويأتي شاهده. وانظر شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٨) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ سورة النمل ٤٦/٢٧.
وقوله: لولا تستغفرون: فيه الحضُّ على الاستغفار.

ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[١]، والفرق بينهما[٢] أنّ التحضيضَ طلبٌ بحثٍّ[٣] وإزعاج، والعَرْض[٤] طلبٌ بلينٍ وأَدَب.

والثالث[٥]: أن تكون للتوبيخ[٦] والتنديم، فتختصُّ بالماضي نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[٧]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾[٨]،

---

(١) ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المنافقون ١٠/٦٣.
قال ابن يعيش: «... فقد وليه الماضي إلاّ أنّ الماضي هنا في تأويل المستقبل كما يكون بعد حرف الشرط كذلك؛ لأنه في معناه، والتقدير: إنْ أَخّرتني أَصَّدَّق؛ ولذلك جزم «وأكن» بالعطف على موضع فأَصّدّق» شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٢) أي بين التحضيض والعرض.

(٣) كما ورد في الآية الأولى.

(٤) كما ورد في الآية الثانية.

(٥) من الأوجه الأربعة في «لولا».

(٦) قال المرادي: «وإذا وليها الماضي كان فيها معنى التوبيخ، وكذلك غيرها من حروف التحضيض...» الجنى الداني/٦٠٦.
ولم يجعل هذا منفصلاً عن الأول بل ساق التوبيخ والحض معاً، وفرّق بينهما بنوع الفعل الواقع بعد لولا، وفعل مثله المالقي في رصف المباني/٢٩٢، وهو كذلك عند ابن يعيش في شرح المفصّل ٨/ ١٤٤.

(٧) تتمة الآية: ﴿... فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ سورة النور ١٣/٢٤.
قال أبو حيان: «لولا جاءوا... جعل الله فصلاً بين الرمي الكاذب والرمي الصادق ثبوت أربعة شهداء وانتفاؤها، فإذ لم يأتوا فهم في حكم الله وشريعته كاذبون، وهذا تعنيف وتوبيخ للذين سمعوا الإفك ولم يَجِدُّوا في دفعه وإنكاره، واحتجاج عليهم بما هو ظاهر مكشوف في الشرع من وجوب تكذيب القاذف بغير بيّنة والتنكيل» البحر ٤٣٨/٦.

(٨) تتمة الآية: ﴿... بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأحقاف ٢٨/٤٦. =

ومنه[1]: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾[2][3] إلا أن الفعل أُخِّر[4]، وقوله[5]:

تَعُدُّون عَقْرَ النيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم بني ضَوْطَرى لولا الكميَّ المُقَنَّعا

= وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ﴾: معناه فهلّا نصرهم حين جاءهم الهلاك الذين اتخذوهم من دون الله قرباناً آلهة. وفي هذا من التوبيخ ما فيه.

وذكر الزمخشري أن ذلك إشارة إلى امتناع نصرة آلتهم لهم وضلالهم عنهم. الكشاف ١٢٥/٣.

(١) أي: ومن التوبيخ.

(٢) ﴿... مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ سورة النور ١٦/٢٤.
قال أبو حيان: «... ثم أخذ يوبخهم على التكلم به [الإفك]، وكان الواجب عليهم إذ سمعوه ألّا يفوهوا به» البحر ٤٣٨/٦.

(٣) في طبعة الشيخ محمد ومبارك أثبت من الآية: ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ وهذا الجزء غير مثبت في المخطوطات.

(٤) أي أخّر عن «لولا»، وفصل بينهما بـ «إذ»، والظروف يُتَوَسَّعُ بها.

(٥) البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق. وقيل: للأشهب بن رميلة، وقصة البيت أن أهل الكوفة أصابتهم مجاعة فخرج أكثر الناس إلى البوادي، وكان غالب أبو الفرزدق رئيس قومه، وسحيم بن وثيل اليربوعي رئيس قومه، فأخذ كل واحد منهما ينحر من إبله لقومه، فلم يستطع سُحيم أن يجاري غالباً أبا الفرزدق.

وفي البيت رواية أخرى وهي رواية الديوان:

تعدون عقر النيب أفضل سعيكم بني ضوطرى هَلّا الكميَّ المقنَّعا

والكمي: الشجاع المتكمّي في سلاحه، أي الذي ستر نفسه بالدرع والبيضة. وعقر النيب: أي الإبل، وقد عرفت قصتها.

وبنو ضوطرى: لقب مجاشع جدّ الفرزدق.

والمعنى: إنكم تفخرون بذبح الإبل المُسِنَّة التي لا ينتفع بلبنها، ولا يُرْجَى نسلها، ولا تقدرون على مبارزة الأقران، ومقارعة الشجعان، يرميهم بالجُبْن والخور.

والشاهد في قوله: لولا الكميَّ، فالفعل بعد «لولا» محذوف، والتقدير لولا عددتم الكميَّ المقنّعا.

انظر شرح البغدادي ١٢٣/٥، وشرح السيوطي/٦٦٩، وشرح المفصّل ١٤٥/٨ و٣٨/٢، =

إلا أن الفعل أُضْمِرَ، أي: لولا[(١)] عددتم.

وقولُ النحويين[(٢)]: «لولا تعدون» مردودٌ؛ إذ لم يُرِدْ أن يَحُضَّهم على أن يَعُدُّوا في المستقبل، بل المرادُ توبيخُهم على تَرْكِ عَدِّه في الماضي، وإنما قال: «تَعدّون» على حكاية الحال، فإن كان مراد[(٣)] النحويين مثل ذلك فَحَسَن.

وقد فُصِلَت[(٤)] من الفعل بـ «إذْ» و«إذا»[(٥)] معمولَيْن[(٦)] له، وبجملةٍ شرطية معترضة، فالأول[(٧)] نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾[(٨)]،

= والخصائص ٢/٤٥، والجنى الداني/٦٠٦، والخزانة ١/٤٦١، ٤/٤٩٨، والكامل/٣٦٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٢، النقائض/٨٣٣، والديوان/٣٣٨، اللسان/ضطر. وأمالي الشجري ١/٢٧٩ و٢/٢١٠ «الأشهب بن رميلة»، ورصف المباني/٢٩٣، والبحر ٥/١٩٢.

(١) وقدّر المالقي لولا تبارزون الكميّ، أو تغلبون أو تقتلون، وقدّر المرادي: لولا تعدّون، أو لولا تبارزون.

(٢) قال هذا المبرّد، وهو كذلك عند ابن الشجري، مع أنه أجاز في موضع متقدّم الوجهين، ففي الأمالي ١/٢٧٩، ذكر أنه أراد لولا عددتم أو تعدون، وإن شئت قدّرت لولا عقرتم أو تعقرون، بدلالة العقر عليه.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٢٣، وشرح المفصَّل ٢/٣٨.
وردّ ابن هشام تقدير المضارع لأنه للحضّ، والشاعر يريد التوبيخ.

(٣) أي: إن كان مراد النحويين بتقدير «تعدون» حكاية الحال جاز، وذكر البغدادي أنهم قدَّروا المحذوف مضارعاً ليطابق قرينه في أول البيت، انظر شرح الشواهد ٥/١٢٣.

(٤) أي فُصِلَت «لولا» من الفعل الموبَّخ على عدمه.

(٥) وذلك مع الجملة التي تأتي بعدهما.

(٦) أي في حال كون إذ وإذا معمولين للفعل المتأخّر عنهما.
وقال المرادي: «وقد يليها اسم معمول لفعلٍ مقدّر نحو: لولا زيداً ضربتَه، أو معمول لفعل مؤخّر نحو: لولا زيداً ضربت» الجنى الداني/٦٠٦، وانظر شرح المفصّل ٨/١٤٤.

(٧) مما جاء فيه «إذ» معمولاً لما بعده وفُصِلَ بذلك بين لولا والفعل.

(٨) تقدَّمت قبل قليل وهي الآية/١٦ من سورة النور.

﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾[١]. **والثاني**[٢] **والثالث** نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۞ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۞ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ۞ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۞ تَرْجِعُونَهَآ﴾[٣].

المعنى[٤]: فهلَّا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين[٥]، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المُحْتَضَر منكم بعلمنا، أو بالملائكة. ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا[٦] الثانية تكرار للأولى[٧].

---

(١) تتمة الآية: ﴿... وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/٤٣.

قال أبو حيان: «لولا هنا حرف تحضيض يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً، ويفصل بينهما بمعمول الفعل من مفعول به وظرف كهذه الآية، فُصِل بين لولا وتضرعوا بإذ، وهي معمولة لتضرّعوا، والتحضيض يدل على أنه لم يقع تضرُّعهم حين جاء البأس، فمعناه إظهار معاتبة مذنب غائب، وإظهار سوء فعله ليتحسَّر عليه المخاطب، وإسناد المجيء إلى البأس مجاز عن وصوله إليهم، والمراد أوائل البأس وعلاماته» البحر ٤/١٣٠.

(٢) أي الفصل بإذا وبالجملة الاعتراضية.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/ ٨٣ - ٨٧ والآية/٨٧ ﴿تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ فقد فصلت «إذا» بين لولا وفعلها، وكذلك فصل بين لولا وفعلها بجملة الشرط وهي قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾.

(٤) هذا تقدير الزمخشري، انظر الكشاف ٣/١٩٨، والبحر ٨/٢١٥.

(٥) كذا في المخطوطات، وعند الشيخ محمد ومبارك «مدينين»، قال الزمخشري: غير مدينين غير مربوبين من دان السلطانُ الرعية إذا ساسهم.

(٦) أي في الآية/٨٦، وذكر الزمخشري أن لولا الثانية مكررة للتوكيد.

(٧) أي في الآية/٨٣، وفي م/١ و٥ «تكرار الأولى».

الرابع[١]: **الاستفهام**[٢]، نحو: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾[٣]، ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞ﴾[٤] قاله الهروي[٥]، وأكثرهم لا يذكره[٦]، والظاهر أن الأولى[٧] للعَرْض، وأنّ الثانية[٨] مثل[٩]: ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[١٠].

---

(١) أي من معاني لولا، وتقدَّم أنها حرف امتناع لوجود، وحرف للتحضيض، وحرف للتوبيخ.

(٢) نقل السيوطي هذا عن المصنف. انظر همع الهوامع ٣٥٣/٤ - ٣٥٤.
وهذا الرأي للهروي كما ذكر المصنّف، فقال في الأزهية:
«مواضع لولا: اعلم أنّ لها أربعة مواضع: أن تكون استفهاماً بمعنى هَلّا، كقولك: لولا سألتنا، لولا أتيتنا، قال الله عز وجل ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ...﴾ وانظر ص/١٧٥.
قلت: لعلّ صواب النص عند الهروي: «بمعنى هل» ولم يُحْكِمْ ذلك محقِّق النص.

(٣) تقدّمت قبل قليل وهي الآية/١٠ من سورة المنافقون.
والتقدير على هذا عند الهروي هل تؤخرني، أو أتؤخرني.

(٤) الآية: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٨/٦.
والتقدير عند الهروي: هل ينزل عليه ملك، أو أينزل عليه ملك.

(٥) هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي، كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب، جيد القياس، صحيح القريحة، مقيماً بالديار المصرية، له كتاب الأزهية في الحروف، وكتاب الذخائر في النحو، ولد في هراة عام ٣٧٠هـ، وتوفي في مصر عام ٤١٥هـ.
انظر بغية الوعاة ٣٠٥/٢، ومقدمة الأزهية للمحقق ص/٧ وما بعدها.

(٦) أي الاستفهام في «لولا»، وانظر نص المصنِّف في الهمع ٣٥٤/٤.

(٧) أي الآية الأولى ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ...﴾ وتقدّم الحديث فيها ومعنى العرض المفهوم من الآية.

(٨) أي الآية الثانية المتقدّمة.

(٩) أي مثل آية سورة الأحقاف ﴿فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ...﴾ المتقدِّمة. فهي تفيد التوبيخ.

(١٠) تقدّمت، وهي الآية/١٣ من سورة النور.

وذكر الهَرَوي أنها تكون نافية[١] بمنزلة «لم»، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[٢] والظاهر أن المعنى على التوبيخ[٣]، أي: فهلّا كانت قريةٌ واحدة من القرى المُهْلَكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش[٤] والكسائي والفراء[٥] وعلي بن عيسى والنحاس[٦]، ويؤيّده قراءة أُبيّ وعبدالله[٧]،

---

(١) قال الهروي: «والموضع الرابع: تكون «لولا» جحداً بمعنى «لم» كقوله: عزّ وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ...﴾ معناه: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس...» الأزهية/١٧٨، وانظر معاني الحروف للرماني/١٢٤ وفي الجنى الداني/٦٠٨ ذكر أنه هذا جاء عن علي بن عيسى والنحاس.

(٢) تتمة الآية: ﴿... لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة يونس ٩٨/١٠.

(٣) قال أبو حيان: «لولا هنا هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ، وكثيراً ما جاءت في القرآن للتحضيض فهي بمعنى هلا... والتحضيض أن يريد الإنسان فعل الشيء الذي يَحُضُّ عليه، وإذا كانت للتوبيخ فلا يريد المتكلم الحض على ذلك الشيء...، وهنا وَبّخهم على ترك الإيمان النافع، والمعنى: فَهَلّا آمن أهل القرية وهم على مهل لم يلتبس العذاب بهم فيكون الإيمان نافعاً لهم في هذه الحال» البحر ١٩٢/٥.

(٤) لم أجد حديثاً عنها في سياق هذه السورة في كتابه معاني القرآن/٣٤٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١.

(٦) قال النحاس: «قال الأخفش والكسائي: أي فهلا، قال الفراء: وفي حرف أُبَيّ فَهَلّا، لأن معناه لم يؤمنوا...».
إعراب القرآن ٧٥/٢.

(٧) هذه قراءة أُبَيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود، وكذا جاءت في مصحفيهما.
انظر البحر ١٩٢/٥، ومعاني الفراء ٤٨٩/١، والقرطبي ٣٨٣/٨، والكشاف ٨٧/٢، وإعراب النحاس ٧٥/٢، وحاشية الشهاب ٦٠/٥، والمحرر ٢٢٠/٧، والطبري ١١٧/١١، ١١٩، واللسان والتهذيب/هلل، واللسان/ألا، والتاج/لو، وبصائر ذوي التمييز: لولا، وفتح القدير ٢/ ٤٧٤، وجاءت فيه «فهلّا قرية».

«فهلّا»[١]، ويلزم[٢] من هذا المعنى النفيُ[٣]؛ لأنّ التوبيخ يقتضي عَدَمَ[٤] الوقوع، وقد يُتَوَهَّمُ أن الزمخشري قائلٌ بأنها للنفي لقوله[٥]: «والاستثناء منقطع[٦] بمعنى لكنْ، ويجوز كونُه متصلاً[٧]، والجملة[٨] في معنى النفي[٩]، كأنه قيل: ما آمَنَتْ».

ولعله[١٠] إنما أراد ما ذكرنا[١١]، ولهذا قال: «والجملة في معنى النفي»، ولم يقل: «ولولا: للنفي»، وكذا قال في: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾[١٢]

---

(١) عند الشيخ محمد ومبارك «فهلّا كانت» والفعل ليس مثبتاً في المخطوطات.

(٢) في حاشية الدسوقي: «هذا تمهيد لما يذكره من كلام الزمخشري» ٢٨٠/١.

(٣) أي نفي ما وُبِّخوا عليه كالتوبة في آية يونس المتقدمة، أي توبة أهل القرية عن الكفر قبل وقوع العذاب فيهم، فما وُبِّخوا عليه هو ترك التوبة عن الكفر.

(٤) أي عدم وقوع الموبَّخ عليه، والتوبيخ إنما يكون على تركه.

(٥) انظر الكشاف ٨٧/٢.

(٦) وهو قول سيبويه والكسائي والفراء والأخفش؛ لأن «قوم» ليسوا مندرجين تحت لفظ «قرية».

(٧) ومثل هذا عند أبي حيان في البحر ١٩٢/٥، وقال الشهاب: «وعلى كون الاستثناء مُتَّصِلاً لا بُدّ أن يلاحظ فيه معنى النفي وإلا فَسَدَ المعنى» الحاشية ٦١/٥.

(٨) أي: جملة «فلولا كانت قرية آمنت».

(٩) قال أبو حيان في النهر المادّ من البحر ١٩٢/٥ «وقيل هو استثناء متصل؛ لأن التحضيض إنما يكون على شيء لم يقع فيُضَمَّن معنى النفي، والمعنى: لم تكن قرية يعني أهلها آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس».

وفي حاشية الشهاب ٦٠/٥ «وقال السفاقسي إنها هنا للتوبيخ على ترك الإيمان، ولما فيها من معنى النفي الذي يقتضي أنه لم تؤمن قرية من القرى أصلاً خُصَّت بأن المراد من القرى التي أهلكت بالاستئصال ولم تؤمن قبل نزول العذاب...».

(١٠) أي الزمخشري، أي لعله أراد أن «لولا» للتوبيخ، والنفي يلزم التوبيخ.

(١١) في م/٤ «ما ذكر».

(١٢) تقدّمت، وهي الآية ٤٣ من سورة الأنعام.

معناه[١]: نفي التضرُّع، ولكنه جيء بـ«لولا» ليُفاد أنهم لم يكن لهم عُذْرٌ في تَرْكِ التضرُّع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم» انتهى[٢].

فإن احتجَّ محتجٌّ[٣] للهروي بأنه قُرِئ بنصب ﴿قَوْمَ﴾[٤] على أصل الاستثناء[٥]، ورَفْعِهِ[٦] على الإبدال، فالجوابُ[٧] أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحةُ[٨] النفي،

---

(١) انظر الكشاف ٥٠٤/١ قال الزمخشري: «معناه نفي التضرُّع كأنه قيل: فلم يتضرّعوا إذ جاءهم بأسنا، ولكنه جاء بلولا ليفيد أنه لم يكن لهم عذر في ترك التضرُّع...». وانظر البحر ١٣٠/٤.

(٢) أي نص الزمخشري.

(٣) أي إن ذهب أحد إلى ما ذهب إليه الهروي بأن «لولا» تأتي للنفي في هذه الآية.

(٤) أي، في هذه الآية ٩٨/١٠ في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾.
أ - قراءة الجماعة «إلا قومَ» بالنصب على الاستثناء المنطع.
ب - قراءة الجرمي والكسائي «إلا قومُ» بالرفع على البدل من «قرية».
قال ابن الأنباري: «ومن رفعه حمله على البدل... والبدل من غير الجنس لغة بني تميم».
وذهب الزجاج إلى أنه لم يقرأ أحد بالرفع كذا!، وفي نص العكبري ما يشير إلى أن قراءة الرفع لم تبلغه.
انظر البحر ١٩٢/٥، ومختصر ابن خالويه/٥٨، وإعراب النحاس ٧٥/٢، ومعاني الزجاج ٣٤/٣ - ٣٥، والتبيان للعكبري/٦٨٦، والبيان ٤٢٠/١ - ٤٢١، و٣١/٢، والتبيان للطوسي ٤٣٤/٥، والقرطبي ٣٨٣/٨ - ٣٨٤، والرازي ١٧٠/١٧، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه بيان وتفصيل لا يتّسع المقام له هنا.

(٥) وذلك في الاستثناء التام الموجَب.

(٦) والرفع على البدل لا يكون إلا إذا تقدّم نفي في التام من الاستثناء، ولَمّا جاز الرفع تعيَّن أن تكون «لولا» للبدل.

(٧) الجواب عن قول من احتج للهروي بأن «لولا» تفيد النفي، واتخذ من قراءة الرفع حجة.

(٨) أي يقع بعد النفي وما فيه رائحته، والتوبيخ فيه رائحة النفي؛ لأنه توبيخ على عدم شيءٍ ما.

كقوله[١]:

[وبالصريمة منها منزلٌ خَلَقٌ] عافٍ تَغيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوتدُ

فرفع[٢] لما كان «تغيَّر» بمعنى لم يَبْقَ على حاله.

وأَدَقُّ[٣] من هذا قراءةُ بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٤]، لما كان

---

(١) قائل البيت الأخطل، وهو من قصيدة مدح بها عبدالله بن معاوية بن أبي سفيان، وأخاه يزيد بن معاوية، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
والصريمة: الرملة المتقطّعة، وهو هنا اسم موضع.
وخَلَق: بال، عافٍ: من عفا المنزل إذا درس وذهب أثره.
النُّؤْي: حفرة حول الخباء لئلا يدخله المطر، وجمعه نُئِيّ، بكسر الهمزة وتشديد الياء.
والشاهد في البيت رفع «النؤيُ» بعد «إلا»، وكان القياس نَصْبَه؛ لأن الاستثناء تام موجب، وإنما رفع لأن الفعل تغيّر في معنى لم يبق على حاله، ووقع النؤي هنا بدلاً من الضمير في «تغيّر».
انظر شرح البغدادي ١٢٦/٥، وشرح السيوطي/٦٧١.

(٢) أي رفع ما بعد «إلا» وهو «النؤي».

(٣) أَدقّ مما جاء في البيت في الدلالة على رائحة النفي...

(٤) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢٤٩/٢.
- وقراءة الجمهور «إلا قليلاً» بالنصب على الاستثناء، والمستثنى منه هو الواو في «فشربوا».
- وقرأ ابن مسعود وأُبَيّ والأعمش «إلا قليلٌ» بالرفع، على أنه بدل من الواو في «فشربوا»؛ لأن سياق الكلام فيه رائحة النفي.
انظر البحر ٢٦٦/٢، والكشاف ٢٨٩/١، والتبيان للعكبري ١٩٩/١، مختصر ابن خالويه/١٥، حاشية الشهاب ٣٣٠/٢، الرازي ١٨٢/٦، معاني الفراء ١٦٦/١، شواهد التوضيح/٤٣، شرح الرضي ٢٣٢/١، همع الهوامع ٢٥٨/٣، معاني الأخفش ٤٠٤/٢، الصبان ١٣٧/٢ - ١٣٨، معاني الزجاج ٣٢٧/١، شرح التصريح ٣٥٠/١. وانظر كتابي «معجم القراءات».

«شربوا منه» في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[١]، ويوضِّحُ لك ذلك[٢] أنّ البدل في غير الموجَبِ أَرْجَحُ من النصب. وقد أجمَعَت[٣] السَّبعة[٤] على النصب في ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ فَدَلَّ[٥] على أن الكلام موجَبٌ، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب[٦] كما في قوله[٧]:

... ...[٨] تـغـيـر إلا الـنُّـؤيُ والـوتـدُ

* * *

(١) من آية سورة البقرة المتقدِّمة، والدليل على رائحة النفي في المتقدّم وجود النفي الصريح هنا في قوله: «فليس مني».

(٢) أيِ ما ذكره المصنّف في الآية.

(٣) «اجتمعت» كذا في م/٢ و٣، ومتن الدسوقي.
وفي م/١ و٤ والأمير وطبعة الشيخ محمد ومبارك «أجمعت».

(٤) تقدمت القراءتان وأن الكسائي من السبعة قرأ مع الجرمي على الرفع، «إلا قومُ» بالرفع على البدل.

(٥) وهذه دلالة الظاهر من غير النظر إلى حقيقة تأويل المعنى فيها.

(٦) هي على الصريح رائحة النفي.

(٧) أي الأخطل.

(٨) أثبت مبارك والشيخ محمد لفظ «عاف» في عجز البيت، وحاشية الأمير، وهو غير مثبت في المخطوطات، ولا متن الدسوقي.

تنبيه[١]

ليس من أقسام «لولا»[٢] الواقعةُ في نحو قوله[٣]:

أَلَا زَعَمَتْ أسماءُ أَنْ لا أحبُّها　　فقلتُ: بلى، لولا يُنازِعني شُغْلي

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك:[٤]: «لو لم»، والجوابُ محذوفٌ، أي: لو لم ينازعني شُغلي لَزُرْتُكِ، وقيل[٥] بل هي[٦] الامتناعيةُ، والفعل بعدها على إضمار

---

(١) هذا التنبيه مُنْتَزَعٌ من الجنى الداني/٦٠٧، وتأتي مقابلة النصوص فيما يأتي.

(٢) أي ليست الامتناعية ولا التحضيضية ولا التوبيخية...

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي.
والشاهد فيه قوله: لولا ينازعني، فقد جاءت لولا غير مفهمة تحضيضاً فيؤوّل بلو لم.
انظر شرح البغدادي ١٢٧/٥، وشرح السيوطي/٦٧١، والخزانة ٤٩٨/٤، والجنى الداني/٦٠٧، وهمع الهوامع ٤٣/٢، واللسان والتاج/لولا، وديوان الهذليين ١٣٤/١.

(٤) قال المرادي: «واعلم أنه قد بقي لـ «لولا» قسم آخر تكون فيه بمعنى «لو لم»، وهذه غير مركبة بل كلٌّ من الكلمتين على ما كانت عليه قبل التركيب، كقول الشاعر...، فهذه قد يليها الفعل، وليست للتحضيض والامتناعية لا يليها الفعل...» الجنى الداني/٦٠٧.

(٥) النصّ في الجنى الداني: «وتأوّل غيره [أي غير ابن الأنباري] هذا البيت ونحوه على إضمار «أن» وتكون «لولا» هي التي تختص بالأسماء، ومحل «أن»وصلتها رفع بالابتداء» الجنى الداني/٦٠٨.
وأشار ابن مالك في التسهيل إلى هذين الوجهين في «لولا»، انظر ص/٢٤٤، ونقل المرادي نص ابن مالك، انظر الجنى/٦٠٨.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «بل هي لولا الامتناعية»، و«لولا» غير مثبتة في المخطوطات.

«أَنْ»[١]، على حَدّ قولهم[٢]: «تَسْمَعُ بالمُعَيْديِّ خَيرٌ من أَنْ تراه».

* * *

(١) والتقدير: لولا أن ينازعني شغلي.

(٢) أول من قال هذا المثل المنذر بن ماء السماء، وقد قاله في شقة بن ضمرة، وكان يسمع به ويعجبه ما يبلغه عنه، فلما رآه لم يملأ عينه، فقال: تسمع... وصارت مثلاً يضرب لمن كان خبره خيراً من مرآه، وفي هذا المثال روايات.

لأن تَسمعَ، أن تسمعَ، تسمعُ بالمعيدي لا أن تراه.

قال الميداني: «والمختار أن تسمع».

وأثبت المثل في مجمع الأمثال «تسمعُ...» كذا بالرفع.

والمُعَيدِيّ: تصغير: مَعَدّي نسبة إلى مَعَدّ، وخُفِّفَت الدال، وتسمعَ: على النصب على تقدير «أن».

انظر مجمع الأمثال ١٢٩/١ وما بعدها، وشرح المفصّل ١٦/٣، ٦٢، والمستقصى ٣٧٠/١، والفاخر/٦٥.

٧٥ - لـو مــا

لو ما[١]: بمنزلة[٢] «لولا»، تقول: لو ما[٣] زيدٌ لأكرمتُك، وفي التنزيل: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٤].

وزعم المالَقيّ[٥] أنها لم تأت إلا للتحضيض[٦]، ويَرُدُّه[٧]

---

(١) انظر الجنى الداني/٦٠٩ وقابل به نص المصنّف هنا، وانظر البحر ٤٤٢/٥.

(٢) أي في ربط امتناع الجواب بوجود الشرط، وفي العرض والتحضيض والتوبيخ.

(٣) وهي هنا حرف امتناع لوجوب، وتختص بالأسماء، ويرتفع الاسم بعده وهو: «زيد» بالابتداء، كذا عند المرادي.

(٤) تتمة الآية: ﴿... إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ سورة الحجر ٧/١٥.
وهي هنا حرف تحضيض؛ لأنه وليها فعل، وانظر البيان ٦٥/٢، والبحر ٤٤٢/٥.

(٥) قال المالقي: «اعلم أنّ «لو ما» لم تجئ في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض، تقول: لوما يقوم زيد، كما تقول: لولا يقوم زيد...»، رصف المباني/٢٩٧.
وذكر هذا المرادي نقلاً عنه، وذكر أنه لم يذكر المعنى الأول وهو الامتناع لوجوب، وقال: «وقد ذكره غيره. والله سبحانه أعلم» الجنى الداني/٦٠٩.

(٦) إلى هنا ينتهي النص في م/١ فلم يذكر ما بعده.
وأشار الشمني إلى ما بعده بقوله: «هذا موجود في كثير من النسخ»، انظر ٦٥/٢.

(٧) أي يردُّ قوله ما جاء في البيت؛ فهي فيه للربط.

قولُ الشاعر[١]:

لوما الإصاخةُ للوشاة لكان لي ... من بعد سُخْطِكَ في رِضاكَ رجاءُ

* * *

(١) جاء البيت تاماً في م/٢، وجاء صدره في م/٣ و٤ و٥، ومثله عند الشمني، ولم أهتد إلى قائله، ولوما: امتناعية، وهذا يبطل ما ذهب إليه المالقي من خصوصيتها بالتحضيض.
ومعنى البيت: لولا قبولك كلام الأعداء فيَّ وسماعُك ما يقولون لكنت راجياً رضاك بعد سخطك.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٥.
واستشهد أبو حيان وغيره من النحويين ببيت لابن مقبل، وهو قوله:

لو ما الحياء ولو ما الدين عِبْتكما ... ببعض ما فيكما إذ عِبْتُما عَوَري

انظر البحر ٤٤٢/٥ و٤/١٠، وفي معاني الفراء ٨٤/٢ بيت آخر، وانظر القرطبي ٤/١٠، والكشاف ١٨٧/٢، والدر المصون ٢٨٩/٤، وفي المحرر ٢٨٣/٨: لولا الحياء ولو ما...

٧٦ - لـم

لـم[١]: حَرْفُ[٢] جزمٍ، لنفي المضارع، وقَلْبِهِ[٣] ماضياً، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[٤] الآية. وقد يُرْفَعُ الفعل[٥] بعدها،

---

(١) أخذ المصنف نص المادة هنا من المرادي، انظر الجنى الداني/٢٦٦.
قال: «حرف نفي له ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون جازماً...، الثاني: أن يكون مُلْغى...، الثالث: أن يكون ناصباً للفعل...».

(٢) قوله: «حرف جزم» غير مثبت في م/٢ و٥.

(٣) قال المالقي: «... حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم، وينفيها، إلا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي».
رصف المباني/٢٨٠، وانظر شرح المفصّل ٤١/٧، ومعاني الحروف للرماني/١٠٠.
وظاهر مذهب سيبويه هو ما ذكره المصنف هنا، وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين، وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه، ونسب إلى سيبويه، والأول هو الصحيح عند المرادي. انظر الجنى الداني/٢٦٧ - ٢٦٨.
قال المبرّد: «... لم: وهي نفي للفعل الماضي، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم» المقتضب ٤٦/١.
وقال سيبويه: «ولم: وهي نفي لقوله فَعَل» الكتاب ٣٠٥/٢.

(٤) سورة الإخلاص ٣/١١٢.

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد: الفعل المضارع، وأثبت الشيخ محمد «المضارع» بين معقوفين. وهو مثبت في متن الأمير.
وما أثبتوه غير مثبت في المخطوطات، وفي م/٤ أثبت لفظ «المضارع» فوق لفظ الفعل.
وقوله: وقد يرفع الفعل، أي يكون «لم» ملغى لا عمل له.
وصَرّح ابن مالك في أول شرح التسهيل بأن الرفع هنا لغة لبعض العرب، وذكر بعض النحويين أنه ضرورة، انظر الجنى الداني/٢٦٦.

كقوله[١]:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتِهِم ... يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوْفُون بالجارِ

فقيل: ضرورةٌ[٢]، وقال ابنُ مالك: لُغَة[٣].

وزعم اللِّحياني أنّ بعض العرب[٤] يَنْصِبُ بها، كقراءة بعضهم:

---

(١) لم أهتد إلى قائله.

وروي: لكن فوارس من جرم... ورُوي بدله: ذُهْل.

وجُرْم: قبيلة، وكذا ذُهل، ونُعم: اسم امرأة، قال البغدادي: «تحريف من ذهل» والرواية في المحتسب: من قيس.

وأسرتهم: بالرفع عطفاً على «فوارس»، وبالجر عطفاً على «نُعْم».

والصُّلَيْفاء: مُصَغَّر الصَّلْفاء، وهي الأرض الصلبة، ويوم الصَّلْفاء من أيام العرب، وهو لهوازن على فزارة وعبس وأشجع، وقد صَغّره الشاعر. ولم يوفون: الضمير للذين هجاهم الشاعر، وبالجار: على تقدير: لم يوفون بذمّة الجار.

والشاهد فيه أن «لم» غير عاملة؛ ولذا جاء «يوفون» مرفوعاً.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن ظاهر كلام ابن مالك جواز هذا، وقد حملت «لم» على «لا». وأنشد الناس البيت محمولاً على الضرورة، وهو عند ابن جني على تشبيه لم بلا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٥، وشرح السيوطي/٦٧٤، والخزانة ٦٢٦/٣، والعيني ٤/ ٤٤٦، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وهمع الهوامع ٣١٣/٤، والمحتسب ٢/ ٣١٥، والصبان ٥/٤، وشرح المفصل ٨/٧، وانظر اللسان والتاج/ صلف، وسر الصناعة/ ٤٤٨، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٤.

(٢) أي إثبات النون في «يوفون» ضرورة بعد «لم».

(٣) ولم أَجد من سَمّى أهل هذه اللغة.

(٤) انظر الجنى الداني/٢٦٦، وهمع الهوامع ٣١٣/٤.

وقال ابن مالك: «وزعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارًا بقراءة بعض السلف...، وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حُذِفَت النون فبقيت الفتحة...».

شرح الكافية الشافية/١٥٧٥ - ١٥٧٦.

﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[1]. وقوله[2]:

فـي أيّ يـومَـيَّ مـن الـمـوتِ أَفِـرّ
أيـومَ لـم يُـقْـدَرَ أَمْ يـومَ قُـدِرْ

---

(١) الآية: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سوزرة الشرح ١/٩٤.
وهذه القراءة تُعْزَى لأبي جعفر المنصور.
وفي هذه القراءة للعلماء تخريجات:
١ - النصب بلم حملاً على «لن».
٢ - أنها لغة لبعض العرب، وذكر هذا اللحياني كما تقدَّم.
٣ - أن الفعل كان مؤكّداً بالنون الخفيفة: ألم نشرحَنْ، ثم حذفت النون وبقيت الفتحة.
٤ - ذهب الزمخشري إلىأ ن أبا جعفر قد يكون بيّن الحاء وأشبعها فظن من سمع هذا منه أنه قرأ بفتحها.
٥ - قد تكون الحاء فتحت تبعاً للام بعدها في «لك».
٦ - قد تكون الحاء مفتوحة تبعاً للر اء قبلها.
قال الشوكاني: «وعلى كُلٍّ فقراءة هذا الرجل مع شدة جَوْرِهِ، ومزيد ظلمه، وكثرة جبروته، وقلّة علمه، ليست بحقيقة بالاشتغال بها».
هذا وقد فَصَّلْتُ القول في تخريج هذه القر اءة وذكر مراجعها في كتابي «معجم القراءات» فارجع إليها فيه إن شئت. ومن مراجعها:
البحر ٤٨٧/٨، والمحتسب ٣٦٦/٢، والكشاف ٣٤٦/٣، والقرطبي ١٠٩/٢٠، وتوضيح المقاصد ٢٣٨/٤، وضرائر الشعر/١١٢ - ١١٣، والعيني ٢١٨/٣، والجنى الداني/٢٦٦ - ٢٦٧، وشرح الأشموني ٢٢٩/٢، ٣١٧، والصبان ٢٠٧/٣، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٥، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، «حاشية الشيخ ياسين»، والمحرر ٤٩٥/١٥، وفتح القدير ٤٦١/٥، وروح المعاني ١٦٨/٣٠، والخزانة ٥٨٩/٤.
وذكرها المصنّف في موضعين آخرين: الأول في الباب الخامس «حذف نون التوكيد»، والثاني: في القاعدة الحادية عشرة «من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام».

(٢) هذا الرجز للحارث بن المنذر الجرمي، وعزاه البحتري في حماسته إلى علي رضي الله عنه وليس بالصواب، وإنما هما للحارث، وقد تمثّل بهما علي رضي الله عنه يوم صفين.

وخُرِّجا[١] على أنّ الأصل «نَشرَحَنْ»، و«يُقْدَرَنْ»، ثم حُذِفَتْ نونُ التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحةُ دليلًا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيدُ المنفيّ[٢] بلم، وَحْذفُ النون[٣] لغير وَقْفٍ ولا ساكنين.

وقال أبو الفتح[٤]: «الأصل يُقْدَرْ، بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة[٥] المفتوحةُ والراءُ الساكنة، وقد أَجْرَتِ العربُ الساكنَ المجاورَ للمُحَرَّك مُجْرَى

= وفيه روايات: أيِّ يومَيَّ، وفي أيِّ يومَيِّ، ومن أيِّ يومَيَّ.
قال البغدادي: «بزيادة في، ... ومن، وهي زيادة على وزن الشعر، وهي عادتهم يزيدون صدر البيت حرفاً أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة، وفي أول العجز حرفاً أو حرفين فقط، وهو عندهم جائز واسمه الخزم.
وقوله: يوم: جاء بدون همزة استفهام، وقد أثبتت في رواية من زاد في أوله «في» وهي خارجة عن وزنه.
ويروى: يوم لا يُقْدَرُ: بالرفع، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
والشاهد على رواية النصب: لم يُقْدَرَ وهي لغة كما ذكر اللحياني، ينصبون بلم كما نصبوا بلن.
وذكرتُ من قبل التخريجات في «ألم نشرحَ» وهنا مثل ما تقدَّم.
والحارث ينتهي نسبه إلى جَرم قضاعة، وقد شهد صفين مع معاوية ابن أبي سفيان.
انظر شرح البغدادي ١٣٢/٥، وشرح السيوطي/٦٧٤، والخصائص ٩٤/٣، والعيني ٤٤٧/٤، ٤٤٨، والأشموني ٣١٧/٢، والصبان ٦/٤، وسر الصناعة/٧٥، والنوادر/١٦٤، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري/٣٤، والخزانة ٥٨٩/٤، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٥.

(١) أي الآية والبيت.

(٢) ومنفيها لا يؤكَّد، وإنما يؤكَّد المنفي بـ «لا» للشبه بينها وبين «لا» الناهية.

(٣) الشذوذ الثاني أنه حذف النون، وليس الموضع موضع وقف، وهو مما يجوز فيه الحذف، ولم يلتق ساكنان، وهو مما يجوز فيه الحذف أيضاً.

(٤) النص في سر الصناعة/٧٥ - ٧٦، وقد غَيّر المصنف وبَدّل في نصّ ابن جني ولكنه لم يخرم ما أراده.

(٥) أي: لم يقدرْ أَم، الهمزة من «أَم» مجاورة للراء الساكنة بسبب الجزم.

المُحَرّك، والمُحَرّك[١] مُجْرَى الساكن، إعطاءً للمجاوِرِ حُكْمَ مجاوِرِهِ - أبدلوا[٢] الهمزة[٣] المُحَرَّكَةَ أَلِفاً، كما تُبْدَلُ الهمزةُ الساكنة بعد الفتحة، يعني ولَزِمَ حينئذ فَتْحُ ما[٤] قبلها؛ إذ لا تقع الألفُ إلا بعد فتحة. قال: وعلى ذلك قولهم[٥]: المَرَاة والكَمَاة، بالألف، وعليه[٦] خَرَّج أبو علي قول عبد يغوث[٧]:

[وتضحكُ مني شَيْخَةٌ عَبْشَمِيّة] كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانيا

فقال[٨]: أصله: تَرْأى[٩]، بهمزة بعدها ألف،

---

(١) ليس هذا عند ابن جني أي قوله: «والمحرك مجرى الساكن»، وكذا قوله: «إعطاء للمجاور حكم مجاوره».

(٢) نص ابن جني: «وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: المَرَاة والكَمَاة، يريدون المرأة والكمأة» وبقية النص إلى قوله: «وعلى ذلك» ليس عند ابن جني بل هو من زيادات ابن هشام.

(٣) أي همزة «أم» فصارت «لم يُقْدَرَ ام».

(٤) أي فتح ما قبل الألف لئلا يلتقي ساكنان: سكون الراء وسكون الألف، فصارت: لم يُقْدَرَ ام.

(٥) ذكرت لك أن هذا لسيبويه، وهو مثبت عند ابن جني، وانظر سيبويه ١٦٥/٢.

(٦) أي على هذا التوجيه.

(٧) هو عبد يغوث الحارثي.

وهو من قصيدة قالها عبد يغوث بعد أن أُسِرَ في يوم الكُلاب للثاني، وهو ماء لتميم بين الكوفة والبصرة، وقد أسره فتى من بني عبد شمس أهوج، فقالت أَمَةٌ: من هذا؟ فقال عبد يغوث: أنا سَيِّد القوم، فضحكت، وقالت: قبّحك الله من سيد قوم حين أسرك هذا الأهوج. وإلى هذا أشار بهذا البيت وعبد يغثوب سَيِّد بني الحارث بن كعب في الجاهلية، وكان فارساً شاعراً.

انظر شرح البغدادي ١٣٧/٥، وشرح السيوطي/٦٧٥، سر الصناعة/٧٦، والمحتسب ٦٩/١، وشرح المفصّل ٩٧/٥، ١١١/٩، ١٠٧/١٠. الحجة ٢٣٩/٥، و٤٢٥/٦.

(٨) أي الفارسي. وانظر الحجة ٤٢٥/٦.

(٩) ما ذكره هنا ليس عند ابن جني. قال: «قال: جاء به على أن تقديره كان محققاً: كأن لم تَرْأ، ثم إن الراء لما جاورت - وهي ساكنة - الهمزة المتحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة =

كما قال سراقة البارقي[(١)]:

أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَياه　　[كِلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ]»[(٢)]

ثم[(٣)] حُذِفَتِ الألفُ[(٤)] للجازم، ثم أُبْدِلَتِ الهمزةُ ألفاً لما ذكرنا.

= واللفظ بها: كأن لم تَرَأْ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت: ترا، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق، وقول من قال: رأى يرأى قال سراقة...». كذا النص في سر الصناعة لا كما أورده المصنف. انظر ص/ ٧٦. غير أن ما أثبته المصنّف هنا جاء مثله في الحجة ٤٢٥/٦.

(١) قصة البيت أن سراقة أسره رجل من أصحاب المختار، وأتاه به، فقال له المختار: أَسَرَكَ هذا؟ قال سراقة؛ كَذَبَ، والله ما أسرني إلا رجل عليه ثياب بيض على فرس أَبْلَق، فقال المختار: أما إن الرأل قد عاين الملائكة، خَلُّوا سبيله، فلما أُفْلِتَ قال:

ألا أبلغ أبا إسحاق أني　　رأيت البُلْق دُهْماً مُصْمَتاتِ

أُري عينيّ...

كفرتُ بوحيكم وجعلتُ نذراً　　عليّ قتالَكُم حتى المماتِ

والشاهد فيه مجيء «ترأى» على الأصل من تحقيق الهمز.

ورواية الأخفش له: «ما لم ترياه» على التخفيف الشائع. كذا عند ابن جني.

وسراقة منسوب إلى بارق، وهي قبيلة باليمن، وهو من ظرفاء أهل الكوفة.

انظر شرح البغدادي ١٣٩/٥، وشرح السيوطي/٦٧٧، وسر الصناعة/٧٦، والمحتسب ١٢٨/١، والخصائص ١٥٣/٣، والنوادر/٤٩٦، واللسان/رأى. والحجة ٤٢٥/٦.

(٢) إلى هنا ينتهي كلام ابن جني. وانظر كلام الفارسي في الحجة ٤٢٥/٦.

(٣) هذا من كلام المصنف، والنص قبل البيت عند ابن جني: «فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق...».

(٤) أي الألف من «يَرأى» فصار ترَأ، ثم تَرَأْ، ثم ترا، بعد إبدل الهمزة ألفاً.

وأَقْيَسُ[١] من تخريجهما أن يقال في قوله[٢]:

... ...

أيومَ لم يُقْدَرَ ... ...

نُقلت حركة همزة «أم» إلى راء «يُقْدَر»[٣]، ثم أُبْدِلَت[٤] الهمزة الساكنة[٥] ألفاً، ثم الألفُ[٦] همزةً متحركة لالتقاء[٧] الساكنين، وكانت الحركةُ[٨] فتحةً إتباعاً لفتحة

---

(١) أي من تخريج أبي علي وابن جني.
قال الدماميني: «تعبيره بأقيس يقتضي أن مذهب أبي الفتح وأبي علي جاريان على القياس، ولا شيء في تخريجهما بقياس، بل ولا في تخريج المصنّف الذي ادّعى أنه أقيس سوى نقل الحركة إلى الساكن قبلها، ويحتمل أن يقال إن حركة الحاء من «ألم نشرحَ» إتباع لحركة الراء التي قبلها، أو لحركة اللام التي بعدها، وأن حركة الراء من «لم يقدرَ» إتباع لحركة الدال التي قبلها، أو الهمزة التي بعدها».
حاشية الشمني ٢/٦٦.
وجعل الشمني معنى قوله: أقيس، أي: أَوْلَى من تخريجهما، وبذلك لا يرد عليه اعتراض.
وقال الأمير: «قوله: وأقيس من تخريجهما، لعل المراد أقرب للقياس، وكلاهما خارج عنه» الحاشية ١/٢١٨.

(٢) تقدّم الحديث عنه وهو للحارث بن المنذر الجرمي.

(٣) في النسخ اضطراب فقد جاءت الرواية متفقة في م ١/ و٤ و٥، واختلف النص بالزيادة والتقديم والتأخير في م/ ٢ و٣.
والنص في م/٢ كما يلي: «... ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً كما في «ولا الضالين» فيمن همز، وكذا القول في المراة والكماة، وقوله: كأن لم ترا، لكن لم يحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين، ثم [أبدلَت] الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة لإتباع الراء».

(٤) في طبعة مبارك «بُدّلت»، وليس كذلك في المخطوطات.

(٥) صارت صورتها: لم يُقْدَرَ أمْ ثم صارت: لم يُقْدَرَ ام.

(٦) أي أبدلت الألف همزة متحركة فصارت لم يُقْدَرَ أَم.

(٧) سكون الراء بسبب الجزم وسكون الألف المبدلة من الهمزة.

(٨) أي حركة الهمزة.

الراء، كما في ﴿ٱلضَّأَلِّينَ﴾[١] فيمن همز[٢]، وكذلك القول في[٣]: المَرَاة والكَمَاة، وقوله[٤]:

... ... كأن لم ترا[٥] ... ...

ولكن لم تُحَرَّك[٦] الألفُ فيهن[٧] لعدم التقاء الساكنين.

---

(١) سورة الفاتحة/٧.

والقراءة بالهمز عن أيوب السختياني، فقد أبدل الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين في: ولا الضّالين، سكون الألف واللام الأولى المدغمة.

قال ابن خالويه: «قيل لأيوب: لم همزت؟ فقال: إنّ المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت».

انظر البحر ٢٩/١، ومختصر ابن خالويه/١، والكشاف ٥٧/١ قال: «وهذه لغة من جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين»، وحاشية الشهاب ١٤٥/١. وشرح المفصّل ١٣٠/٩، وحاشية الصبان ١/ ٧٩، والقرطبي ٢٩/١، ٣٤٢/١٤، والممتع ٣٢٠/١، والخصائص ٢٨١/١، ١٤٨/٣.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) في طبعة مبارك «هَمَزَهُ» وليس كذلك في المخطوطات.

(٣) أي أصلهما: المرْأَة، الكمْأَة، الهمزة محركة بالفتح، وما قبلها ساكن، فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها، فصارت المرَأْة، الكمَأْة، ثم أُبْدِلَت الهمزة الساكنة فيهما ألفاً، فصارا: المراة، الكماة.

(٤) ما ذكر من البيت في المخطوطات هو ما أثبتُّه، وذكر مبارك والشيخ محمد شطر البيت كاملاً، وقد تبع فيه مبارك الشيخ محمد، لأنه ليس في المخطوط الذي اعتمد عليه، كما أنه ليس تاماً في متن حاشية الأمير فمن أين جاءوا بالزيادة مما في أصل البيت؟.

وتقدّم البيت والتعليق عليه قبل قليل.

(٥) وعلى ما خَرّجه المصنف أصله: لم تَرْأَ، وقد حذفت ألف «ترأى» الأخيرة للجزم، ثم نقلت حركة الفتحة إلى الراء قبلها فصارت: لم تَرَأْ، ثم قلبت الهمزة الساكنة ألفاً فصار: لم تَرَا.

(٦) أي لم تبدل هذه الألف همزة محركة.

(٧) في المراة والكماة ولم ترا.

وقد تُفْصَلُ[١] من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله[٢]:

فذاكَ ولَمْ - إذا نحنُ ٱمتَرَيْنا - تكنْ في الناس يُدْرِكُكَ المِراءُ

وقوله[٣]:

فأضحت مغانيها قِفاراً رُسومُها كأن لم - سوى أَهْلٍ من الوَحْشِ- تُؤْهَلِ

---

(١) أي «لم»، وفي الهمع ٣١٢/٤ «وفصلها عن الفعل بمعمول مجزومها وحذفه، أي مجزومه، كلاهما ضرورة...».
ونص ابن هشام في الخزانة ٦٢٦/٣.
وقال ابن عصفور: «وجميع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل في سعة الكلام» الضرائر/٢٠٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله.
وماريته: إذا طعنت في قوله تزييفاً للقول وتصغيراً للقائل، وما راه: جادله، والمراء، مصدر ماراه: جادله، والمراء، مصدر ماراه إذا جادله.
قال البغدادي: «والأصل: ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا. والامتراء: الشك، والمراء الجدل».
والشاهد فيه فصل «لم» عن الفعل «تكن» بقوله: إذا نحن امترينا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٢/٥، والخزانة ٦٢٦/٣، وشرح السيوطي/٦٧٨ «وصورته: إذا نحن أميرانا» وفي الحاشية (١) كذا في الأصل، وفي المغني: «أميرنا». كذا!! وأين هذا من الصواب؟ وشرح الأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وشرح الكافية الشافية/٥٧٧.

(٣) قائله ذي الرمة، ورواية الديوان: وأضحت مباديها قفاراً بلادها. المغاني: جمع مغنى، وهو المقام: والمكان من: غني بالمكان، والقفار جمع قفر وهي المفازة لا ماء ولا نبات، وهي الدار الخالية من أهلها، والرسم: الأثر، والتقدير في الشطر الثاني كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.
والشاهد فيه الفصل بين «لم» و«تؤهل» بقوله: سوى أهل من الوحش، وسوى: عند سيبويهِ والجمهور ظرف ملازم للنصب، وعند غيرهم مفعول به مقدّم.
انظر شرح البغدادي ١٤٣/٥، وشرح السيوطي/٦٧٨، والخزانة ٦٢٦/٣، وهمع الهوامع ٣١٢/٤، والضرائر/٢٠٣، والخصائص ٤١٠/٢، والعيني ٤٤٥/٤، والأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وفي الديوان/٤٢٧، والمساعد لابن عقيل ١٣١/٣.

وقد يليها[١] الاَسمُ معمولًا لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّره ما بعده كقوله[٢]:

ظُنِنْتُ فَقيراً ذا غِنىً ثم نِلْتُهُ فَلَمْ ذا رجاءٍ أَلْقَهُ غيرَ واهبِ

* * *

(١) أي: يلي «لم».

(٢) قائله غير معروف.

وفقيراً: حال من التاء، والتاء هي المفعول الأول النائب عن الفاعل.

وذا غنى: هو المفعول الثاني، وضمير: «نلته»، عائد إلى الغِنى.

وذا رجاء: مفعول لفعل محذوف مُفَسَّر بما بعده وهو الفعل: ألقه.

وغير واهب: حال من فاعله.

وهذا كله عن الدماميني، وقال بعد هذا: «يعني أنه في حال فقره كان متعففاً فكنى عن ذلك بظنه ذا غنى، وأنه حين صار غنياً يعطي كل راجٍ لقيه ما يرجوه».

والشاهد فيه في قوله: لم ذا رجاء أَلْقَهُ، فقد فَصَلَ «ذا رجاء» بين «لم» والفعل المجزوم بها.

والتقدير: لم أَلْقَ ذا رجاء أَلْقَهُ.

انظر شرح البغدادي ١٤٤/٥، وشرح السيوطي/٦٧٩، والخزانة ٦٢٧/٣، فقد نقل نص ابن هشام في الفصل، ومما نقل هذا البيت.

٧٧ - لَمّا

لمَّا: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها[١] تختصُّ بالمضارع، فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه[٢] ماضياً كـ «لم»[٣]، إلّا أنها تفارقها في[٤] خمسة أمور[٥]:

- **أحدها**: أنها[٦] لا تقترنُ[٧] بأداة[٨] شَرْط[٩]، لا يُقالُ: «إنْ لَمّا تقُمْ»[١٠]، وفي التنزيل: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾[١١]،

---

(١) في م/٤ «أن».

(٢) أي تقلب زمانه إلى الماضي.

(٣) وعلى هذا فهي توافق لم في أربعة أمور.

(٤) نقل النص عن المصنّف السيوطي في الأشباه والنظائر تحت عنوان «ذِكْرُ ما افترقت فيه لم ولما» وتصرّف في هذا النص المنقول.
انظر الأشباه والنظائر ٥٠٦/٢ وما بعدها، وانظر الجنى الداني/٢٦٨ وما بعدها.

(٥) في م/١ «من خمسة أمور».

(٦) انظر الجنى الداني/٢٦٩، والبحر المحيط ١٣٤/٢، وشرح الأشموني ٣١٤/٢.

(٧) أي: «لما».

(٨) في م/٥ «لا تقرن».

(٩) في م/٤ «الشَّرط».
انظر البحر ١٣٤/٢، والرضي ٢٥١/٢.

(١٠) في م/٢ و٤ و٥ «يقم». بالياء من تحت.

(١١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة المائدة ٦٧/٥.
وفي هذه الآية والتي تليها شاهدان على دخول أداة الشرط على «لم».

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ﴾(١)(٢).

- **الثاني**: أن منفيّها(٣) مُسْتَمِرُّ النفي(٤) إلىٰ الحال كقوله(٥):

فإنْ كنتُ مأكولًا فكُنْ خيرَ آكلٍ وإلّا فأَدْرِكْني ولَمّا أُمَزَّقِ

---

(١) الآية: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة المائدة ٧٣/٥.

(٢) ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ مثبت في م/١ و٢، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) أي منفيّ «لما».

(٤) قال الرضي: «واختص لما أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: ندم ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلّم، وهذا هو المراد بقوله: الاستغراق، ومنع الأندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب إليه النحاة، وأما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو: لم يضرب زيداً أمسِ لكنه ضرب اليوم» شرح الرضى ٢٥١/٢، وانظر البحر ١٣٤/٢، والجنى الداني/٢٦٩، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٠٧، وانظر كلام الأندلسي في همع الهوامع ٣١٤/٤.

واضطرب كلام ابن مالك في المسألة، فقد ذهب في التسهيل إلى أن منفي لما مستمر إلى حال التكلم، وقال في شرح الكافية: «لا يشترط كون المنفي بلما قريباً من الحال».

انظر التسهيل/٢٣٥، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٤.

(٥) البيت من قصيدة للمزّق العبدي، وقد مدح بهذه القصيدة عمرو بن النعمان بن المنذر الأكبر، وكان قد هَمّ أن يغزو عبد قيس، فلما سمع القصيدة رجع عن ذلك.

قال أبو حيان: نفيُ التمزق عنه إلى زمان إخباره لا يريد انتفاء التمزق فيما مضى، ثم مُزِّق.

وعلى هذا فإن منفيّ «لما» يستمر النفي فيه إلى حال التكلم، وهو موضع الشاهد في البيت: ولما أُمَزَّق.

ويروي: آكلي، وعند المالقي: فإن أكُ مأكولاً.

والممزّق: اسمه شأس بن نهار، وقد سُمّي الممزق بهذا البيت، وهو شاعر جاهلي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٥/٥، وشرح السيوطي/٦٨٠، والعيني ٥٩٠/٤، وأمالي الشجري ١٣٥/١، والأشموني ٣١٤/٢، والصبان ٤/٤، والأشباه والنظائر ٥٠٧/٢، والأصمعيات/١٦٦، ورصف المباني/٢٨١، واللسان/مزق.

ومَنفيُّ[١] «لم» يحتملُ الاتّصالَ[٢] نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[٣] والانقطاعَ[٤] مثل: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[٥]؛ ولهذا[٦] جاز «لم يَكُنْ ثُمَّ كان»، ولم يَجُزْ «لَمّا يَكُنْ ثُمّ كان»، بل يُقال: «لَمّا يَكُنْ وقد يكون».

ومَثَّل[٧] ابن مالك للنفي المنقَطِعِ،

---

(١) النص لابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٥٧٢ - ١٥٧٣.
قال: «إلا أن مجزوم لم مطلق الانتفاء، فإذا قلت: لم يكن جاز أن تريد انتفاءً غير محدود كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ وانتفاءً محدوداً متَّصلاً بالحال كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

(٢) أي اتصال نفيه بالحال.

(٣) الآيــة : ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ ...﴾ سورة مريم ٤/١٩.
وفي م/٤ «أكُ» في موضع «أكن».

(٤) وهذا لابن مالك أيضاً، انظر شرح الكافية الشافية/١٥٧٣.
قال: «وانتفاءً مطلقاً كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾.
وقوله الانقطاع، أي انقطاع نفيه قبل الحال.

(٥) أول الآية: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ...﴾ سورة الإنسان ١/٧٦.
وقوله: لم يكن... إلخ أي لم يكن شيئاً في الماضي، ثم انقطع ذلك النفي فيما مضى، ثم كان بعد ذلك شيئاً يُذْكَرُ.

(٦) وهذا لابن مالك أيضاً قال: «ولجواز انقطاع مدلول «لم» يحسن أن يقال: «لم يكن ثم كان...»، وأما لَمّا فمدلولها انتفاء محدود متصل بزمن النطق بها؛ فلذلك امتنع أن يقال: لما يكن ثم كان، ولَمّا يُقْضَ ثم لا يكون».
شرح الكافية الشافية/١٥٧٣ - ١٥٧٤.

(٧) قول المصنف هنا «ومثل ابن مالك... إلخ» يوهم أن هذا التمثيل وحده له، وقد رأيت أن نص المصنف كُلّه منقول مما ذكره ابن مالك.

بقوله[1]:

وكـنـتَ إذ كـنـتَ إلٰـهـي وَحْـدَكـا
لـم يَـكُ شـيءٌ يـا إلٰـهـي قَـبْـلَـكـا

وتَبِعَهُ ابنُه[2] فيما كَتَبَ على التسهيل، وذلك وهمٌ فاحش.

ولاْمتداد النفي[3] بعد «لَمّا» لم يَجُزْ اْقترانُها بحرف[4] التعقيب، بخلاف

---

(١) هذا الرجز لعبدالله بن الأعلى القرشي.
والشاهد فيه في قوله «لم يك» فقد ذهب ابن مالك إلى أن «لم» فيه للنفي المنقطع.
وتعقَّبه أبو حيان في شرح التسهيل.
وفي م/٥ «إذا، وإلٰهاً»، وقد أشار إلى الرواية الثانية الدسوقي.
وذكر الشمني أن عبدالله كان بدعياً متهماً في أموره.
وانظر شرح البغدادي ٥/١٥٠، وشرح السيوطي/٦٨١، والكتاب !/٣١٦: «وقد استشهد به سيبويه به في باب إضافة المنادى إلى الياء».
وانظر شرح الكافية الشافية/١٥٧٣، وشرح المفصّل ٢/١١، والعيني ٣/٣٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٦، وأوضح المسالك ٢/١٨٤.

(٢) ذكر البغدادي أن رَدّ المصنّف هنا على ابن مالك مأخوذ من شرح التسهيل لأبي حيان، قال أبو حيان: «ومَثّل المصنّف في شرح الكافية للانتفاء المنقطع بالآية الكريمة وهي ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾، وهو تمثيل صحيح، وبقول الراجز، وكنت إذ كنت إلٰهي... إلى آخره، وهو تمثيل وهم فيه؛ إذ ليس من الانتفاء المنقطع؛ لأنه لا يمكن أن يريد: لم يكن شيء يا إلٰهي قبلك، ثم كان شيء قبلك، وإنما كان يكون من هذا النوع لو كان لم يك شيء يا إلٰهي معك لَحَسُنَ ثم كان معك، وكذلك مَثّل بالرجز ابنه متبعاً إيّاه، فوهما في ذلك إذ لم يُمْعِنا الفكر في ذلك» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٥، ودافع السّراج البلقيني عن ابن مالك بأنّ ما قاله صواب؛ لأن القبليّة مُحَالَةٌ في حق الله عز وجل، فتعينت المعيّة، فالمعنى: لم يك شيء معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم. انظر الشمني ٢/٦٧، وشرح البغدادي ٥/١٥٠.

(٣) أي امتداد نفي الفعل بعد «لما».

(٤) وهو الفاء العاطفة.

«لم»[١]، تقول: «قُمتُ فلم تقُمْ»؛ لأن معناه وما قمتَ عقيبَ قيامي، ولا يجوز «قمتُ فلمّا تقمْ»؛ لأنّ معناه، وما قمتَ إلى الآن[٢].

- و[٣] **الثالث**: أن منفيَّ «لَمّا» لا يكون[٤] إلا قريباً من الحال، ولا يُشترَط ذلك في منفيّ «لم»، تقول[٥]: «لم يكنْ زيدٌ في العام الماضي مُقيماً»، ولا يجوزُ[٦] «لَمّا يَكُنْ».

وقال ابنُ مالك[٧]: «لا أشترِط[٨] كَوْنَ منفيّ «لَمّا» قريباً من الحال مثل[٩]:

---

(١) فإنه يجوز أن تأتي الفاء المفيدة للتعقيب بعدها كما مَثَّل.

(٢) قال الدماميني: «لم يظهر لي كون امتناع: قمت فلما تقم، مرتباً على ابتداء النفي بعد «لما»؛ إذ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفيّاً بعقيب قيام المتكلم، واستمر نفيه إلى حالة التكلُّم» حاشية الشمني ٦٧/٢.
وقال الأمير: «الحق كما قاله الدماميني، إنّ هذا لا يترتب على ما قال؛ فإن التعقيب بحسب المبدأ لا ينافي الامتداد بعدُ، فتدبّر» الحاشية ٢١٩/٢.

(٣) كذا في المخطوط «والثالث»، وفي المطبوع بدون الواو «الثالث».

(٤) أي لا يكون ابتداء النفي بعد «لما» إلا قريباً من الحال، وآخر هذا النفي مُتَّصِلٌ بالحال، وقد ذكر هذا المصنف في «الثاني بقوله: أن منفيّها مستمر النفي إلى الحال».

(٥) وفي هذا المثال الذي ذكره إشارة بقوله «في العام الماضي» إلى البعد في منفيّ «لم» وعدم قربه من الحال. وانظر النص في الهمع ٣١٤/٤.

(٦) أي ولا يجوز أن تقول: «لما يكن زيد في العام الماضي مقيماً» للتنافر بين دلالة «لما» على القرب من الحال، ودلالة العام الماضي على البُعْد.

(٧) النص في شرح الكافية الشافية/١٥٧٤.

(٨) كذا ورد في م/٣ و٥، وشرح الكافية الشافية، وفي م/١ و٢ و٤ «يشترط» وغَيَّر المصنّف بعض الألفاظ في نص ابن مالك.

(٩) والنص في المقرّب ٢٧١/١ «تقول: عصى آدم ربه ولم يندم ثم ندم بعدُ، وعصى إبليس ربه ولما يندم».
وغيَّر المصنّف بعض الألفاظ في نص ابن مالك.

عصى إبليسُ رَبَّه ولَمّا يَنْدَمْ، بل ذلك[١] غالبٌ لا لازم».

– و[٢] **الرابع**: أنّ منفيّ «لَمّا» متوقَّعٌ[٣] ثبوتُه، بخلاف منفيّ «لم»، ألا ترى أنّ معنى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾[٤] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنّ ذَوْقَهم له مُتوقَّع؟.

قال الزمخشري في: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[٥]: «ما[٦] في «لَمّا» من معنى التوقُّع دالٌّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا[٧] فيما بعد» انتهى.

ولهذا[٨] أجازوا «لم[٩] يُقْضَ ما لا يكون» ومنَعوه في «لَمّا».

---

(١) قال ابن مالك: «بل الغالب كونه قريباً من الحال» وانظر المقرب ٢٧١/١، والذي أراده ابن مالك من المثال أن إبليس عصى ربه منذ أمد بعيد، وانتفى ندمه منذ عصيانه، وهو ليس قريباً من الحال، ولذلك لم يشترط في «لما» هذا المعنى.

(٢) وفي المطبوع «الرابع» بدون واو، وهو مثبت في المخطوطات، والرابع هو مما افترقت فيه لم ولما.

(٣) أي في الغالب، ولكن لا يكون ذلك دائماً، ومما لا يتوقع ثبوته مثال ابن مالك المتقدِّم: عصى إبليس رَبّه ولَمّا يَنْدم، فإنه ما ندم من قبل، ولا يُتوقَّع منه الندم فيما بعدُ. ولهذا جعله الرضي غالباً لا لازماً فقال: «فهو يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقَّع... وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: ندم ولَمّا ينفعه الندم» انظر شرح الرضي ٢٥٠/٢، وحاشية الأمير ٢١٩/١.

(٤) الآية: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ سورة ص ٨/٣٨.

(٥) الآية: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ١٤/٤٩.

(٦) انظر الكشاف ١٥٧/٣، وحاشية الشهاب ٢٩٩/٧، والبحر ١١٧/٨.

(٧) وتعقّب أبو حيان الزمخشري على ما ذهب إليه من أنهم آمنوا فقال: «ولا أدري من أي وجه يكون ما نُفِي بلما يقع بَعْدُ، ولما إنما تنفي ما كان متصلاً بزمان الإخبار ولا تدل على ما ذكر، وهو جواب لـ «قد فعل» وهب أن «قد» تدل على توقع الفعل، فإذا نُفِيَ ما دَلّ على التوقع فكيف يتوهم أنه يقعُ بعد؟» البحر ١٧٨/٨، وانظر حاشية الأمير ٢١٩/١.

(٨) أي لكون منفيّ «لما» يُتَوَقَّعُ ثبوته أجازوا...

(٩) أي لم يحصل ما لا يكون مثل اجتماع الضدين، أي لم يجتمع الضدان، ولا تقول: لما يُقْضَ ما لا =

وهذا الفرقُ[١] بالنسبة إلى المستقبل، فأمّا بالنسبة إلى الماضي، فهما سِيَّان في نفي المتوقَّع وغيره، مثالُ المتوقَّع[٢] أن تقول[٣]: ما لي قمتُ فلم تَقُمْ، أو و[٤] لَمّا تَقُمْ، ومثال غير المتوقَّع أن تقول: ابتداءً[٥]: لم تَقُمْ أو لَمّا تَقُمْ.

الخامسُ[٦]: أنّ منفيَّ «لَمّا» جائزُ الحذفِ لدليل، كقوله[٧]:

فَجِئْتُ قبورَهُمْ بدءاً ولَمّا ... فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

= يكون؛ لأنه يفيد أنه قد يجتمعان معاً في المستقبل، مع أنه لا يحدث أصلاً. وانظر حاشية الدسوقي ٢٨٤/١.

(١) وهو الوجه الرابع مما افترقا فيه، وهو توقُّع وقوع ما بعد «لما»، بخلاف منفيّ «لم» إنما يكون بالنسبة لما يحصل في المستقبل لا الماضي.

(٢) أي: مثال نفي المتوقع في الماضي بلم ولما وأنهما سيان.

(٣) قوله فلم تقم: نفت ما كان متوقعاً في الماضي، لأنه عند قيامه كان يتوقع من مخاطِبِه القيام مثله فلم يفعل؛ ولذا جاء المصنف بصيغة التعجب وهو قوله: ما لي قمت...، لما حصل ما لم يكن متوقعاً منه.

(٤) أو تقول: ما لي قمت ولما تقم، فقد دَلّ الجزء الأول في الجملة على حصول القيام في الماضي، وكان يتوقع قيام مخاطبه أيضاً، فلما لم يقع ذلك قال: ولما تقم، فقد نفت «لما» ما كان متوقعاً من قيام الآخر في الماضي مثل «لم».

(٥) أي من غير أن يكون النفي مرتبطاً بأمر آخر غير ما جاء بعده، وهذا معنى قوله: ابتداءً، فقد نفت لم ولما القيامَ فيما مضى.

(٦) مما افترقت فيه لم ولما. ونص ابن هشام مثبت في الخزانة ٢٤٠/٤، وانظر همع الهوامع ٣١٤/٤، والجنى الداني/٢٦٨.
وقد ذكر المرادي حذف الفعل من بعد «لما» اختياراً، وأنه لا يجوز حذفه بعد «لم» إلا ضرورة.

(٧) نسب هذا الشعر ابن السكيت إلى رجل من بني أسد، ولم يذكر اسمه.
ونسب إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه، وروايته في اللسان «فلم تُجِبْنَهْ» وروايته في م/٤ «وجئت»، والبدء: السيّد، سُمِّي به لأنه يُبْدَأ به في العَدّ. يقول: ما كنت سيداً حين قُتِلُوا، بل صرت سيداً بعدمم.

أي: ولَمّا أَكُنْ بدءاً قبل ذلك، أي: سيّداً، ولا يجوز[١] «وصلتُ إلى بغدادَ ولم» تريدُ: ولم أدخلْها.

فأمّا قوله[٢]:

احفظْ وديعتكَ التي استُودِعْتَها   يومَ الأعازِبِ إنْ وَصلتَ وإنْ لَمِ

فضرورة.

= والشاهد فيه في قوله: ولَمّا، فمجزومها محذوف، والتقدير: ولَمّا أكن بدءاً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥١/٥، وما تقدّم في ٧٢/٣، ٧٥، وشرح السيوطي/٦٨١، وهمع الهوامع ٣١٤/٤، والأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وانظر الخزانة ٢٣٨/٤، والأشباه والنظائر ٥٠٨/٢، واللسان/لمم، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٧.

(١) أي لا يجوز ذكر «لم» وحذف مدخولها إلا في الضرورة، ولا ضرورة هنا، وقد ذكرت نص المرادي في هذا من قبل وهو أن الحذف بعد لما على السعة والاختيار، وبعد لم على الضر ورة.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة.
وجاء في م/١ و٣ و٥ «الأعارب» وفي م/٤ الأعازب
وذكر البغدادي أنه لم يقف على هذا اليوم في كتب أيام العرب.
وجاءت الرواية في الخزانة «الأعارب» وفي شرح الشواهد: الأعازب ومثله عند المرادي. وفي الأشباه والنظائر: الأعارب بالراء المهملة.
وقال العيني: «ويوم الأعازب يوم معهود بينهم».
والشاهد فيه حذف الفعل من بعد «لم» في عجز البيت للضرورة.
والتقدير: وإن لم تَصِل.
وابن هرمة هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة، وهو من مخضرمي الدولتين مدح الوليد ابن يزيد، ثم أبا جعفر المنصور، وكان منقطعاً إلى الطالبيين، وكان مولده سنة/٧٠هـ، ووفاته بعد الخمسين ومئة تقريباً في خلافة الرشيد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٢/٥، وشرح السيوطي/٦٨٢، والخزانة ٦٥٢٨/٣، والعيني ٤/ ٤٤٣، وهمع الهوامع ٣١٣/٤، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، والجنى الداني/٢٦٨، والديوان/١٩١، والأشموني ٣١٦/٢، والصبان ٦/٤.

وعِلّةُ[1] هذه الأحكام كُلِّها أنّ «لم» لنفي «فَعَلَ»، و«لمّا» لنفي «قد فَعَل».

الثاني من أوجه لَمّا[2]:

أن تختص بالماضي[3]؛ فتقتضي جملتين وُجِدت ثانيتُهما عند وجود أُوْلاهما نحو: «لَمّا جاءني أكرمته»، ويقال فيها: حرفُ وجودٍ لوجود، وبعضهم يقول: حرفُ وجوبٍ لوجوب.

وزعم ابن السّرّاج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة، أنها ظرفٌ بمعنى حين[4].

---

(١) أي عِلّة هذا الاختلاف بين لم ولما من الأوجه الخمسة التي ذكرها.
قال الشمني: «وبيان هذه العلّة في الأول أن فَعَل يكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لم يفعل، وقد فعل لا تكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لما يفعل، وفي الثاني والثالث أن «قد فعل» إخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك، وفَعَلَ ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك، والرابع أن قد فَعَل يفيد التوقع فنفيه كذلك، وفَعَلَ لا يفيده فنفيه كذلك، وفي الخامس أنه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما» الحاشية ٦٧/٢.

(٢) هذا هو الوجه الثالث عند المرادي، وسماها «لما التعليقيّة».
وانظر الجنى الداني/٥٩٤، ورصف المباني/٢٨٣.

(٣) ذكر المرادي أنه لا يليها إلا فعل ماض مثبت أو منفي بلم، وجوابها فعل ماض نحو: لما قام زيد قام عمرو، أو منفيّ بما، أو مضارع منفيّ، أو جملة اسمية.

(٤) ذكر هذا المرادي، وذكر أن مذهب سيبويه فيها أنها حرف، ورَجّحه، وهو مذهب ابن خروف، وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين، فذكر أنه إذا ولي «لما» فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فلما ظرف بمعنى «إذ»، وفيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب.
انظر التسهيل/٢٤١، والجنى الداني/٥٩٤، ورصف المباني/٢٨٤، والخصائص ٢٥٣/٢، ٣/ ٢٢٢، والكتاب ٣١٢/٢، والبحر ٢٩٧/٣، والرضي ١٢٧/٢، والأصول لابن السّرّاج ٢/ ١٥٧، والأزهية/٢٠٨، وهمع الهوامع ٢١٩/٣.

وقال ابنُ مالك[(١)]: بمعنى «إذ»، وهو حَسَنٌ[(٢)]؛ لأنها مختصّةٌ بالماضي، وبالإضافة[(٣)] إلى الجملة.

ورَدَّ ابنُ خروف على مُدَّعي الاسميّة[(٤)] بجواز أن يُقال[(٥)]: «لمَّا أكرمتني أمسِ أكرمتُكَ اليوم»؛ لأنها إذا قُدِّرت[(٦)] ظرفاً كان عاملُها الجوابَ، والواقعُ في اليوم لا يكون في الأمس[(٧)].

والجوابُ أنّ هذا[(٨)] مثلُ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[(٩)]، والشرطُ لا يكون إلّا

---

(١) التسهيل/٢٤١، وانظر همع الهوامع ٣/٢١٩.

(٢) وجه الحُسْنِ فيما ذهب إليه ابن مالك أن «إذ» ظرف للماضي ومختصة به، و«لما» في هذا المعنى من معانيها كذلك أنها مختصة بالماضي.

(٣) أي لأن لما تأتي بعدها جملة، وإذ تكون مضافة إلى جملة، فحصل الاتفاق بين لما وإذ على تقدير ابن مالك من وجهين.

(٤) قال المالقي: «ومما يضعِّف مذهب أبي علي الفارسي أنها لو كانت اسماً بمعنى حين لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها، وأنت تقول: «لما قمتَ أمسِ أحسنتُ إليك اليوم» فدلَّ على أنها ليست بمعنى «حين» فأعلمه».
رصف المباني/٢٨٤، وانظر الجنى الداني/٥٩٥.

(٥) وهي هنا حرف تعليق؛ ولذا صحت الجملة على هذا التقدير.
وقوله «أن يقال» غير مثبت في م/٣ و٤.

(٦) أي إذا قدّرت «لما» في الجملة ظرفاً بمعنى «حين» كان العامل فيها «أكرمتك» ويصبح المعنى: أكرمتك اليوم حين أكرمتني أمسِ، وهذا لا يصح كما ذكر؛ لأن ما وقع اليوم لا يكون في الأمس. وانظر الجنى الداني/٥٩٥.

(٧) في م/٣ و٤ «أمس».

(٨) أي المثال الذي ذكره ابن خروف مثل الآية في وقوع الشرط ماضياً.

(٩) ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ سورة المائدة ٥/١١٦.

مستقبَلًا، ولكن المعنى[١] إنْ ثَبَتَ[٢] أني قلتُه، وكذا هنا[٣]، المعنى[٤]: لمّا ثبت اليومَ إكرامُكَ لي أمسِ أكرمتُكَ.

ويكون جوابُها فعلًا ماضياً اتفاقاً[٥]، وجملةً اسميّةً مقرونةً بـ «إذا» الفجائية، أو بالفاء[٦] عند ابن مالك، وفعلًا مضارعاً[٧] عند ابن عصفور.

دليلُ الأول: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[٨].

والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾[٩].

---

(١) أي في الآية.

(٢) في م/١ و٢ «يثبت».

(٣) أي في المثال الذي ذكره أولاً: لما أكرمتني أمسِ...

(٤) قال الأمير: «فاليوم بدل من «لما»، أو أنّ زمن الثبوت جزء من اليوم، فلم يلزم عمل الفعل في زمنين مختلفين، بل هو مثل: أكرمتُ وقت الظهر من الجمعة. فتدبّر» الحاشية ٢١٩/١.

(٥) ماض مثبت أو منفي. وهذا متفق عليه، وكذا الذي يليه، وهو الجملة الاسمية، فهو محل اتفاق.

(٦) قال ابن مالك: «وجوابها فعل ماضٍ لفظاً ومعنىً، أو جملة اسمية مع إذا المفاجأة أو الفاء، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً» انظر التسهيل/٢٤١، والهمع ٢٢٠/٣.
وقوله أو بالفاء أي: جملة اسمية مقرونة بالفاء.

(٧) وانظر الهمع ٢٢٠/٣ «وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً...».

(٨) وهو مجيء الجواب فعلاً ماضياً ما جاء في الآية.
والآية: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ سورة الإسراء ٦٧/١٧.

(٩) وهو مجيء الجواب جملة اسمية مقرونة بإذا الآية...
الآية: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ سورة العنكبوت ٦٥/٢٩.

والثالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[١].

والـرابـع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾[٢][٣]. وهو مؤوّل[٤] بـ «جادَلَنا».

وقيل في آية الفاء[٥]: إنّ الجوابَ[٦] محذوفٌ، أي: انقسموا[٧] قسمين، فمنهم مُقْتَصِد[٨]. وفي آية المضارع[٩] إنّ[١٠] الجوابَ «جاءته البشرى» على زيادة الواو،

---

(١) وهو مجيء الجواب مقروناً بالفاء الآية...
الآية: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ سورة لقمان ٣٢/٣١.
والجواب «فمنهم مقتصد» جملة اسمية مقرونة بالفاء.

(٢) وهو مجيء الجواب فعلاً مضارعاً، وهو ما ذكره ابن عصفور في الآية...
انظر سورة هود ٧٤/١١، وانظر همع الهوامع ٢٢٠/٣.

(٣) قوله تعالى: ﴿فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ مثبت في م/٢ و٣، ولم يثبت في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٤) أي الفعل المضارع مؤول بالفعل الماضي؛ لأنّ مذهبه أنّ جوابها قد يكون مضارعاً بمعنى الماضي.

(٥) وهي آية لقمان التي اقترن فيها الجواب بالفاء ﴿... فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ...﴾. وتقدّم هذا في حتى.

(٦) في همع الهوامع ٢٢٠/٣ «وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف أي انقسموا قسمين، وقد يحذف الجواب لدليل كالآية المذكورة».
وفي فتح القدير ٢٤٥/٤ «فلما نجاهم إلى البر صاروا على قسمين، فقسم مقتصد...، ويكون في الكلام حذف، والتقدير فمنهم مقتصد ومنهم كافر، ويدلُّ على هذا المحذوف قوله: «وما يجحد بآياتنا إلى كل ختّار كفور».
وانظر البحر ١٩٣/٧.

(٧) في م/٤ «انقسمتم». وانظر الوجه الثالث من «حتى» فيما تقدّم.

(٨) أي ومنهم جاحد، وهو القسم الثاني.

(٩) وهي آية سورة هود حيث الجواب فيها «يجادلنا»، وهو فعل مضارع.

(١٠) أي قالوا: إن الجواب ليس هو الفعل المضارع.

أو محذوف، أي: أَقْبَلَ يجادلنا.

ومن[١] مُشْكِلِ «لَمّا» هذه قولُ الشاعر[٢]:

أقــولُ لِعَبْــدِالله لَمّــا سِــقَــاؤنــا　　ونحن بوادي عَبْدِ شمسٍ وهاشِمِ

فيقال[٣]: أين فعلاها؟

والجوابُ: أنّ «سِقَاؤنا» فاعلٌ بفعلٍ محذوف يفسِّره «وَهَا»[٤] بمعنى

= قال أبو حيان: «وجواب لما محذوف كما حذف في «فلما ذهبوا به»، وتقديره اجترأ على الخطاب إذ فطن للمجادلة، أو قال: كيت كيت، ودَلّ على ذلك الجملة المستأنفة، وهي: يجادلنا. قال معناه الزمخشري.

وقيل الجواب «يجادلنا» وضع المضارع موضع الماضي أي: جادلنا، وجاز ذلك لوضوح المعنى، وهذا أقرب الأقوال...».

البحر ٢٤٥/٥.

(١) في م/٢ «ومن مشكلات».

(٢) قائله تميم بن رافع المخزومي. ذكر هذا البغدادي، وأشار إلى أنها نسبة المصنف لهذا البيت في كتابه: «موقد الأذهان». ولم أجد هذا البيت في كتابه هذا.

وعزا بعضهم البيت للفرزدق، وهو غير الصواب.

وجملة «شِم» من الفعل والفاعل المستتر مقول القول.

والمعنى: لما وهى سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس ولم يبق فيه شيء من الماء قلتُ لعبدالله شِمِ البرقَ.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٥٣/٥، وشرح السيوطي/٦٨٢، والمزهر ٥٨٩/١، والأشموني ٥١٢/١، و٣١٧/٢، وحاشية الصبان ٢٤٧/٢، و٦/٤، وانظر موقد الأذهان، وموقظ الوسنان/٩٩ - ١٢٧، فليس البيت فيه، وإنما هو في الألغاز لابن هشام.

(٣) أي «لما» دخلت هنا على اسم مع أنها في الأصل تدخل على فعلين ماضيين، فأين الفعلان؟.

(٤) كذا في المخطوطات «وها» مع أنه يائي الأصل، وقد أثبت على ما جاء عليه في البيت اللغز. وانظر الشمني ٦٨/٢، والأمير ٢٢٠/١. وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «هى» كذا! وانظر شرح البغدادي ١٥٣/٥.

سَقَط[١]، والجوابُ محذوف[٢] تقديره: قلتُ، بدليل قوله «أقول» وقوله «شِم»: أَمْرٌ من قولك: «شِمْتُ البَرْقَ» إذا نظرتَ إليه، والمعنى: لمّا سَقَطَ سِقاؤنا قلتُ لعبدالله شِمْهُ.

والثالث[٣]: أن تكون حرف[٤] استثناء، فتدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٥] فيمن شدّد[٦] الميم،

---

(١) ويكون التقدير: لما وهي سقاؤنا ونحن...، وتكون «لما» قد دخلت على فعل.

(٢) ذكر البغدادي أن «لما» ظرف بمعنى حين متعلقة بـ «أقول» وتقدير المصنف إيّاه مستغنى عنه. قال الدماميني: «هذا إن كانت شرطية، أمّا إن قلنا إنها بمعنى حين فهي ظرف لـ «أقول»، ولا حذف» انظر حاشية الأمير ٢٢٠/١.

(٣) الثالث من معاني «لَمّا».

(٤) لَمّا التي بمعنى «إلّا» لها موضعان: الأول بعد القسم، كالمثال الذي ذكره المصنّف، وقول عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري وقد لحن كاتب له: «عزمتُ عليك لَمّا ضربت كاتبك سوطاً»، والموضع الثاني بعد النفي كالآية التي استشهد بها المصنف.
ولَمّا بمعنى إلاّ حكاها الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الدَّوْر في كلام العرب، فيقتصر على ما وردت فيه، وزعم الزجاجي أنه يجوز أن تقول: لم أَرَ من القوم لمّا زيداً، يريد إلّا زيداً، وتعقّبه المرادي.
انظر الجنى الداني/ ٥٩٣ - ٥٩٤، ورصف المباني/٢٨٢، وشرح المفصّل ٩٤/٢ - ٩٥، وشرح الرضي ٢٥١/١، وهمع الهوامع ٢٩٩/٣.

(٥) سورة الطارق ٤/٨٦.

(٦) قرأ بتشديد الميم من «لمّا» الحسن والأعرج وقتادة وأبو جعفر وابن ذكوان وعاصم وابن عامر وحمزة، وأبو عمرو ونافع بخلاف عنهما، والجحدري وأبو حاتم عن يعقوب.
ولَمّا: بمعنى إلّا، ويتعيَّن على هذه القراءة أن تكون «إنْ» نافية، والتقدير: ما كلُّ نفس إلّا عليها حافظ.
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب: «إنْ كُلّ نفسٍ لَمَا» بتخفيف الميم، وإن =

وعلى الماضي[١] لفظاً لا معنى نحو: «أَنْشُدُكَ اللهَ لَمّا فعلتَ»[٢]، أي[٣]: ما أسألُكَ إلّا فِعْلَكَ. قال[٤]:

قـالـتْ لَـهُ بـالله يـا ذا الـبُـرْدَيْـنْ
لَـمّـا غَـنِـثْـتَ نَـفَـسـاً أو اثْـنـيـنْ

وفيه[٥] رَدٌّ لقول الجوهري[٦]: إنّ «لَمّا» بمعنى «إلّا» غير معروف في اللغة.

= مخففة من الثقيلة، وكُلّ: مبتدأ، ولَمَا: اللام هي الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وما: زائدة، وحافظ: خبر كل، وعليها: متعلّق به.
انظر البحر ٤٥٤/٨، والكتاب ٢٨٣/١، ٤٥٦، ٤٧٥، والتيسير/٢٢١، والنشر ٢٩١/٢، والإتحاف/٢٦٠، ٤٣٦، والسبعة/٦٧٨، والطبري ٩١/٣٠، والرازي ١٢٨/٣١، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) أي وتدخل «لمّا» على الماضي.

(٢) هذا مثال فيه معنى القسم ولفظه. وأَنْشُدك جاء في م/٣ و٤ «أُنْشِدُك» من أنشد ينشد، وعلى الضبط المثبت من نَشَد.

(٣) هذا تفسير لقوله: أنشدك.

(٤) لم أهتد إلى قائلهما.
والرواية في التهذيب: قالت له: تالله يا ذا البُرْدَيْن.
والرواية في التاج: ... نَفَساً أو نَفَسَيْن.
وغَنِث: إذا شرب ثم تنفّس، وغنث: مثلّث النون، والمراد به الكناية عن الجماع، والقسم في البيت استعطافي. ولَمّا: بمعنى إلاّ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٥/٥، وشرح السيوطي/٦٨٣، والجنى الداني/٥٩٣، وهمع الهوامع ٢٩٩/٣، و٢٤٥/٤، ٢٦٢.
وانظر اللسان والتاج والتهذيب، والتكملة للصاغاني/غنث.

(٥) أي في مجيء «لَمّا» وبمعنى «إلّا» في هذا البيت.

(٦) قال الجوهري: «وقول من قال: لَمّا بمعنى إلّا، فليس يُعْرَف في اللغة».
انظر الصحاح/لَمّا، وانظر همع الهوامع ٢٩٩/٣.

=

وتأتي «لَمّا» مُرَكَبَةً من كلمات، ومن كلمتين.

فأمّا المركبةُ من كلمات فكما[١] تقدَّم في: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٢] في قراءة[٣] ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون «إنّ» وميم «لَمّا»، فيمن قال[٤]:

= وتعقَّبه صاحب القاموس فقال: «وإنكار الجوهري كونه بمعنى إلّا غير جَيّد، يقال: سألتُك لَمّا فعلت أي إلّا فعلت...».

وانظر التاج/لمم.

وذكر السمين أن أبا عبيد أنكر مجيء لَمّا بمعنى «إلّا»، وجوز الفراء ذلك في القسم خاصّة، وتبعه الفارسي. وقد ذكر الخليل وسيبويه أنها لغة هُذَيْل، انظر الدر المصون ٤/١٤٠، وانظر معاني الفراء ٢/٣٧٧ و٣/٢٥٤، والبحر ٥/٢٦٨.

(١) لم يتقدّم له أنها مركبة من كلمات، كذا في حاشية علي م/٣.

ومثله في حاشية الأمير ١/٢٢٠، قال: «لعله أراد مثل «لما» التي تقدّمت فإنه لم يتقدَّم له التركيب أصلاً».

قلتُ: تقدّم الحديث عن الآية في «إنّ» المكسورة المشددة واستشهد على التخفيف بقراءة الحرميين وأبي بكر «وإنْ كلاً لَمَا ليوفينَّهم».

(٢) تتمة الآية: ﴿... رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود ١١/١١١.

وأثبت لفظ «ربك» في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، مع أنه غير مثبت في المخطوطات.

(٣) تقدّمت هذه القراءة في باب «إنّ» عند الحديث عن قراءة التخفيف غير أني ما استقصيتُ ذكر القراء، وهم:

ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة وأبو جعفر والأعمش وشيبة والشنبوذي وابن عباس والأعرج وأبو رجاء والحسن وابن أبي ليلى القاضي، وعيسى همدان وشيبان النحوي ونعيم بن ميسرة وطلحة ابن سليمان وعمرو بن قائد ويحيى بن سليمان الجعفي وسليمان بن أرقم والزهري.

وقد فَصَّلتُ القول في استعراض مراجع هذه القراءات في كتابي «معجم القراءات» وذكرت القليل منها، فيما تقدَّم في «إنّ».

(٤) هذا لابن الحاجب وقد وجدت إشارة إلى ذلك في حاشية على م/٣ فاهتديتُ بها، وانظر أمالي ابن الحاجب ١/٦٦ وما بعدها، وذكره أبو حيان في البحر ٥/٢٦٦، وعزاه للمهدوي والعكبري، ثم ضعَّفه.

الأصل: لَمِنْ ما[١]، فأُبدِلت النون ميماً وأُدْغِمَتْ، فلما كَثُرَت الميماتُ حُذِفَتْ الأولى. وهذا القولُ ضعيفٌ[٢] لأنّ حذف مثل هذه الميم استثقالاً[٣] لم يَثْبُتْ، وأَضْعَفُ منه قولُ آخر: إنّ الأصلَ لَمّاً[٤]، بالتنوين، بمعنى جمعاً، ثم حُذِفَ التنوينُ إجراءً للوصل مُجْرَى[٥] الوَقْف؛ لأنّ استعمال «لَمّا» في هذا المعنى بعيد، وحَذْفُ التنوين من المنصرف في الوصل أَبْعَد».

وأَضْعَفُ من هذا قولُ آخر[٦]: «إنه فَعْلى من «اللَّمِّ»[٧]، وهو بمعناه؛ ولكنه مُنِع الصَّرفَ لألف التأنيث، ولم[٨] يثبت استعمالُ هذه اللفظة، وإذا كان «فَعْلَى» فهلّا كُتِب[٩] بالياء؛ وهَلّا أمالَهُ[١٠] مَن قاعدتُه الإمالةُ.

---

(١) كلام ابن الحاجب: «وقيل أصله لَمِنْ ما فأدغمت النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فاستثقل اجتماع الأمثال، فحذفت الميم الأولى، فبقي لَمّا، وهذا بعيد لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله؛ فإنَّ حذف هذه الميم استثقالاً لم يثبت في كلام ولا شعر فكيف يحمل عليه كتاب الله تعالى؟». وتعقب الدماميني المصنّف في أنه كيف يستثقل هذا أو يقع الحذف، وقد جاء ثمان ميمات في قوله تعالى: ﴿وعلى أمم ممن معك﴾ الشمني ٦٨/٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب ١٤٢/٥.

(٣) آخر نص ابن الحاجب.

(٤) كذا في أمالي ابن الحاجب ٦٦/١ والنص له، و«لماً» بالتنوين مذهب أبي عبيد، ورده أبو حيان.

(٥) فصار «لمّا» بالألف.

(٦) أمالي ابن الحاجب ٦٨/١ والنصُّ له.

(٧) كذا في المخطوطات، ومثله عند ابن الحاجب، وجاء في طبعة الشيخ محمد ومبارك: اللمم.

(٨) نصّ ابن الحاجب: «وهذا أَبْعَدُ؛ إذ لا يُعْرَف «لمّا» فَعْلى بهذا المعنى، ولا بغيره، ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا لمن أمال، وهو خلاف الإجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم» الأمالي ١/ ٦٨.

(٩) أي «لما» هلا كتبت: «لَمّى» بالياء على الأصل مثل «فعلى».

(١٠) الذي قاعدته الإمالة حمزة والكسائي وخلف، والفتح والتقليل للأزرق وورش.

واختار ابنُ الحاجب[١] أنها «لَمّا» الجازمة حُذِفَ فِعْلُها، والتقدير: لمّا يُهْمَلُوا، أو لمّا يُتْرَكُوا لدلالة ما تقدّم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[٢]، ثم ذكر الأشقياءَ والسُّعَداءَ ومجازاتِهُمْ، قال[٣]: «ولا أعرف وجهاً أَشْبَهَ من هذا، وإن كانت النفوسُ تستبعده من جهة أنّ مثله لم يقع في التنزيل[٤]، والحقُّ ألا يُسْتَبْعَد لذلك» انتهى.

وفي تقديره[٥] نظر.

= وهذا الذي ذكره هنا من الإمالة والكتابة بالياء هو رَدّ أبي حَيّان أيضاً على أبي عبيد، انظر البحر ٥/ ٢٦٦ وما بعدها.

(١) الأمالي ٦٨/١ ونَصُّه: «ولو قيل: إن «لمّا» هذه هي لما الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت جوازٌ من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولَمّا، وسافرتُ ولما، ونحوه، وهو سائغ فصيح، فيكون المعنى: وإنّ كلا لَمّا يهملوا أو لما يتركوا، لما تقدَّم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعتين لقوله: «فمنهم شقي وسعيد»، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بيّن ذلك بقوله: «ليوفينهم ربك أعمالهم»، وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك». وذهب إلى مثل هذا أبو حيان في البحر ٢٦٧/٥، وانظر حاشية الشهاب ١٤٢/٥.

(٢) الآية: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ هود ١٠٥/١١.

(٣) والقول لابن الحاجب.

(٤) أي بشكل صريح من غير تأويل.

(٥) قال أبو حيان: «وهذه كلها تخريجات ضعيفة جداً يُنَزّه عنها القرآن، وكنت قد ظهر لي فيها وجه جار على قواعد العربية، وهو أن «لَمّا» هذه هي «لَمّا» الجازمة، حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قاربتُ المدينة ولَمّا، يريدون: ولَمّا أدخلها، وكذلك هنا، التقدير: وإن كلاً لَمّا ينقص من جزاء عمله، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾، لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أَكَّده بالقسم، فقال: ليوفينهم ربك أعمالهم.
وكنتُ اعتقدتُ أني سبقتُ إلى هذا التخريج السائغ العاري من التكلُّف، وذكرت ذلك لبعض من =

والأَوْلَى عندي أَنْ يقدَّر «لما يُوَفَّوا[١] أعمالهم» أي أنهم إلى الآن لم يُوَفَّوها[٢] وسَيُوَفَّونها.

ووجه رجحانه أمران: **أحدهما**: أنّ بعده «ليوفِّينَّهم»، وهو دليلٌ على أنّ التوفية لم تقع بَعْدُ، وأنها ستقع، والثاني أنّ منفيّ «لَمّا» متوقَّعُ[٣] الثبوتِ كما قدّمنا، والإهمال غير[٤] متوقَّعُ الثبوت.

وأمّا قراءة[٥] أبي بكر بتخفيف «إنّ» وتشديد «لَمّا» فتحتمل وجهين[٦]:

= يقرأ علي، فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه، ثم رأيتُ في كتاب التحرير نقل هذا التخريج عن ابن الحاجب قال...» البحر ٥/٢٦٧ - ٢٦٨.

أي تقدير ابن الحاجب، وهو أن منفيّ لما بقوله: يهملوا أو يتركوا.

(١) أي جزاء أعمالهم.

(٢) وهذا تقدير شيخه أبي حيان في النص السابق.

(٣) لم يُسَلِّم له الدماميني بهذا، لأن توقُّع الثبوت لا يكون دائماً، بل قد لا يكون كذلك، نحو ندم إبليس ولَمّا ينفعه الندم، وقد صرح الرضي بأن توقع الثبوت في منفيّها غالب لا لازم... إلخ» الشمني ٢/ ٦٧.

(٤) بل هو متوقع الثبوت فإن الكفار يتوقعونه؛ ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة، ولا يبالون في ارتكاب المناهي، ظناً لأن يتركوا سدى، وأن الأعمال المأمور بها غير نافعة... انظر الدسوقي ١/ ٢٨٦، والشمني ٢/٦٧.

(٥) هذه قراءة أبي بكر عن عاصم، والحسن «وإنْ كُلًّا لَمّا...» وانظر هذه القراءة في المراجع الآتية: البحر ٥/٢٦٦، وانظر ٣/٢٩٢، وا لإتحاف/٢٦٠، والرازي ١٨/٧١، والمحرر ٧/٤٠٧، والسبعة/٣٣٩، والمبسوط/٢٤٢، وفتح القدير ٢/٥٢٩، وإعراب النحاس ٢/١١٤، والتبيان ٦/٧٤، والكشف ١/٥٣٦، ومعاني الفراء ٢/٢٨، وحجة القراءات/٣٥٢، والكشاف ٢/ ١١٧، والتبصرة/٥٤٢، والعكبري/٧١٦، والحجة لابن خالويه/١٩١، والإنصاف/١٩٦، واللامات /١٢٣ - ١٢٤، والأزهية/٣٥، وشذور الذهب/٢٨١، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٦) هذا لابن الحاجب. انظر الأمالي ١/٦٨.

أحدهما: أن تكون مخفّفةً من الثقيلة، ويأتي في «لَمّا» تلك الأوجه.

والثاني: أن تكون «إنْ» نافيةً، و«كُلّاً» مفعولٌ بإضمار[١] «أرى»، و«لَمّا» بمعنى «إلّا».

وأمّا قراءة النحويين[٢] بتشديد[٣] النون وتخفيف الميم وقراءة الحِرْمِيين[٤] بتخفيفهما فـ «إنّ» في[٥] الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي[٦] الثانية مُخَفّفةٌ من الثقيلة، وأُعْمِلَتْ على أحد الوجهين[٧]، واللام[٨] من «لَمّا» فيهما لامُ الابتداء. وقيل: أو[٩] هي في قراءة التخفيف[١٠] الفارقةُ بين

---

(١) النص عند ابن الحاجب «ويكون كُلّاً منصوباً بقول مضمر تقديره وإن أرى كُلّاً، أو وإن أعلم ونحوه، ولَمّا بمعنى إلّا...».
وانظر البحر ٢٦٦/٥، و٢٩٢/٣.

(٢) هما أبو عمرو والكسائي. وقد قرأها كذلك أيضاً ابن كثير ويعقوب وخلف واليزيدي وهشام وصورتها: وإنّ كُلّاً لَمَا.
انظر البحر ٢٦٦/٥، والطبري ٧٥/١٢، والتبيان ٧٤/٦، وحجة القراءات/٣٥٠، وحاشية الجمل ٤٢٦/٢، وانظر البحر ٢٦٦/٥، والإتحاف/٢٦٠، والرازي ٧١/١٨، ومعاني القراء ٢٨/٢، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) في م/٣ «بتخفيف الميم وتشديد النون».

(٤) وهما نافع وابن كثير، وكذا قرأ أبو بكر عن عاصم وابن محيصن وصورتها: وإنْ كُلّاً لَمَا.
انظر البحر ٢٦٦/٥، والبيان ٢٩/٢، وشرح الشاطبية/٢٢٣، والكشف ٥٣٦/١، والقرطبي ٩/ ١٠٤، والكتاب ٢٨٣/١، ٤٥٦، وانظر «معجم القراءات».

(٥) أي في القراءة الأولى.

(٦) أي في قراءة نافع ومن معه على تخفيف إنّ ولَمّا.

(٧) فيها الإعمال والإهمال بعد التخفيف، والإعمال قليل.

(٨) في م/٤ و٥ «فاللام في لما».

(٩) في م/١ «وهي» وفي م/٥ «هي».

(١٠) تخفيف «إنّ».

«إن» النافية والمخففةِ من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأنّ تلك[١] إنما تكون عند تخفيف «إنّ»[٢] وإهمالها[٣]. وما[٤]: زائدة للفصل بين اللامين[٥]، كما زِيدَتِ الألفُ للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٦]، وبين النونات في نحو: «اِضْرِبْنانّ يا نسوةُ»[٧].

قيل: وليست[٨] موصولةً بجملة القسم[٩] لأنها إنشائيّة[١٠]،

---

(١) أي: اللام الفارقة.

(٢) كذا «إنّ» في المخطوطات، وفي المطبوع «إنْ».

(٣) ولا تكون اللام الفارقة مع إهمال «إنْ» المخففة وإعمالها، لأنها لا تلتبس بإن النافية، إذ الثانية غير عاملة.

(٤) على كلتا القراءتين. وردّ زيادتها ابن عصفور. انظر باب تفسير الجملة مما يأتي.

(٥) اللام من «لمّا» واللام في «ليوفيّهم»، والأولى لام الابتداء، والثانية لام القسم الداخلة على الفعل.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٦.
والقراءة بإدخال ألف بين الهمزتين: هي قراءة ابن أبي إسحاق، فقد حقق الهمزتين، وأدخل بينهما ألفاً لئلا يجمع بينهما، وصورة القراءة: أاأنذرتهم.
وقرأ أبو عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام والأعمش وأبو جعفر واليزيدي وابن عباس وابن أبي إسحاق، وهي رواية عن ورش آانذرتهم، بإدخال ألف بين الهمزتين ثم تسهيل الهمزة الثانية، واختار هذه القراءة سيبويه والخليل، وهي لغة قريش والحجاز وسعد بن بكر.
انظر البحر ٤٧/١، والسبعة/ ١٣٦، والمحرر ١٥٢/١، والإتحاف/١٢٨، وإعراب النحاس ١/ ١٣٥، وحجة الفارسي ٢٠٥/١، والكشاف ١١٨/١، والتبصرة/٢٧٧، والقرطبي ١٨٥/١، والحجة لابن خالويه/ ٦٥، والنشر ٣٦٣/١، والكشف ٧٤/١، والأزهية/١٩، والكتاب ٢/ ١٦٨ - ١٦٩، وشرح المفصّل ١١٩/٩، اللسان/ حرف الهمزة.

(٧) وهذا مكرر في حديثه عن أنواع الجملة. ووصل الموصول بالجملة القسميّة.

(٨) أي «ما» من آية «لمّا» في آية سورة هود «وإن كلاً لما ليوفينهم»، قال الدسوقي: «وهذا مقابل لقوله: وما زائدة».

(٩) أي قوله تعالى: ﴿ليوفينهم﴾؛ لأن التقدير: والله ليوفينهم واللام موطئة للقسم.

(١٠) وجملة الصلة لا تكون إلا خبرية.

وليس[١] كذلك؛ لأنّ الصِّلة في المعنى جملةُ الجواب، وإنما جملةُ[٢] القَسَم مسوقةٌ لمجرد التوكيد[٣]، ويشهد[٤] لذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[٥]، لا يُقال[٦]: لعل «مَن»[٧] نكرة، أي: لَفريقٌ[٨] ليُبَطِّئَنّ؛ لأنها حينئذٍ تكون[٩] موصوفةً[١٠]، وجملةُ الصفة كجملة الصِّلة في اشتراط الخبريّة.

= وذكر المصنف عن الفراء أن الجملة القسمية لا تكون صلة، وردَّه بالآية «ليبطئن».

(١) أي ليس هذا القول في «ما» كذلك، قال الدسوقي: «لأن الجملة القسمية إذا جُعِلَت صلة كانت الصلة منها في المعنى جملة الجواب، وهي خبرية، وأما جملة القسم فإنما سبقت لمجرد التوكيد» الحاشية ٢٨٦/١.

وذهب ابن عصفور إلى أنها موصولة، ويأتي عند المصنّف في تفسير الجملة.

(٢) على تقدير القسم: والله.

(٣) أكدت مع عدم ذكرها؛ فهي في حكم الثابت مع ذلك، وهذا يقتضي أن يكون ما قيل من أن «ما» موصولة في الآية صحيح.

(٤) أي لكون «ما» موصولة.

(٥) الآية: ﴿... فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٢.

مَن: موصولة: وقوله ليبطئن: اللام موطئة للقسم، وعلى هذا فصلة الموصول هي جواب القسم وهو «ليبطئن» لا القسم نفسه، أي: أقسم والله، فهذه جملة إنشائية، وجملة الصِّلة تكون خبرية.

(٦) في م/١ و«لا يقال».

(٧) ذهب العكبري إلى أن «مَن» بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، وليبطئن صلة أو صفة. انظر التبيان/ ٣٧١.

وذهب أبو حيان إلى أنه موصول، والجملتان من القسم وجوابه صِلَة. البحر ٢٩١/٣، وصلتها عند النحاس «ليبطئن»؛ لأن فيه معنى اليمين والخبر. إعراب النحاس ٤٣٣/١.

(٨) في م/٤ «أي: لفريقاً».

(٩) «تكون» غير مثبت في م/٤.

(١٠) وقد رأيت جواز ذلك عند العكبري.

وأمّا المركبة[١] من كلمتين فكقوله[٢]:

لَمّـا رأيـتُ أبـا يـزيـدَ مـقـاتـلًا أَدَعَ الـقـتـالَ وَأَشْـهَـدَ الـهـيـجـاءَ

وهو[٣] لغز، يقال فيه: أين جواب «لَمّا»؟ وبِمَ[٤] انتصب أَدَعَ؟

وجواب الأول: أن الأصل «لن ما»، ثم أُدغمت النونُ في الميم للتقارب، ووُصِلا خطّاً للإلغاز، وإنما حَقُّهما أن يكتبا مُنْفَصِلَيْن[٥]، ونظيرُه في الإلغاز قولُه[٦]:

عـافَـتِ الـمـاءَ فـي الـشـتـاء فـقُـلـنـا بَـرِّديـه تُـصَـادِفـيـه سَـخِـيـنـا

---

(١) أي «لَمّا».

(٢) لم أهتد إلى قائله.

وهو يريد أن يقول: لن أَدَعَ القتال ما رأيتُ أبا زيدَ مقاتلاً.

وأصله: لن ما أَدَعَ، ففصل بين لن والفعل المتصل بها لضرورة الشعر، وأدغمت النون في الميم.

وهذا هو معنى التركيب هنا من كلمتين في «لَمّا».

وذكر ابن جني في الخصائص أنه كأنه شبّه لن بأنّ، فكما جاز الفصل بين أنّ واسمها في الظرف في نحو: إن في الدار زيداً، كذلك شبّه لن مع الضرورة بها، ثم فصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي هو: ما رأيت أبا يزيد، أي مُدّة رؤيتي له.

انظر شرح البغدادي ١٥٤/٥، وشرح السيوطي/٦٨٣، والضرائر/٢٠١، والأشموني ٢٨٣/٢، والخصائص ٤١١/٢، والمزهر ٥٨٨/١، والمقرب ٢٦٢/١.

(٣) النص في المزهر ٥٨٨/١.

(٤) في م/٥ «وبما».

(٥) في م/٥ «منفصلتين».

(٦) عاف الرجل الماء والطعام إذا كرهه، والسخين: الساخن. وموضع الشاهد فيه: بَرّديه، إذ كتابته على هذه الصورة بإدغام اللام بالراء هو موضع الإلغاز، والأصل: بَلْ رِدِيه، وذكر ابن الأنباري أن بَرّد من الأضداد للبرودة والسخونة، وقد احتج بهذا البيت.

ولم أجد من عزا البيت إلى قائل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٥/٥، والأضداد/ ٦٣، ٦٤، والمزهر ٥٨٨/١.

فيُقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابُه أنّ الأصل: بل رِدِيه[(١)]، ثم كُتب على لفظه[(٢)] للإلغاز.

وعن الثاني[(٣)] أن انتصابه بـ «لن»، وما: الظرفية وصِلَتُها ظرفٌ له[(٤)]؛ فاصِلٌ بينه[(٥)] وبين «لن» للضرورة، فيُسْأَلُ حينئذٍ:

كيف يجتمع قوله: «لن أدع القتال» مع قوله: «لن أشهد الهيجاء»؟

فيُجابُ: بأنّ «أشهدَ» ليس معطوفاً على «أدَعَ» بل نَصْبُهُ بـ «أَنْ» مضمرةً، و«أَنْ» والفعل[(٦)] عَطْفٌ على القتال، أي: لن أدع القتال وشهودَ الهيجاء، على حَدّ قول ميسون[(٧)]:

ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... ...

* * *

---

(١) في م/٤ «بل رُدّيه» كذا!

(٢) في م/١ «على لفظ الإلغاز» وفي م/٥ «على لفظة الإلغاز».

(٣) أي والجواب عن السؤال الثاني في البيت السابق «لَمّا رأيت...»، وكان سؤاله: بِمَ انتصبَ أدَعَ؟.

(٤) أي ظرف للفعل «أدع»، والصلة هي: ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً.

(٥) أي بين الفعل ولن.

(٦) أي المصدر المؤول من أَنْ والفعل وهو «شهود» معطوف على القتال؛ إذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم، فكان لا بُدّ من هذا التقدير.

(٧) تقدّم البيت في «لو» التي للتمني، وأن «تقرّ» منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤول من أَنْ والفعل مرفوع بالعطف على «لبسُ»، وذكر الأعلم أن نَصْب «تقرّ» بإضمار «أَنْ» ليُعْطَفَ على «لُبْس» لأنه اسم، و«تقرّ» فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أَنْ؛ لأن أَنْ وما بعدها اسم، فعطف اسماً على اسم.

٧٨ - لـــن

لـن: حرف نَصْب ونفي واستقبال[١]، وليس أصلُه وأصلُ[٢] «لم» «لا»، فأُبْدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم» خلافاً للفراء؛ لأنّ المعروف[٣] إنما هو إبدالُ النون ألفاً لا العكس نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[٤]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾[٥]، ولا أَصْلُ «لن» (لا[٦]

---

(١) قال السيوطي: «وتنصب «لن» المستقبل، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال...» همع الهوامع ٩٤/٤، وانظر الجنى الداني/٢٧٠. ومعاني الحروف للرماني/١٠١.

(٢) قال ابن يعيش: «وكان الفراء يذهب إلى أن الأصل في لن ولم «لا»، وإنما أبدل من ألف «لا» النون في «لن» والميم في «لم»، ولا أدري كيف اطلع على ذلك؛ إذ ذلك شيء لا يُطَّلَع عليه إلا بنصّ من الواضع»، انظر شرح المفصل ١٦/٧، وهمع الهوامع ٩٤/٤.

(٣) قال الأمير: «هذه العلّة قاصرة على «لن»؛ لأن الكلام فيها، وقياسه أن إبدال الألف ميماً غير معروف» الحاشية ٢٢١/١.
وكلام الأمير مختصر من شرح الدماميني. انظر الشمني ٦٨/٢.

(٤) الآية: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ العلق ١٥/٩٦.

(٥) الآية: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ سورة يوسف ٣٢/١٢.
وقَلْبُ النون الخفيفة ألفاً في الآيتين إنما يكون في حالة الوقف عليهما: لنسفعا، ليكونا. كذا.

(٦) أي: لا النافية، وأَنْ المصدرية.
هذه إحدى الروايتين عن الخليل، انظر شرح المفصَّل ١٥/٧.
وفي الكتاب: «فأمّا الخليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم...، وجعلت بمنزلة حرف واحد...، وأما غيره فزعم أنه ليس في «لن» زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة...» انظر ٤٠٧/١، وهمع الهوامع ٩٣/٤، والجنى الداني/٢٧٠ - ٢٧١.
وذكر الزمخشري في الكشاف ١٩٢/١ أن الرواية الثانية عن الخليل أنه حرف مقتضب لتأكيد نفي المستقبل.

أَنْ)، فحُذِفت الهمزة تخفيفاً والألفُ للساكنين، خلافاً للخليل والكسائي، بدليل[١] جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو[٢]: «زيداً لن أضرب» خلافاً[٣] للأخفش[٤] الصغير، وامتناعِ[٥] نحو: «زيداً يعجبني أن تضرب» خلافاً للفراء[٦]، ولأنّ

---

(١) أي ولو كان أصلها «لا أن» لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وبذلك يتقدَّم معمول الصِّلة على الموصول، وهذا ممتنع؛ لأن الصلة لا تُقَدَّمُ على موصولها، ومن باب أَوْلَى أن يكون معمول الصِّلَة ممتنعاً من التقديم. انظر الدسوقي ٢٨٧/١.

قال سيبويه: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له».

انظر الكتاب ٤٠٧/١، وانظر شرح المفصّل ١٦/٧.

وذهب ابن يعيش أن للخليل أن يقول: إنهما لما رُكِّبا زال حكمهما عن حال الإفراد. ومثل هذا تجده عند الدماميني في الشرح. انظر الشمني ٦٨/٢.

(٢) زيداً: معمول «أضرب»، و«أضرب» معمول «أن» من قول الخليل: لا أن، ولو كان على ما ذهب إليه من التركيب لما صحّت الجملة.

قال المبرّد: «وليس القول عندي كما قال [أي الخليل]...» المقتضب ٨/٢.

(٣) يبدو أن الأخفش الصغير لا يجيز مثل هذا التركيب الذي ضربه المصنف مثالاً، وانظر هذا في همع الهوامع ٩٦/٤ «قال: لأن النفي له صدر الكلام، فلا يقدَّم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي».

(٤) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، الأخفش الصغير، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي وأبي العيناء.

وكان ابن الرومي يهجوه كثيراً، وتنقَّل بين مصر والشام، وكان ضَيِّق الحال.

وله تصانيف: شرح سيبويه، والأنواء، والتثنية والجمع، والمهذب... إلخ.

توفي سنة ٣١٥هـ في بغداد.. انظر بغية الوعاة ١٦٧/٢ - ١٦٨.

(٥) هذا معطوف على «جواز» المتقدِّم، أي: وبدليل امتناع...

والتقديم هنا حصل على ثلاثة عوامل: الأول: الفعل : تضرب، والثاني: على العمل في الفعل وهو أَنْ، والثالث على العامل في أن والفعل وهو يعجب، وهو ممتنع إذ تقدم «زيداً» على معمول معمول «أَنْ».

(٦) يذهب الفراء إلى جواز مثل هذا.

الموصول[١] وصِلَته مفرد، و«لن أفعل» كلام تام.

وقولُ المبرّد[٢]: إنه مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: «لا الفعل واقعٌ»، مردودٌ بأنه لم يُنْطَق[٣] به، مع أنه[٤] لم يَسُدَّ شيء مَسَدَّه بخلاف[٥] نحو: «لولا زيد لأكرمتُك»، وبأنّ الكلام تامّ بدون المقدّر[٦]، وبأنّ «لا» الداخلة على الجملة الاسميّة واجبة التكرار[٧] إذا لم تعمل،

---

(١) أي أَنْ وما بعدها في حكم المفرد؛ لأنهما في تأويل مصدر، والمفرد غير تام التركيب، وأما لن أفعل، ولن أضرب فيما مَثّل به فهو كلام تام؛ ولذا جاز تقديم المعمول على عامله.
وانظر شرح المفصل ١٥/٧، والجنى الداني/٢٧١.

(٢) قول المبرد في أنّ «لن أفعل»...
وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ من الجنى الداني/٢٧١، ورَدّ المصنّف هو رَدّ المرادي. قال: «فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد، فالجواب أنّ هذا القول ضعيف لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قطّ، ولا دليل عليه.
والثاني: أن «لا» تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر.
[قال المرادي]: قلتُ: هذا لا يلزم المبرّد؛ لأن تكرارها عنده لا يلزم، ولكنه يلزم الخليل» الجنى الداني/٢٧١.

(٣) وكلمة المرادي: «لم يظهر قط».
قال الدماميني: «لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره؛ فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدّر، ولا ينطق به، وإنما يَرِدُ عليه كونه حُذِف وجوباً بدون سادّ مَسَدّه...» الشمني ٦٨/٢.

(٤) والخبر المحذوف إما أن ينطق به أحياناً، وإما أن يَسُدَّ مَسَدّه شيء، وكلاهما غير واقع على توجيه المبرّد.

(٥) أي في هذا المثال الذي ذكره، زيد: مبتدأ، وخبره محذوف، وقد أغنى عنه جواب «لولا»، وهو لأكرمتك.

(٦) وهو الخبر المحذوف.

(٧) انظر هذا فيما تقدّم في «لا»، وهنا لم تكرر على تقدير المبرّد، وهي غير عاملة، وهذا لا يلزم المبرّد؛ لأنه لا يرى تكرارها عند إهمالها.

ولا التفاتَ له[١] في دعوى عدم وجوب ذلك[٢]؛ فإنّ الاستقراء يشهد[٣] بذلك[٤].

ولا تفيد «لن» توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كَشّافه[٥]، ولا تأبيدَه[٦] خلافاً

---

(١) أي للمبرّد.

(٢) أي عدم وجوب التكرار عند إهمال «لا». وقد ذهب المبرّد إلى عدم التكرار في المقتضب ٣٥٩/٤، وانظر شرح الرضي ٢٥٩/١.

(٣) في م/٣ «شهد».

(٤) أي بوجوب التكرار.

(٥) في الكشاف وفي المفصّل أيضاً.

قال في المفصل: «ولن لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكّدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني...» انظر ص/٣٠٧.

وفي الكشاف: «فإن قلت: ما حقيقة لن في باب النفي؟ قلت: لا ولن أختان في نفي المستقبل، إلّا أنّ في لن توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أُقيم غداً كما تقول في: أنا مقيم، وإني مقيم» انظر فيه ١٩٢/١، وانظر البحر ٢٦٧/٨ فقد تعقبه أبو حيان فقال: «وأمّا قوله إلّا أَنّ في لن تأكيداً وتشديداً ليس في لا، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان».

(٦) أي ولا تفيد «لن» التأبيد في نفيها ما بعدها. وانظر الهمع ٩٤/٤، والارتشاف/١٦٤٤.

والذي جاء في أنموذجه ليس «التأبيد» وإنما هو النفي على التأكيد انظر الأنموذج/١٠٢، وهو مثل الذي ذكره في الكشاف، ولذلك تعقَّب عضيمة رحمه الله ابن هشام بقوله: «وعلى هذا يكون قول المغني... ولا تأيده خلافاً له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل. غير مطابق لما قاله الزمخشري» انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٣٧/٢، على أن الزمخشري رجع عن مذهبه في أن لن تفيد التأبيد في حديثه عن الآية/٧ من سورة الجمعة، انظر الكشاف ٢٢٩/٣.

قال أبو حيان: «... وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن لن تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه» انظر البحر ٢٦٧/٨.

وانظر البحر ٣٩٠/٦ في الحديث عن الآية ٧٣ من سورة الحج، وانظر شرح الكافية الشافية/ ١٥٣١، وفي همع الهوامع ٩٤/٤ نقل نص الأنموذج «فقولك: لن أفعله كقولك: لا أفعله أبداً». ولم أجد هذا في الأنموذج في النسخة التي بين يَدَيّ.

له في «أنموذجه»[١]، وكلاهما دعوى بدون دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيّد منفيُّها[٢] باليوم. في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[٣]، ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[٤][٥]، تكراراً،

---

(١) وهو كتاب اختصر فيه الزمخشري كتاب المفصّل، وأهداه إلى مجير الدولة أبي الفتح علي بن الحسين الأردستاني وأول طبعة له عام ١٢٨٩ بمصر، والثانية باستانبول عام/١٢٨٩هـ، انظر ص/ ٢٦ من مقدمة «المحاجاة بالمسائل النحوية».

(٢) همع الهوامع ٩٤/٤.

(٣) الآية: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ مريم ٢٦/١٩.
قال الشمني: «للقائل بأنها للتأبيد أن يقول: إنما أقول بذلك عند إطلاق منفيّها، وخلو المقام عن مقيداته» الحاشية ٦٨/٢:
وانظر حاشية الأمير ٢٢١/١ «إنما حكاه [أي ابن هشام] بقيل لضعف الأول بأن لفظ اليوم قرينة صارفة عن التأبيد فإنما هو عند الإطلاق».
ولم أجد عند الزمخشري حديثاً في «لن» في هذه الآية.

(٤) الآيتـان: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٩٤ - ٩٥.
قال أبو حيان: «... ولذلك كان حرف النفي هنا «لن» الذي قد ادُّعي فيه أنه يقتضي النفي على التأبيد، فيكون قوله أبداً على زَعْم من ادّعى ذلك للتوكيد، وأمّا من ادّعى أنه بمعنى «لا» فيكون أبداً إذ ذاك مفيداً لاستغراق الأزمان، ويعني بالأبد هنا ما يُستقبل من زمان أعمارهم» البحر ٣١١/١، وانظر الكشاف ٢٢٨/١.

(٥) لن للتأبيد، وأبداً: صريح.
وذكروا أن التكرار يقع في البلاغة تأكيداً، انظر حاشية الأمير ٢٢١/١، ثم هو ليس تكراراً باللفظ، ولا بالمرادف لأن لن: لا يرادف الأبد، وانظر الشمني ٦٨/٢.

والأصل عدمه[١].

وتأتي[٢] للدعاء[٣] كما أتت «لا» لذلك[٤] وفاقاً لجماعةٍ، منهم ابن عصفور[٥]، والحجةُ في قوله[٦]:

لـن تـزالـوا كـذلـكـم ثـم لا زِلْـ ـتُ لـكـم خـالـداً خـلودَ الـجـبـالِ

---

(١) انظر رَدّ التأبيد وشواهده في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٦٣٩ - ٦٤٠.

(٢) أي «لن».

(٣) وممن ذهب إلى هذا الفراء والسيوطي، ورَدّه ابن مالك في التسهيل، وعزاه الأشموني إلى ابن السراج مع أن نَصّه صريح في رَدّه في قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾. قال الفراء: «... وفي قراءة عبدالله: فلا تجعلني ظهيراً، فقد تكون لن أكون على هذا المعنى دعاءً من موسى: اللهم لن أكون ظهيراً فيكون دعاءً...» معاني القرآن ٢/٣٠٤ وتفسير الآية ١٧ من سورة القصص.

وقال أبو حيان: «وقيل «فلن أكون» دعاءٌ لا خبر، ولن بمعنى لا في الدعاء، والصحيح أن لن لا تكون في الدعاء، وقد استدلّ على أن لن تكون في الدعاء بهذه الآية وبقول الشاعر: لن تزالوا...» البحر ٧/١١٠.

أما ابن مالك فقد رَدّ هذا المعنى وقال: «ولا يكون الفعل معها دعاءً خلافاً لبعضهم» التسهيل/٢٢٩، وانظر البرهان ٤/٣٨٨، وهمع الهوامع ٤/٩٦.

(٤) في م/١ و٣ «كذلك» ومثله في متن الدسوقي. وفي المطبوع «لذلك» وكذا بقية المخطوطات.

(٥) قال السيوطي: «وهذا القول اختاره ابن عصفور، وهو المختار عندي؛ لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاءٌ لا خبر» الهمع ٤/٩٦.

(٦) البيت من قصيدة لأعشى يمدح بها الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان. وفيه رواية: لا زلتَ، بفتح تاء الضمير.

قال البغدادي: ولا زلتَ بالخطاب للممدوح، ولهم بضمير الغيبة، فظهر مما ذكر أن البيت قد رُوي في كتب النحو على خلاف الرواية الصحيحة».

والشاهد فيه مجيء «لن» للدعاء.

وأمّا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[1]، فقيل: ليس منه[2]؛ لأنّ فعل الدعاء لا يُسْنَدُ إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، أو[3]

= وردّ هذا ابن السراج في الأصول، وأبو حيان في شرح التسهيل، انظر شرح البغدادي ١٥٦/٥، وشرح السيوطي/٦٨٤، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢، والصبان ٢٥٤/٣، وهمع الهوامع ٦٥/٢، و٤/ ٩٦، وانظر الديوان/١٦٩ صادر، الأصول لابن السراج ١٧١/٢، البحر ١١٠/٧، والدر المصون ٣٣٥/٥، والارتشاف/ ١٦٤٤، وتذكرة النحاة/٦٨..

(١) القصص ١٧/٢٨.
وذكر أبو حيان أن الصحيح أن «لن» لا تكون في الدعاء. البحر ١١٠/٧.
وقال ابن السراج: «وقال قوم: يجوز الدعاء بلن مثل قوله: «فلن أكون ظهيراً للمجرمين» وقال الشاعر...
والدعاء بلن غير معروف، وإنما الأصل ما ذكرنا...» الأصول ١٧١/٢.
ومن هذا النص ترى خطأ ما ذهب إليه الأشموني من أن «لن» تأتي للدعاء وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور. انظر شرح الأشموني ٢٧٦/٢.

(٢) أي ليس من الدعاء، وإنما هو إخبار.
وقال أبو حيان: «والتقدير: أقسم بما أنعمت علي من المغفرة، والجواب محذوف أي: لأتوبن فلن أكون، أو متعلّقة بمحذوف تقديره: اعصمني بحق ما أنعمت عليّ من المغفرة فلن أكون إن عصمتني ظهيراً للمجرمين» البحر ١٠٩/٧ - ١١٠.
وقال أبو جعفر النحاس: «فيه قولان: أحدهما أنه بمعنى الدعاء، وهذا قول الكسائي والفراء، وقدَّره الفراء بمعنى: اللهم فلن أكن ظهيراً للمجرمين، والقول الآخر أنه بمعنى الخبر. وزَعَم الفراء أنّ قوله هو قول ابن عباس.
قال أبو جعفر: وأن يكون بمعنى الخبر أَوْلى وأشبه بنسق الكلام...».
إعراب النحاس ٥٤٧/٢، وانظر الكشاف ٤٦٨/٢، والقرطبي ٢٦٢/١٣، والتبيان للعكبري/ ١٠١٨، ومعاني الفراء ٣٠٤/٢.

(٣) في م/٣ «والغائب» وفي م/٥ «أو إلى الغائب».

الغائب، نحو: «يا رَبّ لا عَذَّبتَ فلاناً»[١]، ونحو: «لا عَذَّبَ اللهُ عمراً» انتهى[٢].

ويَرُدُّه[٣] قولُه[٤]:

... ... ثـم لا زِلْـ ـتُ لـكـم خـالـداً خُـلُودَ الـجـبـالِ

وتَلَقِّي[٥] القسم بها وبلم نادرٌ جدّاً، كقول أبي طالب[٦]:

واللهِ لـن يَصِـلُوا إليـك بـجـمـعـهـم حـتـى أُوَسَّـدَ فـي الـتُّـراب دَفـيـنـا

وقيل[٧] لبعضهم: أَلَكَ بنون؟ فقال: نَعَمْ،

---

(١) هذا مثال أسند فيه فعل الدعاء إلى المخاطب، وما بعده أسند فيه الفعل إلى الغائب.

(٢) أي قول من ذهب إلى أنّ «لن» للدعاء، وقوله: انتهى يقتضي أن يكون قد نقل النص عن واحد من المتقدّمين، ولم أهتدِ إليه.

(٣) في م/٣ «ويرد قوله».
أي يرد قول من أبطل الدعاء في الآية بأنه لا يكون مسنداً إلى المتكلم بهذا البيت فهي فيه للدعاء.
وإن كان الدماميني قد ذهب إلى أنها في البيت قد تكون للإخبار، وتعقبه الأمير: انظر الشمني ٢/ ٦٨، والأمير ١/٢٢١.

(٤) تقدّم قبل قليل.

(٥) أي وقوعها في صدر جواب القسم. وهذا منقول من ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية/٨٤٨.
وانظر الجنى الداني/٢٧٠ فقد ذكر هذا، وأشار إلى أن ابن مالك قال به.
وقال ابن مالك: «ثم نبهت على أن جواب القسم قد ينفى بلن وبلم، وذلك في غاية من الغرابة».

(٦) هذا بيت من خمسة أبيات لأبي طالب عم النبي ﷺ قالها له لما أخافته قريش.
أُوَسَّد: أوضع.
والشاهد فيه أنّ «لن» مع منصوبها قد تقع جواباً للقسم بقلة، كما وردت هنا جواباً له.
انظر شرح البغدادي ٥/١٥٨، وشرح السيوطي/٦٨٦، والجنى الداني/٢٧٠، وشرح الكافية الشافية/٨٤٩.

(٧) ما يذكره هنا هو شاهد لتلقّي القسم بلم.
قال ابن مالك: «وشاهد الثاني ما حكى الأصمعي قال: قلت لأعرابي: ألك بنون؟ قال نعم...» شرح الكافية الشافية/٨٤٩.

وخالِقِهِم[١] لم تَقُمْ[٢] عن مثلهم مُنْجِبَة، ويحتمل هذا أن يكونَ على حذف[٣] الجواب، أي[٤]: إنَّ لي لبنين[٥]، ثم استأنَف[٦] جملة النفي.

وزعم بعضهم[٧] أنها قد تَجْزِم كقوله[٨]:

[أيادي سبا يا عَزَّ ما كنتُ بعدكم] فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ مَنْظَرُ

---

(١) الواو للقسم، وجوابه: لم تقم، وهو منفيّ بـ «لم».

(٢) أي لم تلد مثلهم امرأة نجيبة.
والمنجبة: هي التي ولدت ولداً نجيباً، وهي ضد المُحْمِقَة ويقال: المُحْمِق، وهي التي تلد الحمقى.

(٣) وليس الجواب على هذا الاحتمال قوله: لم تقم، فجواب القسم محذوف مدلولاً عليه بقوله: نعم.
انظر حاشية الأمير ١/٢٢١.

(٤) هذا تقدير الجواب: أي: وخالِقِهم إنَّ لي لبنين.

(٥) في م/١ «لبنيناً» وفي م/٥ «البنين».

(٦) أي استأنف الجملة المصدَّرة بلم، والتقدير: وخالقهم إنّ لي لبنين، ثم استأنف بعد الجواب الكلام بقوله: لم تقم...

(٧) حكى اللحياني أن الجزم بلن لغة.
انظر همع الهوامع ٩٧/٤، والجنى الداني/٢٧٢، وشرح الأشموني/٢٧٧، ورصف المباني/٢٨٧ - ٢٨٨.

(٨) قائله كثيّر عَزّة.
والتقدير فيه: يا عزة كنت بعدكم أيادي سَبَا، والأيادي: كناية عن التفرقة، وسُمُّوا كذلك لأنهم تفرقوا في البلاد، وقيل: أيدي سبا أي أولاد سبا، سُمُّوا أيدي لأن الأولاد أعضاده لتقوِّيه بهم، وهو مَثَلٌ مضروب للتفريق.
وقوله: لن يَحْلَ... أي كنت بَعْدَ فراقك مشتت الحال مفرق البال لا يحلو لعيني منظر.
ورواية البيت: فلن يَحْلَ بالعينين، كذا بالباء لا باللام.
والشاهد في البيت قوله: فلن يَحْلَ، حيث جزم الفعل، وحذف حرف العلة، ويأتي بيان غير هذا فيما يأتي.

وقولِه[١]:

لَن يَخِبِ الآن مِن رجائِكَ مَن ... حَرَّكَ مِن دون بابِكَ الحَلَقَهْ

والأول[٢] محتملٌ للاجتزاء[٣] بالفتحة عن الألف للضرورة.

* * *

= انظر شرح البغدادي ٥/١٥٩، وشرح السيوطي/٦٨٧، والجنى الداني/٢٧٢، ورصف المباني/ ٢٨٨، والأشموني ٢/٢٧٧، والصبّان ٣/٢٥٤، الديوان/١٠٠.

(١) البيت لأعرابي دخل المدينة فبينما هو يجول في أزقتها فمرّ بباب الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهما، فلما عرف الدار أنشأ يقول:... والرواية عند البغدادي:
لن يخب الآن من رجاك وقد...، وذكر الرواية الثانية.
والشاهد في البيت: لن يخب، على أنّ لن فيه جازمة، بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين: سكون الجزم العارض على الباء وسكون الياء.
انظر شرح البغدادي ٥/١٦١، وشرح السيوطي/٦٨٧، وهمع الهوامع ٤/٩٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٧٧، والصبان ٣/٢٥٤، والبحر المحيط ٧/٢٦٩ (في النهر).

(٢) أي بيت كثير عَزّة في قوله: فلن يَحْلَ.

(٣) وهذا الذي ذكره قال فيه المالقي:
«وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل «يحلى» بإثبات الألف، والنصب مقدَّر في الواو المنقلبة عنها، ثم حذفت واجتزئ بالفتحة التي فيها قبلها في الدلالة عليها..»، رصف المباني/٢٨٨، وإلى مثل هذا ذهب المرادي. انظر الجنى الداني/٢٧٢.

٧٩ - ليت

ليت: حرف تمنٍّ[1] يتعلّق بالمستحيل غالباً، كقوله[2]:

فيا ليت الشبابَ يعودُ يوماً   فأُخْبِرَهُ بما فَعَلَ المَشِيبُ

وبالممكمن قليلًا.

وحكمه أن ينصب الاسم[3] ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما[4]،

---

(١) في الجنى الداني: «حرف تمنٍّ تكون في الممكن والمستحيل، ولا تكون في الواجب...». انظر ص/٤٩١ - ٤٩٢ع والارتشاف/١٢٤١.

(٢) من أبيات لأبي العتاهية.
والشاهد فيه أن «ليت» متعلِّقة بالمستحيل؛ إذ عود الشباب مُحال.
وأبو العتاهية هو إسماعيل بن القاسم بن سُويد بن كيسان، مولى عنزة، وكنيته أبو إسحاق، وأبو العتاهية لقب له، وكان يبيع الفخار في الكوفة، ثم قال الشعر فبرع فيه، وكان ينسب إلى القول بمذاهب الفلاسفة، ولا يؤمن بالبعث، قال له المهدي: أنت إنسان متحذلق متعتِّه، فاشتُقّت له من ذلك كنية غلبت عليه، توفي في بغداد سنة/٢١٠هـ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٣/٥، والديوان/٥٠، ومجالس ثعلب/٢٤٦، والبيان والتبيين ٣/ ٨٢.

(٣) وهو رأي البصريين، وهو أقيس وعليه الاعتماد. شرح المفصّل ١٠٤/١.

(٤) أجاز هذا الفراء فيها دون أخواتها، وأجازه بعض أصحابه في الأحرف الستة، ونقل بعض أصحاب الفراء عنه أنه أجازه في «لعل» و«كأن» أيضاً.
وقيل هو سائغ في الجميع، وأنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة وابن السِّيْد.
وذهب ابن يعيش إلى أنها لغة بني تميم، وهو عند الجمهور مؤوّل لا على النصب فيهما. =

كقوله[١]:

يـا لـيـت أيـامَ الـصِّـبـا رواجـعـا

وبنى على ذلك[٢] ابن المعتزّ قوله[٣]:

مَرَّتْ بنا سَحَراً طَيْرٌ فقلتُ لها   طُوباكِ، يا ليتني إيّاكِ، طُوباكِ

= انظر همع الهوامع ١٥٦/٢، والجنى الداني/٤٩٢، ورصف المباني/٢٩٨، وشرح المفصّل ١/ ١٠٤، ٨٤/٨، والارتشاف/١٢٤٢ «وزعم ابن سلام أنه لغة رؤبة وقومه، وحكي عن تميم أنهم ينصبون بلعل». وانظر طبقات فحول الشعراء/٧٨، شرح الكافية الشافية/٥١٦.

(١) ذكر البغدادي أنه من شواهد سيبويه، ولم يعرف له قائل ولا تتمة، وعزاه ابن يعيش إلى رؤبة، ولم أجده في ديوانه، وهو مثبت في ديوان العجاج، والشاهد فيه نصب «ليت» أيامَ... ورواجعاً معاً.

قال البغدادي:

«على أن الفراء استشهد به على نصب المبتدأ والخبر بليت، وقدَّر الكسائي «رواجع» خبراً لكان المحذوفة..، والبصريون يقدرون خبر «ليت» محذوفاً، ورواجع حال من ضميره، والتقدير: يا ليت لنا أيام الصبا رواجع...».

انظر شرح البغدادي ١٦٤/٥، وشرح السيوطي/٦٩٠، والخزانة ٢٩٠/٤ - ٢٩١، والكتاب ١/ ٢٨٤، وشرح الأشموني ٢٣٠/١. وطبقات فحول الشعراء ٧٨ ونسبه إلى العجاج، لمع الأدلة/ ٨٢، وشرح الكافية ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ١٠٤/١، ٨٤/٨، والجنى الداني/٤٩٢، ورصف المباني/٢٩٨، ومعاني الحروف للرماني/١١٣، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، والتاج واللسان/ليت، وانظر ملحقات الديوان/٤٠٥، ط. صادر، الارتشاف/١٢٤٢.

(٢) أي على القول بنصب الجزأين.

(٣) هذا بيت من أبيات لابن المعتز قالها عند ما سُلِّم لمؤنس ليقتلَه، وقبله:

يا نفس صبراً لعل الخير عقباك   خانتك من بعد طول الأمن دنياك

وجاء في البيت اسم «ليت» ياء النفس وخبرها: إياك ضمير نصب.

قتل ابن المعتز سنة ٢٩٦هـ.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٥/٥، والخزانة ٢٩١/٤، الارتشاف/١٢٤٢ قال: «وكثر ذلك في خبر ليت حتى عمل عليه المولدون...».

والأول[١] عندنا محمول على حذف[٢] الخبر، وتقديره: أقبلت[٣]، لا «تكون»[٤] خلافاً للكسائي؛ لعدم تقدُّم[٥] إنْ ولو الشرطيتين.

ويصحُّ بيت ابن المعتزّ[٦] على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتقترن[٧] بها «ما» الحرفية. فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يُقال: «ليتما قام زيد»[٨]،

---

(١) أي بيت العجاج.

(٢) هذا تقدير البصريين، وهو تقدير المالقي في رصف المباني/٢٩٨، وقال ابن يعيش: «... فليس على ما توهموه، إنما هو على حذف الخبر، والتقدير: يا ليت أيام الصبا رواجعاً لنا، أو أقبلت رواجعاً،...» شرح المفصّل ٨٤/٨، وانظر سيبويه ٢٨٤/١، فهذا تقديره، وانظر الخزانة ٢٩١/٤.

(٣) أو «لنا».

(٤) أي: ولا يكون تقدير الخبر «تكون»، وقد ذهب إلى هذا التقدير الكسائي. انظر الخزانة ٢٩٠/٤ - ٢٩١، حيث قدّر «رواجع» خبراً لكان المحذوفة؛ لأن «كان» تستعمل كثيراً هنا».

(٥) في حاشية الشمني: «وفيه نظر [أي في اعتراض المصنّف على الكسائي]؛ لأن تقدُّمَ إنْ ولو الشرطيتين ليس شرطاً لحذف «كان» وإبقاء خبرها، وإنما هو شرط لكثرته، ولا محذور في كون هذا البيت من القليل ٦٩/٢، وانظر الخزانة ٢٩١/٤، ومنه قول ابن مالك:

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهر

(٦) وانظر حاشية الأمير ٢٢٢/١.أي يصح قوله فيه: يا ليتني إياك، على إنابة «إياك» عن ضمير الرفع للمخاطب، وهو أنتِ.

(٧) انظر الخزانة ٢٩٨/٤.

(٨) قال أبو حيان: «ووقفت على كتابِ تأليف طاهر القزويني في النحو، ذكر فيه أن ليتما تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين، ولكن الأخفش على سعة حفظه قال: إنه لم يسمع قطّ: ليتما يقوم زيد.

ونقل أبو حيان عن الفراء أنه جوّز إيلاء الفعل ليت لأنها بمعنى لو.....».

همع الهوامع ١٩٠/٢، وانظر الارتشاف/١٢٨٤، فقد ذكر أن مذهب البصريين جواز: ليتما ذهبت، ولعلما قمت، وأن الفراء زعم أنه لا يجوز، فلا تجيء الجملة الفعلية بعدهما، ووافقه على ذلك في ليتما أصحاب أبي حيان المتأخرون.

خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر[١] القزويني.

ويجوز حينئذٍ[٢] إعمالُها لبقاء الاختصاص[٣]، وإهمالُها حملاً[٤] على أخواتها، ورَوَوا بالوجهين[٥] قولَ النابغة[٦]:

قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نِصْفه فقدِ

ويحتملُ الرفع[٧] على أنّ «ما»[٨] موصولة، وأنّ الإشارة[٩] خبر لـ «هو» محذوفاً، أي: ليت الذي هو هذا الحمامُ لنا، فلا يَدُل[١٠] حينئذٍ على الإهمال[١١].

---

(١) لم أهتد إلى ترجمة له عند السيوطي، وانظر الهمع ٢/١٩٠.

(٢) أي حين اقترانها بـ «ما» الحرفية.

(٣) أي: الاختصاص بالأسماء، وقد رأيت فيما تقدّم أن هذا مختلف فيه وليس من باب الإجماع.
وذكر البغدادي في الخزانة جزم ابن هشام هنا بالاختصاص تبعاً لابن النظام وغيره، ثم قال: «وهذا هو الجيّد؛ إذ لم يسمع دخولها على الفعلية» الخزانة ٤/٢٩٨.

(٤) ذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع، ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج. انظر الهمع ٢/١٩١، وشرح الكافية الشافية/٤٨٠.

(٥) أي الإهمال والإعمال في «ليتما»، وسبق بيانه.

(٦) تقدّم الحديث عنه في «أو».

(٧) في «الحمام».

(٨) وتكون «ما» الموصولة اسم «ليت».

(٩) أي اسم الإشارة: هذا الحمام، والتقدير: هذا هو الحمام، وتكون هذه الجملة صلة «ما» وقوله: «لنا»، خبر «ليت».
وهذا الذي ذهب إليه المصنّف هو تخريج سيبويه. انظر الكتاب ١/٢٨٣، وتعليق الأعلم على البيت في الموضع نفسه، وانظر الخزانة ٤/٢٩٨.

(١٠) أي الرفع في «هذا الحمامُ».

(١١) «أي: إهمال «ليت»؛ لأن اسمها «ما» الموصولة، والحمام بدل من اسم الإشارة أو صفة، وهذا محله الرفع لأنه خبر «هو» المقدّر.

ولكنه[١] احتمال مرجوح؛ لأنّ حذف العائد[٢] المرفوع بالابتداء في صلة غير «أيّ» مع عدم طول الصّلة[٣] قليل.

ويجوز «ليتما زيداً ألقاه» على الإعمال[٤]، ويمتنع[٥] على إضمار فعل على شريطة التفسير.

_ [٦].

* * *

(١) أي هذا التقدير الذي ذكره في «ليتما» من جَعْل «ما» موصولة، وهو ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) وهو الضمير «هو» الذي قدَّره مبتدأً محذوفاً في قوله:

ليت الذي هو هذا الحمام ...

(٣) قال الدماميني: «لا نُسَلِّم عدم طول الصلة هنا، بل هي طويلة بالصفة، وقد صرَّح المصنّف بمثله في فَصْل «ما» من حرف الميم في قول امرئ القيس:

ولا سيما يوم بدارة جلجل»

حاشية الشمني ٢/٦٩.

وقال المصنّف في «ما» ما ينقض قوله هنا: «وحَسَّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم»، ويأتي الحديث فيه.

وقال مرة أخرى في حديثه عن الجملة الرابعة، وهي المضاف إليها عند حديثه عن البيت «أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يُسْمَع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه»، فتأمل هذا الكلام المضطرب بين موضع وآخر.

(٤) أي على إعمال «ليت»، وليس على النصب على الاشتغال، أي على تقدير: ليتما ألقى زيداً...

(٥) وإنما امتنع هذا لأن تقدير الفعل يقتضي دخول «ليتما» على الفعلية، وهو لم يذهب فيها هذا المذهب من قبل.

وما منعه هو هنا أجازه غيره ممن أجاز دخول «ليتما» على الفعلية وهو ابن أبي الربيع وطاهر القزويني.

(٦) للحديث عن «ليت» تتمة، هذا موضعها غير أنه ساقها بعد الحديث عن «لعل»، فانظر هذا فيما يأتي، ص/٥٢٨.

٨٠ - لعـــل

لعلّ: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما[١]، وزعم يونس[٢] أن ذلك لغة[٣] لبعض[٤] العرب، وحكى «لعل[٥]

---

(١) أجاز بعض أصحاب الفراء نَصْب الاسم والخبر في الأحرف الستة، ونقل بعضهم عن الفراء أنه أجاز ذلك في ليت ولعلّ وكأنّ.
وذكر السيوطي أن نَصْب الجزأين سائغ في الجميع، وأنه لغة، وأن عليه أبا عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السِّيد.
انظر الجنى الداني/٤٩٢، وهمع الهوامع ١٥٦/٢، وشرح الأشموني ٢٣٠/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١. والبحر ٩٣/١ «ولم يحفظ بعدها نصب الاسمين». وانظر الارتشاف/١٢٤٢.

(٢) النص منقول عن المصنف في الخزانة ٢٩٤/٤.

(٣) قال ابن سلام في طبقات الشعراء: «هي لغة رؤبة وقومه، وقال ابن السِّيد نَصْب خبر إن وأخواتها لغة لبعض العرب» وفي الارتشاف/١٢٤٢ «وحكي عن تميم أنهم ينصبون بلعلّ».
شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١، وانظر طبقات فحول الشعراء/٧٨، فقد وجدت حديث ابن سلام فيها عن «ليت» ونصب الجزأين، وتقدَّم الحديث عن هذا، ولم أجد حديثه عن «لعل».

(٤) في م/٢ «بعض».

(٥) وعلى هذا التقدير تكون جملة «يوجد» هي الخبر، فهي في محل رفع ومنطلقاً حال، وقدّر الحالية من الفاعل في مثل هذه الحال ابن مالك، وتبعه على ذلك ابن عقيل وغيرهما.
انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١.
على أنه إذا ثبت أنّ هذا لغة لبعض العرب، فإن الأمر لا يحتاج إلى هذا التأويل، انظر تعقيب الدماميني، الشمني ٦٩/١.
وفي طبقات الشعراء لابن سلام ص/٧٨ - ٧٩ «سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيداً قاعداً، وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم».

أباك منطلقاً»، وتأويلُه عندنا على إضمار «يوجد»، وعند الكسائي على إضمار «يكون»[(١)].

وقد مَرّ أن عُقَيْلًا يخفضون[(٢)] بها المبتدأ، كقوله[(٣)]:

[فقلتُ ٱدْعُ أخرى وٱرفعِ الصوت جهرةً] لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ

---

(١) أو كان، وكان الكسائي يوجّه هذا التوجيه في كل موضع يقع فيه نَصْبان بعد شيء من هذه الأحرف. انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١، وهمع الهوامع ١٥٧/٢.

(٢) مَرّ هذا في «عَلَّ» قال: «وعُقَيْل تخفض بهما [أي بها وبلعل] وتجيز في لامهما الفتح تخفيفاً، والكسر على أصل التقاء الساكنين».
وقال ابن جني «وحكى أبو زيد أن لغة عقيل: لَعَلِّ زيدٍ منطلقٌ بكسر اللام الآخرة من «لعلّ» وجَرّ زيد...» سر الصناعة/٤٠٧.
وقال المرادي: «... والجرُّ بلعل مراجعة أصل مرفوض؛ لأن أصل كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجرّ...، وروى الجرّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم من الأئمة».
انظر الجنى الداني/٥٨٢ - ٥٨٣، وحروف المعاني للرماني/١٢٥، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، وشرح الأشموني ٤٥٤/١، وشرح ابن عقيل ٤/٣، والبحر ٩٣/١.

(٣) قائله كعب بن سعد الغنوي، وهو من قصيدة رثى بها أخاه أبا المغوار، ويرويها بعضهم لسهم الغنوي، وهو من قومه.
وفي الأصمعيات «لعل أبا المغوار» كذا بالألف على الأصل، وثانياً بدلاً من جهرة وروي داعياً أيضاً، ودعوةً، بدلاً من جهرة. وعلى المثبتة: لعل: حرف جر، وهو موضع الشاهد، وللفارسي غير هذا التخريج، وهو ما يذكره المصنّف بعد هذا البيت.
قال الزجاجي: «وهذا شعر قديم، ومثل هذا يُرْوى على شذوذه، ولا يُقَاس عليه.
وكعب شاعر إسلامي.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٦/٥، وشرح السيوطي/٦٩١، وأمالي الشجري ٢٣٧/١، والأشموني ٤٥٤/١، والعيني ٢٤٧/٣، والخزانة ٣٧٠/٤، والجنى الداني/٥٨٤، واللامات/ =

وزَعَم الفارسي[(١)] أنه لا دليلَ في ذلك[(٢)]؛ لأنه يحتمل أن الأصل: «لعله لأبي المغوار منك جوابٌ قريب»، فحذف موصوف[(٣)] «قريب»، وضمير الشأن[(٤)]، ولام[(٥)] «لعلّ» الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى[(٦)] في لام الجرّ، ومن ثَمّ كانت[(٧)] مكسورة، ومن فَتح[(٨)] فهو على لغة[(٩)] من يقول: المالُ لَزيدٍ بالفتح.

= ١٤٨، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، ١٣٤/٥، وسر الصناعة/٤٠٧، والأصمعيات/٩٦، والنوادر/ ٢١٨، وابن عقيل ٤/٣، الحجة للفارسي ١٧١/٢، ١٧٦.

(١) قال الفارسي: «... فينبغي أن يكون على إضمار القصة والحديث كأنه خفف لعل وأعملها كما يخفف أنّ ويعمل، فمن فتح اللام وجَرّ الاسم فقال: لعل أبي المغوار، فاللام لام الجرّ إلا أنه فتحها مع المظهر كما يفتح مع المضمر، وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، وزعم أنه سمع ذلك أيضاً من العرب، فيكون الجر في أبي المغوار على هذه اللغة، ومن قال: لعل أبي... حذف لام لعل، وأضمر القصة أو الحديث وكسر اللام مع المظهر على اللغة التي هي أشبع والتقدير: لعل لأبي المغوار منك جواب قريب، أي لعل نصره لا يبعد عنك، ولا يتأخر عنك... الحجة ١٧٦/١.

(٢) أي على عمل «لعل» الجر للمبتدأ.

(٣) وهو جواب، أي: أصله: جواب قريب.

(٤) فالأصل عنده: لعله لأبي المغوار...

(٥) أي حذف لام «لَعَلّ» فبقيت: لَعَلْ.

(٦) وهي: اللام الباقية في «لعل» أدغمها في لام الجر من قوله: لأبي، على هذا التخريج. ثم فصلت بعد هذا الإدغام لام الجر من الاسم المجرور، فصار: لعلّ لأبي... كذا!!

(٧) وصورتها: لَعَلِّ.

(٨) أي من قال «لعلَّ». وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، وزعم أنه سمع ذلك هو أيضاً من العرب. وتقدّم هذا عن الحجة ١٧٦/١.

(٩) أي على لغة من يفتح اللام مع المظهر كما يفتحها مع المضمر في قولك: لَك، لَه، لَهم...

وهذا تكلُّف كثير[(١)]، ولم يثبت تخفيف «لعل». ثم هو مجحوح بنقل[(٢)] الأئمة أنّ الجرَّ بـ «لعل» لغةُ قوم بأعيانهم.

واْعْلَمْ أن مجرور «لعل» في موضع رفع بالابتداء[(٣)]، لتنزيل «لعل» منزلة الجارّ الزائد[(٤)]، نحو: «بحسبك درهمٌ»[(٥)] بجامع[(٦)] ما بينهما من عدم التعلّق بعامل، وقوله[(٧)]: «قريبُ» خبر[(٨)] ذلك المبتدأ[(٩)]، ومثله[(١٠)]: «لولاي لكان كذا» على

---

(١) هذا الرد للمرادي انظر الجنى الداني/٥٨٥، قال: «وهذا ضعيف من أوجه: أحدها: أن تخفيف «لعل» لم يُسْمَع في هذا البيت، والثاني أنها لا تعمل في ضمير الشأن، والثالث أن فتح لام الجرّ مع الظاهر شاذ....
وإذا صحت الرواية بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد». ونقل هذا عن المرادي البغدادي في الخزانة ٣٧٢/٤.

(٢) انظر حاشية الشهاب ٢٤/٢ فهو رأي الزمخشري أيضًا.

(٣) انظر همع الهوامع ١٣٤/٥، و٢٠٨/٤.

(٤) أي فهي مثل حرف الجر الزائد.

(٥) بحسبك: الباء حرف جر زائد، وحسبك مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، ودرهم: خبر.

(٦) أي الجامع بين «لعل» وحرف الجر الزائد كونُ كُلٍّ منهما لا يحتاج إلى ما يتعلّق به.
قال السيوطي: «وحكم محلها ومجرورها كرُبّ، فالأَصَحُّ أنها تتعلّق بالعامل، وقيل: لا، تنزيلاً لها منزلة الزائد...» الهمع ٢٠٨/٤ وانظر ١٣٤/٥.
على أن ابن هشام تعرّض للحديث في هذا مَرّة أخرى في الباب الثالث فقال: «ذكر ما لا يتعلّق من حروف الجر: يُسْتَثنى من قولنا لا بُدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة أمور... الثاني: لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد...».

(٧) أي في بيت كعب الغنوي المتقدِّم.

(٨) في طبعة مبارك والشيخ محمد «هو خبر..»، وهو: ليس في المخطوطات.

(٩) وهو مجرور «لعل» وهو قوله: أبي المغوار، قال ابن هشام في الباب الثالث «ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية».

(١٠) أي مثل «لعل»، أو مثل حرف الجر والشبيه بالزائد.

قول سيبويه[١]: إنّ «لولا» جارّة، وقولك[٢]: «رُبّ رجلٍ يقول ذلك»، ونحوه قولُه[٣]:

[فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ] وجيرانٍ لنا كانوا كرام

على قول سيبويه[٤]: إنّ «كان» زائدة[٥]، وقولِ الجمهور[٦]: إن الزائدة[٧] لا

---

(١) تقدَّم هذا الرأي له في «لولا»، وذهب غيره من الكوفيين إلى أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، وأن الضمير عندهم وعند الأخفش في موضع رفع بالابتداء نيابة عن الضمير المتصل. فارجع إلى هذا فيما تقدَّم.

(٢) أي في دخول حرف الجر الشبيه بالزائد، فقولك: رجل مبتدأ، ورُبّ لا تحتاج إلى تعليق. انظر الباب الثالث من هذا الكتاب.

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة له مدح بها هشام بن عبدالملك، وهجا جريراً، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين. وفيه رواية: رأيت ديار قوم.
والشاهد في البيت إلغاء «كان» وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضي.
والتقدير: وجيران لنا كرامٍ كانوا كذلك.
ورواية الديوان: فكيف إذا رأيت ديار قوم.
انظر شرح البغدادي ١٦٨/٥، وشرح السيوطي/٦٩٣، وسيبويه ٢٨٩/١، والخزانة ٣٧/٤، والأشموني ١٩٣/١، والعيني ٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، والديوان ٢٩٠/٢.

(٤) قال سيبويه: «وقال الخليل: إن مِن أَفْضَلِهم كان زيداً، على إلغاء «كان» وشبهه بقول الشاعر:

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

الكتاب ٢٨٩/١، وانظر تعليق الأعلم في الموضع نفسه.

(٥) قال الأمير: «الجامع بينه [أي بين بيت الفرزدق] وبين ما نحن فيه أن المتصل بـ «كان» الزائدة مبتدأ على أول الأقوال التي حكاها المصنّف، كما أن مجرور لعلّ ورُبّ ولولا كذلك» انظر الحاشية ٢٢٢/١، وانظر حاشية الشمني ٦٩/٢.

(٦) وعلى هذا القول يكون مجرور لعل في «لعل أبي المغوار...» وغيره والضمير بعد كان في محل رفع على الابتداء.

(٧) أي الحروف الزائدة لا تجرّ ما بعدها.
وفي م/٥ وطبعة الشيخ محمد ومبارك «إن الزائد لا يعمل شيئاً».

تعمل شيئاً. فقيل: الأصلُ «هم[١] لنا»، ثم وصل الضمير[٢] بـ «كان» الزائدة إصلاحاً[٣] للفظ؛ لئلا يقع الضميرُ المرفوعُ المنفصِلُ إلى جانب الفعل[٤]، وقيل[٥]: بل الضمير توكيد للمستتر[٦] في «لنا» على أنّ «لنا» صفة لـ «جيران»، ثم وُصِلَ[٧] لما ذُكِرَ. وقيل بل هو[٨] معمول لـ «كان» بالحقيقة، فقيل[٩]: على أنها ناقصة و«لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة،

---

(١) أي بتقديم المبتدأ على الخبر، ثم قدّم الخبر «لنا» على المبتدأ «هم».

(٢) وهو «هم». وفي م/٥ «ثم وصل الضمير وكان الزائدة».

(٣) فصار: كانوا بعد أن كان: لنا كان هم.

(٤) أي إلى جانب «كان».

(٥) جعل الواو في «كانوا» ضميراً مؤكدًا للضمير المستتر في الظرف «لنا» الواقع صفة لجيران هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي. انظر الخزانة ٣٨/٤.
قال: «لنا في موضع الصفة لجيران، وفيه ضميرهم مستتر على ما عُهِد من حكم الجار والمجرور إذا وقع صفة، والضمير المتصل بكان تأكيد له، ولم يكن بُدٌّ من اتصاله لأنه لا يقوم بنفسه...».

(٦) أي الضمير المستتر في متعلّق هذا الظرف.

(٧) أي وصل هذا الضمير بـ «كان» لئلا يبقى ضميراً منفصلاً بجانب الفعل كان، وقد كان ذلك - على ما ذكر المصنّف - إصلاحاً للفظ.
وصورته قبل الوصل: لنا كان هم، وذلك بعد زيادة «كان».

(٨) أي الواو في «كانوا».

(٩) وهذا الرأي للمبرّد. فقد ذهب إلى أن «كان» غير زائدة، وأنها إنما تُلْغَى إذا كانت مجرّدة، لا اسم لها ولا خبر، وأمّا في البيت فالواو اسمها، ولنا الخبر، وكرام صفة لجيران.
انظر الخزانة ٣٨/٤.
ونقل الزجاج عن شيخه المبرّد جواز أن تكون «كان» زائدة في البيت، ورَدّ هذا عليه قال: «وهذا غلط من أبي العباس؛ لأن كان لو كانت زائدة لم تنصب خبرها، والدليلُ على هذا البيتُ الذي أنشده...
ولم يقل كانوا كراماً» معاني القرآن للزجاج ٣٣/٢، وانظر الخزانة ٣٨/٤.
وقوله: «لم تنصب خبرها» أي: في آية النساء ٢٢/٤ «إنه كان فاحشةً ومقتاً وساء سبيلاً».

وأنها[١] تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلْغَى نحو[٢]: «زيدٌ ظننتُ[٣] عالِمٌ».

وتتصل بـ[٤] «لعل» «ما» الحرفيّةُ، فتكفّها عن العمل؛ لزوال اختصاصها[٥] حينئذٍ؛ بدليل قوله[٦]:

[أَعِدْ نظراً يا عَبْدَ قَيْسٍ] لعلّما أضاءت لك النارُ الحمارَ المُقَيَّدا

وجَوّز قومٌ[٧] إعمالَها حينئذٍ حملاً على «ليت»؛ لاشتراكهما في أنهما يغيّران

---

(١) أي وأن «كان» مع زيادتها تعمل فيما بعدها كما لا يمنع إلغاء «ظن» عملها في الفاعل مطلقاً. انظر الخزانة ٣٩/٤.

(٢) زيد: مبتدأ وعالم: خبره، وظننت: فعل مُلْغَى، إلّا أنه عمل في الفاعل وهو تاء الضمير. وانظر شرح المفصّل ٥٧/٨.

(٣) في م/١٢ «ظننته».

(٤) في م/١ «بها».

(٥) أي لزوال اختصاص «لعل» بالدخول على الجملة الاسمية إذا دخلت عليها «ما». وانظر شرح المفصّل ٥٤/٨ - ٥٥.

(٦) البيت من مقطوعة للفرزدق هجا بها جريراً وهو يخاطب عمر بن لجأ التميمي.
والحمار المقيدا: يعني به حماراً من حمير بني كليب لأنهم أصحاب حمير، وقد أشار إلى أنهم أهل ذِلّة وقِلّة لا يأمنون من يطرقهم فلذلك قيّدوا حمارهم. ووصف نارهم بقلة الإضاءة مشيراً بذلك إلى خِسَّتِهم وبخلهم، فهم لا يوقدون حطباً كثيراً لئلا يقصدهم الضيوف.
والشاهد فيه كَفُّ «لعل» عن العمل بـ «ما»، قال أبو حيان: «صارت لَعَلّ بما الكافّة حرف ابتداء يقع بعدها الفعلية والاسمية، ولهذا لم تعمل لأنه زال اختصاصها».
انظر شرح البغدادي ١٦٩/٥، وشرح السيوطي/٦٩٣، وهمع الهوامع ١٩٠/٢، وشرح الأشموني ٢٤٣/١، وشرح المفصّل ٥٧/٨ - ٥٨، والديوان/١٨٠ «فربما»، النقائض/٤٩١.

(٧) ذهب إلى جواز الإعمال الزجاج وابن أبي الربيع في الثلاثة: ليت ولعل وكأنّ، خاصّة. انظر همع الهوامع ١٩١/٢.

معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأنّ»، وبعضهم خصَّ[١] «لعلّ» بذلك، لأَشدِّيَّة التشابه؛ لأنها و«ليتَ» للإنشاء، وأمّا «كأنّ» فللخبر.

قيل: وأولُ[٢] لحنٍ سُمِعَ بالبصرة[٣]:

**[تَأَنَّ ولا تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صاحباً]		لعلّ لها عُذْرٌ وأنت تلومُ**

وهذا محتمل لتقدير[٤] ضمير الشأن كما تقدَّم في[٥] **«إنّ من أشدِّ الناس عذاباً يوم**

= وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع، ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٢٩/١، وشرح المفصّل ٥٨/٨.

(١) أي خصّها بالعمل حملاً على «ليت» لوجود تشابه شديد بينهما، وهو كونهما للإنشاء.

(٢) ذكروا أن أول لحن سمع بالبصرة هو «هذه عصاتي»
انظر شرح البغدادي ١٧٣/٥.

(٣) مختلف في صدره وفي نسبته إلى قائله.
فقد نسبه الجاحظ لمسلم بن الوليد، وذكره أبو منصور الثعالبي لمنصور النمري.
وأما صدره فقد ذكر البغدادي أنه رأى في بعض نسخ المغني مصراعاً قبله:

فلا تَبْدَهَا باللوم قبل سؤالها		... ...

وذكره الميداني في مجمع الأمثال: لعل له عذراً... كذا بضمير المذكر، ونصب «عذراً» على القياس في عمل «لعل»، وذكر صدره كما أثبته بين معقوفين، وجاء كذلك عند المعري وغيره، وفي ديوان مسلم روايته:

**لعل له عذراً وأنت تلوم		وكم لائم قد لام وهو مليم**

انظر شرح البغداي ١٧٣/٥، والبيان والتبيين ٣٦٣/٢، وطبقات الشعراء لابن المعتز/٢٤٧، وشروح سقط الزند ٦٦٥/٢ - ٦٦٦، ومجمع الأمثال للميداني ١٩٢/١، والمستقصى ٢٨٢/٢، ديوان مسلم بن الوليد/٣٤٠.

(٤) أي على تقدير: لعله له عذرٌ...، وضمير الشأن اسم «لعل» و«لها عذر» جملة اسمية في محل رفع خبر «لعل».

القيامة المصورون».

وفيها عشر[١] لغات مشهورة، ولها معان:

- **أحدها: التوقُّع**[٢]: وهو تَرَجِّي المحبوبِ، والإشفاقُ من المكروه، نحو[٣]: «لعل الحبيبَ مواصلٌ[٤]»، و«لعل الرقيبَ حاصلٌ»[٥].

---

(١) تقدّم في «إنّ»، وذكر فيه هناك أنّ الأصل «إنه»، أي الشأن، وخُرِّج الحديث فيما تقدَّم.

(٢) في شرح الكافية ٣٦١/٢ إحدى عشرة لغة في «لَعَلّ».
ذكر المرادي فيها اثنتي عشرة لغة، وذكر السيوطي ثلاث عشرة لغة، ومن هذه اللغات هي: لعلَّ، عَلَّ، لَعَنَّ، عَنّ. لأنّ، أَنّ، رَعَلَّ، رَعَنَّ، لَغَنَّ، رَغَنَّ، غَنّ، لعلّتَ، لعا، لَوَانَّ [كذا في الهمع]، وذكر أن القالي حكاه كذلك في أماليه.
انظر همع الهوامع ١٥٣/٢ - ١٥٤، والجنى الداني/٥٨٢، وانظر اللامات /١٤٧، فقد ذكر الزجاجي فيها خمس لغات، وانظر الإنصاف/٢٢٥، ومعاني الحروف للرماني/١٢٤، وفي البحر ٩٣/١، وفيها لغات لم يأت منها في القرآن إلا الفصحى.

(٣) جعلهما المرادي معنيين:
الأول: الترجي وهو الأشهر والأكثر نحو: لعل الله يرحمنا.
الثاني: الإشفاق: نحو: لعل العدو يقدم.
ثم قال: «والفرق بينهما أن الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه»
الجنى الداني/٥٧٩ - ٥٨٠، وانظر الإتقان ٢٣٢/٢ - ٣٣٣، وقد نحا فيها منحى المراديَ في القسمة، وانظر همع الهوامع ١٥٢/٢، والبحر المحيط ٩٣/١.

(٤) هذا مثال للترجي في المحبوب.

(٥) كذا في المخطوطات، وجاء في نسخة «لعل الحبيب يقدم»، وقد أشار إلى هذا الشيخ محمد، وكذا جاءت في متن الدسوقي.
والنص عند الشيخ محمد «قادم» وعند مبارك «حاصل» ومثله في حاشية الأمير.

(٦) هذا مثال للإشفاق في المكروه، على تقدير: أخاف من حصول الرقيب، أي: من وجوده.

وتختص[١] بالممكن، وقولُ فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٢] إنما قاله[٣] جهلًا أو مَخْرَقةً[٤] وإِفْكاً[٥].

و[٦] **الثاني: التعليل**[٧]: أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[٨].

---

(١) أي بما يمكن وقوعه. البحر ٩٣/١.

(٢) ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ﴾ سورة غافر ٣٦/٤٠ - ٣٧.

(٣) أي: لعلي أبلغ الأسباب، فاستعمل «لعل» في طلب المستحيل، وهو يعلم أنه غير ممكن، وهو لم يستعمل لكي، وإنما قال ما يرادفها في لغته.

(٤) والمخرقة من الخرق وهو الحمق.

(٥) أي كذباً.

(٦) في م/١ و٣ والمطبوع «الثاني».

(٧) انظر الجنى الداني/٥٨٠ فنص المصنف فيه، وهمع، الهوامع ١٥٢/٢ والإتقان ٢٣٣/٢، وذكروا أن هذا المعنى زاده الأخفش والكسائي.
وقال أبو حيان: «ولا تكون بمعنى كي خلافاً لقطرب وابن كيسان»، انظر البحر ٩٣/١، وفي ص/ ٩٥ ذكر أن هذا قول مرغوب عنه.

(٨) ﴿ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ * فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ سورة طٰه ٤٣/٢٠ - ٤٤.
قال الأخفش: «نحو قول الرجل لصاحبه: اِفرَغْ لعلنا نتغدّى، والمعنى لنتغدّى، وحتى نتغدّى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أي لتأخذه» معاني القرآن/٤٠٧.
ونقل هذا النص المرادي في الجنى الداني/٥٨٠.
وذكر السمين ثلاثة أقوال في لعل: الأول أنها على بابها من الترجّي، والثاني أنها بمعنى كي، والثالث أنها استفهامية. انظر الدر المصون ٢٣/٥، والبحر ٢٤٦/٦.
وذكر أبو حيان أنها عند الفراء على معنى «كي»، أي كي يتذكر أو يخشى. ولم أهتد إلى موضعه عند الفراء.

ومن لم يثبت ذلك[(١)] يحمله على الرجاء[(٢)]، ويصرفه للمخاطبين، أي[(٣)]: اذهبا على رجائكما.

و[(٤)] **الثالث: الاستفهام**: أثبته[(٥)] الكوفيون، ولهذا عُلّق[(٦)] بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[(٧)]،

---

(١) أي التعليل.

(٢) أي على الترجي، وهو ترجٍّ للعباد، وهو مذهب سيبويه والمحققين.
وانظر الكتاب ١٦٧/١ قال: «... ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما، وباشرا الأمر مباشرة مَن يَطْمَعُ أن يثمر عمله، ولا يخيب سعيه...».
وانظر البحر ٢٤٥/٦ - ٢٤٦، وشرح المفصّل ٨٥/٨ - ٨٦، وأمالي الشجري ٥٠/١ - ٥٢، وشرح الرضي ٣٢٢/٢، والبرهان ٥٧/٤.

(٣) هذا كلام المرادي قال: «معناه: اذهبا على رجائكما ذلك من فرعون» الجنى الداني/٥٨٠.

(٤) كذا بالواو، وبدونه في م/١ و٣، والمطبوع.

(٥) كذا في الجنى الداني/٥٨٠، وقال: «وتبعهم على ذلك ابن مالك»، ثم ذكر أن هذا عند البصريين خطأ. وانظر الهمع ١٥٣/٢، والإتقان ٢٣٣/٢، ورد هذا المعنى لها أبو حيان في البحر ٩٣/١.

(٦) في الجنى الداني/٥٨١: «وذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أن «لعل» من المعلّقات لأفعال القلوب ومنه: وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً. وما يدريك لعله يَزّكى». قال: ثم وقعتُ لأبي علي الفارسي على شيء من هذا».

(٧) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ سورة الطلاق ١/٦٥.
ولعل: اسمها لفظ الجلالة الله، وخبرها: جملة «يحدث»، ولعل وما بعدها في محل نصبٍ سَدّ مَسَدّ مفعولي «تدري».
وقد علّقت «لعل» الفعل تدري عن التعدّي الصريح إلى المفعولين، قال أبو حيان في تفسير الآية/ ١١١ من الأنبياء ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ...﴾.
«والكوفيون يُجْرون «لعل» مجرى «هل»، فكما يقع التعليق عن هل كذلك عن لعل، ولا أعلم أحداً =

ونحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾[١].

قال الزمخشري[٢]: «وقد أشربها معنى «ليت» من قرأ: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[٣] انتهى.

وفي الآية بحث[٤] سيجيء.

-[٥] ...

= ذهب إلى أن لعلّ من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهراً فيها كقوله: ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾، ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾ البحر ٣٤٥/٦.

ثم قال في آية الطلاق هذه: «فلا تدري: مُعَلّقة عن العمل، وقد تقدّم لنا الكلام على قوله: وإن أدري لعله فتنة لكم، وذكرنا أنه ينبغي أن يزاد في المعلّقات «لعل»، فالجملة المترجّاة في موضع نصب بلا تدري» البحر ٢٨٢/٨.

(١) سورة عبس ٣/٨٠.

والمفعول الأول هو الضمير، والثاني جملة «لعله يَزَّكى» فهي في محل نصب سَدّت مَسَدّ المفعول الثاني، وقد علّقت «لعلّ» الفعل «درى» عن العمل في اللفظ. وانظر في هذا ما يأتي «الجملة الواقعة مفعولاً به - الباب الثالث باب التعليق».

(٢) انظر هذا في الجنى الداني/٥٨١، فقد ذكره عن الزمخشري والجزولي أيضاً ونص الزمخشري في المفصّل/٣٠٣، وانظر شرح المفصّل ٨٦/٨، وانظر الكشاف ٥٤/٣.

ونصّ المفصّل: «وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ «فَأَطَّلِعَ»، بالنصب، وهي في حرف عاصم».

(٣) هي الآية/٣٧ من سورة غافر: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ...﴾ ٣٦ - ٣٧.

وتقدَّم الحديث مُفَصَّلاً في قراءتي النصب والرفع في «عَلّ»، فارجع إلى ما تقدّم فهو يكفيك ويغنيك إن شاء الله تعالى.

(٤) سوف يتعرض للحديث مرة أخرى في الباب الرابع في أقسام العطف، وفي الباب الخامس، الجهة الرابعة: «أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك القوي...، الرابع:...».

(٥) مما ذكروه من معاني «لعل» التشبيه. انظر البرهان ٣٩٤/٤، والإتقان ٢٣٣/٢، وزاد أكثر الكوفيين والطوال «الشك»، انظر همع الهوامع ١٥٣/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٠١/٢ والجنى الداني/٥٨١، وفي صحيح البخاري في قوله تعالى: ﴿لعلكم تخلدون﴾ قال ابن عباس: لعلكم =

ويقترن خبرها[١] بـ «أَنْ» كثيراً[٢] حملًا على «عسى» كقوله[٣]:

لعلّكَ يوماً أن تُلِمَّ مُلِمّةٌ [عليك من اللائي يَدَعْنَك أَجْدَعا]

وبحرف[٤] التنفيس قليلًا[٥] كقوله[٦]:

فقُولا لها قولًا رقيقاً لعلّها سترحمني من زفرةٍ وعَويلِ

= تخلدون: كأنكم» أي على التشبيه. انظر فتح الباري ٣٨٢/٨، ويشهد للتشبيه قراءة أُبَيّ «كأنكم تخلدون»، وقرئَ «كأنكم خالدون» وانظر البحر ٣٢/٧.

(١) جَوّز ذلك سيبويه في الشعر، «وقد يجوز في الشعر أيضاً: لعلي أن أفعل، بمنزلة: عسيت أن أفعل» الكتاب ٤٧٨/١.
وذكر المبرّد في المقتضب أنّ ذِكْرَ الفعل بغير «أَنْ» أحسن؛ لأنه خبر ابتداء.
انظر ٧٤/٣، وشرح المفصّل ٨٧/٨، والكامل/٢٥٤، وانظر همع الهوامع ١٥٨/٢.

(٢) وذهب الرضي إلى هذا ولم يذكر أنه كثير.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٥/٥.

(٣) البيت من قصيدة لمتمم بن نويرة الصحابي، رثى بها أخاه مالك بن نويرة لما قتله خالد بن الوليد بتهمة الردة، وعجزه ما أثبتُّه بين معقوفين.
والإلمام النزول، والملمة: البلية والمصيبة. والأجدع: المقطوع الأنف والأذن، ويكون في الذليل.
والمعنى: أيها الشامت لا تفرح بموت أخي فعسى أن ينزل بك مصيبة من المصائب تتركك ذليلاً.
والشاهد فيه اقتران خبر لعل بـ «أَنْ» حملاً على عسى.
وانظر شرح البغدادي ١٧٥/٥، وشرح السيوطي/٥٦٧، ٦٩٥، والخزانة ٤٣٣/٢، والمقتضب ٣/ ٧٤، وشرح المفصّل ٨٦/٨، والكامل ٢٥٤، والمفضليات/٢٧٠.

(٤) أي: ويقترن خبر «لعل» بالسين أو سوف.

(٥) ذكر البغدادي أن اقتران الخبر بحرف التنفيس كثير.
شرح الشواهد ١٧٥/٥، وقد ذهب إلى هذا الأخفش، وذكر أنه يجوز: لعل زيداً سوف يقوم، انظر الارتشاف/١٢٤٠.

(٦) قائله عبدالله بن مسلم بن جندب، وروي بالفاء: رفيقاً، وبالقاف، الزفرة: مَدّ النَّفس بسبب الألم.
والشاهد فيه مجيء خبر «لعل» مقترناً بأل. =

وخَرّج بعضهم[(١)] نَصْب: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[(٢)] على تقدير «أَنْ» مع «أَبْلُغَ»، كما خُفِض المعطوف من بيت زهير[(٣)]:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى　　　ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

على تقدير الباء مع «مدرك».

ولا يمتنع كونُ[(٤)] خبرها فعلًا ماضياً خلافاً[(٥)] للحريري،

= انظر شرح البغدادي ١٧٧/٥، وشرح السيوطي/٦٩٥، والارتشاف/١٢٤١، والتذييل ١٩٥/٢، والتمام لابن جني/١٦٨، وفي طبعة مبارك/٣٨٠، قال: «لم نقف على قائله».

(١) هذا تخريج شيخه أبي حيان قال: «وقد تأوّلنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم؛ لأن خبر «لعل» جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً، فمن نصب توهّم أن الفعل المرفوع [أي: أبلغ] الواقع خبراً كان منصوباً بـ «أَنْ»، والعطف على التوهّم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء منه وأمكن تخريجه خُرِّج».
انظر البحر ٤٦٦/٧، والدر المصون ٤٢/٦، فقد نقل هذا التخريج السمين عن شيخه أبي حيان، ونقله ابن هشام هنا وعَزّ عليه التصريح باسمه، وذكر هذا مرة ثانية في الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ولم يُسَمّ شيخه، ثم ذكره مرة ثالثة في الباب الخامس ولم يَعْزُه له، فتأمل!!

(٢) تقدّمت وهي الآية/ ٣٧ من سورة غافر.

(٣) تقدَّم البيت في «إذا».
والشاهد فيه على هذا التخريج جعل «سابقٍ» معطوفاً على «مدرك»، على توهم زيادة حرف الجر في خبر «ليس»، والتقدير: لست بمدركِ ما مضى ولا سابقٍ.

(٤) في م/٥ «أن يكون».

(٥) ومعه مبرمان أيضاً.
انظر البحر ١٣٥/١ والبرهان ٣٩٥/٤، والهمع ١٥٨/١.
قال الحريري: «ويقولون: لعله ندم، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة، وينبئ عن المعارضة، ووجه الكلام أن يقال: لعله يفعل، أو لعله لا يفعل؛ لأنه معنى «لعل» التوقع لمرجوٍّ أو مخوف، والتوقع إنما يكون لما يتجدّد ويتولّد لا لما تقضّى وتصرّم، فإذا قلت: خرج، فقد أخبرت عما قُضي الأمر فيه، واستحال معنى التوقُّع؛ فلهذا لم يجز دخول «لعل» عليه». =

وفي الحديث[١]: «**وما يدريك لعلَّ اللهَ أطلعَ على أهل بدر فقال: أعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم**».

وقال الشاعر[٢]:

= انظر درة الغواص/٢٩ - ٣٠، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧٧/٥ - ١٧٨، وانظر عند البغدادي تعليق ابن برّي على كلام الحريري.

(١) الحديث في صحيح البخاري «تفسير سورة الممتحنة» انظر فتح الباري ٤٨٦/٨، وقصته ما ذكره علي رضي الله عنه أن الرسول ﷺ أرسله والزبير والمقداد إلى روضة خاخ لأن بها ظعينة معها كتاب، فذهبوا إلى المكان، وعادوا بالكتاب، فأتوا به النبي ﷺ، فإذا فيه «من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين» ممن بمكة يخبرهم ببعض أمر النبي ﷺ، فقال النبي «ما هذا يا حاطب؟ قال: لا تعجلْ عليَّ يا رسول الله، إني كنت امرأ من قريش، ولم أكن من أنفسهم وكان معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم وأموالهم بمكة، فأحببت إذ فاتني من النسب فيهم أن أصطنع إليهم يداً يحمون قرابتي، وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً عن ديني» فقال النبي ﷺ: «إنه قد صدقكم» فقال عمر: دعني يا رسول الله فأضرِب عنقه، فقال: إنه شهد بدراً، وما يدريك لعل الله عز وجَلّ اطّلَعَ على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم».

وجاء نص الحديث في كتاب المغازي من فتح الباري ٢٣٧/٨ في حديثه عن غزوة بدر، والنص فيه: «فقال عمر: إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين، فدعني فلأضرب عنقه فقال: أليس من أهل بدر، لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة، أو فقد غفرت لكم، فدمعت عينا عمر، وقال: الله ورسوله أعلم».

(٢) البيت من قصيدة لامرئ القيس، وهو يذكر فيها ما أصابه حين ذهب إلى قيصر يستنجده، ثم وُشِي به، فذكروا لقيصر أنه يخونه، فأهداه حلّة مسمومة فلبسها، فتفطّر جسده، وتناثر لحمه ومات بأنقرة.

وجاء البيت في م/٥ «دايماً» بدلاً من «دامياً».

والشاهد فيه مجيء خبر «لعل» فعلاً ماضياً، وهو قوله: تَحَوَّلن.

وجاءت الرواية في همع الهوامع «فيا لكِ من نعمى تحوّلن أبؤساً» ولا شاهد فيه، ومثله في شرح الأشموني.

وذكر مبارك أن الرواية في الديوان «فيا لك...» ولم أجد ما ذكره مثبتاً في الديوان بل هي كما أثبته المصنّف.

=

وبُدِّلتُ قَرْحاً دامياً بعد صحَّةٍ لعلّ منايانا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا[١]

وأنشد سيبويه[٢]:

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قَيْسٍ لعلّما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيّدا

فإن اعترِض بأنّ «لعل» هنا مكفوفة[٣] بـ «ما»، فالجوابُ أنّ شبهة المانع[٤] أنّ «لعل» للاستقبال، فلا تَدْخُلُ على الماضي، ولا فَرْق على هذا[٥] بين كون الماضي معمولًا لها[٦]، أو معمولًا[٧] لما في حَيِّزها[٨]، ومما يُوَضِّحُ بُطلان قوله[٩] ثبوتُ ذلك[١٠] في خبر «ليت»، وهي بمنزلة لعل[١١]،

= انظر شرح البغدادي ١٧٧/٥، وشرح السيوطي/٦٩٥، والديوان/١٠٧، وهمع الهوامع ٧٠/٢، وشرح الأشموني ١٨٢/١، والصبان ٢٤٣/١.

(١) واستشهد به النحاة على أن كل فعل مثل «صار» في العمل إذا وافقها في المعنى، وذكروا من ذلك: عاد وآض ورجع واستحال وارتد وغدا وراح وتحوَّل.
انظر شرح الأشموني ١٨١/١، وهمع الهوامع ٦٩/٢.

(٢) تقدَّم قبل قليل وهو للفرزدق، وكان الاحتجاج به لاتّصال «ما» بـ «لعل» وكَفّها عن العمل، وأما في هذا الموضع فقد استشهد به المصنّف لمجيء الفعل الماضي بعد «لعل».

(٣) ومن ثَمّ فهي غير عاملة، والحديث عن مجيء الماضي بعد «لعل» العاملة خبراً عنها.

(٤) أي لوقوع الماضي خبراً.

(٥) أي على قوله: فلا تدخل على الماضي.

(٦) أي بوقوع الفعل الماضي خبراً لـ «لعل».

(٧) قال الأمير: «هو في البيت ليس معمولاً لشيء في حَيّزها، فالواجب: أو واقعاً في حَيّزها بدون عمل» الحاشية ٢٢٣/١، وانظر الشمني ٧٢/٢.

(٨) في م/٥ «خبرها».

(٩) أي قول الحريري في منع وقوع خبر «لعل» فعلاً ماضياً.

(١٠) أي مجيء الخبر في «ليت» ماضياً.

(١١) من حيث العمل.

نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا﴾[١]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾[٢]، ﴿يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾[٣]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[٤].

* * *

(١) الآية: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ قَالَتۡ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ...﴾ مريم ١٩/٢٣.

(٢) الآية: ﴿إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا يَوۡمَ يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ مَا قَدَّمَتۡ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ النبأ ٧٨/٤٠.

(٣) الآية: ﴿يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ الفجر ٨٩/٢٤.

(٤) الآية: ﴿وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ النساء ٤/٧٣.

تنبيه[١]

من مشكل[٢] باب «ليت» وغيره[٣] قولُ يزيد بن[٤] الحكم[٥]:

فليت كَفافاً كان خيرُك كُلُّه　　وشَرُّك عني ما ارتوى الماءُ مرتوي

---

(١) في م/١ «مسألة».
قلت: وموضع هذا التنبيه بعد «ليت» ص/٥١٠ وليس هنا بعد «لعل»، ولكن يبدو أنه بعد أن ختم حديثه في «ليت»، ثم من بعدها «لعل»، ثم وقع على بيت يزيد هذا في أمالي الشجري، وفيه حديث قيم فرأى ألا يفوته ذكره، فلخَّص كلام ابن الشجري من أماليه، وأثبته هنا، وما كان يضيره أن ينسب الفضل إلى أهله، ويشير إلى الأصل الذي عنه نقل، ومنه أخذ، وهذا طبع من المصنف غير محمود، وأنا ماضٍ على التذكير بهذا، ونسبة الفضل إلى أهله، إن شاء الله تعالى.
وانظر أمالي الشجري ١٧٧/١، و ١٨١ و٢٩٤، وأمالي ابن الحاجب ١١٩/٣، ووجدت على هامش م/٣ «كان ينبغي إيراد هذا التنبيه بعد «ليت» لا بعد «لعل»، وشرح البيت ملخص من أمالي ابن الشجري».
وأشار إلى هذا التلخيص البغدادي في شرح الشواهد ١٨٠/٥، وفي الخزانة ٣٩٤/٤.

(٢) في م/٥ «من مشكلات...».

(٣) لم يتحدث عن غير «ليت» في هذا البيت، وما يترتب عليها من إشكال.

(٤) في م/٥ «يزيد بن أم الحكم».

(٥) قائله يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، وقيل: هو لزيد بن عبد ربه، وقد أورده المصنّف ليدل على مجيء خبر «ليت» فعلاً ماضياً مثل خبر «لعل»، وتكلم في هذا جالبيت غالب أئمة النحو.
والشاعر يعاتب بهذه القصيدة ابن عمّه عبدالرحمن بن عثمان بن أبي العاصي، ويزيد شاعر مشهور حدّث عن عمّه عثمان، وروى عنه معاوية بن قُرّة، وورد على الحجاج بالعراق فولّاه فارس، ثم غضب منه الحجّاج، فخرج قبل أن يتسلّم أمورها، فلحق بسليمان بن عبدالملك، فأعطاه عشرين ألفاً كالذي أُجْرِي له في عَمَالة فارس، وقد تركها له مدة حياته.
انظر شرح البغدادي ١٨٠/٥، وشرح السيوطي/٦٩٦، والخزانة ٣٩٠/٤، وأمالي الشجري ١/ ١٧٧، ١٨١، ٢٩٤، والإنصاف/١٨٤، وأمالي ابن الحاجب ١١٩/٣.

وإشكاله من أوجه[١]:

- **أحدها**[٢]: عدم ارتباط خبر «ليت»[٣][٤]؛ إذ الظاهر أن «كفافاً» اسم «ليت»، وأنّ «كان» تامّة[٥]، وأنها وفاعلَها[٦] الخبر، ولا ضمير[٧] في هذه الجملة.

- **والثاني**: في[٨] تعليقه «عن» بـ «مرتوٍ»[٩].

- و[١٠] **الثالث**: إيقاعُه «الماء» فاعلًا بـ «ارتوى»، وإنما يُقال: ارتوى الشارب.

---

(١) قال ابن الشجري: «المجلس الثامن والعشرون، وهو مجلس يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شعبان سنة ست وعشرين وخمس مائة؛ يتضمن تفسير قوله من هذه الأبيات:

فليت كفافاً ... ...

قال بعض أهل الأدب: هذا البيت مشكل، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالاً وأقول: ...» انظر الأمالي ١/١٨٢، ثم عاد للحديث عنه في المجلس السادس والثلاثين. انظر الأمالي ١/٢٨٥، والمجلس السابع والثلاثين «المسألة الرابعة» ١/٢٩٤ وما بعدها.

(٢) قال ابن الشجري: «فإن قلت: هل يجوز أن تنصب «كفافاً» بـ «ليت» وتجعل كان مستغنية بمرفوعها بمعنى حدث ووقع، وتخبر بالجملة التي هي كان وفاعلها عن كفاف، قيل: ذاك لا يصحُّ لخلو الجملة التي هي كان ومرفوعها من عائد على كفاف، فلو قلت: ليت زيداً قام عمرو لم يجز؛ لعدم ضمير في اللفظ، وفي التقدير راجع على اسم «ليت»، فإن قلت إليه أو معه أو نحو ذلك صَحَّ الكلام». انظر ١/١٨٣.

(٣) وهو كان التامّة وفاعلها بليت واسمها، إذ لا ضمير يربط بينهما في الظاهر.

(٤) في طبعة الشيخ محمد ومبارك وحاشية الأمير والدسوقي: «... ليت باسمها» و«اسمها» غير مثبت في المخطوطات، وفي م/٤ سقط، ثم أثبت فوق السطر من قارئ لهذه النسخة.

(٥) بمعنى حدث أو وقع.

(٦) فاعل كان هو «خيرك».

(٧) لا ضمير يربط جملة الخبر باسم «ليت» وهو كفافاً.

(٨) كذا بزيادة «في» في م/١ و٥، وليس مثبتاً في بقية المخطوطات.

(٩) في م/٤ و٥ «بمرتوي».

(١٠) في م/٣ «الثالث».

والجواب عن الأول[١] أنّ[٢] «كفافاً» إنما هو خبر لـ «كان» مُقَدّم[٣] عليها، وهو بمعنى كافّ[٤]، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي: فليتَك، أو فليته، أي: فليت الشأن، ومثله[٥] قوله[٦]:

فليت دفعتَ الهمَّ عني ساعةً [فبتنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بال]

---

(١) الإشكال الأول وهو عدم وجود ضمير رابط بين خبر ليت واسمها، وذلك على جعل «كفافاً» اسم «ليت».

(٢) هذا كلام ابن الشجري، قال: «وأقول: إن اسم ليت ضمير محذوف، وحذف هذا النحو مما تجوّزه الضرورة، فإن شئت قدّرته ضمير الشأن والحديث، وإن شئت قدرته ضمير المخاطب. وكفافاً معناه «كافّاً»، وهو خبر «كان» و«خيرك» اسمها؛ وكلّه: توكيد له، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر اسم «ليت»، قال: تقدير على أن المحذوف ضمير الشأن: فليته كان خيرك كله كفافاً...، فإن حكمت بأن التقدير فليتك كان كفافاً خيرك كلّه فجائز، والعائد على اسم «ليت» الذي هو ضمير المخاطب الكفاف من قوله: خيرك، ومثله في حذف الضمير على التقدير قول الآخر. «فليت دفعت الهم...» الأمالي ١٨٢/١ - ١٨٣، الخزانة ٣٩٠/٤ «... وتبعه ابن هشام». وانظر الأمالي أيضاً ٢٩٤/١ - ٢٩٥، فقد أعاد حديثه في هذه المسألة مختصراً. وأمالي ابن الحاجب ١١٩/٣.

(٣) في م/٤ «متقدّم».

(٤) في م/٤ «كافّ». وكذا جاء عند ابن الشجري: «وكفافاً معناه «كافّاً». وفي م/١ و٢ و٣ «كافٍ» كذا على تخفيف الفاء.

(٥) أي مثل البيت المتقدّم في حذف اسم «ليت» البيت الآتي.

(٦) البيت لعدي بن زيد العبادي، وكان كاتبَ النعمان، فقتله بعد عذاب ومساءلة، وقوله: فليت دفعت: أي فليتك دفعت الهمَّ، فأضمر اسم ليت، وهو عند أبي عمرو ضعيف رديء. وذهب الأخفش إلى أنّ الأحسن أن يكون أضمر الهاء: فليته دفعت، يريد: فليت الأمر هذا كما تقول: إنه زيد منطلق، وعلى ما خيّلت: الضمير فيه للنفس، أو الحال، والمعنى: افعل ذلك ما ارتأت نفسُك وأوهمتك من سهولة وصعب، يضرب في إيجاب الفعل، أو افعل ذلك على ما أَرَتْكَ نَفْسُك وشبهت وأوهمت. انظر شرح البغدادي ١٨٤/٥، وشرح السيوطي/٦٩٧، والإنصاف/١٨٣، ونوادر أبي زيد/١٩٦، وأمالي الشجري ١٨٣/١، ٢٩٥، واللسان/بول. الديوان/١٦٢.

وخيرُك: اسم «كان»، وكُلُّه: توكيد، والجملة خبر «ليت»، وأما: «وشَرُّك»[١] فيروى بالرفع عطفاً على «خيرُك»، فَخَبَرُه[٢] إمّا محذوف[٣] تقديره: كفافاً، فمرتوٍ: فاعل[٤] بارتوى، وإمّا مرتوٍ على أنه سُكِّن[٥] للضرورة، كقوله[٦]:

ولـو أنّ واشٍ بـالـيـمـامـة دارُهُ ... وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

---

(١) قال ابن الشجري: «وأما قوله: وشرك: فقد رُوي مرفوعاً ومنصوباً، فمن رفعه فبالعطف على اسم «كان»، ومرتوي: في رأي أبي علي خبره، وكان حقّ مرتوي أن ينتصب لأنه معطوف على كفافاً كما تقول: كان زيد جالساً وبكر قائماً، تريد وكان بكر قائماً، فكأنه قال ليتك أو ليت الشأن كان خيرك كفافاً، وكان شرك مرتوياً عني، وأسكن ياء «مرتوي» في موضع النصب لإقامة الوزن...». الأمالي ١/٨٣، و٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) أي خبر كان المحذوفة والتقدير: وكان شَرُّك...، إذ العطف يقتضي ذكر الفعل أو تقديره.

(٣) ذهب الدماميني إلىأ نه لا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأنّ كفافاً يصح كونه خبراً عنهما أي عن خيرك، وشرك. اسمي كان، فهو مصدر صالح للإخبار به عن الاثنين وغيرهما. انظر الشمني ٢/٧٢. وذكر ابن الشجري أن غير أبي علي يقدر خبر كان محذوفاً دَلّ عليه خبر كان المظهر، ويقدر المحذوف بلفظ المذكور، وهو القياس.. الأمالي ١/٢٩٥.
وانظر أمالي ابن الحاجب ١/١١٩، وذكر البغدادي هذا في الخزانة ٤/٣٩١ وأشار إلى ما نقله ابن هشام عن ابن الشَّجري، وما تعقبه به الدماميني.

(٤) ذهب أبو علي إلى جعل فاعل ارتوى «الماء»، أو شاربُ الماء، وذهب غيره إلى أن «مرتوي» هو الفاعل، وإليه ذهب أبو طالب العبدي وغيره، وبه أخذ ابن الشجري. انظر ١/١٨٥، وقال بعد ذلك: «وقد مَرّ في كلام لأبي علي ذهب عني مكانه يتضمن تجويز رفع مرتوي بارتوى، وأنا منذ زمان أجيل فكري وطرفي في تعرّف المكان الذي سنح لي فيه كلامه فلا أقف عليه».

(٥) سكِّن الياء لإقامة الوزن والقافية، وهو من الضرورات المستحسنة.

(٦) البيت لقيس بن الملوح مجنون ليلى.
وروي فلو كان واشٍ، ولا شاهد فيه، وفي م/٤ «أرضه» بدلاً من «داره».
والشاهد فيه: أن الأصل: فلو أن واشياً، وسكّن لضرورة الشعر، ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين.
انظر شرح البغدادي ٥/١٨٩، وشرح السيوطي/٦٩٨، والخزانة ٤/٣٩٥، والديوان/٢٤٠ «فلو كان...».

ويُرْوَى[١] بالنَّصب[٢]، إمّا على أنه اسم لـ «ليت» محذوفةً، وسَهَّل حذفها تقدُّمُ ذكرها، ما سَهَّل ذلك حَذْفَ «كُلّ» وبقاءَ الخفض في قوله[٣]:

أَكُلَّ امرِئٍ تحسبين امرأً　　ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا

وإمّا على العطف على اسم «ليت» المذكورة[٤]، إنْ قُدِّرَ ضمير المخاطب، فأمّا

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «ورُوي».

(٢) أي: ويروى «شَرّك» بالنصب.
قال ابن الشجري: «ومن روى: وشَرَّك نصباً حمله على «ليت»، وليس المراد بالحمل على «ليت» أنه منصوب بالعطف على منصوب «ليت» المذكورة؛ لأن منصوبها غير ملفوظ به، ولأنك لو لفظت بضمير الشأن لم يجز العطف عليه؛ لأنه مجهول غير عائد على مذكور، فكيف وهو محذوف، ولكنك تحمله على «ليت» أخرى تقدِّرها، وليس هذا إضماراً لليت، ولكنه حذف لها على نية الاعتداد بها حتى كأنها في اللفظ، وحَسَّن ذلك تقدُّمُ ذكرها» الأمالي ١/١٨٣ و٢٩٦.

(٣) البيت لأبي دواد الإيادي، وما جاء في عزو البيت عند مبارك شيء غريب وعجيب، فقد قال: «نسب هذا البيت: لجارية بن الحجاج وحارثة بن عمران وعدي بن زيد وأبي دؤاد».
قلت: أبو دؤاد اسمه جويرة بن الحجاج، وذكر البغدادي أن اسمه حارثة بن عمران، فقد جعل مبارك البيت لثلاثة شعراء وهم واحد فتأمَّل.
وذكر المبرّد في الكامل أن سيبويه أنشده لعديّ بن زيد، وتعقبه البغدادي فذكر أن أبا العباس قد سها في هذه النسبة.
والشاهد فيه في قوله: «ونارٍ» إذ أصله: وكُلّ نارٍ، فحذف «كل» وبقي المضاف إليه على جَرّه. هذا ما ذكره سيبويه وغيره فيه.
انظر شرح البغدادي ١٩٠/٥، وشرح السيوطي/٧٠٠، وسيبويه ٣٣/١، والكامل/٣٧٦، ١٠٠٢، والخزانة ١٩١/٤، ٣٩٤، والعيني ٤٤٥/٣، والإنصاف/٤٧٣، وشرح المفصل ٢٧/٣، ٢٩، ٧؛ و١٤٢/٥ و١٠٥/٩، وأوضح المسالك ٢٢٣/٢، وأمالي الشجري ٢٩٦/١، الأصمعيات/١٩١.

(٤) لم يُجِز هذا ابن الشجري، لأن اسم «ليت» غير مذكور، وإن قُدّر ضمير المخاطب.

ضمير الشأن[١] فلا يُعْطف عليه لو ذُكِرَ، فكيف وهو محذوف.

ومُرْتَوِ[٢]: على الوجهين[٣] مرفوع[٤]، إمّا لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه عَطْفٌ على خبر «ليت» المذكورة.

وعن[٥] الثاني: بأنه ضُمِّنَ[٦] «مرتوٍ» معنى «كافٍّ»[٧]؛ لأن المرتوي يكفُّ عن الشرب، كما جاء: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[٨]،

---

(١) هذا كلام ابن الشجري، وقد عَلّل عدم العطف عليه بأنه مجهول غير عائد على مذكور، فكيف يعطف عليه وهو محذوف؟.

(٢) في المخطوطات «ومرتوٍ» على حذف الياء، ومثله عند مبارك، أما الشيخ محمد فقد أثبت الياء: ومرتوي.

(٣) أي على الوجهين في تخريج النصب في «شَرّك» على جعله اسم «ليت» المقدّرة، أو على عطفه على اسم «ليت» المذكورة.

(٤) الأول أنه خبر ليت المحذوفة كما ذكر ابن الشجري وتبعه عليه المصنف، وهذا ما ذهب إليه أبو علي بقوله: «إن حملت العطف على «كان» كان مرتوي مرفوعاً.
والتقدير: وليت شرك مرتوٍ عني.
والوجه الثاني عند أبي علي يكون «مرتو» خبراً لـ «كان».
انظر الشجري ١/١٨٤ و٢٩٦ - ٢٩٧.

(٥) أي وأجيب عن الإشكال الثاني وهو قول ابن هشام: والثاني تعليقه عن بمرتوٍ.

(٦) قال الشجري: «وعن في الوجهين [أي في تخريج شرك ومرتوي] متعلّقة بمرتوي، وجاز تعلّقها به حملاً على المعنى، لا بموجب اللفظ؛ لأن حقّ اللفظ أن يقول: ارتويتُ منه أو به، ولكنه محمول على معنى كافّ؛ لأن الشارب إذا رَوِي كَفّ عن الشّرب» أمالي الشجري ١/١٨٤.

(٧) في م/١ و٣ «كافٍ».

(٨) الآيــة: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة النور ٢٤/٦٣.

لأنّ[١] «يخالفون» في معنى يعدلون ويخرجون.

وإن علّقته[٢] بـ «كفافاً» محذوفاً على وجه مَرّ[٣] ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث[٤]: أنه إمّا على[٥] حذف مضاف أي: شارب الماء، وإمّا[٦] على جعل الماء مرتوياً[٧] مجازاً، كما جُعِل «صادياً» في قوله[٨]:

[لقيت المَرْوَرَى والشناخيبَ دونه]   وجُبْتُ هَجِيْراً يتركُ الماءَ صادياً

= قال ابن الشجري: ومثله [أي في التضمين] في القرآن: فليحذر الذين يخالفون عن أمره، وليس حقّ «خالَف» أن يُعَدّى بعن، ولكنه محمول على معنى يعدلون عن أمره» الأمالي ١/١٨٤.

(١) اختلفت النسخ المخطوطة في صورة النصّ. ففي م/١ «لأن معنى يحذرون معنى يخالفون، وفي م/٢ «لأن في يخالفون معنى يعدلون»، وفي م/٣ «و٤ و٥ «لأن في يخالفون معنى يعدلون».

(٢) أي «عني» في قوله: وشرّك عني.
وما ذكره من التعليق هنا عزاه ابن الشجري إلى أبي طالب العبدي.
قال: «وعن فيما ذهب إليه العبدي متعلّقة بمعنى كفافاً، كأنه قال: فليتك كان خيرك وشرّك كافّاً عني ما ارتوى الماء مرتوي».
انظر الأمالي ١/١٨٥ - ١٨٦.

(٣) الوجه الذي مَرّ ذكره هو ما ذكره ابن الشجري من كون شرُّك معطوفاً على خيرُك. وخبر الثاني محذوف وهو «كفافاً»، أي: وكان خيرك كفافاً.

(٤) الإشكال الثالث مما ذكره المصنّف إيقاع «الماء» فاعلاً بـ «ارتوى»، وإنما يرتوي الشارب.

(٥) قال ابن الشجري: «ويجوز في الماء الرفع، ورفعه بتقدير حذف مضاف، أي ما ارتوى أهل الماء...» الأمالي ١/٢٩٧، وانظر ١/١٨٥، وأمالي ابن الحاجب ١/١١٩.

(٦) في م/٢ «أو على».

(٧) ذكر هذا ابن الشجري لبعض المتأخرين من غير تقدير مضاف: «قال وجاز وصفُ الماء بالارتواء للمبالغة، كما جاز وصفه بالعطش لذلك في قوله: وجئت هجيراً يترك الماء صادياً» الأمالي ١/٢٩٧.

=

(٨) البيت للمتنبي، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

ويروى[١] «الماءَ» بالنصب على تقدير «مِن»، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[٢]، ففاعل[٣] «ارتوى» على هذا «مرتوٍ»، كما تقول[٤]: ما شرب الماءَ شاربُ.

* * *

= وهو في مدح كافور من قصيدة قيلت سنة ست وأربعين وثلاثمئة.
والمروري: جمع مروراة، وهي الفلاة الواسعة، والشناخيب جمع شنخوب، وهي القطعة العالية من الجبل. والهجير: شدة الحرّ، والصادي: العطشان.
انظر شرح العكبري ٢٨٩/٤، وأمالي الشجري ١٨٤/١، ٢٩٧، المحتسب ٢٠١/٢، وشرح البغدادي ١٩٣/٥، الديوان ٢٨٩/٤.

(١) قال ابن الشجري: «فأمّا من نصب الماء فبتقدير حذف الجار، أي ما ارتوى من الماء أو بالماء، وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به مما كَثُرَ استعمالُه في القرآن، والشعر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ الأمالي ١٨٦/١، وانظر ص/٢٩٧.

(٢) الآيـة: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ سورة الأعراف ١٥٥/٧.

(٣) قال ابن الشجري: «وغير أبي علي ومن اعتمد على قوله رووا نصب الماء ولم يرووا فيه الرفع، فلزموا ظاهر اللفظ والمعنى، فذهبوا إلى أنّ فاعل ارتوى مرتوي، وأبو طالب العبدي منهم...» الأمالي ١/ ١٨٥.

(٤) ذكر ابن الشجري أنّ «ما» في قوله: ما ارتوى، مصدرية، وأبو طالب العبدي لم يعرف في هذا البيت إلا نصب الماء، ولم يتجه له: إلا إسناد «ارتوى» إلى «مرتو»؛ وذلك أنه قال: معنى ما اتروى الماء مرتو ما شرب الماء شارب. انظر الأمالي ٢٩٨/١، وأمالي ابن الحاجب ١١٩/٣.

٨١ - لكنّ

لكنّ: - مُشَدَّدَةَ النونِ - حَرْفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال[١]:

- **أحدها** - وهو المشهور - : أنه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم[٢] ما قبلها؛ ولذلك لا بُدَّ أن يتقدَّمها كلامٌ مناقضٌ لما بعدها، نحو[٣]: «ما هذا ساكناً لكنه متحرِّك»، أو ضِدٌّ له، نحو[٤]: «ما هو[٥] أبيض لكنه أسودُ».

قيل: أو[٦] خلاف، نحو: «ما زيد قائماً لكنه شارب»، وقيل: لا يجوز ذلك.

---

(١) انظر الجنى الداني/٦١٥، والإتقان ٢٣١/٢، وهمع الهوامع ١٤٩/٢، ورصف المباني/٢٧٨، وشرح الرضي ٣٦٠/٢.
وما أثبته المصنّف هنا أخذه من شيخه أبي حيان، انظر الارتشاف/١٢٣٧ ، والمرادي أخذ نَصّه من كلام شيخه أبي حيان أيضاً.

(٢) «لحكم» غير مثبت في م/٣.

(٣) مثال الشيخ أبي حيان «ما هذا متحرك لكنه ساكن» الارتشاف/١٢٣٧.

(٤) مثال شيخه: «ما هذا أسودُ لكنه أبيض» وانظر الهمع ١٤٩/٢، والارتشاف/١٢٣٧.

(٥) في المخطوطات «ما هو أبيض»، وأثبته الشيخ محمد، ومبارك «ما هذا»، ومثله في متن الدسوقي والأمير. وفي متن الشمني كالذي في المخطوطات.

(٦) قال أبو حيان: «وإن كان خلافاً ففي جوازه خلاف، وفي تصحيح المنع أو الجواز خلاف نحو: ما هذا آكلٌ لكنه شارب» الارتشاف/١٢٣٨ ، وانظر الهمع ١٤٩/٢، والجنى الداني/٦١٦.

و[١] **الثاني**[٢]: أنها تَرِدُ تارة للاستدراك، وتارةً[٣] للتوكيد، قاله جماعة، منهم صاحب البسيط[٤]، وفسَّرُوا الاستدراك برفع ما تُوُهِّمَ[٥] ثبوتُه نحو: «ما زيد شجاعاً لكنه كريم»؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان؛ فَنَفْيُ أحدهما يوهم انتفاء الآخر[٦].

---

(١) في م/٣ «الثاني».

(٢) الثاني من الأقوال في معناها.

(٣) ذهب إلى هذا ابن مالك وصاحب البسيط، فإنها قد تكون للاستدراك تارة، وقد تأتي للتوكيد. وانظر الإتقان ٢/٢٣١، والهمع ٢/١٤٩.

(٤) وصاحب البسيط هو ابن أبي الربيع السبتي. وقد وجدت هذا على هامش م/٣، ومثله في حاشية الدسوقي. والمشهور أن صاحب كتاب «البسيط» هو ابن العِلْج.
وترجم مبارك في هذا الموضع لابن العلج. ووجدت في حاشية الشمني أيضاف أن صاحب البسيط هنا هو ابن أبي الربيع السبتي.
أما ابن أبي الربيع فهو عبدالله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، ولد في رمضان سنة ٥٥٩ هـ وقرأ النحو على الدباج والشلوبين، وهو إمام أهل النحو في زمانه، وقد روى عنه جماعة، منهم بالإجازة أبو حيان.
وصنّف شرح الإيضاح، والملخص، والقوانين، وشرح سيبويه، وشرح الجمل. مات سنة ٦٨٨. انظر بغية الوعاة ٢/١٢٥ - ١٢٦، ولم أجد في مؤلفاته كتاب «البسيط».
أما ابن العلج فقد قال فيه السيوطي: «صاحب البسيط، ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ولم أقف له على ترجمة».
انظر بغية الوعاة ٢/٣٧٠، وانظر الارتشاف/٧٩٦، وطبقات النحاة واللغويين «ابن شبهة/٢٩٨، «عن حاشية الارتشاف».

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتون الحواشي «يُتَوَهَّم».
وما أثبتُّه تواترت عليه المخطوطات التي بين يديّ.

(٦) لذلك كان الاستدراك بـ «لكن» لإثبات حكمٍ ونفي آخر، ورفع التوهم في نفيهما.

و«ما قام زيد، لكنّ عمراً قام»، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابُسٌ[١] أو تماثل[٢] في الطريقة، ومَثَّلُوا التوكيد[٣] بنحو: «لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ» فأكّدَتْ ما أفادته «لو» من الامتناع[٤].

والثالث[٥]: أنها للتوكيد[٦] دائماً مثل «إنّ»، ويَصْحَبُ التوكيدَ معنى الاستدراك، وهو قولُ ابن عصفور، قال في المقرّب[٧]: «إنّ وأنّ ولكنّ، ومعناها التوكيد» ولم يَزِدْ على ذلك.

وقال في الشَّرْح[٨]: «معنى التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك»، انتهى.

والبصريون على أنها بسيطة[٩]،

---

(١) أي تلازم، وذلك بأن يكون كُلٌّ واحد منهما ملازماً للآخر.

(٢) أي هما صاحبا صنعة واحدة كأن يكونا عالمين، أو غير ذلك.

(٣) في المطبوع «للتوكيد»، وما أثبتُّه اتفقت عليه المخطوطات التي بين يديّ.

(٤) أي من امتناع المجيء كما لو قلت: لو جاءني لأكرمته. فهذا يدل على أنه لم يجئ.

(٥) أي: القول الثالث في معناها.

(٦) انظر الإتقان ٢٣٢/٢ نقل نصّ ابن عصفور في أن «لكنّ» للاستدراك والتوكيد معاً، ثم قال: «وهو المختار كما أن أنّ للتشبيه المؤكّد...».

(٧) انظر المقرب ١٠٦/١.

(٨) هو شرح المقرب، ولم يُتِمَّ شرحه، انظر بغية الوعاة ٢١٠/٢، وقد ألّف هذا الشرح بطلب من أحد الملوك الحفصيين بتونس.
انظر مقدمة المقرّب ١٦/١.

(٩) انظر الهمع ١٥٠/٢، وشرح المفصّل ٧٩/٨، ورجح هذا المذهب فيها ابن يعيش. وانظر الجنى الداني/٦١٧، وقد نقل نصَّ ابن يعيش فيها بأنها حرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال.
وانظر الارتشاف/١٢٣٧.

وقال الفَرّاء: أصلها لكنْ[١] أنّ[٢]، فَطُرِحَت الهمزة للتخفيف، ونُونُ «لكنْ» للساكنين[٣]، كقوله[٤]:

[فلستُ بآتيه ولا أستطيعُه] ولاكِ اْسقِني إنْ كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ

(١) انظر الجنى الداني/٦١٧، وهمع الهوامع ٢/١٥٠، وشرح المفصَّل ١٩/٨ وما بعدها، والارتشاف/ ١٢٣٨، وشرح الرضي ٢/٣٦٠.

(٢) في المخطوطات «إنّ» كذا بكسر الهمزة. وقد أثبتُّ هذا على ما جاء في الهمع من قوله: «وأنّ» المفتوحة المشددة. وكذا ضبط في الجنى الداني، والمطبوع من نسخ مغني اللبيب، والارتشاف

(٣) الساكن الأول هو النون من «لكنّ»، والساكن الثاني هو النون الأولى من «أنّ» بعد طرح الهمزة، ثم أدغمت نون لكن في النون الثانية الباقية.

(٤) البيت من قصيدة للنجاشي الحارثي. وأُثبِت تاماً في م/٥، وعجزه في بقية النسخ، وكان النجاشي قد عَرَض له ذئب في سفر له، فدعاه إلى الطعام، ووضع كلاماً على لسان الذئب وهو قوله: «قد دعوتني إلى شيء لم يفعله السباع قبلي في مؤاكلة بني آدم، وهذا لا يمكنني فعلُه، وإن كان في مائك فضلٌ فاسقني منه، وقوله بآتيه، الضمير للطعام، ومثل في: أستطيعه.
وذا فضل: أي: إن كان عندك فضلُ ماء.
والشاهد فيه في قوله: ولاكِ، وأصله: ولكن اسقني، فحذفت النون لضرورة الشعر. والحذف إنما كان لالتقاء ساكنين: النون وهمزة الوصل، وكان الوجه أن يكسر النون لالتقائهما، غير أن الوزن لا يستقيم فكان الحذف.
واسم النجاشي قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، وكان فاسقاً، رقيق الإسلام، وأفطر في رمضان، فأخبر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فضربه ثمانين سوطاً، وزاده عشرين سوطاً، فقال: ما هذه العِلاوة يا أبا الحسن؟ قال: هذه لجرأتك على الله في شهر رمضان.
انظر شرح البغدادي ١٩٤/٥، والسيوطي/٧٠١، والكتاب ٩/١، والخزانة ٣٦٧/٤، والخصائص ٣١٠/١، والإنصاف/٦٨٤، وشرح الرضي ٣٦١/٢، وشرح المفصّل ١٤٢/٩، والضرائر/١١٥، وأمالي الشجري ٣٨٥/١، وتأويل مشكل القرآن/ ٣٠٦، ومعاني الحروف للرماني/١٣٤.

وقال باقي الكوفيين[١]: مركبةٌ[٢] من «لا»، و«إنّ»، والكافِ[٣] الزائدةِ، لا التشبيهيةِ[٤]، وحُذِفَت الهمزة[٥] تخفيفاً[٦].

وقد يحذف اسمها كقوله[٧]:

فلو كنتَ ضَبّياً عرفتَ قرابتي　　ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ

---

(١) ذكر ابن يعيش رأي الكوفيين هذا ثم قال: «وهو قول حَسَنٌ لندرة البناء، وعدم النظير، ويؤيِّده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر إنّ على مذهبهم...، والمذهب الأول [مذهب البصريين] لضعف تركيب ثلاثة أشياء، وجعلها حرفاً واحداً».
شرح المفصّل ٧٩/٨ - ٨٠، وانظر الارتشاف/١٢٣٨، والهمع ١٥٠/٢، والجنى الداني/٦١٨.

(٢) في م/١ «هي مركبة».

(٣) اعترض عليه الدماميني بكسر الكاف، مع أَنّ كاف التشبيه والزائدة مفتوحة، وفيه ادعاء نقل كسرة همزة إن إلى الكاف انظر الشمني ٧٣/٢ والأمير ٢٢٦/١، والارتشاف/١٢٣٨.

(٤) في م/٥ «لا للتشبيه».
وذكر أنها الزائدة لا التشبيهيّة؛ لأن التشبيهية مفتوحة، والزائدة تأتي مكسورة ومفتوحة في حال زيادتها.

(٥) من «إنّ» وفي م/٢ زيادة «بعد نقل كسرتها إلى الكاف».

(٦) ترك من الآراء في تركيبها ما ذهب إليه السهيلي من أنها مركبة من «لا» و«كأن».
وانظر الهمع ١٥٠/٢. وذكر هذا أيضاً المرادي في الجنى الداني/٦١٨ قال: «وقيل إنها مركبة من لا وكأن، والكاف للتشبيه، وأَنّ على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلامين من نفيٍ لشيءٍ وإثباتٍ لغيره، وهو رأي السهيلي»، وانظر الارتشاف/١٢٣٨.

(٧) البيت للفرزدق من قصيدة في هجو رجل من ضَبَّة نفاه عن قبيلته ونسبه إلى الزنج.
قال البغدادي: «وقافية البيت هكذا اشتهرت عند النحويين، وصوابه:

ولكنّ زنجيٌّ غليظٌ مشافِرُهْ

وهو من قصيدة هجا بها أيوب بن عيسى الضبي...» وذكر هذا في الخزانة ٣٧٩/٤.
وفي البيت روايات: فقد روي: ولكن زنجياً، بالنصب، وعلى هذا الخبر محذوف، أي: لا يعرف قرابتي.
=

أي: ولكنّك[١] زنجيّ، وعليه[٢] بيتُ المتنبي[٣]:

وما كنتُ ممن يَدْخُل العِشْقُ قلبَه ولكنَّ مَن يُبْصِرْ جفونكِ يَعْشَقِ

وبيتُ الكتاب[٤]:

ولكنّ مَنْ لا يَلْقَ أمراً يَنُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ به وهو أَعْزَلُ

= وجاءت روايته في شعر الفرزدق:

فلو كنت ضبياً إذاً ما حبستني ولكنّ زنجياً غليظاً مشافره

والشاهد في رواية المصنّف حذف اسم «لكنّ»، وتقديره: ولكنك، وانظر شرح البغدادي ١٩٦/٥، وشرح السيوطي/٧٠١، وشرح المفصّل ٨٢/٨، والجنى الداني/٥٩٠، ورصف المباني/ ٢٧٩، والكتاب ٢٨٢/١، والهمع ١٦٣/٢، والخزانة ٣٧٨/٤.

(١) قال الرضي: «ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر على قلة كقوله: فلو كنت ضبياً... فيمن روى برفع «زنجيّ» أي: ولكنك زنجيّ، ومن روى بنصبه فالخبر محذوف، أي: ولكنّ زنجياً هكذا لا يعرف قرابتي» شرح الرضي ٣٦١/٢.

(٢) أي يُخَرَّجُ على حذف الاسم بيت المتنبي كما خُرِّج عليه بيت الفرزدق.

(٣) البيت من قصيدة في مدح سيف الدولة، وهو يذكر الفداء الذي طلبه رسول ملك الروم، وكتابه إليه وقبل هذا البيت، وهو أول القصيدة:

لعينيكِ ما يلقى الفؤادُ وما لقي وللحبِّ ما لم يَبْقَ مني وما بقي

وموضع الشاهد فيه قوله: ولكنّ من يبصر، وهو على تقدير: ولكنه من يبصر...

انظر الديوان بشرح العكبري ٣٠٤/٢، وشرح البغدادي ٢٠٠/٥.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة في عتاب ولديه. وذكره سيبويه في باب «ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذين».

يقول: من لم يستعدّ لما ينوبه من الزمان قبل حلوله ضعف عنه عند نزوله.

والشاهد فيه قوله: لكنّ، واسمه محذوف، وهو ضمير الشأن، أي: ولكنّه مَن...

انظر شرح البغدادي ٢٠١/٥، وشرح السيوطي/٧٠٢، والكتاب ٤٣٩/١، والديوان/٩٧، والخزانة ٤٥١/٤، الإنصاف/١٨١، الحجة ١٧٤/٢.

ولا يكون الاسمُ فيهما[١] «مَن»[٢]؛ لأنّ الشرط لا يعمل فيه[٣] ما قبله.

ولا تدخل[٤] اللام في خبرها خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله[٥]:

[يلومونني في حُبّ ليلى عواذلي] ولكنني من حُبِّها لَعَميدُ

ولا يُعْرَفُ[٦] له قائل، ولا تتمة، ولا نظير، ثم هو محمولٌ على زيادة اللام[٧]، أو على أنّ الأصل[٨] «لكن إنني»[٩]، ثم حُذِفَت الهمزة تخفيضاً، ونونُ لكنْ للساكنين.

* * *

---

(١) أي في البيتين: بيت المتنبي وبيت أُمَيّة.

(٢) قال الفارسي: «فلولا أن الضمير معه مراد لما دخل على الجزاء».
انظر الحجة ٢/١٧٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٠١.

(٣) قال الأمير: «إلّا أن يكون جاراً نحو: غلام مَنْ تضرب أضرب، وبمن تمرّ أمرر؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة...» الحاشية ١/٢٢٦، وعزا هذا القول الدسوقي للدماميني. انظر الحاشية ١/٢٩٣.

(٤) انظر الجنى الداني/٦١٩، والهمع ٢/١٧٥، وشرح الكافية الشافية/٤٩٢، والخزانة ٤/٣٤٣.

(٥) تقدّم في باب اللام «اللام الزائدة»، وهو مجهول القائل..

(٦) هذا كلام المرادي قال: «فلا حجة فيه لأنه بيت مجهول، لا يُعْرَفُ له تمام، ولا شاعر، ولا راوٍ عدل، يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته، هكذا قال ابن مالك، وأيضاً فإنه متأوّل على تقدير: ولكن إنني، فنقلت حركة الهمزة، ثم حذفت النون وأدغم» الجنى الداني/٦٢٠، وانظر شرح الكافية الشافية/٤٩٢.
وقال الرماني: «وهذا من الشاذ الذي لا يُقاس عليه...» معاني الحروف/١٣٤.

(٧) في قوله: لعميد.

(٨) في م/٥ «أصل».

(٩) في طبعة الشيخ محمد «ولكن أنني» كذا بفتح الهمزة، وهو غير الصواب.

٨٢ - لكنْ

لكنْ - ساكنةَ النون - ضربان[١]:

- **مخفَّفة من الثقيلة**، وهي حرفُ ابتداء، لا تعمل، خلافاً، للأخفش ويونس[٢]؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين[٣].

- **وخفيفة بأصل الوضع**[٤]، فإنْ وَلِيَها كلامٌ[٥] فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست[٦] عاطفةً،

---

(١) انظر النص عند المرادي في الجنى الداني/٥٨٦. والإتقان ٢/٢٣٢، ورصف المباني/٢٧٤، والهمع ٢/١٨٨، والكتاب ١/٢٨٣، ٤٨١.

(٢) أجاز الأخفش ويونس إعمالها مع التخفيف، ورُدّ بأنه غير مسموع، وقد حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب، انظر الجنى الداني/٥٨٦.
وفي الهمع: «أجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنْ وأَنْ وكأنْ» ٢/١٨٨. وأجاز المبرد إعمالها. انظر المقتضب ١/١٢ و٤/١٠٧.
وقال أبو حيان: «وتخفَّف لكن فيبطل إعمالها، وتليها الجملة الاسمية والفعلية، ونقل أبو القاسم بن الرمّاك وابن مالك عن يونس جواز إعمالها مخففة، ونقله ابن مالك أيضاً عن الأخفش، وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى فيها العمل» الارتشاف/١٢٧٤، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨١ أنه حكى فيها أبو عمرو عن يونس العمل مع التخفيف.

(٣) أي الاسمية والفعلية، وقد بطل عملها لعدم الاختصاص بالاسمية.

(٤) أي لم تكن مشددة ثم خففت، بل جاءت من أصل الوضع خفيفة النون. وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الأمير ١/٢٢٦.

(٥) أي جملة.

(٦) ذهب يونس إلى أن «لكنْ» ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لا بعدها عطف مفرد على مفرد، ووافقه ابن مالك في التسهيل.

=

ويجوز[١] أَنْ تستعمل بالواو، نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٢]، وبدونها، نحو قولِ زهير[٣]:

إنّ ابن ورقاءَ لا تُخْشَى بوادِرُهُ ... لكنْ وقائِعُه في الحرب تُنْتَظَرُ

وزعم ابنُ أبي الربيع أنها حين[٤] اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملة، وأنه ظاهرُ قول سيبويه.

= وانظر شرح المفصل ٨/٨١/٧ ١٠٦، والجنى الداني/٥٨٨، والتسهيل/١٧٧، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٩.

(١) في الجنى الداني/٥٨٩ «وإذا ولي لكن جملة لم يلزم اقترانها بالواو، بل تجيء بالواو ودونها».

(٢) الآية: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ...﴾ الزخرف ٧٦/٤٣.

(٣) من أبيات لزهير مدح بها الحارث بن ورقاء الصيداوي بعد هجاءٍ سبق، ويروي: غوائله بدلاً من بوادره، وهي رواية الديوان.
والبادرة: الحدة التي تسبق صاحبها، فلا يقدر رَدّها.
والشاهد فيه مجيء «لكن» حرف ابتداء، وهي غير مقترنة بالواو.
انظر شرح البغدادي ٢٠٢/٥، وشرح السيوطي/٧٠٣، والجنى الداني/٥٨٩، وشرح الديوان/ ٣٠٦.

(٤) انظر هذا في همع الهوامع ٢٦٢/٥ قال: «هي عاطفة جملة على جملة ما لم تقترن بالواو، أو وليها مفرد...».
وهذا غير ما ذكره المُصَنّف، وكذا المرادي قال: «وقيل إنها تكون حرف عطف تعطف جملة على جملة إذا وردت بغير واو، وقال ابن أبي الربيع: وهو ظاهر كلام سيبويه» انظر الجنى الداني/٥٩١، ورصف المباني/٢٧٦.
وعلى هذا فلعله سقط من نص المصنف كلمة، وأن الأصل: «حين عدم اقترانها بالواو».
وقال أبو حيان: «وقال ابن أبي الربيع يظهر لي أنها عاطفة، وقعت بعدها جملة أو مفرد، إذا كانت بغير واو، وهو ظاهر كلام سيبويه» الارتشاف/١٩٩٨، وانظر الكتاب ٤٧/١.

- وإنْ وَلِيَها مفرد[١] فهي عاطفة بشرطين:

- **أحدهما**: أن[٢] يتقدَّمها نفي أو نهي، نحو: «ما قام زيد لكنْ عمرو»، و«لا يَقُمْ زيد لكنْ عمرو»، فإن قلت: «قام زيد»، ثم جئت بـ «لكنْ» جعلتها حرف ابتداء، فجئت بالجملة، فقلت: «لكن عمرو لم يَقُمْ».

وأجاز الكوفيون[٣] «لكن عمروٌ»[٤] على العطف، وليس بمسموع.

- **الشرط الثاني** ألّا تقترن بالواو، قاله[٥] الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم[٦]: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

---

(١) ذكر من قبل أنه: إن وليها كلام [أي جملة] فهي حرف بتداء، وما ذكره هنا مقابل لما سبق.

(٢) قال المرادي: «واعلم أن لكنْ لا يعطف بها إلا بعد نفي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، والمعطوف بها محكوم له بالثبوت بعد النفي والنهي» الجنى الداني/٥٩٠، وانظر همع الهوامع ٢٦٢/٥، ورصف المباني/٢٧٦، وشرح المفصّل ١٠٦/٨، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٠.

(٣) وما أجازه الكوفيون لم يجزه البصريون، فلا تقع عندهم في الإيجاب. وذهب المالقي إلى أن النفي يقع قبلها لازماً. انظر رصف المباني/٢٧٥.

(٤) قوله لكن عمرو: على تقدير أن الجملة: قام زيد لكنْ عمرو، وتكون لكنْ: حرف عطف، وعمرو: معطوف على زيد، كما لو قلت: قام زيد بل عمرو. وانظر التسهيل/١٧٧.

قال في الهمع: «قال الكوفية أو إيجاب كَبَلْ، لأنها مثلها في المعنى نحو: قام زيد لكن عمرو، والبصريون منعوه لأنه لم يُسْمَع، فيتعيَّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقم» ٢٦٢/٥.

وانظر شرح الرضي ٣٧٩/٢، والإنصاف/٤٨٤.

(٥) ذكر المرادي في كونها حرف عطف ثلاثة أقوال، وكان الأول منها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي، قيل وأكثر النحويين. الجنى الداني/٥٨٧، وانظر رصف المباني/٢٧٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٤١/٢.

(٦) الرأي الثاني فيها أنها عاطفة، ولا تستعمل إلاّ بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصَحَّحه ابن عصفور =

واختلف في نحو: «ما قام زيد ولكنْ عمرو» على أربعة أقوال:

- **أحدها ليونس**[(١)]: إنّ «لكنْ» غير عاطفة[(٢)]، والواو عاطفة مفرداً على مفرد.

- **الثاني: لابن مالك**[(٣)]: إنّ «لكنْ» غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة[(٤)] حذف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها[(٥)]، قال: فالتقدير[(٦)] في نحو: «ما قام زيد ولكنْ[(٧)] عمرو». ولكن قام عمرو،

= قال: «وعليه ينبغي أن يُحْمَلَ كلام سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة، ولما مثّلا العطف بها مثّلا مع الواو». انظر الجنى الداني/٥٨٧، وانظر همع الهوامع ٢٦٣/٥، والكتاب ٤٧/١.

(١) انظر شرح الكافية الشافية/١٢٣١ والبحر ٣٢٧/١ وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٤١/٢.
وفي الهمع ٢٦٣/٥ «وزعم يونس العطف بالواو دونها، فلا تكون عاطفة عنده أصلاً؛ لأنها لم تستعمل غير مسبوقة بواو، وهو عنده عطف مفرد على مفرد» وانظر الجنى الداني/٥٨٨. وذكر هذا الرضي للجزولي أيضاً انظر ٣٨٠/٢.

(٢) سقط من م/٢ من هنا إلى قوله: «غير عاطفة» في رأي ابن مالك.

(٣) كذا في الجنى الداني/٥٨٨، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٠: وهمع الهوامع ٢٦٣/٥.

(٤) في م/٤ و٥ «جملة».

(٥) في م/٥ «ببعضها» كذا!
وعلل ذلك ابن مالك بأن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالفٍ له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه نحو: قام زيد ولم يقم عمرو. انظر همع الهوامع ٥/ ٢٦٣، والجنى الداني/٥٨٨.
وقال المرادي: «وإنما جعله من عطف الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحَقُّه أن يوافقه».
وانظر رصف المباني/٢٧٥.

(٦) في م/٥ «والتقدير».

(٧) قوله: «ولكن عمرو» غير مثبت في م/٥.

وفي[١] ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[٢]، ولكن كان رسولَ الله، وعِلّة[٣] ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسَّلْب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالُفهما[٤] فيه نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو».

والثالث[٥]: **لابن عصفور**: إنّ «لكنْ» عاطفة، والواو زائدةٌ لازمة.

والرابع: **لابن كَيْسان**[٦]: إنّ «لكنْ» عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسُمِعَ[٧] «ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ» بالخفض، فقيل على العطف، وقيل: بجارّ مُقدَّر، أي[٨]: لكنْ مررتُ بطالحٍ. وجاز إبقاء عمل الجارّ بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدُّم ذِكْرِه.

---

(١) الآية: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ الأحزاب ٣٣/٤٠.

(٢) في م/٤ «... وخاتم النبيين» أثبت فيه هذا الجزء من الآية، ولم يثبت في بقية المخطوطات.

(٣) هذا التعليل لابن مالك، وقد نقلته قبل قليل من الهمع، وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٣٠.

(٤) تعقَّبه الأمير في الحاشية ٢٢٦/١ بقوله: في الحقيقة الواو لا تعطف متخالفين في الحكم أصلاً؛ لأنها للتشريك في الحكم، وسواء في المفردات وهو ظاهر أو في الجملة؛ لأن قولك: قام زيد ولم يقم عمرو شَرّكت الواو فيه جملتين في حكم الثبوت، كأنه قيل تحقق مدلول هذه الجملة ومدلول هذه الجملة، وهذا لا ينافي أن أحد المدلولين في ذاته ثبوت والآخر نفي...» وانظر رصف المباني/ ٢٧٦.

(٥) من الآراء فيما اقترنت فيه لكن بالواو.
وانظر هذا في الهمع ٢٦٣/٥، والجنى الداني/٥٨٧.

(٦) انظر هذا في الهمع ٢٦٣/٥.
وعبارة المرادي: «والثالث أن العطف بها، وأنت مخيّر بالإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان» الجنى الداني/٥٨٨.

(٧) هذا المثال في شرح المفصَّل ١٠٧/٨.

(٨) من هنا إلى آخر النص سقط من م/٥.

٨٣ - ليس

ليس: كلمةٌ دالّةٌ على نفي الحال(١)، وتنفي غيره بالقرينة(٢)، نحو(٣): «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ».

---

(١) في م/٥ «على نفي الحال مطلقاً».
ومذهب أكثر النحويين أنها لنفي الحال، وكذا ما الحجازية، وذهب ابن مالك إلى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل.
وذكر ابن يعيش أن المبرّد وابن درستويه أجازا نفي المستقبل بها.
وذكر هذا أبو حيان للمبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري.
انظر الجنى الداني/٤٩٩، وهمع الهوامع ٧٩/٢، الإتقان ٢٤١/٢ - ٢٤٢، وشرح المفصّل ٧/ ١١١، ١١٢، الارتشاف/١١٥٧، وانظر ١٩٧٧.

(٢) قال المرادي: «وينبغي أن يُحمَل كلام الأكثرين [في قولهم إنها لنفي الحال] على ما لم تقترن به قرينة تخصُّه بأحد الأزمنة، فيحمل إذ ذاك على الحال، كما يحمل عليه الإيجاب، وقد أشار إلى ذلك الشلوبين، والله أعلم» الجنى الداني/٤٩٩.
وقال السيوطي: «والصحيح توسُّط، ذكره الشلوبين يجمع بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه».
همع الهوامع ٧٩/٢.
وهذا الذي ذهب إليه الشلوبين قوّاه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾
انظر الإتقان ٢٤٢/٢.
وفي شرح الرضي: «وقال سيبويه وتبعه ابن السراج «ليس» للنفي مطلقاً تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ في المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال...» شرح الكافية ٢٩٦/٢، وانظر حاشية الشمني ٧٣/٢.

(٣) هذا المثال عند سيبويه ٣٥/١، وهو مثال لدلالة «ليس» على نفي الماضي، وأما القرينة في الدلالة على نفي الماضي فهي المقام، والمقام مدح أو ذم.

وقولِ الأعشى[١]:

لـه نـافِـلاتٌ مـا يُـغِـبُّ نـوالُهـا   وليس عـطـاءُ الـيـوم مـانِـعَـهُ غـدا

وهو فعل[٢] لا يَتَصَرّف[٣]. ووزنه «فَعِل»[٤]، بالكسر، ثم التُزِم تخفيفُه[٥]، ولم نقدِّره «فَعَل»[٦] بالفتح لأنه لا[٧] يخفّف، ولا «فَعُل» بالضم، لأنه لم يُوْجَد في يائي

وانظر حاشية الدسوقي ١/٢٩٤، والهمع ٢/٨٠، ورصف المباني/٣٠٢.

(١) البيت من قصيدة للأعشى في مدح النبي ﷺ:
والرواية فيما أثبته السويطي عن طريق ابن إسحاق، وذكر مثلها البغدادي:

لـه صـدقـات مـا تُـغِـبّ ونـائـل   ولـيـس عـطـاء الـيـوم يـمـنـعـه غـدا

ثم ذكره مرة أخرى في شواهد «ليس» على ما أثبته المصنّف.
وقوله: ما تُغِبُّ: أي ما ينقطع، وهو من أغبهم إذا جاءهم يوماً وتركهم يوماً، وفي م/١ «ما تغِبُّ نوالَها» والنافلات: العطايا الزائدة على الواجب.
والشاهد فيه مجيء «ليس» لنفي المستقبل.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي/٢٠٤، وشرح السيوطي/٥٧٧، ٧٠٤، والديوان/٤٦.

(٢) يأتي الخلاف في الاسمية والحرفية فيه، وانظر الارتشاف/١١٤٦.

(٣) فهو يلازم صورة الماضي، ولا يأتي منه اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صفة مشبهة، ولا اسم تفضيل...، وانظر معاني الفراء ٣/٦٢.

(٤) انظر شرح المفصّل ٧/١١٢، والارتشاف/١١٤٦.

(٥) التخفيف بإسكان الياء لثقل الكسرة عليها.

(٦) قال ابن يعيش: «وإنما قلنا: إن أصله فَعِل بالكسر؛ لأنه لا يخلو من أن يكون على فَعَل أو فَعُل أو فَعِل، وعلى ما ذكرنا لا يجوز أن يكون على فَعَل بالفتح؛ لأنه لو كان مفتوحاً لم يجز إسكانه؛ لأن الفتحة خفيفة، ألا ترى أنهم لا يخففون نحو قَلَم وجَبَل بالسكون، ولا يجوز أن يكون على فعُل بالضم؛ لأن هذا البناء لم يأت من بنات الياء، فلما امتنع أن يكون على فَعَل وفَعُل تعيّن أن يكون على فَعِل بالكسر، وصُحِّح كما صُحِّح صَيِدَ..» شرح المفصّل ٧/١١٢.

(٧) لأن الفتحة خفيفة، وإنما يخفف الثقيل.

العين إلّا في «هَيُؤَ»[(١)].

وسُمِعَ[(٢)] «لُسْتُ» بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كـ «هَيُؤَ».

وزعم ابن السّرّاج أنه حرفٌ بمنزلة «ما»[(٣)]، وتابَعَهُ الفارسي[(٤)] في الحلبيات[(٥)]، وابنُ شقير[(٦)] وجماعة، والصّوابُ الأول[(٧)]؛

---

(١) أي صار ذا هيئة.

(٢) ذكر هذا أبو حيان: قال السيوطي: «قال أبو حيان: على أنه قد سُمِعَ فيها: لُست بالضم، فدلّ على أنها بنيت مرة على فَعِل، ومرة على فَعُل. وحكى الفراء أن بعضهم قال: لِسْتُ، بكسر اللام».
انظر همع الهوامع ٧٩/٢، والارتشاف/١١٤٧.
وفي معاني الفراء ٦٢/٣: «قالوا: لُسْتُم، يريدون لَسْتُم».
وما ذكره ابن هشام هنا منتزع من نصّ المرادي، قال: «وقد سُمِعَ فيها لُسْتُ، بضم اللام، وهو يدل على بنائها على فَعُل بضم العين كـ «هيؤ زيد»، بمعنى حَسُنَت حيئته، فيكون في أصلها لغتان: فَعِل وَفَعُل».
انظر الجنى الداني/٤٩٣ - ٤٩٤، ونص المرادي هذا من شيخه أبي حَيّان. انظر الارتشاف/١١٤٧

(٣) انظر الجنى الداني/٤٩٤، والارتشاف/١١٤٦.
وفي الأصول لابن السراج ٨٢/١ ذهب إلى أن «ليس «فعل» قال: «فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرّف الفعل قولك: لستُ كما تقول: ضربت..».

(٤) ذكر أبو حيان أنه أحد قولين له، وذكر أنه لابن شقير والفارسي. الارتشاف/١١٤٦.

(٥) الحلبيات: هي مسائل سُئِلَ عنها الفارسي في حلب، فسميت كذلك. انظر فيها ص/٢٢٢ «عن الارتشاف».

(٦) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي، بغدادي في طبقة ابن السَّرّاج، ألّف مختصراً في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، مات في صفر سنة/٣١٧هـ. بغية الوعاة ٣٠٢/١.

(٧) وهو أنه فعل، وأشار بالأول إلى ما تقدّم من قوله: فعل لا يتصرف، وهذا مذهب الجمهور. انظر الارتشاف/١١٤٦.
وقال المالقي: «اعلم أن «ليس» ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف» رصف المباني/٣٠٠، وانظر النصّ في الجنى الداني/٤٩٤.

بدليل[١]: لَسْتُ ولستُما[٢] وليسا وليسوا وليسَتْ[٣].

وتلازم[٤] رَفْعَ الاسم ونَصْبَ الخبر، وقيل: قد تخرج[٥] عن ذلك في مواضع:

- **أحدها**: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى[٦] بمنزلة[٧] «إلّا» نحو: «أتوني ليس زيداً» والصحيح[٨] أنها الناسخة، وأنّ اسمها ضميرٌ راجعٌ للبعض[٩] المفهوم مما

---

(١) مثل هذا تجده عند ابن السراج في الأصول ٨٢/١.
أي هو فعل بدليل اتصال الضمائر به، والضمائر لا تتصل بالحروف.
قال الفراء: «... لأن «ليس» فعل يقبل المضمر، كقولك لست ولسنا، ولم يمكن ذلك في ما» معاني القرآن ٤٣/٢، وانظر شرح المفصّل ١١١/٧، على أن أبا علي قال: «وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان، وكونوه رافعاً ناصباً».
انظر الشمني ٧٣/٢، والأمير ٢٢٧/١.

(٢) أثبت في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الدسوقي والأمير «لستن» بعد لستما. وهو غير مثبت فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٣) أثبت في المطبوع «لَسْن» بعد «لَيْسَتْ» وهو غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٤) في م/١ «ويلازم».

(٥) في م/١ «وقد يخرج».

(٦) انظر الجنى الداني/٤٩٥، وهمع الهوامع ٢٨٩/٣، وشرح الكافية الشافية/٧٢٠، والارتشاف/١٥٣٨.

(٧) في م/٢ «بمعنى».

(٨) مثله للمرادي قال: «وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر؛ ولذلك وجب نصب المستثنى بها؛ لأنه خبرها واسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق عند البصريين، وقال الكوفيون: اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، والتقدير: ليس هو، أي ليس فعلهم فعل زيد، فحذف المضاف» انظر الجنى الداني/٤٩٥، فقد زاد المحقق على النص ما يقتضيه السياق، وما كان ينبغي له فعل هذا، فالحاشية تتسع للزيادة.
وانظر الهمع ٢٨٩/٣، وانظر شرح الكافية الشافية/٧٢٠ - ٧٢١، وشرح المفصّل ٧٨/٢.

(٩) وهذا رأي البصريين. وهو عند ابن يعيش أمثل من غيره لأنه أقل إضماراً. انظر الارتشاف/١٥٣٨.

تقدَّم، واستتاره[١] واجبٌ، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب[٢].

وهذه المسألة كانت سببَ قراءة سيبويه النحوَ[٣]؛ وذلك أنه جاء إلى حَمّاد[٤] بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ[٥]: «**ليس من أصحابي أَحَدٌ إلّا ولو شئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء**».

فصاح به حماد: لحنتَ يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه[٦]: «والله

(١) قال ابن مالك: «إلا أن المرفوع بهما [أي بليس ولا يكون] لا يكون إلا مستتراً؛ لأنهم قصدوا ألّا يليهما إلا ما يلي «إلّا» لأنها أصل أدوات الاستثناء» شرح الكافية الشافية/٧٢١، وانظر شرح المفصل ٧٨/٢، والارتشاف/١٥١٦، ١٥٣٨.

(٢) وهو الخبر، وهو واجب النصب بمقتضى الخبرية.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «للنحو».
وهذه المسألة يروى غيرها سبباً لقراءته النحو، وذلك أنه يروى أن سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رَعُف في الصلاة؟ فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، لا تقل: رَعُف، إنما هو رَعَف، فخجل سيبويه، وقال: سأقرأ علماً لا تلحنني معه، ونهض إلى الخليل فشكا إليه، فقال الخليل: رَعَف هي الفصيحة. ولزم سيبويه الخليل بعد، فكان ذلك سبب براعته في النحو.
وذهب الدماميني إلى أنه رواية المصنِّف هنا هي الظاهر، ثم قال: «لأن رفع الاسم الذي حقه أن ينصب إنما يُدْرَكُ من النحو، وضَمُّ العين التي حقها أن تُفْتَح لا يُدْرَك من النحو وإنما يدرك بالنقل».
قال الشمني بعد هذا: «وأقول: يطلق النحو على ما يتناول ذلك أيضاً».
انظر حاشية الشمني ٧٣/٢ - ٧٤. وفي الصحاح «رَعُف بضم العين لغة فيه ضعيفة».
وانظر بغية الوعاة ٥٤٨/١ في ترجمة حماد بن سلمة ما ذكره المصنف هنا.

(٤) هو حماد بن سلمة بن دينار شيخ أهل البصرة في العربية، كان إماماً رأساً في العربية فصيحاً بليغاً كبير القدر، صاحب سنة، شديداً على المبتدعة، زاهداً حجة. توفي سنة ١٦٧، بغية الوعاة ٥٤٨/١ - ٥٤٩.

(٥) لم أهتد إلى موضعه في كتب الحديث.

(٦) لفظ «سيبويه» غير مثبت في م/٢ و٣.

لَأَطْلُبَنّ علماً لا[١] يلحّنني معه أحد[٢]، ثم مضى، ولزم الأخفش[٣] وغيره.

- و[٤] **الثاني**[٥]: أن يقترن الخبر بعدها بـ «إلّا» نحو: «ليس الطيبُ إلا المِسكُ» بالرفع[٦]، فإنّ بني تميم يرفعونه[٧] حملًا لها[٨] على «ما» في الإهمال عند انتقاض[٩] النفي، كما حمل أهل الحجاز «ما»[١٠] على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها[١١].

---

(١) في م/٣ «لا تلحنني معه».

(٢) «أحد» غير مثبت في م/٣.

(٣) «الأخفش» كذا في المخطوطات التي بين يَدَيّ، وفي المطبوع والروايات في كتب اللغة «الخليل».

(٤) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٥) الثاني مما خرجت فيه «ليس» عن رفع الاسم ونصب الخبر.

وقال المرادي: «الثالث أن تكون مهملة لا عمل لها، وذلك في نحو ليس الطِّيبُ إلا المسكُ، عند بني تميم، فإن «إلّا» عندهم تبطل عمل «ليس» كما تبطل عمل «ما» الحجازية، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء. وله في ذلك مع عيسى بن عمر حكاية مشهورة.

وقال بعضهم، ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ولا ضمير في ليس» الجنى الداني/٤٩٥ - ٤٩٦.

(٦) بالرفع، غير مثبت في م/٥.

(٧) يرفعون «الطيب» في المثال على أنه مبتدأ، ويرفعون المسك على أنه خبر عنه، وليس: فعل ماض، أو حرف نفي لا عمل له.

(٨) أي لـ «ليس».

(٩) عند انتقاض النفي بإلّا.

وإهمال «ما» مطلق عند بني تميم سواء انتقض النفي بإلا أو لم ينتقض.

(١٠) أي في الإعمال، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وقيل هي لأهل الحجاز وتهامة ونجد، انظر الجنى الداني/٣٢٢.

(١١) وهذه الشروط: تأخُّر الخبر، بقاء النفي، وعدم وجود إنْ بعدها، والرابع: ألا يتقدّم غير ظرف أو جار ومجرور من معمول خبرها.

وتأتي هذه الشروط والخلاف فيها مُفَصّلة في موضعها عند الحديث عن «ما».

حكى ذلك[١] عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ[٢] عيسى[٣] بنَ عمر الثقفي، فجاء فقال: يا أبا عمرو، ما شيء[٤] بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك[٥] له، فقال له أبو عمرو: نِمْتَ وأَدْلج[٦] الناسُ، ليس في الأرض تميميٌّ إلّا وهو يرفع[٧]، ولا حجازيّ إلّا وهو ينصب[٨]، ثم قال لليزيدي[٩] ولخلف[١٠] الأحمر:

---

(١) أي حكى عن تميم قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع.

(٢) هذه القصة وما دار بين العالمين هي المجلس الأول من مجالس العلماء للزجاجي انظر ص/١، وهي في طبقات الزبيدي/٣٨، وانظر الأشباه والنظائر ٣/٥١، وأمالي القالي ٣/٣٩. وهمع الهوامع ٢/٨٠، والبحر المحيط ٨/٥١.

(٣) هو عيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنُسِبَ إليهم، إمام في النحو والعربية والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري، والعجاج، وروى عنه الأصمعي وغيره. مات سنة ١٤٩. انظر بغية الوعاة ٢/٢٣٧ - ٢٣٨.

(٤) أيْ: أيّ شيء عظيم هذا الذي بلغني عنك؟

(٥) أي قوله: ليس الطيبُ إلّا المسكُ، وحمل «ليس» على الإهمال.

(٦) أي سار الناس ليلاً، يشير بذلك إلى تقصيره.

(٧) أي يرفع «المسك» على أنه خبر المبتدأ «الطيبُ».

(٨) أي ينصب «المسك» على أنه خبر «ليس»، والطيبُ: اسمها.

(٩) هو أبو محمد اليزيدي، يحيى بن المبارك بن المغيرة مولى بني عديّ بن مناة، بصريّ سكن بغداد، وحَدَّث عن أبي عمرو والخليل، وأخذ عنهما العربية، وكان أحد القراء الفصحاء، أَدَّب أولاد يزيد ابن منصور الحميري، ثم أولاد المأمون، وخلف أبا عمرو بن العلاء في القراءة، له مختصر في النحو، والمقصور والممدود، والنوادر، وغيرها، مات بخراسان سنة ٢٠٢، عن أربع وسبعين سنة. بغية الوعاة ٢/٣٤٠.

(١٠) خلف الأحمر هو أبو محرز بن حيان، بصري، كان مولى لبلال بن أبي بردة، وكان راوية ثقة علامة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقته، وكان الأخفش يقول: لم يدرك أحدًا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي. وكان يختم القرآن كل ليلة، صنف: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان، مات في حدود/١٨٠هـ. بغية الوعاة ١/٥٥٤.

اذهبا إلى أبي مَهْدِي[١] فَلَقِّناه الرفع، فإنه لا يرفع[٢]، وإلى المنتجِع[٣] التميمي فَلَقِّناه النصبَ فإنه لا ينصب[٤]، فأتياهما[٥]، وجهدا بكلٍّ منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ الناس[٦].

وخَرّج الفارسيُّ ذلك[٧] على أوجه[٨]:

- **أحدها**: أنّ في «ليس» ضميرَ الشأن[٩]، ولو كان كما زعم[١٠] لدخلت إلّا

---

(١) في مجالس العلماء ص/٢ «أبو المهديّ»، وفي غيره من المراجع «أبو مهدية» وفي الفهرست/٦٩ «أبو مهدية - أعرابي - صاحب غريب يروى عنه البصريون، وكان يهيج به المبرّد في كل سنة مُدَيدة، ولا مُصَنَّف له».

(٢) لا يرفع لفظ المسك من قوله: ليس الطيب إلا المسك، لأنه حجازي، فهو ينصب المسك، فهو عنده خبر «ليس».

(٣) المنتجع بن نبهان كان من بني نبهان ومن طيئ [كذا] روى عنه الأصمعي. انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/٢٢٦.

وانظر طبقات الزبيدي/١١٢ وإنباه الرواة ٣/٣٢٣. وانظر مجالس العلماء/٢.

(٤) لأنه تميمي، و«ليس» في هذا المثال غير عاملة، ولفظ «المسك» خبر للمبتدأ «الطيب»، عند تميم.

(٥) في مجالس العلماء ص/٢ تفصيل غير هذا.

وفي م/٥ «فلقياهما».

(٦) النص في مجالس العلماء: «قال: فأتينا أبا عمرو فأعلمناه، وعنده عيسى بن عمر لم يبرَح، قال: فأخرج عيسى خاتمه من يده ثم قال: لك الخاتم، بهذا - والله - فُقْت الناس» ص/٤، وانظر همع الهوامع ٢/٨٠ الأشباه والنظائر ٣/٥٢.

(٧) أي قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، على رفع المسك.

(٨) هذه الأوجه مثبتة في الجنى الداني على صورتها هنا عند المصنّف.

انظر الجنى الداني ص/٤٩٦ وما بعدها.

(٩) والطيب: مبتدأ، والمسك: خبره.

(١٠) انظر الجنى الداني/٤٩٦ وقارنه بما أثبته المصنف هنا.

على أول الجملة الاسميّة الواقعة خبراً، فقيل: ليس إلا الطيبُ المسكُ، كما قال[1]:

ألا ليس إلا ما قضى اللهُ كائنٌ وما يستطيعُ المرءُ نفعاً ولا ضرّاً

وأجاب[2] بأنّ «إلّا» قد توضَعُ[3] في غير موضعها مثل: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[4]

وقوله[5]:

[أَحَلّ به الشيبُ أثقالَهُ] وما اُغترَّه الشيبُ إلّا اغترارا

---

(١) قائله غير معروف.
والشاهد فيه أن اسم «ليس» ضمير الشأن.
وما مبتدأ، وهو موصول، و«قضى الله» صلته، والعائد محذوف أي: قضاه الله. كذا ذكر أبو حيان في شرح التسهيل. ونقله عنه البغدادي وقوله: كائن خبر.
انظر شرح البغدادي/٢٠٨، وشرح السيوطي/٧٠٤، والجنى الداني/٤٩٦.

(٢) أي أبو علي، فقد أجاب عن اعتراض معترض بأنه لو كان اسم ليس ضمير الشأن لقُدّمت «إلّا» ولم تفصل بين الطيب والمسك: المبتدأ والخبر.

(٣) في الجنى الداني: دخلت في غير موضعها، ونظير ذلك...

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا قُلۡتُم مَّا نَدۡرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾ الجاثية ٤٥/٣٢.
وكلام ابن هشام في البحر ٨/٥١ منقولاً عن أبي علي.
قال أبو حيان: «... وقد تأول ذلك بعضهم على وضع إلّا في غير موضعها، وقل: التقدير: إن نحن إلّا نظن ظناً. وحكى هذا عن المبرد، ونظيره ما حكاه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه من قول العرب: ليس الطيبُ إلا المسكُ، قال المبرّد ليس الطيبُ إلا المسكَ انتهى [أي كلام الفارسي]». البحر ٨/ ٥١.

(٥) البيت للأعشى، وصدره ما وضعته بين معقوفين، ورواية الديوان: وما اعتره... اعترارا. والرواية عند أبي حيان: وجَدّ به الشيب.
وقد فصلت «إلّا» بين الفعل والمصدر المؤكّد، وبهذا يَسْتَدِلُّ الفارسي على أن «إلّا» قد تقع في غير موضعها.

أي[١]: إن نحن إلا نَظُنُّ ظَنّاً، وما اغترّه اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرّغ لا يكون في المفعول المطلق[٢] التوكيدي، لعدم الفائدة فيه[٣].

وأُجيب[٤] بأن المصدر في الآية والبيت نَوْعِي[٥] على حذف[٦] الصفة، أي: إلا ظناً ضعيفاً، وإلا اغتراراً عظيماً[٧].

و[٨] **الثاني**[٩]: أنّ الطيب اسمها، وأنّ خبرها محذوف، أي في[١٠] الوجود،

= انظر البحر ٥٢/٨، وشرح البغدادي ٢٠٩/٥، والجنى الداني/٤٩٧، والخزانة ٣٠/٢، وشرح السيوطي/٧٠٤، والديوان/٨٠.

(١) أي وموضع إلا قبل العامل في المفعول المطلق في الآية والبيت.

(٢) وهو قوله ظناً، واغتراراً.

(٣) أي لعدم الفائدة في الاستثناء في هذه الحالة؛ لأن الاستثناء المفرغ يستثنى من متعدد مستغرق يدخل فيه المستثنى بيقين، وليس مصدر يظن محتملاً غير الظنّ، بل نقلوا عن الدماميني أنه لا فائدة فيه لعدم صحة الاستثناء المذكور أصلاً؛ لأن مصدر ضربت في قولك: ما ضربت إلا ضرباً لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متصلاً يشمل المستثنى وغيره.
انظر الشمني ٧٤/٢، والدسوقي ٢٩٦/١.
وذكر الزمخشري أن التفريغ يكون في جميع المعمولات إلا المصدر المؤكد، فإنه لا يكون فيه. البحر ٥٢/٨.

(٤) أي أجيب الفارسي على هذا التخريج، ووضع «إلّا» في غير موضعها..

(٥) أي ليس المصدر للتوكيد، وإنما هو لبيان النوع، وقد حذفت الصفة بعد المصدرين لفهم المعنى.

(٦) وتكون إلا قد وقعت في موضعها، ويصح الاستثناء لأن الظن يحتمل الشدة والضعف.

(٧) وقدّره أبو حيان: «اغتراراً بَـيِّـناً».

(٨) الواو مثبتة في م/١ و٣.

(٩) من توجيهات الفارسي لهذا القول: ليس الطيبُ إلا المسكُ.
وانظر هذا الوجه في الجنى الداني/٤٩٦، وهمع الهوامع ٨٠/٢.

(١٠) أي ليس الطيب موجوداً.

وأنّ المسك بدل[١] من اسمها.

الثالث[٢]: أنه[٣] كذلك، ولكن «إلّا المسك» نعت للاسم[٤]؛ لأن تعريفه[٥] تعريف[٦] الجنس[٧]، أي[٨]: ليس طِيْبٌ غيرُ المسك طِيْباً.

و[٩] لأبي[١٠] نزار الملقَّب[١١] بملك النحاة توجيهٌ[١٢] آخَرُ، وهو أنّ الطِّيْبَ

---

(١) وكأنه قيل: ليس الطيبُ في الوجود إلا المسكُ.

(٢) من تخريجات الفارسي.

(٣) قوله: أنه كذلك، يعني أن الطيب اسمها، والخبر محذوف.
وزاد السيوطي: «وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير».

(٤) كأنه قيل: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود. الجنى الداني/٤٩٧، ومثله في الهمع ٨١/٢.

(٥) أي تعريف الطيب.

(٦) وتعريف الجنس للاسم يبقي الاسم من حيث المعنى نكرة.

(٧) في طبعة الشيخ محمد ومبارك وحاشية الأمير زيادة «فهو نكرة معنى» ولم أجد هذا في المخطوطات.
وعَلّق الأمير على هذا بقوله: احتاج لهذا لأنه يريد أنه وصف بإلّا التي بمعنى غير، وظهر إعرابها فيما بعدها كما فسَّره بعد، ومعلوم أنّ غيراً لا تتعرّف بالإضافة» الحاشية ٢٢٧/١.

(٨) في م/٢ «ليس الطيبُ الذي هو غير المسكِ طيباً».

(٩) كذا النص في الجنى الداني، والمصنّف متابع النقل عنه، ومثله عند السيوطي في الهمع ٨١/٢، ويبدو أن المرادي وابن هشام نقلاً عن شيخهما أبي حيان.

(١٠) هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار، ولد ببغداد ثم سافرا إلى خراسان وغيرها، وعاد إلى الشام واستوطن دمشق حتى مات، كان من أئمة النحو، وكان يستخف بالعلماء، فكان إذا ذكر واحد منهم قال: كلب من الكلاب، فقال له رجل: أنت إذاً لست ملك النحاة بل ملك الكلاب، وله حكايات غريبة تُروى، مات يوم الثلاثاء سنة ٥٦٨هـ، بغية الوعاة ٥٠٤/١.

(١١) في م/١ «المتلقّب» وفي م/٣ «المقلّب» وهو تحريف.

(١٢) هو عند المرادي تخريج غريب.

اسمها، والمسك: مبتدأٌ حُذِفَ خبره، والجملة خبر «ليس»، والتقدير: إلا المسكُ أَفْخَرُه.

وما[١] تقدَّم من نقل أبي عمرو أنّ ذلك لغة تميم يَرُدُّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم أن[٢] قائل ذلك[٣] قدَّرها[٤] حرفاً، وأنَّ من ذلك[٥] قولَهم[٦]: «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ».

وقولَه[٧]:

هي الشفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بها　　　وليس منها شِفاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ

---

(١) قال المرادي: «والذي يبطل هذه التأويلات نقلُ أبي عمرو أنّ ذلك لغة تميم» الجنى الداني/٤٩٨.

(٢) كذا في المخطوطات كما أثبته، ومثله في متن الدسوقي.
وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفاً» وقد تبعا في هذا متن الأمير انظر ٢٢٨/١.

(٣) أي قائل: ليس الطيب إلا المسك.

(٤) أي قدَّر «ليس» حرفاً، فهي حرف لا عمل له، والطيب مبتدأ، والمسك خبره.

(٥) أي من مجيئها حرفاً.

(٦) تقدّم هذا المثال، وقد ذكره سيبويه وغيره.

(٧) قائله هشام بن عقبة، وهو أخو ذي الرّمة، ويروى لكعب بن زهير، وهو في قصيدته «بانت سعاد».
ومعنى البيت: يا ليتني ظفرت بها أو برؤيتها والاجتماع معها، وليست تبذل لي شيئاً أشتفي به من نظرة أو سلام، ويعني بهذا أنه قد انقطع طمعه منها، وهذا على تقدير «لو» للتمني، ويجوز أن تكون للشرط والجواب محذوف.
وقد ذكر هذا البيت من ذهب إلى أن «ليس» حرف، وليست فعلاً، وعلى ما ذهب إليه هذا الزاعم يخرّج قولهم: ليس الطيب إلا المسك، ووجه الشاهد في البيت عند النحويين أنّ اسم «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها، ومنها: متعلق بمبذول.
انظر شرح البغدادي ٢٠٩/٥، وشرح السيوطي/٧٠٤، وهمع الهوامع ٦٤/٢، وشرح المفصل ٣/ ١١٦، وسيبويه ٣٧٠/١.

ولا دليلَ فيهما[١]؛ لجواز كون «ليس» فيهما شأنيّه[٢].

الموضعُ الثالث[٣]: أَنْ تدخل[٤] على الجملة[٥] الفعليّة، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثَّلنا[٦]، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع[٧]: أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت[٨] ذلك الكوفيون، أو البغداديون، على خلاف بين النَّقَلة، واستدلوا بنحو قوله[٩]:

أيـن الـمَـفَـرُّ والإلـٰـهُ الـطَّـالـبُ
والأَشْرَمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

---

(١) أي في هذا البيت وفي قوله: «ليس خلق الله مثله» على أن «ليس» حرف.

(٢) وهو ما ذهب إليه العلماء فيهما.

(٣) أي من المواضع التي تخرج فيها «ليس» عن أن تكون رافعة للاسم ناصبة للخبر.

(٤) في م/١ «يدخل».

(٥) كقولهم: ليس خلق الله مثله.

(٦) في قوله: ليس الطيبُ إلا المسكُ.

(٧) أي مما خرجت فيه «ليس» عن عملها من رفع اسم ونصب خبر.

(٨) ذكره الكوفيون وابن بابشاذ والنحاس وابن مالك. وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. ولم يثبت هذا البصريون وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٣٢ - ١٢٣٣، وهمع الهوامع ٢٦٣/٥، والجنى الداني/٤٩٨، والارتشاف/١٩٧٧، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٥/١.

(٩) قائله نُفيل بن حبيب، وذلك في قصة الفيل، وأنه لما وَلّى أبرهة مُدْبِراً جعل نفيل يرتجز بهذا الرجز. والأَشرم في اللغة المشقوق الأنف، وهو لقب أبرهة ملك الحبش، وذهب الكوفيون إلى أن الشاهد في هذا الرجز مجيء «ليس» للعطف، وهي بمعنى «لا» أي: ... المغلوبُ لا الغالبُ.
وتخريج النحويين لهذا البيت على جعل خبر ليس «ضميراً» متصلاً، والتقدير ليسه الغالب، وهذا تخريج ابن مالك، وخرجه النحويون على أن الغالب اسمها، وخبرها محذوف، والتقدير ليس الغالب إياه.
انظر شرح البغدادي ٢١١/٥، وشرح السيوطي/ ٧٠٥ - ٧٠٦، والجنى الداني/٤٩٨، وهمع الهوامع ٢٦٣/٥، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٣.

وخُرِّج على أنّ «الغالب» اسمها، والخبر محذوف[١].

قال ابن مالك[٢]: «وهو في الأصل ضميرٌ متّصِل عائد على الأشرم، أي: لَيْسَهُ الغالبُ، كما تقول: «الصديقُ كانه زيد»، ثم حُذِف لاتّصاله».

ومقتضى كلامه[٣] أنه لولا تقديره مُتَّصلًا لم يَجُز حذفُه. وفيه[٤] نظر.

* * *

(١) أي: ليس الغالبُ إيّاه.

(٢) نصّ ابن مالك: «وتوجيه هذا على مذهب البصريين أن يجعل الغالبُ اسم ليس، ويجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على الأشرم، ثم حذف لاتصاله كما تقول: الصديق كانه زيد، ثم تحذف الهاء تخفيفاً كما تحذفها من نحو: زيد ضربه عمرو، فيصير: زيد ضربَ عمرو» شرح الكافية الشافية/ ١٢٣٣.

وانظر الجنى الداني/٤٩٨، وهمع الهوامع ٥/٢٦٤.

(٣) وهو تعليل الحذف بالاتصال.

(٤) أي وفي تقديره الضمير متصلاً نظر؛ لأنه يمكن أن يقدّر منفصلاً: ليس الغالب إياه.

٨٤ - لـــدن

٨٥ - لـــدى

[تقدَّم الحديثُ عنهما عند حديث المصنِّف في «عند»، حيث قال بعد أن أنهى الحديث فيه:

[وقد أغناني[١] هذا البحثُ عن عَقْدِ فَصْلٍ لِلَدُن، ولِلَدَى في باب اللام].

* * *

(١) انظر ما تقدّم ج ٢/٤٤٩.



فهرس الجزء الثالث

حرف الكاف

حرف اللام:

* * *



مطابع السياسة ـ الكويت